البسيط

في شرح الكافية

لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه

الأستراباذي ت ٧١٥ هـ

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور هادي حسن حمودي

الطبعة الأولى المحققة

مكتبة
لسان العرب
رابط بديل
lisanerab.com
أ. علاء الدين شوقى
www.lisanarb.com

البسيط

في شرح الكافية

لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه

الأستراباذي ت/ ٧١٥ هـ

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور حازم سليمان الحلي

المكتبة الأدبية المختصة

حقوق الطبع محفوظة

للناشر

المكتبة الأدبية المختصّة

شابك (ردمك) ٧ - ٨٩ - ٨٦٢٩ - ٩٦٤

ISBN 964 - 8629 - 89 - 7

الكتاب:	البسيط في شرح الكافية / ج ١
المؤلف:	ركن الدين الاستراباذي
المحقق:	الدكتور حازم سليمان الحلي
الطبعة:	الأولىٰ / جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ
الناشر:	المكتبة الأدبية المختصّة
المطبعة:	ستارة ـ قم
الكمّية:	٢٠٠٠ نسخة
السعر:	١٧٠٠٠ ريال

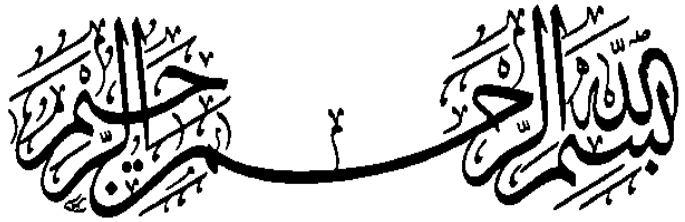

الحمد لله ربّ العالمين

كلمة المكتبة الأدبية

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد وآله الطاهرين.. وبعد

إنّ مما يستعصي على الإحصاء، ويخرج عن حدود الإحاطة هو معرفة عدد لغات الأمم والشعوب التي سارت في موكب التاريخ منذ فجر انطلاقته وإلى اليوم؛ لأنها أكثر من أن يحصيها أحد، أو يحيط من ورائها محيط؛ للجهل بتاريخ معظمها، فضلاً عن معرفة أسمائها، حيث أباد الدهر أهلها، ولم يبق منها إلّا ما نشاهد بعض آثاره، أو نسمع به، أو ما دلّت عليه الكشوفات الأثرية. وأقدم ما وصل إلينا من الصور والرسوم المعبرّة عن لغات الأمم السابقة ـ حيث لم تكتشف الكتابة بعد ـ يعود تاريخه إلى خمسة آلاف سنة مضت في ما صرّح به المعنيون بدراسة تاريخ الحضارات، الأمر الذي يعني ضياع أكثر لغات العالم القديم منذ نشأته إلى ذلك التاريخ.

ومن الواضح أنّ اللغة بحدّ ذاتها لا تكون لغة ما لم تمتلك بعض الخصائص والمميّزات التي تميّزها عن غيرها، بحيث يمكن من خلال دراسة خصائصها ومميّزاتها معرفة مدى نضجها وكمالها قياساً إلى غيرها.. وعلى الرغم من تعذّر الوقوف على خصائص اللغات؛ لضياع معظمها، إلّا أنّه يمكن جعل لغة العرب ـ قياساً إلى لغات العالم المعاصر ـ أنضج لغات العالم وأكملها، بل أفضلها قاطبة؛ إذ ليس اختيارها لأن تكون لغة لأقدس وأشرف كلام في السماوات والأرض اعتباطاً، فقد نزل القرآن ﴿بلسان عربي مبين﴾ زيادة على أنّها لغة أشرف الأنبياء والمرسلين، ولغة حجج الله على العالمين، بل هي اللغة (الرسمية) لدولة الإمام المهدي عليه السلام عند انصهار العالم كلّه تحت رايته العظمى في آخر الزمان.. ويكفي ما ورد في بعض الأخبار أنّها لغة أهل الجنّة.

لقد مرّت اللغة العربية قبل مجيء الإسلام بأطوار من النموّ والتكامل حتى بلغت من الفصاحة والبلاغة أقصى ما يمكن أن يبلغه اللسان العربي، وكان للعرب آنذاك ديوانٌ حفظ لهم مزايا لغتهم وفصاحتهم؛ لأنه كالميزان في معرفة الزيادة والنقصان، وهو الشعر الذي قيّدوا به المعاني الغريبة والألفاظ الشاردة، فإذا أُحوِجوا إلى معرفة حرفٍ مستصعب أو لفظٍ نادر التمسوه في الشعر؛ إذ صار مرجعهم المتّفق عليه، يرضون بحكمه، ويذعنون لصحّة معاني ألفاظه وأصول لغته. حيث كان الشعر عندهم رصيناً، محكم المعاني، بليغاً، موزوناً بالعروض، مقوّماً بالأنحاء. من غير أن يعرفوا عروضاً أو نحواً! بل ألهموا وزنه، وتذوّقوا إيقاعه ونغمه، وأحكموه بسليقتهم، وما أكثر ما طفحت به قرائحهم بداهة في ضروب شتى ومناسبات عديدة، حتى تقيّدت به ألفاظهم، وتجلّت في أبياته لطافة أغراضهم، ورقة معانيهم، وبقوا على ذلك زماناً طويلاً لا يعرف اللحنُ طريقاً إلى ألسنتهم، حيث لم تختلط بباديتهم ولا في نواديهم ألسنة غريبة تعكّر صفو لغتهم، وتشين بيانهم.

وكان مبدأ اللحن في لسان العرب حين تعرّبت العجم بعد نشر الإسلام ودخولهم فيه، إذ اختلطت اللغات وتعدّدت الألسن في حواضر الدين الجديد، حتى ذهبت السليقة، وفسد لسان

العرب بحكم التأثر والتأثير، ولحن أكثر الناس وسراتهم في كلامهم، وامتدّ لحنهم إلى قراءة القرآن الكريم!

ومن هنا احتاجت لغة الضاد إلى قانون يُرجع إليه، ومعيار يُعتبر به، ومقياس يُقاس عليه، فظهر علم النحو العربي ليقوم بهذه المهمّة الجسيمة ويصون بذلك لغة القرآن الكريم من لحن المستعربين.

وقد اتّفق الكلّ على أنّ أمير المؤمنين علياً عليه السلام هو أوّل من وضع حجر الأساس لعلم النحو، حيث قال لأبي الأسود الدؤلي: «إنّ الأعاجم قد دخلت في الدين كافّة، فضع للناس شيئاً يستدلّون به على صلاح ألسنتهم»، ورسم له الرفع، والنصب، والجرّ. فقام أبو الأسود بهذا الأمر فوضع أصول النحو العربي، وأخذ عنه من جاء بعده، وسار النحاة على طريقته كيحيى بن معمر، وميمون الأفرق، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم، والخليل بن أحمد، وعبدالله بن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وسلمة بن عبدالله، وحماد بن الزبرقان، وأبي زيد الأنصاري، وسيبويه، والأخفش، مروراً بالمبرّد، وثعلب، والزجاج، وأبي بكر بن السراج، ونفطويه، وابن دريد، ومحمد بن القاسم الأنباري، والسيرافي، وإلى ما شاء الله من النحاة واللغويين في كلّ عصر وجيل حتى آل الأمر إلى ابن الحاجب (ت / ٦٤٦ هـ) الذي لخّص النحو العربي وهذّبه بعبارة واضحة في كافيته، حتى نال كتابه استحسان جميع النحاة من بعده، فعكفوا على دراسته وتدريسه، وتحشيته، وشرحه، وتوضيح مطالبه.

والكتاب الماثل بين يديك عزيزي القارىء يعدّ من أهم شروح الكافية لابن الحاجب، وقد حظي هذا الشرح بدراسة علمية وتحقيق متقن من لدن اساتذ الدراسات اللغوية والنحوية في كلّية الفقه في النجف الأشرف سابقاً: السيد الأستاذ الدكتور حازم سليمان مرزة الحلي المحترم، المقيم في ألمانيا حالياً. وكان عمله في الأصل أطروحة علمية لنيل شهادة الدكتوراه في علم النحو العربي من جامعة بغداد، وقد وفّق لنيلها في (سنة / ١٤٠٤ هـ) بتقدير جيد جدّاً.

وإذ يسرّ المكتبة الأدبية المختصّة نشر هذا الكتاب المفعم بالدراسة العلمية محقّقاً ومصحّحاً خدمةً لطلبة العلم والدراسات اللغوية والنحوية، فإنّها تمنح شكرها وتقديرها للسيد الدكتور ثامر العميدي الذي أنيطت به مهمة الاشراف على طبع الكتاب كومبيوترياً، ومراجعته، وتصحيحه، والنظر في تخريج الإحالات، وتنظيم الفهارس، والتأكد من سلامة الحركات الإعرابية بعد اكتمال طبع الكتاب.

سائلين تبارك وتعالى قبول هذا الجهد المبارك بمزيد لطفه وعنايته.

المكتبة الأدبية المختصّة

١١ جمادى الأولى ١٤٢٦

قم المشرّفة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ على رسولِه محمّدٍ، وآلِه الأطهارِ، وصحبِهِ الأبرارِ، وبعد..

فقد كان استاذي المرحوم علي النجدي ناصف يحبّب لي التحقيق، ويوجّهني نحوه، ويبيّن لي ما فيه من محاسن، وقد وجد عندي استعداداً وميلاً إلى ذلك. ولاهتمامه بالأمر مضىٰ يبحث معي عن نصّ صالح للتحقيق، ثمّ تلقّيت منه رسالةً يخبرني فيها بوجود كتاب شرح الكافية لمحمود بن عبدالرحمن الأصْبَهاني (ت / ٧٤٩ هـ) بنسختين مخطوطتين في دار الكتب المصرية في القاهرة تحت الرقمين: (١٨ نحو المؤيد / ٣٦٠٢٠) و (٦٠١ / نحو طلعت)، وإنّه اطّلع على بعض جوانب المخطوطة ورآها صالحةً للتحقيق.

وكتبت إلى بعض إخواني من الذين يدرسون في القاهرة فصوّروهما، وبعثوا بهما إليّ مشكورين. اطّلعت على المخطوطتين فوجدتهما كما ذكَر، ثمّ إنّ الكتابَ شرحٌ لكافيةِ ابن الحاجبِ التي هي متن من المتون المهمّة في النحو.

وبدأ عملي الذي هو دراسة وتحقيق، وجعلتُ النسخةَ الأولىٰ الأصل واستعنت بالثانية، وكانت الكتابةُ على الصفحة الأولىٰ من النسخة التي جعلتها أصلاً مطموسةً تماماً، فلا يظهر منها اسم الكتاب، ولا اسم المؤلّف. أمّا النسخة الثانية فقد كُتِبَ على الورقةِ الأولى منها بخطٍّ حديثٍ مغايرٍ لخطِ المخطوطةِ العبارة التالية: «شرح العلّامة محمود بن عبدالرحمن بن أحمد العلّامة شمس الدين الأصبهاني، ولد في شعبان سنة (٦٩٤ هـ)، وتوفّي في ذي القعدة سنة (٧٤٩ هـ) على الكافية لابن الحاجب.

أنظر بغية الوعاة للسيوطي[1]، توقيع مصطفىٰ دردير مُعَنْوِن بالدار.. ١٩٣٨/٣/٢».

ولم يمض شهر على بدء عملي حتىٰ اكتشفت أنّ الكتاب الذي بين يديّ هو كتاب (البسيط) لركن الدين الأسْتَراباذي وليس للأصبهاني بالأدلّة التالية:

١ ـ تبدأ المخطوطة التي بين يدي بعد البسلمة بعبارة: «أما بعد حمد الله المتفرّد بالعزّة والجبروت»، ويبدأ كتاب (البسيط) بهذه العبارة نفسها.

وهناك تصريحان بهذا، وهما:

أ. جاء في فهرس المكتبة الأزهرية ما يلي:

«البسيط وهو شرح للعلّامة السيد ركن الدين حسن بن محمّد بن شرف شاه الحسيني العلوي المعروف بالأسْتَراباذي المتوفّىٰ سنة (٧١٥ هـ) على الكافية

---

(١) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، القاهرة، ٢: ٢٧٨.

لابن الحاجب وهو المعروف بالشرح الكبير. أوّله:

أمّا بعد حمد الله المتفرّد... الخ»[١].

ب. في فهارس الاسكوريال ما يلي:

«٩٤ ـ هذا شرح الكافية في علم النحو المسمّىٰ بكبير... أوّله: «أمّا بعد حمد الله المتفرّد بالعزّة والجبروت»[٢].

٢ ـ على النسخة التي عددتها الأصل[٣] تعليقات مأخوذة بالنصّ من كتاب الوافية، وهو مختصر البسيط، وكلاهما لركن الدين الأستَراباذي.

أ ـ فعلى الورقة (٢٢ ظ) من المخطوطة حاشية بعدها هذه العبارة: «هكـذا شرحَ الشارحُ هذه المسألةَ في مختصرِهِ»، والنصّ مأخوذ من الوافية[٤].

ب ـ على الورقة (٦ ظ) حاشية مسبوقة بعبارة: «قالَ في المختصر»، ثمّ أورد تعليقاً مأخوذاً من الوافية[٥]، ومثل ذلك على الورقة (٧ ظ)[٦].

جـ ـ على الورقة (٥٠ و) العبارة التالية: «ذكر في المختصر أنّ هذا المثالَ غيرُ مستقيم؛ لأنّ زيداً ليس بذي الحال..»، ثمّ أورد كلاماً من الوافية[٧].

---

(١) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ـ القاهرة، ٤: ١١٦.

(٢) فهارس مكتبة الاسكوريال ـ باريس ـ مصوّرة المجمع العلمي العراقي، ١: ٥٦.

(٣) هي التي جعلت الأصل من نسخ البسيط، وسيأتي وصفها مع وصف النسخ.

(٤) ينظر: البسيط ١: ٢٨٨.

(٥) البسيط ١: ١٥٢.

(٦) البسيط ١: ١٥٦.

(٧) البسيط ١: ٥١٥.

د ـ على الورقة (٣٨ ظ) حاشية بعدها عبارة: «كذا في المختصر»، والكلام من الوافية[١].

هـ ـ على الورقة (٢٣ و) تعليق بعده عبارة: «في المختصر»، والكلام من الوافية[٢].

وهناك تعليقات أخرىٰ أحصيتُ منها أكثرَ من عشرين موضعاً، أشرتُ إلى بعضها أثناء تحقيقِ الكتابِ، وكلّها يشار في آخرها إلى أنّها مأخوذة من المختصر، ومن المعلوم أنّ المختصر يُراد بهِ الوافية، والنصوصُ موجودةٌ في الوافية حقّاً كما أثبتُّ ذلكَ في مواضعه.

٣ ـ على النسخة الثانية المصوّرة من نسخة دار الكتب المرقّمة: (٦٠١ / نحو طلعت)[٣] تعليقات على الأوراق التالية: (٤ ظ) و(٦ و) و (٧ ظ) و(١٠ ظ) و(٦٠ و) تنتهي بكلمة: (متوسّط)، والمتوسّط من أسماء الوافية أيضاً، وهذه التعليقات مأخوذة من الوافية[٤].

إنّ هذه الأدلّة على أنّ الكتابَ للأسْتَراباذي وليس للأصبهاني، لم تقلّل من عزمي، بل زادت في إصراري على المضيّ في العمل لأنّني سأحقّقُ كتاباً، وأدرسه، وأدرس مؤلفه، وأحقّق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه. ومضيت أبحث عن نسخ البسيط

---

(١) البسيط ١: ٤٢٠.

(٢) البسيط ١: ٢٩٠.

(٣) هي نسخة (ب) من نسخ البسيط التي اعتمدتُ في التحقيق.

(٤) البسيط ١: ١٣١، ١٤١ ـ ١٤٢، ١٥٣، ٥٦٩.

في مكتبات العالم، وحصلت على مصوَّرَتَي نُسخَتَي المكتبة الأزهرية[١] فوجدتهما تنطبقان تماماً على نُسخَتَي دار الكتب، وعند ذلك حصل لديّ قطع بأنّ الكتاب الذي بين يديّ هو (البسيط) لركن الدين الأسْتَراباذي، وأن نِسْبَتَهُ إلى محمود بن عبدالرحمن الأصْبهاني لم تكن سديدةً.

ثمّ سافرتُ إلى تركيا للحصول على نسخ الكتاب من مكتبات استنبول التي ذَكَرَتْها بعضُ المصادر، وبعد متاعبَ كثيرةٍ حصلتُ على مصوّرة نسخة مكتبة فيض الله[٢]، ومصوّرة نسخة مكتبة لاله لي[٣]. وكان بروكلمان قد أشار إلى وجود نسختين من الكتاب في مكتبة سليم أغا[٤] برقم: (١١٥٦ و١١٥٧)، وقد زرتُ المكتبة في اسكودار، واطّلعت عليهما، فوجدتهما لرضيّ الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي، كما هو مثبت على أصل المخطوطتين وفي فهرس المكتبة[٥]. من هذا تبيّن أنّ ما ذكره بروكلمان عن وجود نسختين من (البسيط) في مكتبة سليم أغا غير صحيح، ولعلّ الذي أوقعه في هذا الوهم تشابه الأسماء والألقاب.

وقد مضيت في عملي، وجعلت رسالتي في قسمين:

اشتمل **القسم الأوّل** على الدراسة، وتقع في **ثلاثة فصول**، خصّصت

---

(١) رمزت إليها في التحقيق بالحرفين: (ز.ع).

(٢) رمزت إليها في التحقيق بالحرف: (ف).

(٣) رمزها في أثناء التحقيق: (ل).

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ـ الترجمة ـ العربية ـ القاهرة ٥: ٣١٢.

(٥) دفتر كتبخانة الحاج سليم أغا ـ در سعادت مطبعة ناطقدر ـ استنبول: ٩٨.

الفصل الأوّل لركن الدين الأسْتَراباذي لسيرته، وثقافته، ومذهبه النحوي، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره.

والفصل الثاني لابن الحاجب، فاشتمل على تعريف موجز بابن الحاجب، ثمّ بالكافية، مع ذكر أهمّ شروحها.

والفصل الثالث يتعلّق بالبسيط: باسمِ الكتابِ، ونسبتِهِ إلى المؤلِف، وقيمتِهِ، ومصادرِهِ، وشواهدِهِ، وموقفِ المؤلّفِ من القراءاتِ والحديثِ النبويّ الشريفِ ومن مسائلِ الخلاف، وأسلوبِهِ في المناقشةِ، وشخصيّتِهِ في الكتابِ، وأثر الكتاب فيمن بعدَهُ، ثمّ ذكرتُ المآخذَ على الكتاب.

القسم الثاني: الكتاب محقّقاً، واشتمل على.

نسخ الكتابِ، ومنهجِ التّحقيقِ والنصِّ المحقَّقِ، وألحقت بالكتاب الفهارسَ الفنّيةَ. وحسبي أنّني بذلت ما في وسعي لإخراج هذا الكتاب بشكل آمل أن ينال الرضى، ومع أنّني أعطيت للبحثِ ثلاثَ سنواتٍ ما فرّطتُ بشيء من الوقت فيها أردد مع العمادِ الأصفهاني قوله: «لا يكتبُ إنسانٌ كتاباً في يومِهِ إلّا قالَ في غدِهِ: لو غُيّرَ هذا لكانَ أحسنَ، ولو زِيدَ هذا لكان يُسْتَحْسَنُ، ولو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضلَ، ولو تُرِكَ هذا لكانَ أجملَ. وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاءِ النقصِ على جُمْلَةِ البَشَرِ».

وختاماً فإنّني أقدم وافر شكري لأستاذي الجليل إبراهيم الوائلي الذي أعطاني من وقته ما جعلني عاجزاً عن الشكر، لما أسدى من نصح، وما بذل من

جهد، أحسن الله إليه في الأولى والآخرة، وجزاه عنّي خيراً. كما أشكر السادةَ الأفاضلَ أعضاءَ لجنة المناقشةِ؛ لصبرِهم على قراءةِ الرسالة وتفضُّلهم بإبداء ملاحظاتهم عليها.

وأقدّمُ جزيلَ شكري لإخواني الذين صوّروا لي المخطوطات، وتحمّلوا نقلها من أماكِنها البعيدة، ثمّ زادوا في إحسانهم أنّهم ما أرادوا ذكر أسمائهم ليكون عَمَلُهم خَالصاً لوجهِ اللهِ.

ثمّ شكري لكلِّ من أسْهَمَ في تيسير صعابِ هذا البحث بأيّ سبيل.

والله أسألُ أن يجعل في عملي هذا خدمةً للعلم وللغة القرآن الكريم.

وهو حسبي ونعمَ الوكيل.

حازم سليمان الحَلّي

١٩٨٣/١٠/١٠

القسم الأوّل ـ الدراسة

الفصل الأوّل

ركن الدين الأسترآباذي

ترجمته وسيرته

ثقافته

مذهبه النحوي

شيوخه

تلاميذه

آثاره

ركن الدين الأسترآباذي

ترجمته وسيرته:

هو أبو الفضائل السيد ركن الدين الحسن بن محمّد بن شرف شاه العلوي الحسيني الأسترآباذي[1]. ليس في المصادر القديمة ما يشير إلى تاريخ ولادته غير

---

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي ـ المطبعة الحسينيّة المصرية ط ١: ٦ / ٨٦، ومرآة الجنان لليافعي ط ١، مطبعة دار المعارف النظامية ـ حيدرآباد: ٦ / ٢٥٥، والفلاكة والمفلوكون لأحمد بن علي الدلجي مطبعة الشعب بمصر: ١١٥، والدرر الكامنة /ابن حجر العسقلاني، مطبعة المدني ط ٢: ٢ / ٩٨، والنجوم الزاهرة ليوسف بن تغري بردى طبعة دار الكتاب: ٩ / ٢٣١، وبغية الوعاة ١ / ٥٢١، وشذرات الذهب لابن العماد ـ بيروت: ٦ / ٤٨، وكشف الظنون لحاجي خليفة ط ٣ ـ طهران: ٢ / ١٣٧٠، وروضات الجنّات للخونساري ـ تحقيق أسد الله إسماعيليان ـ طهران: ٣ / ٩٦، والأعلام للزركلي ط ٣، بيروت ٢ / ٢٣٣، وأعيان الشيعة للسيد محسن الأمين العاملي ط ١ ـ دمشق. ٢٣ / ١٤١، وفيه: (السيد أبو الفضائل ركن الدين أبو محمّد الحسن). وتاريخ علم الفلك في العراق لعباس العزاوي ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي: ٣٨، ٦٩، وتاريخ الأدب العربي في العراق لعباس العزاوي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١ / ١٦٥، وفيهما: (... الحسن بن رضي الدين محمّد...) معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة ـ دمشق: ٣ / ٢٨٣، وفيه (الحسيني الأسترآباذي الموصلي الشافعي).

أنّ بعض المصادر المتأخّرة[١] جعلت تاريخ ولادته في سنة ٦٤٥ هـ. فإن كان ذلك اعتماداً على من قال: إنّه توفي سنة ٧١٥ هـ[٢]، بعد أن عَمَّرَ سبعينَ سنة[٣]. فإنّه معارض بما رُويَ مِن أنّ وفاته سنة ٧١٦ هـ[٤]، و٧١٧[٥]، و٧١٨[٦]، و٧٢٤ هـ[٧]، وأنّه نَيَّفَ على السبعين[٨] وجاوز الثمانين[٩].

---

(١) الأعلام: ٢ / ٢٣٣، ومعجم المؤلّفين: ٣ / ٢٨٣.

(٢) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، ومرآة الجنان ٦ / ٢٥٥، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٨، والنجوم الزاهرة: ٩: ٢٣١، وبغية الوعاة: ٢ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٣٥ و ٤٨، وهديّة العارفين لإسماعيل باشا ـ طهران: ١ / ٢٨٣، والأعلام ٢ / ٢٣٣، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، ومعجم المؤلّفين: ٣ / ٢٨٣.

(٣) طبقات الشافعية: ٦ / ٩٨، ومرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٨، والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١، وشذرات الذهب: ٦ / ٣٥ و ٤٨.

(٤) تاريخ الفلك في العراق: ٦٩.

(٥) كشف الظنون: ٢ / ١٣٧٠، وعنه أخذت بعض المصادر مثل: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ترجمة الدكتور رمضان عبدالتوّاب، والدكتور يعقوب بكر ـ دار المعارف بمصر: ٥ / ٣١٢، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، والذريعة لآغا بزرك الطهراني ـ النجف: ٣ / ١٠٩، وفهارس مكتبة الاسكوريال ـ القسم الأوّل ـ مصوّرة المجمع العلمي العراقي: ٥٦، ودفتر كتابخانه أبا صوفيا: ٢٦٨، والمخطوطات العربية فهرس أعدّه حميد هدو ـ مجلّة المورد، العدد الأوّل سنة ١٩٧٩ ـ بغداد: ٣٣٠ وفي كتاب ابن الحجاب النحوي لطارق الجنابي ـ مطبعة أسعد ـ بغداد: ٥٨ أنّ وفاته سنة ٨١٧هـ، وذلك سهو أو خطأ مطبعي.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، وبغية الوعاة: ١ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨، وروضات الجنات: ٣ / ٩٧، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٥ / ٣١٢.

(٧) الوافية في شرح الكافية لركن الدين الأسترآباذي تحقيق: محمّد علي الحسيني، رسالة ماجستير ـ كليّة الآداب ـ جامعة بغداد ـ آلة كاتبة: ـ المقدّمة ـ : ٣٠.

(٨) شذرات الذهب: ٦ / ٤٨، وروضات الجنات: ٣ / ٩٧، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١.

(٩) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١.

وكما أهملت المصادر القديمة ذكر تاريخ ولادته كذلك لم تذكر المكان الذي ولد فيه لكنّها نسبته إلى أسترآباذ[١] كما نسبته بعض المصادر المتأخّرة إلى الموصل فدعته بالموصلي[٢]، ويحتمل أن تكون ولادته في أسترآباذ لنسبته إليها ولقول ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد: (قدم مراغة[٣] واشتغل على مولانا نصير الدين)[٤] لذا رجّح بعض الباحثين أنّه ولد في استرآباذ وانتقل منها إلى مراغة لينهل العلم والمعرفة[٥].

وقد عرف الاستراباذي بالذكاء والفطنة، قال عنه ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد: «وكان يتوقّد ذكاء وفطنة»[٦].

والذكاء والفطنة متوقّعان عند عالم مثل الاسترآباذي، صنّف في مختلف العلوم كما سنري في آثاره.

ولمّا كان التواضع والحلم من صفات العلماء، فقد كان ركن الدين شديد

---

(١) أسترآباذ، بالفتح ثمّ السكون وفتح التاء المثنّاة من فوق وراء وألف وباء موحّدة وألف وذال معجمة. بلدة كبيرة مشهورة أخرجت خلقاً من أهل العلم في كلّ فن، وهي من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان. معجم البلدان ـ لياقوت الحموي ـ ط ١ مطبعة السعادة ـ القاهرة: ١ / ٢٢٤.

(٢) معجم المؤلّفين: ٣ / ٢٨٣.

(٣) بلدة مشهورة عظيمة أشهر بلاد آذربيجان. قال ياقوت: فيها آثار وعمائر ومدارس وخانكاهات حسنة، وقد كان فيها أدباء وشعراء ومحدّثون وفقهاء. معجم البلدان: ٨ / ٥.

(٤) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٥) الوافية ـ المقدّمة ـ: ١٠.

(٦) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

التواضع يقوم لكلّ أحد حتى السقّاء[١]. على حين كان وافر الجلالة مبجّلاً عند ملوك عصره وسلاطينه[٢].

ومن حلمه ما يروىٰ عنه أنّ امرأة دخلت عليه وهو يدرّس في مدرسة الشهيد بماردين[٣] فسألته عن أشياء مشكلةٍ في الحيض فعجز عن الجواب. فقالت له المرأة: أنت عَذَبَتكَ[٤] واصلةٌ إلى وَسَطِكَ وتَعجِزُ عن جوابِ امرأة!!

قال لها: يا خالة لو علمت كلّ مسألة أُسألُ عنها لوصلت عَذَبَتي إلى قرنِ الثور!![٥].

وكان له مرتب شهري مناسب مقداره خمسمائة وألف درهم[٦] وقيل ستمائة وألف درهم[٧] وقيل ثمانمائة وألف درهم[٨] وفي بعض المصادر مورده في اليوم

---

(١) الدرر الكامنة: ٢ / ٦٨، وبغية الوعاة: ١ / ٥٢١، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٣.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) قلعة مشهورة على قُنة جبل الجزيرة مشرفة على دنيسر ودارا ونصيبين وفضاء واسع وقدّامها ربض فيه مدارس وخانات وربط وخانقاهات ودورهم فيها كالدرج بعضها فوق بعض وكلّ دار فيها يشرف على ما تحته من الدور ليس دون سطوحهم مانع وعندهم عيون قليلة الماء. معجم البلدان: ٧ / ٣٦١.

(٤) عَذَبَة كلّ شيء طرفه والمقصود هنا عَذَبَة العمامة وهي ما سُدل بين الكتفين منها. لسان العرب لابن منظور طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق: ـ عذب ـ: ٢ / ٧٤، وتاج العروس للزبيدي ـ تحقيق عبدالستار أحمد فراج وجماعته ـ الكويت ـ عذب: ٣ / ٣٢٨.

(٥) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٦) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨.

(٧) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥.

(٨) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٣.

ستون درهماً[١].

قدم السيد ركن الدين الأسترآباذي إلى مراغة وكانت عامرة بمدارسها يحلّ فيها الأدباء والشعراء والمحدّثون والفقهاء[٢] واتّصل بأشهر علمائها نصير الدين الطوسي[٣]، فقدّمه النصير وصار رئيس الأصحاب بمراغة وكان يجيد درس الحكمة وكَتَبَ الحواشي على التجريد. وكتب لولد النصير شرحاً على قواعد العقائد[٤]، وساهم في بناء رصد مراغة[٥].

ولمّا توجّه النصير الطوسي إلى بغداد سنة ٦٧٢ هـ رافقه تلميذه الأسترآباذي[٦]. رغبةً في الاستزادة من علمه والأخذ عنه غير أنّ المنية فرقت بينهما بموت النصير الطوسي في السنة نفسها ولم يرغب التلميذ بالبقاء في مدينة فقد فيها شيخه فرحل إلى الموصل واستوطنها[٧] وقضىٰ فيها بقيّة عمره، وقد بارك الله في عمره فبلغ السبعين أو نيف عليها أو جاوز الثمانين[٨] وتألّقَ نجمه فيها حتىٰ دُعي

---

(١) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥.

(٢) معجم البلدان: ٨ / ٥.

(٣) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٤) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩، وتأسيس الشيعة للسيد حسن الصدر: ١٣٣.

(٥) تاريخ علم الفلك في العراق: ٣٨.

(٦) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٧) المصدر السابق: ١ / ٥٢٢.

(٨) ذكرنا ذلك في ١: ١٨ وأشرنا إلى المصادر هناك.

(عالم الموصل)[١] وانصرف إلى التأليف والتصنيف، وفيها صنّف غالب مصنفاته[٢].

وتولى التدريس في المدرسة النورية بها[٣]، وفوّض إليه النظر في أوقافها[٤].

وفي المصادر ما يشير إلى أنّه درّس في مدرسة الشهيد في ماردين[٥] كما درّس في المدرسة الشافعية[٦] بالسلطانية[٧] مما يدل على أنّه عاش في هاتين المدينتين حيناً من الدهر غير أن المصادر كانت ضنينة علينا بالمعلومات عن تفاصيل حياته هناك.

وكانت وفاته في الموصل[٨]، وهناك من يزعم أن وفاته كانت في تبريز[٩]، ولكننا نذهب إلى أنّ وفاته في الموصل لأنّ مؤلّفي المصادر التي ذكرت ذلك قديمة

---

(١) الدرر الكامنة ٢: ٩٨ والأعلام ٢ / ٢٣٣.

(٢) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١.

(٣) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١ وبغية الوعاة: ١ / ٥٢٢ وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨ وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٣ ومعجم المؤلفين: ٣ / ٢٨٣.

(٤) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢ وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

(٥) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٦) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢.

(٧) في تقويم البلدان لأبي الفداء ـ طبع باريس: ٤٠٦ ـ ٤٠٧، السلطانية عن تبريز في سمت الشرق بميل يسير إلى الجنوب، وبينهما مسيرة ثمانية أيّام وهي مدينة بناها خربندا بن أرغون وجعلها كرسي ملكه.

(٨) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، والفلاكة والمفلوكون: ١١٥ والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢١ وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨، والأعلام: ٢ / ٢٣٣، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩ ومعجم المؤلفين: ٣ / ٢٨٣

(٩) أعلام العرب: لعبدالصاحب الدجيلي ـ ط ٢ النجف: ٢ / ١٢٣، والوافية ـ المقدمة ـ: ٣١، وتأسيس الشيعة: ١٣٤.

وقربه عهد منه.

وكانت وفاته على أرجح المصادر سنة ٧١٥ هـ[١] وبعضها ذكر أنها كانت في سنة ٧١٦ هـ[٢].

وقال بعضها: انها في سنة ٧١٧ هـ[٣]، وفي سنة ٧١٨هـ[٤]. ومنهم من قال انه توفي سنة ٧٢٤ هـ[٥].

وقالوا: كانت وفاته في المحرّم[٦]. ومنهم من قال: انها في صفر[٧]. وقد توفي عن عمر بلغ سبعين عاماً[٨]. وذهب بعضهم إلى أنّه نيف على السبعين[٩]. أو جاوز الثمانين[١٠].

---

(١) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، ومرآة الجنان ٦ / ٢٥٥، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٨، والنجوم الزاهرة: ٩: ٢٣١، وبغية الوعاة: ٢ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٣٥ و ٤٨، وهدية العارفين لإسماعيل باشا ـ طهران: ١ / ٢٨٣، والأعلام ٢ / ٢٣٣، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، ومعجم المؤلّفين: ٣ / ٢٨٣.

(٢) تاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩.

(٣) تنظر ١: ١٣ الحاشية (٥).

(٤) تنظر ١: ١٣ الحاشية (٦).

(٥) الوافية ـ المقدّمة ـ: ٣٠.

(٦) شذرات الذهب: ٦ / ٣٥ و ٤٨، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥.

(٧) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١، وبغية الوعاة: ١ / ٥٢٢.

(٨) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، ومرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٨.

(٩) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢، وتاريخ الفلك في العراق: ٦٩.

(١٠) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

ثقافتـه :

لقد وُصِفَ السيد ركن الدين بأنّه (كانَ يتوقَّدُ ذكاء وفطنة)[١] فبرز من بين زملائه الدارسين على النصير الطوسي (فقدّمه النصير وصار رئيس الأصحاب)[٢] وَوُصِفَ بأنّه عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق والطبّ والكلام والأصول[٣] فاستطاع أن يؤلّف في هذه العلوم ويدرّسها فقد درّس الشافعية في الموصل[٤] وولي تدريس المدرسة النورية[٥] وفوّض إليه النظر في أوقافها[٦] كما دَرَّسَ في ماردين[٧] ثمّ تولّىٰ تدريس الشافعية بالسلطانية[٨] فصار مقصد الطلّاب وتخرّج به جماعة من الفضلاء[٩] ووصف بأنّه كان إماماً مصنّفاً عالماً بالمعقولات[١٠] وعالم الموصل[١١]، والإمام العلّامة المفنن[١٢].

وكان السيد ركن الدين مؤلفاً وناقداً، فقد شرح كافية ابن الحاجب ثلاثة

---

(١) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٢) بغية الوعاة: ١ / ٥٢١.

(٣) معجم المؤلفين: ٣ / ٢٨٣.

(٤) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨.

(٥) النجوم الزاهرة: ٩/٢٣١، وبغية الوعاة: ٢/٥٢٢، وشذرات الذهب: ٦/٤٨، ومعجم المؤلفين: ٣/٢٨٣.

(٦) بغية الوعاة: ٢ / ٥٢٢، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

(٧) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

(٨) أعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٢.

(٩) الدرر الكامنة: ٢ / ٩٨، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤٣.

(١٠) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦، والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١.

(١١) الدرر الكامنة: ٩ / ٢٣١، والأعلام: ٢ / ٢٣٣.

(١٢) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١، وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨.

شروح هي الكبير المعروف بالبسيط والمتوسط المعروف بالوافية والصغير المختصر[١] وله فيها اشكالات وتعقيبات وتعليقات ثمّ هو يقرر مذهب النحاة ويشرح كلام ابن الحاجب. يقول في البسيط:

«اعلم أنّي أقرر أولا مذهب النحويين ثمّ أفسّر كلام المصنف»[٢]، وسنعرض لبعض اشكالاته واعتراضاته في دراستنا كتاب البسيط، وأخذ على السيف الآمدي[٣] وله على كتاب الحاوي اعتراضات حسنة[٤]، ومن مراجعة قائمة مؤلفاته نعرف سعة ثقافته وإلمامه بمختلف العلوم كالنحو والصرف والفقه وأصول الفقه والمنطق وغيرها وسنبيّن في الفصل الثالث عندما ندرس كتاب البسيط أثر بعض هذه العلوم في أسلوب المؤلف.

بقي أن نقول أنّ خصومه كانوا يطعنون عليه، بأنّه كان لا يحفظ القرآن ولا بعضه[٥]، وبأنّ في دينه رقّة[٦]، ولعلّ ذلك مصدره الحسد من خصومه ومنافسيه.

مذهبه النحوي:

لقد اختار ركن الدين الاستراباذي لنفسه منهجَ مدرسة البصرة، وتبنىٰ هذا

---

(١) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٢) البسيط ١: ٢٠٠.

(٣) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢، والسيف الآمدي هو علي بن محمّد بن سالم التغلبي ولد في آمد وتعلّم في بغداد والشام توفي سنة ٦٣١ هـ. الأعلام: ٥ / ١٥٣.

(٤) شذرات الذهب: ٦ / ٤٨.

(٥) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥.

المذهب فذهب مذهب البصريين في مسائل النحو ورجّح رأيهم ووهن رأي الكوفيين، بل إنه ذهب أبعدَ من هذا، فنسب نفسه إلى البصريين، وربما استعمل في بعض الأحيان المصطلحَ الكوفي كاستعماله (خفض) مكان (جر) في قوله: قالوا: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ بخفض خرب[١]. ذلك لأنّ المصطلحات الكوفية قد جرت على السنة نحاة البصرة من غير تحرّج فابن السراج مثلاً وهو من نحاة البصرة[٢] كان يستعمل مصطلحات كوفية[٣] وسيبويه كان يستعمل النعت إلى جانب الصفة[٤].

ومن الادلة على بصريّته:

١ ـ ذهابه مذهب البصريين.

يذهب الاستراباذي إلى أنّ الفعلَ فرع من الاسم[٥]، وأن الفعل / مشتقّ من المصدر[٦]، وهذا مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه، على حين ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه[٧].

---

(١) البسيط ١: ٢٩٦.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، النجف: ١ / ١٩.

(٣) المصدر السابق: ٢٠.

(٤) كتاب سيبويه ـ بولاق: ١ / ٢١٠ ـ ٢١٩.

(٥) البسيط ١: ١٤٣، ١٨٩، ١٩١، ٣٧٨.

(٦) البسيط ١: ١٩١

(٧) الانصاف لابن الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط ٣، مطبعة السعادة: ـ المسألة ٢٨ ـ: ١٢٩/١.

وهو يمنع العطفَ على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة حرف الجرّ[١] وهذا مذهب البصريين[٢].

٢ ـ ترجيح رأي البصريين.

عندما يعرضُ مسألة خلافيةً يرجّحُ رأي البصريين على الكوفيينَ فيقول: والصحيح ما ذهبَ إليه البصريون[٣]، والحقُّ ما ذهب إليه البصريون[٤]، وقال أكثر البصريين: انّه لا يتحمل الضمير وهو الحقّ[٥]، أو أنّه يرىٰ مذهبهم أولىٰ[٦].

٣ ـ توهين مذهب الكوفيين.

ونجده أحياناً يوهن مذهب الكوفيين فيقول مثلاً: والذي يدلّ على بطلان مذهب الكوفيينَ وجهان[٧].... وقد يصف الرأيَ الكوفيَ بالضعف[٨] أو يوردُ دليلَ الكوفيينَ ثم يزعمُ أنّ لا حجةَ لهم فيهِ ويحاول تفنيدَه[٩] وسنعود إلى هذا الموضوع مرّة أخرى عندما نعرض موقفه مِن مسائل الخلافِ.

٤ ـ تصريحه بانتسابه إلى البصريين.

إنّ الاستراباذي يصرّح بما لا يقبل اللبس بأنّه مِنَ البصريينَ، فيقول مثلاً:

---

(١) البسيط ١: ٧٢٧.

(٢) الانصاف ـ المسألة ٦٥ ـ : ٢ / ٢٤٦.

(٣) البسيط ١: ١٧٢.

(٤) البسيط ١: ٣١٤، و٣٥٧.

(٥) البسيط ١: ٣٢٧.

(٦) البسيط ١: ٥٨١.

(٧) البسيط ١: ٣٥٧.

(٨) البسيط ١: ٣٧٦، ٤٤٥

(٩) البسيط ١: ٤٤٢ ـ ٤٤٣

اعلم أنّ الإسم إذا كان فيه سبب واحد وهو العلمية لا يجوز منع صرفه لضرورة الشعر عندنا خلافاً للكوفيين والأخفش[١]، ومعلوم أنّ قوله عندنا يعني أنّه وضع نفسه مع البصريين وتحدّث بضمير الجمع لأنّ هذا مذهبهم[٢].

ومن ذلك قوله: اعلم أنّ الكوفيينَ ذهبوا إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتداء وذهب أصحابنا إلى جوازه[٣]، ويريد بقوله: أصحابنا البصريين لأنّ هذا مذهبهم[٤]، وقوله: وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدّماً على المبتدأ نحو في الدار زيدٌ فإنّ زيداً مرفوع بالظرفِ عند الكوفيينَ وعند الأخفش ومبتدأ عند البصريين وسيبويه، والحقّ مع أصحابنا لجواز قولنا: في داره زيد[٥].

وليس بعد هذه النصوص الصريحة شك في بصريته.

شيوخه:

علمنا ممّا سبق أنّ ركن الدين صار إلى مراغة فوجد فيها عالماً ذاع صيته وفاض علمه من حوله وطفت سمعته على من سواه فاتّصل به ولازمه ملازمةً لم يفترقا بعدها إلّا بموتِ الشيخ ذلكَ هو نصير الدين الطوسي.

ولم تذكر لنا المصادرُ له شيخاً غير الطوسي إمّا لأنّ له شيوخاً ولم تذكرهم

---

(١) البسيط ١: ١٩٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، طبع مصر: ١ / ٦٨.

(٣) البسيط ١: ٣١٧.

(٤) الخلاف ـ المسألة ٩ ـ: ١ / ٤٦.

(٥) البسيط ١: ٣٢٠ وينظر ما في ٢: ٣٣٥.

المصادر، وإمّا لأنّه وجد لدى الشيخ أكثر من علم كما سنرىٰ في ترجمته فأخذ عنه واكتفىٰ به.

نصير الدين الطوسي:

ولد الخواجة محمّد بن محمّد بن الحسن نصير الدين الطوسي في طوس سنة ٥٩٧ هـ[١]، وأصله من (جه رود) من أعمال قم. بدأ بالاشتغال بالعلوم العقلية عند خاله في قم[٢]، ودرس الفقه والأصول والكلام على أبي السعادات أسعد بن عبدالقاهر الاصفهاني[٣]، والحكمة والفلسفة على شمس الدين عبدالحميد بن عيسىٰ كما درس على كمال الدين موسى بن يونس الموصلي[٤]، وأخذ الحديث عن برهان الدين الهمذاني[٥] كما اشتغل على معين الدين أبي الخير سالم بن بدران بن علي المازني المصري[٦] وعلى غيرهم، ولقد وعىٰ من العلم ما جعله يدعى بالفيلسوف الرياضي وكان يعدّ رأساً في علم الأوائل لاسيّما في الارصاد والمجسطي

---

(١) الوافي بالوفيات للصفدي باعتناء ريتر: ١ / ١٨٣، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي تحقيق: احسان عباس - بيروت: ٣ / ٢٥٢، والبداية والنهاية لابن كثير - بيروت: ١٣ / ٢٦٧، والذريعة: ١ / ٢٦، وفلاسفة الشيعة لعبدالله نعمة - بيروت: ٤٧٢، والاعلام: ٧ / ٢٥٧.

(٢) فلاسفة الشيعة: ٢٧٢.

(٣) روضات الجنّات: ٦ / ٣٠٢.

(٤) الوافي بالوفيات: ١ / ١٨١، وفوات الوفيات: ٣ / ٢٤٨.

(٥) روضات الجنات: ٥٧٨.

(٦) الوافي بالوفيات: ١ / ١٨٩، وفوات الوفيات: ٣ / ٢٤٨، والبداية والنهاية: ١٣ / ٢٦٧، وروضات الجنات: ٦ / ٣٠٢، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٦.

فإنّه فاق الكبار[١].

وكان النصير كثيرَ التأليف في الفقه والفلسفةِ وعلمِ الكلامِ والفلك والمنطقِ والرياضيّات[٢].

ومن مصنّفاتِه تجريد الاعتقاد في الكلام وشرح الإشارات لابن سينا في الفلسفة والتذكرة في علم الهيئة وتحرير المجسطي هو لبطليموس اليوناني في هيئة علم الفلك وحركات النجوم ورسالة في انعكاس الشعاع وانعطافه والزيج الالخاني وكتاب في الموسيقى وشرح كافية ابن الحاجب، وغير ذلك[٣].

عاش فترةً تحتَ رعاية الاسماعيليينَ ثمّ استوزره بعدَ ذلكَ هولاكو[٤] وبدأ ببناء رصد مراغة لهولاكو سنة ٦٥٧ هـ، وبذريعته بناء الرصد استطاع بلباقته إقناع هولاكو بإيفاد من يدعو العلماء الذين فروا بأنفسهم من العاصفة المغولية ولجأوا إلى مختلف البلدان بعد احتلال بغداد سنة ٦٥٦ هـ، ويشوقهم إلى العودة والإقامة في مراغة[٥].

وبذلك جمع عدداً كبيراً من العلماء وأسّس في مراغة مكتبة اشتملت على

---

(١) فوات الوفيات: ٣ / ٢٤٦، وشذرات الذهب: ٥ / ٣٣٩.

(٢) فوات الوفيات: ٣ / ٢٤٨، وروضات الجنات: ٦ / ٣٠٢، وفلاسفة الشيعة: ٤٩٣ والعلّامة الحلي ـ رسالة ماجستير تأليف محمّد مفيد آل ياسين، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، آلة كاتبة: ١٣٨.

(٣) فوات الوفيات ٣: ٢٤٦، وفلاسفة الشيعة: ٤٩٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ / ٣١٠

(٤) فلاسفة الشيعة: ٤٨١، والذريعة ١: ٢٧

(٥) فلاسفة الشيعة: ٤٨٢.

أكثر من أربعمائة ألف مجلدٍ[١] واحتفظ بما نهب من الكتب من بغداد.

ومن بين الذين اجتمعوا حول الطوسي في مراغة تلميذه السيد ركن الدين الاستراباذي الذي سرعان ما تألّق نجمه فقدّمه نصير الدين الطوسي وصار رئيس الأصحاب بمراغة[٢] وحصل منه علوماً كثيرة وصار معيداً في درس أصحابه[٣] ثمّ شارك بعد ذلك في بناء مرصد مراغة[٤].

ورحل النصير الطوسي في جملة من تلاميذه إلى بغداد[٥] وأدركه الموت عام ٦٧٢ هـ[٦]، بحضور تلميذه ودفن في مشهد الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام[٧].

تلاميذه:

علمنا من سيرة السيد ركن الدين أنّه عاشَ في مراغةَ وفي بغدادَ ودرّس في الموصل وفي ماردين وقد جمع علوماً عديدة مع تواضع وحسن خلق فلابدّ أن

---

(١) المصدر السابق، والذريعة ١: ٢٧.

(٢) بغية الوعاة ١: ٥٢١.

(٣) شذرات الذهب ٦: ٤٨، ومعجم المؤلّفين ٣: ٢٨٣.

(٤) تاريخ علم الفلك في العراق: ٣٨، وفلاسفة الشيعة: ٤٨٣.

(٥) الذريعة ١: ٢٧.

(٦) فوات الوفيات ٣: ٢٥٢، والبداية والنهاية ١٣: ٢٦٧، وشذرات الذهب ٥: ٣٣٩، وروضات الجنات ٦: ٣١٩، والذريعة ٤: ٥٠، وفي الذريعة ١: ٢٦، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٢، أنّه توفي سنة ٦٧٣ هـ، وفي تاريخ علماء بغداد ـ تحقيق: عباس العزاوي ـ بغداد: ١٤٨، أنّه توفي سنة ٦٨٢.

(٧) البداية والنهاية ٣: ٢٦٧، وروضات الجنات ٦ / ٣١٩، والذريعة ١: ٢٧، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٧، والعلّامة الحلّي: ١٢٨، والوافية ـ المقدّمة ـ: ٢٠

يتخرّج به كثير من الناس، وقد قالت عنه بعض المصادر: (تخرّج به جماعة من الفضلاء)[١] ومع ذلك لم يصل إلينا من أسماء تلاميذه إلّا القليل ومنهم:

١ ـ تاج الدين التبريزي:

هو علي بن عبدالله بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي أبو الحسن بن أبي محمّد الشافعي الملقّب تاج الدين، ولد سنة ٦٧٧ هـ، وسمع الحديثَ على شمس الدين المؤذّن وبعضَ جامع الأصول على قطبِ الدين الشيرازيِّ وأخذ الحكمة والمنطق عن برهان الدين عبدالله وعلم البيان على النظام الطوسي والفرائضَ والحسابَ عن الصلاح الصفديِّ ودرس النحوَ على السيد ركن الدين الاستراباذيِّ والركن الحديثي[٢]، وسمع الحديثَ عن الوانيِّ والخستنيِّ والدبوسيِّ وأدركَ البيضاويَّ ولم يأخذ عنه وأفتىٰ وناظَر وهو ابنُ ثلاثينَ عاماً وتنقل في بغدادَ والحلةِ ومشهدِ الإمام عليٍ عليه السلام وانتقل إلى مصر فكان من خيار العلماء وانتفع الناس به وتخرّج به مثل الشيخ برهان الدين الرشدي ناظر الجيش[٣] وكان التبريزي من علماء زمانه في أكثر الفنون، أصيب في آخر حياته بصمم ومات في القاهرة سنة ٧٤٦ هـ[٤].

٢ ـ ولد النصير:

في (ذيل تاريخ بغداد) لابن رافع، على ما تناقلته المصادر[٥]، أنّ ركن الدين

---

(١) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥

(٢) تاريخ علماء بغداد: ٤٦، والدرر الكامنة ٣: ٧٢، وبغية الوعاة ٢: ١٧٠، وروضات الجنات ٣: ٩٧.

(٣) الدرر الكامنة ٣: ٧٣.

(٤) المصدر السابق، وروضات الجنات ٣: ٩٧.

(٥) بغية الوعاة ١: ٥٢٢، وفيه: (الولده النصير)، وروضات الجنات ٣: ٩٦، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢، وتأسيس الشيعة: ١٣٣.

الاستراباذي (كتب لولد النصير شرحاً على «قواعد العقائد») عندما كان ركن الدين يدرس على الطوسيِّ في مراغةَ، ولم تفصح لنا المصادر عن المقصود من لفظ (ولد) أهو الجمع فيشمل أولادَ الخواجة نصير الدين الطوسي الثلاثةَ صدر الدين علي وأصيل الدين حسن وفخر الدين أحمد[١]؟ أم يقصد به المفرد، وعند ذلك يبقى الأمر متعلّقاً بالتخمين وترديد الأمر بين هذا أو ذاك.

وقد وصفت بعض المصادر أصيل الدين حسن بحبّ الحكمة[٢] ممّا يجعل احتمال كونه المقصود بذلك أقرب.

آثاره:

ترك ركن الدين آثاراً في علوم شتّىٰ من نحوٍ وصرفٍ ولغةٍ وأدبٍ وأصولٍ وفقهٍ وعلمِ كلامٍ وحكمةٍ ومنطقٍ وطبٍّ وهي مبثوثة في جملةِ مصادرَ، وفيما يلي ما تيسّر منها مع الإشارة إلى المصدر الذي ذكره[٣]:

١ ـ شرح قواعد العقائد النصيرية[٤].

---

(١) فوات الوفيات ٣: ٢٥١.

(٢) تاريخ علم الفلك في العراق ٣٨ ـ ٣٩.

(٣) ذكرت هذه المصنفات في الوافية ـ المقدّمة ـ: ٣٣ ـ ٤٩.

(٤) الفوائد الرضوية للشيخ عباس القمي ـ طهران: ١٢١، وتأسيس الشيعة: ١٣٣، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤١، وفي النجوم الزاهرة ٩: ٢٣١: (وشرح كتاب قواعد العقائد)، وفي [illegible] (شرح كتاب لولد النصير شرحاً على قواعد العقائد).

٢ ـ شرح قواعد العقائد للغزالي في الكلام[١].

٣ ـ البسيط في شرح الكافية في النحو ويسمّى بالشرح الكبير[٢].

٤ ـ الوافية في شرح الكافية في النحو وتسمّى الشرح المتوسّط[٣].

٥ ـ الشرح الصغير على الكافية في النحو[٤].

٦ ـ شرح الشافية لابن الحاجب في الصرف[٥].

٧ ـ شرح المختصر لابن الحاجب في الأصول المسمّىٰ: (حلّ العقد والعقل في شرح مختصر السؤال والأمل)[٦] ومختصر ابن الحاجب هو مختصر المنتهىٰ أو المختصر الأصولي[٧].

---

(١) كشف الظنون ٢: ١٣٥٨، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣. وتنظر الحاشية (١) أعلاه فيما يتعلّق بالنجوم الزاهرة وبغية الوعاة.

(٢) هو الكتاب الذي حقّقناه، وسنخصّص الفصل الثالث للحديث عنه.

(٣) حقّقه الدكتور محمّد علي الحسيني عام ١٩٧١ ونال به درجة الماجستير في كلّية الآداب ـ جامعة بغداد.

(٤) يذكر في المصادر التي تذكر أخويه البسيط والوافية، كما سنرىٰ في الفصل الثالث.

(٥) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ٢: ١٠٢١، وروضات الجنات ٣: ٩٧، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢، وتاريخ العراق بين احتلالين لعباس العزاوي ـ بغداد ١: ٤٥٦، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، والدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ٢: ١٨٥٥، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢، وتاريخ العراق بين احتلالين ١: ٤٥٦.

(٧) طبع ببولاق سنة ١٣١٦ هـ.

٨ ـ شرح الحاوي للقزويني [١] في الفقه [٢].

٩ ـ الشرح الثاني لحاوي القزويني في الفقه [٣].

١٠ ـ حواشي تجريد الفوائد للطوسي [٤].

١١ ـ المسائل العشرون الحكمية [٥].

١٢ ـ شرح الحماسة [٦].

١٣ ـ مرآة الشفاء في الطب [٧].

١٤ ـ شرح المطالع [٨] في المنطق [٩].

---

(١) هو نجم الدين عبدالغفار بن عبدالكريم بن عبدالغفار القزويني المتوفى سنة ٦٦٥ هـ. طبقات الشافعية ٥: ١١٨، والأعلام ٤: ١٥٧.

(٢) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ١: ٦٢٦، وهدية العارفين ١: ٢٨٣، ومعجم المؤلّفين ٣: ٢٨٣، والأعلام ٢: ٢٣٣.

(٣) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، والدرر الكامنة ٢: ٩٨، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٥.

(٤) بغية الوعاة ١: ٥٢١، وروضات الجنات ٣: ٩٦، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤١، وتأسيس الشيعة: ١٣٣.

(٥) وهي أسئلة في الحكمة والمنطق سأل عنها شيخه نصير الدين الطوسي فأجابه: الوافية ـ المقدّمة ـ: ٤٣. وفي أعيان الشيعة ٢٣: ١٤٥: سمّاها (أسئلة سألها شيخه فأجابه عنها). فهرس مكتبة الدولة في ـ برلين ـ ٤: ٤٢٢.

(٦) هدية العارفين ١: ٢٨٣، والأعلام ٢: ٢٣٣، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣.

(٧) كشف الظنون ٢: ١٦٤٨، وهدية العارفين ١: ٢٨٣.

(٨) هو كتاب مطالع الأنوار لسراج الدين أبي الثناء محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ. طبقات الشافعية ٥: ١٥٥، وكشف الظنون ١: ٢٦١، وهدية العارفين ٢: ٤٠٦، والأعلام ٨: ٤٢.

(٩) طبقات الشافعية ٦: ٨٦، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣.

١٥ ـ شرح شمسية المنطق[١].

١٦ ـ شرح فصيح ثعلب في اللغة[٢].

أمّا كتاب نهج الشيعة الذي نسب إليه[٣] فبعيد أن يكون له لأنّ إهداءه للسلطان أويس بهادر خان[٤]، وهو متأخّر زمناً عنه حيث تولى سنة ٧٧٦ هـ[٥]، فلا تقبل نسبته إلى السيد ركن الدين الاستراباذي.

---

(١) وشمسية المنطق، كتاب لنجم الدين أبي الحسن علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني ويقال له (دبيران) المتوفى سنة ٦٧٥ هـ، وهو أحد تلاميذ نصير الدين الطوسي. هدية العارفين ١: ٧٣، والأعلام ٥: ١٣١. وشرح الاستراباذي ذكر في طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٢) هدية العارفين ١: ٢٨٣.

(٣) تأسيس الشيعة: ١٣٣، وأعيان الشيعة ٤٣: ١٤٤.

(٤) أعيان الشيعة ٢٣: ١٤٤، وتأسيس الشيعة: ١٣٣.

(٥) الوافية ـ المقدّمة ـ: ٣٥.

الفصل الثاني

ابن الحاجب والكافية

أهمّ شروحها

ابن الحاجب

هو أبو عمرو عثمان جمال الدين بن عمر بن أبي بكر يونس الكردي الاسنائي الدويني النحوي المشهور بابن الحاجب[1]، لأنّ أباه كان حاجباً لعزّ الدين موسك الصلاحي ابن خال صلاح الدين الأيوبي[2] من أسرة كردية كانت تعيش في أذربيجان وتسكن (دوين)[3]، ثمّ انتقلت إلى بلاد الشام وإلى مصر وفي مدينة (إسنا)[4] بالصعيد الأعلى. ولد عثمان بن الحاجب أواخر سنة ٥٧٠ هـ[5]، وفي صغره اشتغل بالقاهرة بالقرآن الكريم وبالفقه، ثمّ بالعربية والقراءات وبرع في علوم

---

(١) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨، والبداية والنهاية ١٣: ١٧٦، وغاية النهاية: ٥٠٨، والنجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠، وبغية الوعاة ٢: ١٣٤، وشذرات الذهب ٥: ٢٣٤، وهدية العارفين ١: ٦٥٤، والأعلام ٤: ٣٧٤، ومعجم المؤلفين ٦: ٢٦٥، واقرأ عنه: ابن الحاجب النحوي، وما كتب في مقدّمة الايضاح في شرح المفصل، وشرح الوافية نظم الكافية ـ النجف الأشرف كلاهما لابن الحاجب تحقيق موسى بناي العليلي.

(٢) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨، والنجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠.

(٣) بلدة في آخر حدود (أذربيجان) بالقرب من (تفليس). معجم البلدان ٤: ١١٢.

(٤) (إسنا) بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف. مدينة بالصعيد الأعلى من مصر على شاطىء النيل الغربي، وضبطها ابن خلكان بفتح الهمزة. معجم البلدان ١: ٢٤٥، ووفيات الأعيان ٣: ٢٥٠.

(٥) النجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠.

القرآن وأتقنها غاية الإتقان وكان الأغلب عليه علم العربية[١]، فقد أخذ القراءات عن القاسم بن فيرة الشاطبي ٥٩٠ هـ، وأبي الفضل أحمد بن يوسف الغرنوي (ت / ٥٩٩ هـ) وأبي الجود غياث بن فارس (ت / ٦٠٥ هـ)[٢]، والفقه والأصول عن علي بن إسماعيل الابياري (ت / ٦١٨ هـ)[٣]، وسمع الحديث من: أبي القاسم هبة الله البوصيري (ت / ٥٩٨ هـ)، والقاسم ابن عساكر (ت / ٦٠٠ هـ)[٤]، كما أخذ عن غيرهم، وقد انتقل إلى دمشق ودرّس بجامعها[٥] وأكبّ الخلق على الاشتغال عليه[٦] وتخرّج عليه جماعة[٧]، ومن مصنّفاته في النحو: الإيضاح في شرح المفصل[٨]، والكافية وشرح الكافية[٩] والوافية نظم الكافية[١٠] وشرح الوافية نظم الكافية[١١]، وله في التصريف الشافية[١٢]. ومن مصنّفاته الأخرىٰ جامع الأمّهات في

---

(١) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢) غاية النهاية ١: ٥٠٨.

(٣) حسن المحاضرة للسيوطي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهره ١: ٤٥٥.

(٤) غاية النهاية ١: ٥٠٩.

(٥) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٩.

(٦) المصدر السابق.

(٧) تنظر تلامذته في ابن الحاجب النحوي: ٤٤ ـ ٤٩، والإيضاح ٢١: ٢٤، وشرح الوافية نظم الكافية: ١٦.

(٨) حقّقه ونشره الدكتور موسىٰ بناي العليلي.

(٩) الكافية وشرح الكافية مطبوعان.

(١٠) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٩٨.

(١١) حقّقه ونشره الدكتور موسىٰ بناي العليلي.

(١٢) مطبوع.

الفقه[١]، ومختصر المنتهى في الأصول[٢] وغير ذلك.

وفي آخر حياته غادر القاهرة إلى الاسكندرية فلم تطل مدّته فيها وتوفي في شوال سنة ست وأربعين وست مئة ودفن بتربة أبي شامة[٣].

الكافية

وضع قدامى النحاة واللغوين المطوّلات، فسيبويه وارث علم الخليل وأنبهُ تلاميذِه[٤] وضعَ (الكتابَ) وما حوىٰ من علمٍ جمٍ، وصنّف الأخفشُ والفرّاءُ (معاني القرآن) وصنع المبردُ (المقتضبَ) ووضع المازني (التصريفَ) وألف ابنُ السراجِ (الأصولَ)[٥]، فكانت هذه الكتبُ وأمثالُها ممّا عني به العلماءُ حتىٰ (كان المبردُ إذا أرادَ مريدٌ أن يقرأَ عليه كتابَ سيبويهِ يقولَ له: ركبتَ البحرَ)[٦]، وكان المازني يقول: (من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويهِ فليستحِ)[٧]، وقيل: (ما زالَ النحوُ مجنوناً حتىٰ عقله ابنُ السراج بأصولهِ)[٨].

---

(١) هدية العارفين ١: ٦٥٥.

(٢) مطبوع.

(٣) وفيات الأعيان ٣: ٢٥٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٠٨.

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة: ١٠٦، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ـ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار المعارف بمصر: ٦٧.

(٥) حقّقه الدكتور عبدالحسين الفتلي.

(٦) نزهة الالباء لابن الأنباري ـ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ط ٢، بغداد: ٥٥.

(٧) المصدر السابق: ٥٦، وكشف الظنون ٢: ١٤٢٧

(٨) معجم الأدباء لياقوت الحموي ـ تحقيق: د. س مرجليوث ـ ط ٢، القاهرة ١٨ ١٩٨

ثمّ جاء أبو علي الفارسيُ (ت / ٣٧٧ هـ) وتلميذهُ ابنُ جنّي (ت / ٣٩٢ هـ) فصنّفا كتباً قيّمةً كالشيرازيّات والعسكريات[١] والبغداديات[٢]، والقصريات[٣] والحلبيات[٤] والحجّة لأبي علي[٥]، والخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب[٦] والمحتسب لابن جني[٧]، وظهر ميلٌ إلى المختصرات فلمّا ألفَ أبو علي الفارسي الإيضاح وجاء به مختصراً لكتاب سيبويه بأسلوبٍ سهلٍ واضحٍ وعبارةٍ مشرقةٍ تكاد تخلو من الغريب والتعقيد[٨] وحمله إلى عضد الدولة استهان بهِ وقالَ: ما زدتَ على ما أعرفُ شيئاً إنّما يصلحُ هذا للصبيان فمضىٰ وصنّف التكملة في الصرف فلمّا وقف عليها قال: غضِبَ الشيخُ وجاءَ بما لا نفهمه نحن ولا هو[٩]. وألّف ابن جني اللمع في العربية.

ثمّ أخذ الإبداع والابتكار بعد هذا يتقلّصان حتىٰ غُلِّقتِ الأبواب دونهما، واقتصرت الدراسات بعد القرنِ الرابعِ الهجري على التلخيصاتِ والشروحِ

---

(١) الشيرازيّات والعسكريّات حقّقهما الدكتور علي جابر المنصوري.

(٢) حقّقها صلاح الدين عبدالله السنكاوي.

(٣) من كتب أبي علي المفقودة.

(٤) توجد منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة برقم: ٥ ش نحو.

(٥) حقّق أستاذنا المرحوم علي النجدي ناصف وصاحباه جزءاً منه.

(٦) الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب محقّقة ومنشورة.

(٧) حقّقه أستاذنا علي النجدي ناصف.

(٨) الإيضاح العضدي لأبي علي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط ١، مصر: ـ المقدّمة ـ.

(٩) بغية الوعاة ١: ٤٩٦.

والتعليقات[١].

وكتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ولد في عصر شاعت فيه المختصرات فجاء صغيراً موجزاً خالياً من المناقشات والإشكالات والمحاكمات فكان من متون النحو، وفي بعض عباراته إبهام يحتاج إلى إيضاح وتفسير. وقد فَصَلَ ابنُ الحاجب النحوَ عن الصرفِ وخصَّص للصرف كتاب الشافية[٢]، كما فصله قبله الأخفش والمازني وقد أقبل الدارسون على الكافية. وانتشرت في الأقطار وشرحها عدد من الشرّاح وأعربها أكثر من واحد، واختُصِرَت ونُظِمَتْ شعراً، وشُرِحَ النظمُ وانتشرت نسخها المخطوطة في أكثر مكتبات العالم كما طبعت مرّات عديدة.

شروحها:

لقد شرحتِ الكافية شروحاً عديدةً فمؤلفها شرحها ونظمها في ارجوزة أسماها الوافيةَ وشرحَ النظمَ كما شرحها بعضُ معاصريه، وحيثُ أنّ شروحها قد أحصاها أكثر من باحثٍ[٣] وأُشيرَ إلى أماكنِ وجودِ مخطوطات الشروح وتاريخ

---

(١) الدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي المخزومي ـ بغداد. ١٥٥ ـ ١٥٦. واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ـ القاهرة. ١١.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٢٧.

(٣) ممن أحصى هذه الشروح الحاجي خليفه حيث ذكر حوالي السبعين شرح وتعليق وحاشية وإعراب ولمعات سوى في كتابه كشف الظنون ٢ ١٣٧٠. وبروكلمان حيث أشار إلى حوالي (١٠) شرحاً في كتابه تاريخ الأدب العربي ٥ ٣٠٩ ـ ٣٢٦. والدكتور صنقر علي الحسني حيث أحصى (١٥) شرحاً [redacted] العربية في مقدمته كتاب الوافية ١٠٢ ـ ١٠٨. والدكتور طارق الجنابي حيث ذكر (٢٠)

طبع ما طبع منها فلا ضرورةَ لتكرار ما سبقني إليه غيري، وسأكتفي بذكر أهمّ هذه الشروح.

١ ـ شرح المصنّف ـ مطبوع[١].

٢ ـ النهاية في شرح الكافية، وهو شرح شمس الدين بن الخباز الموصلي (ت / ٦٣٨ هـ) مخطوط، منه نسخة في مكتبة جامعة برستن في الولايات المتّحدة الأمريكية، والجزء الثاني منه في المكتبة البارودية في بيروت[٢].

٣ ـ شرح يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي (ت / ٦٤٣ هـ)[٣].

٤ ـ البرود الضافية ـ لجمال الدين محمّد بن مالك[٤]، منه نسختان في مكتبة عارف حكمة في المدينة المنوّرة[٥].

٥ ـ منهج الطالب لأحمد بن محمّد الرصاص (ت / ٦٥٨ هـ) منه نسخة في ميونخ بألمانيا[٦].

← ابن الحاجب النحوي: ٥٧ ـ ٦٧، والدكتور موسى بناي العليلي الذي ذكر (١٢٤) شرحاً في كتابه: شرح الوافية نظم الكافية: ٢٧ ـ ٥١.

(١) طبع في دار الطباعة العامرة في استنبول سنة ١٣١١ هـ.

(٢) الوافية ـ المقدّمة ـ: ١٠٨.

(٣) خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي ـ طبع بولاق ٣: ٦٣٥.

(٤) تسهيل الفوائد لابن مالك ـ تحقيق محمّد كامل بركات ـ القاهرة. وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، ط ١، القاهرة ـ المقدّمة ـ: ٧٠. وشرح الاشموني على ألفية ابن مالك، مطبوع مع حاشية الصبّان ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١ ٩٧

(٥) ابن الحاجب النحوي ٥٨

(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ ٣١٠

٦ ـ شرح لنصير الدين الطوسي (ت / ٦٧٢ هـ) منه نسخة في مكتبة دير الاسكوريال. برقم (١٩١)[١].

٧ ـ شرح ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي (ت / ٦٨٥ هـ)[٢]. منه نسخة في مكتبة طوب قابي سرايي في استنبول برقم ١٨٨٢، H، ٧٧٦٨[٣].

٨ ـ شرح رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت/٦٨٦هـ) وهو مطبوع ومن أحسن الشروح إن لم يكن أحسنها إطلاقاً، فقد وصفه السيوطي (ت / ٩١١ هـ) بأنّه لم يُؤَلَّفُ في غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً وحُسنَ تعليلٍ[٤].

٩ ـ شرح بدر الدين محمّد بن محمّد بن مالك (ت / ٦٨٦ هـ)[٥]. منه نسخة في مكتبة دير الاسكوريال برقم ٢٠٠[٦].

١٠ ـ شرح لعزّ الدين عبدالعزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس أكمله سنة (٦٩٤ هـ) منه نسختان في مكتبة دير الاسكوريال برقم (٨٩)

---

(١) فهارس مكتبه الاسكوريال ١: ١١٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٠.

(٢) بغية الوعاة ١: ٥١.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٠، المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سرايي ـ الفاضل مهدي بيات. مجلّة المورد العام ١٩٧٦ المجلّد الخامس، العدد الثالث، ص: ٢٥٩.

(٤) بغية الوعاة ١: ٥٦٧.

(٥) المصدر السابق ١: ٢٢٥.

(٦) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ١١٨.

و(٩٠)[١].

١١ ـ البسيط في شرح الكافية للسيد ركن الدين الاستراباذي، وهو هذا الكتاب الذي نحقّقه وسنتحدّث عنه بالتفصيل في الفصل الثالث.

١٢ ـ الوافية في شرح الكافية ويسمّىٰ (المتوسط) للسيد ركن الدين الاستراباذي[٢].

١٣ ـ الشرح الصغير للسيد ركن الدين الاستراباذي، منه نسخة في دار الكتب برقم (١٥٥٥)[٣].

١٤ ـ شرح ركن الدين الحديثي (ت / ٧١٥ هـ) منه نسخة مخطوطة في باريس، برقم (٤٠٥٦)[٤].

١٥ ـ شرح الملك المؤيّد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي أبي الفداء صاحب حماة (ت / ٧٣٢ هـ)[٥].

١٦ ـ شرح شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الاصفهاني (ت/٧٤٩ هـ)[٦].

١٧ ـ الهندية أو شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي الدولة آبادي

---

(١) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٥٤، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١١.

(٢) حقّقه الدكتور محمّد علي الحسيني ونال به درجة الماجستير من كلية الآداب ـ جامعة بغداد.

(٣) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار، ط ١، ـ مطبعة دار الكتب ٢: ١٣٠.

(٤) كشف الظنون ٢: ١٣٧٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٢٢.

(٥) كشف الظنون ٢: ١٣٧٣.

(٦) المصدر السابق ٢: ١٣٧١.

(ت / ٨٤٩ هـ)[١]، توجد منه نسخ عديدة في مكتبات العالم[٢]، منها نسختان في مكتبة دير الاسكوريال رقماهما ١٥١ و ١٥٢[٣]، ونسخة في مكتبة صنعاء برقم ٤١٠[٤].

١٨ ـ الفوائد الضيائيّة أو الفوائد الوافية بحلّ مشكلات الكافية لعبدالرحمن ابن أحمد الجامي (ت / ٨٩٨ هـ) وضعه لولده ضياء الدين وهو مطبوع.

١٩ ـ شرح عصام الدين الاسفراييني (ت / ٩٤٣ هـ) طبع في الاستانة سنة ١٢٥٦ هـ[٥].

وهناك شروح أخرىٰ كثيرة، وعلى بعض الشروح تعليقات وحواش كما أنّ الكافية أُعربت ونُظّمت واختُصِرَت وكلّ ذلك مذكور في مظانّه بالتفصيل[٦].

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق وابن الحاجب النحوي: ٦١، وشرح الوافية نظم الكافية: ٣٢.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٤، وابن الحاجب النحوي: ٦١.

(٤) مخطوطات عربية في صنعاء، لحميد محمد هدو، مجلّة المورد، المجلّد الثالث، العدد الأوّل، ص: ٢٣٩.

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٢١.

(٦) انظر ١: ٣٧ ـ ٣٨.

الفصل الثالث

البسيط في شرح الكافية

اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلّف

قيمته، مصادره، شواهده

موقف المؤلّف من القراءات

موقفه من الحديث النبوي، موقفه من مسائل الخلاف

أسلوبه في المناقشة، شخصيّته في الكتاب

أثر الكتاب، المآخذ

اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلّف

تذكر المصادر أنّ ركن الدين الاستراباذي شرح كافية ابن الحاجب شروحاً ثلاثةً كبيراً ومتوسّطاً وصغيراً[1] وقد نصَّ على تسمية أكبرِ الشروحِ بـ (البسيط) ونسبه إلى مؤلّفه عددٌ من المصادرِ وهذا بعضُ ما قالتهُ:

١ ـ وصنّف السيد ركن الدين حسن بن محمّد الاستراباذي[2] الحسيني ثلاثة شروح على الكافية كبير وهو المسمّى بالبسيط[3]....

٢ ـ البسيط هو الشرح الكبير على مقدّمة ابن الحاجب في النحو الموسوم بـ (الكافية) للسيد ركن الدين الاستراباذي[4].

٣ ـ السيد أبو الفضائل ركن الدين أبو محمّد الحسن بن محمّد بن شرفشاه العلوي الحسيني الاستراباذي.... مؤلّفاته:....

---

(١) النحو الوافية ٩، ٢٣١، وبغية الوعاة ٢ ٥٢٢، وشذرات الذهب ٦ ٤٨، ومعجم المؤلفين ٣ ٢٨٣

(٢) النصوص التي ذكرها سمّته (الاستراباذي) ـ بالذال المهملة ـ

(٣) كشف الظنون ٢ ١٣٧٠

(٤) الذريعة ٣ ١٠٩

الشرح الكبير على الكافية في النحو لابن الحاجب المسمّى بالبسيط[١].

٤ ـ السيد ركن الدين الحسن بن رضي الدين محمّد بن شرفشاه الحسيني الاستراباذي.. وله:

١ ـ ....

٢ ـ شرح الكافية لابن الحاجب، شرحها بثلاثة شروح، كبير وهو المسمّى بالبسيط[٢]...

٥ ـ البسيط (شرح الكافية) لركن الدين حسن بن محمّد الاستراباذي[٣].

٦ ـ البسيط وهو للعلّامة السيد ركن الدين حسن بن محمّد بن شرف شاه الحسيني العلوي المعروف بالاستراباذي[٤].

٧ ـ شرح السيد ركن الدين حسن بن محمّد الاستراباذي الحسيني (ت / ٨١٧ هـ)[٥] الكبير المسمّى بالبسيط[٦].

وعبّرت عنه بعض المصادر بالشرح الأكبر[٧] وبكبير[٨]، وبشرح كبير على

---

(١) أعيان الشيعة ٢٣: ١٤١ ـ ١٤٤.

(٢) تاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥.

(٣) فيض الله أفندي كتب خانه سي ـ مكتبة ملت ـ استنبول (فهرس مكتبة فيض الله) ـ مخطوط: ٩٧.
والمخطوطات العربية في المكتبة الوطنية باستنبول ـ لحميد مجيد هدو ـ مجلّة المورد، العدد الأوّل ١٣٩٩ هـ. ـ ١٩٧٩ م ـ بغداد، ص: ٢٣٠.

(٤) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.

(٥) الصواب (ت / ٧١٧ هـ) وهو خطأ مطبعي أو سهو سبق أن أشرنا إليه ١: ١٣.

(٦) ابن الحاجب النحوي: ٥٨.

(٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٢١٢.

(٨) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٥٦.

الكافية[١]، وسنرىٰ عند وصف نسخ الكتاب الست المخطوطة المعتمدة في التحقيق أنّه لم تحمل واحدة منها اسم (البسيط) وإنّما اعتمدنا في تسميته على المصادر التي ذكرته.

هل الكتاب مطبوع؟

انفرد بروكلمان برواية تقول: إنّ الكتاب (طبع في لكنو سنة ١٢٨٠ هـ)[٢] غير أنّني بحثت كثيراً في فهارس عدد من المكتبات فلم أجد ذكراً له، ولا أعرف باحثاً غير بروكلمان أشارَ إلى الكتاب وذكر أنّه مطبوع.

قيمة الكتاب:

يُعدُّ كتاب الكافية لابن الحاجب من المتون المهمّة التي ظهرت في القرن السابع الهجري وكان موجزاً إيجازاً شديداً وفي بعض عباراته انغلاق وإبهام ولذلك أقبل عليه الشرّاحُ ومن بينِ شروحهِ كتابُ البسيط لركنِ الدين الاستراباذي وقيمةُ البسيط تأتي لأهمّيةِ كتابِ الكافية الذي هو أشهر ما صنّف في عصره لعالم من أشهر علماء زمانه هو ابن الحاجب؛ ولأنّ البسيط هو أكبر ثلاثة شروح صنّفها (عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق والطبّ والكلام والأصول)[٣]، والاطّلاع عليه يجعلنا على بيّنة من تأثير العلوم الأخرىٰ على

---

(١) دفتر كتابخانه آيا صوفيا: ٢٦٨.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢.

(٣) معجم المؤلفين ٣: ٢٨٣.

الدرس النحوي، وقد اشتهر الاستراباذي بأنّه صاحب المتوسط[١]، والمتوسط هو الذي يعرف بالوافية، ويتوسّط بين البسيط والمختصر وجميعها لركن الدين الاستراباذي وربّما سمي المتوسط بالمختصر أيضاً لأنّه يختصر كتاب البسيط كما وجدت ذلك في تعليقات على بعض نسخ مخطوطة البسيط وأشرت إليه في مواضعه فيحسن بنا أن نعرف هذا الكتاب الذي اختصره مؤلّفه ثمّ اختصر مختصره.

وعندما نقرأ البسيط مع ما نقرأ من شروح الكافية نعرف قيمة شرح الرضي الذي يُعدُّ إلى الآن أهمّ الشروح وأعظمها وأدقّها وقد استفاد منه صاحبنا ركن الدين الاستراباذي ولم يشر إلى ذلك كما سأذكر هذا في مصادر الكتاب[٢].

ثمّ أنّ كتاب البسيط اشتملَ على عددٍ من الشواهدِ من قرآنٍ وحديثٍ وأمثالٍ وشعرٍ ورجزٍ كما اهتمّ بالقراءاتِ فهو يمثلُ التأليفَ في عصرهِ.

مصادره:

مصادرُ البسيطِ نوعانِ: كتبٌ وأعلامٌ، والكتبُ التي أخذ عنها ذكر بعضها بأسمائها وبعضها بأسماء مؤلّفيها وهناك كتب أخذ عنها ولم يشر إليها ولا إلى مؤلّفيها، والكتب التي أخذ عنها تارة أخذه عنها مباشرة، وتارة بوساطة، أمّا الأعلام فإمّا أن يكون قد أخذ من مصنّفاتهم أو أخذ من الكتب التي نقلت

---

(١) تأسيس الشيعة: ١٣٣.

(٢) ينظر ١: ٥٨.

مذاهبهم.

فمن الكتب التي أخذ عنها: كتاب سيبويه، فقد أخذ عنه بعض الشواهد الشعرية فقال: (ومن ذلك بيت الكتاب)[١]، وأشار إلى آراء سيبويه في الكتاب فقال مثلاً: (هذا عند صاحب الكتاب)[٢]، وهو في الغالب كان يشير إلى ما في الكتاب ويعبّر عنه بسيبويه. ونجد ذلك بكثرة[٣] ونقل عن سيبويه مسائل وصرّح بذلك كقوله: قال سيبويه[٤]، أو كقوله: (هذه حكاية لفظ سيبويه في كتابه)[٥]، (وسيبويه لم يذكر من هذه الأفعال إلّا أربعة وهي....)[٦]، وما أشبه ذلك[٧]، وقد نقل بعض آراء سيبويه عن الآخرينَ من غير الرجوع إلى الكتابِ كقولهِ: (واعلم أنّ الضريرَ وابن الخبازِ[٨] أوردا أنّ سيبويه أجاز دخول الفاء.....)[٩] وقوله: (قيل: إنّ سيبويه جوّز الجرّ بخلا خاصّة)[١٠]، ولهذا في الكتاب ما ينقض ما نقله عنه[١١]. وذكر الكتابَ

---

(١) البسيط ١: ٢٧٦، وقريب من ذلك في ص٢: ١٠٧، ٢٧٩، ٢٨٤.

(٢) البسيط ٢: ٢٧٧.

(٣) البسيط ١: ٢٤٦، ٢٥٩، ٣٤٧، ٤٠٦، ٥٧٨. ٢: ٦١، ٢٨٥، ٢٩٥ وغيرها.

(٤) البسيط ١: ٢٣٤.

(٥) البسيط ٢: ٥٧٥.

(٦) البسيط ٢: ٤٤٤.

(٧) البسيط ١: ٦٢١.

(٨) لم نترجم للضرير وابن الخباز ولا لغيرهما مكتفين بالتراجم في التحقيق.

(٩) البسيط ١: ٣٥٢.

(١٠) البسيط ١: ٥٧٩.

(١١) البسيط ١: ٣٤٤، ٥٢٤. ٢: ٦٣٥.

الكبيرَ للأخفشِ (ت / ٢١٥ هـ)[١].

ومن الكتبِ الأخرى التي أخذَ عنها: المقتضب للمبرد حيث صرّح بذلك فقالَ: (وأورد المبرد في المقتضب)[٢]، وقد أخذ عنه مشيراً إلى المبردِ فقط[٣]، وربّما نسبَ إلى المبرد رأياً أخذهُ عن مصدر آخر وفي المقتضبِ ما ينقضه[٤].

وقد أشارَ إلى شرح كتابِ سيبويهِ للسيرافي (ت / ٣٦٨ هـ)[٥] وإلى القصريات[٦] والحلبيّاتِ[٧] والإيضاحِ[٨] لأبي علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ)، وأخذَ رأيَ أبي عليّ الذي في البغداديّاتِ من غير عزو[٩]، وربّما أخذَه عمّن نقل عنه فقد ذكر ذلكَ الرضي الاستراباذي[١٠].

ومن كتب الجرجاني (ت / ٤٧١ هـ) ذكر أسرارَ البلاغةِ وأخذَ منه[١١]، كما أخذَ مِنَ المُقتَصِدِ[١٢] ولم يذكره، وقد نسب إلى عبدِالقاهرِ كتابَ المفتاحِ[١٣]، ولا

---

(١) البسيط ١: ٢٧٤.

(٢) البسيط ١: ٣٥٣.

(٣) البسيط ١: ٤١٩، ٦٣٣.

(٤) البسيط ٢: ٤٦٦.

(٥) البسيط ٢: ٢٦٠.

(٦) البسيط ٢: ٤٧٢.

(٧) البسيط ٢: ٤٥٦.

(٨) البسيط ٢: ٤٥٦.

(٩) البسيط ١: ٦٩٣.

(١٠) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٩٥.

(١١) البسيط ١: ٣٨٤.

(١٢) البسيط ١: ٦٥١، ٢: ٥٤٧.

(١٣) البسيط ٢: ١٩٢.

أعرفُ لعبدِالقاهرِ الجرجاني كتاباً بهذا الإسم.

ومِنَ الكتب التي أخذَ عنها: الغُرّةُ لابنِ الدَّهَّانِ (ت / ٥٦٩ هـ)، ويصرّح بذلكَ كأنْ يقولُ: (ذكر ابن الدهان في الغرة)[١] أو يقول: (قال ابن الدهان في الغرّة)[٢] أو (ذكر صاحب الغرّة)[٣].

ومن الكتب التي انتفع بها وأخذ عنها: الإنصاف في مسائل الخلاف[٤] لابن الأنباري، وعلى الرغم من كثرة ما أخذ عنه فإنّه لم يشر إلى ذلك ولم يذكر الكتاب ولا مؤلّفه مع أنّه أخذ عنه مسائل ونقل منه[٥].

واعتمد الاستراباذي على شرح المفصل لابن يعيش وأخذ عنه الكثير[٦] وقد ذكر ابن يعيش مرّة واحدة[٧]، وهو يأخذ عن كتابه شرح المفصل وكان متأثّراً بهذا الكتاب وبأسلوبه وتعليلاته حتى كان يقلّده في ذلكَ. يقولُ ابنُ يعيش: (إنّ هذا إنّما يكونُ كاسراً للحدّ أنْ لو كانَ الاسمُ على بابهِ في الاستعمال)[٨]. ويقول الاستراباذي: (وإنّما وجبَ أن يقع على كثيرين أن لو كانَ لاستغراق الجنس)[٩].

---

(١) البسيط ١: ٣٣٩.

(٢) البسيط ١: ٣٦٧.

(٣) البسيط ١: ٦٠٣.

(٤) البسيط ١ ١٦٧، ١٧٢، ٢٨٧، ٢٩٤، ٢: ٩٢، ١٠٧ وغيرها.

(٥) البسيط ٢ ١٠٩، ١٢٦.

(٦) البسيط ١ ١٤١، ١٦٧، ٢٤٦، ٢٨٣، ٣٥٢، ٤١٠، ٢: ١٣٥، ١٥٢، ٣١٩ وغيرها.

(٧) البسيط ١ ٥٨٤

(٨) شرح المفصل لابن يعيش - القاهرة ١ ٢٢

(٩) البسيط ١ ١٢١

ويقولُ: (إنّما يكونُ مكرّراً أن لو كان مذكوراً)[١] كما نـقلَ عـنه بـعض التـعليلات الواهية[٢].

ومن الكتب التي أخذَ عنها وذكرها: كتاب شرح الكافية لابن الحاجب[٣] أمّا الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب فإنّه أخذ عنه[٤] ولم يشر إلى ذلك.

ويُعدُّ كتابُ شرح الكافية للرضيّ الاستراباذي من المصادر المهمّة التي انتفع بها ركن الدين وأخذ عنها، وهو وإن لم يذكر الكتابَ ولم يذكرِ اسم مؤلّفه لكنَّ أخذَهُ عنه كثيرٌ وواضحٌ[٥].

يعد الإنصاف وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الرضي مـن الكـتب التي اعتمدها المؤلّف في كتابه البسيط أكثر من غيرها.

هذه هي أهمُّ مصادرِ كتابِ البسيط من الكتبِ وفيه ذكرٌ لكتبٍ أخرىٰ[٦].

أمّا أعلامُ النحاة واللغويينَ والقرّاءِ الذينَ استشهدَ بأقوالِهم وآرائـهم فـهم كُثْرٌ. فقد أُحصيتُ له أكثرَ مِنْ خمسينَ ممّن رجعَ إلى آرائهم وأقوالهم بـين نحـوي ولغوي وقارئ أخذ آرائهم من مصنّفاتهم أو من المصادر الأخرىٰ التي ذكرت تلك الآراء، وقد أشرنا فيما تقدّم إلى الكتب التي رجع إليها وربّما ذكر رأياً نحوياً فنسبه

---

(١) البسيط ١: ١٤١.

(٢) البسيط ١ ١٥٦، ١٥٧

(٣) البسيط ١: ١٤٩، ١٥٠، ٢٣٧، ٢٧٣، ٣٠١، ٣٥٢، ٥٦٨، ٢، ١٣٤، ١٤١.

(٤) البسيط ٢ ٥٦٨، ٥٩٠

(٥) البسيط ١ ١٩٣، ٢٣٧، ٣٤٢، ٤٤٦، ٢ ٥٨، ١٢٠، ١٣٤، ١٨٣، ٢٦٩، ٤٧٩ وغيرها

(٦) البسيط ١ ٧٠٧، ٢ ٣٥٠

إلى صاحبه أو احتجّ برأي أحدهم على الآخر أو ناقش رأياً وراح يؤيّده أو يفنّده أو يذكر اختلافهم فيما بينهم وربّما رجّح أحد الرأيين. فقد أشار إلى جمع من العلماء من بينهم:

عيسىٰ بن عمر (ت / ١٤٩ هـ) الذي استشهد برأيه النحوي[١] وبقرائته[٢] ومثله أبو عمرو بن العلاء (ت / ١٥٤ هـ) يذكره في النحو[٣] وفي القراءات[٤] وذكر الخليل (ت / ١٧٥ هـ)[٥] وسيبويه (ت / ١٨٠ هـ)[٦] ويونس بن حبيب (ت / ١٨٣ هـ)[٧] والكسائي (ت / ١٨٩ هـ)[٨].

ومن بين الذين: ذكرهم الفرّاء (ت / ٢٠٧ هـ)[٩] والأخفش الأوسط (ت / ٢١٥ هـ)[١٠] وذكر الأصمعي (ت / ٢١٦ هـ)[١١] في شواهد اللغة.

كما استشهد بالمبرّد (ت / ٢٨٥ هـ)[١٢] والزجّاجِ (ت / ٣١١ هـ)[١٣]، وابن

---

(١) البسيط ١: ٢٢٣.

(٢) البسيط ١: ٤٧٧.

(٣) البسيط ١: ٤٢١.

(٤) البسيط ١: ٥٨٣.

(٥) البسيط ١: ٣٩٩، ٤٢١، ٢: ٢٥٨ وغيرها.

(٦) البسيط ١: ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣٩٨، ٢: ٢٧٨، ٣٥٤.

(٧) البسيط ١: ٤٠٣، ٤٥٦، ٦٣٤، ٦٣٩، ٢: ٦٢.

(٨) البسيط ١: ٢٣٨، ٢٨٨، ٤٠٧، ٤٤٢، ٢: ٣٣٣.

(٩) البسيط ١: ٢٨٩، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٤٢، ٥٢٨.

(١٠) البسيط ١: ١٩٥، ٢١٩، ٣٤٣، ٣٤٧، ٥٨٠ وغيرها.

(١١) البسيط ١: ٢٧٧، ٤٤٠، ٢: ١٣٦.

(١٢) البسيط ١: ٢٢٣، ٤٧٦، ٢: ٤٨، ٦٧.

(١٣) البسيط ١: ٢١٩، ٤٢٩، ٥٦٥، ٥٧٣، ٦١٩، وغيرها.

السراج (ت / ٣١٦ هـ)[١] وأبي علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ)[٢] وتلميذه أبي الفتح ابن جنّي (ت / ٣٩٢ هـ)[٣]، وأشار إلى الجرجاني (ت / ٤٧١ هـ)[٤]، والزمخشري (ت / ٥٣٨ هـ)[٥]، هؤلاء بعض الذين ذكر ركن الدين آراءهم ومذاهبهم النحوية، وقد ذكر غير هؤلاء[٦] كما ذكر البصريين[٧] والكوفيين[٨] مشيراً إلى آرائهم، وأشار إلى لهجات بني تميم[٩] وبني سُلَيم[١٠] والحجازيين[١١].

شواهده:

يقدمُ ركنُ الدينِ الاستراباذي بينَ يديهِ الشواهدَ التي تؤيّدُ القاعدةَ النحويةَ أو تسندَ هذا المذهبَ أو تفنّدُ ذاكَ وشواهدُهُ كانتْ مِنَ القرآنِ الكريمِ والحديثِ النبوي الشريفِ وأمثالِ العرب ومِنْ شعرهم، وَسَنَذْكرُ بإيجازٍ أسلوبَهُ في الاستشهادِ بهذهِ الأنماطِ منَ الشواهدِ.

---

(١) البسيط ١: ٣٦٣، ٢: ٢٠١.

(٢) البسيط ١: ٢٠٧، ٢٩٨، ٣٧٤، ٦٢٣، ٧٠١ وغيرها.

(٣) البسيط ١: ٢٠٨، ٢٧٠، ٥٦٩، ٧٠٧.

(٤) البسيط ١: ٢٧٤، ٢: ١٣٦، ١٣٧.

(٥) البسيط ١: ٥٨٤، ٢: ١٣٧، ٢٣٠، ٢٤٣، ٣٨١ وغيرها.

(٦) البسيط ١: ١٢٣، ١٦٥، ٢٣٨، ٢٦٣، ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٥، ٤٢٥، ٤٥٦، ٥٢٩، ٢: ١٠٦، ٢٤٤، ٣٨٣.

(٧) البسيط ١: ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩٤، ٧٢٦، وغيرها.

(٨) البسيط ١: ١٩٥، ٣٠٧، ٥٤٣، ٦٧٨ وغيرها.

(٩) البسيط ١: ٣٦٨، ٣٧٢، ٥٧٦، ٦٤١، ٢: ١٤٣، ١٩٤.

(١٠) البسيط ٢: ١٣٢، ٥٦٢.

(١١) البسيط ١ ٣٦٩، ٦٤١، ٢: ١٤٣

الشواهد القرآنية:

يزخرُ كتابُ البسيطِ بالآياتِ القرآنيةِ فقد استشهدَ ركن الدينِ بعددٍ كبيرٍ منَ الآياتِ، وكانَ أحياناً يكتفي بموضعِ الشاهدِ من الآيةِ كاستشهادهِ بقولهِ تعالىٰ: ﴿الكَبِيرُ المُتَعالِ﴾[1]، وربما جاء بأكثر من آية، كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الغَفُوْرُ الوَدُوْدُ ذُو الْعَرْشِ المَجِيْدُ فَعَّالٌ لِما يُرِيْدُ﴾[2]، وربما أورد أكثرَ من شاهدٍ من القرآن الكريمِ على المسألةِ الواحدةِ، في بعض نسخِ المخطوطة تلفيقٌ عندَ الاستشهادِ ببعضِ الآياتِ وَقَدْ أشرتُ إليهِ في موضعهِ[3] ولعلّه من عمل النسّاخِ، وكانَ في بعضِ الأحيان يؤخّرُ القرآنَ عن الشعرِ في الاستشهاد[4]، والعكسُ أولىٰ.

موقف المؤلّف من القراءات:

لقد كانَ المؤلّفُ يستشهد بالقرآن وبالقراءاتِ السبعِ والعشر وبالقراءات الشاذّة وموقفه من القراءات ومن سائر الشواهد الأخرىٰ من حديث وأمثال وشعر هو موقف البصريين الذين جعلوا الأقيسة النحوية والقواعد والأصول التي وضعوها مقياساً على ما يرد من قراءات شاذّة أو غير شاذّة، إذ لابدّ لكلّ نصّ عندهم أن يخضع لهذا التقعيد والتنظيم[5]، فما خالف أقيستهم وقواعدهم حكموا

---

(١) سورة الرعد: ٩، البسيط ١: ٢٣٦.

(٢) سورة البروج: ١٤ ـ ١٦، البسيط ١: ٣٤٦.

(٣) البسيط ٢: ٥٧٢.

(٤) البسيط ١: ٣٦٩، ٥٣٣، ٧٢٩.

(٥) ينظر: مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبدالرحمن السيد، دار المعارف ط ١، مصر: ٣٠ ـ ٣١.

←

بشذوذه[١]، أو بضعفهِ[٢] ونسبوا القرّاء إلى الوهم والغَلَطِ[٣].

على أنّ نقدَ النحاةِ للقراءات يُرادُ به نقدُ الروايةِ ولا يُرادُ نقدُ القراءة بعد صحّة السند فالطعن موجّه للقارئ كأن تكونُ فيه غفلةٌ أو سهوٌ.

وعلى هذا السَّنَنِ مضىٰ ركنُ الدين في البسيط فاستشهدَ بقراءاتِ القرّاءِ السبعة[٤]. فقد استشهدَ على جوازِ حذفِ الفعل بقراءةٍ سبعيةٍ فقال: [ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيْها بِالغُدُوِّ وَالآصالِ رِجَالٌ﴾[٥] بفتح الباءِ في قراءةِ عاصمٍ وابن عامرٍ][٦]. كما استشهد بالقراءات العشر[٧]، ففي المنادىٰ المضافِ مثلاً استشهدَ بقراءةٍ عشريةٍ فقال: [ومنهُ قراءة أبي جعفر: ﴿قُلْ رَبُّ احْكُمْ بالحَقِّ﴾[٨]][٩]، واستشهدَ بالقراءاتِ الشاذّةِ[١٠] فللاستدلالِ على أنّ ضمير الفصل يأتي قالَ: [قرأ

← واللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبدة الراجحي ـ دار المعارف بمصر: ٨٥ ـ ٨٦، وسيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكي الأنصاري ـ دار المعارف بمصر: ٣٥، والدفاع عن القرآن للدكتور أحمد مكي الأنصاري ـ مصر ـ المقدّمة ـ ح ـ ي، هـ.

(١) الإنصاف ـ المسألة ١٠٢ ـ: ٢ / ٣٨٢، والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي ـ الرياض ٥: ٤١٩.

(٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط ٢، الكويت ٢: ٣٣٦.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ـ تحقيق: السيد أحمد صقر، ط ٢، القاهرة: ٥٩٠، والبحر المحيط ٧: ٤٦.

(٤) البسيط ١: ٤٦٢، ٥٨٣، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٢٦، ٦٨٩، ٢: ٢١٢، ٢٨٠، ٣٧٤، ٤٠٦.

(٥) سورة النور: ٣٦ ـ ٢٧.

(٦) البسيط ١: ٢٧٨.

(٧) البسيط ١: ٣٤٦، ٢: ١٢٩، ٣٩٧.

(٨) سورة الأنبياء: ١١٢. وفي المصحف ﴿قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾.

(٩) البسيط ١: ٤٣٦.

(١٠) البسيط ١: ٢٧٩، ٣٧٥، ٢: ١٧٤، ٣٦٠، ٤٦٢.

بعضُهم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُوْنَ﴾[١] برفع الظالمين، و﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ﴾[٢] برفع (أقلّ) وهذه القراءاتُ منقولةٌ عن غير السبعةِ][٣].

وقد قيل قراءةٌ شاذّةٌ واستشهدَ بها[٤] معَ أَنَّ بعضَ علماءِ القراءاتِ كانوا قَدْ استضعفوها[٥].

وعلى هذا السَّنَنِ مضىٰ ركنُ الدين الاستراباذي يقبلُ القراءةَ شاذّةً أو غير شاذّةٍ إذا لم تخالفِ القاعدةَ ويحكم بشذوذِ ما خالف القاعدةَ من القراءاتِ[٦] حتىٰ أنّه حَكَمَ بشذوذِ قراءةِ حمزةَ الزيّاتِ وهو أحدُ القرّاءِ السبعة: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُوْنَ بِهِ والأَرْحامِ﴾[٧] بجرِّ الأرحام، وقال عنها: (إنّ القراءة مردودةٌ وأجمعوا أنّها غيرُ صحيحةٍ والصحيحُ النصبُ)[٨]، والمؤلّف يتابع بذلك البصريين فقد قالَ المبردُ عن هذهِ القراءةِ: (لا تحلُّ القراءَةُ بِهَا)[٩]، وَقَالَ الزجاجُ: (أمّا الخفضُ في «الأرحام» فخطأ في العربيةِ لا يجوز إلّا في الشعر وخطأ أيضاً في أمر الدين)[١٠]؛ لأنّ

---

(١) سورة الزخرف: ٧٦ في المصحف: ﴿الظالمين﴾.

(٢) سورة الكهف: ٣٩، وفي المصحف: ﴿أنا أقلّ﴾.

(٣) البسيط ٢: ٨٢.

(٤) البسيط ٢: ٥٥٩.

(٥) المحتسب ١: ٢٣٤.

(٦) البسيط ٢: ٣٨٥، ٤١١.

(٧) سورة النساء: ١.

(٨) البسيط ١: ٧٣٠.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨

(١٠) إعراب القرآن ومعانيه للزجّاج - تحقيق ودراسة هدى محمود قراعة - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة، آله كاتبة. ٤٥٥ (وقد طبع أخيراً)

هذهِ القراءةَ تخالفُ القاعدةَ البصريةَ التي تقولُ: لا يجوز العطفُ على الضميرِ المخفوضِ[١] إلّا بإعادةِ حرفِ الجرّ.

فالقراءةُ وسائرُ النصوصِ عِندَ المؤلّفِ ومَنْ تَابَعَهُم يجبُ أَنْ تخضعَ للقاعدةِ، وكانَ ينبغي أن تتسعَ القاعدةُ حتى تشملَ النصوصَ وفي مقدمتِها القرآنُ والقراءاتُ.

وقد استَشهدَ بقراءةٍ لم أجدْها في ما رَجَعْتُ إليهِ مِن كتبِ القراءاتِ[٢].

موقفه من الحديث:

ويقدّمُ المؤلّفُ الحديثَ، النبوي بين يديهِ شاهداً على القاعدةِ النحويةِ فهوَ مِنَ الذينَ يُجوّزونَ الاستشهاد بالحديثِ، فقد استشهدَ بأربعةِ أحاديث[٣] وجدها تتفق مع القاعدة فإذا اختلف الحديث والقاعدة ـ كما في الحديث الخامس الذي استشهدَ بهِ ـ قالَ: هو شاذ[٤]، كما استشهدَ بالأثرِ فقد أوردَ قولاً منسوباً لابنِ عباسٍ[٥] وآخرَ للخوارجِ[٦] ولعبدِ اللهِ بنِ الزبيرِ[٧] ولغيرِهِم[٨].

---

(١) الإنصاف: ـ المسألة ٦٥ ـ ٢: ٢٤٦.

(٢) البسيط ١: ٦٤٣.

(٣) البسيط ١: ٢٢٨، ٥٢٢، ٢: ٦.

(٤) البسيط ٢: ٣٨٥.

(٥) البسيط ١: ٦٠٥.

(٦) البسيط ٢: ٦٤٦.

(٧) البسيط ٢: ٦٢٨.

(٨) البسيط ٢: ١٣١.

الأمثال:

استشهدَ السيد ركنُ الدينِ بأمثالِ العربِ وأقوالِهم فَقَدْ أَحصيتُ لَهُ أكثرَ مِنْ عشرينَ مثلاً[١] مبثوثةً في كتابِهِ يستشهدُ بِهَا على القاعدةِ النحويةِ فشواهدُهُ مِنَ المثلِ أكثرُ من شواهدِهِ منَ الحديثِ النبوي، مِنْ ذلكَ استشهاده على جواز حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق بقولك للغضبان: (غَضَبَ الخيلِ عَلَى اللُّجُمِ) وَلِمَن لا يفي بعداتِهِ:

..... مَواعيدَ عُرقُوبٍ[٢] .....

والمؤلّف يشرح بعض الأمثلة التي يوردُها[٣]، وعندما يختلف المثل والقاعدة يقول عن المثل: (إنّه شاذ لا يقاس عليه)[٤].

الشعـر:

لَقَدْ استشهدَ المؤلّف بالشعرِ في كتابِهِ فأورد عدداً كبيراً مِنْ أبياتِ الشعرِ لشعراء في مختلفِ العصورِ، فاستشهدَ بشعرِ شعراء جاهليين من أمثال: امرئ القيس[٥] من ذلك ما استدلّ به الكوفيون في باب التنازع على إعمال الفعل الأوّل في قول امرئ القيس:

---

(١) البسيط ١: ١٤٤، ٢٨٠، ٣٢٢، ٣٢٩، ٦٢٤، ٦٨٣، ٢: ٣٠٨، ٣١١ وغيرها.

(٢) البسيط ١: ٣٩١، ٣٩٢.

(٣) البسيط ١: ٢٨١.

(٤) البسيط ١: ٤٤٦.

(٥) البسيط ١: ٣٢٩، ٦٠٣، ٢: ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٤٦.

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كَفَانِيَ ولم أطلب قليلٌ من المالِ[١]

كما استشهد بشعر النابغة الذبياني[٢]، وأبي دؤاد الأيادي[٣]، وزهير بن أبي سلمى[٤]، وعنترةَ بنِ شدادٍ[٥]، وطرفةَ بنِ العبدِ[٦]، وَعَدِي بنِ زيدٍ[٧]، وحاتِمِ الطائي[٨] وَغَيْرِهم.

وفي البسيط شواهدُ شعريةٌ لشعراءٍ مخضرمين من أمثال العبّاسِ بن مرداس السُّلمي (ت / ١٨ هـ)[٩]، والعَجّاجِ (ت / ٩٦ هـ)[١٠]، وحسانَ بنِ ثابتٍ، (ت / ٥٤ هـ)[١١]، وأبي ذؤيبٍ الهُذَلي (ت / ٢٧ هـ)[١٢]، وعبدِاللهِ بن الزّبعري (ت/١٥هـ)[١٣]، فقد استشهد على مجيء اسمِ كانَ نكرةً وخبرُها معرفة في ضرورةِ الشعرِ بقولِ حسانَ بنِ ثابتٍ:

---

(١) البسيط ١: ٢٩٢.

(٢) البسيط ١: ٥٩٤، ٦٧٧، ٧٠٩، ٢: ٣٥٨، ٣٨٢.

(٣) البسيط ١: ٦٨٣.

(٤) البسيط ١: ٦٤٧، ٢: ٣٩٤.

(٥) البسيط ١: ٥١٥، ٢: ١٢٣، ٢١٣، ٣٩٠.

(٦) البسيط ٢: ١٧٨، ٣٨٧، ٤٩٦.

(٧) البسيط ٢: ٤٥٣.

(٨) البسيط ١: ٣٧١، ٥٠٤.

(٩) البسيط ١: ١٩٧، ٦١٤.

(١٠) البسيط ١ ٥٠٤، ٦٩٣، ٧٠٧.

(١١) البسيط ٢ ٤٦٤، ٤٩٦

(١٢) البسيط ١ ٦٠١، ٧٢٠

(١٣) البسيط ١ ١٩٨

يكون مزاجَهَا عسلٌ وماءُ[١]

ومن الشعراءِ الإسلاميينَ الذينَ استشهدَ ببعض شعرِهم أبو زبيد الطائي (ت / ٦٢ هـ)[٢]، وعبيدُالله بنَ قيس الرّقيات (ت/٧٥ هـ)[٣]، والحطيئة (ت/٤٠هـ) الذي جاء بقوله:

مَتى تَأتِهِ تَعْشُو إلى ضوءِ نارِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندَهَا خيرُ مُوقِدِ[٤]

شاهداً في بابِ الحالِ عندما يكونُ الحالُ جملةً فعليةً فعلها مضارع مثبت.

كما استشهدَ بشعرٍ لشعراءِ العصرِ الأموي من أمثال جرير (ت / ١١٦ هـ)[٥] والفرزدق (ت / ١١٠ هـ)[٦]، والكميتِ (ت / ١٢٦ هـ)[٧]، وذي الرّمّة (ت / ١١٧ هـ)[٨]، والأخطلِ (ت / ٩٠ هـ)[٩]، وعمرَ بنِ أبي ربيعةَ (ت / ٩٣ هـ)[١٠]، والأحوص (ت / ١٠٥ هـ)[١١]، ورؤبةَ بن العجّاج (ت / ١٤٥ هـ)[١٢] كما استشهدَ

---

(١) البسيط ٢: ٤٦٣.

(٢) البسيط ١: ٦٨٧.

(٣) البسيط ١: ١٩٧، ٢: ١٩.

(٤) البسيط ١: ٥٤٠.

(٥) البسيط ١: ٣٠٨، ٤٣٤، ٤٧٤، ٦٩٨، ٢: ٧٥، ٩١، ٢٣٣، ٤٩٩، ٥١١، ٥٣٠.

(٦) البسيط ١: ١٧٣، ٣١٨، ٥٢٩، ٦٦٣، ٦٨٢، ٢: ١٧٠، ٤٢٧.

(٧) البسيط ١: ٢٠١، ٥٧٤، ٢: ٤٣١.

(٨) البسيط ١: ٢٩٣، ٦٦٤، ٢: ٣١٥، ٤٧٧.

(٩) البسيط ٢: ١٠٤، ٤٠٥.

(١٠) البسيط ١: ٧٢٦، ٢: ٦٤.

(١١) البسيط ٢: ٤٠٨.

(١٢) البسيط ١: ٤٠٠، ٢: ٤٧٥.

بشعر إبراهيم بن هَرْمةَ (ت / ١٧٦ هـ)[١] الذي قالَ عَنهُ الأصمعي: (خـتم الشـعر بإبراهيمَ بنِ هَـرْمَةَ وهـو آخـر الحُـجَجِ)[٢] ومـنْ مخـضرِمي الدولتـينِ الأمـويةِ والعباسيةِ[٣].

وقد استشهدَ بشعرِ شعراءٍ عباسيينَ، فقد ذَكَر أَنَّ (ثم) قد لا تفيد الترتيب بل تفيد الجمع مثل الواو فاستشهد بقول أبي نواس (ت / ١٩٥ هـ):

قـل لمـن سـادَ ثُمَّ سَـادَ أبـوهُ ثُمَّ قَدْ سـادَ بَـعْدَ ذلكَ جـدّه[٤]

وذكر له بيتاً آخرَ قالَ: إنَّهُ خُطِّئَ فيه ولم يفتْهُ أَنْ يبحثَ عن تخريجٍ يَلتمسُ فيهِ للشاعرِ العذرَ[٥].

كما يورد اعتراض الأصمعي (ت / ٢١٦ هـ) على بيت ربـيعة الرَّقِّي (ت / ٢٠١ هـ):

لَشَتَّانَ مَا بينَ اليزيدينِ في النَّدَى يزيدُ سليمٍ والاغـرُّ ابـنُ حـاتِمِ

ثمّ يبحث عن وجه يجوز للشاعر ما اعترض عليه الأصمعي[٦].

واستأنس ببيت واحد لأبي تمام (ت / ٢٣١ هـ)[٧] على مسألة في باب المبتدأ

---

(١) البسيط ١: ٣٣٣، ٥٣٧.

(٢) الاقتراح /السيوطي ـ ط ٢ ـ حيدر آباد: ٢٧.

(٣) ديوان إبراهيم بن هرمة ـ تحقيق محمّد جبّار المعيبد ـ النجف ـ المقدّمة ـ: ١٣ ـ ٢٣.

(٤) البسيط ٢: ٦٠٢.

(٥) البسيط ٢: ٣٢٠.

(٦) البسيط ٢: ١٣٦.

(٧) البسيط ١: ٣٤٠.

والخبر كان قد أورد عليها شاهداً من شعر الفرزدق (ت / ١١٠ هـ)[١].

وعلى سبيل الاستئناس أيضاً أورد قول المتنبّي (ت / ٣٥٤ هـ):

هذي برزت لنا فهجت رسيسا .....

بعد أن استشهد على المسألة بآية من كتاب الله[٢].

وفعل مثل ذلك في باب أفعل التفضيل حيث استشهد بشعر المتنبّي بعد رجز لرؤبة[٣] (ت / ١٤٥ هـ)، وعندما أراد أن يستشهد على جواز مجيء الحال غير مشتقّة أورد قول المتنبي:

بدت قمراً ومالت خوطَ بانٍ وفاحت عنبراً ورنت غزالا[٤]

وأدرك ضعف بينته فعزّز بقوله تعالىٰ: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾[٥]. فأحسن في تزيين الموضع بالآية، وقصّر في تأخيرها عن الشعر فلو تقدّمت الآية لجاء قول المتنبّي عفواً.

وذكرَ (أنّ ابنَ الخشابِ (ت / ٤٨٠ هـ)، لاختصاص (لا) بالنكرة، لَحّنَ قولَ المتنبي:

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً[٦]

---

(١) البسيط ١: ٣٣٩.

(٢) البسيط ١: ٤٦٠.

(٣) البسيط ٢: ٣١٠.

(٤) البسيط ١: ٥٣٣.

(٥) سورة الأعراف: ٧٣.

(٦) البسيط ١: ٣٧٦.

ويُلاحظُ أنّ المؤلفَ كانَ يستشهدُ بشعر المتأخرينَ الذينَ يُعرفونَ بالمولدينَ وكانَ أبو عمرٍو بنِ العلاء (ت / ١٥٤ هـ) يعدُّ جريراً والفرزدق من المولدين بالإضافةِ إلى شعراء الجاهلية والمخضرمين[١]، وكان هو وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي[٢] وغيرهما يلحَنون الفرزدقَ والكميتَ وذا الرّمةَ وأضرابَهم[٣].

وأجاز بعضُ العلماء الاحتجاج بشعر المتأخّرين.

قال أبو الفتح بن جنّي وقد احتَجَّ بشعر المتنبّي: (ولا تستنكر ذكر هذا الرجل ـ وإن كان مولداً ـ ... فإنّ المعانيَ يتناهبُها المولدونَ كما يتناهبها المتقدّمونَ، وقد كان أبو العباس[٤] ـ وهو الكثيرُ التعقبِ لِجِلَةِ الناسِ ـ احتجَّ بشيءٍ من شعرِ حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق)[٥].

وعلى الرغم من ذلك وجدت أبا الفتح بن جني إذا احتجّ بشعر المتنبي أو بأيّ مولّدٍ آخَر، امّا أن يكون غرضه المعنى دون اللفظ[٦] أو على سبيل الاستئناس[٧].

وأجازَ الزمخشري الاحتجاجَ بشعرِ أبي تمامٍ واستشهدَ بهِ[٨]. ويبدو أنّ ركنَ

---

(١) العمدة لابن رشيق ـ تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد ـ بيروت ١: ٩٠.

(٢) هو أوّل من بعج النحو ومدّ القياس، مولى آل الحضرمي، توفي سنة ١١٧ هـ. مراتب النحويين: ٣١، وطبقات النحويين واللغويين: ٣١، ونزهة الألباء: ٢٦.

(٣) مراتب النحويين: ٣١، والخزانة ١: ٦.

(٤) محمد بن يزيد المبرّد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ.

(٥) الخصائص لابن جنّي ـ تحقيق محمّد علي النجار ـ بيروت ١: ٢٤.

(٦) المحتسب /ابن جني ـ تحقيق: علي النجدي ناصف وصاحبيه ـ القاهرة ١: ١٤١ و ٢٣١ و ٢: ١٣٠.

(٧) المصدر السابق ٢: ٢٠١.

(٨) الكشّاف للزمخشري ـ طهران ١: ٢٢٠.

الدينِ الاستراباذي قد اختارَ طريقَ المجوّزين فاحتَجَّ بشعرِ المتأخرينَ ولكن بقلّة.

موقفه من مسائل الخلاف:

لقد وقف ركن الدين الاستراباذي من مسائل الخلافِ بينَ البصريينَ والكوفيينَ موقفَ المنحاز إلى البصريينَ وسمّاهم (أصحابنا)[١] ويرى الحقَّ معهم[٢] فيقولُ مثلاً: الصحيحُ مذهبُ البصريينَ[٣]، والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريونَ[٤]، والمذهبُ الصحيحُ هوَ مذهبُ البصريين[٥]، ومفهومُ هذا أنَّ الرأيَ المقابلَ وهوَ رأيُ الكوفيينَ غيرُ صحيحٍ عندَهُ، ويقولُ في مكانٍ آخَر: والحقُّ ما ذهبَ إليهِ البصريونَ[٦]، ولأنّهُ يراهم أصحابَهُ يقولُ: والحقُّ معَ أصحابِنَا[٧] ثمّ يدلّلُ على بطلانِ مذهبِ الكوفيينَ[٨]، ويصرّحُ أنّ (ما ذكرَهُ الكوفيونَ باطلٌ)[٩] أو يَرى ضعفَ رأيهم[١٠].

---

(١) البسيط ١: ٣١٧، ٢: ٣٣٣.

(٢) البسيط ١: ٣٢٠.

(٣) البسيط ٢: ٩٣.

(٤) البسيط ١: ١٧٢.

(٥) البسيط ٢: ٥٨٢.

(٦) البسيط ١: ٣٥٧.

(٧) البسيط ١: ٣٢٠.

(٨) البسيط ١: ٣٥٧، ٢: ٣٧٠.

(٩) البسيط ١: ٥٠٧.

(١٠) البسيط ١: ٣٧٦، ٢: ٤٧٢.

وهوَ مَع أصحابِهِ البصريينَ فيما ذهبوا إليهِ مِنْ مسائلِ الخلافِ. فالفعل عنده فرع الاسم[١] ومشتقّ من المصدر[٢]، فالمصدر أصل الفعل[٣] وغير ذلك من المسائل التي يختار فيها الرأيَ البصريَ[٤].

اسلوبه في المناقشة:

اسلوبُ المؤلفِ في الكتابِ أسلوبٌ علمي هادئٌ خالٍ منَ التعقيدِ والغموضِ واضحُ العبارةِ مفهومُ المعنىٰ فهو بعدَ أن يُقدِّمَ بينَ يديهِ عبارةَ ابنِ الحاجبِ بكلمةِ: (قوله) يبدأُ بالشرحِ والتفصيلِ والتعليقِ والاستشهادِ بالقرآنِ والحديثِ والأمثالِ والشعرِ ثُمَّ يضَعُ ايراداتٍ واشكالاتٍ ويجيبُ عنها وَيفترضُ اعتراضاً لمعترضٍ فيوردُ ذلكَ الاعتراضَ والاجابةَ عنهُ بقولهِ: (ولقائلٍ أن يوردَ عليهِ النقضَ.... وجوابهُ...)[٥] وكقوله: (ولقائلٍ أن يقولَ.... ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنه)[٦]، أو: (ولقائلٍ أنْ يعودَ فيقول.... وجوابه...)[٧]، أو (فان قيل... قلنا...)[٨]. وأحياناً يضع العبارةَ على

---

(١) البسيط ١: ١٤٣، ١٨٩.

(٢) البسيط ١: ١٩٠.

(٣) البسيط ١: ٣٧٩.

(٤) البسيط ٢: ٥٨، ١٢٧، ٣٧٠.

(٥) البسيط ١: ١٦٢.

(٦) البسيط ١: ١٤٠، ٢٣٠ ـ ٢٣١، ٣٥٩.

(٧) البسيط ١: ١٢١ ـ ١٢٢.

(٨) البسيط ١: ١٨٩.

النحوِ التالي: (لا يقال... لأنّا نقول...)[١] فهو يتصوّر أن أسئلةً واشكالاتٍ تطرح ثم يجيبُ عنها كقولهِ: (ولقائلٍ أن يقولَ... وجوابُهُ...)[٢].

ولا يكتفي بشرح كلام ابن الحاجب بل يقرّرُ أحياناً مذهبَ غيرِه من النحاة فهو يقولُ: (اعلم أنّي أقرّر أوّلاً كلامَ مذهبِ النحويينَ ثمَّ أفسّر كلامَ المصنّفِ)[٣]. وعلى هذا السّننِ يَمضي في كتابِهِ وتجدُ عنَدهُ أحياناً محاكماتٍ منطقيةً رياضيةً كقولهِ: (وإذا ثبت أن نصبَ الاولِ، ورفعَ الثاني أولىٰ يثبت أنّ عكسَهُ أضعفُ)[٤].

ويغلِبُ عليهِ استعمالُ المصطلحاتِ المنطقية من ذلك: الخاص والعام والحمل[٥] والفصل والجنس[٦] ومانعة الخلو[٧]، وعموم وخصوص من وجه[٨] وعموم وخصوص مطلق[٩]، والمحمول والموضوع[١٠]، والحدود والرسوم[١١] والعرض[١٢] واجتماع النقيضينِ[١٣]، ويستعمل بعض الأحيان مصطلحاتٍ فلسفيةً

---

(١) البسيط ١: ٢٤٥.

(٢) البسيط ١: ١٦٠، ١٦٢، ١٨١.

(٣) البسيط ١: ٢٠٠.

(٤) البسيط ١: ٦١٣.

(٥) البسيط ١: ١٢٢.

(٦) البسيط ١: ١١٤، ١٣٠، ١٣١.

(٧) البسيط ١: ٥١٧.

(٨) البسيط ٢: ٢٤.

(٩) البسيط ٢: ٦٢٢.

(١٠) البسيط ٢: ٨١.

(١١) البسيط ٢: ٦٠٦.

(١٢) البسيط ٢: ٥٣٢.

(١٣) البسيط ١: ١٢٨، ٢: ٣٥٣.

كاستعمالِ (الماهية)[١]. وعندما يلج أبواباً وسبلاً تأخذُهُ بعيداً عن علمِ النحوِ يستدرك ويدع الاستمرار في الحديث من ذلك قوله: (واحتجّ عبدُالقاهر على مطلوبهِ بأنَّ المفعولَ بهِ هو الذي كانَ موجوداً فأوجدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخرَ، نحو: ضربتُ زيداً، فإنّ زيداً كانَ موجوداً والفاعلُ أوجدَ فيهِ الضربَ، والمفعولُ المطلقُ هوَ الذي لَمْ يكنْ موجوداً بَلْ كانَ عدماً محضاً والفاعل موجدُهُ ومخرجُهُ، من العدمِ، كذلكَ فإنّ العالَمَ كانَ عدماً محضاً، فالله تعالىٰ أخرجَهُ من العدمِ إلى الوجودِ، والحقّ أنّ الخوضَ في حقائق هذه المسائلِ يقتضي تدقيقاً عظيماً لا يليق بهذا الفنّ)[٢]، ويصرّح المؤلفُ بأنّه يضمّ بعض المسائل إلى بعضها بقصد الاختصار كادخاله (كم) في الكنايات[٣].

شخصية المؤلف في الكتاب:

شخصية المؤلف حاضرة من بداية الكتاب إلى نهايته لم تختف في باب من الأبواب، تجده يرجح رأياً على آخر[٤]، أو ينصّ على المذهب الأقرب إلى الحقّ[٥] أو يختار أحد رأيينِ[٦] أو يقولُ: (والأَصوب عندي....)[٧]، أو يورد اشكالاً ثمّ

---

(١) البسيط ٢: ٢١٦.

(٢) البسيط ١: ٣٨٥.

(٣) البسيط ٢: ١٥٩.

(٤) البسيط ١: ٢٤٤، ٣٥٢، ٣٨٧.

(٥) البسيط ١: ٣٥٢، ٣٦٤، ٦٣٨، ٢: ١٨٧.

(٦) البسيط ١: ٦٣٤.

(٧) البسيط ٢: ١٨٠.

يجيب عنه[١] أو يورد اشكالاً من غير إجابةٍ بقولهِ: (وفيه نظر)[٢] أو يستضعف رأياً[٣].

وقد يعرض مذاهب النحاة ثمّ يقول رأيه في تلك المذاهب، فعندما يعرض مذهبَ سيبويه ومذهب غيرهِ قد يرجحُ مذهبَ سيبويه[٤] فيقولُ مثلاً: (مذهب سيبويه أولى)[٥]، أو (الحقّ مع سيبويهِ)[٦]، أو يقول: (... وهو حرف برأسهِ عندَ سيبويهِ، والحقّ معه)[٧]، وهو وإن اتّفق مع سيبويهِ في أكثر المسائلِ قد اختلفَ معه أيضاً واتّفق مع غيره[٨]. وهكذا موقفُهُ مع سائرِ النحاةِ فهو مثلاً ينصر سيبويه على الأخفشِ[٩]، أو يقول: (أقرب المذاهب مذهب الأخفش)[١٠]، أو يوازنُ بين رأي الجرمي ورأي الأخفش[١١] ويستضعف قول الكسائي ثمّ ينصره[١٢] أو يرىٰ أنّ

---

(١) ينظر ما تقدّم تحت عنوان: اسلوبه في المناقشة، ص: ٥٧ ـ ٥٩.

(٢) البسيط ١: ١٢٤، ١٢٥.

(٣) البسيط ١: ٥٧٠.

(٤) البسيط ٢: ٤٨٩.

(٥) البسيط ٢: ٣٥٤.

(٦) البسيط ١: ٥٠٧، ٥٧٥.

(٧) البسيط ٢: ٣٥٦.

(٨) البسيط ١: ٥٦٤.

(٩) البسيط ٢: ٢٧٨.

(١٠) البسيط ٢: ٦٩.

(١١) البسيط ١: ٢٧٣.

(١٢) البسيط ١: ٢٨٨.

جواب الفرّاء ضعيف[١]، أو يورد إشكالاً عليه وعلى الكسائي[٢]. وربما اختلفَ مع صاحبِهِ ابنِ الحاجبِ ورأىٰ في رأيه نظراً[٣]، أو لا يرىٰ رأيه صحيحاً ثمّ يأتي هو بالرأي الصحيح[٤]، أو يرىٰ أحياناً أنّه قَالَ غيرَ الأصوبِ[٥] ويضع عبارةً يراها أصوبَ من عبارةِ ابنِ الحاجبِ[٦]، ويستدرك عليه[٧]، أو ينصر النحويين عليه[٨]، وأحياناً يخالف أكثر النحويينَ ويتابع ابنَ الحاجبِ[٩].

وللاستراباذي معرفة في علمِ الأصواتِ يتّضح ذلك من قولهِ: (لكون النصب أقرب في المخرج إلى الجرّ لأنّ النصبَ من أقصى الحلقِ، والجرُّ من وَسَطِ الفم، والرفعُ من الشفتينِ)[١٠].

وللتمييزِ بينَ الفعلِ والمصدرِ يقفُ منهما موقفَ العالمِ الفاحصِ بدقّةٍ ويجعل الفارق بينهما الزمن فيقول: (ألا ترى أنّ معنى الضرب موجود في ضرب مع مزيد شيء آخر وهو الزمان المعيّن؟ لأنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على

---

(١) البسيط ١: ٢٩٠.

(٢) البسيط ٢: ٥٨٩.

(٣) البسيط ١: ٢٧٣، ٣٠٢.

(٤) البسيط ١: ٥٦٢.

(٥) البسيط ١: ٥٧٤، ٦٠٨، ٦٣٧.

(٦) البسيط ١: ٢٨٤، ٥٧٤.

(٧) البسيط ١: ١٥٢، ٥٨٦، ٢: ٢٠٠.

(٨) البسيط ١: ٢٥١.

(٩) البسيط ١: ٥٣٢ ـ ٥٣٣.

(١٠) البسيط ١: ١٦٩.

زمان معيّن)[١].

أثر الكتاب:

اختصر ركن الدين الاستراباذي كتابه (البسيط) في كتاب آخر سمي (المتوسّط) أو (الوافية) وعرف المؤلّف بهذين الكتابين أكثر من سائر مصنّفاته فكان يقال عنه (صاحب المتوسّط)[٢]، وربما يقال: (صاحب البسيط)[٣]. وأخذ بعضهم من كتاب المتوسّط.

قالَ الشيخُ ياسين[٤]: (فمن العجبِ قولُ صاحبِ المتوسطِ في باب النداء لم يرد إذن شرعي في إطلاق الأسماء المهمّة عليه تعالىٰ...)[٥]، وهذا الكلامُ موجودٌ في الوافية[٦] وموجود في البسيطِ[٧] لأنّ الوافيةَ مختصر البسيط كما نعلم.

ولابدَّ من الإشارةِ إلى كتابٍ آخرَ يسمى (البسيط) لضياءِ الدينِ بنِ العلجِ[٨]

---

(١) البسيط ١: ٣٧٩.

(٢) تأسيس الشيعة: ١٣٣، والوافية ـ المقدّمة ـ: ٥٠.

(٣) همع الهوامع / جلال الدين السيوطي (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام هارون، طبع بيروت ١: ٢٢٦، و٢: ١٧٣، و٤: ٢٣.

(٤) هو الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي توفي سنة ١٠٦١ هـ. الأعلام ٩: ١٥٥.

(٥) حاشيه ياسين على شرح التصريح ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١: ١٣١.

(٦) ص: ٢٢٢.

(٧) البسيط ١: ٤٣٠.

(٨) هو ضياء الدين أبو عبدالله محمّد بن علي الاشبيلي المعروف بابن العلج كان ممّن أقام باليمن وصنّف بها، ومن مصنّفاته البسيط في النحو يقع في عدّة مجلّدات. البحر المحيط ٨: ٤٧، والأشباه والنظائر للسيوطي ـ تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد ـ القاهرة ٢: ١٦٠.

وهوَ منَ الكتب المفقودةِ والمصادرُ التي أخذت من البسيطِ وذكرتْهُ بالإسمِ لم تفصحْ عن مصنّفهِ إلّا القليل منها ومن الكتب إلتي ذكرت مصنّفه البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي[١] الذي أخذ عن بسيط ابن العلج[٢] والأشباه والنظائر للسيوطي (ت / ٩١١ هـ) الذي جاء فيه: (وممن ذهب إلى الترادف ضياء الدين ابن العلج صاحب (البسيط) في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدّة مجلداتٍ)[٣] ثمّ أكثرَ مِن ذِكْرِهِ[٤] وذكره بالاسم أيضاً ابن عقيل في شرحه[٥].

ولهذا فما ينقلُ عنِ البسيطِ من غير ذِكْرِ المؤلفِ لا يمكن الجزم بأنّه مأخوذ من البسيط لركن الدين الاستراباذي إلّا بعد التأكّد من ذلك.

فالسيوطي في كتابه همع الهوامع ذَكَر البسيطَ أكثرَ من خمسين مرّة وجدت بعضها في البسيط لركن الدين الاستراباذي ولم أجد بعضها الآخر.

فمن المسائل التي وجدتها:

١ ـ قال السيوطي: (وفي البسيط: القياس عند بني تميم عدم أعمالها ـ لا ـ)[٦]

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان أثير الدين أبو حيّان الأندلسي نحوي ومفسّر توفي سنة ٧٤٥ هـ. بغية الوعاة ١: ٢٨٠، واقرأ عنه كتاب: أبو حيّان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي، ط ١، بغداد.

(٢) البحر المحيط ٨: ٤٧.

(٣) الأشباه والنظائر ٢: ١٦٠.

(٤) المصدر السابق ١: ١٨، ٥٥، ٦٢، ٦٣، ٢٦٢، ٣١٨، و٢: ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٩٠، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٤، و ٤: ١٥٦.

(٥) شرح ابن عقيل ط ١٤: ١ / ٣٧.

(٦) الهمع ٢: ١٢٠.

وهذا في البسيط[١].

٢ ـ وقال: (أمّا قول الشاعر:

تَـــرَاهُ كـــالثَّغامِ يُـعَلُّ مسكاً بـــبوء الفـــالياتِ إذا فَـلَيْني

أي فَلينَني. فاختلف: أي النونين المحذوفة:

فقال المـبرد: هي نون الوقاية... وحكى صاحب البسيط الاتّفاق عـليه)[٢] والاستراباذي في البسيط ذهب هذا المذهب[٣] لكنّه لم يحك الاتّفاق على ذلك.

٣ ـ وقال: (وجوّز بعضُ البصريينَ، وصاحبُ البسيطِ مجـيءَ الحـالِ مـن المضاف إليه مطلقاً وخرّجوا عليه ﴿أَنَّ دابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصبِحِينَ﴾[٤] وقَولَهُ:

..... حَلَقُ الحَديدِ مُـضَاعَفًا يَـتَلَهَبُ)[٥]

وهذا في البسيطِ أيضاً[٦].

على أنّ بعض ما ذكره السيوطي في الهمع يوجد خلافه في البسـيط لركـن الدين الاستراباذي[٧].

---

(١) ج١، ص: ٦٤١.

(٢) الهمع ١: ٢٢٦.

(٣) البسيط ٢: ٦٩، وهمع الهوامع ٢: ١٢٠.

(٤) سورة الحِجْر: ٦٦.

(٥) الهمع ٤: ٢٣.

(٦) ج١، ص: ٥١٨.

(٧) ينظر: الهمع ٥: ٣٢، والبسيط ٢: ٥١٢.

وفي شرح التصريح يُذكَرُ البسيطُ من غير عزوٍ[١]، ولكنّ المأخوذَ من البسيطِ لم يذكرْهُ ركنُ الدين الاستراباذي ممّا يدلّ على أنّه من بسيط ابن العلج.

وجاءَ في الجَنَى الدَّاني: [نقل صاحب البسيط عن السيرافي أنّـه في: ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾[٢] هو على الفِعْلِ، أَي ولاتَ أَراهُ حينَ مناص][٣] وهذا في البسيطِ[٤] ولكنَّهُ منقولٌ عن الأخفشِ وليسَ عن السيرافي.

المآخذ:

بعدَ هذهِ الجولةِ في كتابِ البسيطِ وَذِكْرِ ما فيهِ وَمَا لَهُ لابدَّ أَنْ نَذْكُرَ شَيْئاً ممّا عليهِ لكي نكونَ منصفينَ في حُكمِنا على المؤلِّفِ فليستْ مُـهِمّتُنا الدفـاعَ عـنهُ وَلَمْ نَقصِد إلى النيلَ مِنْهُ.

١ ـ العلل الواهية:

أُولَى الملاحظاتِ على المؤلفِ إكثارُهُ مِنَ العِلَلِ الواهيةِ[٥].

٢ ـ العطف غير المقبول:

يعطف سيبويه على البصريين فـيقول: (... عـندَ البـصريينَ وسـيبويهِ)[٦]،

---

(١) شرح التصريح ١: ٢١١ و٢: ١٩٥.

(٢) سورة ص: ٣.

(٣) الجنى الداني للمرادي ـ تحقيق: طه محسن ـ الموصل: ٤٥٤.

(٤) ج١، ص: ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٥) ينظر على سبيل المثال: البسيط ١: ١٤٤، ١٥٧، ٧٢١.

(٦) البسيط ١: ٣٢٠.

ويعطفُ البصريينَ على السيرافيِّ (ت / ٣٦٨ هـ) بقوله: (... وَهُوَ منسوبٌ إلى أَبي سَعيدٍ السيرافيِّ والبصريينَ)[١] وهذا غيرُ مقبولٍ.

٣ـ النقلُ عن بعضِ المصادرِ مِنْ غيرِ الرجوعِ إلَيها:

فهوَ يَنْقُلُ أحياناً عن سيبويهِ مِنْ غيرِ الرجوعِ إلى الكتابِ، وإنّما يَعتَمِدُ على الآخرينَ وَيَنْقُلُ عنهُم[٢]، وبسببِ هذهِ الثقةِ التي وَضَعَهَا في غيرِهِ وَقَعَ في مفارقاتٍ حيثُ نسبَ إلى سيبويهِ ما لا تَجِدُهُ في الكتابِ[٣] كما نَسَبَ للمبرِّدِ خلاف ما في المقتضب[٤]، ونسب لأبي علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ) خلافَ رأيهِ[٥].

٤ـ خلطه بين الأخبار الموضوعة والحديث الشريف:

فقد وصف بعض الأخبار الموضوعة على ابن مسعود بأنّها من الأحاديث الشريفة كما في أسماء الأفعال[٦]، وقد وجدناه لا يفرّق بين الحديث والأثر في بعض موارد استشهاده بالحديث الشريف[٧].

---

(١) البسيط ٢: ٣٤٧.

(٢) البسيط ١: ٥٧٩.

(٣) البسيط ١: ٣٤٤، ٣٩٠.

(٤) البسيط ٢: ٤٦٤.

(٥) البسيط ١: ٥٣٤.

(٦) البسيط ٢: ١٣٨.

(٧) البسيط ١: ٤٧٢.

٥ ـ الأخذ من الآخرين من غير إشارة:

لَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ[١] أَنَّ المؤلفَ أخذَ من مصادرَ عديدةٍ فَذَكَرَ بعضَها وأغفلَ بعضَها الآخرَ، فقد نقلَ عن كتابِ المقتصدِ في شرحِ الإيضاحِ للجرجاني (ت / ٤٧١ هـ) وذكر مصنّفه[٢]، كما أخذَ عن كتاب الإنصافِ لابنِ الأنباري (ت / ٥٧٧ هـ) كثيراً ونقلَ عنهُ ولمْ يُشِرْ إليهِ[٣]، وكذلكَ حاله مَع الإيضاحِ في شرح المُفَصّلِ[٤] لابنِ الحاجب (ت / ٦٤٦ هـ) وشرحِ الكافيةِ للرضي الاستراباذي (ت / ٦٨٦ هـ)[٥] والحقيقةُ أنَّ بعضَ القُدَامى كانوا يتسامحونَ في مثلِ هذا.

٦ ـ تكرار في العبارة:

يحصل عنده أحياناً ـ وهو قليل ـ تكرارٌ في العبارة وربّما حصل في الجملة خللٌ أو تَزَيّدٌ كقولهِ: (كانَ الغرضُ مِنَ التثنية فيها ـ لبيكَ وسعديكَ وأخواتُها ـ التكثير ولم يقصد بها قصد التثنيةِ خاصّةً وإنما يراد بها التكثير فَجُعِلَتِ التثنيةُ علماً لذلكَ التكثيرِ)[٦].

٦ ـ التركيب اللغوي:

كتاب البسيط أُلف في النحوِ العربي وينبغي أن لا يأتي فيه ما هو خلاف

---

(١) ج ١، ص: ٥٤ وما بعدها.

(٢) البسيط ١: ٦٥١، ٢: ٥٤٧.

(٣) البسيط ١: ٤٤٤ ـ ٤٤٥، ٢: ١٠٩، ١٨٥، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٦٢.

(٤) البسيط ٢: ١٢٠، ٥٦٧، ٥٨٩.

(٥) البسيط ١: ١٩٣، ٣٢٤، ٤٤٦، ٢: ٥٨، ١٢٠، ١٣٤، ١٨٣، ٥٤٤، ٦٢٤.

(٦) البسيط ١: ٤٠٢.

الأفصح ولكنّك تجد في عبارة المؤلّف ما يخالف منقول اللغة وفي أثناء تحقيق الكتاب نذكر هذا وننبّه عليه، أمّا هنا فنشير إلى بعضٍ منهُ، فمن ذلكَ:

أ ـ انقسمَ إلى وَيَنْقَسِمُ إلى وَمُنْقَسِمٌ إلى[١]. والفصيح: انْقَسَمَ على وينقسم على ومنقسم على.

ب ـ البعض والكل[٢] والأفصح بعض وكلّ لأنّ بعضَ النحاةِ واللغويينَ يمنعون دخول الألف واللام عليهما والمؤلف ذكر هذا وذهب مذهب المجوّزينَ[٣].

جـ ـ ادخال (ال) على غير، نحو قوله: (النكرة الغير المخصوصة)[٤] و(الغير المركبة)[٥] و(الغير المنصرفة)[٦].

د ـ بواسطة[٧] والصواب بوساطة. لأنّ الواسطة الشيء ومنه واسطة القلادة وهي الدرّة التي في وسطها[٨].

هـ ـ جمع المصدر:

يقول: (... وان كان فيه اختلافات كثيرة)[٩] واختلافات جمع اختلاف

---

(١) البسيط ١: ١٢٢، ١٢٦، ٢٠٣، ٤٧٧.

(٢) البسيط ١: ١١٩، ١٢٤، ٢٠٣، ٣٧٩، ٤٣١، ٥٧٦.

(٣) البسيط ٢: ٢١.

(٤) البسيط ٢: ٢٣.

(٥) البسيط ١: ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ٣١٠.

(٦) البسيط ١: ١٨٩، ٢٠٣.

(٧) البسيط ١: ١٤٧، ٣٢٢، ٤٦٥.

(٨) لسان العرب ـ وسط ـ ٩: ٣٠٨.

(٩) البسيط ١: ١٦٣.

والنحاة يرون أنّ المصدر لا يثنّى ولا يجمع ومنهم المؤلف[١].

و ـ استعماله كلمة (زوجة)[٢] والفصيح: زوج لأنّ كلّاً من الزوجين زوج للآخر، والآية الكريمة تقول: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٣].

ز ـ يقول: (لابد وأن)[٤] والواو هنا زائدة.

ح ـ يقول المؤلف في مقدمة الكتاب:

(... إلى كافةِ الجمهورِ)[٥] والصوابُ:

إلى الجمهور كافّةً[٦].

ط ـ تسميته هاء التأنيث تاء التأنيث[٧] فقد سمّاها هاء التأنيث كلّ من الخليل وسيبويه والأخفش والفراء والكسائي وثعلب والمازني والمبرد وغيرهم.

---

(١) البسيط ١: ١٢٠.

(٢) البسيط ١: ٢٥٠.

(٣) سورة البقرة: ٣٥.

(٤) البسيط ١: ٣١٩، ٥٦٨.

(٥) البسيط ١: ١١٠.

(٦) الكافة: الجماعة، وقيل: الجماعة من الناس. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ (سورة البقرة: ٢٠٨)، ومعنى الكافة ما يكفّ الشيء في آخره، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ (سورة التوبة: ٣٦)، منصوبة على الحال وقد جاء بها المؤلف مجرورة بحرف الجر إلى، وهذا وإن جاء في كلام جماعة، منهم الزمخشري والحريري فقد عيب عليهما. شرح المفصل /ابن يعيش ١: ١٧، ولسان العرب ـ كفف ـ ١١: ٢١٦.

(٧) البسيط ١: ٢٢٨، ٤٤٤.

القسم الثاني ـ الكتاب محقّقاً

نسخ الكتاب ـ منهج التّحقيق

النصّ المحقّق

نسخ الكتاب

وجدتُ من فهارس المكتبات ودور كتب المخطوطات والمصادر المهتمّة بالمخطوطات أَنّ الكتاب يذكر وجوده في الأماكن التالية:

١ ـ مكتبة الاسكوريال برقم ٩٤[١].

٢ ـ بطرسبرج برقم ١٦٩[٢].

٣ ـ بنكيبور برقم ٢٠ / ٢٠٤٩[٣].

٤ ـ بون برقم ٢٩١[٤].

٥ ـ المكتب الهندي برقم ٩١٣ ـ ٩١٦[٥].

٦ ـ ميونخ برقم ٧١٥[٦].

---

(١) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٥٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢.

(٢ ـ ٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢. واشك في الرقم ٧١٥ مخافة أن يكون قد التبس بسنة وفاة المؤلف ويبدو أنّ الشك قد ساور بروكلمان فوضع بجانب الرقم علامة استفهام (؟).

وهذه النسخ المتقدّمة طلبتها بوساطة المجمع العلمي العراقي والمكتبة المركزية لجامعة بغداد، فبعض المكتبات لم يجب وبعضها نفى وجود الكتاب عنده.

٧ـ المكتبة الأزهرية في القاهرة برقم ٦٣٤ / ٤٣٢٧ و٦٣٦ / ٤٣٢٩[١].

٨ـ دار الكتب المصرية في القاهرة برقم ١٨ نحو المؤيد / ٣٦٢٠ و٦٠١ نحو طلعت[٢].

٩ـ مكتبة فيض الله في استنبول برقم ١٩٧٤[٣].

١٠ـ مكتبة لاله لي في استنبول برقم ٣٤٠١[٤].

١١ـ مكتبة سليم أغا في اسكودار ـ استنبول برقم ١١٥٦ و ١١٥٧[٥].

١٢ـ مكتبة أيا صوفيا في استنبول برقم ٤٥١٨[٦].

وقد حصلت بوساطة بعض اخواني على مصورتي نسختي دار الكتب ومصورتي نسختي المكتبة الأزهرية من القاهرة وسافرت إلى استنبول فحصلت بعد مشقّة على مصوّرة نسخة مكتبة فيض الله ومصوّرة نسخة مكتبة لاله لي

---

(١) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.

(٢) فهرس الكتب الموجودة في دار الكتب ـ القاهرة ـ ٢: ١٣٢. والنسختان فيه منسوبتان إلى محمود بن عبدالرحمن الاصفهاني.

(٣) فيض الله افندي كتابخانه سى ـ مخطوط: ٩٧. ومجلّة المورد، العدد الأوّل ـ سنة ـ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م: ٣٣٠.

(٤) دفتر كتابخانه لاله لي، مطبعة نصار ـ استنبول: ٢٨٢.

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢.

(٦) دفتر كتابخانه أيا صوفيا: ٢٦٨.

وبذلك تجمّع لديّ ست نسخ.

وفيما يلي وصف هذه النسخ المعتمدة:

١ ـ نسخة الأصل:

وهي نسخة دار الكتب المصرية برقم: ١٨ نحو المؤيّد / ٣٦٢٠ كتبها أحمد بن أسعد بن عمر الكاشاني في أواسط شهر ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وست مئة وخطّها تعليق قديم وعدد أوراقها (١٥١) ورقة، وكتابتها على جانبي الورقة كما في سائر النسخ، ويغلب أن يكون عَدد سطور الورقة الواحدة (٢٦) سطراً ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٨) كلمة، صفحة العنوان متآكلة وما بقي من كتابتها مطموس فلم يتّضح منها في التصوير شيء إلّا الرقم ١٨ المؤيد نمرة ٣٦٢٠ والنسخة تامّة وعليها حواش وتعليقات بعضها ينتهي بالحرف (ه) وعليها تصحيحات تنتهي بالرمز (صح) ممّا يدلّ على أنّها مصحّحة على نسخ اخرى وقد جعلتها الأصلَ للأسباب التالية:

١ ـ إنها نسخة قديمة كُتِبَتْ سنة ٦٩٥ هـ، أي في حياة المؤلف، وعلى الرغم من أنّ نسخة (ز) الآتي ذكرها أقدم منها حيث كتبت سنة ٦٩٢ هـ، لكنّها سقيمة تصعب قراءتها، ليس فيها ما في الأصل من ميزات.

٢ ـ على حاشيتها تعليقات لبعض العلماءِ ممّا يزيد في قيمتها، وعليها أكثر من عشرينَ تعليقةً مأخوذةً بالنصّ من كتابِ (المتوسّط) للمؤلف.

٣ ـ مصحّحة على نسخ أخرى والتصحيح واضح على الحاشية.

٤ ـ جودة خطّها وندرة الخطأ الإملائي فيها.

٥ ـ ناسخها ذكر اسمه وتاريخ النسخ في آخر صفحة منها.

٢ ـ نسخة (ت):

وهي نسخة دار الكتب المصرية برقم: (٦٠١ نحو طلعت) كتبها أبو بكر بن حسن القايني سنة ٨١٦ هـ، وخطها تعليق، عدد أوراقها (١٦٦) ورقة في الورقة حوالي (٣٠) سطراً وفي السطر الواحد (١٦) كلمة تقريباً.

كتب على الورقة الأولىٰ بخطّ حديث مختلف عن خطّ سائر أوراق المخطوطة ما يلي:

(شرح العلّامة محمود بن عبدالرّحمن بن أحمد العلّامة شمس الدين أبو الثناء الاصبهاني ولد في شعبان سنة ٦٩٤ هـ، وتوفي في ذي القعدة سنة ٧٤٩ هـ، على الكافية لابن الحاجب. انظر بغية الوعاة للسيوطي.

توقيع

مصطفى دردير معنون

بالدار

(١٩٨٣/٣/٢

والعبارة كما يبدو من وضع أحد موظّفي الدار ونسبة الكتاب إلى الاصبهاني خطأ صحّحناه في المقدّمة.

وفي النسخة نقص يملأ ورقة كاملة بصفحتين من المخطوطة نفسها ولم ينتبه

من رقمها إذ لا خلل في الترقيم. وقد نبّهنا على ذلك في موضعه[١].

ومن رموز هذه النسخة:

ح = حينئذٍ

يخ = يخلو

تعه = تعالىٰ

والناسخ يقع في بعض الخطأ الاملائي، من ذلك أنّه يكتب (الأصالة) هكذا (الصالة) ويكتب (عمرا) ـ في حالة النصب ـ هكذا (عمروا) وهو يضع على الكاف الأخير خطأ مثل اشتراك. وعلى الأوراق: ٤ ظ، ٦ و، ٧ظ، ١٠ ظ، ٦٠ و تعليقات مأخوذة من (المتوسّط). وعلى بعض أوراقها شعر باللغة التركية.

٣ـ نسخة (ز):

وهي نسخة المكتبة الأزهرية، برقم: ٦٣٤ / ٤٣٢٧ وهي نسخة سقيمة، خطّها نسخ، كُتِبَتْ سنَة ٦٩٢ هـ، ولا يعرف اسم ناسخها، بهامشها وببعض أوراقها تقطيع وترميم، وبها آثار رطوبة[٢]، تقع في (١٨٣) ورقة، معدّل سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً، في السطر حوالي (٢١) كلمةً، وعلى حاشية الورقةِ ٤٩ تعليقات مأخوذة من (المتوسّط) والصورة التي حصلت عليها منها رديئة، وهو أمر زاد في صعوبة قراءتها.

---

(١) البسيط ٢: ٥٥٤، ٥٦٢.

(٢) فهرس الكتب الموجودة في المكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.

٤ـ نسخه (م):

وهي نسخة المكتبة الأزهرية برقم: ٦٣٦ / ٤٣٢٩، ناسخها علي بن موسىٰ بن منصور الشهرستاني في السابع والعشرين من شوال سنة (٧٠٣ هـ)، خطها تعليق قديم تقع في (٢١٠) ورقةٍ في الورقة الواحدة (٢٧) سطراً وفيه حوالي (١٦) كلمة في أعلى الورقة (١٢٩ ظ) مساحة بيضاء على شكل مثلث لا تظهر فيها الكتابة، وقد ثبت محتوى هذا الجزء على حاشية الورقة: (١٢٩ و)، وفي النسخة نقص بمقدار ورقة كاملة أشرت إليه في موضعهِ[1].

ومن خواص هذه النسخة اختصار كلام ابن الحاجب واستعمال عبارة (إلى آخره) مكان الجزء المحذوف، ومن رموزها:

يخ = يخلو

ح = حينئذ

٥ـ نسخة (ف):

وهي نسخة مكتبة فيض الله برقم: ١٩٧٤ خطّها نسخ أو هو نسخ ـ تعليق عدد أوراقها (٢٠٢) ورقة في الصفحة الواحدة من الورقة (٢٥) سطراً في السطر حوالي (٢٠) كلمةً، لم يذكر اسمَ الناسخ ولا تاريخُ النسخِ.

على الورقة الأولى كتب ما يلي: كتاب الكبير في شرح الكافية لركن الدين

(١) البسيط ٢: ٤٥، ٥١.

العلوي رحمة الله عليه.

وعلى الورقةِ نفسِها تمليكات منها:

(من كتب أحمد بن لطف الله بن أحمد بن شيخ بن أحمد بن محمّد بن حسين بن موسى بن يوسف عفى الله عنهم).

وفي الأوراق الأربع المتقدّمة خروم وعلى ظهر الورقة الأولىٰ الرقم (١٩٧٤) وعليه وعلى وجه الورقة الثانية وظهر الورقة (٢٠١) كلمة (وقف) وعلى بعض الصفحات مثل وجه الورقة (٢) وظهر الورقة (٢٠١) ووجه الورقة (٢٠٢) ختم (ملت كتب خانة). والنسخة تامّة مكتوبة بالحبر الأسود وقد كتبت بعض الكلمات بالحبر الأحمر مثل: (قوله، لا يقال، فإن قيل، لأنا نقول، ولقائل أن يقول، والجواب، وفي شعر خداش، قال الأعشىٰ، في قوله تعالىٰ، وأجاب عنه المصنّف).

لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ وفي أوراق المخطوطة تقديم وتأخير وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه[1]، وقد شمل هذا الاضطراب الاوراق: ١٧٧ ـ ١٩١ وأرقام الاوراق متسلسلة ولم ينتبه من رقمها إلى هذا الخلل.

وعلى الورقة (٥٣ و) تعليق مأخوذ من (المتوسط) وقد أشرنا إليه في موضعه[2].

٦ـ نسخة (ل):

وهي نسخة مكتبة لا له لي برقم: ٣٤٠١، ناسخها إسماعيل بن أحمد الفولاذ

---

(١) البسيط ٢: ٤٢٩، ٤٨٠، ٤٨٩.

(٢) البسيط ١: ٤٢٦.

في التاسع عشر من رمضان سنة ٧١٥هـ، وخطّها نسخ، عدد أوراقها: (١٦٦) ورقة في الصفحة الواحدة (٢٥ ـ ٢٧) سطراً في السطر الواحد حوالي (١٨) كلمة.

كتب على ورقة الغلاف بخطّ قديم:

(الشرح الكبير للسيد ركن الدين صاحب المتوسط على الكافية للكافية في النحو).

وفي وسط الصفحة ختم فيه: [﴿**الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله**﴾[1]. محمود]

وعليها أيضاً: (صاحبه مالكه شيخ حسن)، و(استصحبه الفقير حافظ أحمد مصطفى الشهير بإمام زادة غفر له سنة ١١١٣ هـ).

وعليها تمليكات أخرى، وعلى وجه الورقة الأولى عبارة: نجم الدين الشهير على الكافية. والرقم ٤٥١٨[2] والختم السابق الموجود على صفحة العنوان وعليه أيضاً: (لقد أوقف هذه النسخة الجميلة السلطان الأعظم والخاقان المعظم، مالك الرس والحرس، خادم الحرمين السلطان بن السلطان الغازي محمود خان وقفاً صحيحاً شرعيّاً لمن نظر وتأمّل وعلم واستكمل، أسبغ الله نعمه عليه وأجمل. حرّره الفقير أحمد شيخ زاده... أوقاف الحرمين بحضرتها). وختم باسم زين العابدين

---

(١) سورة الأعراف: ٤٣.

(٢) ذُكِر هذا الرقم في دفتر كتب خانه أيا صوفيا ـ استنبول ص: ٢٦٨ على أنّ هذه النسخة في مكتبة أيا صوفيا ولكن في هذا المصدر: عدد الأوراق: ٣٣٠ ورقة، عدد السطور ٢١ سطراً في الصفحة الواحدة حوالي ١٥ كلمة في السطر الواحد. وهذه الصفات لا تنطبق على هذه المخطوطة.

محمود.

وعلى أوراق هذه النسخة تعليقات، وهي نسخة تامّة ومهمّة.

منهج التحقيق:

١ ـ حاولت إخراج النّص على الصورة التي وضعها المؤلّف أو ما يقارب تلك الصورة قدر امكاني.

٢ ـ اخترت نسخة الأصل على الرغم من أنّ نسخة (ز) أقدم منها بثلاث سنوات للأسباب التي ذكرتها في أثناء وصف المخطوطات ثمّ قابلت نسخة الأصل على سائر النسخ حسب التسلسل في العرض.

٣ ـ حصرت ما اختلفت فيه النسخ بين معقفتين إن كان كثيراً وتركته بلا حصر إن كان كلمة أو كلمتين ثم أشرت إلى ذلك في الحاشية. فإن تداخل الاختلاف بين النسخ استعملت معقفاتٍ مختلفةً للتمييز.

٤ ـ حصرت كلام ابن الحاجب بين معقفتين وكذلك كنت أفعل في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال.

٥ ـ وجدت على حواشي بعض النسخ تعليقات منقولة من كتاب الوافية فأشرت إليها ونقلت بعضها ونبّهت على ذلك كما أشرت إلى مكانها في الجزء المحقّق من الوافية.

٦ ـ حافظت على النصّ كما هو فإن رأيت ما يجب تغييره نبّهت عليه في الحاشية إلّا إذا كان الاختلاف في نصّ آية قرآنية فعند ذلك أصحّح في النصّ وأنبّه

على ذلك في الحاشية.

٧ـ ضبطت الأعلام وكانت الترجمة لهم موجزةً جداً، فقد كنت أتحرّج كثيراً من التعريف بالأعلامِ المشهورين كما عرّفتُ بالكتبِ والأماكنِ الواردة.

٨ـ خرّجت الآياتِ القرآنيّة والأحاديثَ والأمثالَ والشعرَ والرجزَ من مصادرِها وخرّجتُ القراءاتِ القرآنيةَ من كتب القراءاتِ.

٩ـ أرجعتُ آراءَ العلماءِ الواردةَ في الكتاب إلى أصحابِها ما استطعتُ وكنت أرجع أوّلاً إلى مصنّفاتهم فإنْ لم أجدْها أرجع إلى من أخذَ عنها. وقد تبيّن لي أنّ الاستراباذي كانَ يأخذُ أحياناً آراء النحاة روايةً لا نقلاً من مؤلّفاتِهم.

١٠ـ المصدر الذي أعتمدُهُ لا تختلف طبعته إذا تكرر إلّا في كتاب سيبويه فقد رجعت إلى طبعة بولاق وإلى الطبعة التي حقّقها عبدالسلام هارون فيما لم أجده في طبعة بولاق فإذا قلتُ: الكتاب فهو طبعة بولاق وعن الأخرىٰ أقول كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون، ومثل هذا قد حصل مع خزانة الأدب فقد رجعت إلى نشرة عبدالسلام هارون في الأجزاءِ السبعةِ التي بينَ يدي فإذا قلت: الخزانة كانت المقصودة الطبعة المحقّقة وما لم أجده فيها رجعت فيه إلى طبعة بولاق وعند ذلك أقول: الخزانة ـ بولاق.

صور من بعض صفحات

مخطوطات البسيط

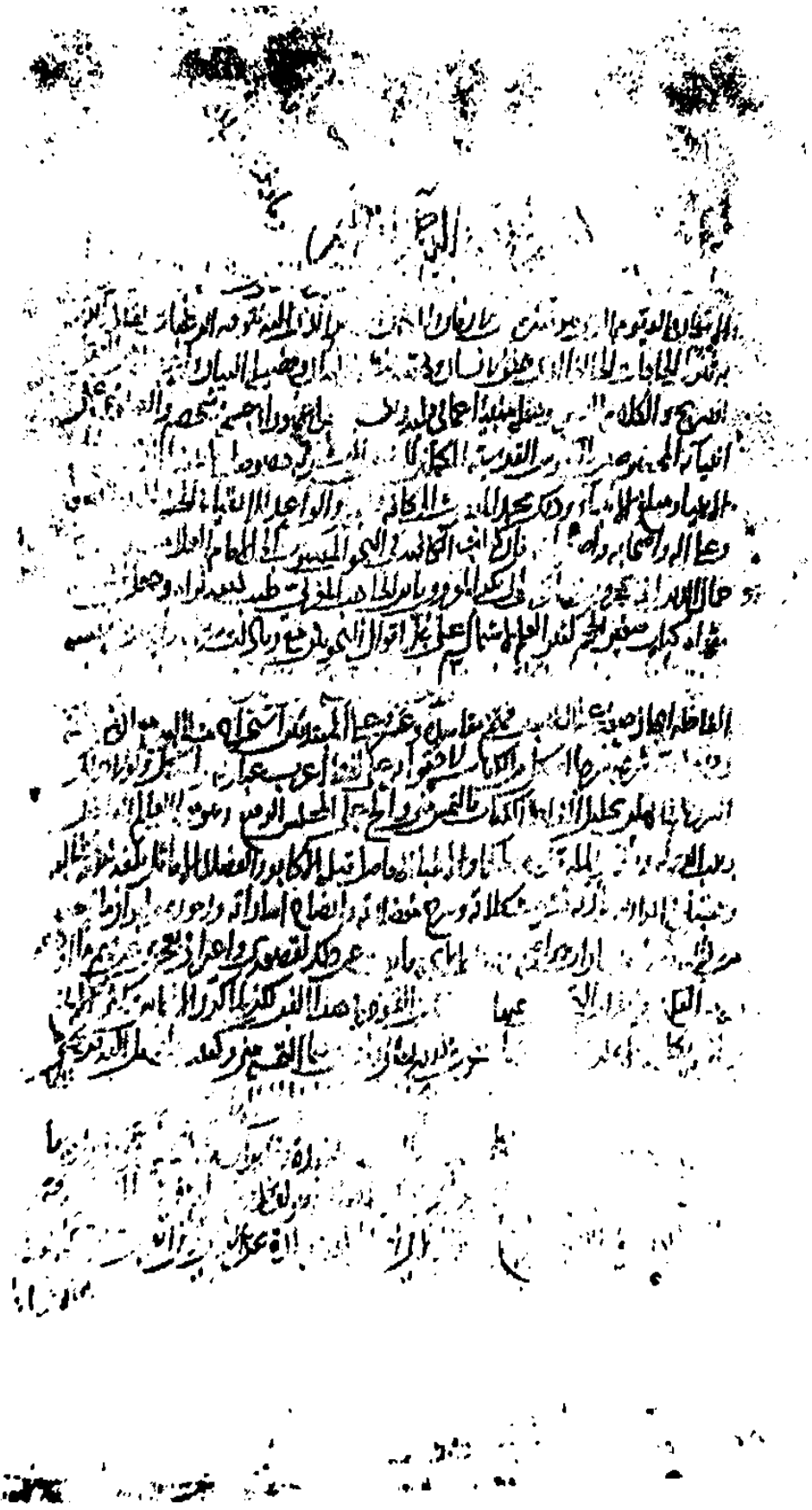

الورقة الاولى من نسخة الاصل

الورقة الأخيرة من نسخة الاصل

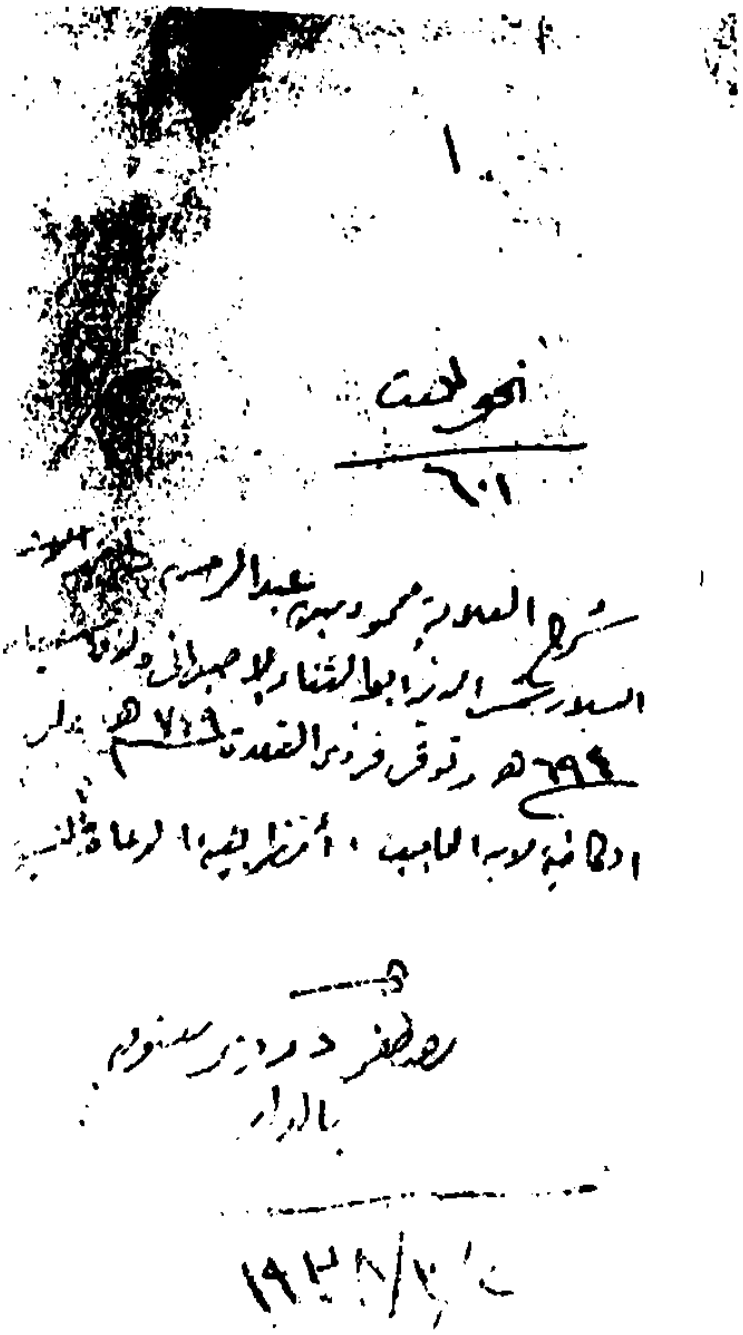

الورقة الاولى من نسخة ـ ت ـ

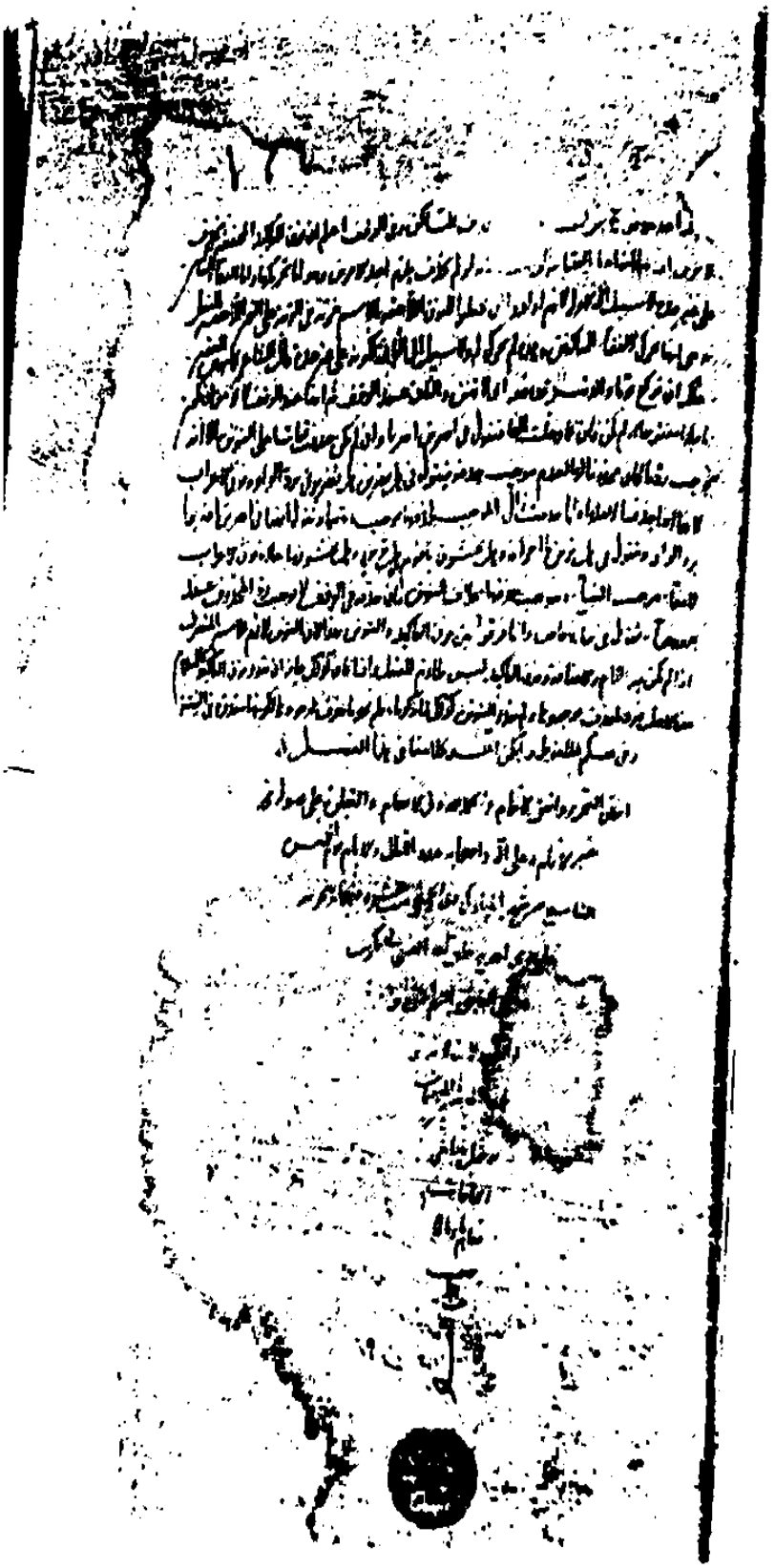

الورقة الأخيرة من نسخة ـ ت ـ

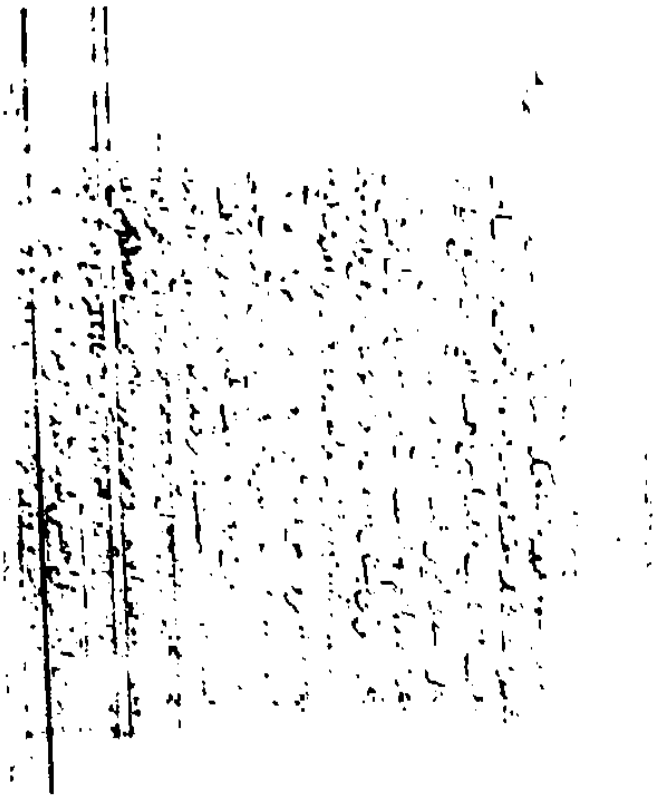

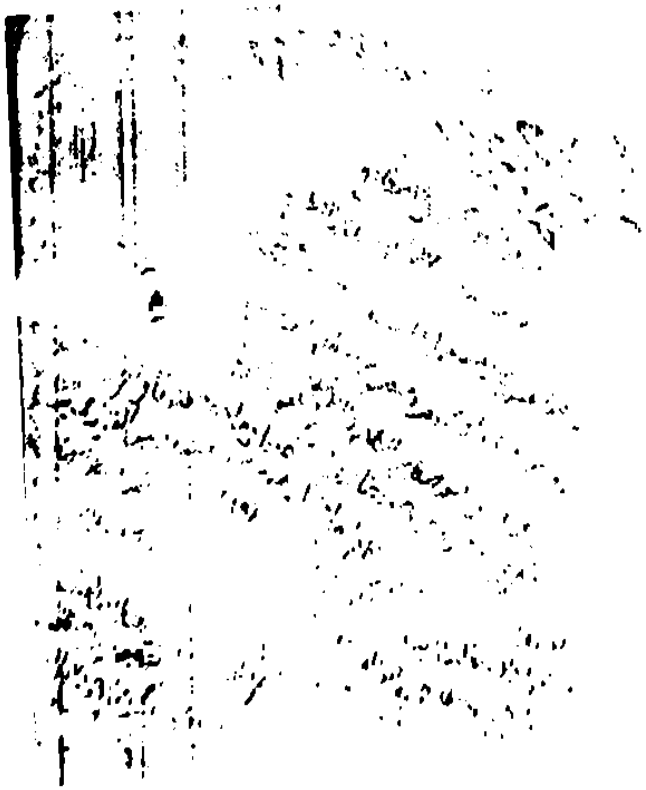

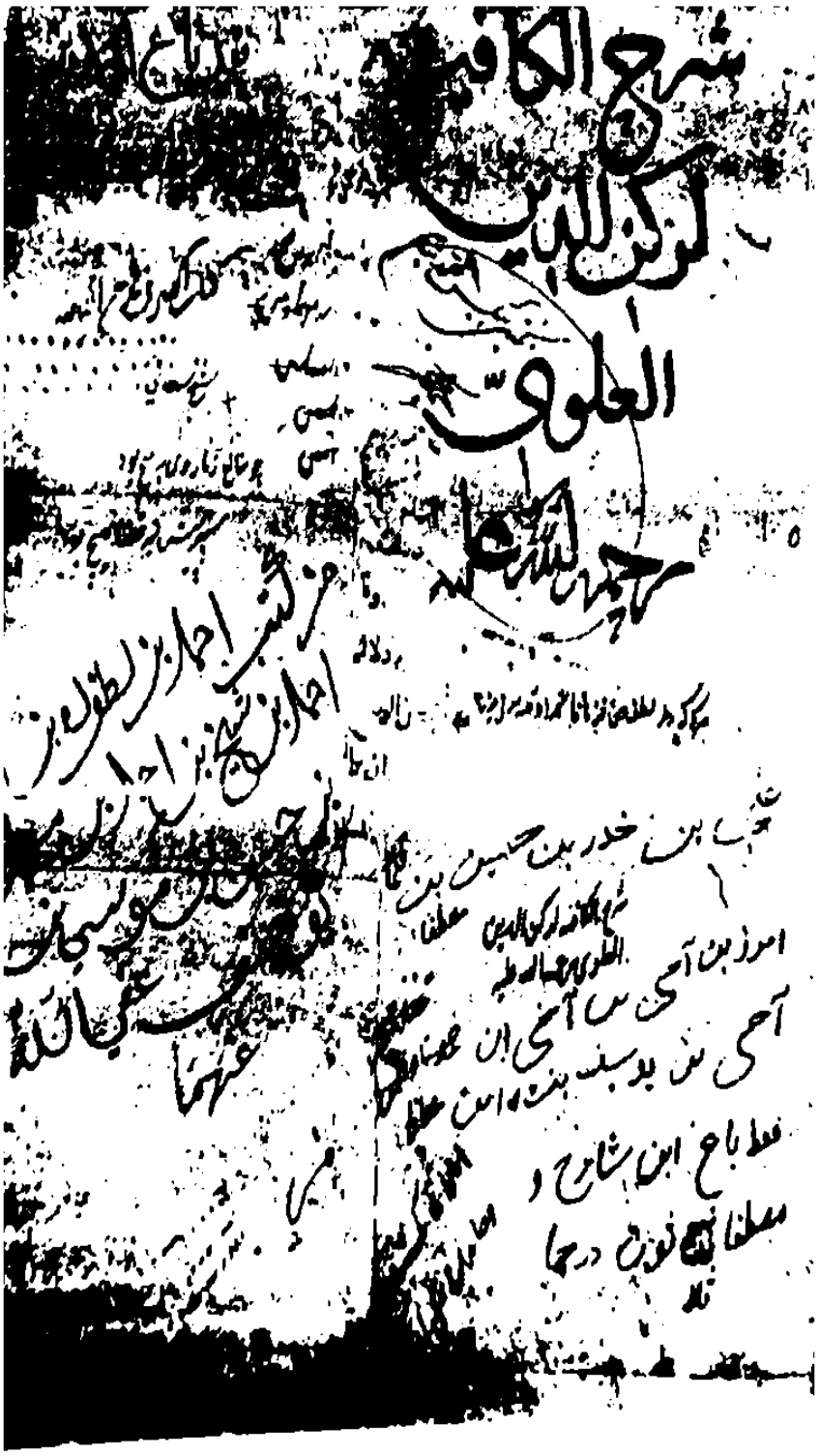

ورقة العنوان من نسخة ـ ف ـ

وقف

الورقة الأخيرة من نسخة ـ ف ـ

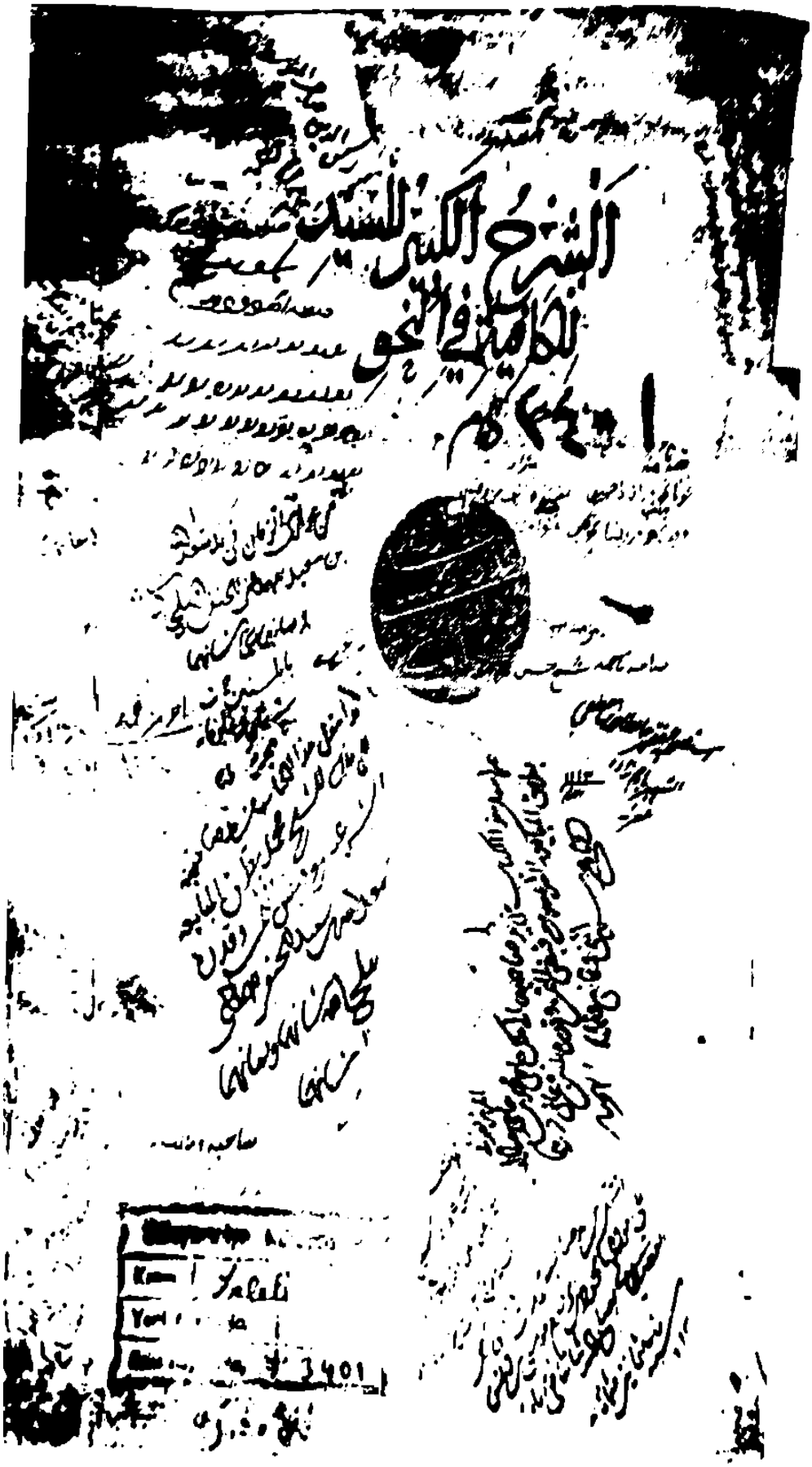

الورقة الاولى من نسخة ــ ل ــ

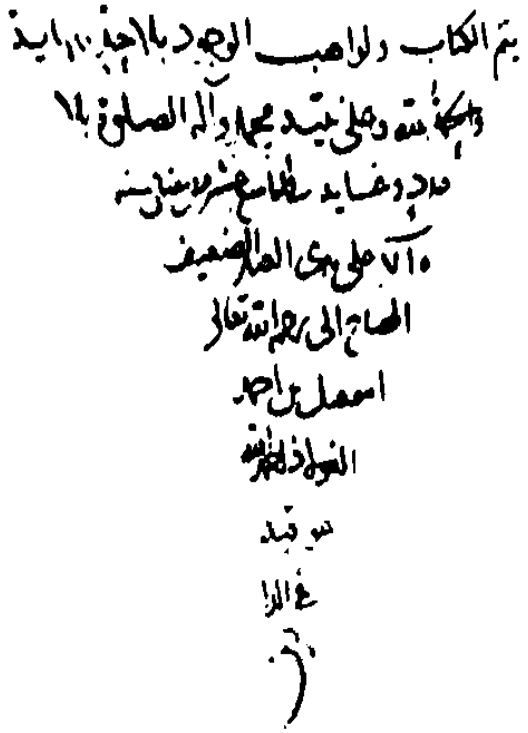

الورقة الأخيرة من نسخة ـ ل ـ

البسيط

في شرح الكافية

لركن الدين الحسن بن محمّد بن شرف شاه

الأَسْترابادي (ت / ٧١٥ هـ)

تحقيق

الدكتور حازم سليمان الحلي

المُقَدِّمَةُ[١]

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ وما تَوفيقي إلّا باللهِ[٢]

أمّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ المُتَفَرِّدِ بالعِزَّةِ[٣] والجَبروتِ والمُتَوَحِّدِ بالمُلكِ والمَلَكُوتِ، والواجِبِ الذِي لا يحولُ حولَهُ الإمكانُ، والقيّومِ الَّذي هُوَ مُنَزَّهٌ[٤] عَنِ الزّمانِ والمكانِ، الكاملِ[٥] الَّذي إليهِ تَتَوجَّهُ الرّغباتُ، القادِرِ الَّذي بهِ تنزلُ الحاجاتُ، و[٦]الخالِقِ الَّذِي خَلَقَ الانسانَ وَخَصَّهُ بنطقِ اللّسانِ وفضيلَةِ البيانِ وأَعطَاهُ مِنَ العقلِ[٧] الصّريحِ والكلامِ الفصيحِ وَجَعَلَهُ مُنبِئاً عمّا فِي قلبِهِ ونفسِهِ وَمُخْبِراً عمّا وراءِ جسمِهِ وشخصِهِ والصّلاةُ على أنبيائِهِ[٨] [المخصوصينَ بالنّفوسِ القُدْسِيَّةِ و][٩]

---

(١) هذا العنوان غير موجود في المخطوطة ولكنّنا نثبته كما نثبت غيره من العنوانات.

(٢) في ت: وبه نستعين، وفي ف: ربّ يسر وأعن، وفي ل: وبالله العون والعصمة والتوفيق.

(٣) في ت، ف: بالعزّ.

(٤) في ز، ف، ل: متنزّه.

(٥) في ل: والكامل.

(٦) (الواو) ساقط من ف.

(٧) في ت: القول.

(٨) في ف، ل: الابناء.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

المكمّلين للنّفوسِ البشريّةِ خصوصاً على نَبيّنا الَّذِي هُوَ خَاتَمُ الانبياءِ وَمُبَلِّغُ الأنباءِ وذلكَ مُحَمَّدٌ المبعوثُ إلى كافّةِ[١] الجُمهورِ، والواعدُ للأتقياءِ في الجنّةِ بالحورِ والقصورِ، وَعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ وأصفيائِهِ، فإنَّ[٢] كتابَ الكَافِيةِ في النَّحوِ المَنسوبَ إلى الامامِ العلّامةِ [جَمالِ[٣] العربِ[٤]][٥] جَمَالِ الدينِ أبي [عمرو عثمان][٦] بن أبي بَكْرِ المَعْروفِ بابنِ الحاجبِ المَغْرِبِي[٧] [طَيَّبَ اللهُ ثَراهُ][٨]، وَجَعَلَ الجَنَّةَ مَثْواهُ ـ كِتَابٌ صَغيرُ الحَجْمِ، كثيرُ العلمِ، لاشتمالِهِ عَلَى جلّ أقوالِ النحويينَ، مع زِياداتٍ شَريفةٍ، وأبحاثٍ نفيسةٍ، وقواعِدَ لَطيفةٍ، وضوابطَ كُلّيّةٍ، استقلّ بِابدَاعِها مُصَنِّفُهُ، لَكِنْ لَمّا كانَ في عبارتِهِ[٩] انغلاقٌ[١٠]، وَفِي ألفاظِهِ ايجازٌ، صَعُبَ على الطّالبينَ فهمُ مَقاصِدِهِ وَعسُرَ على المُبتَدِئينَ استخراجُ مطالبِهِ معَ أَنَّ مُصَنِّفَهُ رَحمهُ الله[١١]! شَرَحَهُ شَرْحاً أشكلَ من الكِتَابِ لاحتوائِهِ عَلَى لفظٍ أغربَ عبارَتَهُ[١٢] وأشكل[١٣]، ولولا ذلكَ الشرحُ لما

---

(١) يريد إلى الجمهور كافة.

(٢) جواب أمّا بعد.

(٣) في ت: تاج.

(٤) المعروف أنّ ابن الحاجب كردي كما في ترجمته ١: ٣٧ من هذا البحث.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في الأصل عمر بن عثمان، وفي ز: عمرو بن عثمان.

(٧) نسبة ابن الحاجب إلى المغرب غريبة.

(٨) في ل: رحمه الله.

(٩) في ز، ل: عباراته.

(١٠) في ت: اغلاق.

(١١) ليست في ت

(١٢) في ت، ف: عباراته

(١٣) في ف، ل: فاشكل

أمكنَ تحليلُ أَلفَاظِ الكِتابِ، فالتمسَ مِنّي {وألحّ عليَّ الجليسُ الرفيعُ وَهُوَ المَوْلَى العالمُ الفاضلُ[١] [رَبيبُ الدولةِ ورئيسُ الملّةِ قدوَة الحكماءِ والأطباءِ الأفاضلِ، قبلةُ الأكابرِ][٢]، بَلّغَهُ اللهُ مَطَالِبَهُ، وحصّلَ في الدَّارين مَآرِبَهُ فَسَّرَ}[٣] مُشكِلاتِهِ، وَشَرَحَ مُعضِلاتِهِ وإيضاحَ إشاراتِهِ ورموزِهِ وإبرازَ ما تَحتَهُ من دَقَائِقِهِ وكنوزِهِ[٤]، بعباراتٍ واضحةٍ، وألفاظٍ لائحةٍ، فأَبَيْتُ عَنْ[٥] ذَلِكَ لِقُصوري واعترافي بِعَجْزِي عن فَهمِ ما أودعهُ[٦] فيهِ من النُكتِ والغرائب التي خَلَتْ عنها[٧] مصنّفاتُ القومِ في هَذَا الفَنِّ. [لكن لَمّا كرّرَ[٨] الالتماسَ[٩] وكثرَ[١٠] الالحاحُ وَكَلَّفَني تَكليفاً لا يُمكنُ المحيصُ عنهُ][١١]

---

(١) هو ناصر الدين يحيى بن جلال الدين إبراهيم الختني، أمير سنجار وكان من أهل العلم والفضل، توفي عام ٧١١ هـ، كما صرّح المؤلف باسمه في مقدّمة الوافية. ينظر الوافية ـ المقدّمة ـ: ٥١، والنصّ المحقّق من كتاب الوافية، ص ٢.

(٢) في ف: قدوة الأماثل.

(٣) المحصور بين المعقفتين غير موجود في ت، وموجود مكانه: (بعض الأصحاب فشرحته أوّلاً على مقتضى رضاي وسمّيته رضيا مرضاً لجمع كثير من الفضلاء ثمّ شقّ على الطالبين ضبطه، فاختصرت ما شرحته بتفسير)... وفي ل: (وألحّ جماعة من اخواني أدام الله فضائله فسر).

(٤) في ت: كنوز.

(٥) في ف: على، وفي ل: من.

(٦) في ت: أودعته.

(٧) في الأصل، ت، ف، ل: (عنها) والصواب: (منها).

(٨) في ل: كرّروا.

(٩) في ف: التماسي.

(١٠) ساقط من ت، وفي ل: كثّروا.

(١١) المحصور بين المعقفتين اختصر في ت إلى العبارة التالية: (ولمّا كرّر التماس).

استخرتُ[١] اللهَ تعالى[٢] وَشَرَعْتُ لِمَا[٣] التمسَ[٤] مِنِّي[٥]، وكتبتُ مَا وصلَ إليهِ قَريحَتي وَذِهْنِي، وَسَأَلتَهُ[٦] أَنْ يَهدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيْلِ وَأَنْ يُجَنِّبَنِي طُرقَ الأباطيل إنَّهُ الهَادِي والمُعِينُ.

---

(١) في ف: استخرتي.

(٢) ليست في ت.

(٣) ساقطة من ف، وفي ل: فيما.

(٤) في ل: التمسوه.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ل: وسألت الله تعالى

الكلمـــــة

قَولُهُ:[١] *(الكَلِمَةُ لفظٌ وُضِعَ لِمَعنىً مفردٍ)*.

اعلم أَنَّ الكلمةَ قَدْ يُرادُ بِها اللَّفظةُ المفيدةُ وَقَدْ يُراد بِهَا القصيدَةُ، وَقَدْ يُرادُ بِهَا كلمةُ الشَّهَادةِ. أَمّا بِحَسَبِ اصطلاحِ النحويينَ، فما[٢] ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، وَهُوَ لَفْظٌ وُضِعَ لمعنىً مُفردٍ، وَلَا يُمكِنُ معرفةُ هذا الحدِّ، إلّا بعدَ معرفةِ اللفظِ والوضعِ. أَمَّا اللفظُ في أصلِ اللُّغةِ، فَعِبَارةٌ عنِ الرَّمِيِّ[٣]، وَفي العُرفِ مَا يَلفِظُ بِهِ الإنسانُ / ٢ و/ قَلَّتْ حُروفُهُ أَو كَثُرَتْ، مُهملاً كانَ أو مُستعملاً. وإنّما تُسمّىٰ الأصواتُ والحروفُ الألفاظَ[٤] بسببِ رَمي الهَوَاءِ مِنْ دَاخلِ الرّئة إلى خارجِهَا تسمية للمسبَّب باسمِ السَّببِ[٥].

وَأَمّا الوَضْعُ هَاهُنا[٦] فهوَ تخصيص شيءٍ بشيءٍ متى أطلقَ أو أُحِسَّ بالشّيءِ الأَولِ فُهِمَ الشيءُ الثّانِي.

---

(١) الضمير يعود على ابن الحاجب.

(٢) في ف، ل: فهي ما.

(٣) كذا في المعجمات. انظر: لسان العرب، بولاق ـ لفظ ـ ٩: ٣٤١.

(٤) في ف: ألفاظاً لحدوثها.

(٥) قاله الفخر الرازي (ت / ٦٠٦هـ):

والسبب هو الرمي والمسبَّب هو اللفظ.

انظر شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ بمصر ١: ٢٠.

(٦) كلمة (هاهنا) ساقطة من ف، ل.

وإذا عَرَفْتَ ذلكَ فتقولُ: الذي ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ حَدُّ الكَلِمَةِ بِحَسَبِ اصطلاحِ القومِ. فَقَولُهُ[١]: (لَفْظٌ) كالجنسِ[٢] للكلمةِ، وما بعدَهُ مِنَ القيودِ كالفصلِ[٣] وإنّما أوردَ اللّفظَ دونَ الصّوتِ معَ أنّه جنسٌ[٤] أيضاً لكونِ اللّفظِ كالجِنْسِ القريب لها بخلافِ الصّوتِ لكونِهِ أَعَمَّ مِنَ اللّفظِ.

فقولُهُ[٥]: (لفظٌ) احترازٌ عن الخطوطِ والعُقودِ[٦] والإشاراتِ والنُّصُبِ[٧]

---

(١) في ف: قوله.

(٢) قال ابن يعيش: الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام وكلّ لفظ عمّ شيئين فصاعداً فهوَ جنس لِما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف، وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان، فإنّه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس وما تحته نوع، وقد يكون جنساً لأنواع ونوعاً لجنس، كالحيوان فإنّه نوع بالنسبة إلى الجسم وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس. شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩ ـ ٢٠. وقالوا: الجنس هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيّات المتكثّرة بالحقيقة في جواب ما هو، وإذا تكثّرت الجزئيّات بالحقيقة فلابدّ أن تتكثّر بالعدد قطعاً.

انظر: المنطق، تأليف محمّد رضا المظفر ـ ط ٢ ـ مطبعة الزهراء ـ بغداد ـ ١٣٧٧ هـ/١٩٥٧ م، ١/ ٦٧.

(٣) الفصل: جزء من مفهوم الماهيّة المختصّ بها الذي يميّزها عن جميع ما عداها، كما أنّ الجنس جزؤها المشترك الذي أيضاً يكون جزءاً للماهيّات الأخرى. المنطق ١: ٦٧.

(٤) الجنس والفصل من المصطلحات المنطقية التي دخلت علم النحو عندما غزا المنطق النحو كما غزا سائر العلوم.

(٥) في ف: قوله.

(٦) العقود نوع من الحساب يكون بأصابع اليد دون اللفظ والخطّ. انظر: البيان والتبيين للجاحظ ـ تحقيق عبدالسلام هارون ط ٣ ـ الكويت ١: ٨٠، لسان العرب ـ ردم ـ ١٥: ١٢٧، وخزانة الأدب ـ تحقيق عبدالسلام هارون: ٦: ٥٣٨، ومختارات من آثار الجاحظ ـ تأليف الدكتور عناد غزوان وصاحبيه ـ طبع دار الجاحظ ـ بغداد: ١٩.

(٧) النصب: كلّ ما نصب وجعل علماً وهو جمع نصيبة، كسفينة وسفن وصحيفة وصحف. انظر: لسان العرب ـ نصب ـ ٢: ٢٥٥، وتاج العروس ـ نصب ـ ٣: ٢٧٤.

لِكَونِهَا وُضِعَتْ لِمَعانٍ مفردةٍ، وَلَيْسَتْ بكلماتٍ لِكَونِهَا لَيسَتْ بألفاظٍ. لا يـقالُ إنَّمـا يُحترَزُ عنِ الأشياءِ بالفصولِ دونَ الأجناسِ، لأنّا نقولُ لا نُسلِّمُ أنَّهُ لا يُحترَزُ[1] عَنِ الأشياءِ بالأَجناسِ، وإنّما لَمْ يُحترَزْ[2] أنْ لَو كانَ الجنسُ أعمَّ مِنَ الفصلِ مُطلقاً، أمّا إذا كانَ أعمَّ منهُ مِنْ وَجهٍ دونَ وجهٍ فيجبُ الاحترازُ بِهِ، كقولنا في حدِّ الإنسانِ: إنَّهُ حَيَوانٌ ناطقٌ، فقولُنَا: حَيَوانٌ احترازٌ عَنِ الملائكةِ[3]. وَقَولِنَا: ناطقٌ احـترازٌ عَـنِ الحَيَواناتِ الأُخَرِ وَهُوَ أعني اللّفظَ يَشمَلُ[4] المستعملاتِ وَغَيرَها مِنَ المـهمَلاتِ، وَهيَ التي لَمْ يضعْهَا الواضعُ بأزاءِ معنىً، نَحو: صَصْ[5]، وَكَقْ[6]، وغيرِهِما[7].

و[8]قوله: (*وُضِعَ لمعنىً*)، يُخرِجُ عنه المهملاتِ، ويُخرِجُ عنه ما يَدُلُّ [عـلى معنى][9] بالطّبع لا بالوضع كَقَولِ النَائم:

أخ فإنّه يُفهم مـنه اسـتغراق[10] في النـوم، وكـقولِ[11] السّـاعلِ[12] عِـندَ

---

(١) في ت: نحترز.

(٢) المؤلّف متأثرٌ بأسلوب ابن يعيش الذي يقول: (إنّ هذا إنّما يكون كاسراً للحدِّ أن لو كان الإسم على بابه من الاستعمال). شرح المفصل ١: ٢٢.

(٣) في الأصل: النفوس الملكية.

(٤) في الأصل، ت: يشتمل.

(٥) في ف: نص.

(٦) في ف: لق.

(٧) ليست في ت. والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٨) الواو ليست في ف.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ت.

(١٠) في ف، ل: استغراقه.

(١١) في ت: كقوله. والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(١٢) في ف: القائل.

السُّعالِ[١]: أح. أح. فَإِنَّهُ يُفهَمُ منهُ أَذى الصَّدْرِ، فهذِهِ ألفاظٌ معَ أنّها ليست بكلمةٍ لعدمِ دَلالتِها على معانيها[٢] بالوضعِ[٣]، وَقيلَ يَخرُجُ عَنهُ أيضاً مَا يغلَطُ فيهِ العامَّةُ وَيُصحِّفُهُ، وذَلِكَ لأنّ[٤] اللفظَ إذا صُحِّفَ وَفُهِمَ منهُ معنىً فلا يُسمَّىٰ كلمةً صناعةً، لعدمِ دَلَالَتِهَا عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى بِالوَضْعِ[٥]، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَمْنَعَ أنّ[٦] دلَالَتَهُ عَلَى مَعْنَاهُ لَيسَتْ بِالوَضْعِ، لأَنَّ الوَضْعَ عبارةٌ عَنْ تخصيصِ شيءٍ بشيءٍ على[٧] وجهٍ ذكرناهُ[٨]، وَمَا يُصَحِّفُهُ العَوامُ كَذَلِكَ، اللّهمَ إلّا أَنْ يُرادَ بالوضعِ الوضعَ الأَولُ وحينئذٍ يتوجّه[٩] عَلَيهِ النّقضُ بالأسماءِ المَنقولَةِ، والألفاظِ المَجَازيّةِ المُستَعَارةِ وغيرِهَا.

[نَقولُ: المُرَادُ بِالوَضْعِ الوضعَ الأَولُ والثاني معَ عدمِ التغييرِ في مركَّبٍ.

فـ][١٠] قولُهُ: (مُفردٌ) يُخرِجُ عَنهُ المركّباتِ نَحوَ قامَ زيدٌ لِدَلالَتِهَا عَلَى معنىً مركّبٍ لا يُقالُ إنّه غيرُ محتاجٍ إليهِ لخروجِ المركّباتِ عنهُ بقولِهِ: وُضِعَ لمعنىً، لِأَنَّ

---

(١) في ف: السؤال.

(٢) ليست في ف.

(٣) في ت: ولأنّها بالوضع على معانيها.

(٤) في ع، ت: أن. والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٥) العبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٦) ساقطة من الأصل ومن ت.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) تقدّم في ١: ١١٣.

(٩) في ت: فيتوجّه.

(١٠) ما بين المعقفتين زيادة من ت.

دَلالَةَ المُركَّبِ على مَعْنَاهُ عقليةٌ وليستْ بِوضعيّةٍ[١] ألا تَرىٰ أنَّ كُلَّ مَن عَرَفَ زيداً، [وَعَرَفَ قياماً مِنْ زيْدٍ][٢] عَرَفَ أنَّ أحدَهُمَا مسندٌ إلى الآخرِ، وإنْ لَمْ يَعرِفْ مِنَ الوَضْعِ سِوى المفرداتِ، لأنّا نقولُ لا نسلّمُ أنّ دَلالَةَ المركّباتِ على معانِيَها ليستْ بوضعيةٍ، والمِثَالُ الَّذي أوردَهُ، إنّما يُعرَفُ بالاتّفاقِ، والَّذي يَدُلّ على أنَّ دَلالَةَ المُركّباتِ على مَعانِيها المركّبةِ وضعيّةٌ، أنّها تختلفُ[٣] باختلافِ اللُّغاتِ. فإنّ المضافَ إليهِ مثلاً يُؤخَّرُ عنِ[٤] المضافِ في بعض اللغاتِ، ويقدّمُ في بعضِها[٥] فلو كانت طبيعيّة لم يكن كذلكَ. فإنْ قيلَ: لِمَ لا يجوزُ أنْ تكونَ عقليةً وتختلفُ في اللغاتِ؟ قُلنا:

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهري: إنّ دلالةَ الكلامِ عقليةٌ لا وضعيّة. وقال الشيخ ياسين: الصحيح انّها وضعية.. لأنّه لا يلزم أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل، وقد صرّح بعض المحقّقين من المناطقة عن تقسيم الدلالة إلى وضعيّة وعقلية وطبيعية بأنّ المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل، لا ما للعقل فيه مدخل، وإلّا كانت جميع الدلالات عقلية لأنّ العقل له مدخل في الجميع.

ورأي الشيخ ياسين هذا مخالف لمّا ذهب إليه الرازي وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم. ويقول علماء أصول الفقه: لا حاجة إلى وضع الجمل والمركّبات زيادة على وضع المفردات، ولعلّ من ذهب إلى وضعها أراد به وضع الهيئات التركيبيّة لا الجملة بأسرها، فيعود النزاع حينئذٍ لفظياً.

انظر: المزهر للسيوطي ـ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم وجماعته مطبعة، عيسى البابي الحلبي ١: ٤٠، وشرح التصريح ١: ٢٢، وأصول الفقه لمحمّد رضا المظفّر ـ المطبعة العلمية ١٣٨٧هـ، ١: ٢٣.

(٢) في ت، ف، ل: وعرف قائماً من زيد قائم.

(٣) في الأصل: إنّ المركّب يختلف.

(٤) في ل: من.

(٥) تقول في العربية مثلاً: كتاب محمّد.

وفي التركية: Muhammed'in Ktabi

فتقدّم المضاف في العربية وتوخّره في التركية. انظر: مبادىء اللغة التركية: محاضرات في قسم الدراسات الشرقية ـ كلّية الآداب / جامعة بغداد للدكتور جويان خضر وصاحبه ـ آلة كاتبة: ١٢.

لو كانَتْ عقليةً لَفُهِمَ مَعْنىً واحِدٌ سواءٌ كانَ المضاف[١] / ٢ظ / مُقَدَّماً على المضافِ إليهِ أَو مؤخّراً عنه[٢]، لكنّهُ ليسَ كذلِكَ كما نجدُ في بعض اللغاتِ.

[وَلِقائلٍ أنْ يقولَ أيدخلُ فيهِ مثلُ بَعلبكَ وسائِرِ المركّباتِ علماً أَنَّهُ صَدَقَ عليهِ أَنَّهُ وُضِعَ لِمعنىً مفردٍ مع أنّه ليسَ بكلمةٍ لكونهِ مركّباً وامتناعِ كونِ الكلمة مركّباً.

وَيُمكنُ أَنْ يُجابَ عنهُ بِأنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مركّبٌ حينَ كونهِ علماً وهوَ ظاهرٌ بالتفسير المذكور على ما في الباب أَنْ يُطلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مركّبٌ بالنظرِ إلَى أنَّ الأصلَ تسميةُ الشّيءِ باسم ما كانَ][٣] لا يُقال: إنّ مِنَ الواجبِ أَنْ نجعلَ[٤] المفردَ صفةَ اللفظِ دونَ المَعنى فيقالُ الكلمةُ: لفظٌ مفردٌ وُضِعَ لمعنىً لأنَّ الفِعْلَ كلمةٌ معَ أنّهُ لَمْ يُوضعْ لمعنىً مفردٍ بل وُضِعَ للحدثِ والزّمانِ، وَكَذلِكَ[٥] الإسمُ[٦] وضع لمعان كثيرة فلزم أن لا يكونَ الفعل والاسم المشترك كلمةً وليسَ كذلكَ بالاتّفاقِ لأنّا نقولُ: كلُّ واحدٍ منَ الفعلِ والاسمِ المشترك وُضِعَ لمعنىً مفردٍ، لأنَّ المفردَ ههنا مقابلُ المركّبِ وليسَ[٧] مقابلَ الكَثيرِ فكأنّهُ قالَ: الكلمةُ لفظٌ وضع[٨] لِمعنى غير مركّبٍ، ولا شكَّ

---

(١) في ت: المضاف إليه.

(٢) ساقطة من ت، ف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف، ل.

(٤) ليس في ل.

(٥) في ف: لذلك.

(٦) في الأصل: اسم.

(٧) زاد في ل: هاهنا.

(٨) ساقطة من ف.

أَنَّ كلَّ واحدٍ مِنهُما كذلك[١] لمْ يُوضعْ لمعنىً مركّبٍ لأنَّ المرادَ منَ اللفظِ المـركّبِ أن يكونَ بعضُ أجزائِهِ دالاً على بعضِ أجزاءِ المعنى، والبعضُ[٢] الآخرُ على بـعضِهَا، والمرادُ منَ المعنى المركّبِ أَنْ يكونَ بعضُ أجزاءِ اللفظِ[٣] دالاً على بعضِ أجـزائِـهِ والبعضُ الآخَرُ منَ اللفظِ[٤] دالاً على البعضِ الآخرِ منهُ. ولقائل أنْ يقولَ: يلزمُ ممّا ذَكَرتُم أن لا يكونَ أفعلُ[٥] وتفعلُ ونَفعلُ كلمةً لكونِها مركّبةً لكونِ الهَمْزَةِ في أفعلُ دالةً على الفاعلِ المتكلّمِ وباقي حروفهِ دالاً على معنى الفعلِ، لكـنّ المـشهورَ مِـن

---

(١) ساقطة من ف.

(٢) دخول الألف واللام على بعض وكلّ موضوع خلاف بين النحاة واللغويين. وقد أدخلهما عليهما سيبويه والأخفش وأبو علي الفارسي وابن جني وابن عقيل والأشموني وغيرهم. قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع العلم كثير ولكن أخذ (البعض) خير من ترك (الكلّ) فأنكره أشدَ الإنكار وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكلّ لأنّهما معرفة بغير ألف ولام وفي القـرآن العـزيز: ﴿وَكُـلٌّ أتـوهُ داخِرِينَ﴾. (سورة النمل: ٨٧). قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: (الكل) ولا (البعض) وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلّة علمهما بهذا النحو!! فاجتنب ذلك فإنّه ليس من كلام العرب. وقال الأزهري: النحويون أجازوا الألفَ واللامَ في بعض وكل، وإنْ أباه الأصـمعي. وفي كـتاب ليس لابـن خالويه: العوام وكثير من الخواص يقولون الكلّ والبعض وإنّما هو كلّ وبعض لا تدخلهما الألف واللام لأنّهما معرفتان في نيّة الإضافة. وسيذكر ذلك المؤلف في الصفحة ٦٧٦ ـ ٦٧٧ من البحث. انظر: الكتاب لسيبويه ـ بولاق ـ ١: ٢٥، والحلبيّات لأبي عـلي الفـارسي ـ مخـطوط ـ ٥ ش نحـو. دار الكـتب: ٤٠، والمحتسـب ـ ٢: ٢٦٥ و٢٨٨ و٣٥١. واللسان ٨: ٣٨٧ ـ ٣٨٨، والمزهر ٢: ١٥٨، وشرح الأشمـوني ٣: ٢٠٩، لحن العامّة والتطوّر اللغوي للدكتور رمضان عبدالتواب ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٦٧: ١٤٣، البسيط: ٦٧٦ ـ ٦٧٧ من البحث.

(٣) في ف، ل: لفظه.

(٤) في ل: أجزاء لفظه.

(٥) زاد في ل: ويفعل.

مَذهَبِهِم أنّها أفعالٌ مضارعةٌ، والحقُّ أنّها مركّبةٌ وليستْ مِنَ المفرداتِ، لا يُقالُ إنّ هذا التّعريفَ منقوضٌ بالضمائرِ المستترةِ في الأفعالِ فإنّها كلماتٌ معَ أنّها ليستْ بألفاظٍ لأنّا نقولُ لا نُسلّم أنّها ليستْ بألفاظٍ لأنَّ المرادَ منَ اللفظِ مَا كانَ ملفوظاً بهِ[١] لفظاً أَو حُكْماً، فَإنَّ تلكَ الضمائرَ وإنْ لمْ تكنْ ملفوظاً بها لفظاً فهي ملفوظٌ بِهَا حُكْماً.

ولقائلٍ أنْ يقولَ على[٢] هذا التعريفِ: إنّهُ[٣] منقوضٌ بالحركةِ الاعرابيةِ فإنّها لفظٌ وُضِعَ لمعنىً مفردٍ وليس بكلمةٍ، لأنّها لو كانتْ كلمةً لكانت اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، والأقسامُ بأسرِهَا باطلةٌ، ولا يُمكنُ المحيصُ عنهُ إلّا بأنْ يلزمَ [كونُها حرفاً لـ][٤]كونِها دالةً على معنىً في غيرِهَا أو تفسّر اللفظ بِمَا لمْ يتناولِ الحركَةَ الاعرابيةَ. لا يُقالُ: كانَ منِ الواجبِ أنْ نقولَ: الكلمةُ لفظةٌ فإنّهُ يلزمُ تأنيثُ الخبرِ عندَ تأنيثِ المتبدإِ لأنّا نقولُ: اللفظُ مصدرٌ، والمصدرُ لم يُحتَجْ إلى تأنيثِهِ وتثنيتهِ وجمعهِ لِتناولهِ المُذكّرَ والمؤنثَ والمُثنىٰ والمجموعَ على ما يجيءُ في بابهِ.

وَقِيلَ: اجتماعُ الألفِ واللامِ معَ التّاءِ في الكلمةِ يلزم[٥] المحالَ، لأنَّ التاءَ فيها للوَحدَةِ، فإذاً لمْ تقعْ على كثيرينَ، واللامُ للجنسِ، فإذاً وجبَ أنْ تقعَ على كثيرينَ،

---

(١) في ت، ف، ل: بها.

(٢) في ل: إنّ.

(٣) ليست في ل.

(٤) ما بين المعقفين ساقط من ف.

(٥) في ف، ل: يستلزم.

فلو اجتمعا في الكملةِ لَزِمَ اجتماعُ النقيضينِ وهوَ محالٌ.

وَيُمكنُ أن يجابَ عنهُ بأنْ يُقالَ: إنّ اللام فيها لمعهودٍ ذِهني وَلَيسَ للـجنسِ، وإنْ[١] سَلَّمنا ذلكَ لكنْ لا نسلّم أنّه لو كانَ للجنسِ[٢] لَوَجَبَ أَنْ يقعَ على كثيرينَ بلْ يقعُ على الماهيّةِ[٣] والحقيقةِ الصالحةِ، لِوقوعها على كـثيرينَ، ولعـدمِ وقـوعِها لِكونِ اللامِ حينئذٍ لتعريفِ الحقيقة فَقَطْ، والذي يَدُلُّ على ما ذَكَرنا أنّك إذا قـلتَ: الرجلُ خيرٌ منَ المرأةِ لَمْ تردْ بهِ أنَّ كلَّ واحدٍ منَ الرجالِ خيرٌ مِنْ كلِّ واحـدةٍ مِـنَ النساءِ لأنّ كثيراً منَ النّساءِ خيرٌ منْ كثيرٍ منَ الرّجالِ بلْ تريدُ أنّ هذا الجنسَ خيرٌ منْ ذلكَ الجنسِ.

وإنّما وجبَ أنْ يقعَ على كثيرينَ أنْ لو كان /٣ و/ لاستغراقِ الجنسِ وليسَ كَذَلكَ.

ولِقائلٍ أَن يعودَ[٤] ويقولَ: لو[٥] كانَ اللامُ للـجنسِ لَـصَلَحَ وقـوعُهَا عَـلَى كثيرينَ والتاء للوحدةِ فلمْ يصلُحْ وقوعُها[٦] على كثيرينَ فلو اجتمعتَا فـيها لَـزِمَ صلاحيّةُ وقوعها على كثيرينَ وعدمُ صلاحيّةِ وقوعها على كثيرينَ فيلزمُ المحذورُ.

---

(١) في ف: لئن.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) الماهيّة: مصدر صناعي من (ما هو)، وماهيّة الشيء حقيقته. المنطق ١: ٨٧.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) في ت، ف: ولو.

(٦) في ت، ل: لوقوعها.

وجوابه أنّا[١] نمنع لزومَ المحذورِ، وذلكَ إنّما يلزِمُ أنْ لو لم يكنْ المرادُ من قولِنا: الكلمة التي فيها لامُ الجنسِ صالحةٌ لوقوعِها عَلَى كثيرينَ بالنظر إليها منْ حيثُ هيَ هيَ، لا [من حيث النظرُ][٢] إلى القرائنِ. وظاهرٌ أَنَّ المرادَ كذلِكَ، والقرينة موجودةٌ هَهنا وهيَ التاءُ. [وفيهِ نظرٌ لأنّهُ يلزَمُ منهُ أَن لا تصدُقَ الكلمةُ إلّا على فردٍ منْ أفرادِهَا، والحقُّ فيهِ أنّ التاءَ في الكلمةِ ليستْ للوحدَةِ بالتفسيرِ المشهورِ وهيَ أنّها لا تطلقُ إلّا على واحدةٍ من أفرادها وإلّا لامتنعَ انقسامُها إلى[٣] الاسمِ والفعلِ والحرفِ، واطلاقُها وَصدْقُها عَلَى أفرادِهَا بَلْ بِمعنىٰ أنَّ ماهيّتَها واحدةٌ تُطلَقُ وتصدُقُ عَلَى أفرادٍ وأقوالٍ مختلفةٍ، وَعَلَى أنّ لفظها واحد][٤].

أقسام الكلمة

قولُهُ: (*وهيَ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ*).

دليلُ الحصر أَن يُقالَ: الكلِمةُ إمّا أنْ تَدُلَّ عَلَى مَعنىً فِي نَفْسِهَا أو لم تدلَّ. فإن لم تدلَّ فهيَ[٥] الحرفُ، وإنْ دَلَّتْ فإمّا أَنْ تقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، أعني الماضي

---

(١) في ف: أن.

(٢) في ت. ف. ل: بالنظر.

(٣) أنكر الدكتور مصطفى جواد هذا الاستعمالَ ورأى أن (انقسمَ على) أصوب من (انقسم إلى) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم للدكتور مصطفى جواد ـ بغداد ١٩٦٨: ١٠٣.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت. ف.

(٥) في الأصل: فهو.

والمستقبَل والحالَ، أو لمْ تقترنْ. فإنْ اقترَنَتْ فَهيَ الفِعلُ، وإنْ لَمْ تقترنْ فهيَ الإسمُ.

وينبغي أنْ يُعلمَ مرادُهم مِن قَولِهم: الإسمُ يدلُّ على معنى في نفسِهِ والحرفُ يدلُ على معنىً في غيرِهِ.

قال أبو سعيدٍ السيرافي[١]: المرادُ من قولِنا في الاسمِ والفعلِ أنّه[٢] يدلُّ على معنىً في نفسه وإنَّ تصوّر معناه غير متوقّف على معنى[٣] خارج عنه.

ألا تَرىٰ أنّكَ إذا قُلْتَ: ما الانسانُ؟ فقيلَ في الجوابِ: إنّه حَيَوانٌ ناطقٌ، وكذلكَ إذا قلتَ: ما معنى ضَرَبَ؟

فقيلَ: حدوثُ ضربٍ في زمانٍ ماضٍ.

أدركتَ المعنيينِ من غير توقّف على خارجٍ عنهما. والمرادُ في قولِنا في الحرف انّه دالٌّ على معنى في غيرِهِ أنّ تصوّر معناهُ متوقّفٌ على خارجٍ عنهُ.

ألا ترىٰ أنّكَ إذا قلتَ: ما معنى مِنْ؟

فقيل في الجواب: إنّهُ للتبعيضِ[٤]. وجدتَ تصوّرَهُ متوقّفاً على الغير، لأنّهُ لا

---

(١) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي النحوي. ولد في سيراف وتنقل في البلاد ثمّ استقر في بغداد وفيها توفي سنة ٣٦٨هـ، من أشهر مصنّفاته شرح كتاب سيبويه. انظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١٩، ونزهة الالباء: ٢٢٧، وأنباه الرواة للقفطي ـ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ ط ١، مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٥٠م، ١: ٣١٣، وبغية الوعاة ١: ٥٠٧.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) ساقطة من ف.

(٤) زاد في ت: (إلّا بعد تصوّر الجزء والكل).

يُمكنُ تصوّرُ التبعيضِ إلّا بعدَ تصوّرِ الجزءِ والكلِّ[١].

وفيه نظرٌ، لأنّ الأمورَ النسبيةَ والاضافيةَ كذلك[٢]، كالقربِ والبعدِ والغيرِ[٣] والمثلِ ونحوها.

وقالَ بَعضُهم: المرادُ مِنْ قولِنا[٤]: الحرفُ دالٌّ[٥] على معنى في غيرِهِ[٦]، إنّك إذا قلتَ: مِنْ مثلاً، لم تعلم[٧] أهي[٨] مبعضة[٩] أم[١٠] مبينة[١١] أم[١٢] غيرهما.

فإذا ذكرتَ مجرورَها تبيّن معناها حينئذٍ وهو في غايةِ الضعفِ، لأنّ ما ذكرَهُ يدلُّ على أنّها مشتركَةٌ، والاشتراكُ لا يقتضي كونَ معنى الكلمةِ في غيرِها وإلّا لكانت[١٣] الأسماء المشتركة كذلكَ، ولأنّهُ لا يتمّ في الحروف غير[١٤] المشتركةِ.

---

(١) انظر ١: ١١٩.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) ساقطة من: ف.

(٤) في ت: قول النحويين.

(٥) في ت: ما دلّ.

(٦) في ل: غيرها.

(٧) في ت، ف: تدر.

(٨) في ف: هل هي.

(٩) في ف: منفية.

(١٠) في ف: أو.

(١١) في ف: مثبتة.

(١٢) في الأصل وفي ت، ز، ع، ل: أو، وما أثبتناه من ف.

(١٣) في ت، ف: لكان.

(١٤) في ت، ف، ل: الغير.

وقال بعضُهم: المرادُ مِنْ قولِنا الحرفُ يدلُّ على معنى في غيرِهِ، أنّ قولَنا: زيدٌ قائمٌ، يفيد معنى.

فإذا قُلنا[١]: ما زيدٌ قائماً، فـ(ما) أفادَ معنى في غيرِهِ، وهوَ عدمُ قيامِ زيد. و[٢]فيهِ أيضاً نظرٌ لأنّ كثيراً مِنَ الأسماءِ والأفعالِ بهذِهِ المثابةِ، كالأسماءِ والأفعالِ[٣] الدّالةِ على معنى النفي.

وقالَ بعضُهم الأولىٰ أن يُقالَ:

إنّ معنى قولهم: الحرفُ يدلّ على معنى في غيرِهِ، أنّ الذي دلَّ عليهِ الحرفُ لَهُ متعلَّق لابدَّ مِن ذكرِهِ في الاستعمالِ، بخلافِ الاسمِ والفعلِ.

فإذا قُلْتَ: سرتُ من البصرةِ، كانَ معناهُ أنّ[٤] ابتداءَ السّيرِ كانَ من البصرةِ، وَوَجَبَ ذِكْرُ مُتعلَّقِ معناهُ وهو البصرةُ.

فإذا[٥] صَرَّحتَ بالاسمِ الَّذي يكونُ معناهُ هذا وهو كالابتداءِ لم يَجِبْ ذِكْرُ متعلَّقِ معناهُ تقولُ[٦]: الابتداءُ خيرٌ مِنَ الانتهاءِ. ويكونُ مفيداً، وإن لم تذكرْ لهُ متعلّقاً.

[وفيهِ أيضاً نظرٌ، لأنَّهُ يَرِدُ عليهِ ذُو، وأنَّ معناهُ الصاحبُ، وَلَهُ متعلّق وهوَ

---

(١) في الأصل وفي ل: قلت، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت، ف، ل: كالأفعال والأسماء.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) في ف: وإذا.

(٦) ساقطة من ت.

المالُ أو غيرُهُ لابدّ من ذكرِهِ عِندَ استعمالِ ذُو.

وَقِيلَ: المرادُ بِهِ أنَّ الحرفَ مشروطٌ في دَلالَتِهِ عَلَى معناه ذِكرُ متعلّقِهِ وليسَ مِثلُ (ذُو) كَذَلِكَ، لكنّ لَمّا أُتِى بِهِ للتوصّلِ في جعل الجنس صفةً للنكرةِ لم يُذْكَر متعلّقَ معناه][1].

وَقَالَ بَعضُهُم في طَرِيقِ الحصرِ، هَكَذا: الكلمةُ إنْ لَمْ تصلُحْ[2] لأنْ يخبِرَ بِهَا فهي الحرفُ وإنْ صلُحَتْ فإن اقترَنَ بالزّمانِ المُعيَّنِ من الأزمنةِ الثلاثةِ، فهيَ الفعلُ وإنْ لم يقترن، فهيَ الاسمُ.

وفيه أيضاً[3] نظرٌ[4]، لأنَّ الأفعالَ الناقصةَ كبابَي: كانَ وَعَسَى، والأمرِ والنهي، والتعجّبِ وما شاكَلها، لم تصلح[5] لأن يخبرَ بِهَا معَ أنّها أفعالٌ، وكثيرٌ من الأسماءِ بهذه المثابةِ، كالموصولاتِ لا يقالُ انقسامُ الكلمةِ إلى هذه الثلاثةِ ليسَ انقسامَ الجنسِ إلى أنواعِهِ / ٣ظ /.

أمّا أوّلاً: فلأنّ امتيازَ الحرفِ عنِ الاسم بقيدٍ عَدَميٍّ، وهوَ عدمُ دلالتِهِ في نفسِهِ وامتيازَ الاسم عن الفعلِ أيضاً بقيدٍ عدميٍّ، وَهُوَ عدمُ اقترانِهِ بالزّمانِ المعيّنِ، وإذا كانَ كذلكَ لم تكنِ الكلمةُ جنساً لها لامتناعِ تقوّمِ الأنواعِ بالفصولِ[6] العدميةِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف.

(٢) في ت: يصلح.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ف: نظر أيضاً.

(٥) في ل: يصلح.

(٦) في ت، ل: بالأمور.

وأمّا ثانياً: فلأنَّ الكلمةَ لو كانتْ جنساً لها لَزِمَ أَحدُ أمرينِ: وَهُوَ إِمّا كونُ الشيء جنساً لنفسِهِ، وإمّا إثباتُ قسمٍ رابعٍ، وكلّ واحدٍ منهما محالٌ.

أمّا الأوّلُ: فلأنَّ الأمرَ المميّزَ في كلِّ واحدٍ منها إمّا أنْ يكونَ كلمةً، أو لمْ يكنْ.

وأيّاً ما كانَ يَلزمُ أحدُ[1] ما ذكرناهُ من الأمرينِ.

أمّا إذا كانَ فظاهرٌ، لأنّهُ يكونُ فرداً من أفرادِ الكلمةِ فيكونُ جنساً لهُ، وهوَ كلمةٌ، فتكونُ الكلمةُ جنساً للكلمةِ.

وأمّا إذا لم يكن فيلزُمُ إثباتُ القسمِ الرابعِ لأنَّهُ لو كانَ أحدَها لكانَ كلمة والمقدّر خلافه.

وأمّا الثاني: فاستحَالَتُهُ ظاهرةٌ [ضرورةَ امتناعِ تَحقُّقِ الشّيءِ بدون تحقّقِ نفسِهِ وجواز تحقّقِ الجنسِ بدونِ تحقّقِ نوعه وضرورةَ إثباتِ القسم الرابع كما بيّنا][2].

وأمّا ثالثاً: فلأنّها لو كانتْ كذلكَ لَزِمَ أنْ تكونَ أخصَّ مِنَ الاسمِ وأعمَّ منهُ وأنّه محالٌ ببيانُ الملازمةِ.

إنّها اسمٌ لصدقِ حدِّ الاسمِ عَلَيْها وَلِدخولِ علاماتِهِ مِنْها فيكونُ أخصّ مِنَ الاسمِ[3]. لِكونِها فَرْداً مِنْ أفرادِهِ، فَلَوْ كَانَ جِنْساً لَهَا[4] لَكَانَتْ أَعَمَّ مِنَ الإسمِ فيلزمُ

---

(١) ساقطة من ت، ف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف.

(٣) في ف: من مطلق الإسم.

(٤) ساقطة من ل.

أنْ تكونَ أعمَّ مِنَ الاسمِ وأخصَّ منهُ [وهوَ محالٌ ضرورةَ جوازِ وجودِ العامِّ بِدونِ الخاصِّ، وامتناعِ وجودِ الخاصِّ بدونِ العامِّ][(١)].

وأمّا كونُهُ محالاً فلأنَّهُ مُلزِمٌ[(٢)] لاجتماعِ النقيضينِ، لأنَّ الكَلِمَةَ مِن حيثُ كونُها أعمَّ مِنَ الاسم، جَازَ صِدقُها بدونِ صدقِ الاسمِ، وَمِنْ حيثُ إنَّها أخصُّ مِنَ الإسم لَمْ يَجُزْ صِدْقُها بدونِ صدقِ الاسم.

وأمّا رابعاً: فلأنَّها لو كانَتْ جِنساً لَهَا لَزِمَ صِدْقُ هَذِهِ الأنواعِ بعضِها على بعضٍ وهوَ محالٌ.

و[(٣)]**بيان الملازمة:** أنَّ الكلمةَ إمّا اسمٌ، أو[(٤)] فعلٌ أو[(٥)] حرفٌ، ضرورةَ انحصارِ كلِّ كلمةٍ في كلامِ العربِ في أحدِ هذِه الثلاثةِ. وأيّا ما كانَ يَلْزَمُ ما ذكرنا مِنَ المُحالِ.

أمّا إذا كانَ اسماً فلأنَّهُ[(٦)] يصدُقُ على الكلمةِ وهيَ صادِقَةٌ عَلَى الفِعلِ والحَرفِ وَيَصدُقُ الاسمُ[(٧)] عَلَى الفِعلِ والحرفِ، لأنَّ الصّادِقَ عَلَى الصّادِقِ على الشَّيءِ صادقٌ على ذلكَ الشَّيءِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف.

(٢) في ل: مستلزم.

(٣) الواو ليس في ف.

(٤) في ت، ف: اما.

(٥) في ت، ف: واما.

(٦) في ت، ل: فلأنّ الاسم.

(٧) في ت: والاسم يصدق.

وهكذا القولُ إذا كانتْ فعلاً أو حرفاً، لأنّا نقولُ:

الجوابُ عنِ الأوّلِ[١]: إنّ امتيازَ الحرفِ عن أخويهِ، وامتيازَ الإسمِ عن الفعل ليسَ بإعدام مطلقهِ بلْ بإعدامِ خاصّه، والعدمُ المخصوص يَصلُحُ [أن يكونَ فصلاً،][٢] وَلئِنْ سلّمنا أَنَّ الفصلَ لا يجوز[٣] أَنْ يكونَ عدمياً[٤] مخصوصاً، لكنْ لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ من الاسم والفعل[٥] والحرفِ مركّباً منْ أمرينِ وجوديينِ، يعرضُ لأحدِهِما أمرٌ عَدَمِيٌّ، يكونُ ذَلِكَ الأمرُ العدميّ[٦] مميّزاً لَهُ، ويكونُ الفصلُ[٧]، الَّذي هُوَ جزؤهُ[٨] وُجودياً.

وَعنِ الثاني: أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الأمرَ المميِّز لو كانَ كلمةً لَزِمَ كونُ الشيء جنساً لنفسِهِ، وإنّما يلزَمُ ذلكَ أَنْ لو كانَ كلُّ مَا صَدَقَ عليهِ الجنسُ جنساً[٩] له، لَكِنَّهُ ممنوعٌ. وإنْ سلّمنا ذلكَ، لكنْ لا نسلّمُ[١٠] أنّه يلزمُ أنْ تكونَ / ٤ و / الكلمةُ جنساً لِنفسِهَا وإنّما يَلزِمُ ذلكَ أَنْ لو كانَ المميِّزُ نفسَ الكلمةِ، أَمّا إذا كانَ فرداً مِنْ أفرادِهَا فلا يَلزِمَ،

---

(١) أي امتياز الحرف والفعل عن الاسم بقيد عدمي.

(٢) في ت: أن يكون مميّزاً فإذاً يصلح أن يكون فصلاً.

(٣) في ت، ف، ل: لم يجز.

(٤) في ت، ف، ل: عدماً.

(٥) ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) في ل: المميّز.

(٨) في ت، ف، ل: معروضه.

(٩) ساقطة من ل.

(١٠) في الأصل: لم قلتم.

وَلِمَ قُلْتُم: إنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ؟ وإن[١] سلّمنا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ المميِّزَ لَوْ لَمْ يَكنْ كلمةً لَزِمَ اثباتُ القسمِ الرابعِ لِلكَلِمَةِ بَلْ يلزمُ اثباتُ شيءٍ آخرَ غيرِ هذهِ الثلاثةِ، لَكِنْ لا نُسَلِّمُ استحالتَهُ، وإنّما يَكونُ محالاً أَنْ لَوْ كانَ قِسْماً مِنْ أَقسامِ الكلمةِ، وَهُوَ ممنوعٌ.

وَعنِ الثالِثِ: أَنّا لا نُسَلِّمُ استحالةَ كونِ الكلمةِ أعمَّ مِنَ الاسمِ وأخصَّ مِنهُ، وإنّما يَستحيلُ ذلكَ أنْ لَوْ كانَ مِنْ جهةٍ واحدةٍ لَكنْ ليسَ كَذلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ لِلكَلِمةِ اعتبارين:

أحدُهما: أَنَّه دَالٌّ على معنىً في نفسِهِ غيرِ مقترن بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ.

والثاني: أَنَّهُ لفظٌ وُضِعَ لمعنىً مفردٍ.

فبالاعتبارِ الأولِ أخصُّ مِنهُ، وبالاعتبارِ الثاني أعمُّ منهُ، وإذا كانَ كذلِكَ لمْ يلزمِ المحذورُ.

وعنِ الرابعِ: أَنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الصَّادِقَ عَلَى الصَّادِقِ على الشيءِ صَادِقٌ على ذلكَ الشيءِ.

فَإنَّ الجنسَ صادِقٌ على الحَيَوانِ وَالحَيَوانُ صادقٌ عَلَى الانسانِ مَعَ أَنَّ الجِنسَ لَيْسَ بِصَادِقٍ عَلَى الانسانِ. نَعمْ لَوْ كَانَ الصِّدْقُ كُلِّيّاً يَلْزَمُ، وَلَكِنْ ظاهرٌ أَنَّ صِدْقَ الاسمِ عَلَى الكَلِمَةِ ليسَ كُلِّيّاً وَلَمْ[٢] يلزمْ صِدْقُ الاسمِ على الفعلِ والحرفِ.

قولُهُ: (***وقد علم بذلك*** [٣] ***حدُّ كلِّ واحدٍ منها***) أي وقدْ[٤] عُلِمَ بذلكَ الحَصرِ

---

(١) في ل: ولئن.

(٢) في ف، ل: حينئذٍ لم.

(٣) الكلمة ساقطة من ت، وفي ف: بذلك الحصر.

(٤) في ل: فقد.

حدُّ كُلِّ واحدٍ مِنَ الاسمِ والفعل والحرفِ لأنَّ الكلمةَ جنسٌ، وُقسِّمَتْ إلى أَنواعِها بإيرادِ الفصولِ المُقَسِّمَةِ لَها المُقَوِّمةِ لأنواعِهَا فَيكونُ جنسُ تلكَ الأنواعِ وفصولُها معلومَينِ فيكونُ الحدُّ معلوماً لأنّا لا نَعني بالحدّ سِوى[١] هذِينِ.

قوله: (*الكلامُ ما تَضَمَّنَ كملتينِ بالاسناد*). وَانّما قدَّمَ تَعْرِيفَ الكَلِمَةِ على تعريفِ الكلامِ لِكونِ الكَلِمَةِ جزءاً مِنَ الكلامِ، ووجوبِ تَقَدُّمِ معرفةِ الجزءِ عَلَى مَعْرِفَةِ المُرَكَّبِ [لا يُقالُ: يَلْزَمُ مِمّا ذَكَرْتُم تَقْدِيمُ تَعرِيفِ الاسمِ والفعلِ والحرفِ عَلَى تعريفِ الكلامِ لِكونِها أجزاءَ الكلامِ، لِكونِهِ لَمْ يقدمها عليهِ لأنَّا نَقولُ: لَمْ يُقدِّمْهَا عليهِ لِحصولِ العلمِ بحدِّ كلِّ واحدٍ مِنْهَا فِي الحصرِ][٢].

فقوله[٣]: (*ما تَضمَّنَ كَلِمَتينِ*) شَامِلٌ لِلْكَلامِ وغيرِهِ منَ المركّباتِ.

وَلَمّا قالَ: (*بالإسنادِ*) خرجَ غيرُ الكلامِ نَحوُ: غلامُ زيدٍ وَبعْلَبَكُ وغيرُهَا، لأنَّهُ وَإنْ كَانَ مركباً مِنْ كلمتينِ لكِنْ ليسَ بالاسنادِ[٤]، لأنَّ المرادَ مِنَ[٥] الاسنادِ[٦] نسبةُ أَحَدِ الجزءَينِ إلى الآخرِ لِيُفيدَ فائدةً يَصِحُّ السُّكوتُ عَلَيْها، نَحوُ: قامَ زيدٌ، وإنّما قالَ: تَضَمَّنَ كَلِمَتَينِ، وَلَمْ يَقُلْ تَرَكَّبَ، لِيشمَلَ ما كانَ مركّباً من كلمتينِ مَلفوظتينِ[٧]، نَحو:

---

(١) في ف: سواى.

(٢) ما بين المعقفتين زيادة من ل.

(٣) في ف: قوله.

(٤) في ل: باسناد.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ل: بالاسناد.

(٧) في ل: ملفوظة كلّ واحدة منها.

قامَ زيدٌ، وَمَا كَانَ مُرَكَّباً مِنْ كلمتينِ إِحْدَاهُما[١] غيرُ ملفوظةٍ نَحوَ: قُمْ، واذهبْ.

أو لِيشمَلَ مَا كَانَ مُرَكَّباً مِنْ كلماتٍ كثيرةٍ، نَحو: مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَكِتَابٌ وَاحِدٌ، فإِنَّهُ لمْ يَقُلْ فِي العُرْفِ: إِنَّه مُركَّبٌ مِنْ كَلِمَتينِ، ويقالُ: إِنَّهُ تَضَمَّنَ كَلِمتينِ، وَلَيسَ المرادُ مِنْ قولِهِ: الكلامُ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتينِ، أَنَّ الكلامَ يَحْصَلُ مِنْ كَلِمَتَينِ فَقَطْ، بَلِ المُرادُ مِنهُ أَنَّ أقلَّ مَا يَحْصُلُ مِنه الكلامُ[٢] كَلِمَتانِ.

لا يُقَالُ: لَوْ جَازَ تَركيبُ الكلامِ مِنْ أَكثرِ منْ كَلِمتَينِ، لَزِمَ مِنِ انتفاء أَيِّ واحِدٍ مِنها انتفاؤهُ ضرورةَ استلزامِ انتفاءِ الجُزءِ انتفاءَ المجموعِ المُرَكَّبِ، لَكِنَّهُ لا يلزَمُ، لتحقُّقِهِ بدونِهِ، نحو: زيدٌ قائمٌ.

لأنّا نقولُ: انتفاءُ اللازمِ ممنوعٌ، إِنْ كانَ المرادُ مِنَ الكلامِ فَرْداً مِنْ أفرادِ الكلامِ لِتَحَقُّقِ انتفاءِ ذلكَ الفردِ بانتفاءِ أيِّ جزءٍ منْ أجزائِهِ، وَمُسلَّمٌ إِنْ كانَ المرادُ منَ الكلامِ حقيقةَ مطلقِ الكلامِ، لكنْ لَسْنا نقولُ: إِنَّ الجزءَ الثالثَ جزءٌ مِنْ مطلقِ الكلامِ بَلْ نقولُ: إِنَّه جزءٌ مِن فردٍ مِنْ أَفرادِ الكلامِ.

وَإِنَّما قالَ: (بالاسنادِ)، ولمْ يَقُلْ بالأخبارِ ليدخُلَ فيهِ مِثلُ الأمرِ، والنَّهي، والاستفهامِ، وغيرِهِ، فَإِنَّهُ كلامٌ معَ أَنَّهُ / ٤ظ / ليسَ باخبارٍ وَفيهِ الاسنادُ.

أَمّا أَنَّهُ ليسَ بإخبارٍ فلعدمِ احتمالِهِ الصّدقَ أو[٣] الكَذِبَ وَوُجُوبِ احتمالِ

---

(١) في ت، ف: أحدهما.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ف: و.

الأخبارِ الصّدقَ أو* الكَذِبَ.

وأَمّا أَنَّ فيهِ الإسنادُ فَلِكونِ الإسنادِ نِسبَةَ أَحدِ الجُزْءَينِ إِلَى الآخرِ، لِـيُفيدَ فَائدةٌ يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْهَا.

لا يُقالُ: هَذا التَّعرِيفُ يَقتضي أَنْ لا يكونَ ما كانَ مركّباً مِنْ كَـلِمَتينِ فَـقَطْ كلاماً نَحو: زيدٌ قائمٌ لكونِهِ غيرَ مُتَضَمِّنٍ لكلمتينِ، لأنَّ الشيء إِنَّما يَدُلُّ على الشيء بالتَّضمُّنِ أَنْ لَوْ كانَ داخلاً فيهِ كدلالةِ الانسانِ على الحَـيَوانِ وَحْـدَهُ، أَوْ عـلى[1] النّاطقِ وَحْدَهُ، لأنَّا نَقُولُ: المرادُ مِن تَضَمُّنِ الكـلامِ [كـلمتينِ اللـغوي][2] مِـنهُ لا التَّضَمُّنُ الاصطلاحيَّ.

وحينئذٍ لَمْ يتوجّهِ الالزامُ، وإنْ سلّمنا ذلكَ لكنْ نقولُ: الكلمتانِ داخلتانِ فِي الكلامِ لأنَّهُ يُعتَبرُ فيهِ الجزءُ الصُّوَرِيُّ كَما يُعتَبرُ فيهِ الجزءُ المادِّيُّ أعني الكلمةَ يكون داخلاً في المجموع المركّبِ مِنَ الجزءِ المادّيّ والجزءِ الصُّوْرِيِّ، أَو نقولُ: المـرادُ مِـنْ قوله: تَضَمَّنَ كلمتينِ أَنّه تَضَمَّنَ كلَّ واحدٍ مِنهما، بمعنى أنّه تَضَمَّنَ هَذا وَتَضَمَّنَ ذاكَ، لأنّه تَضَمَّنَهُما دُفْعَةً[3].

قولُهُ: (*وَلا يتأتّى ذلكَ إلّا مِن اِسمينِ أَو اِسمٍ وفعلٍ*[4])، ولا يُمكنُ حـصولُ

(*) في ف: و.

(١) ساقطة من ف.

(٢) في ت، ف، ل: لكلمتين فهم الكلمتين.

(٣) الدُّفعة من المطر وغيره بالضمّ مثل الدُّفقة. والدَّفعة بالفتح المرّة الواحدة. مختار الصحاح ـ دفع ـ: ٢٠٧.

(٤) في ت، ل: فعل واسم.

الكلامِ إلّا مِنِ اسمينِ، كقولنا: زيدٌ قائمٌ أو منْ فعلٍ واسمٍ، نَحو: قامَ زيدٌ.

وإنّما لمْ يكنْ إلّا مِنْ هذينِ القِسْمينِ لأنَّ الكَلامَ يقتضي الاسنادَ عَلَى مَا عَرَفْتَ والاسنادُ يقتضي المسندَ والمسندَ إليه، لكونِهِ نسبةً بينَهُما، واقتضى النّسبةَ بينَ الشيئينِ، أعني تحقُّقَ المُنْتَسِبَيْنِ، وَهُما أعني المُنْتَسِبَينِ لا يوجدانِ إلّا في القِسْمَينِ اللَّذَينِ ذَكَرَهُما، لأنّ التركيبَ العَقْلِيَّ مِنْ هذهِ الأنواعِ لا تَزيدُ عَلَى التِّسعةِ، إذا رُوعِيَ الترتيبُ، وَعَلَى السّتةِ إذا لَمْ يُراعَ. وهي[1]:

مِنِ اسمينِ.

وَمِنِ اسمٍ وفعلٍ.

ومن اسمٍ وحرفٍ.

وَمِنْ فِعلَيْنِ.

وَمِنْ فِعلٍ وحرفٍ.

وَمِنْ حَرْفَينِ.

وهما لا يوجدانِ إلّا في القسمينِ الأوَّلَينِ، أَمّا في المركّبِ مِنَ الفِعلَيْنِ فَلِخُلُوِّهِ* مِنَ المسندِ إليهِ.

وأمّا في المركّبِ مِنَ الحَرْفَينِ فَلِخُلُوِّهِ مِنَ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليهِ.

وأمّا فِي المُركَّبِ مِنَ الاسمِ والحرفِ فلُخُلُوِّهِ إمّا منَ المسندِ وإمّا مِنَ المُسنَدِ

---

(١) في ف: وهو.

(*) في ت: لخلوه.

إليهِ.

وأمّا في المركَّبِ مِنَ الفعلِ والحرفِ فَلِخُلُوِّهِ مِنَ المسندِ إليهِ.

وَأَمّا وجودُهُما في القِسْمَيْنِ الأوّلينِ فظاهرٌ لِجَوازِ وقوعِ الاسمِ مسنداً وَمُسْنَداً إليهِ وجوازِ وقوعِ الفعلِ مُسنَداً.

لا يقالُ: قولُكم: الكلامُ لا يَحصُلُ مِن اسمٍ وحرفٍ منقوصٌ بالنداءِ. نَحْو: يا زيدُ، فإنَّهُ كلامٌ معَ كونِهِ مُرَكّباً مِن اسمٍ وحرفٍ لكونهِ مُتَضَمِّناً كلمتينِ بالاسنادِ، لأنّا نقولُ: النّقضُ غيرُ متوجّهٍ عَلَى مَنْ يَقولُ: إنَّ هذهِ أسماءُ أفعالٍ، مُسْتَدِلّاً بكونِها يُفهَمُ مِنها معانِيَ الأفعالِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ نحوِ: صَهْ، وَمَهْ، وغيره.

ولا يَرِدُ[1] أيضاً على مَنْ يقولُ: إنَّ هذهِ حروفٌ نائبةٌ عنِ الفعلِ، وهوَ القولُ المشهورُ، لكونهِ بالحقيقةِ مركّباً مِن الاسمِ والفعلِ.

وقيلَ عليهِ: لو كان قَولهُ[2]: يا زيدُ فِي تقديرِ: أنادِي زيداً، لَتَطَرَّقَ إليهِ الصِّدْقُ والكَذِبُ كَمَا يَتَطَرَّقُ إلى قَولِكَ: أَدعو زيداً، وَبِأَنَّ أُنادِي زيداً إخبارٌ عنِ النداءِ والإخبارُ عنِ النداءِ غيرُ النداءِ، و(يا زيدُ) نداءٌ، وَبِأَنَّ (أُنادِي زيداً) غيرُ مختصٍ بالنداءِ[3]، وَ(يَازيدُ) مختصٌّ بهِ، وبأنَّ (يا زيدُ) مخصوصٌ بالحالِ، و(أنادي زيداً) ليسَ[4] كَذَلِكَ.

---

(١) في ل: يراد.

(٢) زيادة من ل.

(٣) في ف: بالمنادي.

(٤) في ت ـ وقبل ليس ـ زيدت عبارة: غير مختص بالمنادي.

والجواب عن هذه كُلِّها مبنيٌّ على حرفٍ واحدٍ، وهوَ أَنَّ حَذْفَ الفعلِ، وَجَعْلَ هذهِ الحروفِ / ٥ و / نائبةً عَنْهُ ليسَ إلّا لهذا الغَرَضِ، أو تَقولُ: [أنادي زيداً الذي هوَ[١] محذوفٌ ومنوبٌ[٢] لهذهِ الحروفِ للانشاءِ لا للإخبارِ بخِلافِ أنادي زيداً الذي هوَ الملفوظُ، لكونِ الصّيغةِ مشتركةً بينَ الانشاءِ والإخبارِ].

الاسم ـ تعريفه

قَولُهُ: *(الاسم ما دلَّ على معنىً في نفسِهِ غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ)*.

إنَّما قَدَّمَ الاسمَ على أخويهِ[٣] لِقوّتِهِ وَضَعْفِهما، مِنْ حيثُ استغناؤهُ عَنْهُما واحتياجُهما إليهِ في الإفادةِ[٤]، وكونِ تقديمِ الأقوىٰ على الأضعفِ أَولىٰ. فقوله: (دلّ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ف: ثبوت.

(٣) يريد الفعلَ والحرفَ.

(٤) على حاشية ت: (ولقائل أن يقول: لا يخلو من أن يراد بأحد الأزمنة الثلاثة واحد منهما بعينه كالماضي مثلاً، أو واحد غير معيّن، وأيّاً ماكان ينتقض حدّ الاسم والفعل.

أمّا إنْ أُريدَ به واحد بعينه، فلأنّه يلزم منه أن يكون الذي يقترن به غير ذلك المعيّن اسماً لا فعلاً.

وأمّا إن أُريد به واحد غير معيّن، فإنّه يلزم منه أن يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلاً اسماً، لا فعلاً. فلا يكون حدّ الاسم مانعاً، ولا حدّ الفعل جامعاً، وقد وجب أن يكون الحدّ جامعاً ومانعاً، هذا خلف.

وجوابه أنّه لا يرادُ به واحد معيّن، ولا واحد غير معيّن، بل واحد منهما من غير تقييده بالتعيين أو بعدم التعيين، لأنّه يلزم منه أنّ الذي يقترن به الزمان المعيّن لم يكن فعلاً، بل اسماً. لكنّه ليس كذلك. لأنّا ←

على معنىً) يَشمَلُ الكلماتِ الثلاثَ كلَّها.

وبقولِهِ: *(في نفسِهِ)* خرَجَ عنهُ الحرفُ.

وبقولِهِ: *(غيرَ مقترنٍ)* خرجَ عنهُ الفعلُ والأسماءُ المُقترِنةُ بالزمانِ كالصَّبُوحِ[1] والغَبوقِ[2] وغيرِهما.

وَبقولِهِ: *(بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ)* دَخَلَ فيهِ الأسماءُ المقترنةُ بالزّمانِ لكنْ لا بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، واعلمْ أنّ المرادَ من الاقترانِ وعدمِ الاقترانِ في التّعريفِ الاسمُ والفعل ليسَ إلّا بِحَسَبِ الوضعِ، وَلَيسَ المرادُ مِنَ الأزمنةِ الثلاثةِ إلّا الماضيَ والحالَ والمستقبلَ[3] لئلا يردَ على ذلكَ الحدِّ النّقضُ بِمِثْلِ الصَّبُوحِ والغَبُوقِ وأسماءِ الفاعلينَ والمفعولِينَ، والصفاتِ المشبّهةِ لأنَّ اقترانَ معانيها، ليسَ بأحدِ الأزمنةِ المعيَّنةِ، وإن عرضَ لِبعضِهَا، فليسَ بِحَسَبِ الوضعِ، وَلئلا يردَ عليهِ النّقضُ بمثلِ أسماءِ الأفعالِ، لأنّ اقترانها بالزّمانِ المعيّنِ إنّما هوَ لأجلِ أنّها أسماءُ الأفعالِ وُضِعَتْ موضِعَهَا، ولئلا يردَ النّقضُ أيضاً بمثلِ الأفعالِ المُضارِعةِ كيضرِبُ لأنّ عدمَ اقترانِها في بعضِ المواضعِ بأحَدِ الأزمنةِ، إنّما هوَ لأجلِ العارضِ وليسَ بِحَسَبِ الوضعِ، لأنّ

← تقول: لا نسلّم لزوم ذلك، لأنّ الذي اقترن به الزمان المعيّن صدق عليه أنّه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. ولا منافاة بين واحد منها، وبين المعيّن لجواز اجتماع واحد منها مع التعيين، وإن لم يقيد به. متوسط.)، ويريد بالمتوسّط الوافية، والكلام في الوافية: ١٦ ـ ١٧.

(١) الصبوحُ: كلُّ ما أُكِلَ أو شُرِبَ غُدوةً وهو خِلافُ الغَبوقِ، والصَّبوحُ ما أصبحَ عندَهم من شرابِهم فَشَرِبُوه، والصَّبوحُ من اللبن ما حُلِبَ بالغَداةِ. لسان العرب ـ صبح ـ ٢: ٤٣٤.

(٢) الغَبوقُ: الشرب بالعشيّ. لسان العرب ـ غبق ـ ١٠: ١٥٤.

(٣) في ل: الاستقبال

الواضعَ لمْ يَضَعِ الفعلَ المضارعَ إلّا دالاً على أَحدِ الأزمنةِ، واللبسُ إنّما حَصَلَ عِندَ السامعِ ولئلّا يردَ النّقضُ بمثلِ عسى وبئسَ وفِعْلَي التَّعَجُّبِ، وَحَبَّذا، لأنَّهَا وإنْ لمْ تقترنْ بأحدِ الأزمنةِ، لالتزامِهم فِيها الإنشاءَ كما يجيءُ في أبوابِها، فهيَ تقترنُ بأحدِهَا بِحَسَبِ الوضعِ، ولأجلِ ذلكَ قالوا: نِعْمَ وبئسَ منقولانِ[1] مِنْ[2] نَعُمَ وَبَئِسَ، وحبّذا منقول من حبَّ الشَّيءَ وحبَّ إذا صارَ محبوباً.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ هذا التعريفَ منقوضٌ بالخطوطِ والعقودِ والإشاراتِ والنُصُبِ[3] لدلالةِ كلٍّ واحدٍ منها على معنى في نفسِها غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ، وَلَيْسَتْ باسمٍ لأنَّها ليستْ بكلمةٍ.

وأيضاً منقوضٌ بنفسِ الحدِّ، لأنَّ مجموعَ قولِهِ: (*ما دَلَّ على معنى في نفسِهِ غيرِ مقترنٍ بأَحَدِ الأزمنةِ الثلاثةِ*) دَالٌّ على هذا الشيءِ[4]، وليسَ باسمٍ لأنَّهُ لو كانَ اسماً لكانَ كلمةً وليسَ بكلمةٍ، لكونِه مُركَّباً.

وَيُمكنُ أَنْ يجابَ عَنهُما بأنَّهُ لمّا قَسَّمَ الكَلِمَةَ إلى الاسم وإلى غيرِهِ، عُلِمَ أَنَّ الاسمَ كلمةٌ، فَلَمْ يَحتَجْ إلى ذِكرِ الكَلِمَةِ في حَدِّهِ، فترَكَها اعتماداً على ما سَبَقَتْ الإشارةُ إليه، [وَإذا كانَ كذلكَ، كَانَ تقديرُهُ: الاسمُ كَلِمَةٌ كذا وكذا][5]، وحينئذٍ [لا

---

(١) زيادة من ف، ل.

(٢) في ل: عن.

(٣) انظر: معاني العقود والنصب في ١: ١١٤.

(٤) في ف، ل: المعنى.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

يَصدُقُ][1] كُلُّ واحدٍ منَ الشكلينِ.

أمّا الأوّلُ: فظاهرٌ لكنِ الخطوطِ والعقودِ والإشاراتِ غيرَ كلمةٍ، فَلَمْ تدخلْ في التَّعريفِ.

وأمّا الثاني[2]، فلأنَّ مجموعَ الحَدِّ [لَيسَ كلمةً شَأْنُهَا][3] ما ذكرنَا، لأَنَّ مجموعَهُ مركّبٌ والمركّبُ لا يكونُ كلمةً وحينئذٍ يخرُجُ مثلُ مَعْدي كَرِب عنْ حدِّ الإسمِ لِتركيبها.

واعلمْ أَنَّ في الضَّميرِ الذي في (نفسِهِ) في تعريفِ الاسم بَحْثاً، وهوَ أَنْ يقالَ: إنَّ ذلكَ الضَّميرِ إمّا عائدٌ إلى ما الذي هُوَ الدّالُّ أو إلى المَعْنَى الَّذي هُوَ المدلولُ، فإنْ عادَ إلى الدّالِ كَانَ تقديرُهُ: الاسمُ شيءٌ / ٥ ظ / دلَّ[4] عَلَى مَعْنَىً، حَصَلَ ذلكَ المَعْنَى في ذَلِكَ الدَّالِّ، لكنَّ حصولَ ذلكَ المَعْنَى في الدّالِّ ليسَ إلّا كونَ ذلكَ المَعْنَى مَعْنى لِذَلِكَ الدَّالِّ فيصيرُ حدُّ الاسمِ: شيءٌ دلَّ على معنىً هوَ مدلولُهُ، وهو ظاهرُ البُطلانِ لأَنَّهُ لا فائدةَ مِنهُ، ولأَنَّهُ منقوضٌ بالحرفِ لأَنَّهُ دلَّ على مَعْنَىً هو مدلولُهُ، وإنْ عادَ إلى المَعْنَى الَّذِي هُوَ المدلولُ، كَانَ تقديرُهُ: الاسمَ شيءٌ دلَّ على معنىً حاصلٍ في نفس ذلكَ المعنىٰ، وهوَ باطلٌ لاستحالةِ كونِ الشّيءِ حاصلاً في نفسِهِ.

ويمكنُ أنْ يُجابَ عنهُ باعتبارِ أَنَّهُ يعودُ إلى الدّالِّ.

---

(١) في ف: يسقط.

(٢) كونه منقوضاً بنفس الحدّ، وهو التعريف المركّب. انظر ١: ١٣٨.

(٣) في ل: للكلمة ليس شأنها.

(٤) في ل: دال.

قوله[١]: لكنَّ حصولَ ذلكَ المعنى في الدّال ليسَ إلّا كونَ ذلكَ المَعْنَى معنىً لذلِكَ الدّالِّ.

قُلنا: لا نُسلّمُ أنّ[٢] معنى قَولِنا: حصولُ ذلكَ المعنى في الدَّالِّ هو أَنَّ حصولَ ذلكَ المعنى لِذلِكَ الدّالِّ لنفسِ الدّالِّ لا لقياسٍ[٣] إلى شيءٍ آخرَ كالحرفِ[٤] أو على وَجْهٍ آخرَ كما ذكرناهُ فيما قبلُ الحروفِ فَإنَّها تَدلُّ على المعاني، لكنَّ حصولَ تلكَ المعاني لتلكَ الحروفِ الدالةِ عليها ليسَ إلّا بالقياسِ إلى غيرِهَا كما ذكرنا، مِنْ دَلالةِ حرفِ النّفي (على النّفي)[٥] بالقياسِ إلى غيرِهِ.

ويندفِعُ النّقضُ أيضاً بالحروفِ.

ولقائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ[٦] تعريفَ الإسمِ مكرّرٌ وغيرُ مفيدٍ، لأنّهُ قَالَ مِنْ قبلُ، وقدْ عُلِمَ بذلكَ حدُّ كلِّ واحدٍ منها.

وَيمكنُ أَنْ يُجابَ عنهُ بِأَنْ يقالَ: لا نُسلِّمُ أَنَّهُ مكرَّرٌ، وانّما يكونُ مُكَرَّراً أنْ لَوْ كانَ مذكوراً في كلتا[٧] الصّورَتَينِ بالمطابقةِ وَلَيْسَ كذلكَ بلْ كانَ مذكوراً ثَمَّ

---

(١) في ل: وقوله، والكلمة ساقطة من ف. والضمير يعود إلى المناقش في العبارة السابقة وليس إلى ابن الحاجب.

(٢) في ل: لأنّ.

(٣) في ب، ل: لقياسه.

(٤) ساقطة من ف، ت.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) في الأصل وفي ت، ف: كلتي.

بالالتزام وذكرَهُ هاهنا بالمطابقةِ [تقريباً على المُبتَدِئ وتفهيماً لَهُ][1].

خواص الاسم

قولُهُ: *(وَمِنْ خَواصِّهِ دخولُ اللامِ إلى آخره..)*

الفرقُ بينَ الحدِّ والخاصَّةِ، أَنَّ الحدَّ مُطَّرِدٌ ومُنعكِسٌ[2]، كَمَا يُقالُ: كلُّ كلمةٍ دلّتْ عَلَى معنىً في نفسِها فهيَ اسمٌ، وكلُّ اسمٍ كلمةٌ دلّتْ على معنى في نَفسِها، وليستِ الخاصَّةُ تَطَّرِدُ، كما يُقالُ: كلُّ ما يدخُلُ عليهِ اللامُ فهوَ اسمٌ، ولا ينعكِسُ، فلا يقالُ كلُّ اسمٍ يدخلُ عليهِ اللامُ لأنَّ كثيراً مِنَ الأسماءِ لا يدخُلُ عليهِ اللامُ، كأينَ، ومتىٰ، وكيفَ، وأكثرِ الأعلامِ والمُضمراتِ والمبهماتِ وغيرِهَا.

قولُهُ: *(وَمِنْ خواصِّهِ)* إشارةٌ إلى كثرتِها لأنَّ (مِنْ) للتبعيضِ[3] وحصرُها مُتَعَذِّرٌ لِكَثْرَتِها، فَذَكَرَ المُصَنِّفُ ما هوَ أشهرُ وأكثرُ استعمالاً، وَهُوَ أَنَّ بعضَهُ لَفظِيٌّ وبعضَهُ مَعْنَويٌّ.

أَمّا اللفظيُّ فمنهُ دخولُ اللامِ، وإنّما لمْ تدخلْ في الفعلِ لأنَّها لَوْ دَخَلَتْ على

---

(١) في ل: تفهيماً للمبتدئ.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ٢٤. والنصّ في الكافية شرح الرضي ١: ١٢.

(٣) انظر: الأزهية لعلي بن محمّد الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط دمشق ١٩٧١ م: ٣٢٢، ورصف المباني للمالقي، تحقيق: أحمد محمّد الخراط ـ دمشق: ٣٢٣، والجنى الداني: ٣١٥، ومغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر ١: ٣٥٣.

الأفعالِ لحولتها[١] معارفَ، لكنّهُ[٢] غيرُ جائزٍ:

أمّا الأوّلُ: فلأنَّ الغرضَ مِن وَضعِهَا أَنْ تجعلَ ما تدخلُهُ معرفةً.

وأمّا الثاني: فلأنَّ الأفعالَ محكومٌ لها والمحكومُ يجبُ أَنْ يكونَ نكرةً، لِيفيدَ المخاطب شيئاً، فإنّ الإخبار عن شيء معلوم بشيء معلوم لا يفيد.

وفيه نظرٌ: لأنّا لا نسلّمُ أَنَّ الإخبارَ عنْ شيءٍ معلومٍ بشيءٍ معلومٍ لا يفيدُ، وإنّما لَمْ يفدْ أَنْ لو كانَ الحكمُ بينهما أَيضاً معلوماً، أمّا إذا كانَ المخبر عنه، والمُخبَرِ بِهِ معلومينِ، ولم يَكُنِ الحكمُ معلوماً كانَ مفيداً، وظاهرٌ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يجبُ أَنْ [يكونَ معلوماً][٣]، لوجوبِ تصوّرِ المحكومِ بِهِ والمحكومِ عليهِ. والحقُّ أَنْ نستدلَّ[٤] على ذلِكَ المطلوبِ بأنَّ أصلَ الأشياءِ التنكيرُ، والتّعريفُ زائدٌ عليها، فلو عَرَفْنا المخبرَ بِهِ معَ عَدَمِ الاحتياجِ إليهِ لَوَقَعَ التعريفُ ضائعاً[٥]، ولو قالَ دخلولُ حرفِ التّعريفِ، لكانَ أصوبَ، لعمومهِ، ومنه[٦] دخولَ الجرِّ.

وإنّما قالَ:(*دخولُ الجرِّ*) ولمْ يقلْ دخول حرفِ الجرِّ / ٦ و / لأنَّ حرفَ الجرِّ قدْ[٧] يدخلُ على غيرِ الإسمِ حكايةً، وإنّما لمْ يدخلِ الجرُّ على الفعلِ، لكونِ الجزمِ

---

(١) في ف، ل: لجعلتها.

(٢) في الأصل: لكنّها.

(٣) في ت، ف: يكونا معلومين.

(٤) في ل: يستدلّ.

(٥) في ت: جامعاً.

(٦) يريد من خواصّ الاسم، ولذلك لو قال: ومنها، كان أولى.

(٧) زيادة من ف، ل.

مختصّاً بالفعلِ، كما يجيءُ بيانُهُ في بابِهِ، معَ كونِ[١] النّصبِ والرفعِ، مشتَركينِ فيهما، فإذاً لو دَخَلَ على الفعلِ لكانَ اعرابُ الفعلِ الذي هوَ فرعُ الاسمِ [في الاعرابِ][٢] أكثرَ من إعرابِ[٣] الاسمِ، فيلزمُ أَنْ يكونَ للفرعِ مزيّةٌ على الأصلِ، وإنَّهُ غيرُ جائزٍ.

ومنهُ: دخولُ التنوينِ، والمرادُ مِنَ التنوينِ سِوى تنوينِ التّرنُّمِ[٤]، أمّا تنوينُ التمكنِ[٥] فلأنّهُ يَدُلُّ على أَنَّ لمّا دخلَهُ تمكّناً في الاسميةِ، [وهذا المعنى لا يوجد][٦] إلّا في الإسمِ، وأمّا تنوينُ التنكيرِ[٧] فلأنّهُ إنّما يدخُلُ على الكلمةِ فرقاً بينَ المعرفةِ والنكرةِ نحو: سيبويهِ وسيبويهٍ ما، ونحو: صَهْ أي: اسكتْ الآنَ وصهٍ أي اسكتْ سكوتاً ما وقتاً ما[٨]. ولمّا لم[٩] يقعِ الفعلُ معرفةً لم يحتج فيهِ إلى دخولِ الفارقِ، فلم يدخلْ عليهِ.

وأمّا تنوينُ المقابلةِ[١٠]، فلأنّهُ[١١] إنّما يدخلُ عَلَى جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ عِوَضاً

---

(١) في الأصل، وفي ت: أنّ.

(٢) ساقط من: ل.

(٣) في ت: الاعراب.

(٤ و٥ و٧) سيتحدّث المؤلف عن التنوين وأقسامه من ترنم وتمكّن وتنكير في آخر الكتاب ٢: ٦٦١ وما بعدها.

(٦) في ل: ولا يوجد هذا المعنى.

(٨) التنوين علامة التنكير. فقولكَ هذا سيبويهِ ـ بلا تنوين ـ سيبويه معرفة فهو معروف لدى السامع. وهذا سيبويهٍ آخرُ، سيبويه هنا نكرة. ومثل ذلك صه أي اسكت وصه ـ بالتنوين ـ أي سكوتاً. ينظر الكتاب ١: ٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٢٩ ـ ٣٠. وشرح ابن عقيل ـ تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد ـ مطبعة السعادة ط ١٤، ١: ١٧.

(٩) ساقطة من ت.

(١٠) للمؤلّف كلام آخر عن تنوين المقابلة ٢: ٦٦٣.

(١١) في الأصل وفي ت، ف: فلأنّها.

مِنْ[١] نونِ الجمعِ، وَلمَّا [لَمْ يقعِ الفِعْلُ جمعَ المُؤَنَّثِ السّالمَ][٢] [لَمْ يدخلُ عليهِ التنوينُ عوضاً مِنْ نونِ الجمعِ][٣].

وأمّا تنوينُ العوضِ[٤] مِنَ المضافِ إليهِ، فلأنَّهُ يدخُلُ على المضافِ [عِوَضاً من المضافِ][٥] إليهِ عندَ حذفِهِ، نَحو: يومئذٍ وساعتئذٍ، وَلَمَّا لَمْ يَقَعِ الفعلُ مُضَافاً لَمْ يدخلْ عليهِ هذا التنوينُ. وأمّا المعنويُّ، فمنهُ الإسنادُ، أي كونهُ مسنَداً إليهِ، لأنَّ الفعلَ مُسَندٌ أبداً، فلو كانَ مُسنَداً إليهِ، لَزِمَ أَنْ يكونَ مُسْنَداً ومُسْنَداً إليهِ في وقتٍ واحدٍ، وهوَ غيرُ جائزٍ. ولأنّ مِنْ شرطِ المُسنَدِ إليهِ جوازُ التّعريفِ والإخبارِ[٦]، والفعل لا يكون له إخبارٌ[٧] ولا تعريفٌ، وأمّا: (تَسْمَعُ بالمُعَيديّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ)[٨]. فهو[٩] في معنى[١٠]: أن تسمعَ [بالمعيديّ][١١] في معنى سماعِكَ.

---

(١) في ل: عن.

(٢) في ت: لم يجمع الفعل.

(٣) في ت: لم يدخله تنوين والعبارة من ولمّا لم يقع الفعل إلى هنا ساقطة من ل.

(٤) ذكر المؤلّف تنوين العوض في ٢: ٦٦٢.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) في ل: الإضمار.

(٧) في ل: إضمار.

(٨) القولُ منسوب إلى المنذر بن ماء السماء، ويروي (لإنْ تسمعَ بالمُعيدي خيرٌ) و(أن تسمَعَ) و(تسمعَ بالمُعيدي). ينظر: مجمع الأمثال للميداني ـ تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط ٢ ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م، ١: ١٢٩.

(٩) في ل: فهي.

(١٠) في ل: فمعنى.

(١١) ساقطة من ف، ل.

ومنهُ الإضافةُ، أي كونُهُ مضافاً لا مضافاً إليهِ لأنَّ الفعلَ قدْ يُضَافُ إليهِ، وإنَّما اختصّ بالإضافةِ لأنَّ الإضافةَ، إمّا للتعريفِ والتَخصيصِ، وإمّا للتخفيفِ ولا يَجوزُ إضافةُ الفعلِ للتعريفِ والتَّخصيصِ لأنَّهُ محكومٌ بهِ، وحقُّ المحكومِ بهِ أنْ يكونَ نكرةً غيرَ مخصّصةٍ، لِعَدَمِ الاحتياجِ إلى التعريفِ والتخصيص، فإذاً لو عُرِّفَ أو خُصِّصَ [لوقعا ضائعَينِ لأنَّ وضعَ الفعلِ للإبهامِ، فلو عُرِّفَ أو خُصِّصَ][1] لَزِمَ نقضُ الغرضِ. ولا يجوزُ إضافتُهُ للتّخفيفِ لأنَّ التّخفيفَ إنّما يكونُ بحذفِ التنوينِ أو بحذفِ شيءٍ قامَ[2] مُقَامَ التّنوينِ، [ولا يُوجَدُ فِي الفعلِ التّنوينُ ولا شيءٌ قامَ[3] مُقَامَ التنوينِ][4]، وإذا كانَ لَمْ يوجدْ في الفِعْلِ شيءٌ مِنْ هذا لم[5] يُضَفْ للتّخفيفِ.

المعرب والمبني

قَولُهُ: (و[6]*هوَ معربٌ ومبنيٌّ، [فالمعربُ: المركّبُ الَّذي لَمْ يُشبه مبنيّ الأصل][7]، إلى آخره*) [أي و[8] الاسمُ معربٌ ومبنيٌّ لأنَّ الاسمَ إمّا أن يَخْتَلِفَ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في ت: يقوم، وفي ف، ل: قائم.

(٣) في ت: يقوم، وفي ف، ل: قائم.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) في سائر النسخ فلم، وما أثبتناه من ت.

(٦) الواو ساقطة من الأصل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ل.

(٨) الواو ساقط من ل.

آخِرهُ باختلافِ[١] العواملِ[٢] لفظاً أو تقديراً، أو لمْ يختلفْ.

فالأوّلُ: هوَ المعربُ، والثاني: هوَ المبني][٣].

المعرب

فالمُعرَب من الأسماء هوَ المركّبُ الذي[٤] رُكِّبَ مَعَ غيرِهِ[٥] ولمْ يُشبِهِ مبنيَ الأصلِ[٦]، أعني الماضي وأمرَ المخاطبِ والحروفَ[٧].

---

(١) في ل: الاختلاف.

(٢) في ل: العامل.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) في ل: أي الذي.

(٥) يريد بقوله: (رُكبَ مع غيره) مثلَ قولِكَ: ضَرَبَ زيدٌ فهو رُكِّبَ مِن ضَرَبَ، ومن زيدٍ.

(٦) يرى الرضي الأستراباذي أنّ لفظ مبني الأصل يدخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة إذ أصل جميع الأفعال البناءِ على مذهب البصريين. الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٦.

(٧) على حاشية ت: مقابل هذا الكلام (إن قيل إنّ التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة، لأنّه يصدق عليه أنّه مركّب لم يشبه مبني الأصل، لأنّه يشبه ضمير المخاطب الذي في أدعوك كما صرّحتم به في علّة بنائه، وهو ليس بمبني الأصل على تفسيركم مبني الأصل، فيلزم أن يكون معرباً، وليس كذلك.

قلنا: لا نسلّم انه ليس بمشابه لمبني الأصل، فإنّه مشابه للكاف الذي في أدعوك الذي هو مشابه للكاف الذي هو في ذلك وإيّاك فيكون مشابهاً للكاف الذي هو في ذلك وإيّاك، لأنّ المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء. وهذا الكاف حرف.

لا يقال: لا نسلّم أنّ المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين، لأنّا نقول: لا تغايرَ هاهنا، لأنّه يشبه الكاف التي في أدعوك، في الإفرادِ والخطابِ، ووقوعِهِ موقعه. وهذا الكاف يشبه الكاف الذي في ذلك وإيّاك في الإفرادِ والخطاب، وإن لم يشبهه في وقوعه موقعه، فيكون المنادى المذكور ←

فقولُهُ: *المُركَّبُ شاملٌ للمعربِ ولغيرِهِ*، مثلُ «هؤلاءِ» مِنْ قولِنَا: قامَ هَؤلاءِ. فإنَّهُ مركّبٌ مَعَ أَنَّهُ مبنيٌّ، واحترَزَ بِهِ عَنِ الذي لَمْ يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ، وهوَ غيرُ معربٍ كالأسماءِ الغيرِ المركّبةِ[1] معَ غيرِها، وحروفِ التَّهجّي، والأعدادِ.

قولُهُ: (*لَمْ يُشبِهْ مبنيَ الأصلِ*) يُخرِجُ أَمثالَ هؤلاءِ عنهُ لأنَّهُ[2] مشابهٌ لمبنيِّ الأصلِ كما يجيءُ في بابِهِ، وإنَّما أَخَذَ هذينِ القيدين في حدِّ المعربِ لأنَّ الاسمَ إنَّما يكونُ معرباً بواسطة[3] شرطينِ:

أحدُهما: وجوديٌّ وهوَ وجودُ سببٍ للاعرابِ فتعرّض له بقوله: المركّب.

وثانيهما: عدميّ، وهو عدم مشابهته لمبنيّ الأصل، فَتَعَرَّضَ لَهُ بِقَولِهِ: لَمْ يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ.

لا يُقالُ: إنَّهُ منقوضٌ بابِ مَا لا ينصرفُ، لِكونِهِ مشابهاً لمبنيِّ الأصلِ الَّذي هوَ الفعلُ ومنقوضٌ أيضاً بالمبنيّ[4] الأصلِ الذي هو الفعلُ الماضي وفعلِ الأمرِ والحروفِ، لأنّها مركّبةٌ لَمْ تُشبِه مبنيَّ الأصلِ، لامتناعِ مشابهةِ الشيءِ لنفسِهِ، لأنّا نقولُ: لا نسلّم أَنَّ بابَ ما لا ينصرفُ مشابهٌ لمبنيِّ الأَصلِ، غايةُ ما في البابِ أَنَّهُ مشابهٌ للفعلِ وَلَا يلزمُ منْ كونِهِ مشابهاً للفعلِ الماضي لأنَّهُ لا يلزَمُ مِنْ كونِ الشيءِ

← مشابهاً للكاف الذي في ذلك وإيّاك في الإفراد والخطاب. وهذا القدر كافٍ في إيجاب البناء، فيكون مشابهاً لمبني الأصل. متوسّط). وهذه الحاشية مأخوذة من الوافية: ٢٨ ـ ٢٩.

(١) الصواب غير المركّبة، لأنّ (غير) اسم ملازم للإضافة في المعنى ولا تجتمع الإضافة والألف واللام.

انظر: مغني اللبيب ١: ١٦٩.

(٢) في الأصل: لأنّها.

(٣) الصواب بوساطة. لأنّ الواسطة: الشيء ومنه واسطة القلادة، وهي الدّرة التي في وسطها. لسان العرب ـ وسط ـ ٩: ٣٠٨.

(٤) في ف: بمبني.

مشابهاً للعامِّ كونُهُ مشابهاً للخاصِّ من حيث هُوَ خاصٌّ، ولا نُسَلِّمُ أَنَّ مبنيَّ الأصلِ / ٦ ظ / لم يخرجْ عَنْهُ بَلْ نقولُ: إنَّهُ خَرَجَ عنه[١] لأنّ هذا الحدَّ لمّا دلَّ على أنَّ المُعْرَبَ هُوَ المُرَكَّبُ الغيرُ المشابِهِ[٢] لمبنيِّ الأصلِ، فَدَلالَتُهُ على أَنَّهُ غيرُ مبنيِّ الأصلِ أَولىٰ. أو نَقولُ: إنَّهُ كحدِّ الاسم المعربِ، فيكونُ تقديرُ الحـدِّ: الاسمُ المـعربُ اسمٌ مـركّبٌ لمْ يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ وحينئذٍ لمْ يتوجَّهْ النّقضُ في المُركَّبِ وفي[٣] قَولِهِ: المُعرَبُ المركّبُ تساهل، لأنّ المرادَ منهُ جزءُ المركّبِ، لأنَّ المركَّبَ مِنْ حيثُ هوَ مركّبٌ مبنيٌّ.

اعلم أنّ لقائل أن يورد عليه النّقض بِمِثل: غلام زيد، فإنّه يصدقُ عليهِ أَنَّـهُ مركّبٌ لمْ يُشبِهْ مبنيَّ الأصلِ معَ أَنَّه ليسَ بمعربٍ وَحْدَهُ، اللهمَّ[٤] إلّا أن يراد بالتركيبِ التركيبُ الإسنادي.

حكم الأسماء المعربة:

قوله[٥]: (*وَحُكْمُهُ أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ*[٦]).

أيّ وحكمُ المعربِ أنْ يَخْتَلِفَ آخرُهُ [باختلافِ العواملِ][٧]، لفـظاً كـقولِكَ: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، أو تقديراً كـقولِكَ: هـذا عـصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا. فإنّ أصلَه عصوٌ بالضمِّ والفتحِ والكـسرِ، قُـلِبتْ الواوُ أَلِـفاً

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) الصواب: غير المشابه. تنظر ١: ١٤٧.

(٣) في ز، ع، ف: في.

(٤) ليست في الأصل.

(٥) ساقطة من ف.

(٦) كلمة (آخره) ساقطة من ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ عصاً والاختلافُ مقدَّرٌ فيهِ.

وإنّما قال: *حكمُ المعربِ هذا* ولم يقلْ: حدُّهُ هذا ـ وان ذَهَبَ إليه قومٌ ـ لأنَّ معرفةَ هذا[١] الوصفِ للمُعرَبِ، إنّما هي بعدَ معرفةِ المُعرَبِ.

فلو عَرَّفَ المُعْرَبَ بِهِ، لَزِمَ الدّورُ[٢]، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ[٣]، وَهُوَ مَمنوعٌ، لأنّا لا نُسلِّمُ أَنَّ معرفةَ هذا الوصفِ للمعربِ موقوفةٌ عَلَى معرفةِ المعربِ، لِجوازِ أنْ تكونَ مَعرِفةُ هذا الوصفِ حَاصِلةً من استعمالِ العربِ أو غَيرِهِ، وإنّما قالَ: أو تقديراً، ولم يقل أو محلاً، لأنَّ المبنيّاتِ قد تختلِفُ أواخِرُهَا باختلافِ العوامِلِ مَحَلاً، نحو: جاءني هؤلاءِ، ورأيتُ هؤلاءِ، وَمررْتُ بهؤلاءِ، لأنَّ المرادَ باختلافِ الآخرِ مَحَلاً، هو أنّه لَوْ وَقَعَ مَوقِعَهُ مُعْرَبٌ لكانَ لَهُ اعرابٌ فلاني فَيُقالُ: هَؤلاءِ في: «جاءني هؤلاءِ» في مَحَلِّ الرّفعِ، لأنّهُ[٤] فاعلٌ[٥] عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لو وَقَعَ موقِعَهُ مُعرَبٌ لكانَ مرفوعاً[٦]، وكذلِكَ في حالِ النّصبِ والجرِّ وحينئذٍ لو قالَ: لفظاً[٧] أو[٨] محلاً لَدَخَلَ

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) الدور تعريف شيء بثان مجهول يعرّف بالشيء الأوّل فيتوقّف الشيء على نفسه أو يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وهو محال. كتعريف الشمس بأنّها كوكب يطلع في النهار، والنهار زمان تطلع فيه الشمس. المنطق ١: ٩٧.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب، طبع دار الطباعة العامرة. استانبول: ٨.

(٤) في ت، ف، ل: بأنّه.

(٥) في ت: فاعل جاء. وفي ف، ل: فاعل جاءني.

(٦) في ف: معرباً.

(٧) زاد في ف: بأنّه فاعل جاءني.

(٨) في سائر النسخ: (و)، وما أثبتناه من ل.

فيهِ المبنيّاتُ.

معنى الاعراب:

قولُهُ: (*الاعرابُ*[١] *ما اختلفَ آخرُهُ بهِ*).

أي و[٢]الإعرابُ مَا اختلفَ آخرُ المعربِ بهِ، وهوَ الضَّمَّةُ والفَتْحَةُ والكسرةُ[٣]، وَمَا يقومُ مَقامَها[٤] التي هي عِلَّةُ الاختلافِ.

وقالَ[٥] في شَرْحِهِ[٦] مَا مَعْنَاهُ: هَذا التّعريفُ الذي ذكرتُهُ أولىٰ مِنَ التعريفِ الذي ذَكَرَهُ غيرِي، وهوَ أنَّ الاعرابَ هو اختلافُ آخرِ الكَلِمَةِ باختلافِ العواملِ، لأنَّهُ إمّا أنْ أرادَ بالاختلافِ ما أردتُهُ[٧]، وهوَ عِلَّةُ الاختلافِ، أو لمْ يُرِدْ.

فَإنْ أرادَ فعبارتُنا أَسَدُّ[٨]، لإطلاقِنا اسمَ السَّبب على المُسَبَّبِ، واطلاقِهم اسمَ المسبَّبِ على السّببِ، وَهُوَ خلافُ الأصلِ.

---

(١) في ف، ل: والاعراب.

(٢) الواو ساقط من ت، ل.

(٣) في ت، ف: والكسرة والفتحة.

(٤) مقابل هذا الكلام في الأصل حاشية نصّها: (أي الاعراب هو الذي يحصل اختلاف آخر المعرب به، أي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمّة والفتحة والكسرة، وما يقوم مقامها، وهو الواو والألف والياء). وهذا النصّ في الوافية: ٣٢ـ٣٣.

(٥) في الأصل: فقال.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب: ٩.

(٧) في ل: ما أوردته.

(٨) في ت، ف، ل: أصحّ.

وإنْ لَمْ يُرِدْ ما أردْنا، فلا نُسَلِّمُ أَنَّ ههنا شيئاً غيرَ ما ذكرناهُ، وَعَلَىٰ تقديرِ التسليمِ فذلكَ الأمرُ حاصلٌ مِنَ الضَّمِّ والفتحِ والكسرِ. فإذا حَصَلَ مِنها امتنعَ تقسيمُهُ إلى ثلاثةِ أقسام[1]، لامتناعِ إنقسامِ المعلولِ إلى العلّةِ، ولأنَّهُ لو انقسمَ إلى ثلاثةٍ وجبَ أَنْ يعقل[2] مَعَ كلِّ واحدٍ مِنْ هذهِ الثلاثةِ، لأنَّ موردَ التقسيمِ[3] مشتَرَكٌ بينَ الأقسامِ، ومعقولٌ مَعَهَا، لكنَّ الاختلافَ لا يُعقَلُ مَعَ كلِّ واحدٍ منها، وأيضاً لو كانَ معلولاً لهذهِ كما كانَ الاسمُ في أوّلِ تركيبِهِ مُعْرَباً لعدمِ حصولِ عِلَّتِهِ، وهيَ هذهِ الثلاثةُ.

ثُمَّ الذي يدلُّ على أَنَّ الاعرابَ عندَ المُحقّقينَ هِيَ هذهِ الحركاتُ المخصوصةُ اتفاقُهُم عَلَىٰ أَنَّ أنواعَ الاعرابِ، رَفْعٌ، وَنَصْبٌ وجرٌّ وَجَزْمٌ، وَهِيَ ألقابٌ للضمّةِ والفتحةِ والكسرةِ والسكونِ.

وَلِقائلٍ أَنْ يَقولَ: فِي قَولِهِ في حدِّ الاعرابِ: (*ما اختلفَ بهِ آخِرُ المُعرَبِ*) إبهامٌ لأنَّ الاختلافَ الذي هو المعلولُ يدلُّ على علّةٍ مَا، ولا يَدُلُّ على علّةٍ معيّنةٍ، فَإنَّ عِلَّةَ الاختلافِ تَكونُ الفاعليةَ والمفعوليّةَ والإضافةَ وتكونُ العاملَ وتكون الحركاتِ الثلاثَ، أو مَا يقومُ مَقَامَهَا.

ويمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ: أَنَّ حَمْلَ علّةِ الاختلافِ على العلّةِ القريبةِ التي هيَ الحركاتُ الثلاثُ أو ما يقومُ مَقامَها أولىٰ من حَملِها عَلَى العِلَّةِ البعيدةِ التي هيَ

---

(١) ساقطة من ت، ف، ل.

(٢) في ت، ع: نفعل.

(٣) في ت، ف، ل: القسمة.

غَيرُهَا.

فإن قِيلَ: كُلُّ واحدةٍ منها ليستْ بِعِلَّةٍ، للاختلافِ، وإلّا لَوُجِدَ مَعَهَا وإذا كانَ كذلِكَ لم يكنْ كلُّ واحدٍ منها اعراباً، والمقدّرُ خلافُهُ، قلنا: المرادُ من العلّةِ جزءُ العلّةِ لجوازِ اطلاقِ العلّةِ على جزئِهَا، وإذا كانَ كذلكَ لمْ يلزمْ أَنْ يُوجدَ الاختلافُ عندَ كلِّ واحدٍ مِنْهَا[١].

[اعلم أنّه لو قَالَ: الاعرابُ ما اختلفَ هيئةُ آخرِ المُعربِ لكانَ أَسَدَّ لأَنَّـهُ لَا يختلِفَ آخرَهُ بلْ تختلفُ هيئةُ آخرِهِ][٢].

/ ٧ و / لا يُقالُ: لا جَائزٌ[٣] أَنْ يكونَ الاعرابُ هُوَ الحركةَ، لأنّهُ قَدْ تُـضَافُ الحركَةُ إلى الاعرابِ فيقالُ: حركةُ الاعرابِ، فلو كانَ هو الحركةَ لَزِمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ، [وأنّهُ مُحالٌ، لأنّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الاعرابَ لَو كانَ هوَ الحركةَ لَزِمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ][٤] لأنَّ الاعرابَ حركاتٌ مخصوصةٌ فإضافةُ الحركةِ إلى الاعرابِ إضافةُ العامِّ إلى الخاصِّ، وهو جائزٌ، نَحو: كلُّ الدّراهِمِ، وغيرُهُ.

---

(١) هنا تعليق على حاشية الأصل، هذا نصّه: (قال في المختصر: لو حمل على العلّة التامّة لكـان أوجـه، لأنّ الاختلاف يوجد مع كـلّ واحـدٍ مـنها، بـناء عـلى أنّ الإسم وضـع غـير مـعرب، ثمّ أعـرب بسـبب العامل، فحصول كلّ واحدٍ منها بعدما لم يكن، موجب لاختلاف آخر الكلمة..). وهذا الكلام مأخوذ من الوافية: ٣٣.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف، ل.

(٣) هكذا في الأصل، ت، ل والأولى: لا يجوزُ، أو غير جائز. وهذا الأسلوب استعمله بعض المتأخّرين، قال الأشموني: (وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته، لأنّه لا جائز حينئذٍ أن يكون من تقسيم الكـلّ إلى أجزائه). انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١: ٢٣.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

والَّذي يَدُلُّ على أنَّ الاعرابَ هو الحركةُ أَنَّهُ وُضِعَ للفرقِ بينَ المعانِيَ، وما يكونُ كذلكَ يكونُ لفظاً لا معنىً، والاعراب يُحتَمِلُ أن يكونَ مشتقّاً مِن قولِهِم: عَرِبْتَ مَعِدَتُهُ، إذا فَسَدَتْ[1]، وأَعْرَبْتُها أَزلتُ[2] فَسَادَهَا[3].

وَيحتمِلُ أن يكونَ مُشْتَقّاً مِنْ قَولِهم: أَعْرَبَ الرجُل عَنْ[4] حاجَتِهِ إذا أبانَ عنها، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ من قولِهم: امرأةٌ عَرُوبٌ إذا كانت مُتَحَبِّبَةً إلى زَوجِها[5].

وإنَّما جُعِلَ الاعرابُ في آخرِ المُعْرَبِ، لأَنَّهُ صفةٌ، للمُعْرَبِ، والصِّفَةُ إنَّما تكونُ بعدَ الفَراغِ مِنَ الموصوفِ، فكذلِكَ يكونُ الاعرابُ بعدَ الفَراغِ مِنَ المُعرَبِ وَهُوَ آخرُهُ.

سبب إعراب الإسم:

قَولُهُ: (*ليدلَّ على المعاني المُغتَوِرَةِ عليهِ*) إشارةٌ إلى علّةِ وضعِ الاعرابِ في الأسماءِ، وذلكَ أَنَّ في الأسماءِ معانيَ مختلفةً، يلتبسُ بَعْضُها ببعضٍ لولا الاعرابُ،

---

(١) عَرِبَتْ معدتُه عَرَبَاً فسدتْ. لسان العرب ـ عرب ـ ٢: ٨١، وتاج العروس، طبع الكويت ـ عرب ـ ٣: ٣٤٣.

(٢) في ت، ل: أي أزلت.

(٣) الإعراب بالكسر: الإبانة والإفصاح عن الشيء، والإعراب الذي هو النحو إنَّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. لسان العرب ـ عرب ـ ٢: ٧٨، وتاج العروس ـ عرب ـ ٣: ٣٣٥.

(٤) زاد في حاشية ت: إذا تكلّم بالعربية ويحتمل أن يكون مشتقّاً من أعرب الرجل.

(٥) انظر: لسان العرب ـ عرب ـ ٢: ٨١.

كقولِكَ: ما أحسنَ زيداً[١]!! وَمَا أحسنَ زيدٌ[٢]، وَمَا أحسنُ زيدٍ[٣]؟

فَإنَّ معنى الأوّلِ: شيءٌ أحسنَ زيداً[٤].

ومعنى الثاني: مَا صَارَ زيدٌ ذا حسنٍ.

ومعنى الثالثِ: أيُّ عضوٍ من أعضاءِ زيدٍ، أو أيُّ وصفٍ[٥] من أوصافِ زيدٍ أحسنُ؟ ولولا الاعرابُ لما تميَّزَ بعضُ هذهِ المعاني[٦] عن بَعْضٍ.

فإن قيلَ: هلّا[٧] غَيَّرُوا الصّيغَ لأجلِ كلِّ معنىً؟ قلنا: لأنَّهُم لَو وضعوا لكلِّ معنىً صيغةً لأدّى إلى كثرةِ الألفاظِ معَ عدمِ الاحتياجِ إليها، وليسَ لقائلٍ أنْ يقولَ: إنّ تخصيصَكُم قولَهُ (ليدلَّ على المعاني المُعْتَورة) بعلّةِ وضعِ الاعرابِ في الأسماءِ غيرُ جائزٍ، لأنَّ الاعرابَ يكونُ[٨] في الفعلِ كما يكونُ في الاسمِ، وكَذلِكَ المعاني المُعْتَورَةُ التي هِيَ عَلَى وضعِ الاعرابِ في الإسمِ موجودةٌ في الفِعلِ، كما هيَ موجودةٌ في الإسمِ. ألا تَرَى أنَّكَ إذا[٩] قلتَ: لا تأكلِ السّمكَ وتشربُ اللبنَ بالرفعِ[١٠] [كان

---

(١) ما: نكرة تامّة بمعنىٰ (شيء) مبنية على السكون في محلّ رفع مبتدأ. أحسن: فعل ماض، وفاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على ما. زيداً: مفعول به منصوب. جملة (ما أحسن..) ابتدائية لا محلّ لها من الاعراب. جملة (أحسن زيداً) في محلّ رفع خبر ما.

(٢) ما: حرف نفي لا محلّ له من الاعراب. أحسن: فعل ماض مبني على الفتح. زيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة في آخره.

(٣) ما: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. أحسنُ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة في آخره وهو مضاف. زيد: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة في آخره.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١: ٣٢٩.

(٥) في ت: صفة.

(٦) في ف: من.

(٧) في ل: فهل لا.

(٨) ساقطة من ل.

(٩) في ل: إذ

(١٠) الواو في العبارة استئنافية إذ لو كانت واو العطف لانتصب أو انجزم (تشرب). انظر: مغني اللبيب ١: ٣٩٧.

المعنى النهيَ في هذهِ الحالِ، ولو قلتَ بالجزمِ][1] كان المعنى النهي عن كلّ واحدٍ منها، وإنْ قلت بالنصب كان المعنى النّهيَّ عن الجمعِ فقط، لأنّا نقولُ: المرادُ من الاعرابِ إعرابُ الاسمِ لا مطلقُ الاعرابِ، والذي يدلُّ عليه قولُهُ: (*وأنواعُهُ رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ*) وَلمْ يذكرِ الجزمَ. وَلأنّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الاعرابَ في الفعلِ يدلُّ على المعانِي المُعْتَوَرِةِ بَلْ [لإزالة اللّبس][2] الذي حَصَلَ من اشتراكِ الواوِ في المثالِ المذكورِ، لكونِهِ مُشتَرَكاً بينَ العطفِ والجمعِ والحالِ، وَهُوَ ضعيفٌ لأنَّ ما ذَكَرْناهُ في الجوابِ دليلٌ عَلَى أنَّ المَعانيَ الحاصلةَ في الفعلِ بِسَبَبْ الغيرِ[3] وهو الواوُ المشتَرَكةُ، والاعرابُ إنّما دَخَلَ عليهِ لرفعِ الالتباسِ الذي حَصَلَ [بسببِ الواوِ][4] المُشْتَرَكَةِ، وذلكَ لا يَدُلُّ على عدمِ المعاني المُعْتَوِرَةِ فِي الفعلِ وَهُوَ المطلوبُ في الجوابِ.

أنواع الإعراب

قولُهُ: (*وأنواعُهُ رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ*).

اعلمْ أَنَّ أنواعَ الاعرابِ أربعةٌ، وهيَ الرفعُ، والنّصبُ، والجرُّ، والجزمُ، لكنَّ المصنِّفَ لمْ يذكرِ الجزمَ لِكَونِهِ مِن اعرابِ الفعلِ، وهوَ يبحثُ عن إعرابِ الإسمِ.

وألقابُ البناءِ أربعَةٌ أيضاً، وهيَ[5]: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ، والسكونُ، ولا

---

(١) ما بين المعقفتين زيادة من ل.

(٢) في ت: أزال اللبس، وفي ل: إنما أراد اللبس.

(٣) لا بمجتمع غير والألف واللام تقدّم في ١: ١٤٧.

(٤) في ل: بالواو.

(٥) في ل: وهو

يجوزُ استعمالُ ألقابِ [الاعرابِ في البناءِ][١]، [ولا ألقابِ البناءِ في الاعـرابِ][٢] إلّا عندَ الكوفيينَ[٣].

قوله: *(والرّفعُ عَلَم الفاعليةِ إلى آخره..)*[٤].

قِيلَ عليهِ[٥]: لو كانَ الرّفعُ عَلَماً للفاعليةِ[٦]، لما كانَ موجوداً في غيرِ الفاعلِ، لأنَّ علامَة الشيءِ لا توجدُ في غيرِهِ، وإلّا لما كانَ عـلامةً لهُ، وَهَكَـذا القـولُ[٧] في النّصبِ والجرِّ.

وجوابُهُ أَنْ تَقُولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لو كانَ عَـلَماً للـفاعليةِ لمـا وُجِـدَ في غـيرِهِ / ٧ظ / لأنَّ المرادَ من قولِنا: إنّه عَلَمٌ للفاعليةِ[٨] أَنَّ الرّفعَ وُضِعَ للفاعل في الأصلِ،

---

(١) في ل: البناء في الاعراب.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٣) قال الرضي: (أمّا الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعرابِ في المبني وعلى العكس، ولا يفرّقون بينها). بـل هناك بعض البصريين لا يفرّق بين حركات الاعراب وحركات البناء، فقال قطرب: هـي هـي، وقـال المبرّد: الهاء في قولك فيها محفوض. انظر: المقتضب للمبرد ـ تحقيق محمّد عبدالخالق عضيمة، طبع القاهرة ٣: ٩٠ والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣، والهمع ١: ٦١.

(٤) سقطت من ت، ف، ل عبارة: إلى آخره، وحلّ محلّها: والنصب على المفعولية والجرّ على الإضافة.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) قال الرضي: الأولى أن يُقالَ: الرفع علمُ كون الاسمِ عمدةً، والنّصب علم الفضيلة في الأصل ثمّ يدخل في العُمَدِ تشبيهاً بالفضلاتِ. الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٤.

(٧) في ت، ف، ل: تقول.

(٨) على حاشية الأصل هنا تعليق هذا نصّه: (وقال في المختصر: إنّما قال: فالرفع علم الفاعلية، ولم يقل: علم الفاعل، لأنّه ليس علماً للفاعل فقط لوجوده في غيره، كالمبتدأ وغـيره، بـل عـلم للـفاعل والأشـياء المنسوبة إلى الفاعل وغيره، ولهذا لم يقل أيضاً أنّ النصبَ علمِ المفعول لوجوده في غيره كالتمييز والحال وغيرهما، وإنّما لم يقل الجرّ علم الإضافية، لكونه علماً للإضافةِ، ولا توجد في غيرها). وهـذا التـعليق

ثُمَّ إِنَّ غيرَ الفاعلِ أُعطيَ الرّفعَ لمشابهتِهِ الفاعلَ[١]، وهكذا في النّصبِ والجرِّ، وإنّما جُعِلَ الرّفعُ للفاعِلِ والنصبُ للمفعولِ، وَلَمْ يُجْعَلْ بالعكسِ لأنَّ الرَّفْعَ أثقلُ منَ النَّصبِ، لحصولِهِ من استعمالِ عضوينِ[٢]، والفاعلُ أقلُّ مِنَ المفعولِ[٣]، فأعطيَ الرّفعُ الذي هو أثقلُ للفاعلِ[٤] الذي هُوَ أقلُّ والنّصبُ الذي هو أخفُّ للمفعولِ[٥] الذي هُوَ أكثرُ، لِتَوازِي[٦] قِلَّةُ الفاعلِ ثِقَلَ الرَّفْعِ، وَخِفَّةُ النَّصبِ كَثْرَةَ المفعولِ[٧].

العامل

قَولُهُ: *(والعامِلُ ما بهِ يتقوّمُ المعنى[٨] المُقتَضِي للاعرابِ)*[٩].

اعلمْ أَنَّ العاملَ شيءٌ والمقتضي للاعرابِ شيء آخرُ، فالعامِلُ هُوَ الذي

---

(١) ذهب سيبويه وابن السراج إلى أنّ المبتدأ والخبر هما الأوّل والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما. يقول سيبويه: واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء وقال ابن السراج: الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: الأوّل مبتدأ له خبر... والثالث فاعل بني على فعل...

انظر: الكتاب ١: ٧، والأصول في النحو لابن السراج ١: ٦٢، وشرح المفصل ١: ٧٣.

(٢) في ت، ف: العضوين، والعضوان هما الشفتان. الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٤.

(٣) إنّ الفعل لا يكون له إلّا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات مثل: أعلمت زيداً الأمر سهلاً.. انظر: شرح المفصل ١: ٧٥.

(٤) في ت، ل: الفاعل.

(٥) في ل: المفعول.

(٦) هذا التعليل ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١: ٧٥.

(٧) في ت، ف: المفاعيل.

(٨) على حاشية ت: (وفيه نظر. لأنّه يخرج منه عوامل الفعل. لأنّ عامله ليس بسبب المقتضي اعرابه. وجوابه: أنّه ذاكر حدّ عوامل الاسم. متوسّط). وهذا التعليق من الوافية: ٣٦ ـ ٣٧.

(٩) ساقطة من الأصل، ومن ت.

هوَ[١] علّةُ لمُقتَضي الاعرابِ، [كقولِكَ: قامَ زيدٌ، فإنّ العـامِلَ هُـوَ قَـامَ والمُـقتضِي لإعراب زيد][٢] هيَ الفاعليةُ، كما عَرَفْتَ[٣]، وَهيَ إنّما تَحَصَّلَتْ وَتَقَوَّمَتْ، بـالعامِلِ الذي هُوَ قَامَ، فإنْ وَقَعَ اختلافٌ في العاملِ في بَعْضِ الصُّورِ ليسَ[٤] اختلافاً في هذهِ القَاعِدَةِ.

مثلاً العاملُ في المُضافِ إليه هل هو اللام المقدّرة، أو[٥] إضافة اسم إليـه، أو غير ذلك؟

وليسَ هَذا الاختلافُ اختلافاً في أَنَّ العاملَ ما بـهِ يـتقوّم المَـعْنَى المُـقتضِي للإعرابِ، بَلْ فيما يُحقِّقُ المعنى المقتضي للاعرابِ. وإنّما احتاجَ إلى تـعريفِ العـاملِ، لأنَّهُ ذَكَرَهُ في حُكْمِ المُعرَبِ، وَلَمْ يكن بيّناً بنفسِهِ فاحتاجَ إلى تعريفِهِ.

الأسماء المعربة

محلّها من الاعراب:

قولُهُ: (*فالمفردُ المنصرفُ.. إلى آخرِهِ..*).

اعلمْ أَنَّهُ لمّا كانَ اعرابُ الأسماءِ يختلفُ لأنَّ اعـرابَ[٦] بَـعضِهَا بـالحركاتِ

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في ل: عرفته.

(٤) الصواب: فليس.

(٥) في ت: و.

(٦) في ت: الاعراب.

والبعض[١] الآخرِ بالحروفِ احتيجَ إلى تقسيمِ الأسماءِ إلى أقسامٍ، كُلُّ قسمٍ منها اشتركَ[٢] في نوعٍ واحدٍ من الاعرابِ، فَقُسِّمَتْ باعتبارِ اشتراكِ أقسامِها في نوعٍ واحدٍ من أنواعِ الاعرابِ.

علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة:

وَقَبلَ الشروعِ في عدِّ[٣] أقسامِها نَذْكُرُ مُقَدِّمَةً، وهيَ أنّ أصلَ المُعْرَبِ أَنْ يكونَ اعرابُهُ بالحركاتِ لأنّها أخصرُ[٤] من الحروفِ، فإنْ كانَ بالحرفِ فَلِعِلَّةٍ وأصلُ ما كانَ اعرابُهُ بالحركاتِ أن يكونَ رفعُهُ بالضّمةِ، ونصبُهُ بالفَتحةِ، وجرُّهُ بالكسرةِ، فإنْ لم يكن كذلكَ فَلِعِلَّةٍ. وأصلُ ما كانَ اعرابُهُ بالحروفِ أنْ يكونَ رفعُهُ بالواوِ، ونصبُهُ بالألفِ، وجرُّهُ بالياءِ، ليجانِسَ كلُّ حرفٍ حركةَ ذلكَ الاعرابِ، فإنْ لمْ يَكُنْ كذلِكَ فلعلّةٍ. وإذا تَقرَّرَ ذلكَ فنقولُ: ***أَقسامُ الأسماءِ باعتبارِ ما ذَكَرنا أنواعٌ:***

أَحدُهَا: المفردُ المُنْصَرِفُ، والجمعُ المُكسَّرُ المُنصَرِفُ، بالضمّةِ في حالِ الرفعِ، والفتحةِ في حالِ النصبِ، والكسرةِ في حالِ الجرِّ، كقولِكَ:

جاءني زيدٌ ورجالٌ، ورأيتُ زيداً ورجالاً، ومررْتُ بزيدٍ ورجالٍ.

وإنّما قيَّدَ المفردَ بالمنصرفِ، والجمعَ بالمُكَسَّرِ المنصرفِ لأنّهما[٥] لو لم يَكونا[٦]

---

(١) في ف: وبعض تراجع ١: ١١٩.

(٢) في ت: يشترك.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ف: أخف.

(٥) في ف: لأنها.

(٦) في ف: تكن.

كذلكَ لما كانَ اعرابُهما كذلكَ، واعرابُ هذا النوعِ جاءَ على الأصلِ.

ولقائلٍ أن [يقولَ ما ذُكِرَ منقوضٌ][1] بالأسماءِ الستّةِ لأنّها مفردةٌ منصرفةٌ، معَ أنَّ اعرابَها ليسَ[2] بالضمّةِ والفتحةِ والكسرةِ، اللهمَّ إلّا أنْ تقولَ المرادُ منَ المفردِ ما كانَ غيرَ مضافٍ ولا مُثنّى ولا مجموعٍ، وحينئذٍ لا[3] يَدخُلُ في ذلِكَ الحكمِ مثلُ: غلامُ زيدٍ [لكنّهُ داخلٌ][4] فيهِ.

وجوابُهُ أَنْ نقولَ لا يَردُ النّقضُ بالأسماءِ الستّةِ لِخروجها[5] عَنِ المفردِ المُنصرفِ، لذكرِهِ لَهُ بعدَهُ أحكاماً خاصّةً.

وثانيها: جَمْعُ المؤنّثِ السّالمُ فإنَّ رفعَهُ بالضمّةِ ونصبَهُ وجرَّهُ بالكَسْرَةِ فاعرابُهُ بالحركاتِ جاءَ[6] على أصلِهِ في الرّفعِ والجرِّ، ولم يجرِ على القياس في النصبِ مَعَ إمكانِهِ لأنَّ النَّصبَ كانَ محمولاً على الجرِّ في جمعِ المذكّرِ السّالمِ، مَعَ أنَّهُ أصلٌ، فلو لمْ يُحملْ هَهُنا لَزِمَ أنْ تَكونَ للفرعِ، الَّذي / ٨ و / هُوَ جمعُ المؤنّثِ السّالمُ مَزِيّةٌ على الأصلِ. [الذي هوَ جمعُ المذكّرِ][7].

لا يُقالُ كانَ من الواجبِ على المُصَنِّفِ تقديمُ جمعِ المذكّرِ السالمِ عَلَى جمعِ

---

(١) في ت: يورد النقض، وفي ف، ل: يورد النقض عليه.

(٢) في الأصل، وفي ف: ليست.

(٣) في ت، ف، ل: لم.

(٤) في ل: لكونه داخلاً.

(٥) في الأصل: لخروجه.

(٦) في ف، ل: جار.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

المؤنّثِ السالمِ بالوضعِ، لكونِ الثاني فرعاً على الأوّلِ، لأنّا نقولُ: إنّما قَدَّمَ جمعَ[١] المُؤَنَّثِ السّالِمَ على جمعِ المذكرِ السّالمِ، لكونِ اعرابِ الأوّلِ بالحركةِ[٢]، و[اعراب جمع المذكر][٣] بالحروفِ، والأصلُ في الاعرابِ [أن يكونَ بـ][٤] الحركاتِ دونَ الحروفِ، والكلامُ وَقَعَ في الاعرابِ.

وإنّما قدَّمَ جمعَ المؤنّثِ السالم[٥] على غيرِ المنصرفِ مَعَ أنَّ اعرابَهما بالحركاتِ لأنَّه خالفَ القياسَ في شيء أضعفَ وَهُوَ الفتحُ، وغَيرُ المُنْصَرِفِ خالفَ في شيء أقوى، وهو الجرُّ، فَقَدَّمَ جمعَ المؤنّث لهذا[٦] الاعتبارِ.

اعرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ:

وَثَالِثُها: غَيرُ المنصرفِ، واعرابُهُ بالضمّةِ في الرفع والفتحةِ في النصبِ والجرِّ، فَجَرَى بنصبِهِ[٧] وَرَفْعِهِ عَلَى أصلِ القياسِ، [وَلَمْ يجرِ جرُّهُ على القياسِ،][٨] كما سَنَذْكُرُهُ في بابِ ما لا ينصرفُ.

ولقائلٍ أَنْ يوردَ عليهِ النّقضَ ببابِ جَوارٍ فَإِنَّهُ غيرُ منصرفٍ، عِندَهُ مَعَ أَنَّ رَفْعَهُ لَيسَ بالضمَّةِ.

---

(١) ساقطة من: ف.

(٢) في ل: الحركات.

(٣) في ل: الثاني.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) ساقط من ل.

(٦) في ف، ل: بهذا.

(٧) في ل: نصبه.

(٨) في ل: دون جرّه.

وَجَوابُهُ: أنّا[١] لا نُسَلِّمُ أَنَّ رفعَهُ ليسَ بالضمَّةِ، بَلْ أنَّهُ بالضَّمَّةِ وَلكنَّهُ[٢] تقديراً.

اعرابُ الأسمَاءِ الستّةِ:

ورابعها: الأسماءُ السِّتَّةُ وهيَ:

أبوكَ وأخوكَ[٣] وحموكَ، وهنوكَ وفوكَ، وذو مالٍ، مضافةً إلى غيرِ ياءِ المتكلّمِ.

وَشَرِطَ في اعرابِها بالحروفِ شرطين:

أَحَدُهُما[٤]: أن تكونَ مضافَةً لأنّها لو لم تكنْ كذلِكَ[٥] مضافةً لكانتْ معربَةً بالحركاتِ.

تقولُ: هَذَا أَبٌ، ورأيتُ أباً ومررت بِأبٍ.

والثاني: أن لا تكونَ إضافتُها إلى ياءِ المتكلّمِ، لأنَّها لو كانتْ مضافةً إلى ياءِ المتكلّمِ لكانتْ مبنيّةً عند أكثرِهم، ومعربةً اعراباً تقديريّاً عِنْدَهُ، وحقيقةً عندَ بعضِهم.

وَلِقائلٍ أن يقولَ: اعرابُها بالحروفِ يحتاجُ إلى شرطٍ آخرَ لم يذكُرهُ. وَهُوَ كونُها[٦] غيرَ مُصَغَّرَةٍ لأنَّها لو كانتْ مُصَغَّرَةً لكانَ اعرابُها بالحركاتِ. تقُولُ: جاءني

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) زيادة من: ت.

(٣) في الأصل أخوك وأبوك

(٤) ساقطة من الأصل

(٥) زيادة من ت

(٦) في ت كونه

أُخيُّكَ، ورأيتَ أُخَيَّكَ، ومررت بِأَخَيِّكَ، وَكانَ من الواجِبِ أنْ يقولَ: (أبوك.. إلى آخره..) مضافةً [إلى غير ياء المتكلّم][1] غيرُ مُصَغَّرَةٍ.

وجوابُهُ: أَنَّ قولَهُ[2] أبوكَ بلفظِ المُكَبَّرِ أغْنَاهُ عَنْ أَنْ يُذْكَرَ غيرَ مصغرةٍ لأنَّ المُكَبَّرَ لا يكونُ مُصَغَّراً[3].

وَلِقَائِلٍ أَنْ يعودَ ويقولَ: ما ذكرْتُم يقتضي الاستغناءَ عن ذكرِ لفظِهِ[4] (مضافةً) لأنّ لفظةَ (أبوكَ) تغني[5] عَنْهَا، ويمكنُ أنْ يجابَ عنهُ: بأنَّهُ لو اقتصرَ على لفظةِ (أبوكَ) لَتُوهِّمَ أَنَّهُ إذا كانَ مضافاً إلى اسمٍ آخرَ نحو: أبي زيدٍ، ليسَ حُكمُهُ كَذَلِكَ [مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ][6]، وَلَيْسَ أَنَّه لو[7] اقتصرَ عَلَى لفظِ المُكَبَّرَ لَتُوهِّمَ منهُ[8] ما هو خلافُ الوَاقِعِ.

واعلمْ أَنَّ اعرابَها من جهةٍ واحدةٍ[9] واعرابها بالحروف عندَ البصريين[10]، وإنْ كانَ فيهِ اختلافاتٌ[11] كثيرةٌ وإذا كانَ اعرابُها بالحروفِ لَمْ تكنْ جاريةً عَلَى

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) في ت: قولك.

(٣) في ت، ف: مصغره.

(٤) في ت: لفظ.

(٥) في ل: مغن.

(٦) ساقط من ت.

(٧) في ت، ل: إذا.

(٨) ساقطة من الأصل.

(٩) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنّها معربة بالحروف والحركات التي قبلها. فإذا قلت: هذا أبوك فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو والضمّة التي قبلها. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٢.

(١٠) انظر: الإنصاف ١: ١٠.

(١١) اختلافات: جمع اختلاف. واختلاف مصدر. والنحاة لا يرون جمع المصدر والقرآن الكريم يقول: ﴿ولَوْ ←

القياس، [وإنّما لمْ تكنْ جاريةً على القياسِ][1] لأنّها كانتْ مُكبَّرةً[2] منْ حيثِ كانتْ مضافةً، وَكَثُرَ استعمالُها، وكانَ في أواخرِهَا حروفٌ تَصْلُحُ أنْ تَكونَ إعراباً، بأنْ حَصَلَ نقلٌ[3] حالَ الرَّفْعِ. مثلاً: هذا أبوكَ أصله أَبُوُكَ فَنُقِلَتْ حَركةُ الواو إلى الباءِ بعدَ سلبِ حركةِ الباءِ، فصارَ أَبُوْكَ.

وَحَصَل قلبٌ[4] حالَ النصبِ، مثلاً: أصل رأيت أباك، أبَوَكَ، قُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً، لِتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها فصارَ أَباكَ.

وَحَصَلَ [نقلٌ معَ قلبٍ][5] حالَ الجرِّ[6]، مثلاً: أصلُ مَرَرْتُ بأبيكَ أَبِوِكَ فنقلت حركة الواوِ إلى ما قبلَها بعد سَلب حركتهِ استثقالاً، وقلبت[7] الواو، لِسكُونِها، وانكسارِ ما قَبلَها، فَصَارت مررْتُ بأَبِيكَ[8].

وأمّا كونُ الرفعِ بالواوِ والنصبِ بالألفِ، والجرِّ بالياءِ، فَعَلَى الأَصلِ.

← كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيْهِ اخْتِلافاً كَثِيْراً﴾: سورة النساء: ٨٢. والمؤلّف نفسه قرّر ذلك في ١: ١٢٠.

(١) ساقط من الأصل، ومن ل.

(٢) في ت: مكبر، وفي ل: متكثرة.

(٣) في ل: ثقل.

(٤) في ل: ثقل.

(٥) في ل: ثقل.

(٦) هذا رأي علي بن عيسى الرّبعيّ الذي ذهب إلى أنَّ الأسماءَ الستّة إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. ينظر: الإنصاف: ـ مسألة ٢ ـ ١: ١١.

(٧) في ت: نقلت.

(٨) ينظر: شرح المفصل ١: ٥٢. وهذا الفرض لا طائلَ تحته وما هو إلّا متاهات وكان الأولى به أن يقرّر أن (أبوكَ) أصلها أبُكَ ثمّ مطّلت الضمّة فصارت واواً و(أباك) أصلها أبَكَ ثمّ مطلت الفتحة فصارت ألفاً و(أبيك) أصلها أبِكَ ثمّ مطلت الكسرةُ فصارتْ ياءً.

الألف والياء والواو في:
المثنّىٰ وجمع المذكر السالم وكلا والعقود

وخَامِسُها: المُثنّىٰ، وَكِلا[١] مضافاً إلى مضمرٍ، وإثنانِ.

وسادسها: جمعُ المذكّرِ السّالمُ، وأُولُو، وعشرونَ، وأخواتُها.

اعلمْ أَنَّ المُصَنِّفَ ذهبَ إلى أَنَّ هذهِ الحروفَ اعرابٌ[٢]، والبصريونَ[٣] ذهبوا إلى أَنَّها حروفُ الاعرابِ[٤]، وذهبَ بَعْضُهم[٥] إلى أَنَّها دلائلُ الاعرابِ، وليسَ بإعرابٍ ولا حروفِ إعرابٍ /٨ظ /.

وذهب أبو[٦] عُمَرَ[٧] الجَرمِي[٨] إلى أنَّ انقلابَها هُوَ الاعرابُ[٩].

---

(١) في الأصل: كلاً.

(٢) الذي ذهب إليه ابن الحاجب هو رأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمّة والكسرة في أنّها اعراب وإليه ذهب قطرب. ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ١٩.

(٣) في ت، ل: والبصريين.

(٤) والمقصود بحرف الاعراب: آخر حرف من الكلمة، كالدالّ من زيد. انظر: الإنصاف ١: ١٩، ٢٤.

(٥) وهم: أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرّد، وأبو عثمان المازني. ينظر: المصدر السابق.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) في الأصل، وفي ت، ل: عمرو.

(٨) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي من علماء البصرة أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة وحدّث عنه المبرّد.

مات سنة ٢٢٥ هـ. انظر: مراتب النحويين: ١٢٢، وطبقات النحويين: ٧٤، ونزهة الالباء: ١١٤، وأنباه الرواة ٢: ٨١، وبغية الوعاة ٢: ٨.

(٩) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٢.

والَّذِي يَصْلُحُ [أَنْ يكونَ][1] دليلاً للمُصنِّفِ أَنْ يقولَ: إنّ[2] هـذهِ الحـروفَ تتغيَّرُ وَتَتَبَدَّلُ بالعوامِلِ، ونفهمُ مِنها[3] الاعرابَ ولا شيءَ مِـنْ حـروفِ الاعـرابِ كَذلكَ، أو يقولُ كلُّ ما كانَ كذلكَ فهوَ الاعرابُ.

والذي استَدَلَّ بهِ البصريونَ أنَّ هذهِ الحروفَ إنّما زيدتْ لِتَدُلَّ عَـلَى التـثنيةِ والجمعِ. ألا تَرَى أَنَّ الواحدَ يدلُّ عَلَى المفردِ، وإذا زيدتْ هذهِ الحروفُ عليهِ دَلَّتْ عَلى التثنيةِ، أو على الجمعِ، وإذا كانتْ[4] كَذَلِكَ كانتْ هذهِ من تمامِ صيغةِ الكلمةِ التي وُضِعَتْ للتثنيةِ والجمعِ فتكونُ بمنزلةِ التاءِ في (قائمة) والألفُ في (حُبلىٰ)، فـكما أنّ التاءَ والألفَ هما حرفا الاعرابِ، فكذلِكَ هذه الحروفُ ههنا[5]. وَيُمكِنُ أَنْ يُجـابَ عنهُ بأنْ يُقالَ لا نُسَلِّمُ أنَّها إذا كانتْ من تمامِ [صِيغةِ الكَلِمَةِالَّـتي وُضِـعَتْ لِـلتثنيةِ والجَمْعِ، كانتْ حُروفَ اعرابٍ لجوازِ أَنَّها تكونُ][6] من تمامِ المُثنّىٰ والمجموع مـع[7] كونها اعراباً.

وَحُجَّةُ مَنْ قَالَ: إنَّهـا دليـل[8] الإعـرابِ وليستْ بحـروفِ الاعـرابِ، وَلا

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) ليس في ل.

(٣) في ل: منه.

(٤) في ت: كان.

(٥) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ٢٠.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٧) في الأصل: يمنع كونها.

(٨) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: دلائل

بالاعرابِ هيَ أَنَّها لو كانتْ اعراباً لما اختلَّ معنى الكلمةِ بسقوطِهَا كَمَا [١] يختلُّ بسقوطِ الحَرَكَةِ، وَلَوْ كانتْ حروفَ اعرابٍ لما دَلَّتْ على الاعرابِ، لكنَّها دَلَّتْ، ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: قامَ رَجُلانِ، عُلِمَ أَنَّهُ مرفوعٌ؟ وَإذَا بَطَلَ كونُها حروفَ اعرابٍ وَبَطَلَ كونُها اعراباً، وَفُهِمَ مِنْهُ الاعرابُ تَعَيَّنَ أَنْ تكونَ دليل [٢] الاعرابِ [٣].

والجوابُ عَنْهُ: أنْ نقولَ لا نُسَلِّمُ أَنَّها لو كانتْ [٤] إعراباً لما اختلَّ معنى الكَلِمَةِ بسقوطِهَا، وانّما لم يختلَّ أَنْ لَوْ لَمْ تَكُنْ دَليلَ التثنيةِ والجمعِ معَ كونِها اعراباً. وقولُ الجَرْمِي و [٥] هو أنّ انقلابَها هُوَ الاعرابُ فاسدٌ، لأَنَّهُ يُؤدي إلى أَنْ يكونَ الاسمُ قبلَ انقلابِهَا مبنيّاً [٦]، أو يؤدي إلى أنْ يكونَ الاعرابُ بغيرِ حركةٍ [٧]، ولا حرفٍ، وهذا لا نظيرَ لَهُ في كلامِهم [٨]، مَعَ أَنَّهُ لا دليلَ عَلَى ما قالَ.

وإذا [عَرَفْتَ مَا ذَكَرْنَا] [٩] عرفت أنَّ ما ذهبَ إليهِ المصنّفُ هوَ الصحيحُ، وحينئذٍ يكون اعرابُ التثنيةِ والجمعِ بالحروفِ، فيكونُ جارياً على خلافِ القياسِ مِنْ وجهينِ:

---

(١) في ف، ل: لم.

(٢) في الأصل وفي ت، ز، ع، ف: دلائل.

(٣) الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ٢٠.

(٤) في ل: كان.

(٥) الواو ليس في الأصل.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٢.

(٧) في ت: الحركة.

(٨) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٣ ـ ١: ٢١ ـ ٢٢.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ب.

أحدُهما: من جهةِ أَنَّ اعرابَهَا بالحروفِ.

والثاني: من جهةِ أنَّ أصلَ ما كانَ اعرابُهُ بالحروفِ أَنْ يكونَ بالواوِ في الرفعِ[١]، وبالألفِ في النّصبِ، وبالياءِ في الجرِّ، وليسَ اعرابُ التثنيةِ والجمعِ كذلِكَ.

وَأَمَّا مُخَالَفَتُهما القياسَ، في الوَجْهِ الأَولِ، فلأَنَّهُما فرعان على الآحادِ، وكانَ اعرابُ الآحادِ نعني[٢] الأسماءَ[٣] السِّتَّةَ بالحروفِ [التي هيَ فرع][٤] على الاعرابِ بالحركاتِ، فَلَوْ كانَ اعرابها[٥] بالحركاتِ لكانَ للفرعِ مزيّةٌ على الأصلِ، وإنّه غير جائزٍ، ولأَنَّهُما متكثّرانِ في المعنىٰ، وكانَ في آخرِهَما حروفٌ تَصلُحُ أَنْ تكونَ اعراباً، فجُعِلَ اعرابُهُمَا بتلكَ[٦] الحروفِ.

وأَمَّا مُخَالَفَتُهما القياسَ في الوجهِ الثاني فلأَنَّ حروفَ الإعرابِ ثلاثةٌ وَهِيَ: الواوُ، والألفُ، والياءُ.

وللتثنيةِ والجمعِ ستَّةُ أحوالٍ وحينئذٍ لَوْ جَروا في التثنيةِ والجمعِ على القياسِ كما جَروا في الأسماءِ الستّةِ لالتبسَ أحدُهُمَا بالآخرِ. ألا ترىٰ أَنَّكَ لو قُلْتَ: [ضربْتُ زيداكَ][٧] لم يُعْلَمْ أَنَّهُ تثنيةٌ أم جَمْعٌ؟

---

(١) في الأصل، وفي ل: بالرفع.

(٢) في ت، ف، ل: أعني.

(٣) في ف: أسماء.

(٤) في ف: الذي هو فرع، وفي ل: الذي مرفوع.

(٥) في ف: اعرابها.

(٦) في ت، ف: تلك.

(٧) في ل: ضرب زيدان.

وَلَو جَروا عَلَى القياسِ في التثنيةِ وَحْدَهَا لَبَقِيَ الجمعُ بلا إعرابٍ، وَكَذَلِكَ بالعكسِ، وإذا كانَ[١] كَذَلِكَ قسّمت هذهِ الحروفُ عَليهِمَا بأنْ جَعَلُوا إعرابَ التثنيةِ بِالألفِ حالَ الرفعِ، لوقوعِهِ ضميراً مرفوعاً للتثنيةِ، نَحو: ضَرَبَا وَيَضْرِبانِ وَجَعَلوا إعرابَ الجمعِ بالواوِ [في حالِ الرفعِ][٢] لكونِ الواوِ للمرفوعِ[٣] في الأصلِ، وَلِوُقوعِهِ ضميراً مرفوعاً في نحوِ: ضَرَبُوا، وَيَضْرِبُونَ وَجَعَلُوا إعرَابَهُمَا بالياءِ في[٤] حالِ الجرِّ لكونِها للجرِّ في الأصلِ. وَفُرِّقَ[٥] ما بينَهُما بأَنْ كُسِرَ ما قبلَ الياء في الجمعِ وفُتِحَ النون، وفُتِحَ ما قَبْلَ الياءِ في التثنيةِ، وكُسِرَ النونُ ثُمَّ أتبعَ النصبَ الجرَّ دونَ الرفعِ لمناسبة النّصبِ الجرَّ مناسبةً أكثرَ مِنْ مناسبةِ الرّفع، لكونِهِمَا فضلةً في الكلامِ، ولكونِ النَّصبِ أقرب في المخرجِ إلى الجرِّ، لأنَّ النَّصبَ من أقصى الحلقِ والجرَّ مِنْ وَسَطِ الفَمِ، والرفعَ منَ الشَّفَتَينِ. فإنْ قيلَ: فَهَلّا جَعَلوا[٦] الفرقَ بينَ التثنيةِ والجمعِ حالَ النصّبِ والجرِّ بعكسِ ما فَعَلوا.

قلنا: أَمّا فتحُ ما قبلَ الياء / ٩ و / في التثنيةِ، فلأَنَّهُ يجبُ فتحُهُ حالَ الرّفعِ، لأجلِ الألفِ، فوجبَ فتحُهُ[٧] حالَ [النّصبِ والجرِّ لأجلِ][٨] الياءِ للاطِّرَادِ.

---

(١) في الأصل: كانت.

(٢) في ت: للرفع، وفي ف، ل: حال الرفع.

(٣) في ل: للرفع.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في ت: وفر.

(٦) في ت، ف، ل: فعلوا.

(٧) في الأصل: فتحها.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ف، ل.

وأمّا كسرُ النونِ مِنها[١]، فلأنَّ التثنيةَ أصلٌ بالقياسِ إلى الجمعِ، و[الكسرِ لالتقاء][٢] الساكنينِ هوَ الأصلُ، فأعطيَ الأصلُ للأصلِ[٣].

وإذا تقرَّر ذلكَ فنقولُ: الألفُ في قولِكَ: جاءني الزّيدانِ[٤] للاعراب[٥] وعلامةِ التثنيةِ، والنونُ عوضٌ عنِ[٦] الحركةِ، والتنوين اللذين[٧] كانا[٨] في الواحدِ، وكذا[٩] [الواوُ والياءُ][١٠].

لا يُقالُ لا جائزٌ أن تكون النّونُ عوضاً عنِ الحركةِ لسقوطِهِ عندَ الإضافةِ، في مثلِ قولِكَ جاءني مسلما زيدٍ[١١]، والحركةُ لا تسقطُ عِندَ الإضافةِ ولا مِنَ التنوينِ لاجتماعِهِ معَ الألفِ واللامِ، وَعَدَمِ اجتماعِ التنوينِ مَعَهُما، لأنّا نقولُ: النونُ عِوض مِنَ[١٢] الحركةِ فَقَطْ حالَ اللامِ، نَحو: الزّيدانِ، وَمِنَ التنوينِ فقطْ حالَ

---

(١) في ل: منه.

(٢) في ف، ل: كسر التقاء.

(٣) في ف، ل: الأصل.

(٤) في ف: زيدان.

(٥) في ف: الاعراب.

(٦) في ف: من.

(٧) في الأصل، وفي ف: الذي.

(٨) في ت، ف، ل: هما.

(٩) في ت، ف، ل: كذلك.

(١٠) في ت، ف، ل: الياء والواو.

(١١) لو قال جاءني غلاما زيد كان أسدّ لأنّ المسلم لا يضاف إلى زيد أو عمرو.

(١٢) في الأصل: عن.

الإضافةِ ومنهما معاً حال عدمِ[١] اللامِ والإضافةِ، نَحو: زيدانِ.

ولقائلٍ أن يعودَ فيقولَ: لا جائزٌ أَنْ تكونَ النونُ عوَضاً عنِ الحركةِ والتنوينِ لتحقُّقِ النونِ عندَ الوقفِ، وامتناعِ تحقّقِ التنوينِ والحركةِ عندَهُ.

والذي يمكنُ أنْ يكونَ جواباً عنهُ وَعَمّا تقدَّمَ أَنَّهُ ليسَ يجبُ للعِوَضِ ما يجبُ للمعوَّضِ عَنهُ مِنَ الأحكامِ.

فإنْ قِيلَ: كيفَ يكونُ النّونُ عوضاً منَ[٢] الحركةِ وأَنتمْ قُلْتُم: إِنَّ تلكَ الحروف هي[٣] للإعرابِ، فلو كانَ عوضاً منها[٤] لَزِمَ اجتماعُ[٥] العوضِ والمعوّضِ عنه[٦] وهو غير جائز، قلنا[٧]: المرادُ من قولنا: إِنَّ الألِفَ هُوَ الاعرابُ مثلاً في قولكِ: جاءني الزيدانِ هوَ أَنَّ الزَّيدانِ مختصٌّ بحالِ الفاعليةِ دونَ غيرِهَا وهذا أمرٌ معنويٌّ، والنونُ عوضٌ مِنَ الحَرَكَةِ، لا مِن ذلكَ الأمر المعنوي. فإذاً لَم يَلزَمْ مِن اجتماعِهِمَا اجتماعُ العوضِ والمُعوضِ عَنْهُ.

اعلمْ[٨] أَنَّ قَولَنا: إِنَّ النُّونَ عِوَضٌ مِنَ الحركةِ والتنوينِ، ليسَ على مذهبِ

---

(١) في ت، ف، ل: غير.

(٢) في الأصل: عن.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) في ت: عنها.

(٥) ساقطة من ت.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في ل: قلت.

(٨) في ل: واعلم.

المُصَنِّفِ وذلكَ لأنَّ هذه الحروفَ، أعني الواوَ والألفَ والياءَ بمنزلةِ الضمّةِ والفتحةِ والكسرة عِندَهُ وَحينئذٍ لا يردُ عليهِ ما ذَكَرنَا من الإشكالاتِ.

ثُمَّ اعلم أَنَّهُ إنّما[١] أفردَ (كِلا)[٢] بالذكرِ لأنَّهُ ليسَ تثنيةً لأنَّ المُرَادَ بالتثنيةِ اسمٌ أُلحِقَ بآخرِهِ أَلِفٌ ونونٌ، أو ياءٌ وَنونٌ، و(كِلا) ليسَ كَذَلِكَ فَوَجَبَ ذِكْرُها، لأنَّ حُكمَهَا مِثلُ حكم التثنيةِ في الاعرابِ[٣].

أمّا عندَ الكوفيينَ فإنَّهُ تثنيةٌ لفظاً ومعنىً[٤]، وأَصلُهُ عندَهُم (كلٌّ)[٥] فحُذِفَتِ اللامُ تخفيفاً وأُتِيَ بألفِ[٦] التثنيةِ وحذفَ التنوينُ للزومِهَا الإضافةَ[٧].

وَحُجَّتُهُم عَلَى أَنَّ أَلِفهُ أَلِفُ لِتثنيةِ، [هِيَ أَنَّها تنقلبُ حَالَ النَّصبِ والجرِّ إلى الياءِ إذا أُضيفتْ إلى المُضمَرِ، فَإنّها][٨] لوْ لَمْ تكنْ [ألفَ التثنيةِ][٩] لما انقلبتْ ياءً[١٠].

والصحيحُ ما ذهبَ إليهِ البصريونَ مِنْ أَنَّها مفردُ اللفظِ مُثَنَّى المَعْنَى، لأنَّ

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: كلّاً.

(٣) هذا رأي البصريين وأصلها عندهم كِلْوا على وزن فِعْلَى فانقلبتِ الواوُ تاءً كما يقالَ تالله والأصل والله.
ينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار ـ طبع بيروت: ١٤٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٤.

(٥) في جميع النسخ (كلّي) وما أثبتناه من معاني القرآن للفراء ـ تحقيق: محمّد علي النجار ـ طبع القاهرة ٢: ١٤٢، والإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٥.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) الإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٥.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ف، ل، وحلّ محلّه كلمة (أنّه).

(٩) في ت، ف: كذلك.

(١٠) ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٥.

الضَّميرَ يعودُ إلى لفظِهِ تارةً، كقولِهِ تَعالَى: ﴿كِلتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[١] ولم يقُلْ آتَتَا، وكقولِهِ:

كِـلا[٢] أَخَـوَينَا ذُو رِجَـالٍ، كأنَّهُـم
أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أغلبَ ضَيْغَمِ[٣]

وإلى مَعْنَاهُ أُخرَى[٤]، كَقَوْلِهِ:

كِـلاهُما حِـينَ جَـدَّ الجـريُّ بـينَهُما
قَـدْ أقـلَعَا وكِـلا انـفيهِمَا رابِي[٥]

فقوله: قَدْ أقلَعا دَلَّ على أَنَّ الضميرَ عادَ إلى المعنى، وقوله رابِي[٦] دلَّ عَلَى أَنَّ الضميرَ عادَ إلى اللفظِ ولأنَّ الإمالةَ مسموعةٌ في كِلا[٧] وكِلتا[٨]، وهيَ غَيرُ جائزةٍ في

---

(١) سورة الكهف: ٣٣.

(٢) في ت: كلى.

(٣) البيت استشهد به ابن الأنباري من غير عزو. ينظر: الإنصاف ـ مسألة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٦.

(٤) قال ابن خالويه: إنّ العرب تقول: كلتا المرأتين قائمةٌ ولا يُقالُ قائمتانِ إلّا في شذوذٍ. ليس في كلام العرب: ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٥) البيت للفرزدق ـ شرح ديوان الفرزدق ـ مطبعة الصاوي: ٣٣. وفي الأصل: داني مكان رابي. وفي الخصائص ٢: ٤٢١: (الحرب) مكان (الجري)، وفي مغني اللبيب ١: ٢٢٤ (السير) مكان (الجري). وأقلعا: كفّا عنه. ورابي: يقال: ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

(٦) في الأصل: داني.

(٧) في ت: كلى.

(٨) قال الله تعالى: ﴿إما يبلغنّ عندك الكبر أحدُهما أو كِلاهُما﴾ (سورة الاسراء: ٢٣) وقال: ﴿كِلتا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾ (سورة الكهف: ٣٣). قرأ حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما.
ينظر: الإنصاف ـ مسالة ٦٢ ـ ٢: ٢٣٨.

التثنيةِ، وهذا دليلٌ على أنَّ ألفَ[١] كِلا ليسَ بألفِ[٢] التثنيةِ، ولأنَّ ألفَ كِلا لو كانتْ للتثنيةِ لانقلبتْ ياءً حالَ[٣] الإضافةِ إلى المُضمَرِ وعدمُ انقلابِهَا في الحالتينِ دليلٌ على أَنَّها لَيْسَتْ بألفِ التثنيةِ [المظهر كما انقلبت حال الإضافة إلى][٤].

والجوابُ عَمَّا تمسَّكَ به الكوفيونَ: أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ أَلِفَها لو لمْ تكنْ للتثنيةِ لانقلبتْ ياءً لأنَّا نقولُ: إنَّ في كِلا إفراداً لفظياً وتثنيةً معنويةً، وكانَ تارةً يضافُ إلى المضمرِ، وتارةً يضافُ إلى المظهرِ، فأعطيَ لَهُ حُكمُ[٥] الأفرادِ حالَ الإضافةِ إلى المُظهَرِ، وحُكمُ التثنيةِ حالَ الإضافةِ إلى المضمرِ، وَلمْ يفعلوا الأمر بالعكسِ، لأنَّ المفردَ هو الأصلُ [والمُظْهَرُ هوَ الأصل][٦]، والتثنيةُ فرعٌ والمضمرُ فرعٌ.

فأعطي الأصلُ حُكْمَ الأصْلِ والفرعُ حكْمَ الفَرْعِ[٧].

وإنَّما أفرد[٨] ذِكْرَ اثنينِ لأنَّهُ ليسَ داخلاً[٩] في المُثنَى، وكانَ اعرابُهُ مِثْلَ اعرابِ المُثنَّى، فَوَجَبَ ذِكْرُهُ.

---

(١) في ت: الألف.

(٢) في ل: ألف.

(٣) في الأصل: حالة.

(٤) في ل: الضمير، وهكذا وردت في الأصل مع الطمس.

(٥) في ت، ل: من حكم.

(٦) ليس في ل.

(٧) الإنصاف ـ مسأله ٦٢ ـ ٢: ٢٣٩

(٨) في ل: أورد.

(٩) في ف، ل: بداخل

وإنّما لمْ يدخلْ في المُثنَّى، لأنَّ المُثَنَّىٰ عبارةٌ عَنِ / ٩ ظ / المفردِ[١] أُلحِقَ بآخرِهِ[٢] ألفٌ أو ياءٌ ونونٌ، وظاهرٌ أنّ اثنينِ[٣] ليسَ كَذَلِكَ، وَجَعَلَ اعرابَهُ بالحروفِ مثلَ اعرابِ المُثنّىٰ حملاً على المثنى[٤] لكونِهِ بِمَعْناهُ، وأفردَ بالذكرِ أولو[٥] لكونِ اعرابِهِ مثلَ اعرابِ جمع المُذَكَّرِ السالمِ و[هيَ غيرُ داخلةٍ][٦] فيهِ، لكونِ هذا الجمعِ عبارةً عنْ مفردٍ أُلْحِقَ بآخِرِهِ واوٌ أو ياءٌ ونونٌ.

وإنّما أُعرِبَ مثلَ اعرابِ هذا الجمعِ لكونِهِ بمعناهُ، وانَّما أَفردَ [عِشرُونَ وأخواتِهَا بالذِّكْرِ][٧]. لأنَّ حُكمَ اعرابِهِ مثلُ اعرابِ الجمعِ، وَلَيسَ بجمعٍ لِما ذَكَرنَاهُ في أُولو[٨].

لا يقالُ: إنّ عشرونَ[٩] جمعُ عشرةٍ، وثلاثونَ[١٠] جمعُ ثلاثةٍ، وهكذا أخواتُها، لأنّا نقولُ: الذي يدلُّ على أنّ عشرينَ[١١] ليسَ بجمعِ عشرة، أَنَّهُ لو كانَ

---

(١) في ف: مفرد.

(٢) في ف: بآخرها.

(٣) في الأصل وفي ت، ف: اثنان، وفي ل: الاثنين.

(٤) في ل: المعنىٰ.

(٥) في ت: أولو بالذكر.

(٦) في ت، ف، ل: هو غير داخل.

(٧) في ت، ف: بالذكر عشرون وأخواتها.

(٨) في الأصل: أولوا.

(٩) كذا في جميع النسخ، والصواب عشرين.

(١٠) كذا في جميع النسخ، والصواب ثلاثين.

(١١) في ت، ف، ل: عشرون.

لجازَ إطلاقُهُ[١] على ثلاثةٍ[٢]، لجوازِ إطلاقِ الجمعِ على ثلاثةِ مقاديرِ[٣] الوَاحدِ، لكِنَّهُ لمْ يَجُزْ إطلاقُهُ عليهِ فَلَمْ يكنْ جمعاً، ولأنَّهُ[٤] لو كانَ جمعاً له[٥] لكانَ عينهُ[٦] مفتوحاً وشينهُ[٧] كذلِكَ وانّما أُعرِبَ مِثْلَ اعرابِ الجمعِ لكونهِ بمعناهُ وَقَدْ يجعل الاعرابُ على النونِ في هذه العقودِ إلى التسعينَ، وأكثرُهُ فِي الشعرِ، كقولهِ:

وَقَدْ جَاوزتُ رأسَ الأربعينِ[٨]

وَيَلْزَمُ الياءَ حينئذٍ عندَ أكثرِ النحاةِ، وَقدْ أجازَ بعضُهُم [الواو في][٩] الأحوالِ الثَّلاثِ.

قولُهُ: *(التقديرُ فيما تعذَّر كعصا[١٠]، إلى قوله: اللفظي فيما عداهُ)*. لَمّا ذَكَرَ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ل: ثلث.

(٣) في ت، ف، ل: مقدار.

(٤) في ت، ف: وأنّه.

(٥) في ت، ف: لها.

(٦) ساقطة من ف.

(٧) في ف: تثنيته.

(٨) هذا عجز بيتٍ من قصيدةٍ مشهورةٍ لِسُحَيم بن وَثِيلٍ الرِّياحِي وصدره: وماذا يبتغي الشعراء مِنّي.
ويروى (يَدّري) مكان (يبتغي)، و(حدٌّ) مكان (رأس). يُنظر: الأصمعيّات ـ تحقيق أحمد محمّد شاكر وعبدالسلام هارون ـ طبع دار المعارف بمصر: ١٩، والكامل للمبرد، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة نهضة مصر ٢: ١٠٨، والمقتضب ٣: ٣٣٢، وخزانة الأدب ١: ٢٦٠.

(٩) في ل: قالوا وفي.

(١٠) ساقطة من ت.

في[١] حُكمِ المعربِ أَنَّ الاختلافَ يكونُ بِحَسَبِ اللفظِ ويكونُ بحسبِ التقديرِ وَجَبَ أَنْ يُذْكَرَ مواضعَ كُلِّ واحدٍ مِنهُما، فَذَكَرَ التقديريّ لِيُعلَمَ أَنَّ مَا سِواهُ لَفظيٌّ، ثُمَّ التقديرُ يكونُ في مُتَعَذِّرٍ وَمُسْتَثْقَلٍ. *أما المُتَعَذِّرُ فنوعانِ:*

أحدُهُما: الأسماءُ المقصورةُ كعصا ورحى، وإنّما تَعَذَّرَ فيها الاعرابُ لفظاً[٢] لكونِ أواخرِها[٣] أَلِفاً، وعدمِ احتمالِ الألفِ الحركةَ، لأَنَّهَا لو حُرِّكَتْ لانقلبتْ همزةً.

وإنّما سُمِّي مقصوراً، لأَنَّهُ قُصِرَتْ منهُ[٤] الحركاتُ الثلاثُ: أيّ مُنِعَتْ، ومنهُ: ﴿**حُورٌ مَقْصُوراتٌ في الخِيامِ**﴾[٥].

وَثانِيهما: الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلِّم، نَحوُ: غلامي، ودلوي[٦] مطلقاً، أي في الأحوالِ الثلاثِ، وإنّما تَعَذَّرَ لوجوبِ كسرِ ما قَبلِ ياءِ المُتَكَلِّمِ لأجلِ الياءِ.

وإذا وجبَ كسرُ ما قبلِ الياءِ لَمْ يمكنْ أَنْ يدخُلَ عليه الضَّمُّ والفتحُ لامتناعِ تَحَرُّكِ الحرف الواحد بحركتينِ مختلفتينِ في حالةٍ واحدةٍ، ويمتنعُ أَنْ يَدخُلَ عليهِ الكَسرُ للاعرابِ، لكونِه متحرّكاً بالأصلِ، لأجل الياءِ، فلو دَخَلَ عليهِ الكسرُ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) على حاشية الأصل تعليق نصّه: (فإن قيل لا نسلّم وجود الألف في عصا لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين. قلنا: وجوده في حالتي اللام والإضافة ظاهر، وأمّا حالة التنكير فقدر) وهذا التعليق مأخوذ من الوافية ٥٠ ـ ٥١.

(٣) في ل: آخرها.

(٤) ساقطة من الأصل، وفي ف: من.

(٥) سورة الرحمن: ٧٢.

(٦) في ف: داري.

الآخرُ لأجلِ الاعرابِ، لَزِمَ دخولُ الكسرَتينِ عليهِ، وهوَ محالٌ.

وإنّما قال: مطلقاً، لوقوعِ الخلافِ فيهِ فقالَ بعضُهم: إنَّهُ معربٌ لفظاً في حالِ الجرِّ بالكسرةِ[١]، ولا يَلزَمُ اجتماعُ الكَسرَتينِ لأنَّ ما قبلَ الياءِ يجبُ أنْ يكونَ مكسوراً لا بكسرةٍ غيرِ كسرةِ الاعرابِ. [وإذا كانَ كذلِكَ جَازَ أَنْ تكونَ تلكَ الكسرةُ كسرةً للإعرابِ][٢].

والذي يمكنُ[٣] أنْ يكونَ جواباً للمصنّفِ أنْ يقولَ: إنَّ الكسرةَ التي لأجلِ الياءِ مُتَقَدِّمةٌ على الكسرةِ التي لأجل الجرِّ، وذلكَ لأنّ الكسرةَ التي لأجل الياء إنّما هيَ لذاتِ الياءِ، والتي للجرِّ إنّما هيَ لأجلِ الجرِّ[٤] الذي هوَ العارضُ، وما بالذاتِ متقدمٌ على ما بالغيرِ بالضرورةِ، فإذاً لو دَخَلَتِ الكسرةُ لأجلِ الجرِّ لَزِمَ اجتماعُ الكسرتينِ المختلفتينِ[٥].

[وقال الآخرُونَ: إنَّهُ معربٌ تقديراً في جميعِ الأحوالِ، وهوَ الذي اختارَهُ المصنِّفُ][٦].

وأمّا عِندَ سائرِ النحويينَ[٧]، فَإِنَّهُ[٨] مبنيٌّ لكونِهِ مضافاً إلى المَبني.

---

(١) في ت، ف، ل: بالكسر.

(٢) ساقط من ت.

(٣) ساقطة من ف.

(٤) في ت: للجرّ.

(٥) في ت: مختلفتين والكلمة ساقطة من ل.

(٦) ساقط من ف.

(٧) في ت: النحاة.

(٨) في الأصل، وفي ف، ل: فإنّ بانه.

وعندَ المُصَنِّفِ أنّ الإضافةَ إلى المَبني لا تُوجِبُ البناءَ كما لم يبنَ غلامُكَ، وغُلامُهُ.

والذينَ[١] يجعلونَهُ مِنْ بابِ المبنيّاتِ يَقُولُونَ: إنَّ بناءَ ما أُضِيفَ إلى المبنيّ جائزٌ غيرُ واجبٍ كبناءِ ما تَضَمَّنَ الحرفَ.

فإنَّ (أَينَ) مبنيٌّ لِتَضَمُّنِهِ همزةَ الاستفهامِ، وَلَمْ يبنَ أيّ[٢] مَعَ تَضَمُّنِهِ إيّاها[٣].

وَقَالَ قومٌ: إنَّهُ ليسَ بمبنيٍّ، لِعَدَمِ علّةِ بنائِهِ، ولا بمعربٍ، لِعَدَمِ ظهورِ إعرابِهِ[٤]، معَ صحّةِ إعرابِهِ.

وَسَمَّوهُ خِصيّاً أو خنثىٰ وينبغي أَنْ يُعلَمَ أَنَّهُ ليسَ إعرابُ كلِّ اسمٍ مضافٍ إلى ياءِ المتكلّمِ، تقديراً مطلقاً[٥]، وإلّا لانتقضَ بالمُثنّى والمجموعِ. نَحو: مُسلماي ومُسلميَّ، نصباً وجرّاً[٦] ورفعاً.

وأمّا النوعُ الثاني: وهوَ الذّي يُسْتَثْقَلُ فيهِ الاعرابُ لفظاً، فهوَ نَوعانِ أيضاً:

أحدُهما: الأسماءُ المنقوصةُ في حَالَتي الرفعِ والجرِّ.

والأسماءُ المنقوصةُ أسماءٌ متمكّنَةٌ يكونُ في آخرِها ياءٌ [تكونُ ما][٧] قبلَها كسرةٌ / ١٠ و /كقاضٍ. تقولُ جاءني قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وأصلُهُ قاضيٌ بالضمِّ

---

(١) في ت: الذي.

(٢) في ت. ل. ف: أيّا.

(٣) ساقطه من ت. ل.

(٤) في ف. ل اعراب

(٥) ليس في ل

(٦) في سائر النسخ وجرّاً وما أثبناه من ل

(٧) ساقط من ت. ل. والساقط من ف كلمه (ما)

والكسرِ، استثقلت الضّمّةُ والكسرةُ على الياءِ فَحُذِفتْ، فالتَقَى ساكنانِ، وكانَ الياءُ بالحذفِ أولى، لكونِ التنوينِ علامةً[١] وليسَ الياءُ كذلكَ، فَصَارَ (قاضٍ).

أما إذا لم يكنْ فيهِ تنوينٌ تثبتِ الياءُ ساكنةً في الرفعِ والجرِّ وَتَحرّكتْ[٢] في النصبِ. تقولُ: جاءني القاضي، وقاضيكَ، ومررتُ بالقاضي، وقاضيكَ، وإنّما تثبت ساكنةً لعدمِ مُوجِبِ حَذْفِهَا، وَهُوَ استثقالُ الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ عَلَيْهَا.

وإنّما تَحَرَّكَتْ في النصبِ[٣]، نَحو: رأيتُ قاضياً. لكونِ الفتحةِ عَلَى الياءِ خفيفةً دونَ[٤] الضَّمَّةِ والكسرةِ، فصار إعرابُهُ تقديريّاً في حالتينِ، لفظيّاً[٥] في حالةٍ واحدةٍ، وإنّما سُمِّيَ هذا النوعُ منقوصاً لنقصانِ علامةِ الرفعِ والجرِّ مِنهُ لا لِنقصانِ الحرفِ منهُ عندَ دخولِ التنوينِ، لأنَّ المُضَافَ والمعرَّفَ باللامِ من هذا النوع سُمِّيَ أيضاً منقوصاً معَ أنَّهُ لم يَنقُصْ منهُ حرفُ اللهمَّ إلّا أنْ يقالَ: إنّما سُمِّيَ منقوصاً لِنُقصانِ حرفٍ مِنْهُ وَقتاً ما[٦].

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنّ إعرابَهُ تقديراً حالَ التنوينِ مُتَعَذِّرٌ، لِعَدمِ حرفٍ مقدّرٍ[٧]

---

(١) في ل: للعلامة، وفي ف: للعامّة.

(٢) في ل: تحركته.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) دون ظرف واستعملت بمعنى غير، قال أبو علي الفارسي: (ما أدري أقام أو قعد تجري بأو دون أم).
المسائل البصريّات ـ مخطوط ـ(شهيد علي ٢ / ٢٥٦ ف / ٨٦٠ من ١١٥١ معهد المخطوطات نحو ١٥١): ٢٥، ولسان العرب ـ دون ـ ١٧: ٢١.

(٥) في ل: لفظاً.

(٦) ليس في الأصل وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ل: تقدّر.

عليهِ الحَرَكَةُ. وجوابُهُ: أَنْ يقولَ[١]: الحَرَكَةُ كانَتْ مقدّرةً عَلَى الياءِ، فَلمّا لَقِيها التنوينُ، حُذِفتْ، مقدّرةً عليها الحركةُ.

والثاني: جمعُ[٢] المذكّر السّالمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلّمِ في حالِ الرفعِ دُونَ حالتي[٣] النّصبِ والجرِّ نَحو: جاءني مُسْلِمِيَّ، وَأَصْلُهُ: مُسْلِمُوي اجتمعت [الياء والواو][٤] وَسُبِقَتْ إِحدَاهما[٥] بالسكونِ فَقُلِبَتِ[٦] الواوُ ياءً وأدغمت إِحَداهُما في الأخرىٰ، وكُسِرَ ما قبلَ الياءِ، لأجلِ الياءِ، فصارَ: مُسْلِمِيَّ، فَصَارَ إعرابُهُ تقديريّاً لأَنَّهُ كانَ مِنَ الواجبِ أَنْ يكونَ إعرابُهُ بالواوِ حالَ الرفعِ.

ولقائلٍ أن يقولَ: إنَّ الاختلافَ إنّما يكونُ بالنسبةِ إلى الحالين[٧]، وَمَتَى كانَ كذلكَ لَمْ يمكنْ[٨] لَهُ أنْ يقولَ {التقديرُ رفعاً، لأنَّ الرفعَ حالةٌ واحدةٌ، والاختلافُ [لَا يَحْصَلُ بالنسبةِ إلى حالةٍ واحدةٍ.

وجوابهُ أنْ يقالَ}[٩] إنَّ الاختلافَ التقديريَّ لا[١٠] يحصلُ رفعاً بالنسبةِ

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ف: الجمع.

(٣) في ف: حال.

(٤) في ت، ف، ل: الواو والياء.

(٥) زاد في ت على الأخرىٰ.

(٦) في ل: قلبت.

(٧) في ت، ف، ل: الحالتين.

(٨) في ل: يكن.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت، وعبارة (أن يقال) ساقطة من ف.

(١٠) ساقطة من ف.

إلى][1] الحالتينِ الأخريينِ، وأمّا النَّصبُ والجرُّ فَعَلَى حالِهما. تقول: رأيتُ مُسلمِيَّ، ومررت بمُسلمِيَّ، بالياءِ على حالِها فيهما، فيكونُ الإعرابُ تقديريّاً في حالِ الرفعِ، ولفظيّاً في حالتي[2] النّصبِ والجرِّ.

هذا أيضاً عندَ بعضِهم، أَمّا عند الأكثرينَ فيكونُ مبنيّاً فِي الأحوالِ الثلاثِ لإضافتهِ إلى المبني، وهو ياء المتكلّم.

ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أنّ[3] إعرابَهُ تقدِيريٌّ، وإنّما يكونُ كَذَلِكَ أنْ لَوْ أمكنَ تقديرُ الحرفِ في الحرفِ.

وجوابهُ عنه[4]: أَنَّ المرادَ مِن كونِ إعرابهِ تقديريّاً، أَنَّ حقَّ إعرابِهِ أنْ يكونَ بالواوِ حالةَ الرفعِ، وَلَمّا لَمْ يكُنْ بالواوِ[5]، [كانَ بالياءِ]، كانَ الواوُ مقدّراً، بمعنىٰ أنَّ الياءَ واقعَةٌ موقعَ الواوِ.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ (فوكَ) إذا أُضيفَ إلى ياء المُتَكَلِّمِ، مِثلُ جمعِ المذكّرِ السّالم في أنّ إعرابَهُ تقديريٌّ رفعاً، وَلَمْ يتعرَّضْ لَهُ، نَحو: هَذا فيَّ، إذِ الأصلُ فُويَ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأدغِمَتِ الياءُ في الياءِ. فيلزمُ أنْ يكونَ معرباً بتقديرِ الحرفِ. وَيُمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ بأَنْ يُقالَ: إنّ[6] إعرابَهُ تَقديريٌّ في الأحوالِ الثلاثِ، وَهُوَ مِنْ جنسِ المُتَعذّرِ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ل: حال.

(٣) ساقط من ل.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) زاد في ت: وما.

(٦) ساقطة من الأصل، وفي ف: تقول انّ.

إعرابهُ في الأحوالِ الثلاثِ[١] وليسَ مِنْ جنسِ جمع[٢] المذكّرِ السَّالِمِ.

ولقائلٍ أن يعود ويقولَ: أَحَدُ الأمرينِ لازمٌ، وَهُوَ:

أمّا دُخولُ بابِ[٣] فيَّ في باب مُسلِمِيَّ، [أو دُخولُ بابِ مُسلِمِيَّ][٤] في التَعذُّرِ، وذلِكَ لأنَّ قلبَ الواوِ في فيَّ إنْ كانَ للتَعَذُّرِ[٥] كانَ كذلكَ في بابِ مُسْلِمِيَّ، وإنْ كانَ قلبُ الواوِ في بابِ مُسْلِمِيَّ لأجلِ الاستثقالِ كانَ كَذَلِكَ في فيَّ لاشتراكِهِمَا في الاستثقالِ فالإعرابُ التقديريُ على ما ذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ في أربعةِ مواضعَ:

الاسمُ المقصُور، والمضافُ إلى ياءِ المتكلّمِ، والمنقوصُ [حالي[٦] الرفعِ والجرِّ][٧]، والجمعُ المذكّرُ حالَ الرفعِ.

وَمِنهُم مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ الإعرابَ التقديريَ في خمسةِ أشياءَ[٨] وَهِيَ: المقصورُ، والمنقوصُ، والأسماءُ الستّةُ، والتثنيةُ، وجمعُ السلامةِ، [ولا إعرابَ بالحرفِ البتةَ عندَ هؤلاءِ][٩].

وإذا عَرَفْتَ أَنَّ الإعرابَ التقديريَّ في أيِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ المُعْرَبِ، عَرَفْتَ أنَّ ما سِواهُ فإعرابُهُ لفظيٌّ.

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٥) في ت: لأجل التعذّر.

(٦) في ت: حالة.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٨) في ل: مواضع.

(٩) ساقط من ت ومكانه: (والاعراب بالحرف متعذّر عند هؤلاء). وفي ف: (والاعراب بالحروف عند هؤلاء).

الممنوع من الصرف

قولُهُ: (*غيرُ المنصرفِ ما فيهِ علّتانِ [من تسع][1] إلى آخره*) إشارةٌ إلى تعريفِ غيرِ المنصرفِ، وهوَ ظاهرٌ، لكنْ ينبغي أنْ يُعلَمَ أَنَّ المُرادَ مِنَ العلّةِ في قولِهِ: (ما فيهِ علّتانِ) جُزْءُ العلّةِ، لا العلّة التّامةُ، وإلّا لامتنعَ الاسْمُ عنِ[2] الصرفِ، مَعَ كلِّ واحدةٍ منها، وليسَ كَذَلِكَ[3].

والعِللُ التسعُ مَا ذَكَرَهُ في البيتينِ[4].

قولهُ:

.... (وَهَذَا القولُ تقريبُ)

أي القولُ بأنَّ الأسبابَ / ١٠ ظ /المانعةَ منَ الصرفِ تسعةٌ[5] أقربُ.

---

(١) ساقط من ت.

(٢) في ل: من.

(٣) زاد في ل: العلل.

(٤) يريد بيتي أبي سعيدٍ الأنباري النحوي:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعجمةٌ ثمّ جمعٌ ثمّ تركيبُ

والنونُ زائدةً مِن قبلِها ألفٌ ... ووزنُ فِعْلٍ وَهَذا القولُ تقريبُ

وَقَبْلَهُما:

موانعُ الصرفِ تسعٌ كلّ ما اجتمعتْ ... ثنتانِ فيهِ فما للصرفِ تصويبُ

مجمع مهمّات المتون - عيسى البابي الحلبي - ط ١: ٣٨٢، والوافية: ٥٥، وشرح جامي لعبدالرحمن بن أحمد الجامي - طبعة حجرية - طهران: ٢٠، وحاشية نعمة الله - مخطوط ٧٠.

(٥) في ل: تسع.

وإنّما قِيلَ[١]: بأنَّهُ أقربُ، لأنَّ منهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّها[٢] أَحَدَ عَشَرَ، وزادَ فيهِ علّتينِ[٣].

إحداهُما[٤]: شِبْهُ ألفِ التأنيثِ، نحو: أرطى[٥] إذا سمّي به[٦].

والثانيةُ: مراعاةُ الأَصْلِ، نَحو: أَحْمَرَ إذا سُمِّيَ بِهِ ثُمَّ نُكِّرَ.

وَمنهم مَنْ يَعُدُّ التكرّرَ وعدمَ النظيرِ سبباً[٧] آخرَ فتكونُ الأسبابُ المانِعةُ مِنَ الصرفِ حينئذٍ ثلاثةَ عَشَرَ.

وَمِنهُم مَن جَعَلَهُ[٨] اثنين، التركيبَ والحكايةَ وهو صدرُ الأفاضلِ[٩]، أو نقول: المراد من قوله: .... (وهذا القولُ تقريب)[١٠] انّ القول بأنّ كلّ واحدٍ من

---

(١) في ل: فيه.

(٢) انها أي الأسباب.

(٣) في ت: علّتان.

(٤) في ت: احدها.

(٥) الأرطى: شجر ينبت بالرملِ واحدته أرطاه. له نور ذو رائحة طيّبة. لسان العرب ـ أرط ـ ٩: ١٢٢.

(٦) زاد في الأصل و في ز، ع: ثمّ تكسّر.

(٧) في الأصل وفي ت: شيئاً.

(٨) في ت: جعلها، وفي ف: جعلها.

(٩) هو القاسم بن الحسين بن محمّد أبو محمّد صدر الأفاضل الخوارزمي النحوي. له مؤلّفات في النحو وغيره منها ثلاثة شروح للمفصل توفي سنة ٦١٧ هـ. وممن عرف بصدر الأفاضل ناصر بن عبدالسيد الذي اشتهر بالمطرزي توفي سنة ٦١٠ هـ. بغية الوعاة ٢: ٢٥٢ و ٣١١، وكشف الظنون: ١٧٧٥، والأعلام ٦: ٨، و ٨: ٣١١.

(١٠) ينظر ١: ١٨٤.

هذه التسعِ[١] علّةٌ وسببٌ، قولٌ تقريبيٌّ غيرُ تحقيقيٍّ لأنَّ كلّ واحدٍ منها ليسَ سبباً، بَلْ اثنينِ وإلّا لكانَ كلُّ واحدٍ منها مستقلّاً في منعِ الصّرفِ، ولكنْ لمّا كانَ لكلٍّ واحدٍ مدخلٌ في التأثيرِ، سُمِّيَ سبباً وعلّةً مجازاً، [ولأنَّ كُلَّ واحدٍ منها، انّما يكونُ عِلّةً بمعنىٰ جزءِ العلّةِ، إذا كانتْ مشروطة بشرطٍ، فقولُنا: إنّها علّةٌ بمعنى أنّهـا جزءُ العِلّةِ على اطلاقِهِ، قولٌ تقريبيٌّ لا تحقيقيٌّ][٢].

قولُهُ[٣]: (*وَحُكْمُهُ أَنْ لا كسرَ*[٤] *ولا تنوينَ*)، أي ولا تنوينَ التمكنِ.

وينبغي أن يُعْلَمَ أَنَّ التنوينَ، وَإنْ لم يكنْ فيهِ لفظاً، فإنّه[٥] مُقَدَّرٌ فيهِ، بـدليلِ قَولِهم: حواجُّ بيتَ اللهِ بالنصبِ، لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل النصبَ إلّا معَ التنوينِ، أو معَ الألفِ واللامِ.

---

(١) في الأصل، وفي ف: التسعة.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف، ل.

(٣) في ت، ف: ثمّ قال: .

(٤) في الأصل مقابل هذا الكلام حاشية هذا نصّها:

(وإنّما لا يدخله الكسر أيضاً إذا كان الكسر مخصوصاً في الاسم بالجرّ لو كان منصرفاً، ولهذا لو سمّيت بمسلمات امرأة، كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غـير مـنصرفة حـال التسمية. وإنّما لم يمنع الكسر حينئذٍ لأنّه ليس علامة للجرّ فقط، لكونه مشتركاً بين النصبِ والجرّ، وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف، وإنّما كسر حال الجرّ أيضاً، لأنّ غير المنصرف يجعل جرّه كنصبه، كما يفعل في سائر المواضع، لكونه معرباً حال الجرّ، وإنّما لم يحذف التنوين لأنّه لا يمنع غير المنصرف إلّا من تنوين التمكّن، وهذا التنوين ليس للتمكّن، فلا يمنع ـ من المختصر).

وهذا الكلام مأخوذ من الوافية: ٦٠ ـ ٦١، وعلى حاشية ت بعض هذا التعليق وبعده كلمة متوسّط. والمتوسّط هو الوافية.

(٥) في ل: فكأنه

ولمجيءِ التمييزِ[١] في مثلِ قَولِكَ[٢]: زيدٌ أكثَرُ مِنكَ مالاً[٣]، فَإنَّهُ يَتِمُّ بِتَقدِيرِ التنوينِ، كما يجيءُ في بابِ التَّمييزِ.

وزادَ بعضُهُم شيئاً آخرَ، وهوَ أنْ يكونَ في موضعِ الجرِّ مفتوحاً.

و[٤]اعلمْ أنَّ الفتحةَ في باب ما لا ينصرفُ في موضعِ الجرِّ في تقديرِ الكسرةِ [عندَ بعضِهِم][٥] بدليلِ أَنَّهم يحذفُونَ الفتحةَ[٦] في موضِعِ الجرِّ في نحوِ: مَرَرْتُ بجواري، وَيُثْبِتُونَها في موضعِ النَّصبِ مَعَ أَنَّ اللفظَ واحدٌ، وما ذاكَ إلّا أَنَّها في حالةِ[٧] الجرِّ في تقديرِ الكسرةِ.

وَمِنْهُم مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ غيرَ المنصرفِ مبنيٌّ في موضعِ الجرِّ تمسّكاً باتّفاقِ النحويينَ على تسميةِ هذهِ الحركةِ فتحةً، والفتحةُ من ألقابِ البناءِ، وبأنَّها حركةٌ حادثَةٌ من غير عاملٍ يقتضيها.

واعلم أنَّ بعضَ النحويينَ جعلوا هَذَا الحُكْمَ تعريفاً لغيرِ المنصرفِ، ولم يجعلهُ المصنّفُ كَذَلِكَ، لأنَّ تعريفَ غير المُنصرفِ، بقولِنا: هُوَ الَّذِي لا [يَدخُلُهُ كسرٌ][٨] ولا

---

(١) في ت: ويجيء التنوين، وفي ل: ويجيء التمييز.

(٢) في ت، ل: قولنا.

(٣) في ل: علماً.

(٤) الواو ليست في الأصل.

(٥) ساقط من ت، ف، ل.

(٦) في الأصل، وفي ف: الفتح.

(٧) في ل: موضع.

(٨) في ل: يدخل كسرة.

تنوينٌ، تعريفُ الشيءِ بشيءٍ أكثرَ التباساً مِنْهُ، وَذَلِكَ لأنَّ[١] الغايةَ من تعريفِ غيرِ المنصرفِ، هُوَ أنْ يُعرَفَ أنَّه لا كَسَرَ ولا تنوينَ فيهِ فإذاً معرفةُ عدمِ دخولِ الكسرِ[٢] والتنوينِ فيهِ[٣]، بعدَ معرفةِ غيرِ المنصرفِ فيكونُ تعريفُهُ بهِ تعريفَ الشيء بِما هُوَ أخفىٰ منهُ[٤] وانّه غيرُ جائزٍ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ الغايةَ مِن[٥] تعريفِ غيرِ المنصرفِ هُوَ أن يُعْرَفَ أنْ لا كسرَ ولا تنوينَ فيهِ بَلْ لِمَ لا يجوزُ أَنْ تكونَ الغايةُ مِنْهُ أَنْ يُعرفَ أَنَّ غيرَ المُنصَرِفِ على أيِّ نوعٍ منْ أنواعِ الإسمِ، يطلقُ بعدَ أَنْ عُرِفَ أنَّ مِنها ما يدخُلُ فيهِ الكسرُ والتنوينُ وَمنها ما لا يدخلُ.

لا يُقالُ: إنَّ في قولِهِ (*غيرُ المنصرفِ ما فيهِ علّتانِ من تسعٍ إلى آخرِه*) نظراً[٦] وَهُوَ أَنَّ مِنَ المبنيّاتِ ما هُوَ كذلِكَ، وأنَّ مِنَ الأسماءِ المعربةِ المنصرفةِ ما هو كذلكَ كنوحٍ ولوطٍ، لأنا نقولُ: الجوابُ عن الأوّلِ: أَنَّهُ لمّا تَكَلَّمَ في أنواعِ الأسماءِ المعربةِ، عُلِمَ أَنَّ غيرَ المنصرفِ معربٌ، فَلَمْ يحتجْ إلى ذِكرِ المعربِ في حَدِّهِ فَحَذَفَهُ اعتماداً على فهمِ المتعلمِ[٧].

---

(١) في ت، ل: أنّ، وفي ف: والكسائي.

(٢) في ت، ف، ل: الكسرة.

(٣) في ت، ف، ل: عليه.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) في الأصل: عن.

(٦) في ف: نظر.

(٧) في ت: المتكلّم.

وعنِ الثاني: أَنَّهُ غيرُ منصرفٍ عندَ بعضِهم، لكنَّ هذا الجوابَ لا يَتِمُّ على مَذْهَبِهِ.

والجوابُ الذي يَتِمُّ على مذهبِهِ، أَنْ يُقَالَ: المرادُ[1] مِنَ العلّتينِ علّتانِ مَعَ شَرائِطِهِمَا التي يَذكُرُها وهيَ منتفيةٌ هَهُنا وَلِهذا صَارَ نوحٌ ولوطٌ مُنصرفينِ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ مسلماتٍ عَلَماً لامرأةٍ غيرُ منصرفٍ مَعَ أَنَّ فيهِ تنويناً، وَأَنتمُ قُلتُم: وحُكْمُهُ أنْ لا كَسرَ ولا تنوينَ.

قلنا: المراد من التنوين في قولنا: أنْ لا كسرَ ولا تنوينَ / ١١ و / تنوينُ التَّمكُّنِ، ولا تنوينُ الذي[2] في مسلماتِ ليسَ بتنوينِ التَّمَكُّنِ، بَلْ هُوَ تنوينُ المقابلةِ، كما يجيءُ ذِكْرُهُ.

وإنَّما كانَ حكمُ غيرِ المنصرفِ أنْ لا يدخُلَهُ كسرٌ ولا تنوينٌ لكونِهِ مشابهاً للفعلِ، فكما لا يدخُلَانِ على الفعلِ لمْ يدخلا على ما شابه الفعلَ.

أمّا المشابهةُ، فهي كما أَنَّ في الفعلِ فرعيتين[3] للإسمِ مِن جهةِ الاشتقاقِ، وَمنْ جهةِ الإفادةِ، فكذلِكَ في[4] كلِّ واحدٍ من الأسماءِ الغيرِ[5] المنصرفة. أمّا كونُ الفعلِ فرعاً للاسم[6] من جهةِ الإفادةِ فلاستغناءِ الاسمِ في الإفادة عن الفعل،

---

(١) في ل: أنّ المراد.

(٢) في الأصل، وفي ف، ل: التي.

(٣) في ل: فرعيين.

(٤) (في) ساقطة من الأصل.

(٥) الصواب: غير المنصرفة.

(٦) هذا رأي البصريين وقد تبنّاه المؤلف. الإنصاف ـ مسأله ٢٨ ـ ١: ١٢٩.

[وعدمِ استغناءِ الفعلِ عن الإسمِ فيها][1].

وأمّا كونُهُ فَرْعاً لهُ من جهةِ الاشتقاقِ، فلأنَّ الفعلَ مشتقٌّ منَ المصدرِ كما يأتي[2] في بابهِ، والمشتقّ مِنه أصلٌ، والمشتقُّ فرعٌ عليهِ.

وأمّا بيانُ أنَّ في كلِّ واحدٍ منها[3] فرعيّتينِ فلأنَّ في كلِّ واحدٍ منها[4] علّتين، وكلّ واحد[5] منهما فرعَ للأصل.

أمّا القولُ فإنَّه فرعٌ على الاستواءِ، لأنَّ الأصلَ هُوَ أنْ يتلفَّظ بكلمةٍ ويُرادُ نَفسُها.

وأمّا التلَفُّظُ بكلمةٍ كثلاثٍ وإرادة غيرِهَا، فَهوَ فرعٌ على ذَلِكَ الغيرِ، والوصفُ فرعُ الموصوفِ لكونِهِ تابعاً لَهُ، وتابعُ الشيءِ فرعٌ عليهِ.

وأمّا التأنيثُ فهوَ فرعٌ على التذكيرِ، لأنَّك[6] تَقولُ: ضاربٌ ثُمَّ تقولُ: ضاربةٌ فتجدُ التأنيثَ مُتفرّعاً على التذكيرِ، وَلأنَّ في الحَيواناتِ رتبةً عليّةً[7] للذكورِ على الإناثِ، كما قَالَ عَزَّ وَجَلّ[8]: ﴿الرِّجالُ قَوَّامُوْنَ عَلى النِّسَاءِ﴾[9]، فجعلوا في غيرِ

---

(١) في ل: دون العكس.

(٢) في ت، ف، ل: يجي. والقول بأنّ الفعل مشتقّ من المصدر رأي البصريين، أمّا الكوفيون فيرون أنّ المصدر مشتقّ من الفعل، ولكلّ فريق أدلّة، والمؤلّف يتبنّى رأي البصريين. الإنصاف ـ مسألة ٢٨ ـ ١: ١٢٩.

(٣) في ت، ل: منه.

(٤) في ت، ل: منه.

(٥) في ت، ف، ل: واحدة.

(٦) في ل: لأنه.

(٧) في ف، ل: عقلية.

(٨) في ف، ل: عزّ من قائل.

(٩) سورة النساء: ٣٤.

الحَيَوانَاتِ كَذَلِكَ. وأمّا التعريفُ فهوَ فرعٌ على التنكيرِ. ألا تَرَىٰ أنَّكَ تقولُ: رجلٌ ثمَّ تقولُ: الرجلُ؟ بناءً على أَنَّ الاسمَ وُضِعَ نكرةً في الأصلِ، فتجد التعريفَ فرعاً على التنكيرِ.

وأمّا العُجْمةُ، فهيَ فرعٌ للعربيةِ، لأنَّ لغةَ كلِّ قومٍ أصلٌ بالنسبةِ إِلَيْهِم، ولغةُ غيرِهِم فرعٌ عَلَى لُغَتِهم.

وأمّا الجمعُ فهوَ فرعٌ عَلَى الواحدِ، لأنَّ حصولَ الجمعِ موقوفٌ عَلَى الواحِدِ.

وأمّا التركيبُ فهوَ فرعٌ على الافرادِ لتوقّفِهِ عليهِ.

وأمّا الألفُ والنونُ فهوَ فرعٌ على المزيدِ عليهِ، انْ قلنا: إِنَّهما أصلٌ في منعِ الصرفِ، وأَمَّا انْ قُلنا: إنَّهُ إنّما تمنعُ الصرفَ لمشابهتِهِ ألفي التأنيثِ، فلمْ نقلْ: إنّه فرعٌ على شيءٍ.

وأمّا وزن الفعلِ فهو فرعٌ على وزنِ الإسمِ، فكأنَّ الاسمَ أصلٌ والفعلَ فرعٌ[1]، فكذلكَ وزنُهما، وإذا شابَهَ الاسمُ الفعلَ من وجهينِ قُطِعَ عنهُ ما قُطِعَ عنِ الفعلِ، وهُوَ الجرُّ والتنوينُ.

وإنْ قيلَ: إنّ[2] خواصَّ الاسم كثيرةٌ، فلم قُطِعَ عنه بعضُهَا دونَ بعضٍ؟

قلنا: إنّ الشيءَ إنْ[3] كانَ مُشبِّهاً بشيءٍ لم يجبْ أنْ يُعْطَى[4] المُشَبَّهُ كلَّ أحكامِ

---

(١) تقدّمت الإشارة إلى ذلك ١: ١٨٩.

(٢) في ت، ف، ل: انّ من.

(٣) في ف، ل: إذا.

(٤) في الأصل: يعط

المهجورِ، وهو صرفُ الأسماءِ، لأنَّ الضرورةَ تُجيزُ ردَّ الأشياءِ إلى أصلِها[١]، سِوى ما في آخرِهِ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ، نَحو: حُبلَى لأنّه كانَ يـؤدّي إلى حـذفِ سـاكـنٍ والإتيانُ بساكنٍ آخرَ، فَلا فائدَةَ[٢]، وأجازَ بَعْضُهُم[٣]، وَسِوىٰ بابِ افعلَ منكَ عندَ الكوفيينَ[٤]، واستدلّوا عليهِ بأنَّهُ لمْ يُسْمَعْ مَعَ كثرتِهِ، وبأَنَّ (من) هـي المـانعةُ مِـنَ الصرفِ، وهيَ موجودةٌ في الضَرُورَةِ، كَما كَانَتْ مَوْجُودَةً في حالِ السَّعَةِ، فَوَجَبَ أنْ لا ينصرفَ في حالِ الضرورةِ، لقيام العلّة، وبأنَّ (مِنْ) تنوبُ عَنِ اللامِ، والإضافةِ [بابِ التَّخصصِ][٥] فكما لا تنوبُ مَعَ اللامِ، فكذلِكَ لا تنوبُ مَعَهُ[٦] / ١١ ظ /.

والجوابُ عنِ الأوّل: بأنَّ عدمَ السَّماعِ لمْ يَدُلَّ على عدمِ جوازِهِ وَعَـلَى عـدم وقوعه.

وَعَنِ الثاني: أنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (مِنْ) هِيَ المانعَةُ، بدليلِ صَرفِ[٧] خَيرٌ منكَ وشرٌ منكَ، بَلْ المانعُ مِنَ الصرفِ هوَ الصفةُ ووزنُ الفِعْلِ الغالبُ، وإنْ[٨] سلَّمنا أنَّ المانِعَ من الصرفِ هو (مِن) و[٩]لكنْ لا نُسَلِّمُ امتناعَ صَرفِهِ.

---

(١) في ف، ل: أصولها.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الإنصاف ـ مسألة ٦٩ ـ ٢: ٢٥٩.

(٥) في ت، ف، ل: فيه في التخصص.

(٦) الإنصاف ـ مسألة ٦٩ ـ ٢: ٢٥٩.

(٧) ساقطة من ت، ل.

(٨) في ف، ل: ولئن.

(٩) الواو ساقطة من ل.

قولُهُ: لوجودِ العلّةِ المانعةِ[١] من الصرفِ.

قُلنا: جميعُ ما يصرفُهُ الشاعرُ للضرورةِ[٢]، فَعِلَّةُ منعِ صرفِهِ موجودةٌ.

وَعَنِ الثالثِ: أَنَّ (مِنْ) وإنْ خَصَّصَتِ الاسمَ، كالألف واللامِ، لكنَّ الاسمَ مَعَهُ نكرةٌ، بخلافِ ما فيهِ[٣] الألفُ واللامُ، وإذا كانَ كَذَلِكَ لا يَلزَمُ مِنْ امتناعِ دخولِ التنوينِ عليهِ مَعَ اللامِ، امتناعُ دخولِهِ عَلَيهِ مَعَ (مِنْ).

وَيَجُوزُ صرفُهُ أيضاً[٤] للتناسبِ كقولِهِ تعالىٰ: ﴿قواريراً قواريراً﴾[٥]، لأن[٦] قواريراً[٧] الأوّل صُرِفَ لأَنَّهُ آخرُ الآيةِ، وأواخرُ الآي كانَ بالألفِ فَحَسُنَ جَعْلُهُ منوّناً لِيُقلَبَ تنوينُهُ أَلِفاً فيتناسبُ مَعَ بقيّةِ الآي، لقولِهِ: ﴿سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾[٨] فإنّ (سلاسلاً) لما انضمّتْ إلى (أغلالاً وسعيراً) صُرِفَ ونُوّنَ للتناسبِ مِثْلَ قولِهِ: (قواريراً) الثاني فَإِنَّهُ وانْ لَمْ يكنْ آخرَ الآيةِ، جازَ صرفُهُ، لأَنَّه لمّا[٩] نُوِّنَ

---

(١) في ت: علّة المانع، وفي ف، ل: علّة المنع.

(٢) في ل: بالضرورة.

(٣) في الأصل، وفي ت، ف: معه.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) سورة الإنسان: ١٥ ـ ١٦.

من قوله تعالىٰ: ﴿ويطاف عليهم بآنيةٍ من فضّة وأكوابٍ كانت قواريراً. قواريراً من فضّة قدّروها تقديرا﴾.

(٦) في ت، ف، ل: فإن.

(٧) في ت، ف، ل: قوارير.

(٨) سورة الإنسان: ٤.

(٩) ساقطة من الأصل.

قواريرَ[١] الذي قَبلَهُ ناسبَ أَنْ ينوَّنَ قواريرُ[٢] الثاني للتناسبِ[٣]، ولأجلِ هذا لم يُنَونْ قواريرَ[٤] الثاني إلّا مِنْ نونَ[٥] قواريرَ[٦] الأوّلَ[٧]، وَقَدْ حَكَى الأخفشُ[٨] أنّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يصرفُ جميعَ ما لا ينصَرفُ[٩]. فجازَ قوارير منوّناً على هذا الأصلِ، وَقِيلَ لأنَّ الشيئينِ لمْ يَتَحَقّقا كَتَحَقُّقِهما في غيرِهِ.

اعلم أنَّ الاسمَ إذا كانَ فيهِ سَبَبٌ واحدٌ وَهُوَ العلميةُ لا يجوزُ مَنعُ صَرْفِهِ لضرورةِ الشعرِ عندَنا خلافاً للكوفيينَ والأخفشِ[١٠]، ثُمَّ أَنَّهم إمّا أن يُقيموا العلميةَ مقامَ علّتينِ لِقوّتِها، وكثرةِ دَورانِها، وأمّا أنْ يُقيموا الضَّرورةَ مقامَ سببٍ آخرَ، أمّا أَنَّهُ رَدُّ الأصلِ إلى الفرعِ وَهُوَ غيرُ جائزٍ، وَمَتَمسَّكُ الخَصْمِ القياسُ والسماعُ، أمّا القياسُ، فهوَ أَنَّهُ إذا جازَ حذفُ بَعْضِ الكلمةِ للضرورةِ كقولِهِ:

---

(١) في ل: قواريرا.

(٢) في ل: قواريرا.

(٣) في ت: يتناسب، وفي ل: ليتناسب.

(٤) في ل: قواريرا.

(٥) في ل: ينون.

(٦) في ل: قواريرا.

(٧) قرأ نافع ويزيد بن القعقاع وعاصم والكسائي بالتنوين فيهما. الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، طبع دمشق ٢: ٣٥٥، النشر لابن الجزري ـ طبع دمشق ٢: ٣٩٥.

(٨) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي مولاهم، توفي سنة ٢١٠ هـ. طبقات النحويين: ٧٢، وبغية الوعاة ١: ٥٩٠.

(٩) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور حاتم الضامن مطبعة سلمان الأعظمي ـ بغداد ٢: ٧٨٣، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٨.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٨.

فما كانَ حِصْنٌ[١] ولا حَابسٌ يَفُوقَانِ مرداسَ في مَجْمَعِ[٢]

فمنعَ (مرداسَ)منَ[٣] الصرفِ، وليسَ فيهِ سِوى العَلَميّةِ.

وقولُهُ:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذو الطُّولِ وذو[٤] العَرْضِ[٥]

وَقَوْلُهُ:

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأمرُ أكبرُهَا وأَطْيَبُهَا[٦]

وَقَوْلُهُ:

وَقَائِلَةٍ ما بالُ دَوْسَر بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ مِنْ آلِ لَيْلَى وَمِنْ[٧] هندِ[٨]

---

(١) في ل: حصني.

(٢) قائله العباس بن مرداس السُّلَمي من جملة أبياتٍ يعاتبُ بها رسولَ الله ﷺ، ويروى (شيخي) و(شيخيّ) بتشديد الياء يريد أباه وجدّهُ مكانَ (مرداس). ديوان العباس بن مرداس السلمي ـ تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ـ بغداد: ٨٤. والبيت من شواهد: والإنصاف ـ مسألة ٧٠ ـ ٢: ٢٦٤، والهمع ١: ٢١، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ٣: ٢٧٥، والخزانة ١: ١٥٣.

(٣) (من) ليست في ف.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) البيت لذي الإصْبَعِ العدواني. الأغاني: لأبي الفرج الاصبهاني ـ طبعة بيروت المُصوّرة عَلى طبعة بولاق ٣: ٤، والإنصاف ٢: ٢٦٥، وشرح المفصل لا بن يعيش ١: ٦٨.

(٦) في ف: أطيبها وأكرمها، وهو سهو، والبيت لِعُبيدِ الله بن قيس الرقيات، ورواية الديوان:

لمصعب عند جدّ القو لِ أكثرُها وأطيبُها.

ديوان عبيدالله بن قيس الرقيّات ـ تحقيق الدكتور محمّد يوسف نجم ـ دار صادر، بيروت: ١٢٤. وينظر: الإنصاف ـ مسألة ٧٠ ـ ٢: ٢٦٤.

(٧) في الأصل، وفي ف، ل: عن.

(٨) قائله دوسر بن دهبل، ويروى (ما للقريعي بعدَنَا) مكان (ما بالُ دوسرَ بعدنا). مجالس ثعلب ـ لأبي ←

فَبِينَاهُ بِبشْرِى رَحْـلَةُ[١] .....

وقوله:

دَرَسَ المَـــنَا بِمُـتَالِعٍ فَأَبـانِ[٢] .....[٣]

فإنَّ[٤] تجوّز حذفِ التنوينِ الزائدِ على الكلمةِ للضرورةِ، أولى وأسهلُ.

وجوابُهُ: أنَّا لانُسَلِّمُ أَنَّ حذفَ التنوينِ أسهلُ مِنْ حذفِ بعض الكلمةِ وبيانُهُ، أَنَّ التنوينَ وَحْدَهُ[٥] دلَّلَ على مَعْنَى فَحَذْفُهُ يُـوقِعُ اللَّـبْسَ بـبابِ مـا لا يـنصرفُ وحذفُ بعضِ الكلمةِ لا يُوقِعُ اللَّبْسَ[٦].

وأمّا السَّماعُ، فقولُهُ:

---

(١) للعجير السلولي وتتمّة البيت:

..... قـــالَ قـــائلٌ لِمَنْ جملٌ رخُو المـلاطِ نَجِـيبُ

أراد فبينا هُوَ، والمَلاطُ: ما وَلِيَ العَضُدَ مِنَ الجنبِ. تحصيل عينِ الذهب للشنتمري بحاشية الكتاب ـ بولاق ـ ١: ١٤، والخصائص ١: ٦٩، والإنصاف ـ المسألة ٩٦ ـ ٢: ٣٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٨، والخزانة ٥: ٢٥٧، وعلي بن مسعود الفرغاني للدكتور حسن عبدالكريم حسين، رسالة دكتوراه ـ كلّية الآداب ـ جامعة بغداد ـ آلة كاتبة: ٨٦.

(٢) في الأصل، ت، ز، ف، ل: فأبانا.

(٣) صدر بيت للبيد، عجزه في الديوان: وتقادَمتْ بالحبسِ فالسُّوبَانِ

ويروى: بالحبس بين البيدِ والسُّوبَانِ

وأراد بالمنا المنازل، ومُتالِع بضمّ الميم وكسر اللام، وأبان وَسُوبانَ كَطَوْفانِ جِبالٌ وقيلَ سوبان وادٍ أو أرضٌ. ديوان لبيد بن ربيعة ـ تحقيق احسان عباس، ط. الكويت: ١٣٨ والخصائص ١: ٨١ و ٢: ٤٣٧، والمحتسب ١: ٨٠.

(٤) في الأصل: فلأن.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) زيادة من ف.

إلى غير ذلكَ.

والجوابُ عنِ الأوّل: أنّ الروايةَ ممنوعةٌ لأنَّ الروايةَ عِندنا:

..... يفوقانِ[١] شيخيَ في مجمعِ[٢]

وَإِنْ صحّتْ الروايةُ، كانَ أصلُهُ (مرداسي)[٣] ثمّ قُلِبَتْ كسرةُ ما قبلَ الياءِ فتحةً، وَقُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ اجتزاءً بالفتحةِ[٤].

وَعَنِ البواقي[٥]: إنّها[٦] اسماءُ للقبائلِ[٧]، فلا تنصرفُ، للعلميةِ والتأنيثِ.

وأمّا قولُهُ:

عَمْرُ العُلا[٨] هَشَمَ الثريدَ لقومِه ورجالُ مكّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ[٩]

← العباس أحمد بن يحيى ثعلب ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ طبع دار المعارف بمصر ـ ط ٣، ١: ١٤٧، والإنصاف ـ المسألة ٧٠ ـ ٢: ٢٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣: ٢٧٥.

(١) في ف: فانّ، وهو سهو.

(٢) زيادة من ت.

(٣) في ف: مردا.

(٤) هذا التغيير بقلب ياء المتكلّم ألفاً بعد فتح ما قبله ثمّ حذفها لا يصحّ إلّا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم فإن لم يكن منادى لم يصحّ منه ذلك. شرح ابن عقيل ٢: ٢٧٢.

(٥) في ل: الباقي.

(٦) في ل: أنّه.

(٧) في ف، ل: القبائل.

(٨) في ف: الذي.

(٩) البيت من جملة أبيات لعبدالله بن الزّبعرى ويروى (الذي) مكان (العلا) ويروى العجز:

قومٌ بمكّة مسنتينَ عجافِ.

الكامل ١: ٢٥٢، والمقتضب ٢: ٣١، والاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون ـ طبع القاهرة:

فإنّما حُذِفَ مِنهُ التنوينُ، لالتقاءِ الساكنينِ.

قولُهُ: (*وما يقومَ مقامهمَا الجمع وأَلِفَا التأنيثِ*). اشارةٌ إلى بيانِ مَا ذَكَرَهُ في حدِّ غير المنصرفِ من قولِهِ: أو واحدةٌ مِنها، تقومُ مقامَهُمَا وهيَ الجمعُ، وألِفا التأنيثِ المقصُورةُ والمَمْدُودَةُ.

وَإِنّما قَامَ الجمعُ مقامَ علّتينِ، لكونِهِ جَمْعاً[1] مَعَ أَقصى الجموع، فكونُهُ جمعاً بمعنى علّةٍ، وكونُهُ عَلَى صيغةِ مُنتهى الجموعِ بمنزلةِ علّةٍ[2] أخرىٰ[3]، وكأنّ فيهِ علّتينِ[4]، وانّما كان ما فيه ألف التأنيث كذلك / ١٢ و / لأنّ التأنيث بمنزلة علّة واحدة، وكونه لازماً غير منفك بمنزلة علّة ثانية، وكأنّ فيه علّتين[5].

لا يُقالُ: لو كانَ الجمعُ علّةً، وكونُهُ على صيغةِ مُنتهى الجموع عِلّةً أُخرى، حتىٰ لا[6] يجتمعَ في أقصى الجموع عِلّتانِ، لَزِمَ أن يكونَ مثلُ حُمْرٍ وصُفْرٍ غيرَ منصرفٍ لاجتماع العلّتين، وَهُمَا كونُهُ وصفاً وجمعاً، لأنّا نقولُ: المرادُ مِنَ العلّتينِ هو

← ١٣، وفيه نسب إلى مطرود بن كعب الخزاعي، والمنصف لابن جنّي ـ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط ١ ـ القاهرة ـ ٢: ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٣٦، ولسان العرب ـ سنت ـ ٢: ٣٥٢، وفي ـ هشم ـ ١٦: ٦٤ نسبه إلى ابنة هاشم.

(١) في ت، ف، ل: لأنّه جمع.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ف: ثانية.

(٤) في الأصل: علّتان.

(٥) في الأصل: علّتان.

(٦) ساقطة من الأصل.

جزءُ العلّةِ وحينئذٍ لا يَلْزَمُ مِنْ كونِ الجمعِ مَعَ أقصى الجموعِ سبباً[١] تامّاً [لِمنعِ[٢] الصرفِ و[٣]أنْ يكونَ سبباً تامّاً[٤] لهُ مَعَ الوَصْفِ].

العدل

قوله: (*فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية إلى آخره*).

اعلم أنّي أقرّر أوّلاً مذهب النحويين ثمّ أفسّر كلام المصنّف.

أمّا النحويونَ، فإنّهم قَالوا: العدلُ هُوَ أَنْ يُتَلَفَّظَ بكلمةٍ و[٥]يرادَ غَيرُهَا وَلَيسَ لَهُ معنى سِوى معنى ذلكَ الغَيْرِ.

والاسمُ إمّا معدولٌ عنِ الإعدادِ أو عَنْ غيرِهَا.

والأوّلُ نَحو: أحادُ وَمَوْحَدُ، فإنَّهُ معدولٌ عنْ واحدٍ واحدٍ، وَنَحو: ثُنا[٦] وَمَثْنَى وثُلاثُ ومثلّثُ ورباعُ ومرّبعُ، وأمّا فوقَ هذا إلى العشرةِ ففيه خلافٌ، والأصحّ أنّه لم يثبتْ إلّا إلى الأربعةِ، وقد أجاز[٧] إلى عُشَارَ، قياساً على أنّه جَاءَ في شعرِ

---

(١) في ف: شيئاً.

(٢) في ف: يمنع.

(٣) الواو ساقط من ف.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) (الواو) زيادة من ل.

(٦) في ل: ثنى.

(٧) في ت: أجازه.

الكميت[١]:

وَلَمْ يَسْتَرِيْثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ ... ـتَ فَوْقَ الرِّجالِ خِصَالاً عُشارا[٢]

وفي شعرِ خِداشٍ[٣]:

تَظَلُّ الطيرُ عاكفةً عليهِ ... مُرَنَّقَةً وأنجيةً عُشَارا[٤]

وأمّا المعدول عن[٥] غيرِ الأعدادِ، فهو إمّا في الاسم أو في الفعلِ، فإن كانَ في الاسمِ فَهُوَ[٦] [لا يخلو من أن يكونَ علماً][٧] أو لَمْ يكنْ [فإنْ لمْ يكنْ][٨] كأُخَرَ [وَجَمَعَ][٩] فالأوّلُ غيرُ منصرفٍ للعدلِ والصفةِ والثاني كذلكَ للعدلِ والتعريفِ.

---

(١) هو الكميت بن زيد الأسدي شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، كان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأنسابها، أشهر شعره (الهاشميّات) توفي سنة ١٢٦ هـ. الأغاني ١٥: ١١٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي لجنة التراث العربي: ٣٧، والخزانة ١: ١٤٤، والاعلام ٦: ٩٢.

(٢) البيت من قصيدة للكميت يمدح فيها أبان بن الوليد ويذكر أنّه بلغ مبلغ الرجال في سنّ الحداثة وعلاهم بعشر خصال. ويروى (يستريشوك) مكان (يستريثوك) و(علوت) مكان (رميت). انظر: شعر الكميت جمع الدكتور داود سلوم ـ النجف ١٩٦٩ ـ ١: ١٩١ والاقتضاب ـ دار الجبل ـ بيروت: ٤٦٧.

(٣) هو خِداش بن زُهيرِ بن ربيعةَ من بني عامر، شاعر جاهلي، من شعراء قيس المجيدينَ. ينظر: طبقات الشعراء لمحمّد بن سلام الجمحي ـ طبع بيروت: ٥٢، وخزانة الأدب ٧: ١٩٦، والأعلام ٢: ٣٤٥، ومعجم الشعراء في لسان العرب للدكتور ياسين الأيوبي ـ بيروت: ١٣٩.

(٤) وقفت الطير عليه صافّاتٍ أجنحَتها على هيئةِ جماعاتٍ كلُّ جماعةٍ عشرُ طيور. الإيضاح في شرح المفصل ١: ١٣٣.

(٥) في الأصل، وفي ت: من.

(٦) في الأصل، وفي ت: هو.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

وإنْ كانَ علماً فهو إمّا معدولٌ عنِ المعارفِ أو معدولٌ عنِ الأجناسِ.

فالأوّلُ: كَعُمَرَ المعدولِ عن عامر علماً، للفرق بينَ الاسمِ والصفةِ.

والثاني: كَزُفَرَ وحُطَمَ فإنَّ زُفَرَ علمٌ معدولٌ عن الزُّفَرِ بمعنى السَّيِّدِ.

قال الشاعر[١]:

أَخــو رغــائبَ يُعطيها ويُسأَلُها يَأْبى الظُّلَامَةَ مِـنهُ النّـوفلُ الزُّفُـرُ[٢]

أي السيدُ.

والمعدولُ عن الأعلامِ[٣] غيرُ[٤] منصرفٍ بالإجماعِ.

وههنا سؤالٌ، وهوَ أن يُقالَ: إنّهم أَجمعوا على[٥] أنّ المعدولَ عنِ الأجـناسِ مُنصَرِفٌ، وأجـمعوا أيضاً أنّ زُفَرَ غيرُ منصرفٍ معَ كونِهِ معدولاً عـنِ الأجـناسِ، وهذانِ الإجماعان متنافيان.

والجوابُ عنهُ: أمّا أوّلاً: فلا نسلّمُ[٦] أَنَّ زُفَرَ الذي هوَ غيرُ منصرفٍ معدولٌ عن الجنسِ، بلْ نقولُ هوَ[٧] معدولٌ عن زافرٍ عَلَماً، محافظةً لإجماعِهم، والذي هو

---

(١) في ت، ع، ف، ل: الأعشى.

(٢) البيت لأعشى باهلة واسمه عامر بن الحرث أحد بني وائل. والرغائب: العطايا الواسعة. والنوفل: الكثير النوافل وهي العطايا. والزافر: السيد. انظر: الأصمعيّات: ٩٠، ولسان العرب ٥: ٤١٤، و٦: ٤٢٣، وخزانة الأدب ١: ١٨٥، وتاج العروس ١١: ٤٣٣.

(٣) في ت: الأجناس.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) زاد في ت: أنّ الأعلام غير منصرف بالاجماع والمعدول والعبارة لا تستقيم

(٦) في ت، ف، ل: فلانّا لا نسلّم

(٧) ساقطة من ت، وفي ف، ل: أنّه

معدولٌ عن الجنسِ منصرفٌ، ويدخُلُ فيهِ لامُ التعريفِ كما ذَكَرنَا في البيتِ.

وأمّا ثانياً: فلمّا تعارضَ الإجماعانِ، فمنعُ صرفهِ أولىٰ، لأنّهُ بتقديرِ صرفِهِ بَطَلَ الإجماعُ الثاني بأسرِهِ، وبتقديرِ منعِ صرفِهِ يبقى البعضُ[1] منَ الإجماعِ الأوّلِ سالماً، فيكونُ تخصيصُ الإجماعِ بالإجماعِ وأنّه جائزٌ.

وإنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يكنِ المعدولُ عنِ الجنسِ غيرَ منصرفٍ إذا كانَ عَلَماً؟

قُلنا: لأنّه إذا لم يكنْ معدولاً عنِ العلمِ يكونُ بمنزلةِ المُرتَجَلِ، وحينئذٍ لم يكنْ معدولاً بالحقيقةِ، وإن كانَ في الفعلِ فكالمعدولُ[2] عن فَعَلَ وفُعِلَ الفعلينِ، كقالَ وقِيلَ اسمُ رجلٍ فهوَ كالأجناسِ أعني يكونُ منصرفاً، لأنَّ عدلَهُ للتخفيفِ لا للتسميةِ وحينئذٍ تكونُ حركاتُهُ الأصليةُ مقدّرةً. فإذاً لا يكونُ فيهِ عَدلٌ، والأشياءُ[3] الغيرُ المنصرفةِ[4] للعدلِ وسببٍ آخرَ، [كَعُمَرَ وأُخَرَ][5]، فانّها إذا صُغِّرتْ انصرفتْ لانتفاء العدلِ مِنها على ذلكَ التقديرِ، لأنَّ بناءَ التحقيرِ لا عدلَ فيهِ عن بناءٍ هوَ لهُ[6] بحقِّ الأصلُ، لأنَّ عُمِيراً مثلاً لمْ يُعدلْ عن عويمرٍ، كما عُدِلَ عُمَرُ عنْ عامرٍ، وهؤلاءِ لمْ يقسموا العدلَ إلى تَحقيقي وإلى[7] تقديريٍ.

---

(١) ينظر ما ذكرناه في ١: ١١٩.

(٢) في الأصل: فالمعدول.

(٣) في ف: الأسماء.

(٤) الصواب: غير المنصرفة.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ز، ع، ف.

(٦) في الأصل: له هو.

(٧) كلمة (إلى) ليست في ع.

رأي ابن الحاجب في العدل

هذا هو مذهبُ النحويينَ في العدلِ، وأمّا مصنّفُ الكتابِ فانَّهُ قالَ: *العدلُ / ١٢ ظ / خروجُ كلمةٍ من صيغةٍ إلى أخرى*[١]، وذلكَ على وجهينِ:

أحدُهما: تحقيقيٌّ.

والآخر: تقديريٌّ.

والأوّل: هو أنّ[٢] يُتلفظ بصيغةٍ، وترادُ صيغةٌ أُخرىٰ لقياسٍ يستدلّ بِهِ عليهِ[٣] بالنظر إليه نفسِهِ[٤].

والثاني: أَنْ لا يكونَ كذلكَ لكنْ قُدِّرَ فيهِ عُدُولُهُ عن صيغةٍ إلى صيغةٍ لضرورةٍ، وهيَ الحكمُ بمنعِهم صَرْفَهُ، وأمّا ثُلاثُ فَتَحَقُّقُ العدلِ فيهِ، أَنَّ المرادَ منه ثلاثةٌ ثلاثةٌ فثلاثةٌ ثلاثةٌ هي الأصلُ، وثُلاثُ معدولٌ عَنْهَا، لوجهين:

أحدُهما: أنّ الثلاثةَ من أسماءِ الأعدادِ دونَ الثُلاثَ.

والثاني[٥]: أنَّ المرادَ من قولنا جاءني القومُ ثُلاثَ، يُقسِّمُ القومَ على ثلاثةٍ عند مجيئهم، والأصلُ في ذلك أنْ يكونَ الاسمُ الذي يُرادُ تقسيمُ الأشياءِ عليهِ، نَحو:

---

(١) في ل: أخر.

(٢) (هو أنّ) ليس في ل.

(٣) في ت، ل: عليها.

(٤) في ت، ل: إليها نفسها، وفي ز: إلى نفسه، وفي ف: إلى نفسها.

(٥) في ت، ع، ف: ثانيهما.

جاءني القومُ رجلاً رجلاً ولمّا[١] لم يتكرّر[٢]، عُلِمَ أنَّهُ معدولٌ عن مكرّرٍ، فَثُلاثُ ومَثْلَثُ، وغيرُها مِنَ الأعدادِ المعدولةِ غيرُ منصرفةٍ، للعدلِ والصّفةِ، في قولهِ تَعالىٰ: ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[٣].

وَلِقائلٍ [أَنْ يقولَ][٤]: إنَّ الصفةَ فيها عَارِضَةٌ لِكونِها في الأصلِ للعددِ بناءً على أنَّ ثلاثةً وأخواتِها كذلكَ، والصِّفَةُ العارِضَةُ غيرُ معتبرةٍ كما يجيءُ وإذا لم تُعتَبرِ الصِّفَةُ لم يكنْ فيها إلّا العدلُ فلا يكونُ غيرَ منصرفٍ، لكنَّهُ غيرُ منصرفٍ بالإجماع.

لا يُقالُ: الثلاثةُ[٥] والأربعةُ وغيرُهُمَا هي العدلُ في الأصلِ، ولا يلزمُ من كونِ ثلاثةٍ عدداً في الأصلِ، كونُ ثُلاثَ عدداً في الأصلِ لأنّا نقولُ: ثُلاثُ وغيرُهُ لا يَخْلُو من أنْ يكونَ موضوعاً للصفةِ من غير اعتبارِ ثلاثةٍ، أو لمْ يَكُنْ.

فإنْ كانَ الأوّلَ: لم يكنْ فيهِ عدلٌ والمقدّرُ خلافُهُ.

وإن كانَ الثاني: فلا يَخلو مِنْ أنْ يكونَ معدولاً منْ ثلاثةٍ التي هيَ العددُ أو من الثُلاثَ التي هيَ الصفةُ. فإنْ كانَ الأوّلَ: لم يكنْ ثُلاثُ وصفاً والمَذْكورُ خِلافُهُ. وإنْ كانَ الثاني: كانَ الوصفُ عارضاً للثُّلاثِ.

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ع، ف: يكرّر.

(٣) سورة فاطر: ١.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٥) انفرد الزجاج بأنّه منع من الصرف لجهتين. قال: لا أعلم أنّ أحداً من النحويين ذكرهما وهي أنّه اجتمع فيه علّتان: أنّه معدولٌ عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنّه عدل عن تأنيث وتابعه على ذلكَ الشريف الرضي. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢: ٥، وحقائق التأويل للشريف الرضي -بيروت ٥: ٣٦.

والجوابُ عنهُ: أمّا أوّلاً فلأنّا نختارُ أنَّ ثلاثَ معدولٌ عنْ ثلاثةٍ التي هيَ الوصفُ، ومَعَ عُروضِ الوصفِ لَهُ عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ الوصفُ عارضاً لثلاثةٍ، لعدمِ استعمالِ ثُلاثَ وغيرِهِ من الأعدادِ المعدولةِ عنْ صفاتٍ[١].

وأمّا ثانياً: فلأنّهُ يمكنُ أنْ يقالَ: إنَّ هذه الأعدادَ غيرُ مُنصَرِفةٍ للعدلِ[٢] المكرّرِ، كالجمعِ وألِفَي التأنيثِ. وبيانُ ذلكَ أنَّهُ عدلٌ عن تكريرِ ثَلاثةٍ، وعن لفظِ ثلاثةٍ، فكانَ في عدلانِ[٣].

واعلمْ أنّ بابَ ثُلاثَ إذا سُمِّي بهِ خرجَ عن العدلِ والوصفِ، فَلَمْ يكنْ فيه إلّا سببٌ واحدٌ، وهو العَلَميةُ، فانصرفَ لذلكَ، وأمّا بيانُ تَحَقُّقِ العدلِ في أُخَرَ فَهوَ أنَّهُمْ قالوا: إنّه[٤] جَمْعُ أُخرىٰ، وهي تأنيثُ آخرَ، وهوَ أفعلُ التّفضيلِ وقياسُ أفعلِ التّفضلِ أن يكونَ معَ اللامِ إذا لمْ يكنْ مَعَ الإضافةِ ولا[٥] معَ مِنْ، وهوَ هاهنا ليسَ معَ الإضافةِ، ولا معَ مِنْ فوجبَ أنْ يكونَ معَ اللامِ، ولمّا لَمْ يكنْ [مَعَ اللام][٦]، عُلِمَ أنَّهُ معدولٌ [عمّا فيهِ اللام[٧]][٨]، وهو الأُخَرُ فيكونُ غيرَ منصرفٍ، للعدلِ والوصفيةِ،

---

(١) في ت: الصفات.

(٢) في ز: للعدلي.

(٣) في ز، ع، ف: فكأنّ فيه عدلين.

(٤) في ل: انها.

(٥) (لا) ساقطة من ت، ز، ع، ل.

(٦) في ل: كذلك.

(٧) في ت: الألف واللام.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ز.

واعترضَ عليهِ أبو عليٍ الفارسي[١]، فقالَ: لا يجوزُ أنْ يكونَ معدولاً عمّا فيه اللامُ، وإلّا لكانَ معرفةً، وليس كذلكَ لوقوعِهِ صفةً للنكرةِ، نَحو: مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ[٢].

وأجاب عنه المُصَنِّفُ، بأنْ[٣] قالَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لو كانَ معدولاً عمّا[٤] فيهِ اللامُ لَكانَ معرفةً، وإنّما يكونُ كَذَلِكَ أَنْ لو كانَ اللامُ مراداً فيهِ، ولو كانَ كذلكَ لَـزِمَ أنْ يكونَ مبنياً كأمسِ، أو يكونَ عَلَماً كَسَحَر، وليسَ واحداً منهما.

أمّا الأوّل: فلكَونِهِ مُعْرَباً.

وأمّا الثاني: فلكونِه صفةً، ولِتحقُّقِ المنافاةِ بينَ الصفةِ والعَلَمِ.

وفي هذا الجوابِ نظرٌ، لأَنَّهُ إذا كانَ فيهِ عدلٌ تحقيقاً لَزِمَ أنْ تُقْصَدَ فيه إرادةُ اللام، وإلّا لم يكنِ[٥] العدلُ فيه تحقيقاً، فقولُهُ: ولو كانَ اللامُ مراداً لَـزِمَ أنْ يكـونَ مبنيّاً أو علماً ـ ممنوعٌ، ولا دليلَ عليهِ، فإنّ بناءَ ما تضمَّنَ[٦] الحـرفَ جـائزٌ غـيرُ واجبٍ. ثُمَّ بيّنَ تحقّقَ العدلِ فيه من مأخذٍ آخرَ[٧].

---

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار صاحب التصانيف الكثيرة ومن أكابر أئمّة النحو، أخذ عن ابن السراج وأخذ عنه ابن جني. توفي سنة ٣٧٧هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٢٠، ونزهة الألباء: ٢٣٢، وأنباه الرواة ١: ٢٧٣، وبغية الوعاة ١: ٤٩٦، وأبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ـ مطبعة نهضة مصر.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٤٢.

(٣) في ل: و.

(٤) في ل: ممّا.

(٥) في ف: يكن.

(٦) في ل: يضمر.

(٧) في ل: يتضمّن آخر.

[وهو أَنَّ آخرَ][1] من بابِ أفعلَ / ١٣ و /التفضيلِ وقياسُهُ إذا كانَ نكرةً غيرَ مضافٍ أن يكونَ مفرداً مَع مِنْ كما سيجيءُ في بابِه، نحو قولِكَ: مررتُ برجلٍ وبإمرأةٍ وبنساءٍ أفضلَ منكَ. وآخرُ هاهنا نكرةٌ غيرُ مضافٍ فكانَ قياسُهُ أن يقالَ: مررتُ بنساءٍ آخرَ من نسوةٍ[2] غيرهِنَّ، لكنَّهُ لم يُقَلْ كذلِكَ، فَعُلِمَ أنَّهُ معدولٌ عن آخرَ منكَ، وهو غير منصرفٍ للعدلِ والوصفِ، وبهذا الوجهِ ينقطعُ اعتراضُ الفارسي، وهو قولُ ابن جني[3] [ويتوجّهُ عليهِ أنْ لا يكونَ أُخرُ جمعاً لأُخرىٰ، لكنَّ المشهورَ أنَّهُ جمعٌ لأخْرىٰ[4]][5]، وكذلكَ أخرُ وأخرىٰ فإنّهما عُدِلا عمّا فيهِ الألفُ واللامُ أو عُدِلا عن استعمالِ مِنْ معهُ والقولُ فيهما كالقولِ في آخرَ.

وقيل: أنّ أخرَ لمْ ينصرف للصفةِ ووزنِ الفعلِ[6] وكذلِكَ سحرُ فإنَّهُ معدولٌ عن الألفِ واللامِ وهو غيرُ منصرفٍ، للعدلِ والتعريفِ، إذا أردتَ سَحَراً بعينهِ، وإذا أردتَ سحراً من الأسحارِ فمبنيٌّ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت: نساء.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني كان إماماً في علم العربية، تُوفي سنة ٣٩٢هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣: ٢٤٦، وكتاب ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي، وينظر رأيه هذا في كتابه: اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن ـ مطبعة العاني ـ بغداد: ٢٦٠، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٤٢، والهمع ١: ٨٢.

(٤) في ز: أخرىٰ.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) قال سيبويه: قلت: فما بال أخرَ لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ. فَقَالَ: لأنَّ أخرَ خالفتْ اخواتِها وأصلَها... فلما خالفتِ الأصل وجاءتْ صفةً بغير الألفِ واللام تركوا صرفَها. الكتاب ٢: ١٤.

وأمّا جُمَعُ فانهُ غيرُ[١] منصرفٍ للعدلِ المحقّق والتعريفِ.

وبيانُ تحقق العدلِ فيهِ أنّهُ جمعُ جمعاءَ أجمعَ، وقياسُ فعلاء أفعلَ أن يجمعَ على فُعْلٍ كَحُمْرٍ في جمعِ أحمرَ، ولمّا قيلَ جُمَعُ بحركةِ الميمِ عُلِمَ أنّهُ معدولٌ عن جُمْعٍ بسكونِ الميم. هكذا ذَكَرَهُ النحويونَ، واعترضَ[٢] أبو علي الفارسي[٣] بأنْ قالَ: إنّ[٤] فعلاءَ أفعَلَ نوعانِ: أحدُهُما الذي يمنعُ جمعُ مذكّرِهِ بالواوِ والنونِ كالألوانِ والعيوبِ، نحوِ حمراءَ أحمرَ، وقياسُ جمعِهِ على فُعْلٍ بسكونِ العينِ.

والثاني أنّهُ يمتنعُ جمعُ مُذَكرِهِ بالواوِ والنونِ، وليسَ قياسُ جمعِهِ عَلَى فُعْلٍ، وما نحنُ فيه ممّا جُمِعَ مذكّرُهُ بالواوِ والنونِ كأجمعون فليس قياسُ[٥] جمعِهِ على فُعْلٍ، بسكونِ العَينِ، وإذا كانَ كذلِكَ لمْ يَكنْ جُمَعُ معدولاً عمّا ذَكَرَهُ.

ثمّ قالَ: والأولىٰ أنْ يُقالَ في بيانِ تحقيقِ العدلِ فيهِ: إنّ قياسَ جمعِ فعلاءَ التي ليستْ بالصفةِ فَعالَى وفعلاواتُ، كصحارَى وصحراواتٍ في جَمْعِ صحراءَ جمعاً[٦] ليسَ بصفةٍ، فقياسُ جمعِهِ[٧]، جماعَى و[٨]جماعاواتٌ. فَلمّا لم يقلْ: جَمَاعَى ولا

---

(١) في ز، ل: فغير.

(٢) زاد في ل: عليه أيضاً.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٤٣.

(٤) كلمة (إنّ) ساقطة من ل.

(٥) في ز: يقاس.

(٦) في ز، ع، ف، ل: وجمعاً.

(٧) في ع: جمعها.

(٨) في ل: أو.

جمعاواتٍ، وَقِيلَ: جُمَعُ، عُلِمَ أَنَّهُ معدولٌ عنْ جَمَاعَى وجمعاوات.

ويمكنُ أنْ يقالَ أيضاً[١]: إنَّ جُمَعَ معدولٌ عمّا فيهِ الألفُ واللامُ، أو معدولٌ عن الإضافةِ لأنّه تأكيدٌ، والتأكيدُ لا يكونُ إلّا معرفةً، لأنَّ المنكر لا يُؤكَّدُ، كما سيجيءُ بيانُهُ. وكذلِكَ حكمُ كُتَعَ و[٢]تبَعَ و[٣]بُصَعَ وَجُمْعَاءَ وَكَتْعَاءَ وبَصعَاءَ، غيرَ منصرفٍ للعدلِ والتعريفِ.

والذي فيهِ العدلُ تقديراً، نحو عُمَرَ وزُحَلَ، وإنّما لمْ يُجعلْ هذا العدلُ من بابِ التحقيقِ، لأنَّهُ ليسَ مرادَ القائلِ، بقولِه: عُمَرَ عامراً، وليسَ قياسٌ بالنظر إليه في نفسهِ، يدلُّ على أنَّهُ معدولٌ من عامر سِوى أَنْ وَجَدُوهُ غيرَ منصرفٍ، ولمّا وَجَدُوه كَذَلِكَ ولمْ يكنْ فيهِ إلّا العَلَميةُ، وكانَ منَ المعلومِ من مذهبِهِم أنّهم لا يمنعونَ الصرفَ إلّا لعلّتينِ، فَلَو لم يقدرْ فيهِ العدلُ لَزِمَ انهدامُ قاعدةٍ معلومةٍ من كلامِهم.

فإنْ قِيلَ: الأسبابُ المانِعةُ مِنَ الصرفِ كثيرةٌ، فَلِمَ قُدِّرَ العَدْلُ دونَ سببٍ آخرَ؟ قُلنا: لِتَعذُّرِ تقديرِ ما سِوى العدلِ[٤] فيهِ، وإمكانِ تقديرِهِ فيه.

و[٥]أمّا تعذُّرُ التركيبِ والجمعِ وألفِ التأنيثِ والألفِ والنونِ المُضارعتينِ والعُجْمَةِ ووزنِ الفعلِ فظاهرٌ في عَمَرَ، وأمّا تعذُّرُ الوصفِ والتأنيثِ فلامتناعِ

---

(١) كلمة (أيضاً) ليست في ل.

(٢) (الواو) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) كلمة (العدل) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) كلمة (العدل) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) (الواو) ليس في ت، ع، ل.

الاجتماع بينَ العَلَميةِ والوصفيةِ[١]، وبينَ المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ فَلَمْ يبقَ إلّا العدلُ فَقُدِّرَ فيهِ لئلا تنهدمَ قاعدتُهم المعلومةُ.

وهكذا القولُ في زُحَلَ، [وَلأجلِ أنْ][٢] يُقدَّرَ العدلُ في عُمَرَ وَزُحَلَ للضرورةِ وهيَ منعُهم صرفِهما لم يقدرْ في أددٍ وَصَردٍ عَلَماً، لِعَدَمِ الضرورةِ.

وقيلَ: إنّما صرفوا أدداً، وهوَ علمٌ، لكونِهِ في الأصل جمعَ أدّةٍ وهيَ فَعْلَةٌ من الودِّ وهُوَ[٣] المحبّةُ، وأصلها وَدَّةٌ، فَقُلِبَتِ الواوُ هَمزةً ثُمَّ جُمِعَ فَسُمِّيَ بِهِ بعدَ الجَمْعِ، فَعَلَى هذا لا يكونُ معدولاً.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: إنَّ عُمَرَ جَمْعُ عُمْرَةٍ فَيُصرَفُ وليسَ معدولاً عن عامرٍ.

والجوابُ عنهُ: ما مرَّ من أنَّا لَمَّا وَجَدْنَا عُمَرَ وزُحَلَ غيرَ مُنصرِفِينِ، حَكَمْنا أنَّهما معدولانِ عن عامرٍ وزاحلٍ، ولمْ نحكمْ بأنَّهُ جَمْعُ عُمْرَةٍ ضرورةً.

ولمّا لم نجدْ أدداً كذلكَ حكمنا بأنَّهُ جَمْعُ أدّةٍ في الأصلِ وليسَ بمعدولٍ.

وَلقائلٍ أن يقولَ: إنَّ عدلَ عُمَرَ وَزُفَرَ حقيقيٌّ[٤]، /١٣ ظ /وذلكَ أنَّ لهما قياساً يُستَدَلُّ بِهِ عليهِ، وهوَ أنَّهُ مُشتَقٌّ، والأصلُ في المُشْتَقِّ أنْ يجري على الفعلِ فلمّا جاءا غيرَ جاريينِ عليهِ علمنا أنّهما معدولانِ عمّا هو جارٍ عليه ويمكنُ أن يجابَ عنهُ: بأنّا

---

(١) في ت، ل: الوصف.

(٢) في ع: ولأن.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت، ز، ع، ف، ل: تحقيقي.

لا نسلم بأنّ[١] قياسَ المشتقِّ أنْ [يكونَ جارياً][٢] على الفعلِ فانَّ كثيراً من المشتقّاتِ ليسَ كَذَلِكَ، وانْ سَلَّمنا ذَلِكَ، لكنْ لو كانَ ذلكَ[٣] القياسُ دليلاً على مَا ذكرتُم لكانَ أدداً عَلَماً غيرَ منصرفٍ، لكنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ.

قولُهُ:(*وباب قَطَامِ في تميم*)، أيْ، والعدلُ مقدّرٌ في بابِ قطامِ في[٤] تميمٍ لأنَّهُم يُعْرِبُونَهُ[٥] ويمنعونَهُ الصرفَ، إلّا ما كانَ آخرُهُ[٦] راءً فإنَّهُم يوافقونَ الحجازيينَ، ويبنونَهُ، وليسَ فيهِ علّةَ البناءِ، إلّا أن[٧] يقدّرَ العدلُ[٨]، لأنّ السَّببينِ يمنعانِ الاسمَ الصرفَ، ويُخرجانِهِ من الأمكنيةِ في الاسميةِ، فلولا تعذرُ سببٍ آخرَ، وهو العدلُ، لمْ يكنْ للبناءِ فيهِ وَجْهٌ، فَقُدِّرَ العَدْلُ فيهِ للضرورةِ، ولمّا وَجَبَ تقديرُهُ فيما كانَ في[٩] آخرِهِ راءٌ عِنْدَهُم، وَقَدَّرُوْهُ، فيما لم يكنْ آخرُهُ راءً ممّا كانَ معرباً، وإنْ لمْ يكنْ اضطراراً لِيطّرِدَ[١٠] البابُ.

---

(١) في ت، ز، ل: أنّ.

(٢) في ز: يجري.

(٣) ساقطة من ع.

(٤) في ت، ع، ف، ل: عند بني.

(٥) في ت: لا يعربونه.

(٦) في ت، ع، ف، ل: في آخره.

(٧) ساقطة من ت.

(٨) في ل: العدل فيه.

(٩) ساقطة من: ت، ع، ل.

(١٠) في ت: لاطراد.

الوصف

قولُهُ: (*شرطُهُ أَنْ يكونَ صفةً في الأصلِ إلى آخرِهِ*). شرطُ الوصفِ المانع من الصرفِ أن يكونَ في أصلِ الوضعِ وصفاً، ولا تضرُّ غلبةُ الاسميةِ العارضةِ على الوصفيةِ الأصليةِ، ولأجلِ أَنَّ غلبةَ الاسميةِ على الوصفيةِ لا[1] تضرُّ وَجَبَ[2] مَنعُ صرفِ الأسماءِ الغالبةِ عليها الاسميةُ والزائلة عنها الوصفيةُ، كأسودَ وأدهمَ وأرقمَ[3]، فانّها في الأصلِ صفاتٌ بدليلِ وضعِها صفاتٍ فانّها غيرُ منصرفةٍ للصفةِ ووزنِ الفعلِ، وانّما لمْ تضرَّ غلبةُ الاسميةِ لحصولِ غلبةِ[4] منعِ الصرفِ معَ استجماعِ[5] شَرْطِهَا وهوَ[6] كَونُهُ[7] وصفاً في الأصلِ.

وَلأَجلِ أنّ شَرطَ الوصفِ هُوَ كونُهُ وصفاً في الأصلِ، وَجَبَ صرفُ أربعٍ في قَولِنَا: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، [لانتفاءِ شرطِه، وهوَ كونُهُ وصفاً في الأصلِ.

ومعنى هَذا الكلامِ أنَّ الاسميةَ العارضةَ غيرُ معتَبَرةٍ أيضاً[8] والذي][9] يدلُّ

---

(١) في ل: لم.

(٢) في ت، ز، ع، ف: فوجب.

(٣) في ت، ع: وأرقم وأدهم.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في ت: استحالة.

(٦) في ع: هي.

(٧) في ت: كونها.

(٨) كلمة (أيضاً) ليست في ف، ل.

(٩) ما بين المعقفتين ليس في ز.

عليهِ[١] منعُ صَرفِهم أسودَ وأرقمَ وأدهمَ.

وإنَّ الوصفيةَ العارضةَ غيرُ مُعتَبَرةٍ أيضاً، والذي يدلُّ عليهِ صرفُهُم أربعاً في قولِهم مررتُ بنسوةٍ أربعٍ.

وَوَجْهُ الاستدلالِ، أنّ أربعاً فيهِ وزنُ الفِعْلِ، فَلَو كانَ الوصفُ العارضُ سبباً مِنَ الأسبابِ التسعةِ، لكانَ أربعاً غيرُ منصرفٍ لاجتماعِ السَّبَبينِ فيه حينئذٍ، وليسَ كذلكَ.

وفيهِ نظرٌ لأنّا لا نُسَلِّمُ تحقُّقَ وزنِ الفعلِ، لأنَّ شرطَ وزنِ الفعلِ عندَهُ، أحدُ الأمرينِ:

وهو أمّا كونه مخصّصاً[٢] بالفعلِ.

أو تكون زيادةٌ في أوّلِهِ كَزِيادَةٍ في أَولِ الفعلِ غيرَ قابلٍ للتاءِ، لِمَا سَنَذْكُرُ، وكلٌّ واحدٍ منهما منتفٍ.

أمّا الأوّلُ[٣]: فَلِعَدَمِ اختصاصِ هذا الوزنِ بالفِعْلِ.

وأمّا الثاني: فكونِهِ قابلاً للتاءِ.

ويمكن أن يجابَ عنهُ بأنْ يقالَ: المُرادُ بـالتاءِ[٤] التـاءُ التي[٥] تَـلْحَقُ الاسمَ،

---

(١) في ز: على.

(٢) في ع، ل: مختصاً.

(٣) في ف: الاولى.

(٤) في ل: من التاء.

(٥) في ت: الذي.

علامةً للتأنيثِ، وظاهرٌ أنَّ التاءَ التي في أربعةٍ لا تلحقُ الاسمَ علامةً للتأنيثِ، بلْ تَلْحَقُ علامةً للتذكيرِ.

وفي أجدلٍ للصقرِ وأخيلٍ لطائرٍ[١] ذي[٢] خَيَلانٍ، والخيلانُ جَمْعُ الخالِ[٣].

والخالُ هُوَ الذي على الجسمِ، من النّقوطِ والنّقوشِ، وأفعىٰ للحيّةِ، قولانِ:

أحدُهما: وهو الأكثرُ، صرفُها، لأنَّها: أسماءٌ لهذِهِ[٤] الأشياءِ وليستْ بصفاتٍ في الأصلِ، لعدمِ استعمالِها، صفاتٍ، بلْ هيَ بمنزلةِ أَفْكَلٍ[٥] وأرنبٍ.

والثاني: وهوَ ضعيفٌ، منعُ صرفِها، لظهورِ الاشتقاقِ والوصفيةِ فيها، لأنَّ الأجدلَ[٦] منَ الجَدْلِ وَهُوَ القوّةُ، وأَخيلُ من الخَيَلانِ، وأفعىٰ، وإنْ أُهمِلَ مَصْدَرُهُ، لكنَّهُم تَوَهَّموا[٧] مَعْنَى الخُبْثِ فيهِ[٨]، فَجَرَى مَجْرَى الصّفاتِ، وَهُوَ ضعيفٌ، لعدم العِلْمِ بِتَحَقُّقِ الوصفيةِ الأصليةِ فيها، ولذلِكَ قالَ:

(وَضَعُفَ منعُ أفعى وأجدلٍ وأخيلِ).

---

(١) في ع: الطائر.

(٢) في ع: ذو.

(٣) الخيلان بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال. لسان العرب ـ خيل ـ ٣: ٢٤٣، وشرح التصريح ٢: ٢١٤.

(٤) في ل: لعدّة.

(٥) الأفكل: الرِّعدَةُ تعلو البدنَ من بَرْدٍ أو خوفٍ ولا فِعْلَ لَهُ. لسان العرب ـ فكل ـ ١٤: ٤٥.

(٦) في ل: أجدلاً، وفي ع، ف، ل: أجدل.

(٧) في ت، ز، ع: توهّموا.

(٨) في ت، ف، ل: فيه معنى الخبث.

التأنيث

قولُهُ: (*والتأنيثُ بالتَّاءِ شرطُه العَلَميَّةُ*).

أيّ: شرطُ[١] التأنيثِ بالتاءِ، المانعِ منَ الصرفِ، أنْ يكونَ عَلَماً. / ١٤ و/

وإنّما قالَ التأنيثُ بالتاءِ ولم يقلِ: التأنيثُ شرطُهُ العَلَمِيَّةُ لأنَّ التأنيثَ إمّا لفظيّ، وإمّا معنوي، والتأنيثُ اللفظيّ ما يكونُ في لفظِ الإسم، إحدىٰ علاماتِ التأنيثِ، أعني الهاءَ، والألفَ المقصورةَ، والألِفَ الممدودة.

والعَلَميةُ شرطٌ في الأوّلِ، وليسَ بشرطٍ في الأخريينِ[٢].

[وينبغي أن تعلم][٣] أنّ التاءَ يجبُ أنْ تكونَ مُتَمَخِّضَةً للتأنيث، لتكونَ معتبرةً في منعِ الصرفِ، كما لو سَمَّيتَ باختٍ لانصرفَ[٤] لِعَدَمِ تَمَخُّضِ التاءِ للتأنيثِ لكونِهَا بدلاً[٥] مِنَ الواوِ، وَلِذَلِكَ سُكِّنَ ما قبلها. أمّا إذا صُغِّرَتْ فَلَمْ تنصرفْ لتمحضِ التاءِ حينئذٍ للتأنيثِ لانفتاح ما قبلها.

والذي يدلُّ على أَنَّ شرطَ العلَمِيَّةِ إنيٌّ ولميّ[٦].

---

(١) في ز: وشرط.

(٢) في ت، ع، ل: الآخرين.

(٣) في ع: واعلم أنّ ولا.

(٤) في ت، ف، ل: انصرف. في ع: انصرفت.

(٥) في ت، ع، ف، ل: عوضاً.

(٦) الانية واللمية مصطلحان منطقيّان. فالإنّية بتشديد النون مصدر صناعي مأخوذ من كلمة (انّ) المشبّهة ←

أمّا الإنّيُّ فصرفُهم قائمةً في قولهم: مَررتُ بامرأةٍ قائمةٍ مَعَ تَحقُّقِ الوصفيةِ والتأنيثِ[١] بالتاءِ من غيرِ العَلَميّةِ.

والحاصل، إنّ التأنيثَ بالتاءِ معَ العلميةِ عِلَّةٌ تامّةٌ لمنعِ الصرفِ، لِكَونِ منعِ الصرفِ دائراً معها، وجوداً وعدماً.

أمّا وجوداً ففي مثلِ: طلحةَ.

وأمّا عدماً ففي مثل: قائمةٍ.

وأمّا اللمّيّ: فلأنَّ التأنيثَ المُعتَبَرَ هوَ التأنيثُ اللازمُ.

والتأنيثُ بالتاءِ لا يكونُ لازماً إلّا في العلمِ، لأنَّهُ في غيرِهِ في معرضِ الزّوالِ.

ألا ترىٰ أنَّكَ تقولُ: قائمةٌ ثُمَّ تقولُ[٢] قَائمٌ فتجدهُ مُنْتَزِعاً مِنهُ[٣]، والاسمُ بحالِهِ.

قَولُهُ: (والمعنويُّ كَذَلِكَ).

أيْ وشرطُ التأنيثِ المعنويِّ، وَهُوَ أنْ يكونَ الإسمُ موضوعاً لمؤنّثٍ خالياً

← بالفعل التي تدلّ على الثبوت والوجود، واللمية بتشديد الميم: مصدر صناعي أيضاً مأخوذ من كلمة لم ومعناها العليّة. والمناطقة يقسّمون البرهان على انّيّ ولمّيّ فإنْ كان الحدّ الأوسط واسطة في الإثبات فقط فالبرهان انّي وإنْ كان واسطة في الإثبات والثبوت معاً فإنّ البرهان حينئذٍ برهان لمّي لأنّه يعطي اللميّة. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون لمحمّد علي التهانوي، مطبعة اقدام ـ استنبول: ١٦٦، والمنطق ٣: ٣٦.

(١) في ل: الثالث.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ز: عنه، والكلمة ساقطة من ف.

عن إحدَى علاماتِ التأنيثِ، وطريقُ معرفتهِ[١] السَّماعُ أنْ يكونَ عَلَماً بعينِ[٢] ذَينَك الدليلينِ اللذين ذكرناهما في التأنيث بالتاءِ.

أمّا الإنّيّ: فَصَرْفُهُم جَرِيحاً في قولِهم: مررتُ بامرأةٍ جريحٍ مَعَ تَحَقُّقِ الوصفِ والتأنيثِ المعنويِّ فيه.

وأمّا اللمّيّ: فلعدمِ كونِهِ لازماً في غيرِ العَلَمِ، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ: مَرَرْتُ بامرأةٍ جريحٍ ثُمَّ تقولُ: برجلٍ جريحٍ؟ والتأنيثُ لا يعتبرُ إلّا إذا كانَ لازماً، والتأنيثُ المعنويُّ كذلكَ[٣] على ثلاثةِ أضربٍ:

أحدُها: مَا كانَ عَلَى أربعةِ أحرفٍ فصاعداً، نَحو: سعادَ، وزينبَ.

وثانيها: ما كان على ثلاثة أحرف متحرّكة الأوسط كسقرَ[٤]، فهو[٥] أيضاً في حكم ما كانَ زائداً على أربعةِ أحرفٍ.

والثالث: ما كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط.

قوله: (*وشرط تحتّم تأثيره زيادة*[٦] *على الثلاثة*)، أي شرطُ وجوبِ تأثيرِ

---

(١) في ت، ف: معرفة.

(٢) في ز، ف: يعني، وفي: ت، ع: لمعين.

(٣) كلمة (كذلك) ساقطة من ل.

(٤) ساقطة من ت، ز، ع، ف، ل.

(٥) في ل: فيها.

(٦) في ت، ف، ل: زيادته، وفي مجموع مهمات المتون: ٣٨٣: الزيادة.

التأنيثِ المعنويّ أحدُ الأمورِ الثلاثة[١]: إمّا تحرُكُ الأوسطِ كسقَر.

وإمّا زيادةٌ على ثلاثةِ أحرفٍ كزينبَ.

وإمّا كونُ العجمةِ مَعَهُ كـ(ماه)[٢] و(جور)[٣] في[٤] اسم قريتين وإنّما اشترطَ في التأنيثِ المعنويّ دونَ اللفظيِّ أحدَ هذهِ الثلاثةِ، لأنَّ اللفظيَّ لا يُوجَدُ فيهِ ثلاثيٌّ ساكنُ الأوسطِ فلم يحتَجْ فيهِ إلى أن يشترط ذلكَ، وانّما قالَ: وشرطُ تحتُّمِ تأثيرِهِ، ولمْ يقل: و[٥]شرطُ تأثيرِهِ، لأنَّ أَحَدَ مَا ذَكَرَ مِن الأمورِ ليسَ بشرطٍ لتأثيرِهِ، بَلْ هُوَ شرطٌ لوجوبِ تأثيرِهِ.

وإنّما اشترطَ أحدَ هذهِ الأمورِ، لأنَّهُ إذا انتفى هذهِ الأمورُ كانَ الاسمُ ثلاثيّاً ساكنَ الأوسطِ من غيرِ العجمةِ فيكونُ في غايةِ الخِفّةِ، وَمَنْعُ الصرفِ إنّما هو للثقلِ فقاومَ أحدَ السَّبَبينِ لخفتِهِ فَصُرِفَ، وأمّا مَنْ لمْ يشترطْ أَحَدَ هذهِ الأمورَ، وهو الأخفشُ[٦] والزجاجُ[٧]، فوجهه القياسُ وهو أنَّه متى اجْتَمَعَ سببانِ من الأسبابِ

---

(١) زاد في ف: وهو.

(٢) الماه بالهاء خالصة قصبة البلد، ومنه قيل ماه البصرة وماه الكوفة وماه فارس، ويقال لنهاوند وهمذان وقم ماه البصرة.. قال الأزهري: كأنّه معرّب، ويجمع ماهات... قال الزمخشري: ماه وجور اسما بلدتين بأرض فارس. معجم البلدان ٧: ٣٣٤ ـ ٣٧٥.

(٣) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. معجم البلدان ـ جور ـ ٣: ١٦٤.

(٤) كلمة (في) ليست في ز.

(٥) (الواو) ليست في ز، ع.

(٦) تقدّمت ترجمته في ١: ١٩٥.

(٧) هو إبراهيم بن السرّي بن سهل الزجاج، من مصنّفاته معاني القرآن توفي سنة ٣١١ هـ. نزهة الألباء: ١٨٣، وأنباه الرواة ١: ١٥٩، وتاريخ بغداد ٦: ٨٩.

التّسعةِ في اسمٍ امتنعَ منَ الصرّفِ، ولا يعارِضُهُ خفّةُ اللفظِ، لأنَّ الموانعَ من الصرفِ أمورٌ معنويّةٌ.

وجوابُهُ: أن نقولَ[1]: لا نسلّم أنّه لا يُعارِضُه خفّةُ اللفظِ لجـوازِ أَنْ تكـونَ الأمورُ المعنويّةُ نابعةً من الصرفِ بشرطِ عدمِ خفّةِ اللفظِ، واذا كانَ كَذَلِكَ فهذا يجوزُ منعُ صرفِهِ لاجتماع السَّببينِ، ولا يجبُ لانتفاءِ شَرْطِ وجوبِهِ، وزينبُ واجبٌ مـنعُ صرفِها[2] لكونِها[3] زائدةً على ثلاثةِ أحرفٍ، وَسَقَرُ كذلكَ، لِتَحَرُّكِ وَسَطِهِ و (ماهُ) و(جورُ) كذلكَ، لِكَونِ العجمةِ معهما.

لا يُقالُ: لا نُسَلِّمُ تحقُّقَ العجمةِ مَعَهُمَا، لأنَّ مِنْ شرطِ العُجْمَةِ تحرّكَ الأوسطِ أو زيادتُهُ على ثلاثةِ أحرفٍ، كما سَنَذْكُرُ لأنّا نقولُ: سَلَّمْنَا أنّ العُجمةَ مَع الثُـلاثي / ١٤ ظ / السّاكنِ الأوسطِ ليستْ سبباً كما هُوَ مذهبُ بـعضِهم، لكـنَّها مُـقَوِّمَةٌ للتأنيثِ، فلا يلزمُ من كونِها مُقَوِّيَةً لهُ أَنْ تكونَ عـلّةً مسـتقلّةً في مـنعِ الصّرفِ أو نقولُ: شرطُ العُجْمَةِ أَحدُ الأمرينِ المذكورينِ إذا كانَ سبباً من الأسبابِ التسعةِ أنْ يكونَ شَرْطُها، إذا كانتْ مُعَيَّنَةً ومقويةً للتأنيثِ.

وَلِقائلٍ أنْ يقولَ: لو كانَ ما ذَكَرهُ شرطاً يتحتّمُ تأثيرُهُ لَزِمَ منعُ الصرفِ[4] عندَ

---

(١) في ز: يقال.

(٢) في ت: صرفه.

(٣) في ت: لكونه.

(٤) في ت، ع، ف، ل: صرف الاسم.

تحققِهِ فيهِ، لكنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ، لأنّه إذا فَقَدَ العَلَمِيّةَ معَ تحققه[١]، وتحقّقِ التأنيثِ ينصرفُ الاسمُ إذا كانَ كذلكَ، فالصوابُ أنْ يَقُولَ: شرطُ[٢] تحتّمِ تأثيرِهِ العَلَمِيّةُ، وزيادةٌ[٣] على الثلاثةِ، وتحرّكُ الأوسطِ والعُجَمَةُ.

وجوابُهُ: أن نقولَ: لا نُسَلِّمُ ما ذَكَرَهُ من الملازمةِ، وانّما يَلْزَمُ ذلكَ لَهُ لو كانَ الشرطُ علّةً تامّةً، وظاهرٌ أنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ. أو نقولُ: لمّا ذَكَرَ مِنْ قبلُ، أنّ العَلَمِيّةَ شرطٌ لجوازِ منع صرفِهِ عُلِمَ أنَّهُ شرطٌ لوجوبِ منعِ صرفِهِ، لتوقّف الوجوبِ عَلَى الجوازِ، فلم يَحتَجْ إلى ذِكْرِهِ هَاهُنا ثانياً.

قولُهُ: *(فإنْ سُمِّيَ بهِ مذكّر، فَشَرْطُهُ الزيادةُ)*

أي فإنْ سُمِّيَ بالمؤنّثِ المعنويِّ مُذَكَّرٌ، فشرطُهُ أَنْ يكونَ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ، لأنَّهُ إذا جُعِلَ علمَ مذكرٍ زالَ التأنيثُ بِحَسَبِ المَعْنَى، فَلَوْ لَمْ يكنْ في اللفظِ مَا يَدُلُّ عَلَى التأنيثِ، وهوَ الحرفُ الرابعُ، {كانَ التأنيثُ زائلاً[٤] بِحَسَبِ اللفظِ والمَعنى[٥] فلمْ يكنْ مُعتَبَراً.

[فإنْ قيلَ: لِمَ لَمْ يَعْتَبِرِ الأصالةَ[٦] في التأنيثِ المَعنويّ كما اعتبرَهُ[٧] في الصفةِ؟

---

(١) في ل: بياض.

(٢) في ل: وشرط.

(٣) في ل: وزيادته.

(٤) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٥) زاد في الأصل: مضفياً. وبجواره الحرف ظ رمزاً للظاهر.

(٦) في ت: الصالة.

(٧) في ت: يعتبر.

قلنا: بدلالةِ دليلٍ، وَهُوَ الاستمرارُ[١] على عدمِ[٢] اعتبارِ الأصالة[٣] في التأنيث المعنويّ][٤] وإنّما قُلنا: إنّ الحرفَ الرابع}[٥] بمنزلةِ حرفِ التّأنيثِ، لأنّهم يُصَغِّرُونَ قدماً بقُديمَةٍ، وعقرباً[٦] بعُقَيرِبٍ، والتصغيرُ يردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها، فَلَولا[٧] أنّ التاءَ بمنزلةِ حرفِ التأنيث لأُعيدَ التاءُ كما أُعيدَ في قدمٍ.

وإذا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَقَدَمٌ منصرفٌ لانتفاءِ شَرْطِ مَنْعِ صرفِهِ، وَهُوَ كَونُهُ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ، وعقربُ غيرُ منصرفٍ لتحقّقِ العلّتين[٨] لمنعِ الصرفِ مع وجودِ شرطِهِ.

ولا يردُ عليهِ النقضُ[٩] بنساءٍ، إذا سمّي بها رجلٌ، فإنَّهُ وَجَبَ صرفُهُ، لأنَّ تأنيثَهُ تأنيثُ الجماعةِ وليسَ بتأنيثٍ معنويٍّ.

واعلم أَنَّ المؤنّثَ إذا سمّي باسمٍ مذكّرٍ[١٠] على ثلاثةِ أحرفٍ فهوَ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ متحرّكَ الأوسطِ[١١]، أو لا يكونُ. فإنْ كانَ فلمْ ينصرفْ، وذلكَ نَحو:

---

(١) في ز، ع: الاستقراء.

(٢) في ت: اعتبار الأصالة في الصفة وعدم دلالة دليل على.

(٣) في ت: الصالة.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٦) في الأصل، وفي ت: عقرباً.

(٧) هذا مكان (لو).

(٨) في ل: علّتين.

(٩) في ز: النقض عليه.

(١٠) في ز: المذكر.

(١١) في ت، ف: الوسط.

رجلٍ سمّي بهِ مؤنّثٌ وإنْ لمْ يكنْ، نحو: زيدٍ، والأكثرونَ على صَرْفِهِ وعيسى بن عُمَرَ[١] والمبرّدَ[٢] على منع صرفهِ[٣].

وأمّا إنْ صُغِّرَ فَلَمْ يَنْصَرِفْ بالإجماعِ.

[قولُهُ: (*المعرفةُ شرطُها أن تكون عَلَمِيَّةً*).

أيّ المعرفةُ التي هيَ مانعةٌ مِنَ الصرفِ هِيَ العَلَمِيّةُ فقطْ لأنَّ ما عَدَاهَا][٤] أما المُضْمَراتُ والمبهماتُ، فلا مدخلَ لهما في هذا الباب لأنّهما مبنيّةٌ، وهذا البابُ معربٌ، وأمّا معرَّفةٌ[٥] بلامِ التعريفِ أو[٦] مضافةٌ[٧]، وهُما لا يمنعان الصرفَ أيضاً لأنّهما يجعلانِ غيرَ المنصرفِ منصرفاً. [فبالأحرىٰ[٨] أن لا يَجْعَلا المنصرفَ غيرَ منصرفٍ][٩]، ومنهُم مَن اعتَبَرَ التّعريفَ باللامِ المقدَّرَةِ. نَحو: سَحَرَ فَإنَّهُ لا ينصرفُ للتعريفِ والعدلِ عن السَّحَرِ[١٠]، وَمِنْهُم من اعتَبَرَ التعريفَ بالإضافةِ المعنويّةِ،

---

(١) هو عيسىٰ بن عمر الثقفي كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة، توفي سنة ١٤٩ هـ. ينظر: مراتب النحويين: ٤٣، ونزهة الألباء: ٢٨. ويقرأ عنه كتاب: عيسىٰ بن عمر الثقفي تأليف الدكتور صباح عباس السالم، طبع بيروت.

(٢) هو محمّد بن يزيد صاحب الكامل والمقتضب ،توفي سنة ٢٨٥ هـ. ينظر: نزهة الالباء: ١٦٤، وأنباه الرواة ٣: ٢٤١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٣، والمقتضب ٣: ٣٥٠، وعيسىٰ بن عمر: ٢٦٦.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ت: المعرفة.

(٦) في ع، ل: و.

(٧) في ت: الإضافة.

(٨) في الأصل، ز: فبالحرّي.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل.

(١٠) في ت: السحرة.

{وَهِيَ في التوكيدِ، أَعني في أجْمَعَ وجمعاءَ، واكتَعَ وكتعاءَ، وأبصعَ[١] وبصعاءَ[٢]، وأبتَع[٣] وبتعاءَ[٤]، وَجُمَعَ، وَكُتَعَ، وَبُصَعَ، وَبُتَعَ[٥]، تقولُ: مررتُ بالقومِ أجمعَ فإنَّهُ غيرُ منصرفٍ لِوزنِ الفِعْلِ والتعريفِ، لكونهِ تأكيداً، ووجوبِ معرفةِ التوكيدِ أو التعريفِ والعدلِ، والأخيرُ ثابتٌ في جميعِ أخواتِهِ، فَعِندَ هؤلاءِ شرطُ المعرفة أَحَدُ الأمورِ: وَهُوَ أَمّا العَلَمِيّةُ أو التعريفُ باللامِ المُقَدَّرَةِ [كما في نَحوِ سَحَرَ][٦] وأمّا التعريفُ بالإضافَةِ المعنويّةِ}[٧].

العجمة[٨]

قَولُهُ: (*العُجْمَةُ شَرْطُها [أَنْ تَكُونَ][٩] عَلَمِيَّةٌ إلى آخِرِهِ*).

أيّ شَرْطُ العُجْمَةِ في منع الصرفِ أمران:

---

(١) في ت: بضع.

(٢) الكلمة ليست في ز.

(٣) في ز: بتع.

(٤) الكلمة ليس في ز.

(٥) الكلمة ليست في ع.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ز، ع.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) قال ابن يعيش ليس المراد من العجمة لغة فارس لا غير بل كلّ ما كان خارجاً عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم. شرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٦.

(٩) ساقط من ت، ل.

أحدُهما: العَلَمِيّةُ في العُجْمَةِ[١].

والثاني: أحدُ الأمرينِ:

وهو إمّا تَحَرُّكُ الأوسطِ.

وإمّا كونُهُ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ.

والدليلُ على الأوّل إنّيٌّ ولِمّيٌّ.

[أما الإنّيّ:][٢] فلأنّهم لَو سَمَّوا بديباجٍ لصرفُوهُ.

وأمّا اللمّيّ[٣]: فلأنّهُ إذا نُقلَ غيرُ علمٍ في العجم إلى العربي تَصَرَّفوا فيهِ تَصَرُّفَ كلامِهم من إدخالِ الألفِ واللامِ والتنوينِ والتعريف إلى غيرِ ذَلِكَ، وصارَ من جنسِ كلامِهم فَلَمْ تَبْقَ فيهِ العجمةُ، فَلَمْ تَكُنْ مؤثّرةً.

والدليل على الشرط الثاني إنّيّ وَلِمّيّ أيضاً.

أمّا الإنّي فلأنّهم لَمْ يَمْنَعُوا نوحاً ولوطاً[٤] منَ / ١٥ و / الصرفِ وإنْ أَجَازَ بَعضُهُمْ.

وأمّا اللمّي: فلأنّهُ إذا انتَفى هذا الشرطُ كانَ ثلاثيّاً ساكنَ الأوسطِ، وكانَ في غايةِ الخِفَّةِ، وكانت خفّتُهُ قاومتِ التأنيثَ الذي هو أقوىٰ منَ العُجْمَةِ، [فمقاومته[٥]

---

(١) في ت: العجم.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٣) تقدّم تعريف الاني واللمي ١: ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٤) و(لوطا) ليس في الأصل.

(٥) في ت: وقادمته.

أولَى.

وإنّما كانَ التأنيثُ أَقوى منَ العُجْمَةِ[(١)]، لأنَّ العَلَمِيّةَ مَعَ التأنيثِ أَقوىٰ منَ [العَلَمِيّةِ مَعَ][(٢)] العُجْمَةِ، وإنّ[(٣)] العَلَمِيّةَ مَعَ التأنيثِ كيفَ ما كانَ تمنعُ الصَّرْفَ، إمّا وجوباً وإمّا جوازاً، وليستْ مع العُجْمَةِ كَذَلِكَ لأنّا لو سمّينا بديباجٍ وَنَحْوِهِ لم يمنعِ الصَّرْفَ لا وجوباً ولا جوازاً.

اعلمْ أنَّ [جميعَ أسماءِ الأنبياءِ][(٤)] غيرُ مصروفةٍ للعجمةِ والعَلَمِيّةِ إلّا ستّةً وَهِيَ: محمّدٌ، وهودٌ، وصالحٌ، ونوحٌ، ولوطٌ، وشعيبٌ [صلوات الله عليهم أجمعينَ[(٥)]][(٦)].

أمّا صالحٌ فلكونِهِ عربيّاً وَكَذَلِكَ شعيبٌ، وأمّا نوحٌ ولوطٌ فلِخِفَّتِهِما وأمّا هودٌ، فالناس اختلفوا فيه[(٧)] فمنهم من قالَ: إنّ العربَ من أولادِ اسماعيلَ فمَنْ كانَ قبلَهُ فليسَ بعربي[(٨)]، وهود قبلَهُ.

وقال أبو سعيدٍ السيرافي: المشهور أنَّهُ عَرَبِيٌّ.

فمن قالَ: إنّه أَعجَميّ وليس بعربيٍّ صَرَفَهُ لسكونِ وَسَطِهِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٣) في ل: لأن.

(٤) في ل: الأسماء للأنبياء عليهم السلام.

(٥) كلمة (أجمعين) ليست في ف.

(٦) في ت: عليهم السلام.

(٧) كلمة (فيه) ليست في ل.

(٨) في ت، ل: بعرب.

ومن قال: إنّه[١] عربيٌّ صَرَفَهُ[٢] لعدمِ[٣] تحقّقِ السببينِ فيه[٤][٥].

صيغة منتهى الجموع

قولُهُ: *(الجمعُ شرطُهُ صيغةُ مُنتهى الجموعِ بغيرِ هاءٍ)*.

أي شرطُ الجمعِ المانعِ منَ الصرفِ كونُهُ عَلَى صيغةٍ يمتنعُ جمعُهُ مرةً أُخرىٰ[٦]، [فكونُهُ[٧] جمعاً بمنزلةِ سبب، وكونُهُ على صيغةِ مُنتهى الجموع بمنزلةِ سببٍ آخر][٨]، وكأنَّهُ جُمِعَ مرّتينِ، إمّا تحقيقاً نَحو أكالب[٩]، وإمّا تقديراً نحو أفاضلَ، وَمِنَ العربِ مَنْ يجمعُ هذا الجمعَ للمبالغةِ في الكثرةِ، فَقَالوا: (صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ)[١٠] ولا

---

(١) في ت: بأنّه.

(٢) زيادة من ت.

(٣) في الأصل، وفي ف: فلعدم.

(٤) (فيه) ليست في ل.

(٥) قال سيبويه: أمّا صالحٌ فعربيّ وكذلك شعيبٌ. وأمّا نوحٌ وهودٌ ولوطٌ فتنصرف على كلِّ حالٍ لخفّتها. الكتاب ٢: ١٩.

(٦) على الأصل الحاشية التالية: (وفي المختصر المراد من قولنا صيغة منتهى الجموع أن يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير). وهذا النصّ مأخوذ من الوافية: ٨٣.

(٧) في الأصل، وفي ز: لكونه.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٩) في الأصل وفي ت: أكلب.

(١٠) الحديث كما جاء في سنن النسائي: (لكنّ لأنتنّ صواحبات يوسف). سنن النسائي المطبعة الميمنية ـ مصر ١: ١٣٢، وسنن ابن ماجة ـ البابي الحلبي ١: ٣٨٩، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١: ١٣٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٤٠.

يردُ بهِ النقضُ لأنَّ مرادَنا مِنْ قولِهِ[١]: يمتنع جمعهُ مَرَّةً أُخرَى أن يمتنعُ جمعهُ جمعَ التكسيرِ.

ومنهم مَنْ قَال: معنى تَكَرُّر الجَمعِ في هذا الجمعِ أَنَّ فيهِ جمعيةً لَهَا تَعَلُّقٌ باللفظِ، وجمعيةً لها تَعَلُّقٌ بالمعنى.

أمّا الأوّلُ: فلأنّها صيغةٌ لمْ يُوجَدْ عَلَى مِثَالِهَا واجدٌ.

وأَمَّا الثاني: فلأنّها جمعُ الواحدِ.

وَقَدْ أُوردَ عليهِ أَنَّ المعنويّةَ لَوْ كانتْ مُؤَثِّرَةً فما بالُها لَمْ تكنْ مؤثّرةً فِي حُمْرٍ مَعَ الوَصْفِيّةِ.

وَأُجيبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ منْ كونِ الجمعيةِ[٢] المعنويةِ مؤثّرةً مَعَ الجمعيّةِ اللفظيّةِ أنْ تكونَ مؤثّرةً مَعَ الوصفية[٣] أو معَ غيرِها، وهو قريبٌ مِنْ قولِ مَنْ قَالَ: شَرْطُ هذا الجمعِ كونُهُ لا نَظيرَ لَهُ في الآحادِ.

وفيه نظرٌ لأنَّهُ لو كَانَ كذلكَ لَزِمَ أَنْ يكونَ بابُ أكلبٍ وأجمالٍ غيرَ منصرفٍ، وَلَا يُقالُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ بابَ أَكلُبٍ وأجمالٍ لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ لمجيءِ أبلمةٍ لخُوصِ[٤] المُقُلِ[٥]، وتاءُ التأنيثِ لا اعتدادَ بهِ، لكونِه زائداً على البِنيةِ[٦] وهوَ واحدٌ،

---

(١) في ت: قولنا.

(٢) في ت: العجمية.

(٣) في ت، ف: الصفة، وفي ز: الوصف.

(٤) في ل: لحوم.

(٥) الأبلَم خُوصُ المُقُلِ، وفيهِ ثلاثُ لغاتٍ: أُبْلَمٍ، وأُبْلِمٍ، وأبلِم والمقل حمل الدُّوم، والدُّومُ شجَرَةٌ تُشْبِه النخلةَ. لسان العرب ـ مقل ـ ١٤: ١٥٠، ـ بلم ـ ٣٢٠.

(٦) في ل: الثلاثة.

وَلِمَجِيءِ الواحدِ عَلَى وزنِ أكلٍ[١] وَاحدٍ مِنَ المِثالَينِ إلّا في الحركةِ، فَإنَّ نظيرَ أكلبٍ أَحمرَ ونظير أَجمالٍ إجمالٌ مصدرُ أجملَ، وإنعامٌ فانَّهُ مفردٌ عند سيبويهِ[٢]، وكـذلكَ إفرادُ الضميرِ في قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿مِمَّا[٣] فِي بُطُونِهِ﴾[٤]. لانّا نَقُولُ: أمّا أبْلُمَةُ:

فأمّا أوّلاً: فَلأنَّهُ لغةٌ رديئةٌ، لأنَّ الفَصيحَ أُبْلُمَةُ بضمِّ الهَمْزةِ.

وأمّا ثانياً: فَلأنَّهُ نادرٌ، والنادرُ لا اعتبارَ بِهِ، كما لا اعتبارَ بسراويلَ عندَ مـن يَجْعلُ شرطَ هذا الجمعِ كونَهُ لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ.

وأمّا ثالثاً: فَلأنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ تاءَ التأنيثِ لا اعتدادَ بِهِ.

ألا ترىٰ أَنَّهُ معتدٌّ بِها في فرازنةٍ؟ وإلّا لامتنعَ[٥] من الصرفِ.

وإذا اعتُدَّ بِهَا في فرازنَةٍ اعتُدَّ بِهَا في كَرَاهِيَةٍ، وَطَواعِيَةٍ، وإبلُمةٍ وإذا اعتُدَّ بها في][٦] أَبْلُمةٍ، لَمْ يَرِدِ النقضُ[٧].

وأمّا آنك[٨] فإنَّهُ اسمٌ أعجَميٌّ لا يُعْتَدُّ بِهِ في العربِ كما لا يُعْتَدُّ بسراويلَ عندَ مَنْ يجعلُهُ أعجمياً.

---

(١) كلمة (كل) ساقطة من ل.

(٢) الكتاب ١: ١٦، ١٧.

(٣) في ت: (ما)، وهو سهو.

(٤) سورة النحل: ٦٦.

(٥) في ل: امتنع.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٧) زاد في ع: به.

(٨) الآنك بوزن أفلس: الرصاص الخالص الأسود وفي الحديث من استمع إلى قينة صبَّ اللهُ في أُذنِـهِ الآنك يوم القيامة. المخصص لابن سيدة ـ بولاق ١٢: ٢٥، والمصباح المنير للفيُّومي ـ القاهرة ١: ٢١.

وأمّا قوله: (*لمجيء الواحدِ عَلَى وزنِ كلِّ واحدٍ منَ المثلينِ إلّا في الحركة*).

فنقولُ: المرادُ من قولهم لمجيء الواحدِ على وزنهِ مجيءُ الواحدِ على وزنهِ في الحركاتِ والسكناتِ والحروف / ١٥ ظ / وإلّا لورد النقضُ على بابِ مَسَاجِدَ بِدُلامِصٍ[١]، وعُلابِطٍ[٢]، وهُدَابِدٍ[٣].

وَمِنْهُم مَنْ قَالَ: إنَّ هَذَا الجَمْعَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ للجَمْعِ وَشَبَهِ الفِعْلِ، مِنْ حَيْثُ أنْ لم[٤] يكن جَمْعُهُ مرّةً أخرى كالنِعْل.

ومنهم من قال: إنَّهُ غيرُ منصرفٍ للجمعِ وَشَبَهِ العَجَمِيِّ، لكونِ العَجَمِيّ عَلَى غير وزنِ العَرَبِيِّ، وإنّما اشتُرطَ في هَذا الجَمْعِ أنْ يكونَ بغيرِ هاءٍ لأنَّهُ لو كانَ مَعَ الهاءِ لشابَهَ المُفْرَدَ وَهُوَ كَرَاهِيَةٌ، وَطَوَاعيةٌ، لَفْظاً أو مَعْنَى فأُجْرِيَ مَجراهُ في الصرفِ، أمّا لفظاً فظاهرٌ، وأمّا معنىً فلأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما يقعُ عَلَى الكَثِيرِينَ، لكونِ أَحَدِهما جمعاً، ولكونِ الآخرِ مصدراً، وَهُما يَقَعَانِ عَلَى الكثيرينَ، فَإذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ففرازنةٌ منصرفٌ لكونِها مَعَ الهاءِ.

ولقائلٍ أنْ يقولَ: لو قالَ: بغيرِ هاءٍ ولا ياءِ نسبةٍ لكانَ أصْوَبَ. فإنّ[٥] مدائنيّاً

---

(١) الدُلَص والدُلامِص: البَرّاقُ ـ لسان العرب ـ دلص ـ ٨: ٣٠٤.

(٢) العَلَبِطُ والعُلابِطُ: القطيع من الغنم، المصدر السابق ـ علبط ـ ٩: ٢٣٠.

(٣) الهُدَبَدُ والهُدَابِدُ: اللّبنُ الخاثِرُ المصدر السابق ـ هدبد ـ ٤: ٤٤٦.

(٤) كلمة (لم) ساقطة من ل.

(٥) في ل: في.

يَنْصَرِفُ، لأجلِ ياءِ[١] النسبةِ، وصياقلةً وفرازنةً لأجلِ التاء[٢].

وَيُمكِنُ أَنْ يُجابَ عنهُ، بأنَّ النسبةَ إلى الجَمْعِ شاذٌّ [وهذا الجوابُ ضَعْفُهُ ظاهرٌ][٣].

قولُهُ: (*وحضاجِرُ[٤] عَلَماً للضَّبُعِ غيرُ مُنصَرِفٍ*).

جوابُ سؤالٍ[٥] مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: هذا الوزنُ إِنَّما لَمْ يَنْصَرِفْ لِكَونِهِ جمعاً مَعَ كونِهِ على صيغةِ مُنتهى الجموعِ، وَهَذَا الْمَجْمُوعُ منتفٍ هَاهُنا، لانتفاءِ كونِهِ جمعاً، لِكَونِهِ عَلَماً لِلمُفرَدِ، وإِذا انتفى الْمَجْمُوعُ، انتفى كونُهُ غيرَ منصرفٍ، لانتفاءِ عِلَّتِهِ التَّامَّةِ.

وَجَوابُهُ: أَنْ يُقَالَ: لا نُسَلِّمُ انتفاءَ الجَمْعِ هَاهُنا، لأنَّ شَرْطَ الجمعِ المانعِ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ كونُهُ جَمْعاً في الأصلِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيتَ رجلاً بمساجدَ، لا تصرفُهُ لكونِهِ جمعاً في الأصلِ؟

وإذا كانَ كذلِكَ كانَ غيرَ منصرفٍ لوجودِ علَّةِ منعِ صَرْفِهِ.

[ولقائلٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كانَ شرطُ الجمعِ كونُهُ جمعاً في الأصلِ وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَهُ كما ذكره في الوصفِ][٦].

---

(١) كلمة (ياء) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ع، ل: تاء التأنيث.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف.

(٤) حَضَاجِرُ: اسمٌ للذكرِ والأنثى من الضِّبَاعِ. لسان العرب ـ حضجر ـ ٥: ٢٧٨.

(٥) في ت، ع، ف، ل: لسؤال.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَو كانَ شرطُ الجمعِ[١] المانعِ مِنَ الصَّرْفِ كونُهُ جمعاً في الأصلِ، كما فِي الوَصْفِ، لَزِمَ صَرْفُ مثلِ مَسَاجِدَ، إذا سُمِّيَ بِهِ لامتناع اعتبارِ الجمعيةِ الأصليةِ مَعَ العَلَمية [كامتناعِ اعتبار الصِّفَةِ الأصليةِ مَعَ العَلَمِيّةِ][٢] صفةً[٣] لِلعِلَّةِ المُشْتَرَكَةِ، وهي لزُومُ اعتبارِ المتضادّينِ في حكمٍ واحدٍ.

قولُهُ: *(وسراويلُ إذا لمْ يُصرَفْ[٤] إلى آخرِه)*.

جوابٌ أيضاً لاشكالٍ[٥] مُقَدَّرٍ أشكلَ مِنَ الذي ذَكَرْنَا في حَضَاجِرَ وهوَ أَنْ يُقالَ: سَلَّمنَا أَنَّ حَضَاجِرَ غيرُ مُنْصَرِفٍ للجمعيةِ[٦] الأصليةِ فما قولُكُم في سراويلَ مَعَ أنّه ليس بجمعٍ {في الأصلِ، [وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذا الوزنَ لَمْ يُصْرَفْ إذا كانَ جمعاً أو منقولاً عنْ جمعٍ}[٧]][٨] غيرِ مُنصرفٍ.

والجوابُ عَنْهُ مُخْتَلِفٌ.

فقال[٩] قومٌ: إنَّهُ أعْجَمِيٌّ منقولٌ إلى العَرَبِيِّ، فَلَمّا نُقِلَ إلى العَرَبِيِّ حُمِلَ عَلَى مَا كانَ عَلَى زِنتهِ في العربيةِ كمصابيحَ وقناديلَ في منعِ الصَّرْفِ، فَلَزِمَ هَؤلاءِ أَنْ يَقُولوا:

---

(١) ساقط من ت.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) ساقطة من ت، ز.

(٤) زاد في ل: وهو الأكثر.

(٥) في ت، ف، ل: لسؤال.

(٦) في ت: العجمية.

(٧) ساقط من ت، ز، ف.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل

(٩) في ت: فقد قال.

الجمعُ وما أشبَهَ الجمعَ شَرْطُهُ أَنْ يكونَ على صِيغَةِ مُنتهى الجموعِ بِغَيرِ هاءٍ.

وَقَالَ قَومٌ: إِنَّهُ عرَبِيٌّ، وَمِنَ المَعْلُومِ، من استقراءِ كلامِهم، أَنَّ هَذَ الوزنَ لم يُمنعْ مِنَ[1] الصَّرْفِ إلّا للجمعيةِ، وَقَدْ ثَبَتَ مَنْعُ صرفِهِ فَوَجَبَ أَنْ يُحَمَلَ عَلَى الجمعِ تقديراً، وإِنْ كانَ على خلافِ القياسِ[2] حفظاً لاستقرائِهم، وقاعِدَتِهم.

وانّما قُلنا: إِنَّهُ على خلافِ القياسِ لأَنَّهُ لمْ يثبتْ في لُغَتِهم حَمْلُ المفردِ على الجمعِ[3] في الأجناسِ بخلافِ الاعلامِ، فَإِنَّهُ ثابتٌ حملُ المُفْرَدِ عَلَى الجمعِ[4] وبالعكسِ في الأعلامِ.

وَمِنْهُم مَنْ جَعَلَهُ جمعَ سِروالةٍ، وقَدْ أنشدوا[5]:

عَلَيهِ مِنَ اللؤمِ سِرْوالةٌ ... فَلَيْسَ تَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفِ[6]

[وهذا البيتُ دَليلٌ على أَنَّ سروالةً مفردُ سراويلَ][7]، واعتَمدَ عليهِ أبو العباسِ[8] وأبو سعيدٍ السَّيرافي[9].

---

(١) ساقط من ت، ف، ل.

(٢) في ل: الأصل.

(٣) في ت، ع، ل: الجمع على المفرد.

(٤) زاد في الأصل وفي ز، ع، ت، ل: على المفرد.

(٥) في ت، ع، ف، ل: أنشد.

(٦) البيت لم يعرف قائله ويرى صاحب الخزانة أنه مصنوع. ينظر: المقتضب ٣: ٣٤٦، ولسان العرب ـ سرل ـ ١٣: ٣٥٥، وخزانة الأدب ١: ٢٣٣.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) المقتضب ٣: ٣٤٦.

(٩) الكتاب ٢: ١٦.

وَمِنْهُم مَنْ قالَ: إنَّهُ مفردٌ مؤنّثٌ فَلَمْ ينصرفْ للتعريفِ والتأنيثِ.

وَمِنْهُم مَنْ يَصْرِفُهُ، وَهُوَ ظاهرٌ، لأنَّ عِلَّةَ منعِ صرفِ هَذا الوزنِ هِيَ الجمعُ، وَقَدْ فَقَدَ هَاهُنَا كَونَهُ جمعاً فَوَجَبَ صَرْفُهُ.

اعلم أَنَّ مَنْ قَالَ: شَرْطُ هذا الجمعِ كَونُهُ لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ فقد تَوجَّهَ / ١٦ و / عليهِ الاشكالَ[1] بسراويلَ سواءٌ صُرِفَ أو لَمْ يُصْرَفْ لأنَّهُ على تقديرِ صرفِهِ لَزِمَ أَنْ لا يكونَ مصابيحُ جمعاً لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ، لمجيءِ سراويلَ الواحدِ على زِنتِهِ، وعلى تقدير منع صرفهِ يَتَوجَّهُ الإشكالُ عليهِ بأفْلسٍ[2] لأنّ منعَ صرفهِ، إنّما هُوَ لأجلِ كونِهِ لا نظيرَ لَهُ في الآحادِ.

قوله: (*ونحو*[3]: *جوارٍ رفعاً وجرّاً كقاضٍ*).

اعلمْ أنّ[4] نحوَ جوارٍ مثلُ قاضٍ، في حالتي الرفعِ والجرِّ لفظاً بالاتّفاقِ. لكنْ اختلفوا في التقديرِ فقالَ سيبويهِ[5]، واتباعه[6]: إنّه غيرُ منصرفٍ.

وقالَ قومٌ: إنّه منصرفٌ لفقدانِ العِلَّةِ المانعةِ مِنَ الصَّرفِ واستدلّوا على ذلكَ بأنّ شرطَ الجمعِ المانعِ مِنَ الصَّرْفِ هوَ أنْ يكونَ بعدَ ألفِ الجمعِ حرفانِ كَمَسَاجِدَ

---

(١) في الأصل: اشكال.

(٢) في ت، ع: بباب أفلس.

(٣) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) كلمة (ان) ساقطة من ل.

(٥) الكتاب ٢: ٥٨.

(٦) شرح الرضي على الكافية ١: ٥٨.

أو ثلاثةُ أحرفٍ أوسطها[١] ساكنٌ كمصابيحَ، وكُلُّ واحدٍ منهما منتفٍ في جوارٍ، فيكونُ منصرفاً، وصارَ حُكمهُ مثلَ حكمِ سلامٍ وكلامٍ.

والجوابُ عنهُ: أنَّا نختارُ أَنَّ بعدَ ألِفِهِ حرفينِ، لأنَّ الياء مرادةٌ بدليلِ بقاء كسر ما قبلَها، ولو كانَ كسلامٍ وكلامٍ، لكانَ الاعرابُ جارياً على الراءِ[٢]، ولمّا لم يكنْ كَذَلِكَ، عُلِمَ أَنَّ الياءَ مقدّرٌ معنويٌّ في حكمِ الثابتِ، فيكونَ غيرَ منصرفٍ.

فانْ قِيلَ: إِنَّهُ مُقَدَّرٌ لأجلِ الكسرةِ دونَ منعِ الصرفِ.

قلنا: بَلْ مُقَدَّرٌ أيضاً لأجلِ منع الصّرفِ، لكونهِ أمراً لفظيّاً كالكسرةِ، والتنوينِ على هذا المذهبِ لا يكونُ تنوينَ التّمكّنِ[٣]، بل هُوَ تنوينُ العِوَضِ.

فقالَ سيبويهِ: إِنَّه عِوَضٌ مِنَ الياءِ[٤].

وقالَ المبرّدُ: إِنَّهُ عِوَضٌ عنْ حركةِ الياءِ[٥].

وقالَ بعضُ مفسّري كلام سيبويهِ: إِنَّ مرادَ سيبويهِ من قولِهِ إِنَّهُ عِوَضٌ مِنَ الياءِ، إِنَّهُ عِوَضٌ مِنْ حَرَكَةِ الياءِ، عَلَى تقديرِ حذفِ المُضَافِ.

أَمَّا قولُ المبرّدِ: فلأنَّ أَصلَهُ: هؤلاءِ جواريٌ، استُثْقِلَتْ عَلَيهِ الحركةُ[٦]،

---

(١) في ت، ع، ل: وسطها.

(٢) في ع: الواو.

(٣) في ل: التمكين.

(٤) الكتاب ٢: ٥٦.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١: ٥٨. وممن ذهب هذا المذهب المازني وأنكر أبو علي هذا القول على أبي إسحاق. المنصف ٢: ٧٢.

(٦) في ل: الضمّة.

فأُسْقِطتْ فَسُكِّنَتْ، ثُمَّ عُوِّضَ التنوينُ مِنَ الحَرَكةِ، فَالتَقَى ساكنانِ، الياء والتنوينُ[١] فَحُذِفَتِ الياءُ.

وأَمَّا قولُ سيبويهِ ففيهِ صُعوبةٌ، ولهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُما أنّ[٢] أصلهُ[٣] جواريٌ بالتنوينِ، لكونِ الإسمِ منصرفاً في الأصلِ، ثُمَّ حَذَفَ الحَرَكَةَ مِنَ الياءِ للاستثقالِ فالتقى ساكنانِ فَحُذِفَتِ الياءُ، وكانَ التنوينُ جديراً بالحَذْفِ، لكونهِ غيرَ مُنصَرِفٍ، فَحُذِفَ التَّنوينُ لمنعِ الصَّرفِ، ثُمَّ عُوِّضَ مِنَ الياءِ تنوينٌ، لأنَّهُ حُذِفَ شيئانِ مِنْهُ.

فَهذا التَّنوينُ الثَّابِتُ لَيسَ للمكانةِ.

والثاني: أَن يُقالَ: إنَّ أَصلَهُ جواريَ[٤] بِغَيرِ التَّنوينِ فَحُذِفتِ الحَرَكَةُ مِنَ الياءِ استثقالاً عليها، فَصَارَ جواريْ بِسُكونِ الياءِ، وَلَمَّا كَانُوا يَحذِفُونَ الياءَ إذا وَقَعَتْ طَرَفاً، قبلَها كسرةٌ في المفردِ كقولِهِ تَعَالى: ﴿وَاللَّيلِ إِذَا يَسْرِ﴾[٥] و[٦]﴿الكَبِيْرُ المُتَعَالِ﴾[٧] كانَ حذفها في الجمع، وهو جواري أولى، وأوفق[٨] فحذف ثمّ عوّض

---

(١) في ز: النون.

(٢) في ل: انّه.

(٣) كلمة (أصله) ساقطة من ل.

(٤) في ت: جوار.

(٥) سورة الفجر: ٤.

(٦) زاد في ت: وقوله.

(٧) سورة الرعد: ٩. من قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الكَبِيرُ المُتَعَالِ﴾.

(٨) هذا الوَجْهُ أَشبَعَهُ أبو الفتح بن جني بَحْثاً في المنصف ٢: ٧٣.

التّنوين من الياء لكونه أخفّ من الياء.

وَعَلَى الوَجهينِ المَذكُورَينِ لا يَلْزَمُ مَا ذَكَرهُ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ عَلَى قولِ مَنْ قَالَ: إِنَّ التنوينَ عِوضٌ مِنَ الياءِ، وَهُوَ أَنَّ حَذْفَ الياءِ إِنَّما هُوَ لأَجلِ وُجودِ التّنوينِ، فَكَيفَ يَكُونُ عِوَضاً عنها[1]؟ لأنَّ حذفَ الياءِ لَمْ يكنْ مُعَلَّلاً بوجودِ التّنوينِ الملفوظ.

وَصَاحِبُ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنَ المَذْهَبينِ، أَعنِي الذي يَقُولُ: إِنَّ هَذَا التنوينَ عُوِّضَ، والذي يقولُ إِنَّهُ تَنْوينُ تَمَكُّنٍ نَظَرَ في[2] أَصْلِهِ.

مثلاً إِذا سُمِّي امرأَةً بقاضٍ، قالَ سيبويه: هذهِ[3] قاضٍ[4] بحذفِ الياءِ وتعويض التنوينِ مِنها مَعَ تَحَقُّقِ العَلَميةِ والتأنيثِ فِيهَا.

وَقَالَ الذي يقولُ: إِنَّهُ تنوينُ التَّمكُّنِ: هذهِ قاضي بإثباتِ الياءِ، وَحَذْفِ التَّنوينِ، وَلِكَونِهِ غيرَ مُنْصَرِفٍ، لِوجودِ علَّتينِ فيهِ، وعدمِ تعويض[5] التنوينِ مِنَ الياءِ فيهِ.

وأمّا في حالِ النّصبِ، فاتّفقَ الجميعُ عَلَى أَنْ يُقالَ: رأيتَ جواريَ لفظاً وُحكماً، لِخفةِ الفتحةِ عليها.

---

(١) يرى ابن الحاجب أن التنوين عوض عن إعلال الياء وليس عوضاً عن الياء. شرح الكافية لابن الحاجب: ١٦.

(٢) كلمة (في) ليست في ل.

(٣) في ت: هذ.

(٤) الكتاب ٢: ٥٦.

(٥) في ت: التعويض.

ومنهم مَنْ يجعلُهُ، وهوَ الكسائي[١]، وأبو زيدٍ[٢] في حالِ الجرِّ متحركاً بالفتح وتَقولُ: مَرَرْتُ بجواريَ، لكونهِ غيرُ مُنْصَرِفٍ[٣]، وَغَيرُ المُنصَرِفِ في موضعِ الجرِّ مفتوحٌ، وَقَدْ جَاءَ على هذه اللغة قولُ الفَرَزْدَقِ:

فَلو كَانَ عَبْدُ اللهِ مَولَىً هَجُوتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ مولَى مَوالِيَا[٤]

[وليس هذا القولُ بعيداً عنِ الصوابِ، وَقِيلَ:][٥] / ١٦ ظ / وهوَ ضعيفٌ لأنَّ غيرَ المُنْصَرِفِ انَّما تَحرَكَ بالفَتْحِ فِي حال الجرِّ إذا استحقَّ الجرَّ، وهذا لمْ يستحقَّ الجرَّ.

فإنْ قيلَ لِمَ صُرِفَ ثمانٍ وَهُوَ[٦] مِثْلُ جوارٍ في كونِ الياءِ مقدّراً بعد النونِ.

قلنا: لأنَّ الياءَ الذي هُوَ مقدّرٌ بعدَ النّونِ هو ياءُ النسبةِ لأنَّهُ منسوبٌ إلى الثُّمنِ الذي يُصَيِّرُ السّبعةَ ثمانيةً، فَهُوَ ثُمُنِيّ، ثمَّ فَتَحوا أوّلَهُ لأنَّهم يغيّرونَ في النَّسبِ[٧] كدُهريٍّ[٨]، وَحَذَفُوا فيها إحْدى يائي[٩] النَّسْبَةِ وَعَوَّضُوا منها الألفَ، فإذا كانَ

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولىٰ بني أسد، رأس مدرسة الكوفة النحويةِ وأحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩ هـ. مراتب النحويين: ١٢٠، وطبقات النحويين: ١٢٧، ونزهة الالباء: ٥٨، وغاية النّهاية ٢: ٥٣٥.

(٢) في ز: يزيد. هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ. انظر: أنباه الرواة ٢: ٣٠، نزهة الالباء: ١٠١، وبغية الوعاة ١: ٥٨٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١: ٥٨.

(٤) طبقات النحويين واللغويين: ٣٢، والهمع ١: ١١٥.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف.

(٦) في ز: هي.

(٧) في ت: النسبة.

(٨) الدّهريّ بالضمّ: المسن، وبالفتح: الملحد، وهم ربّما غيّروا في النّسب كما قالوا: سهلي للمنسوبِ إلى الأرضِ السّهلة. مختار الصحاح: ـ دهر ـ ٢١٢.

(٩) في ز، ل: ياء.

كَذَلِكَ، لَمْ يكنْ ثمانٍ مثلَ جوارٍ، وثبتَ ياءُ ثمانٍ عِندَ الإضافةِ، كما ثبتَ ياءُ القاضي.

فيقال: ثماني عشرةَ[١]، وقد جاء[٢] ثمانيَ في النصبِ شاذّاً كقوله:

يحــدو ثَمــانِيَ مُــولَعاً بَــلَقَاحِها .....[٣]

وَهَكذا حُكمُ[٤] المَنسوبِ إلى الثمانِ[٥]، وليسَ[٦] ثماني[٧] كذلكَ، لكونِ يـائِهِ أصْلِيةً.

التّركيب

قولُهُ: (*التَّركيبُ شَرْطُهُ العَلميةُ إلى آخرِهِ*).

أي شَرطُ التّركيبِ المانعِ منَ الصرف، أمور ثلاثة:

أحدها: وجوديّ وهو أن يكونَ عَلَماً.

والآخران: عَدَمِيانِ، وَهُما أَنْ لَا يكونَ بِإضَافةٍ، ولا إسنادٍ.

---

(١) في سائر النسخ عشر وما أثبتناهُ من ل.

(٢) كلمة (جاء) ساقطة من ل.

(٣) صدر بيت لابن ميّادة، وعجزه: حَتَّى هَمَمْنَ بزَيغَةِ الإرتاجِ. انظر: الكتاب ٢: ٧١، والخزانة ١: ١٥٧، وحاشية الصّبان ٣: ٢٤٨.

(٤) في ع: الحكم.

(٥) في ت، ف: الثمن، وفي ل: اليمن.

(٦) في ز: وان كان.

(٧) في ف: (تما)، وفي ل: ثماني.

أمّا الأوّلُ: فإنّهُ لوْ لمْ يكنْ عَـلَماً لَكَـانَ ذَلِكَ التّركـيبُ في مـعرضِ الزّوالِ، والتّركيبُ إنّما يمنعُ الصّرفَ إذا كانَ لازماً، والتّركيبُ اللازمُ لا يكونُ إلّا في الأعلامِ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ عَلَماً وَلأنّهُ إنّما اشترطَ العلميةَ احترازاً مِنْ نَحـو: جـاري بـيتَ بيتَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، فَإنّهُ مَبنيّ، وَبَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ مـعربٌ، وإنّمـا اشـتُرِطَ أنْ لا يكونَ بإضافةٍ لأنَّ الإضافةَ تجعلُ غيرَ المنصرفِ منصرفاً، أو في حُكمِ المنصرفِ، على المَذْهَبينِ، فالأحرىٰ[1] أَنْ لا يُجْعلَ المنصرفُ غيرَ منصرفٍ.

وإنّما اشْتُرِطَ أَنْ لا يكونَ بإسنادٍ، لأنّهُ لو كانَ بإسنادٍ لَكَانَ مبنيّاً مثلَ: تأبّطَ شَرّاً، وَذَرَّى حباً، وبابُ ما لا ينصرفُ معربٌ فاحترِزَ منهُ.

وَلِقَائِلٍ أنْ يقولَ: كانَ منَ الواجبِ أَنْ يَزيدَ عليهِ قَيدَينِ:

أحدُهما: أنْ لا يتضمّنَ الثاني منهما معنى الحرفِ نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ فَـإنّهُ إذا سُمّيَ بهِ بقيَ على البناءِ، على الوجهِ الأصحّ.

والثاني: أَنْ لا يكونَ الإسمُ الثـاني صـوتاً ليـخرجَ مـنهُ[2]، مـثلُ سـيبويهِ وعمرويهِ، فإنّهما عَلَمانِ مركّبَانِ ليسَ فيهما تركيبُ إضافةٍ، ولا إسنادٍ، وَهُما مَبنيّانِ.

لا يُقالُ: إنّه[3] لا حاجةَ إلى هذينِ القَيدَينِ، لأنَّ كلامَهُ في غيرِ المُنْصَرِفِ وَهُوَ معربٌ، وَهَذَانِ مَبنيانِ، لأنّا نَقُولُ: لَو كَانَ كذلِكَ لَمْ يَلزمُ الاحـترازُ عَـنِ التّركـيبِ الإسناديّ بقولهِ: ولا إسنادٌ، لكونِهِ مبنيّاً بالاتّفاقِ، وإذا كـانَ شَرْطُ التركـيبِ مـا

---

(١) في ت: فبالأحرى.

(٢) في ت: عنه.

(٣) ليس في ز.

ذَكَرناهُ، لَمْ يكنْ كُلُّ التركيبِ معتبراً، بَلْ بَعضُهُ، وَهُوَ جَعْلُ الاسمَينِ اسماً واحداً، لا على وَجْهِ الإضافةِ، ولا عَلَى وَجْهِ الإسنادِ وَلا تَضَمُّنُ أَحَدِهِما حرفاً، ولا يكونُ الثاني صوتاً، ويكونُ عَلَماً.

واعلم أَنَّكَ لو ركّبْتَ محاريبَ و[1]مساجدَ، وجعلتَهُما اسماً واحداً لشخصٍ، يكونُ غيرَ منصرفٍ للعلميةِ والتّركيبِ، وإذا نَكَّرْتَهُ صرفتهُ، وإنْ كانَ قبلَ التّركيبِ غيرَ مُنْصَرِفٍ، وَكَذَلِكَ لو سَمَّيتَ باسمَينِ في آخرِ أَحَدِهِمَا أَلِفُ تأنيثٍ[2]، نحو: صاحبُ بُشرىٰ، أو[3] صاحبُ حمراءَ، ثُمَّ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ، وَقِيلَ لا ينصرفُ، لأنَّ الإسمينِ حالَ التّركيبِ مثلُهما قبْلَ التركيبِ. وكما كانَ قَبْلَ التَّركيبِ غيرَ منصرفٍ، يكونُ حالَ التركيبِ كَذَلِكَ.

الألف والنون

قَولُهُ: *(الألفُ والنونُ [إنْ[4]كانا[5] في اسمٍ فَشَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ][6] إلى آخرِهِ)*.

إِعْلَمْ أَنَّ في العِلَّةِ المانعةِ مِنَ الصَّرْفِ فيما فيهِ الألِفُ والنّونُ خِلافاً.

---

(١) (الواو) ليس في ل.

(٢) في ت: التأنيث.

(٣) في ل: و.

(٤) في ل: اذا.

(٥) في ف: كان.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

فقالَ البصريونَ[١]: إنَّ الأَلِفَ والنَّونَ ليسَ لَهُ دَلَالةٌ على مَعْنىً يصيرُ بِهِ فَرْعاً لأصلٍ، كَالوَصْفِ مثلاً، فَإنَّ لَهُ دلالةً على مَعْنىً يصيرُ بهِ فرعاً عن أصلٍ / ١٧ و / فإذاً لا يكونُ سَبَباً بانفرادِهِ، وإنَّما هُوَ سببٌ مِنْ حيثُ أنّه شابَهَ ألفي التأنيثِ، في نحو حمراءَ مِنْ حيثُ أنَّ كُلَّ واحدةٍ منهما، زائدتانِ[٢]، زِيدَتا معاً، ومن حَيثُ أَنَّهُما جِيءَ بِهِما بعدَ سلامةِ الكلمةِ، واستيفاءِ الأصولِ، ومنْ حيثُ امتناعِ دخولِ تاءِ التأنيثِ على كلٍّ واحدٍ مِنْهُما، وَمِنْ حيثُ أَنَّ بناءَ ما فيهِ الألِفُ والنّونُ مُخَالِفٌ لبناءِ ما هُوَ للمؤنّثِ، كمخالفةِ بناءِ مذكرِ حمراءَ لبناءِ مؤنّثِها، وَمِنْ حيثُ استوائِهما في التَّصْغِيرِ، في بقاءِ الزّيادَتينِ[٣] فيهِمَا وَمِنْ حيثُ استوائِهما في الوزنِ.

وقال الكوفيونَ[٤]: الاسمُ الذي فيهِ الأَلِفُ والنّونُ لا ينصرفُ كَسَكرانَ للوصفِ والألفِ والنونِ، لا لِلمُشَابَهَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ أَنْ يكونَ قبلَ الألفِ ثلاثةُ أحرفٍ، احترازاً عن يَدَانِ ودمانِ إذا سُمِّيَ بِهِما. وإذا تَقَرَّرَ ذلكَ، فنقولُ: الاسمُ الذي فيهِ الألفُ والنّونُ لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ اسماً غيرَ صفةٍ أو صفةً.

فإنْ كَانَ الأولَ: فَالشَّرْطُ في امتناع صَرْفِهِ العَلَميّةُ، لأنَّهُ لَوْ لَمْ يكُنْ عَلَماً لَمْ يمتنعْ دخولُ تاءِ التأنيثِ عليه [نَحو: مَرْجَانٍ وَمَرجَانَةٍ، وَسَعْدانٍ وسعدانةٍ][٥]، [وإذا

---

(١) في شرح الاشموني ٣: ٢٣٤: وهو مذهب سيبويه.

(٢) في ت: زيادتان.

(٣) في الأصل: الزيادين.

(٤) شرح الأشموني ٣: ٢٣٤.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه][1] لم[2] تَحصّلَ لَهُ المُشَابَهَةُ بألفي التأنيثِ، فَلمْ يمتنعْ منَ الصرفِ.

وإنْ كانَ الثاني ـ أعني الصفةَ ـ فقالَ قومٌ: شرطُ امتناعِ صرفِهِ انتفاءُ فَعلانةٍ.

وَقَالَ قومٌ[3] آخرونَ: وجودُ فَعلى.

أمّا الشّرطُ الأوّل: فَلِتَحقُّقِ المشابهةِ بألفي التأنيثِ في انتفاءِ فعلانةٍ حينئذٍ.

وأمّا الشرطُ الثاني: فلأنَّهُ كُلّما كانَ للمؤنّثِ صيغةٌ غيرُ صِيغَةِ المُذَكَّرِ كسكرى لمْ يُفَرَّقْ بينَهُما بدخولِ تاءِ التأنيثِ، فلا يقالُ سكرانة[4]، وإذا استلزَمَ وجودَ فَعْلَى انتفاء فعلانةٍ الذي هو الشبه، حَصَلَ الشبه بِهِ.

ومن أجلِ[5] الاختلافِ في الشرطِ اختَلَفَ في رحمن:

فمن[6] قالَ: إنَّ شَرْطَهُ [انتفاءُ فعلانةٍ، قالَ[7] يمتنع[8] صرفهُ لوجودِ علّةٍ[9] مَعَ الشَّرْطِ.

---

(١) زيادة: من ت، ف.

(٢) في الأصل، وفي ز، ف: فلم.

(٣) زيادة من ت.

(٤) في ت، ز، ع، ف: سكراة.

(٥) كلمة (أجل) ليست في ز.

(٦) في ت: من.

(٧) كلمة (قال) ليست في ز.

(٨) في ز، ع، ف: بمنع.

(٩) في ز، ع، ف: علّته.

وَمَنْ قالَ: إنَّ شَرْطَـهُ][1] وجـودُ فَـعْلَى، يَـصْرِفُهُ[2] لانـتفاءِ شرطِ[3] مـنعِ صرفِهِ[4]. والصحيح هو الأوّل، لأنّ وجودَ فَعْلَى ليسَ شرطاً بـالذاتِ، بـل كـانَ شرطاً، لاستلزامِهِ امتناعَ دخولِ تاءِ التأنيث الذي[5] هو شرطٌ بالذاتِ، فَمَتىٰ وُجِدَ الذي هُوَ شرطٌ بالذاتِ. [وهو امتناعُ دخولِ تاءِ التأنيثِ معَ عِلَّةِ مـنع صرفـهِ][6] فسواء وُجِدَ الذي هو شَرْطٌ بالعرضِ، أو لمْ يُـوجدْ، مُـنِعَ الصّرفُ عـملاً بـالعلّةِ العامّةِ[7]، وَلَمْ يُخْتَلَفْ في سكرانَ، لوجودِ الشَّرطَينِ، وَهُمَا:

انتفاءُ فعلانَةٍ، ووجودِ فَعْلَى [، ولمْ يُخْتَلفْ أيضاً في ندمانٍ لانتفاءِ الشرطينِ، وَهُما وجودُ فعلانةٍ، وانتفاء فَعْلى][8].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ نحوَ[9]: سِرْحانٍ وإنسـانٍ مُـنصرِفٌ لانـتفاءِ شرطِـهِ، وهـوَ[10] العَلَمِيَّةُ في الإسم وانصرفَ أيضاً فينانٌ عَلَماً، لكونِ النّونِ غيرَ زائدةٍ، ولكونِهِ من

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت، ع، ف، ل: قال بصرفه.

(٣) كلمة (شرط) ليست في ع.

(٤) في ز: فعلانة شرط منع صرفه لوجود علّته مع الشرط، وفي ل: منع الصرف.

(٥) كلمة (الذي) ليست في ز.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٧) في ز، ع، ل: التامّة.

(٨) زيادة من ع، ل.

(٩) في ت: هي.

(١٠) ساقط من: ت، ز.

الفنن[١]، وَكَلامُنا في النونِ الزائدةِ.

لا يُقالُ لو وَجَبَ أَنْ تكونَ النونُ زائدةً، وَجَبَ[٢] الحكمُ بصرفِ جُرجَانَ[٣] وَسَعدانَ عَلَمينِ، لِكَونِ نُونَيْهِمَا غَيرَ زائدتينِ[٤] لأَنَّهُ لَيْسَ لهما[٥]، اشتقاقٌ تُعرَفُ زِيادتُهُ بِهِ.

لأنّا نقولُ النونُ فيهما زائدةٌ، لأَنَّهُ لوْ لمْ يكنْ كَذَلِكَ يلزَمُ[٦] مَجِيءُ فعلالٍ[٧] غَيرَ منصرفٍ، [وَهُوَ غَيرُ جائزٍ،][٨] وَهُوَ أَحَدُ الدَلائِلِ[٩] الدَّالّةِ عَلَى زِيَادَةِ النّونِ، وَجَازَ الصَّرفُ وتَركَهُ في كُلِّ ما احتُمِلَ أنْ تكونَ نونُهُ زائدةً، وَأَنْ تَكونَ أصلِيّةً نَحو: طَحَّانٍ، وَسَمّانٍ وحسّانَ وتبّانٍ في التسميةِ، فَإنَّ الطحّانَ إنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الطَحْنِ كانَ مُنصَرِفاً لكونِ نُونِهِ غيرَ زائدةٍ حينئذٍ، وإنْ جعلتهُ من الطحّ[١٠]، وَهُوَ أنْ تسحجَ بِعَقِبِكَ، كَانَ غيرَ منصرفٍ لزيادةِ نونِهِ حينئذٍ.

---

(١) في ت، ز: الفيني.

(٢) في ع: لوجب.

(٣) في ت، ل: مرجان.

(٤) في ت، ع، ف: زائدة.

(٥) في ز: منها، وفي ف: لها.

(٦) في ت: لزم.

(٧) في ف: فعلا، وفي ل: فعلان.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٩) في ز: دلائل.

(١٠) الطّحّ: أنْ تضع عقبكَ على شيء ثمّ تَسْحَجُهُ. قالَ الكسائي: طَحّان فعلان من الطحّ ملحقٌ بباب فعلان وفعل وهو السحجُ. انظر: لسان العرب: ـ طحح ـ ٣: ٢٦٠.

والسَّمَّانُ، إنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمْنِ صَرَفْتَهُ، لِعَدَمِ زيادَةِ نُونِهِ، وَإنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمِّ منعتَهُ من الصرفَ، لكونِ نُونِهِ زَائدَةً.

والحسّانُ، إنْ جعلتَهُ من الحُسْنِ صرفتَهُ، وإن جعلته من الحسِّ وهو العقل[١]، أو الحسُّ بالشيءِ، منعتَهُ الصَرْفَ، كاسمِ الشاعرِ الأنصاري[٢].

والتّبّانُ، إنْ جَعَلْتَهُ مِنَ التِّبنِ انصرَفَ، وَإنْ أخذتَهُ مِنَ التَّبِّ لَمْ يَنصَرِفْ[٣].

واختلَفوا أيضاً فِي رُمّانَ علماً، فصرَفهُ الأخفشُ، وَجَعَلَهُ فُعَّالاً قياساً عَلَى أمثالِ هذا الوزنِ في النّباتِ نَحو[٤] عُنّابٍ وكرّاثٍ[٥].

وَمَنَعَ صَرفَهُ سيبويهِ[٦] عملاً[٧] بأنَّ الغَالِبَ / ١٧ ظ / على الألفِ والنُّونِ في آخرِ الإسمِ الزّيادةُ.

وَمنهم مَنْ جعلَ لَهُ اشتقاقاً مِنَ الرُّمِّ[٨] بكسرِ الراءِ، وهو الكثرةُ[٩] فصرفَهُ نكرةً وَلَمْ يَصرِفْهُ عَلَماً.

---

(١) في ل: القليل.

(٢) هو حسان بن ثابت الأنصاري المتوفى سنة ٥٤ هـ. ترجمته في طبقات الشعراء: ٨٣.

(٣) قالَ سيبويه: وإذا سَمَّيتَ رجلاً: طحّانَ أو سمّان من السَّمْنِ أو تبّان من التبنِ صَرَفْتَهُ في النكِرةِ والمعرفةِ لأنّها نونٌ مِنْ نَفسِ الحرفِ، وهي بمنزلةِ دالِ حمّادٍ. الكتاب ٢: ١١.

(٤) في ت: مثل.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٧.

(٦) قال في الكتاب ٢: ١١: وسألته عن رمّان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف.

(٧) في ت: علما.

(٨) الرّم بالكسر الثرى، يقالُ جاءَ بالطُّمِّ والرُّمِّ إذا جَاءَ بالمالِ الكثيرِ أو جاء بكلِّ شيءٍ مما في البَرِّ والبحر أرادوا بالطمِّ البحرَ وأصله الطُّم بفتح الطاءِ فَكُسِرَتْ أيضاً لمجاورةِ الرُّمِّ. لسان العرب رَمَمَ ١٥: ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٩) في ت، ف: الكسرة.

وزن الفعل

قولُهُ: (*وَوَزنُ الفعلِ شَرْطُهُ أَنْ يَختصَّ بالفعلِ*) إلى قوله: (*وامتنع أُحمر*).

أي وَشَرطُ وزنِ الفعل المانع مِنَ الصرفِ أَحدُ الأمرينِ، وَهُوَ:

إمّا اختصاصُهُ بالأفعالِ، كَفَعلَ وَفُعِّلَ، فَإنَّ فُعِلَ لا يُوجدُ في الأسماءِ إلّا منقولاً مِنَ الأفعالِ، إلّا الدُّئِلَ[1] وهو شاذ[2]، وَقَدْ رَوَى الأخفش الوُعِلَ[3]، وأَمّا إذا اعتلَّ فَإنَّهُ ينصرِفُ[4] لِكَونِهِ كثيراً في الأسماءِ نَحو: دِيكَ وفِيلَ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مُضَاعفاً، نَحو: رَدَّ وسَدَّ، وَفَعَّلَ لا يُوجَدُ في الأسماءِ إلّا منقولاً، أمّا من الفعل كَشَمَّر، وبَذَّر وَعَثَّرَ[5]، أوْ مَنْقُولاً مِنَ الأعجمي[6]، كَبَقَّمَ[7] ومنَ الوزنِ المُختصِّ بالفعل نَحو[8]:

---

(١) الدُّئِلُ دُويبةٌ كالثَّعلَبِ، وفي الصحاحِ دويبةٌ شبيهةٌ بابن عرس. قال أحمد بن يحيىٰ: لا نعلم اسماً جاء في فعلٍ غيرَ هذا. قَالَ ابنُ بري: قد جاء رَئِم في اسم الاست... والدُّئِل على وزن الوُعِلِ. لسان العرب ١٣: ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢) قال سيبويه: ليس في الأسماءِ والصفاتِ فُعِلَ، ولا يكونُ إلّا في الفِعْلِ. وَقَدْ ذَكَرَ الأخفشُ الدُّئِلَ.

الكتاب ٢: ٣١٥، ولسان العرب ـ دئل ـ ١٣: ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٣١.

(٣) الوُعِلَ لغةٌ في الوَعْل، قالَ الليثُ: ولغة العرب وُعِل بضمّ الواو وكسر العين من غيرِ أنْ يكونَ ذلكَ مطرداً لأنّه لا يجيء في كلامهم فُعِلَ اسماً إلّا دُئِلَ. لسان العرب ـ وعل ـ ١٤: ٢٥٧، وليس في كلام العرب: ٦٥.

(٤) في ت: منصرف.

(٥) زاد في ز: وخضّم. وَشَمَّر: اسمُ فرسٍ واسمُ قبيلةٍ مِنْ طيءٍ واسم موضع وبئر بمكّةَ لبني عبدِالدارِ. وقالَ أبو عبيدةَ: حفرها هاشم بن عبدمناف على فمِ شعبِ أبي طالبٍ.

وَعَثَّر: موضعٌ في اليمن، وخضّم اسم موضع واسم العنبر بن عمر. معجم البلدان ٢: ٩٤ و٦: ١٢١.

(٦) في ع: العجم.

(٧) البَقَم: شجر يصبغ به، دخيلٌ مَعرُبٌ. لسان العرب ـ بَقَمَ ـ ١٤: ٣١٨.

(٨) كلمة (نحو) ساقطة من ت.

اقتدرَ، وانطلَقَ واسْتَخْرَجَ.

ومنهم مَن قالَ: إنّ فعَّلَ منَ الأوزانِ الغالبةِ، لأنَّهُ قَدْ جاءَ على هذا الوزنِ أسماءٌ نَحو: شَلَّم، وهو اسمُ لبيتِ المقدسِ[١] وَبَذَّرَ[٢] اسم ماءٍ وَعَثَّرَ[٣] اسمُ مكانٍ، وَخَضَّم[٤]، اسمُ رجلٍ[٥] من بني تميمٍ.

وإمّا أنّ تكونَ في أولهِ زيادةٌ[٦] من حروفِ المدِّ واللينِ كزيادَتِهَا في أَولِ الفعلِ[٧]، غَيرَ قابلٍ للتاءِ نَحو: أَفعَلُ ونَفْعَلُ وتَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ، وقالَ: هذا أولى[٨] ممّا[٩] ذَكَرَهُ النَّحويونَ، وَهُوَ أنّهم[١٠] قَالوا: شَرْطُهُ إمّا الوزنُ الخاصّ بالفعلِ، وإمّا الغالبُ، لأنّه غيرُ مستقيمٍ.

أَمَّا أَوّلاً فَلأَنَّهُ حُكمٌ مِنْ غيرِ علمٍ، إذ لا تُعلَمُ[١١] غَلَبَةُ هذا الوزنِ في الفعلِ، إلّا بعدَ الاستقراءِ بالأسماءِ والأفعالِ كُلِّها، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ.

---

(١) معجم البلدان ٢: ٩٤، و٥: ٢٨٨.

(٢) في ع، ف: قدّر.

(٣) في ت: عبر.

(٤) في ت، ز: حطم.

(٥) هو العنبر بن عمرو بن تميم. الكتاب ٢: ٧.

(٦) في ت: زائدة.

(٧) أي الفعل المضارع.

(٨) في ف: أوّل.

(٩) في ف: ما.

(١٠) (أنّهم) ليست في ز.

(١١) في ت، ع، ف: تعرف.

وأمّا ثانياً، فَلأَنَّ منَ الأوزانِ الغالِبَةِ في الفعلِ أفعل[١] بِزَعمِهم، وَهُوَ ممنوعٌ، لأنَّ أفعلَ في الأسماءِ أكثرُ مِنهُ في الأفعالِ، وبيانُ ذلكَ، أَنَّهُ مَا مِنْ فعلٍ ثلاثي إلّا ويجيءُ مِنْ أَفعَلَ اسماً، إمّا للتفضيلِ، وإمّا للصِّفَةِ، وَلا يَجيءُ أَفعَلُ في الأفعالِ إلّا في بعضِ ما جاءَ منهُ الماضي على فَعِل بفتحِ العينِ وكسرِهَا، فانَّ صيغةَ المتكلّمِ منهُ تجيءُ على أَفعَلُ، وأمّا في غَيرِهِ، نحو أَشكَلُ وأَغدُّ فقليلٌ، وَيُقاربُهُ[٢] في القِلَّةِ أفعلُ في الأسماءِ مِنْ غَيرِ فعلٍ كأفكَلَ وَأَجدَلَ وأَخيَلَ وأفعى[٣] وأرنب، وغير ذلكَ، وإذا قاومَ أفعلُ الذي في الأسماءِ[٤] [من غيرِ فعلٍ أفعلُ الذي هو فعلٌ[٥] ما[٦] جاءَ منهُ الماضي، بفتحِ العينِ وَكَسْرِهَا، يبقى أَفعَلُ في الأسماء][٧] أكثرَ منهُ في الأفعالِ.

وأمّا ثالثاً، فَلأَنَّهُ لو كانَ الوَزْنُ الغالبُ في الفعلِ مانعاً منَ الصَّرْفِ لكانَ بابُ فاعلٍ غَيْرَ مُنصَرِفٍ، إذا سُمِّيَ بِهِ لِلعَلَمِيَّةِ ووزنِ الفعل لأَنَّهُ في الأسماءِ لا يكادُ يوجدُ، نَحو خاتَم، وفي الأفعالِ أكثرُ منْ أنْ يُحصَى كَخاصَمَ وَضَارَبَ، وَسَافَرَ وعَاقَبَ، وجميعِ بابِ المفاعلةِ، لكنَّهُ مُنْصَرِفٌ إذا سُمِّيَ بِهِ بالإجماعِ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: يقادمه.

(٣) (وأفعى) ساقطة من الأصل، ومن ت، ز.

(٤) زاد في ت: أكثر منه في.

(٥) في ت، ف، ل: غير.

(٦) في ف: و.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ز.

وَإذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ ما ذَكَرَهُ أَولَى مِمّا ذَكَرَهُ النَّحويونَ، وَإنّما قَيَّدَ قولَهُ[١]: في أوّلِهِ زيادةٌ كَزِيَادَتِهِ بقولهِ[٢] غيرِ قابلٍ للتاءِ [احترازاً عنْ مثلِ يَعْمَلِ[٣]، لأنَّ في أوّلِهِ زيادةٌ كَزِيَادَةِ الفعل][٤]، لكنَّهُ قابلٌ للتاءِ، فلو لمْ يحترزْ عنهُ لَوَرَدَ نقضاً.

وَإنَّما وَجَبَ ذِكْرُ هذا القيدِ لأنَّهُ إذا لمْ يَقبلِ التاءَ تَأَكَّدَ مشابهتُهُ الأفعالَ، لِعَدَمِ قبولِ الأفعالِ إيّاهُ، وإذا كانَ كَذَلِكَ انصرفَ يَعْمَلُ لانتفاءِ الشرطينِ المذكورينِ، وكذلِكَ أرمَلُ صِفَةً، وامتنعَ منَ الصرفِ أحمرُ لوجودِ أَحَدِ الشرطينِ، وهوَ الثاني، ولا يَرِدُ النقضُ عليهِ بمثلِ أَرْمَلَ عَلَماً، فَإنّه يجبُ صرفه على مذهبٍ لقبولهِ التاءَ، فيقالُ أرملَ للرجلِ الذي لا زوجةَ[٥] لَهُ، وأرملةٌ للمرأةِ التي لا زوجَ لها، لكنَّهُ يجبُ منعُ صرفهِ بالإجماعِ لأنَّه لم يقبلِ التاءَ حينَ كونِهِ عَلَماً وإن قَبَلَهُ حينَ كونِه صفةً، وأحدُ الحالينِ غيرُ الآخرِ.

ولقائلٍ أَنْ يُورِدَ عليهِ مِثلَ[٦] أسودَ لقبولهِ التاءَ في أسودةٍ للحيّةِ الأُنثى /١٨ و/.

---

(١) في ت: بقوله.

(٢) (بقوله) ساقطة من الأصل.

(٣) اليعمل: الجمل واليعمل: الناقة. لسان العرب ـ عمل ـ ١٣: ٥٠٤.

(٤) في ت. ل: سيخرج عنه مثل يعمل لأنّه منصرف مع أنّه في أوّله زيادة كزيادته.

(٥) يُقال للرجل والمرأةِ: الزوجانِ، وزوجُ المرأة بعلُها وزوجُ الرجل امرأتهُ تقول المرأة: هذا زوجي، ويقول الرجل: هذه زوجي، وبنو تميم يقولون: هي زوجته، وأبَى الأصمعيُّ فقالَ: زوج لا غير واحتجّ بقوله تعالى: ﴿اسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجنّةَ﴾ (البقرة: ٣٥). لسان العرب ـ زوج ـ ٣: ١١٦ ـ ١١٧.

(٦) في ل: بمثل.

وأُجيبَ عنهُ[١] بِأَنَّها طارئةٌ بَعْدَ استعمالِها اسماً، فإذاً كانَ مِنَ الواجبِ عَـلَى المُصَنِّفِ أَنْ يقولَ: غيرَ قابلٍ للتاءِ، حالَ كونِهِ وَصْفاً، هَذا هُوَ الذي تَقَرَّرَ عليهِ رأْيُهُ.

ويُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَمَّا ذَكَرَهُ نُصْرَةً للنحويينَ:

أمّا عمّا ذَكَرَهُ في الوجهِ الأوّلِ، فَلأَنَّهُ دَليلٌ على أَنَّهُ مُتَعَذِّرٌ وَلَيسَ بِدَليلٍ عَلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ، فَإِنَّ[٢] أكثرَ مسائلِ النَّحوِ عَرَفوهَا بالاستقراءِ.

وَأَمَّا عَنِ الثَّاني: فإنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ مرادَهُم مِنْ قَولِهِم: إِنَّ أفـعلَ مِـنَ الأوزانِ الغالبةِ في الفعلِ، وأنَّ هذا الوزنَ في الفعلِ أكثرُ منهُ في الإسمِ، بلْ مرادُهُم أَنَّ أفعلَ ضربانِ:

أَحَدُهما: أَنْ يكونَ بهذا[٣] الوزنِ، معَ الوصفِ كأحمرَ أو معَ العلميةِ كَأَحْمَدَ.

والضربُ الأخيرُ في الأصلِ فِعْلٌ، والاسميةُ عارِضَةٌ فيهِ، فَلا تكونُ مُعْتَبَرَةً.

وَثانِيهِما: أنْ[٤] يكونَ فيهِ[٥] هَذا الوزنُ لا معَ الوصفِ ولا معَ العَلَمِيّةِ، كَأَفكَلَ وأرنبٍ وغيرِهُما، وهذا الضَّرْبُ وَإِنْ كَانَ اسماً محضاً فقليلٌ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فالمرادُ مِنْ قولِنا: إِنَّ هذا الوزنَ غالبٌ في الفعلِ، هُوَ أَنَّ هذا الوزنَ في الضربِ الأوّلِ، أعني في الوصفيةِ، والفعليةِ أكثرَ منهُ في الضربِ الثاني، أعني فيما كان اسماً محضاً، هكـذا

---

(١) كلمة (عنه) ليست في ف، ل.

(٢) في ف: فإنه.

(٣) في ل: هذا.

(٤) كلمة (أن) ليست في ز.

(٥) في ز: في.

ذَكَرَهُ صَدْرُ الأفاضلِ[١].

وَإِنْ سَلَّمْنا أَنَّ المُرادَ منْ قَولِهِم: وزنُ الفعلِ الغالبُ ما ذَكَرَهُ لكنْ لا نُسَلِّمُ أَنَّ هذا الوزنَ في الإسمِ أكثرُ، بَلْ نَدَّعِي أَنَّ هذا الوزنَ فِي الفعلِ أَكثرُ ونُبيّنه وَذلِكَ أنّ[٢] قَولَهُ: مَا مِنْ فِعلٍ ثلاثيٍّ إلّا يُبنَى مِنْهُ أَفعلُ التفضِيلِ [فيما ليسَ بلونٍ وَلَا عَيبٍ مُعَارَضٌ بِقَولِهِ إنَّ كُلَّ مَا يُبنى مِنهُ أفعلُ التفضيلِ][٣] يُبنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّعجُبِ، [وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ][٤] فقد تَساوَيا فيهِ.

أمّا مَا يُبنَى منهُ لِغيرِ التفضيلِ مِنَ الألوانِ والعيوبِ، وَغَيرِ ذَلِكَ فَمُعَارَضٌ، بِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لازِمٍ يُعَدَّى بالهمزةِ، نَحو: خَرَجَ وأَخْرَجَ، وإنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ يَتَعدَّىٰ بالهمزةِ، إلى إثنينِ كضربتُ زيداً، وأضْرَبْتُهُ عَمْراً، وَذَلِكَ يزيد على أفعَلَ من [اللونِ والعيبِ][٥] وغيرِهِ أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً.

ثُمَّ بعدَ ذَلِكَ يَأْتِي المُضَارِعَ على أَفْعَلُ في بعضِ مَا جَاءَ الماضِي مِنهُ[٦] عَلَى وزنِ فَعِلَ بفتحِ العينِ وَكَسْرِها.

وأمّا عنِ الثالثِ: فَإِنَّهُ يَرِدُ عَلى وزنِ الفعلِ الخاصِّ[٧] لا عَلَى وَزْنِ الفِعلِ

---

(١) مرّت ترجمته ١: ١٨٥.

(٢) ساقطة من: الأصل، ومن ز.

(٣) ساقط من ت، ل.

(٤) ساقط من ت، ل.

(٥) في ع: العيب واللون.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) ساقطة من ع.

الغَالِبِ، وَذَلِكَ أَنَّ نحوَ: فَاعَلَ لَا يوجدُ فِي الأسماءِ إلّا نادراً، [وَمَعَ ذَلِكَ فإنَّهُ لو سُمِّي بِهِ لا ينصرفُ، وبيانُ أنّه لا يُوجَدُ في الأسماءِ إلّا نادراً][1] أَنَّـهُ لَمْ يَجِـيءْ فِي الأسماءِ إلّا خاتمُ وطابَقٌ بفتح العينِ، مَعَ أنَّ الأفصحَ[2] كَسْرُهَا[3]، كما أَنَّهُ لَمْ يَجِيء عَلَى وزْنِ فُعِلَ إلّا الدُّئِلَ[4] والوُعِلَ، مَعَ أَنَّ الوَعِلَ أكثرُ، وإذا كان كذلِكَ كان بهذا الإشكال، على تقدير تمشيته، إنّما يردُ على وزنِ الفِعْلِ الخَاصِّ دونَ الغالبِ، اللّهمَ إلّا أنْ يقالَ[5]: إنَّ المرادَ مِنَ الوزنِ المختصّ، أَن لا يوجدَ ذَلِكَ الوزنُ في الأسماءِ إلّا وهُوَ منقولٌ، كالدُّئِلِ والوُعِلِ كما هو عند بعضهم.

واعلمْ أَنَّهُ مُشتَرَطٌ[6] فِي أفْعَلَ فِي منعِ الصَّرفِ، أَنْ يكونَ عَلَى وزنِ أَفعلَ فِي اللفظِ والمَعْنَى، وَلِهَذَا لو سُمِّيَ رجلٌ بأولقٍ[7]، لمْ يَكنْ غيرَ منصرفٍ، لأنَّهُ ليس بأفعلَ مِنْ حيثُ المَعنىٰ لكونِهِ فوعل من أُلِقَ الرجلُ فهوَ مألوقٌ[8].

اعلمْ أَنّ وزنَ الفعلِ أربعةُ أضربٍ:

ضربٌ مختـصٌّ[9] بالفعلِ، وضربٌ يكونُ في الفعلِ أكثَرَ، وضربٌ يكونُ في

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت: كسر الأفصح، وفي ف، ل: الكسر الأفصح.

(٣) في ز، ع، ف: كسرها.

(٤) ينظر ١: ٢٤٧.

(٥) في ت، ع، ف، ل: تقول.

(٦) في ف، ل: يشترط.

(٧) الألق والأولق: الجنون، وهو فوعل. لسان العرب ـ ألق ـ ١١: ٢٨٧.

(٨) الكتاب ٢: ٣.

(٩) في ل: يختص.

الإسم أكثرَ، وضربٌ يكونُ متساوياً[١] فيهما.

أمّا الأولانِ فمانعانِ من الصرفِ، وأمّا الثالثُ فلا مدخَلَ لهُ في منعِ الصرفِ، وأمّا الرابعُ فاتّفقوا على صَرْفِهِ، إلّا عيسىٰ بن عمر[٢]، فانَّهُ كانَ لا يرىٰ صَرْفَهُ، محتجّاً بقولِ سُحَيمٍ[٣]:

أنا ابنُ جَلا وطلّاعُ الثَّنايا متى أَضَعِ العمامَةَ تَعْرفوني[٤]

فلمْ يُنوَّن جَلا، وَذَهَبَ إلى أنَّ كونَهُ فِعْلاً فِي الأصلِ مُعتَبَرٌ مِنَ الأسبابِ كَضَرَبَ وَعَلِمَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ.

وفيهِ نَظَرٌ، لِجوازِ أَنْ يكونَ فيهِ ضميرٌ فيكونُ حُكْمُهُ جُمْلَةً محلّيةً[٥]، أو أَنْ يكونَ صفةً لا إسماً، أيْ ابنُ رجلٍ جَلا[٦] / ١٨ ظ /.

قَولُهُ: (*وما فيهِ عَلَميّةٌ مُؤَثِّرةٌ إذا نُكِّرَ صُرِفَ*) إلى قَولِهِ: (عَلَى سببٍ[٧]

---

(١) في ل: مساوياً.

(٢) الكتاب ٢: ٧، والمنصف ١: ٣٨، وخزانة الأدب ١: ٢٥٥، وعيسىٰ بن عمر: ٢٦٧.

(٣) هو سُحيم بن وَثيلٍ الرياحي اليربوعي، شاعرٌ مخضرَم توفي سنة ٦٠ هـ. شرح شواهد المغني ١: ٤٦٠، والخزانة ١: ٢٦٥، والأعلام ٣: ١٢٤.

(٤) يروىٰ: (وطلاعِ) بالكسر. ينظر: الكتاب ٢: ٧، والأصمعيّات: ١، ومجالس ثعلب ١: ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٦١ و٣: ٥٩، ومغني اللبيب ١: ١٧٢، وشرح شواهد المغني ١: ٤٦٠، وشرح الأشموني ٣: ٢٦٠.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٧: (ولا تراه على قول عيسىٰ ولكنّه على الحكاية.... كأنّه قال: أنا ابن الذي جلا).

(٦) هذا جواب الزمخشري في المفصل: ١١٩.

(٧) زاد ي ت: بقي بلا سبب أو....

واحدٍ)][1].

وإنّما قيّد قَوْلَهُ: (*مَا فيهِ عَلَميّةٌ* [بِقولِهِ][2] *مُؤثّرةٌ*)؛ لأنَّهُ لَوْ لَمْ يُـقَيِّدْ بـهِ لَكـانَ حُكْمُهُ إذا نُكِّرَ صُرِفَ خطأً، لأنَّ بَابَ مَسَاجِدَ، وَبَابَ حُبْلى وحمراء[3] إذا سُمِّيَ بِـهِ تَكُونُ فيهِ علميةَ، ولا يكونُ من حكمه إذا نكّـر صرف لأنّ[4] عَـلَمِيَّتَهُ[5] لَـيْسَتْ مُؤثّرةً[6]، لأنَّ مَنْعَ صَرْفِ بَابِ مَسَاجِدَ إنّما[7] هو لأجلِ الجَمْعِيّةِ وَمنعِ بابِ حُبْلَى، وَحَمْرَاءَ للتأنيثِ، وَمَعْنَى كلامهِ أَنَّ كُلَّ اسمٍ غيرِ منصرفٍ، فيهِ عَلَمِيّةٌ مُؤَثِّرةٌ إذا نُكِّرَ صُرِفَ، [لأنَّ عَلَمِيَّةُ ليستْ مُؤَثِّرَةً][8]، لأنَّهُ ثَبَتَ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفصِيلِ أَنَّ العَلَميَّةَ المُؤَثِّرَةَ لا تُجامِعُ سبباً مِنَ الأسبابِ، إلّا وَهيَ شَرْطٌ في تأثيرِ ذَلِكَ السَّبَبِ، إلّا العدلَ ووزنَ الفعلِ فَإنَّها تُجَامِعُهُمَا مُؤَثِّرةً، وَلَيْسَتْ بشرطٍ فيهما.

ثُمَّ قولُهُ: (*وَهُما مُتضادّانِ*)، جوابٌ لِسؤالٍ مُقَدَّرٍ وهـوَ أَنْ يُـقَالَ: إذا جَـازَ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع، وفي ف، ل: إذا نكّر صرف لما تبيّن من أنّها لا تجامع مؤثّرة إلّا ما هي شرط فيه إلّا العدل ووزن الفعل وهما متضادّان فلا يكون إلّا أحدهما فإذا نكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد. وهذا مأخوذ من متن الكافيه. ينظر: مجموع مهمّات المتون: ٣٨٤.

(٢) كلمة (بقوله) ساقطة من الأصل، ومن ز، ع.

(٣) ليس في ز.

(٤) في ف: لأنه.

(٥) في ف: علمية.

(٦) في ل: بمؤثّرة.

(٧) في ل: وانما.

(٨) ساقطة من ت، ز، ف، ل.

اجتماعُهما[١] مؤثّرةً أَمكنَ وجودُ كلمةٍ يجتمعُ فيها العدلُ ووزنُ الفِعلِ مَعَ العَلَميّةِ، وحينئذٍ ليسَ منْ شَأنِ تلكَ الكلمةِ أَنَّها[٢] إذا نُكِّرَتْ صُرِفَتْ لأنّها إذا نُكِّرَتْ زَالَتِ العَلَميّةُ، وَلَمْ يَزُلِ العدلُ ووزنُ الفعلِ لِعَدَمِ كَونِهَا شَرْطاً فيهما، فبقي أيضاً غيرَ مُنصَرِفٍ.

وَأَجَابَ عَنْهُ، [بِمَا قالَ:][٣] أنّهما[٤] مُتضَادّانِ، وَلَيسَ مرادُهُ مِنَ التضادِّ التضادَّ الحَقيقيَّ، بَلْ مُرادُهُ أنَّهما[٥] لا يجتمعانِ في كلمةٍ وَاحِدَةٍ بالاستقراء لأنَّ[٦] أوزانَ الفعلِ[٧] مَعْلُومةٌ، وَلَيسَ في شيءٍ مِنها العدلُ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يَقُولَ: إنَّ[٨] قوله: [(مُؤَثِّرَةً) مُغنٍ[٩] عَنْ قولِهِ:][١٠] (وهما متضادّانِ)، لأنَّ العلميةَ لا تكونُ مؤثّرةً على تقديرِ وجودِ كلمةٍ فيها العدلُ ووزنُ الفِعْلِ لأنّها لَمْ تنصرفْ سواء كَانتْ عَلَماً أو لمْ تكنْ كما كانَ فِي بابَي مَسَاجِدَ وَحَمْرَاءَ.

ويمكنُ أنْ يجابَ عنهُ، وَيُقالَ: إنَّهُ لما تَوَقّعَ هذا السؤالَ، فكأنَّهُ أَجابَ عنهُ

---

(١) في ت، ع، ف: اجتماعهما معهما.

(٢) زيادة من ت، ل.

(٣) ساقط من ت، ف، ل.

(٤) في ل: بأنّهما.

(٥) في ت: انما.

(٦) في ت: لا أنّ.

(٧) في ز: العلمية.

(٨) كلمة (أن) ليست في الأصل، ز.

(٩) في ف: احتراز.

(١٠) ما بين المعقفتين ليس في ز.

بجَوابين:

أحدُهما: أَنَّ العَلَميةَ غيرُ مؤثِّرةٍ في مِثْلِهِ لاستقلالِها في منعِ الصَّرْفِ.

والثاني: أَنَّها بعدَ تَسْليمِ كونِها مُؤَثِّرةً غيرَ مجامعةٍ للعدلِ ووزنِ الفعلِ دَفْعهُ لأنَّهما متضادّانِ، وإنَّما لم يذكرِ الجوابَ الأوّلَ، لكونهِ ظاهراً.

وأمّا بيانُ أَنَّ العَلَميَّةَ لا تُجامِعُ سبباً مِنَ الأسبابِ مؤثّرةً، إلّا وهيَ شرطٌ فيه سوى العدْلِ ووزنِ الفعْلِ، فَإنَّ ذَلِكَ السببَ إنْ كَانَ الوَصْفُ، فلا نُجامِعُهُ [مُطْلَقاً لحصولِ التضادِّ بينَهُما، وإنْ كانَ التأنيثَ بالألفِ فلا تُجامِعُهُ][1] مؤثِّرَة[2] لمّا ذَكَرْنَاهُ، وَإنْ كَانَ بالتاء[3] أَوْ المعنويِّ فقدْ بَيَّنا أنَّها شرط فيها[4]، وَإنْ كانَ[5] العجمةَ، فَقَدْ بيّنا أَنَّها شَرْطٌ فِيها، وَإنْ كَانَ الجمعَ فهيَ لا تجامِعُهُ مُؤثّرةً، وإنْ كانَ التركيبَ، فهيَ شرطٌ فيهِ وإنْ كانَ الألفَ والنونَ، فأمّا في الإسمِ فقدْ بيّنا أنّها شرطٌ فيهِ، وَأَمَّا فِي الصِفَةِ، فَلا تُجَامِعُها، لِما بينهما مِنَ التضادِّ، وَإذْ أَسقَطَ هذهِ لم يبقَ إلّا العدلُ ووزنُ الفِعْلِ.

وأمّا بيانُ أَنَّها ليستْ بشرطٍ[6] في العدلِ فلاستقلالِ العدلِ مَعَ سَبَبٍ آخرَ في منعِ الصَّرْفِ مِنْ غيرِ العَلَمِيَّةِ، فلو كانتْ شرطاً لَمْ تمنعْ منَ الصَّرْفِ مِنْ غَيرِهَا، لَكنَّهُ

---

(١) ساقط من ت.

(٢) زاد في ت: وإن كان بالتاء فهي شرط فيه.

(٣) في ت: التأنيث بالتاء.

(٤) في الأصل: فيه.

(٥) في ف: كانت.

(٦) في ت، ع: شرطاً.

يمنعُ الصرفَ من غيرِ العلميةِ كثُلاثَ، فلمْ يصرفْ للعدلِ والصَّفَةِ.

وأمّا بيانُ أنَّها ليستْ بِشَرْطٍ في وزنِ الفعلِ / ١٩ و / فلكونهِ مانعاً منَ الصرفِ، بدونِها نَحوُ أحمرَ فلمْ يصرفْهُ لوزنِ الفعلِ والصفةِ، فلو كانتْ شرطاً لم تمنعْ منَ الصرفِ لانتفاءِ الشَّرْطِ.

فإذا تَقَرَّرَ أنَّ العلميةَ لا تجامعُ سبباً منَ الأسبابِ مؤثّرةً إلاّ وهيَ شرطٌ فيهِ، إلّا العدلَ ووزنَ الفعلِ، وثبتَ أنّهما متضادّانِ، فنقولُ: إنَّها إنْ كانَتْ معَ غَيرِ العدلِ ووزنِ الفعلِ فِي الإسْمِ، وَلَوْ كَانَ كَثِيراً، فَإذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ لِزَوَالِ العَلَمِيَّةِ ما هيَ شرطٌ فيهِ لاستلزامِ انتفاءِ الشَّرْطِ لانتفاءِ المشروطِ، نَحو: أذربيجان[1] الذي فيه عِللُ العلميةِ والعُجْمَةِ والتأنيثِ، والتركيبِ، والزيادةِ، فإنَّه إذا نُكِّرَ انصرفَ، وَإنْ كانَتْ معَ أَحدِهما فقط، فاذا نُكِّرَ زالتْ العَلَمِيَّةُ، وَلَمْ يَزُلْ ذَلِكَ الآخرُ لعدمِ كونِها شرطاً فيهِ، فبقي على سببٍ واحدٍ [وإن كانَ[2] معَ أَحدِهما وَمَعَ سببٍ آخرَ، فإذا نُكِّرَ زالتْ العَلَمِيَّةُ وزالَ السببُ الآخرُ الذي هو شرطٌ فيهِ فبقيَ أيضاً على سببٍ واحِدٍ][3].

وإذا كانَ كذلِكَ صَحَّ قولُهُ: (وَكُلُّ ما فيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ فَإنَّهُ إذا نُكِّرَ انْصَرَفَ)[4].

---

(١) هو اقليم واسع في بلاد فارس، ومن أشهر مدنه تبريز وأرمينها وأردبيل. معجم البلدان ١: ١٥٩.

(٢) في ز، ف، ل: كانت.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في الأصل.

(٤) في مجموع مهمّات المتون: ٣٨٤: (وما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر انصرف).

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هذهِ الأبحاثِ أَنَّ جميعَ ما لا ينصرفُ في المعرفةِ، فَإِنَّهُ إذا نُكِّرَ انصرفَ، إلّا خمسةَ أشياءَ وهي: مَا في آخِرِهِ أَلِفُ التأنيثِ، مَقْصُورَةً أو ممدودةً، وَافعلُ منهِ، وفعلانُ، الذي مؤنَّثُهُ فَعلَىٰ، وَبَابُ ثُلاثَ، والجَمْعُ الأقصىٰ، لأنّ العَلَمِيّةَ ليستْ شرطاً في هذهِ الخمسةِ، وشرطٌ في البَواقِي.

قَولُهُ: (*وخالَف سيبويهِ الأخفشَ {في مثل [أحمرَ إذا كانَ عَلَماً]*[1]) إلى قوله: (*[لما يلزمُ من اعتبارِ المتضادّينِ*[2]*]*[3]*في حُكْمٍ وَاحِدٍ*)[4].

إعلمْ أَنَّ نحوَ[5]: أحمرَ وَكُلَّ ما فيهِ صفةٌ وسببٌ آخرُ غيرُ مُنْصَرِفٍ، لِما فيهِ من الصّفةِ ووزنِ الفعلِ أو سبب آخر، فإذا سمّي به لم ينصرف للعلميّة ووزن الفعل أو سببٍ آخرَ إلّا بابَ ثُلاثَ، فَإِنَّهُ لا ينصرفُ للعدلِ والصّفةِ فإذا سُمِّيَ بِهِ خَرَجَ عَنِ العدلِ وَالوَصْفِ فَلَمْ تَكنْ فيهِ إلّا العَلَمِيّةُ فانصرفَ كذلِكَ. أمّا إذا نُكِّرَ بعدَ العلميةِ، فَهاهُنا اختلفَ سيبويهِ، والأخفشُ فذهبَ سيبويهِ إلى منعِ الصرفِ[6]، والأخفشُ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت، ف: متضادّين.

(٣) ساقط من ز، ل.

(٤) في ع: إلى خره.

(٥) ساقطة من ت، ع، ل.

(٦) في ت، ع، ف، ل: صرفه. قال سيبويه: وسألته عن أحاد وثناء ومثنىٰ وثلاث ورباع فقال: هو بمنزلة أخر انّما حدّه واحداً واحداً واثنين اثنين فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه. قلت: افتصرفه في النكرة؟ قال: لا.

الكتاب ٢: ١٥.

إلى صرفهِ[١]، هكذا نقلَهُ أبو سعيدٍ السيرافي في شرح الكتاب، واحتجَّ سيبويه على مذهبهِ بوجهين:

أَحدهما: أَنَّ فيهِ الوصفيةَ الأصليةَ ووزنَ الفعلِ[٢] أو سبباً آخَر، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ.

أَمَّا المقدّمةُ الأولَى، فلأَنَّا فَرَضْنَاهَا كَذَلِكَ، وَأَمَّا المقدّمةُ الثانيةُ فَلِمَا بيّناهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّ الصَّرفَ ومنعهُ مِنَ الأحكامِ اللفظيةِ، كَمَا انّ جَمْعَهُ وإدخَالَ اللامِ عليه من الأحكامِ اللفظيةِ، كما أَنَّهم يعتبرونَ الوصفيةَ الأصليةَ لِجَـمْعِهِ، وإدخـالِ اللامِ عليه مِنْ حيثُ أَنَّهُم يَقُولونَ في جمعِ أَحمرَ حُمْرٌ.

وَالأَحْمَرَ، وإنْ كانَ عَلَماً وَجَبَ اعتبارُ الوصفيةِ الأصـليةِ في الصرْفِ وَمَـنْعِ الصرفِ هَاهُنا، لِكَونِها منَ الأحكامِ اللفظيّةِ.

وَوَجْهُ قولِ الأخفشِ، أَنَّ العَلَميَّةَ تُنافِي الوَصْفِيّةَ، فَلَمْ تَكُنِ الوصفيةُ مُعْتَبِرَةً وقتَ وجودِ العَلَمِيّة، فَإذا سُمِّي بِمِثْلِ أحمرَ فقدْ خَرَجَ عن الوصفيةِ وبقيَ ممنوعاً مِنَ[٣] الصرفِ، للعَلَمِيّة ووزنِ الفعلِ، فإذا نُكِّرَ زالتِ العَلَمِيّةُ، وَبَقِيَ عَلى سببٍ واحـدٍ وَلَمْ تَكُنْ الوصفيّةُ معتبرةً عملاً[٤] باستصحابِ الحالِ.

أو تقولُ: هكذا الوصفيّةُ الأصليةُ غيرَ معتبرةٍ عند التسميةِ بالإجماعِ، فـإذا

---

(١) المقتضب ٣: ٣٧٧.

(٢) الكتاب ٢: ١٥.

(٣) في ز: عن.

(٤) الكلمة ساقطة من ز.

نُكِّرَ، فَإِنَّما يُنَكَّرُ مَا لَيسَ فيهِ اعتبارُ الوصفيّةِ، فَلَو قَدَّرَ الوَصْفِيّةَ بَعْدَ العَلَميّةِ لكانت عَارِضَةً، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لا اعتدادَ بِهَا كَمَا في نِسْوةٍ أربعٍ، وَلِهَذا اتُّفِقَ في مَنْعِ صرف[1] أفضل إذا سُمِّي بِهِ، وَصَرْفِهِ إذا نُكِّرَ، مَعَ كونِهِ مِثْلَ أَحْمَرَ.

وَلِمَن أرادَ أَنْ يَنْصُرَ مَذهبَ سيبويهِ أَنْ يجيبَ عنِ الوجهِ الأوّلِ، بأنّ الوَصْفِيّةَ لم تَكُنْ مُعْتَبَرَةً حَالَ العلميةِ لأجلِ المانعِ، وَسَنَذْكُرُهُ مِنْ بعدُ.

وَأَمّا عِندَ[2] التنكيرِ فَقَدْ زَالَ ذَلِكَ المانعُ فَوَجَبَ اعتبارُهَا / ١٩ ظ /.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنْ نقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَو قَدَّرَ الوصفيةَ بعدَ العلميةِ، لَكَانَ الوصفُ عَارضاً، وَإِنَّما يَكونُ كَذلِكَ[3]، أَنْ لَو لَمْ يَكُنِ الإسمُ، وَصْفاً في الأصلِ. لكنَّهُ وَصفٌ في الأصلِ، بخلافِ أربعٍ، فَإِنَّهُ مِنْ أسماءِ العَدَدِ، وليسَ بِوَصْفٍ.

والجوابُ عَنْ قولِهِ[4]: ولهذا اتُّفِقَ فِي منعِ صرفِ[5] أفضلَ[6].

أنا[7] نقولُ: إنّ أفضل[8] لا يكونُ صفةً إلّا عندَ اقترانٍ مِنْ مَعَهُ، وَلَوْ[9] كان

---

(١) في ز: الصرف.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت، ع: عارضاً.

(٤) يشير إلى القول الذي أورده في ١: ٢٦٠.

(٥) في ت: الصرف.

(٦) في ت: أفعل.

(٧) في ت: أنّا بأنْ نقول، وفي ل: لأنّا.

(٨) في ت: أفعل.

(٩) في ت، ف: إذا.

كذلِكَ فأفضلُ[١] لا يَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ مِنْ مَعَهُ أَوْ لَمْ تَكُنْ.

فإنْ لَمْ تكنْ، فَلَمْ يكنْ صفةً، فَإِذا نُكِّرَ انصرفَ لعدمِ الصفةِ الأصليةِ.

وإن كانَ مَعَهُ، كانَ صفةً فلمْ ينصرفْ إذا نُكِّرَ للوصفيةِ الأصليةِ ووزنِ الفعلِ.

قولُهُ: *(وَلَا يَلْزَمُهُ بابُ خَاتَمٍ)*.

أي لا يلزمُ سيبويهِ بابُ خَاتَمٍ إذا سُمِّيَ بِهِ. وَهُوَ جوابٌ لِسؤالٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ أَنْ يُقالَ: إنَّ الوصفَ الأصلي لو كانَ مُعتَبَراً في منعِ الصَّرفِ، لَكَانَ بابُ خَاتَمٍ إذا سُمِّيَ بِهِ للوصفِ الأصليّ وَالعَلَمِيَّةِ.

وأجابَ عنهُ بِقولِهِ: لمَّا يلزمُ مِن اعتبارُ مُتضادَّينِ، أي لا يُمكنُ اعتبارُ الوصفِ الأصليّ مَع العَلَمِيّةِ في باب خَاتَمٍ إذا سُمِّيَ بِهِ لما بَينَهُما مِنَ التَّضَادّ، لأنَّ العَلَمَ لا يَقعُ عَلَى كَثيرِينَ والوَصْفُ يَقَعُ عَلَى كَثيرينَ، فَلوْ اعتُبِرَا مَعاً، لَزِمَ اجتماعُ النَّقِيضَينِ وَهُوَ مُحالٌ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: اجتماعُ الوصفِ معَ العَلَمِيّةِ بالفِعلِ مَلْزُومٌ لاجتماعِ النَّقيضينِ.

أَمّا اعتبارُ الوَصفِ الأصليّ مَعَ العَلَمِيّةِ، فَلأنَّ المُرَاد مِنَ الوَصْفِ الأصلِيِّ هوَ[٢] أنْ يكونَ في الأصلِ وصفٌ لا عندَ الاستعمالِ.

---

(١) في ز: فالفعل.

(٢) ساقط من الأصل، ومن ز.

قالَ ابنُ الخشَّابِ[١] وابنُ جَعفرٍ[٢]: إنَّ التَّحقيقَ في ذَلِكَ أَنَّهُ إذا سُمِّيَ الشَّخْصُ بوصفٍ لَهُ وَعُلِّقَ عَلَماً عَلَيهِ، وَلُوحِظَ ذَلِكَ الوصْفُ في التَّسميةِ كَمَا سُمِّيَ باشقرَ مَثَلاً، مُلاحِظاً فيهِ مَعنى الشُّقْرَةِ، فالقَولُ فيهِ بعدَ التَّنْكِيرِ قَولُ سيبويهِ، وَإنْ سُمِّيَ بِوصفٍ ليسَ لَهُ بَلْ عُلِّقَ عليهِ عَلَماً محضاً، كَما إذا سُمِّيَ بأحمرَ وَهُوَ أسودُ، فالقولُ فيهِ بعدَ التنكيرِ قولُ الأخفشِ.

وَهَذَا القولُ غيرُ بَعيدٍ عَنِ الصّوابِ. واعلمْ أَنَّ ما ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلُ، وَهُوَ أَنَّ ما فيهِ عَلَمِيةٌ مؤَثِرَةٌ، فَإذا نُكِّرَ صُرِفَ، ويُطَّرَدُ عَلَى مَذْهَبِ الأخفشِ.

فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ سيبويهِ فَلا.

قَولُهُ: *(وَجَميعُ البابِ باللامِ والإضافةِ ينجرُّ بالكسرِ)*.

اعلمْ أَنَّ جميعَ بابِ ما لا ينصرفُ، إذا أُضِيفَ أَو دَخَلَهُ الألفُ واللامُ انجرَّ بالكسرِ بالإجماعِ، إنْ كَانَ اعرَابُهُ لفظيّاً، نَحو: مَرَرْتُ بأحمدِكُم وبالأحمرِ[٣].

وأمّا[٤] الخلافُ وَقَعَ فِي[٥] أَنَّهُ هَلْ هُوَ مُنْصَرِفٌ؟ أَو غيرُ مُنصرِفٍ؟

---

(١) هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب أبو محمّد النحوي كانت له يد حسنة في عدد من العلوم كاللغة والحديث والتفسير والمنطق والفلسفة أخذ عن جماعة منهم أبو منصور الجواليقي وغيره، توفي سنة ٥٦٧ هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلّكان ـ تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت ٣: ١٠٢، والنجوم الزاهرة ٦: ٦٥، والبغية ٢: ٢٩ ـ ٣١.

(٢) هو القاسم بنُ أحمدَ بن الموفق بن جعفر الأندلسي اللورقي من علماءِ العربية والقراءات في الأندلُس صنّفَ شرحَ المفصلِ في أربعةِ مجلّداتٍ توفي سنة ٦٦١هـ. أنباه الرواة ٤: ٤٢، وغاية النهاية لابن الجزري ـ تحقيق: براجستراسر ـ طبع مصر ٢: ١٥، وبغية الوعاة ٢: ٢٥٠، والاعلام ٦: ٦.

(٣) في ل: الأحمر.

(٤) في ل: إنّما.

(٥) كلمة (في) ليست في ز.

قَال بعضُهم: إنّه مُنْصَرفٌ [لأنّه إذا دَخَلَ عليهِ مَا هُوَ مِنْ خَواصِّ الأسماءِ قَابلَ مشابهتُهُ الفِعْلَ، فَرَجَعَ إلى أصلِهِ، فَانْصَرَفَ لِذَلِكَ][1].

وَقَالَ آخرون[2]: إنَّهُ غيرُ مُنْصَرِفٍ، عَمَلاً بـالعِلّتينِ المـانِعَتَينِ مِـنَ الصَّرْفِ، [والحقّ في ذلكَ التـفصيلُ، وهـوَ أَنْ يُـقالَ: إنْ كَـانَ أَحَـدُ السـببينِ المـانعينِ مـنَ الصَّرْفِ][3] زالَ بدخولِ أَحدِهما كانَ الإسمُ منصرفاً عملاً بالأصلِ السّالمِ، كأحمدَ.

وَإنْ لَمْ يَزَلْ كانَ غيرَ منصرفٍ كَمَساجِدَ وَمَصابيحَ عَملاً بِالعِلّتَينِ، وَمَا يُمْثَلُ بِهِ الأوّلونَ ضَعيفٌ، لأنّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ دُخُولَ خَواصِّ الأسماءِ فيهِ يجعلُهُ مُنْصَرِفاً، لأنَّهُ لَوْ كَانَ الأمرُ كَذَلِكَ لَوَجَبَ صَرْفُهُ، عِنْدَ دخولِ حَرْفِ الجرِّ عَليهِ، وَعِندَ إسنادِ الفِعْلِ إليهِ، لِكونِهِمَا مِنْ خَواصِّ الأسمَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بالاتّفاقِ، فَـوَجَبَ مَـنْعُ صَرْفِـهِ أيضاً عِنْدَ دخولِ اللامِ عَليهِ، وَالإضَافَةِ، إلّا أنَّ هَذَا القولَ مَعَ قولِهِ: (وَحُكْمُهُ أَنْ لا كَسْرَ وَلَا تنوينَ) مِمَّا لا يَجتَمِعَانِ.

[وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِجَوازِ أَنْ يَكونَ مُرادُهُ: وَحُكْمُهُ أَنْ لَا كَسْرَ وَلا تنوينَ معاً، فَلِمَ قُلْتُم: إنَّه ليسَ كَذلِكَ؟][4].

قَولُهُ[5]: (*المَرفُوعَاتُ*[6] *هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيَةِ*)، إنّما قَالَ: (هُـوَ)

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ع، ف، ل: الآخرون.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف. وزاد بعد هذا الكلام في ل: والله أعلم.

(٥) زيادة من ع.

(٦) هذا العنوان موجود في نصّ الكتاب.

بلفظِ التذكيرِ والإفرادِ نظراً إلى مَا لكونهِ مفرداً مُذَكَّراً، أَوْ كونِ هَذَا الضميرِ رَاجِعاً بالحقِيقةِ إلى (مَا) أَو بناءً عَلَى أَنَّهُ يعودُ إلى المرفوعِ، لا إلى المرفوعاتِ، لأنَّ التعريفَ إنَّما يكونُ للحقِيقَةِ لَا لأفرادِها.

الفاعل

قَولُهُ: (*فَمِنْهُ الفَاعِلُ، [وَهُوَ مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إليهِ*[1] *أَو شِبْهُهُ، وَقُدِّمَ عليهِ، عَلَى جهةِ قِيامِهِ بِهِ*)][2].

ابتَدَأَ بالفَاعِلِ في المرفوعاتِ، لِكَونِ الرَّفْعِ لَهُ فِي الأصلِ / ٢٠ و / وَلِمَا سواهُ للحملِ عليهِ، وإنَّما قَالَ: (ما[3] أُسْنِدَ)، وَلَمْ يَقُلْ مَا[4] أُخبِرَ، لِكونِهِ أَعمَّ، وَإِنَّما قالَ: مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ، وَلَمْ يَقُلِ اسمٌ أسندَ الفعلُ، لِيشملَ مَا هُوَ في تأويلِ الإسمِ نَحو: سَرَّني أَنْ تَقُومَ، فَقَولُهُ: (أَوْ شِبْهُهُ) لِيَدْخُلَ فِيْهِ فَاعِلُ اسْمَي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، وَالصِّفَاتِ المُشَبَّهَةِ، والمَصْدَرِ وغيرِهَا، نَحو: أَبوهُ في قولنا: زيدٌ قائمٌ أبوهُ.

فَإِنَّهُ فَاعِلٌ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُسْنَدِ الفِعْلُ إليه، فَلَوْ لَمْ يَقُلْ: أَو شِبْهُهُ لخرجَ مِنَ الفاعِلِ، وَهُوَ مِنْهُ.

---

(١) في مجموع مهمّات المتون: ٣٨٤: إليه الفعل.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٣) كلمة (ما) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٤) كلمة (ما) ليست في الأصل، ولا في ز.

قولُهُ: (*وَقُدِّمَ عليهِ*)[١] احترازٌ مِنْ[٢] وهمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ زيداً، فِي قَولِنا: زيدٌ قامَ، فاعلُ قَامَ، لأَنَّهُ مُسْنَدٌ إليهِ بالحقيقيةِ وَإِنْ لَمْ يكنْ مُسنداً إليهِ ظاهراً، لِكَوْنِهِ مبتدأً، وفاعل قامَ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى زيدٍ، فَلَمَّا قَالَ وَقُدِّمَ عَلَيهِ رَفَعَ هذا الوَهْمَ، وَأزالَهُ، و [احترَزَ بِهِ][٣] عَنْ قَولِ مَنْ جَوَّزَ إسنادَهُ إلى ما قَبْلَهُ وَهُم طائفةٌ مِنَ الكُوفِيِّينَ مُسْتَدِلِّيْنَ عَلَى ذَلِكَ بِقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾[٤] فَزَعَمُوا[٥] أَنَّ طَلْعَها مرتفعٌ بهضيمٍ، وَإِنْ كَانَ مؤخراً عنه، وَبقولِهِ:

مَا للجمالِ[٦] مَشْيُهَا وَئِيدَا[٧]

أي وئيداً مَشْيُهَا.

وَقَوْلُهُ: (*عَلَى جهةِ قيامهِ بهِ*) احترازٌ عنْ مفعولِ ما لمْ يسَم فَاعِلُهُ، نَحو ضُرِبَ زَيْدٌ. فَإِنَّهُ وإِنْ كانَ مسنداً إليهِ الفِعْلُ مُقَدَّماً عليهِ غَيْرُ داخلٍ في الحَدِّ، لِكَونِ الفِعلِ غَيرُ قائمٍ بِهِ، وَإِنَّما اختارَ قَوْلَهُ: (عَلَى جهةِ قيامهِ بهِ) وَلَمْ يقل قَائماً بِهِ، لِيشملَ نوعي الفاعلِ الذي يَكُونُ فِعْلَهُ موجوداً قائماً بِهِ عَلَى الحقيقةِ، كَعَلِمَ زَيدٌ وَقَدِرَ،

---

(١) زاد في ف: على جهة قيامه به.

(٢) في ت، ع، ل: عن.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: احتراز.

(٤) سورة الشعراء: ١٤٨.

(٥) زاد في ت، ع، ف: بجر هضيم.

(٦) في ع: الاكمال.

(٧) للزباء، وبعده: أَجُنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا. ينظر: المغني ٢: ٥٨٢، والهمع ٢: ٢٥٥، حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢: ٤٦.

والذي لا يكونُ فِعْلُهُ أمراً وجودياً، كَقولِنا: مَا ضَرَبَ زَيدٌ وَمَاتَ.

والذي لا يكونُ موجوداً قائماً بالفاعلُ على الحقيقةِ، كالنسبِ والإضافاتِ كَقَرُبَ زيدٌ وَبَعُدَ، فَإنَّ القُرْبَ والبُعْدَ أمرانِ عقليانِ ليسا بموجودينِ قائمين بالفاعِلِ، بل انَّهما إضافيّانِ عارضان للمتقاربِ والمتباعدِ في العقل بالنسبةِ إلى شيئينِ، لكنَّهما على جهةِ أَنَّهما قائِمانِ بالفاعلِ، من حيثُ أَنَّهما يعقلانِ بالقياسِ إلى المُتقاربِ والمُتباعدِ، وَلمّا كانَ الفاعلِ على[1] نوعين، أخَذَ في حَدِّهِ مَا كَان شامِلاً لَهُما[2]، لِهذا[3] اختارَ: (عَلَى جِهةِ قيامهِ بهِ) دونَ قائماً بِهِ، والحدُّ الذي ذَكَرَهُ للفاعلِ حَدٌّ عِندَ بَعْضِهم، وأمّا عِندَ أكثرِ النحويينَ، مِنَ البصريينَ، وغيرِهم، فإنَّ الفاعلَ مَا اسْنِدَ الفعْلُ أَو شِبْهُهُ إليهِ، مُقَدَّماً عليهِ، سواءٌ فَعَلَ شيئاً أو لمْ يفعلْ وسواءٌ قامَ بِهِ أو لمْ يَقُمْ، فَهذَا الحَدُّ شَامِلٌ لِمفعُولِ مَا لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ زيداً في قَولنا: في الدَارِ زيدٌ، فاعلٌ، ولمْ يُسْنَدْ إليه فعلٌ، ولا شِبهُهُ. وَيُمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ بِأَنَّهُ[4] أُسنِدَ إليهِ فِعْلٌ، لأنَّ تقديرَهُ أُحْصِلَ فِي الدار زيدٌ، إلّا أَنَّهُ حُذِفَ الفِعلُ، وأقِيمَ الظرفُ مَقَامَهُ، ثُمَّ قِيلَ: الإسْمُ مَرْفُوعٌ بِالظَرفِ عَلَى الإتّساعِ.

فإنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتُمْ إنَّ زيداً في قولنا: زيدٌ قامَ مرفوعٌ بالابتداءِ؟ ولِمَ لَمْ يَجُزْ أن

---

(١) ساقطة من ت، ف، ل.

(٢) في ف: لها.

(٣) في ل: فلهذا.

(٤) في ت: أنه.

يكونَ فاعلاً؟

قُلْنا: لأَنَّهُ لو كانَ فاعلاً لما [قامَ غيرُهُ مَقَامَهُ عِندَ وجودِهِ فلمْ يجزْ أَنْ يُقالَ: زيدٌ قامَ أبوهُ، ولأَنَّهُ لو كانَ فَاعِلاً لما][1] اختَلَفَ حالُ الفِعْلِ باختلافهِ فيجبُ أَنْ يُـقالَ: الزيدانِ يقومُ، والزيدونَ يقومُ، كَمَا يُقَالُ: قَامَ الزيدانِ والزيدونَ، فلمّا لَمْ يكنْ كَذَلِكَ حُكِمَ بأنّه ليسَ بفاعِلٍ، بلْ هُوَ مرفوعٌ بالابتداءِ.

الفاعل يلي الفعل

قولُهُ: *(والأصلُ أنْ يلي فعلَهُ)*.

أي وأصلُ الفاعلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى سَائِرِ مَعْمُولاتِ الفِعْلِ، وَيلي فِعْلَهُ. وَهَـذَا يَشْتمِلُ عَلَى دَعْوتَينِ:

الأولَى: أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الفعلِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَتَقَدَّمَ على سائرِ مَعْمُولاتِه.

أَمَّا الأَوَّلُ: فَلأَنَّ مِنهُ ما لا يُمكنُ تَقْدِيْمُهُ عَلى الفِعل كالضمائِرِ المُتَّصِلَة فَحُمِلَ عَلَيهِ البَواقي لاطِّرادِ البابِ.

وأَمَّا الثَّاني فَلِكَونِهِ كالجزءِ مِنَ الفِعْلِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيهِ إِسْكَانُهُم لَامَ الفِـعْلِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَميرُ الفَاعِلِ، نَحو: ضَرَبْتُ، لِكَراهِيَّتِهم تَوالي أَرْبَعِ / ٢٠ ظ / مُتَحَرِّكاتٍ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ت.

فِيما هُوَ كَالْكَلِمَةِ وَلأَنَّهم، يُوقِعُونَ الفَاعِلَ بينَ الفِعْلِ وَحَرَكَتِهِ، نَحو: يَفْعَلانِ وَتَفْعَلانِ، فَلَولا أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ مِنَ الفِعْلِ لَمْ يُسَكِّنوا لامَ الفِعْلِ عِنْدَ اتّصالِ الضّميرِ بِهِ وَلَا وصَلوا[1] بَيْنَ الفِعْلِ وَحَرَكَتِهِ، وَإِذَا نَزَلَ مَنْزِلَةَ الجُزءِ مِنَ الفِعْلِ بِخِلَافِ مَا عَدَاهُ[2]، كَانَ الأصلُ فِيهِ أَنْ يَليهِ وَيَتَقدَّمَ عَلى غَيْرِهِ، وَأَيضاً اتّصالُ الفِعْلِ بالفاعِلِ، أَكْثَرَ من اتّصالِهِ بِغَيرِهِ لاحتياجِهِ إليهِ في الإيجادِ، وَعَدَمِ احتياجِهِ إلى سِواهُ، وَإِذا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكونَ الأصلُ تَقَدُّمَ الفَاعِلِ عَلى غَيْرِهِ.

تقدّم الفاعل على المفعول
لفظاً أو رتبة

قَوْلُهُ: (*وَمِنْ ثَمَّ جَازَ [: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ وامْتَنَعَ: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً*][3]).

اعلمْ أَنَّ هَاهُنَا أَرْبَعَ مَسَائِلَ:

الأولى: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهُ، وَهِيَ جَائِزَةٌ بالاتّفاقِ.

والثّانيةُ[4]: ضَرَبَ غُلامَه زَيْدٌ، وَهِيَ أيضاً جَائِزَةٌ بالاتّفاقِ. لأَنَّ الضَّميرَ يَحْتَاجُ إلى مَعْروفٍ[5] مُتَقَدِّمٍ إمّا لَفظاً وَإِمّا تَقْديراً لِيعُودَ إليهِ، وَهَا هُنَا إنْ[6] لَمْ يكنْ

---

(١) في ت، ع، ف: ولا فصلوا، وفي ل: ولا فصل.

(٢) في ت: ما عداه.

(٣) في ع: إلى آخره.

(٤) في ع: والثاني.

(٥) في ت، ع: مضروب، وفي ف: مصروف، وفي ل: ضمير مضروف.

(٦) في ت: وإنْ.

مُتَقَدِّماً لَفْظاً، فَهوَ مُتَقَدِّمٌ تَقْدِيراً، لأنَّ زيداً فَاعِلٌ، وَأَصْلُ الفَاعِلِ التَّقديمُ، وَأشارَ إليهِ بِقَولِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ جَازَ ضَرَبَ غُلامَهُ زَيدٌ).

والثالثةُ: ضَرَبَ غُلامُهُ زَيداً، وَهِيَ مُمْتَنِعَةٌ عندَ جمهورِ النَّحويينَ، خِلافاً لأبي الفتح[١] فإنَّهُ أجازَهُ[٢] وَحَمَلَ عليهِ قَولَهُ:

جَزَى رَبُّـهُ عَـنِّي عَـدِيَّ بـنَ حَـاتِمٍ

جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَل[٣]

وَالصَّوابُ أنْ تَكونَ الهاءُ عائدةً إلى المصدرِ تقديرُهُ: جَزَى رَبُّ الجَزاءِ وَصَارَ ذِكرُ الفِعلِ كتقدُّمِ المصدرِ، لكونِهِ دالاً عليهِ، كَقولِهم: مَن كَذِبَ كَـانَ شرّاً له[٤]. أَي كانَ الكَذِبُ شرّاً لَهُ.

والرابعةُ: ضَرَبَ زيداً غلامُهُ، وَهِيَ جائزةٌ بالاتّفاقِ لِعَودِ الضميرِ إلى مَا تَقَدَّمَ لفظاً.

وجوب تقديم الفاعل

قولُهُ: *(وإذا انتفى الاعرابُ لفظاً[٥] فيهما)*، إلى قولِهِ: *(وَجَبَ تَقْدِيمُهُ)* وَلَمَّا

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني، وقد تقدّمت ترجمته في ١: ٢٠٨.

(٢) قال أبو الفتح: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَ بن حَاتِمٍ

عائدةً على عَدي خِلافاً عَلى الجماعةِ. الخصائص ١: ٢٩٤.

(٣) البيت ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي في هجاء عَدِي بنِ حاتِمٍ، كما يُنْسَبُ إلى النابغة الذبياني وإلى عبدالله بن همارق. ولم أجده في ديوان أبي الأسود الدؤلي. انظر: الخصائص ١: ٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٧٦، وشرح الشواهد للعيني على حاشية الصبّان ٢: ٥٩، والخزانة ١: ٢٧٧.

(٤) هذا قول العرب ذكره سيبويه في الكتاب ١: ٣٩٥.

(٥) ساقطة من ت.

بَيَّنَ أَنَّ أصلَ الفاعلِ أنْ يليَ فعلَهُ مَعَ جوازِ تأخيرِهِ عنْ غَيرِهِ، أرادَ أنْ يشيرَ إلى عوارِضَ تَعرضُ فَتُوجِبُ تَقديمَهُ.

فَمِنهَا: انتفاءُ الاعرابِ في الفاعِلِ والمفعولِ، وانتفاءُ القرينةِ معاً، نَحو: ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ، وَإِنَّما وَجَبَ هَاهُنا تَقْدِيمُ الفاعِلِ عَلَى المفعولِ لرفع الالتباس[١].

وَإِنَّما قَالَ: (وَالقَرينةُ)، لأَنَّهُ لو يبقى الاعرابُ فِيهما ولمْ تنتَفِ القرينةُ لم يحصلْ اللبسُ، فَلَمْ يلزمْ تقديمُ الفاعلِ.

واعلمْ أَنَّ انتفاءَ الاعرابِ فيهما والقرينةِ إِنَّما تكونُ بأنْ يكونَا مقصورينِ أو مبنيينِ، [أو مُضافَينِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ][٢] يَصحّ صُدورُ الفعلِ من كلّ واحدٍ منهما من غيرِ مميِّزٍ يفصلُ بينهُما، نحو: ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ، وَشَتَمَتْ سُعْدَى سَلْمى، وَأَكْرَمَ هَؤلاءِ هَؤلاءِ، وَضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ عَلَى البابِ [وَضَرَبَ غُلامِي غُلامِي][٣].

وَاعلمْ أَنَّ القرينةَ قَدْ تكونُ لفظيّةً وَقَدْ تكونُ معنويّةً.

أمّا القرينةُ اللفظيّةُ، فَقَدْ تكونُ في نفس الفِعْلِ نَحو: تقدّمت[٤] موسىٰ سلمىٰ، وَقَدْ تكونُ في توابع الفاعلِ أو في توابعِ المفعولِ أو في[٥] توابِعِهِمَا، نَحو: أَكْرَمَ عيسىٰ العالمُ مُوسىٰ.

---

(١) زاد في ت: وعملاً بالأصل.

(٢) زيادة من ت، ل.

(٣) زيادة من ت، ل.

(٤) في ت: ضرب، وفي ز: ضربت، وفي ع، ل: هويت.

(٥) ساقطة من الأصل.

وأكرم عيسىٰ موسى العالمَ.

وأكرم موسى العالمُ عيسى الكاتبَ.

وبالجُملةِ، ظهورُ الاعرابِ في توابعِ أحدِ الطرَفينِ أو في كِلَيْهِما فارقٌ لفظيٌّ.

وأمَّا القرينةُ المعنويةُ فَمِثْلُ أَنْ يستحيلَ صدورُ الفعلِ منْ أَحَدِهِمَا نَحو: أَكلَ موسى الكمثرى[1]، أو يكون وقوعُهُ مِنْ أَحدِهِمَا أغلبَ نَحو: كَسَرَتِ العصا الرحىٰ، وَدَفَعَتِ الحُبْلَى السَّكْرَى، فَإِذَا حَصَلَتْ إِحْدَى هذه القرائنِ جَازَ تقديمُ المفعولِ عَلَى الفَاعِلِ، ولأجلِ هذا قَالَ: (والقرينةُ).

وَمِنها: كونُ الفاعلِ مضمراً متّصلاً بعامِلِهِ نَحو: ضَرَبْتُ زيداً وزيدٌ ضَاربٌ غُلامَهُ، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً.

فإنَّهُ يجبُ تقديمُ الفاعِلِ عَلَى المفعولِ، لأنَّهُ لو أُخِّرَ لَمْ يكن الفاعِلُ متّصلاً، والمقدَّرُ خِلافُهُ، وإنّما قُيِّدَ المُضْمَرُ بالمتّصلِ، لأنَّهُ لو كانَ مُنفَصِلاً لَمْ يَجِبْ تَقدِيمُهُ عَلَيهِ نَحو: مَا ضَرَبَ زيداً إلّا أنا، ونحو: زيدٌ عمرٌو لابسٌ جُبَّتَهُ هُوَ.

وَمنها: وقوعُ المفعولِ بعدَ إلّا نَحو: مَا ضَرَبَ زيدٌ إلّا عمراً[2]، أَو بعدَ[3] مَعْنَاها، نَحو: إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وَإِنَّما وَجَبَ تَقْدِيمُ الفَاعِلِ / ٢١ و / عَلَى المفعولِ هَاهُنا، لأنَّ معنى قَولِنا: مَا ضَرَبَ زيدٌ إلّا عمراً أنَّ ضَرْبَ زيدٍ انحصرَ في عَمرٍو، وَجَازَ أن يكونَ عمرٌو مضروباً لِشخصٍ آخرَ، فَلَو قَدَّمَ المفعولَ، وأَخَّرَ الفَاعِلَ

---

(١) في ع: الكمثرى موسى.

(٢) في ت: عمروا وكلّما وردت كلمة عمرو في (ت) منصوبة كتبت على هذه الصورة، ولا ننبّه بعد هذا.

(٣) كلمة (بعد) ساقطة من: ع.

انعكسَ المعنى، نَحو: مَا ضَرَبَ عمراً إلّا زيدٌ، فَإنَّ مَعناهُ أَنَّ عمراً لَيس مضروباً إلّا لزيدٍ، وَجَازَ أَنْ يكونَ زيدٌ ضَارِباً لِشخصٍ آخرَ، [وَكَذَلِكَ حُكْمُ: إنَّما ضَرَبَ زَيدٌ عمراً لكونِها للانحصار في الإسمِ الأخير][1] كقولِ الفَرزدق:

..... وَإنَّمـــــا يُدَافِعُ عَنْ أَحسَابِهم أَنَا أَوْ مِثْلِي[2]

فَإنَّهُ حَصَرَ المُدَافِعَ فِيهِ، وَفِي أَمثالِهِ، فَلَو قَدَّمَ لأَفَادَ الحصرَ في المُدَافِعِ عَنْهُ، وَهُوَ أحسابُهم، فَانعكسَ المَعْنَى. هَكَذا ذَكَرَهُ في شَرْحِهِ[3].

وَفيهِ نَظَرٌ: لأنَّ مَا ذَكَرَهُ إنَّما يتمُّ في (إنَّما) لأنَّه يَدُلُّ عـلى الانحـصارِ في الإسمِ الأخيرِ مثلاً إذا قَصَدَ تَخصيصَ الفِعلِ بالفاعلِ وَجَبَ تأخِيرُهُ عَنِ المفعولِ، وإذا قَصَدَ تخصيصهُ بالمفعولِ وَجَبَ تقديمهُ على المفعول.

وأمّا في إلّا فممنوعٌ لانعكاسِ[4] المعنى، وَإنَّما يلزَمُ أَنْ لو قُدِّمَ المَفْعُولَ وَأُخِّـرَ الفَاعِلُ مِنْ غَيرِ إلّا، أَمَّا إذا قُدِّمَ معَ إلّا نَحو: مَا ضَرَبَ إلّا زيداً عـمرٌو لَمْ يَـنْعَكِسِ المَعْنَى.

لا يُقالُ: لَوْ جَازَ مَا ضَرَبَ إلّا عمراً زيدٌ، فَلاَ يَخلُو مِنْ أَنْ يَجُـوزَ مَـعَ تَـعَدُّدِ المُسْتَثْنَى[5] المُفَرَّغِ بعدَ إلّا في الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، بِمَعْنَى مَا ضَرَبَ أَحدٌ أَحَداً إلّا زيـدٌ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) صدره: أنا الدافِعُ الحامِي الذِّمارَ وإنَّما

الديوان: ٧١٢، والمحتسب ٢: ١٩٥.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٠.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: انعكاس.

(٥) في ت: الاستثناء.

عمراً، أَولا مَعَ تَعَدُّدِ المُسْتَثْنَى المفرّغِ.

فَإنْ كَانَ الأوّلَ كانَ الحصرُ فيهما، والمقْصُودُ الحَصْرُ في أحدِهما هذا خُلْفٌ.

وإنْ كانَ الثَّاني: كانَ القولُ ما ضَرَبَ إلّا عمراً زيدٌ مُمتَنِعاً لأنَّهُ يَبقى الفِعْلُ بِلا فَاعِلٍ، وَلا قائمٍ مَقَامَ الفاعِلِ، لأنَّ زيداً يمتنعُ أَنْ يكونَ فاعلاً لِـ(مَا ضَرَبَ) حينئذٍ، لأنَّا نختارُ القِسمَ الثاني، وهوَ أنَّهُ يجوزُ لا معَ تَعَدُّدِ المُستثنىٰ وَيُمْنَعُ بقاءُ الفِعلِ بِلا فَاعلٍ، لأنَّ زيداً المؤخَّرَ لفظاً المُتَقَدِّمَ رُتبةً، يكونُ فاعِلاً للفِعْلِ، وَيكونُ تَقْدِيرُهُ: مَا ضَرَبَ زيداً إلّا عمراً، وَحينئذٍ لَمْ يلزمْ بقاءُ الفِعْلِ بلا فَاعلٍ، معَ أَنَّ الأخفشَ أجازَهُ فِي كتابِهِ الكبير[1]، وَكَذَلِكَ عَبدُالقاهر[2].

وجوب تأخير الفاعل

قَولُهُ: (*وَإِذا اتّصلَ بهِ ضَميرُ مفعولٍ*) إلى قوله: (*وَجَبَ تَأْخِيرُهُ*)[3] إشارَةٌ إلى أشياءَ تَعْرِضُ فَتُوجِبُ تقديمُ المفعولِ عَلَى الفاعلِ الذي هُوَ خلافُ الأصلِ، وَهِيَ أنواعٌ:

---

(١) هو أحد مؤلّفات الأخفش ذكره ابن النديم. ينظر: الفهرست لابن النديم ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة: ٨٤.

(٢) هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني صاحب إعجاز القرآن، المتوفى سنة ٤٧١ هـ. أنباه الرواة ٢: ١٨٨، ونزهة الألباء: ٢٦٤، وبغية الوعاة ٢: ١٠٦.

(٣) في ع: إلى آخره.

فَمِنْها: اتّصالُ ضميرِ المفعولِ بالفَاعِلِ كَقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِذِ[1] ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2] فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يقدِّم المفعولَ هَاهُنا عَلَى الفاعِلِ لَكانَ مِثْلَ ضَرَبَ غُلامُهُ زيداً، وَهُوَ ممتنعٌ لِما تَقَدَّمَ مِنْ لزومِ إضمارٍ قَبْلَ الذِّكرِ لفظاً وَتَقْدِيراً.

وَمِنها: كَونُ المَفعولِ ضَميراً متّصلاً والفَاعلُ غير مُضمرٍ متّصلٍ نَحو: أَكرَمَني زَيدٌ، وَمَا أَكْرَمَني إلّا أَنْتَ، وإنّما وَجَبَ تَقْدِيمُ المَفعولِ هَاهُنا، لأَنَّهُ لَوْ أُخِّرَ، وَقُدِّمَ الفاعِلُ عَلَيهِ[3] لَكَانَ المفعولُ منفصلاً، وَقَدْ فُرِضَ مُنْفَصِلاً، هَذَا خُلْفٌ.

وَإِنّما قَالَ: ***وَالفَاعِلُ غَيرُ مضمرٍ متّصلٍ*** لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُضْمراً مُتَّصِلاً وَجَبَ تقديمُ الفَاعلِ عليهِ، نَحو: ضَرَبَني[4].

وَإِنَّما قَيَّدَ المُضْمَرَ بالمُتَّصِلِ في قَولِهِ: وَالفاعلُ غيرُ مضمرٍ متّصلٍ لِئلا يُنْقَضَ بِنَحْوِ: مَا أَكْرَمَني إلّا أَنْتَ.

وَمِنْهَا: وُقُوعُ الفاعِلِ بَعْدَ إلّا، نَحو: مَا ضَرَبَ عَمراً إلّا زيدٌ أو معنى إلّا نَحو: إنّما ضرب عمراً زيدٌ.

إنّما وَجَبَ تَقديمُ المَفعولِ عَلى الفاعلِ هَاهُنا، لِئلا يلزَمَ انقلابُ المَعنى وفيهِ ما[5] نبّهناكَ عَلَيهِ.

---

(١) في ت، ع، ف: وإذا، وهو سهو.

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

(٣) (عليه) ساقطة من ت، ع، ف.

(٤) في ز: ضربته.

(٥) كلمة (ما) ليست في: ل.

وَلِقَائلٍ أَنْ يَقولَ: إنَّ مِنْ جُمْلَةِ المواضِعِ التي وَجَبَ تَقْدِيمُ المفعولِ على الفَاعلِ، كَونُ الصفةِ جَرَتْ عَلى غَيرِ مَنْ هِيَ لَهُ، نَحو: زَيدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هُـوَ، وَلَمْ يـذكُرْهُ[1] المُصَنِّفُ.

وَجَوابُهُ: أَنَّهُ مندرجٌ تَحتَ قَولِهِ: (أو اتّصلَ مفعولُهُ)، وَهُوَ غَيرُ متّصلٍ، وَلِهَذا لَمْ يَذْكُرْهُ.

حذف الفعل

قَولُهُ: *(وَقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ لقيامِ قرينةٍ جَوازاً)*.

اعلمْ أَنَّ الفِعلَ الرافِعَ للفاعلِ يَجـوزُ حذفُهُ، إذا دَلَّتْ[2] علَيهِ قَرِينةٌ جوازاً أو وُجُوباً.

أَمَّا جوازاً، فكما أَنَّ الإنسانَ، إذا رأى مضروباً، ولمْ يَعْلمْ من الذي أوقعَ ذَلِكَ الفِعلَ [بِهِ فَسَأَلَ عنهُ، فَيُجِيبُ المسؤل[3] بأَنَّهُ زيدٌ أو عمرٌو، فارتفاعُ الإسمِ بـذلكَ الفِعْلِ، وَإنْ لمْ يَكُنْ ذَلِكَ الفِعلُ][4] منطوقاً، وإنْ كَانَ الأولى إظهارَ / ٢١ ظ / الفعلِ وَمِنْ ذلكَ بيتُ الكتابِ:

لِيُبكَ يـزيدٌ ضَـارِعٌ لِخـصُومةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطيحُ الطَّـوائِـحُ[5]

---

(١) في ت، ز: يذكر.

(٢) في الأصل، وفي ز، ع، ل: دلّ.

(٣) في ت: المساؤل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) البيت لنهشل بن حري وقد نسب إلى الحارث بن نهيك وإلى لبيد وإلى مزرد، وإلى الحـارث بـن ضرار ←

فَقولُهُ: ضارعٌ مَرفوعٌ بِأَنَّهُ فاعلُ فعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليهِ لِيَبكَ، لأَنَّهُ لَمَّا قَالَ لِيَبكَ يزيدٌ فَكَأَنَّ سائلاً سَأَلَ: مَنْ يَبكيهِ؟ فَقَالَ: ضَارِعٌ لِخصومةٍ، وَالضارِعُ الذَّليلُ، المُخْتَبِطُ السَّائِلُ المُحتَاجُ وَأَصلُهُ ضَرْبُ الشجرةِ[1] ليسقطَ وَرَقُها فَتُعْلفُ[2]، وَتَطيحُ تذهبُ وَتَهْلِكُ، يُقَالُ: أَطَاحَتهُ السِّنونُ، إذا ذَهَبَتْ بِهِ فِي طَلَبِ الرزقِ وَأَهلَكَتْهُ، وَالطَّوائِحُ جَمْعُ مُطِيحةٍ، وَهِيَ القَواذِفُ، يُقالُ: طَوَّحتهُ الطَّوائِحُ، أيْ تَرَامَتْ بِهِ المَهالِكُ، وَالقِياسُ فِيها أَنْ يُقَالَ المَطَاوحُ، لِكَونِهَا جمعُ مُطيحةٍ إلّا أَنَّها جَاءَتْ على حذفِ الزوائدِ كلواقحَ في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[3]، وَقِياسُهَا مَلاقِحُ لِكَونِهَا جَمعُ مُلْقِحَةٍ، لَكنَّها جاءَتْ مَحْذُوفةَ الزَّوائِدِ.

وَرَوى الأَصْمَعِيُّ[4]:

لِيَبْكِ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ .....[5]

عَلى بنيةِ الفَاعِلِ[6]، وَحينئذٍ لَمْ يكنْ فيهِ استشهادٌ عَلى هَذهِ الروايةِ، وَمِنْهُ

← النهشلي، وإلى المهلهل، وهو في رثاء يزيد بن نهشل. انظر: الكتاب ١: ١٤٥، والمحتسب ١: ٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٨٠، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٤٩، والخزانة ١: ٣٠٣.

(١) في ل: الشجر.

(٢) كلمة (فتعلف) ساقطة من ت.

(٣) سورة الحجر: ٢٢.

(٤) هو عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع، صاحب اللغة والنحو والأخبار والغريب والملح. توفي سنة ٢١٦ هـ، انظر: أنباه الرواة ٢: ١٩٧، ووفيات الأعيان ٣: ١٧٠.

(٥) تقدّم في ١: ٢٧٦.

(٦) انظر: الخزانة ١: ٣٠٣.

قَولُهُ تَعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ﴾[١] بفتحِ البَاءِ[٢] في قِراءَةِ عَاصِمٍ[٣]، وابن عامرٍ[٤]، وَذَلِكَ أَنَّه بناهُ لما لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَأَقَامَ الجَارَّ والمَجْرُورَ بَعْدَهُ مُقَامَ الفَاعِلِ، ثُمَّ فَسَّرَ مَنْ يُسَبِّحُ عَلى تَقدِيرِ سُؤالِ سَائِلٍ سَأَلَ[٥]: مَنْ يُسَبِّحُهُ[٦]؟

فَقَالَ: رِجَالٌ[٧] أي يسبِّحُهُ رِجَالٌ[٨] فَرَفَعَ رِجَالاً بِهَذَا الفِعْلِ المُضْمَرِ، الَّذِي دَلَّ عَلَيهِ يُسَبَّحُ، لأَنَّهُ لَمَّا قالَ: يُسَبَّحُ لَهُ[٩] عُلِمَ أَنَّ ثَمَّ[١٠] مُسَبِّحاً، وَقَدْ أَجَازَ سيبويهِ: ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو على تَقْدِيرِ ضَرَبَهُ عَمْرٌو، لأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: ضُرِبَ زيدٌ، عُلِمَ أَنَّ ثَمَّ[١١] ضَارِباً، وَكَأَنَّهُ[١٢] سُئِلَ عَنْهُ، فَقِيلَ فِي الجَوابِ عَمْرٌو[١٣].

---

(١) سورة النور: ٣٦ـ٣٧.

(٢) ينظر: مجمع البيان ١٨: ٤٤، والنشر ٢: ٣٣٢.

(٣) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود أبو بكر شيخ قراء الكوفة وأحد القرّاء السبعة، توفي سنة ١٢٧هـ. غاية النهاية في طبقات القراء تأليف محمّد بن محمّد بن الجزري ـ تحقيق: براجستراسر، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة ١: ٣٤٦.

(٤) هو عبدالله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة وأحد القرّاء السبعة توفي في دمشق سنة ١٢٨ هـ، غاية النهاية ١: ٤٢٣.

(٥) كلمة (سأل) ساقطة من ع، ل.

(٦) في ع: يسبح.

(٧) في الأصل: رجل.

(٨) في الأصل: رجل.

(٩) (له) ليست في الأصل، ولا في ع، ل.

(١٠) في ل: ثمة.

(١١) في ل: ثمة.

(١٢) في ل: فانه.

(١٣) زاد في ل: على تقدير: ضربه عمرو.

وَمِنْهُ قَولُهُ تَعالَى ـ في قِراءَةِ مَنْ قَرَأَ ـ: ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِم شُرَكَاؤُهُم﴾[١]، فلارتفاع الشركاء بفعل دلّ عليه (زين)[٢] هَكَذا قاله[٣] أبو العباس[٤].

وَأَمَّا وُجُوباً: فَهُوَ[٥] فِي كُلِّ مَوضِعٍ يَقَعُ بَعْدَ الإسمِ فِعْلٌ أَوْ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ الفِعْلِ مُفَسِّرٌ للفِعْلِ المَحْذُوفِ.

مِثَالُ الأوّلِ: قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٦] فَأَحَدٌ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ استَجَارَكَ، وَلَيْسَ بِمُبْتَدَإٍ، لأنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَمْ يدخُلْ إلّا على الفِعْلِ لفظاً أَو تَقْدِيراً كما يَجيء، وَمِنهُ بَيْتُ الكِتَابِ:

..... إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَانَـا[٧]

---

(١) سورة الأنعام: ١٣٧.

وقراءة (زُيِّنَ) بالبناء للمفعول ورفع (قَتْلُ)، ورفع (شُرَكَاؤُهم) قراءة شاذّة نُسِبَتْ إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وأبي عبدالرحمن السَّلمي والحسن وغيرهم. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ـ تحقيق براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر: ٤٠ـ ٤١، والمحتسب ١: ٢٢٩، والبحر المحيط ٤: ٢٢٩، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية ـ رسالة ماجستير لحازم الحلّي ـ كلّية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ آلة كاتبة: ٢١٧.

(٢) على هذا التوجيه: الشركاء مُزَيِّنُونَ لا قاتلونَ وهو توجيه سيبويهِ وبهِ أَخَذَ المبردُ والعُكبري. انظر: الكتاب ١: ١٤٦، والمقتضب ١: ٢٨١، والتبيان للعكبري ـ تحقيق: علي محمّد البجاوي ـ القاهرة ١: ٥٤١.

(٣) في ل: ذكره.

(٤) المقتضب ١: ٢٨١.

(٥) في ت: فهي.

(٦) سورة التوبة: ٦.

(٧) لقريط بن أنيف، وتمام البيت:

←

أيْ إنْ لَانَ ذُو لَوثَةٍ لَانَ.

وَمِنْهُ المَثَلُ[١] للعربِ: لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني[٢]. أي: لو[٣] لَطَمَتْنِي ذَاتُ سِوارٍ، لاختصاصِ (لَوْ) بالفعلِ.

وَمِنهُ: أَلَا زَيدٌ قائمٌ، أي[٤]: ألا قَائِمٌ زيدٌ، لاختصاصِ حَرْفِ التَّحضيض بالفعل لفظاً أَو تقديراً كما يَجيءُ في بابِهِ.

وَإِنَّما وَجَبَ حَذْفُ الفِعلِ في هذِهِ الصُّوَرِ، لِئَلا يَلْزَمَ اجتماعُ المُفَسِّرِ والمُفَسَّرِ، وَأَنَّهُ غَيرُ جائزٍ لأنَّ المُفَسِّرَ إنَّما هُوَ لِتَفْسِيرِ الأوّلِ فَذِكْرُ الثَّانِي مَعَ ذِكْرِ الأوّلِ يكونُ حَشْواً.

وَمِنْهُ قَولُهُم: (إلّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ)[٥] فَحِظِيَّةٌ مَرْفُوعٌ[٦] فاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: إلّا تَكُنْ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ.

← إذا لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفيضَةِ إنْ ذُو لَوْثَةٍ لانا

ديوان الحماسة لأبي تمام برواية الجواليقي تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد صالح ـ بغداد: ٢٩، المغني ١: ١٦، وخزانة الأدب ٧: ٤١.

(١) قائله حَاتِم الطائي في قصّة معروفة: ويروى: (لطمني) مكان (لطمتني) ويروى: لو غير ذات سوار لطمتني. المقتضب ٣: ٧٧، ومجمع الأمثال ٢: ١٧٤ و ٢٠٢.

(٢) في ت: لجمني.

(٣) (لو) ساقطة من ف.

(٤) كلمة (أي) ليست في ل.

(٥) الحظية: الحظوة والألية من الألو وهو التقصير يضرب في الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم. مجمع الأمثال ١: ٢٠.

(٦) ويروى بالنصب على تقدير إلّا أكن حظية فلا أكون ألية. المصدر السابق.

وَإِنَّما حَذَفَ الفِعْلَ لِقيامِ قرينةٍ عندَ إيرادِ هَذَا الكلام فيما قَصَدَ ثُمَّ جَرَى مثلاً فِيهِ، وَفي مِثلِهِ، فَيُقالُ فِي كُلِّ قضيةٍ كانَ الانسانُ أهلاً لها، وَاجْتَهَدَ لأنْ يصلَ إليها، فَلَمْ يمكن لَهُ الوصولُ، لأمرٍ منَ الأمورِ التي لَيستْ مِنْ جِهَتِهِ.

وَأَصلُ هَذا المَثَلِ أَنَّهُ كَانَ رجلٌ لا تَحظَى عندهُ امرأةٌ، لِسُوْءِ خُلُقِهِ، فَتَزوّجَ امرأةٌ وَصَبَرَتْ عليهِ واجتهدَتْ في أنْ تَحظَى عِندَهُ، وَلَمْ تُقَصِّرْ فِي خدمتهِ فَلَمْ تَحْظَ أيضاً[1] عنده[2] فقالتْ تلك المرأةُ: إلّا حَظِيَّةً فَلا أَلِيَّةً أي: إنْ لا تكنْ لكَ حَظِيَّةٌ في النساءِ، فَإِنّي غيرُ مُقَصِّرَةٍ في خِدْمَتِكَ، ثُمّ جَرَى مثلاً فيما شَابَهَهُ.

وَمِثَالُ الثَّاني[3]: (أَنَّ) المفتوحةُ الوَاقِعَةُ بَعْدَ (لَوْ)، نَحو: لَوْ أَنَّكَ أَتَيتَني لأكْرَمْتُكَ، / ٢٢ و / فـ(أَنَّ) مَعَ الإسم والخبرِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ فَاعِلُ فعلٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقديرُهُ، لو ثبت إتيانُكَ لأكرمتُك.

وَإِنَّما حُذِفَ الفِعْلُ، لِدَلالةِ أَنَّ المَفْتُوحةِ عَلى الثّبوتِ وكانتْ كالفِعْلِ المُفسِّرِ، والتزامِهم[4] أَنْ يَكونَ خَبَرُ أَنَّ المفتوحةِ فِعْلاً إذا دَخَلَ عَلَيها (لَوْ) حِينَ أمكَن، لِيكونَ كَالعِوَضِ مِنَ الفِعْلِ المَحذُوفِ، وَدَالّاً عَلَيهِ. ألا ترَى أَنَّك لَوْ قُلْتَ: لَوْ أَنَّ زيداً قائمٌ لأكْرَمْناهُ، لَمْ يَجُزْ لِعَدَمِ المُفَسِّرِ، وَلَوْ قُلْتَ: لَو أَنَّ زيداً قَامَ لأكرمناهُ جَازَ، لوجودِ المُفَسِّرِ للفِعْلِ المَحْذُوفِ.

---

(١) زاد في ت: في خدمته.

(٢) في ت: عندها.

(٣) أن يقع بعد الاسم ما هو منزّل بمنزلة الفعل مفسر للفعل المحذوف. ينظر ١: ٢٧٧.

(٤) في ت. ل: لالتزامهم.

لا يُقالُ: إنَّ (قَامَ)، فِي قولِكَ: لَو أَنَّ زيداً قَامَ لَمْ يَدُلَّ عَلى ثبوتٍ[١]، لأنَّهُ ليسَ مِن[٢] لَفْظِهِ.

لأنَّا نقولُ: (قَامَ) يَدُلُّ على ثبوتِ القيامِ، فَيكونُ دَالّاً عَلى مُطْلَقِ الثبوتِ، وَلَيْسَ مِنْ شروطِ دَلالةِ الشيءِ عَلى شيء أنْ يكونَ أحدُهُما مِنْ لَفظِ الآخَرِ.

ألا تَرَى أَنَّهُ لا فرقَ بينَ قَولِنا: قَامَ زيدٌ، وبينَ[٣] قَولِنَا ثَبَتَ قيامُ زيدٍ.

والذي يدلُّ على أنَّ حَذْفَ الفِعْلِ بَعْدَ (لَوْ) لأجلِ دَلالةِ أَنَّ وَخَبَرِهَا عَلَيهِ، أَنَّك لَوْ قُلْتَ: بدلَ قَولِكَ: لو أَنَّكَ جِئتَني لجئتُكَ، لَو مَجيئُكَ لَجِئْتُكَ، لَمْ يجزْ، لفواتِ المُفسِّرِ، وَمَا يقومُ مَقامه، وَمنه قولُهُ تعَالى: ﴿وَلَو أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[٤]، أَيْ وَلَوْ ثَبَتَ صَبْرُهُم.

اعْلَمْ[٥] أَنَّ سيبويهِ أَجازَ أَنْ تَكونَ (أَنَّ) المفتوحةُ معَ مَا بَعْدَهَا، بعد (لَوْ) فِي

---

(١) في ع، ف، ل: ثبت.

(٢) كلمة (من) ليست في ل.

(٣) ينكُر بعضُهم تكرار (بينَ) معَ الظاهرِ والحقُّ أَنهُ يجوزُ للتوكيدِ، قال ذو الرمّة:

أيَا ظَبيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلاجل ... وَبَينَ النَّقا أَأَنْتَ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وَقَالَ سيبويه: (واعلم أنّك لا تفصل بينَ لا وبينَ المنفي). وقالَ المبرّدُ: (الفصل بينَ أي وبينَ هذا). ديوان ذي الرّمّة تحقيق كارليل هنري هيس، كمبرج: ٦٢٢، والكتاب ١: ٣٤٥، والمقتضب للمبرد ٤: ٢١٧، وأزاهير الفصحى ـ لعباس أبو السعود ـ دار المعارف بمصر: ١٢٣.

(٤) سورة الحجرات: ٥.

(٥) في ل: واعلم.

مَحلِّ الرفعِ بالابتداءِ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ[١]، وَأَنَّ فيها مَعْنَى المُجازاةِ لأنَّ الفِعْلَ الذي هُوَ خَبَرُ أنَّ يَصْلَحُ لِمعنَى المُجازاةِ بخلافِ إنِ الشرطيةِ لِكَونِهَا عاملةً دونَ (لَوْ).

والحقُّ ما ذكرنَاهُ أوّلاً لاقتضائِهَا الفعلَ كإنِ الشَّرْطِيَّةِ.

اعلم أنّ في مثلِ: هَلْ[٢] زيدٌ خَرَجَ؟

هَل هُوَ مرفوعٌ بالابتداءِ؟ أو بكونِهِ فاعِلاً؟ ففيهِ خلافٌ.

ذَهَبَ أبو عُمَرَ الجَرْمِيّ الى[٣] أنّ المختارَ هو أنَّهُ مرفوعٌ بـالابتداءِ[٤] لوقـوع المبتدأِ والخبر بَعدَ همزةِ الاستفهام، نَحو: هَلْ زيدٌ عِندَكُم؟ وأزيدٌ قائمٌ؟

وَذَهَبَ الأخفشُ إلى أَنَّ المُخـتَارَ هُـوَ أن يكـون مـرفوعاً[٥] بـفعلٍ يُـفَسِّرُهُ الظاهر[٦]، لاقتضاءِ الاستفهام الفعلَ.

والحَقُّ أَنَّ كلّ واحدٍ مِنْهُما جائزٌ، فانْ رَجَحَ كَونُهُ مرفوعاً بالابتداءِ بِأَنَّـهُ لا يلزمُ مِنْهُ الحَذْفُ، رَجَحَ كونُهُ مرْفُوعاً بالفِعل بأنّ اقتضاء[٧] الاستفهام الفعل أكثرُ[٨].

---

(١) الذي في: الكتاب ١: ٤٦٢ (وتقول لو أنه ذاهب لكان خيراً له فأنّ مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا كأنّك قلت لو ذاك ثمّ جعلتَ أنّ وما بعدها في موضعه).

(٢) في ع: هذا.

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٨١.

(٥) في ت، ع، ف، ل: مرتفعاً.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٨١.

(٧) في ت: باقتضاء.

(٨) في ف: الأكثر.

حَذْفُ الفعلِ والفاعلِ

قَوْلُهُ: (*وَقَدْ يُحذَفانِ جمعياً*[١]).

أَيْ: وَقَدْ يُحذَفُ الفِعْلُ والفاعِلُ جميعاً، إذا دَلَّ عَلَيْهِما قَرينَةٌ، وَذَلِكَ إذا قِيلَ لَكَ: أَقامَ زَيْدٌ؟

فَقُلْتَ[٢]: نَعَمْ. أيْ: نَعَمْ قَامَ زيدٌ فَحَذَفْتُهُما[٣] لِدلالة السؤالِ عَلَيْهِما، وَإِنَّما قُلنا: إِنَّ تَقْدِيرَهُ: نَعَمْ قَامَ زيدٌ وَلَمْ نَقُلْ تَقْدِيرُهُ[٤]: نَعَمْ زيدٌ قَامَ، حتى يكونَ المحذوفُ مبتدأً وخبراً لا فعلاً وفاعلاً، لِيكونَ الجـوابُ مُطابِقاً للسؤالِ، فَإِنَّ السؤالَ كَـانَ بِجُـملَةٍ فِعْليّةٍ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ الجَوابُ كَذَلِكَ، لِيكونَ مُطَابقاً[٥].

باب التنازع

قَولُهُ: (*وَإِذَا تَنازَعَ الفِعْلانِ ظاهراً بَعدَهُما*[٦] إلى آخرِهِ).

اعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: إذا تنازعَ العامِلان أَو أكثرُ لَكانَ أَصـوَبَ، لِـيَدْخُلَ [فِـيهِ

---

(١) في ف: معاً.

(٢) في ل: فقيل في الجواب.

(٣) في ز، ل: فحذفها.

(٤) في ف: ان تقديره.

(٥) زاد في ز: للسؤال.

(٦) كلمة (ظاهراً) ليست في ع. و(ظاهراً بعدهما) ليست في ل.

بِقولِهِ: العَامِلانِ[1]][2] مِثْلُ: زيدٌ ضاربٌ وَمُكْرِمٌ عمراً و[3] بِقَوْلِهِ أَو أَكثَرُ مِثلُ: أَهنْتُ، وَأَكْرَمْتُ، وَصَاحَبْتُ زيداً.

ويمكنُ أَنْ يُجابُ عَنْهُ بأَنَّهُ إِنَّما قَالَ الفِعْلانِ وَلَمْ يقل العاملانِ بناءً عَلى أَنَّ الفِعلَ هُوَ الأصلُ فِي العملِ، وَبِأَنَّ تنازعَ عَامِلَينِ لا يُنَافي تَنازُعَ أكثر منْ عَامِلَينِ.

وَإِنَّما قال: (ظاهراً بَعْدَهُما)، لأنّهما لَوْ تَنَازَعا مضمراً، استويا فِي الإضمارِ، ولا يكونُ العَملُ لأحدِهما دونَ الآخَرِ.

فَيُقَالُ [للمُخَاطَبِ: ضَرَبْتَ، وأكرمْتَ، وللمتكلّم: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ][4] وَللغَائِبِ: ضَرَبَ وَأَكْرَمَ.

لا يُقالُ: قَدْ صَحَّ بالاتّفاقِ مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمَ إلّا أَنا، وَأَنَّهما فِعْلانِ تَنَازَعَا مُضمراً، وَعَمِلَ فِيهِ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ، وَفَاعِلُ الآخَرِ مُضْمَرٌ وَأَنْتُمْ قُلْتُمْ إِذَا تَنَازَعَا مُضْمَرَاً / ٢٢ ظ / استويا في الإضمارِ، وَمَا يجبُ لأحدِهِما يجبُ للآخرِ.

لأنّا نَقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ فاعِلَ الآخر مضمرٌ، لأنَّهُ لو كانَ كذلِكَ، لكانَ تَقْدِيرُهُ: مَا ضَرَبتُ وَأَكْرَم إلّا أَنا [أو ما ضَرَبَ وأكرمتُ إلّا أَنَّا][5]، وَحِينَئِذٍ يَفْسُدُ المَعْنَى، بَلْ نَقُولُ: هَذَا الكَلامُ مَحْمُولٌ عَلى الحَذْفِ، وَ تقديرُهُ: مَا ضَرَبَ إلّا أَنَّا وَمَا أكرَمَ إلّا أَنَا،

---

(١) في ت، ل: عاملان.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٣) في ل: أو.

(٤) في ت، ع، ل: للمتكلّم ضربتُ وأكرمتُ وللمخاطب: ضربتَ وأكرمتَ.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.

فَحُذِفَ فِي أَحَدِهِما تَخْفِيفاً، وَلِدَلالَةِ الآخَرِ عَلَيهِ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ تنازعَ العَامِلينِ لمعمولٍ، قَدْ يكونُ فِي الفَاعليةِ، نَحو:

ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَقَدْ يَكونُ فِي المَفْعُوليّةِ، نحو:

ضَرَبْتُ، وَأَكْرَمْتُ زَيْداً، وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِليّةِ وَالمفعُوليّةِ مُخْتَلِفَينِ وَهُوَ عَلى ضَرْبَينِ:

أَحدُهُمَا: أَنْ يَقْتَضِي الأَوّلُ الفاعلَ، والثاني المفعولَ، نَحو: ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُ زَيْداً.

والآخرُ: أَنْ يَقْتَضِي الأَولُ المفعولَ والثاني الفاعلَ، نَحو: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زيدٌ[1].

وَأَيّاً مَا كانَ، لا يَخْلُو مِنْ أَنَّهُما:

يعملان فيه.

أو لا يعملُ[2] فيهِ واحدٌ مِنهُما.

أو يعمل فيهِ أحدهما دون الآخرِ.

والأولُ باطلٌ، وإلّا لزمَ تَواردُ العِلّتين عَلى معلولٍ واحدٍ إنْ كَانَ مُقتَضي العَامِلَينِ شيئاً واحداً، أو كونُ الكلمةِ الواحدةِ معربةً باعرابَينِ مُخْتَلِفَينِ في حالةٍ واحدةٍ، إنْ لمْ يكنْ مقتضاهُما كَذَلِكَ، وَكُلُّ وَاحدٍ مِنهُما ظَاهِرُ الاسْتِحَالةِ.

---

(١) في ت: زيداً.

(٢) في ت، ع: يعملان.

وَلِقائلٍ أَنْ يقُولَ: تَعليلُ الحكمِ بالعِلَّتينِ إِنَّما يمتنعُ بالعِلَلِ المُؤَثِّرَةِ وَأَمَّا فِي المَعْرِفة فلا.

وَالثَّانِي: أيضاً بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَعْمَل كُلُّ واحدٍ مِنْهُما فيه[1] [عَلى تقديرِ انتفاءِ عملِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما فيهِ][2] لأنَّ[3] انتفاءَ عَمَلِ هَذا فِيهِ، لأجلِ عَمَلِ ذلكَ فيهِ، وانتفاءُ عملِ ذاكَ فيهِ، لأجلِ عَمَلِ هذا[4]، فَلَو انتفَى عَمَلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما لَزِمَ ما ذَكَرْناهُ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنْ يَعْمَلَ فيهِ أَحَدُهُما، وَهُوَ القِسْمُ الثالثُ، وَحينئذٍ [فالبصريونَ يَخْتَارونَ][5] إِعمالَ العاملِ الثانِي، والكُوفيونَ إِعمالَ العاملِ الأوّل[6].

[ولكُلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الفريقينِ حُججٌ نَذْكُرُها بَعدُ. فإذا[7] أعملْتَ الثاني كما هُوَ رأي البَصريينَ، فَالعامِلُ الأوّلُ][8] إِمَّا أَنْ يَقْتَضِي الفَاعِلَ أو يَقْتَضِي المَفْعُولَ.

فَإِنِ اقتضى الفَاعِلَ، أضمرتَ الفاعلَ في الأوّلِ، مُوافقاً للظاهر، أي: إن كان الفاعل الظاهر مفرداً أضمرتَهُ مفرداً، وَإِنْ كَانَ مُثَنّىً أضمرتَهُ مُثَنّىً، وَإِنْ كَانَ مجموعاً أضمرتَهُ مجموعاً [وإن كان مؤنّثاً أضمرته مؤنّثاً][9]، ولا يجوزُ حَذْفَهُ،

---

(١) الكلمة ساقطة من ف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) في ت، ف: ذاك.

(٤) زاد في ل: فيه.

(٥) في ل: قال البصريون.

(٦) الإنصاف ـ المسألة ١٣ ـ ١: ٥٧.

(٧) في ل: فان.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٩) ما بين المعقفتين زيادة من ل.

خِلافاً لِلكسائِي[١] فإنَّهُ يَحْذِفُهُ لِئلا يَلْزَمُ الإضمارُ قَبلَ الذكرِ لفظاً أو مَعنىً، والفرق بينَ الحذفِ والإضمار، إنَّما يظهرُ في التثنيةِ والجمعِ[٢].

فتقولُ عَلى الإضمارِ:

ضَرَبَني وَأَكْرَمْتُ زيداً.

وَضَرَبَانِي وَأَكْرَمْتُ الزيدَينِ.

وَضَرَبُوني وَأَكْرَمْتُ الزيدِينَ.

وَنَقُولُ عَلى الحذفِ:

ضَرَبَني وأكرمتُ زيداً.

وَضَرَبني وَأَكْرَمْتُ الزيدَينِ.

وَضَرَبَني وَأَكْرَمْتُ الزيدِينَ.

والذي يَدُلُّ عَلى ضَعْفِ قولِ الكِسَائي [امتناعُ حذْفِ الفَاعِلِ مطلقاً، وَلِمَنْ أرادَ أنْ يَنْصُرَ مذهبَ الكِسَائي][٣] أَنْ يَقُولَ: لا نُسَلِّمُ امتناعَ حَذْفِ الفاعلِ مُطلَقاً، فَإنَّكُم جَوَّزتُم حَذْفَهُ فِي مثل قَولِكُم: مَا أكرَمَ وَضَرَبَ إلّا أَنَا، لِدَلالةِ الفاعلِ الثَّانِي عَلى الأوّلِ، فَلِمَ لا يَجُوزُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، اللهمَّ إلّا أَنْ [تَذكُروا على][٤] أَنَّ الحَذْفَ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٧٧.

(٢) على الأصل هنا حاشية منقولة بالنصّ من الوافية: ١٣٣ ـ ١٣٤، وتنتهي بالعبارة التالية: (هكذا شرح الشارح هذه المسألة في مختصره).

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) في ف: تذكر فاعل.

والإضمارَ، إذا تَعَارَضَا كَانَ الإضمَارُ أولىٰ مِنَ الحَذْفِ، وَجَازَ مِثْلُ هَـذِهِ المسألةِ أي: تنازُعُ العَامِلَيْنِ عَلى معمولٍ واحدٍ، وإعطاءُ العملِ للثانيَ وإضمارُ الفاعلِ في الأوّلِ أو الحذفُ، خلافاً للفَراءِ[1]، فَإِنَّهُ يَقُولُ[2]: لَوْ كَانَ مُقتَضَى العَامِلَيْنِ[3] شَيئاً وَاحِداً لَجَازَ مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ / ٢٣ و / زيداً، وَضَرَبَني وَأَكْرَمَني زيدٌ. فَإِنَّ زيداً في الأوّلِ مفعولٌ لَهُمَا، وَفِي الثَّاني فَاعِلُهُما جميعاً. وَإِنْ كَانَ مُـقتَضَاهُما مُخـتَلِفاً، نَحـو: ضَرَبـني وَأَكْرَمْتُ زَيْداً، فَلَمْ تَجُزْ مِثلُ هذهِ المَسأَلَةِ، لأَنَّهُ نقولُ لَوْ جَازَ مِثْلُهَا لَزِمَ أَحَدُ الأمرَينِ وَهُوَ:

إمّا حَذْفُ الفَاعِلِ، وَإِمَّا إِضمارٌ قبلَ الذِّكرِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنهُما غيرُ جَائزٍ، فَأوجَبَ إعمالَ الأوّلِ مِنْهُما وَالذي يَـدُلُّ عَـلى ضَعْفِ مَذْهَبِهِ ما نُقِلَ عَنِ العَرَبِ مِثلُ هَذِهِ المسألةِ كَقَوْلِه:

وَكُـــمّتاً مُـــدَمَّاةً كَأَنَّ مُـــتُونَهَا

جَرَى فَوقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ[4]

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الديلمي كان أعلم أهل الكوفة في النحو بعد الكسـائي، تـوفي سنة ٢٠٧هـ. مراتب النحويين: ١٣٩، وطبقات النحويين: ١٣١، وبغية الوعاة ٢: ٣٣٣. واقرأ عنه كتاب: (أبو زكريا الفراء) للدكتور أحمـد مكي الأنـصاري ـ القـاهرة، ويـنظر رأيـه هـذا في شرح الكـافية لابـن الحاجب: ٢١.

(٢) في ل: قال.

(٣) في ل: الفعلين.

(٤) البيت للطفيل الغنوي يصف خيلاً ألوانُها كُمْتٌ مشوبة بحمرة كأن عليها لون الذهب. الاستشعار: ما يلي الجسم من الثياب والمذهب: من أسماء الذهب. ديوان الطفيل الغنوي ـ تحقيق محمّد عبدالقادر أحمـد ـ بيروت: ٢٢، والكتاب ١: ٢٩، والمقتضب ٤: ٧٥، والإنصاف ١: ٥٩، مـسألة ١٢.

وَأَجَابَ عَنْهُ، بِأَنَّه خِلافُ القياسِ[١]، وَاسْتِعْمَالِ الفُصَحَاءِ، وَجَوابُ الفَرَّاءِ ضَعِيفٌ، لأنَّ هذا الاستعمالَ أكثرُ مِنْ أنْ يُذْكَرَ وإنْ اقتضى الأوّل المفعولَ حُذِفَ المفعولُ عنِ[٢] الأوّلِ إن استغنىٰ عَنْهُ، نَحو: ضَرَبْتُ وأكرَمَنِي زيدٌ، وأعطيتُ وأعطاني زَيْدٌ دِرْهَماً.

وَإِنَّما جازَ هذا الحذفُ، لدلالةِ الثاني عَلَيهِ.

وَإِنْ لم يستغنِ عَنْهُ فَوَجَبَ[٣] الإظهارُ، نَحو: حَسِبَنِي مُنْطَلِقاً وَحَسِبْتُ زَيداً منطلقاً، فَإِنَّهُما تَنَازَعا مُنْطَلِقاً، وأعملَ حسبتُ فيهِ وحينئذٍ لَوْ لَمْ يُظْهِرْ منطلقاً الأوّل لَزِمَ أحد الأمرين وَهُوَ: إِمَّا الإضمارُ[٤]، وَإِمَّا[٥] الحَذْفُ، وَكُلُّ واحدٍ مِنْهُما مُتَعَذِّرٌ، أما الإضمارُ، فَلأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لإضمارِ المفعولِ قَبْلَ الذِّكرِ، وَأَمَّا الحَذْفُ، فَلأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِحَذْفِ أَحَدِ المَفْعُولَينِ مِنْ بَابِ حَسِبتُ، وَهُوَ غَيرُ جَائزٍ، كَمَا يجيءُ في بابِه.

وَنَحو مفعولِ فعلِ التَّعَجُّبِ، نَحو: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً لامتناعِ محذوفِ مفعولِ التَّعَجُّبِ عِنْدَ سيبويهِ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يقولَ: لِمَ لا يجوزُ إِضمارُ المَفْعُولِ قَبْلَ الذكرِ، كما جَازَ إضمارُ الفاعلِ قَبْلَ الذِّكْرِ؟[٦] وأيضاً لِمَ لَا يَجوزُ حذفُ أَحَدِ مَفعُولَي بابِ حَسِبْتُ وَسَيَجِيءُ موضعُ

---

(١) في ع: الأصل.

(٢) في ل: من.

(٣) في ت، ل: وجب.

(٤) في ت: إضمار المفعول قبل الذكر.

(٥) في ل: أو.

(٦) هنا تعليق على الأصل ينتهي بقوله: (في المختصر) والتعليق مأخوذ من الوافية: ١٣٦.

ذِكْرِهِ. هَذَا عَلَى تَقديرِ إعمال الفِعْلِ الثاني.

وأَما إنْ أَعملتَ الفِعْلَ الأوّلَ، كَمَا هوَ رَأي الكُوفيينَ، فالثَّانِي، أمّا أَنْ يَقْتَضي الفَاعِلَ، أو يقتضي المفعولَ.

فَإن اقتضَى الفَاعِلَ، أضمَرتهُ عَلى وُفقِ الظَّاهِرِ فِي الثَّانِي، نحو:

ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَني زيداً.

وَضَرَبْتُ وأَكْرَمانِي والزَّيدينِ وضربتُ وأكرموني الزَّيدِينَ.

وإن اقتضى الفِعْلُ الثَّاني المفعولَ، جَازَ حَذْفُهُ، وإضْمَارُهُ إنْ لَمْ يمنعْ مانعٌ، إلّا أَنَّ الإضمارَ أَولَى، نَحو: ضربتُ وأكرمتُهُ[1] زيداً [وإن شئتَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً][2] وَإنْ مَنَعَ مَانِعٌ وَجَبَ إظْهَارُهُ، نَحو:

حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقِينِ الزيدانِ[3] منطلقاً.

فَإنَّ حَسِبَني وَحَسِبْتُهما تَنَازَعا مُنْطَلِقاً، وَأَعملَ حَسِبَني فيهِ عَلى أَنَّهُ مَفعُولٌ ثَانٍ لَهُ، وَإنَّما مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ إضمارِهِ وَحَذْفِهِ، فَيَجِبُ إظهارُهُ، لأَنَّهُ لَو أُضْمِرَ، لا يَخْلو مِنْ أَنْ يُضْمَرَ مُفرداً أَو مُثَنًّى، لَا سبيلَ إلى الأوّلِ لوجُوبِ المطابقةِ بينَ مفعولَي بَابِ حَسِبْتُ، لِكونِ الثَّانِي عِبَارَةً عن الأوّل فِي المَعْنَى، ولا سبيلَ إلى الثَّانِي لِوجوبِ إفرادِهِ، لِكونِهِ رَاجِعاً إلى (منطلقاً) وَهُوَ مفردٌ، وَوُجوبِ إفرادِ الضميرِ العائدِ إلى المُفْرَدِ، وَلَوْ حُذِفَ لَزِمَ حَذْفُ أَحدِ مفعولَي بَابِ حَسِبْتُ، وَهُو غيرُ جَائِزٍ.

---

(١) في ت: أكرمت.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٣) في ل: الزيدين.

وَلَمَّا تَعَذَّرَ الإضمارُ والحَذْفُ، وَجَبَ الإظهارُ.

[اعلمْ أَنَّه لا يَجُوزُ الإعمالُ فِي بَابِ التَّعجُّبِ بحذفِ المَفْعُولِ، فَلَا يُقالُ مَا أحسنَ وَأَجملَ زيداً لا عَلَى إعمالِ الثَّانِي، وَلَا عَلَى إعمَالِ الأوّلِ، لأنَّ مفعولَ فِعْلِ التَّعجُّبِ لا يُحْذَفُ عَلَى ما يجيءُ بَيَانُهُ وَلَا بِإِضْمَارِهِ عَلى التَّقديرِ، فَلا يُقالُ: مَا أَحسَنَ وأجملَ زَيْدَاً عَلى تقدير إعمالِ الثانِي وإضمارِهِ فِي الأوّل، لأنَّه يلزمُ إِضمارٌ قبلَ الذِّكرِ في المفعولِ، وَلا يُقالُ: مَا أَحسَنَ وَأَجْمَلَ زيداً، / ٢٣ ظ / عَلَى تقديرِ إعمالِ الأوّلِ وإضمارِهِ في الثاني، لأنّه يلزَمُ الفصلُ بينَ فعلِ التعجّبِ وَمَعْمُولِهِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ عِندَ سيبويهِ، وَغيرِهِ[1] مِنْ مُحَقِّقِي هذهِ الصِّنَاعَةِ][2].

وَإِذا عَرَفْتَ لَوَازِمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ إِعمالِ الأوّلِ والثَّاني فَنَقُولُ: استدلَّ الكوفيونَ على أَولَويَّةِ إِعمالِ الأوّلِ بالنَّقلِ والعَقلِ[3]. أَمّا النَّقلُ، فقولُ امرىءِ القيسِ:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[4]

---

(١) انظر المقتضب ٤: ١٧٨، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٢٨٧ ـ ٢٨٨، وهمع الهوامع ٥: ٦٠.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٣) الإنصاف ـ مسألة ١٣ ـ ١: ٥٧.

(٤) ديوان امرىء القيس ـ تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر: ٣٩، وفيه (فلو) مكان (ولو)، والكتاب ١: ٤١، والمقتضب ٤: ٧٦، وقوله: (قليل من المال) فاعل كفى، ومفعول (لم أطلب) محذوف تقديره الملك ويدلّ عليه قوله بعد ذلك:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وَوَجْهُ الاسْتِدْلالِ، أَنَّ الشَّاعِرَ فَصيحٌ، فَكَانَ يمكنُهُ إعمالُ الثَّانِي مِنْ غَير ارتكابِ حَذْفٍ، وَأَمْكَنَهُ إعمالُ الأوّلِ مَعَ ارتكابِ حَذْفِ المَفْعُولِ مِنَ الفِعْلِ[1] الثّاني، فَلَولا أَنَّ إعمَالَ الأوّلِ أَوْلَىٰ وَأَفصَحُ، لَمْ يُعمِلِ الأوّلَ مَعَ ارتكابِ حذفِ المفعولِ مِنَ الفعلِ الثَّاني، لأنَّ الفَصيحَ لا يختارُ إلّا الأَفْصَحَ مَا أَمكَنَهُ.

وَقولُ الآخَر:

وَلَمَّـــا أَنْ تَحَـمَّلَ آلُ لَـيْلَى

سمِعْتُ ببينِهِم نَـعَبَ الغُـرَابـا[2]

فَأَعْمَلَ سَمِعْتُ دُوْنَ نَعَبَ مَعَ أَنَّهُما تَنَازَعَاهُ.

وَقَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ[3]:

وَلَمْ أَمْـــدَحْ لأُرْضِـــيْهِ بِشِـــعْرِي

لَـئِيْمَاً أَنْ يَكُـونَ أَصَـابَ مَـالا[4]

وقولُهُ:

---

(١) ساقط من: ت، ع، ف، ل.

(٢) البيت مجهول القائل. يُنظر: الإنصاف ١: ٥٧، مسألة ١٣.

(٣) هو غيلان بن عقبة بن بُهَيش بن مسعود العدوي أبو الحارث من فحول شعراء الطبقة الثانية في العصر الأموي توفي سنه ١١٧هـ. طبقات الشعراء: ١٨٥، والشعر والشعراء لابن قتيبة ـ بيروت: ٤٣٧، ووفيات الأعيان ٤: ١١، والخزانة ١: ١٠٦، والأعلام ٥: ٣١٩.

(٤) ويروي:

وَلَسْتُ بِمَـادِحٍ أَبَـدَاً لَـئِيماً بِشِعْرِي أَنْ يَكُونَ أَفَـادَ مَـالا

ديوان ذي الرمّة: ٤٤١، ودلائل الإعجاز للجرجاني ـ بيروت: ١٣٠، والأمالي الشجرية ١: ١٧٦.

إِذَا هِـيَ لَمْ تَسْـتَكْ بِـعودِ أَرَاكَـةٍ
تُنَخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ أَسْـحَلِ[1]

وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الأبياتِ والأَمثالِ.

وَأَمَّا العَقْلِيُّ [فَمِنْ وَجْهَيْنِ][2]:

أَحَدُهُما: أَنَّ الفِعلَ الأَوَّلَ سابقٌ عَلى الفِعْلِ الثَّانِيَ فَكَانَتِ العِـنَايةُ بِـهِ أَشَـدَّ وَأَكْثَرَ، فإذا[3] كانَ كَذَلِكَ كَانَ إِعمالُهُ أَوْلَى مِنْ إِعمَالِ الفعلِ الثاني[4].

وَالثَّانِي: أَنَّه لو أَعمَلَ الثاني يَلْزَمُ الإضمارُ قَبْلَ الذِّكرِ[5]، وَلوْ أَعْـمَلَ الأَوَّلَ لَمْ يلزمْ فكانَ إِعمَالُهُ أَوْلَى.

وَاسْتَدَلَّ البصريونَ عَلى أولويّةِ[6] إعمالِ الفعلِ الثَّاني بِدَلائلَ عَقْلِيةٍ ونقليةٍ.

أَمَّا النَّقلِيّة فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيهِ قِطْراً﴾[7]، فَلَوْ أَعْـمَلَ الأَوَّلَ[8]

---

(١) البيت لِطُفَيل الغَنَوي وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وإلى المُقَنَّع الكِنْدي. ديـوان طـفيل الغَـنَوي: ٦٥، وديوان عمر بن أبي ربيعة ـ الملحق ـ مطبعة السعادة: ٤٩٨، والكـتاب ١: ٤٠، وشرح المـفصل لابـن يعيش ١: ٧٨، والهمع ١: ٢٣٢، وشرح الأشموني ٢: ١٠٥.

(٢) في ز: فوجهين.

(٣) في ف: إذا.

(٤) الإنصاف ١: ٥٨، المسألة ١٣.

(٥) الإنصاف ١: ٥٧، مسألة ١٣.

(٦) في ف: أولويته.

(٧) سورة الكهف: ٩٦.

(٨) في ل: الفعل الأوّل.

لقالَ أُفْرِغْهُ، وَقَولُهُ تَعَالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَه﴾[١] فِكَتابِيَه[٢] مَنْصُوبٌ بـ(اقْرأُوا) لا بِهَاؤُمُ، لأَنَّهُ لَوْ نَصَبَهُ بـ(هَاؤُمُ) لَقَالَ: اقْرَأُوهُ كِتَابِيَه[٣].

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُوْلَ: المُلازَمتانِ مَمْنُوعَتانِ، لِجَواز حَذْفِ المَفْعُولَ مِنَ الثاني، وَإِنْ كانَ خِلافَ الأصل، وَقولِ طُفَيلٍ الغَنَوي[٤]:

وَكُـــمْتاً مُـــدَّمّاةً كَأَنَّ مُـــتُونَهَا

جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٥]

[فإنَّ (جَرَى) و (استشعرَتْ) تَنَازَعا (لَوْنَ مُذْهَبِ)، وَأَعْـمَلَ (اسـتشْعَرَتْ) دُونَ (جَرَى)، لأَنَّهُ نَصَبَ (لَونَ مُذْهَبِ)][٦]

وَقولُ الآخرِ:

قَـــضَى كُـــلُّ ذِي دَيـــنٍ فَـوفَّى غَـرِيمَهُ

وَعَـــزَّةُ مَـــطولٌ مُـــعنًّى غَـــرِيمُهَا[٧]

[فَاعْمَلَ الفِعْلَ الثاني في هذا البيتِ في مكانين:

---

(١) سورة الحاقّة: ١٩.

(٢) في ل: كتابي.

(٣) الإنصاف ١: ٥٨، مسألة ١٣.

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب من بني غني من قيس غيلان، أحد فحول شعراء الجاهلية. ديوان طفيل الغنوي ـ المقدّمة ـ، وشرح شواهد المغني ١: ٣٦٢، والأعلام ٣: ٣٢٩.

(٥) تقدّم في ١: ٢٨٩.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٧) البيت لكثير عزّة. شرح ديوان كثير بن عبدالرحمن الخزاعي ـ جمع هنري بيرس ـ باريس: ١٤٣.

أَحَدُهُما: فِي فَوقُ، فَلَو أَعْمَلَ الأوّلَ لقالَ: فوفاهُ.

الثاني: فِي مُعَنّىً[١] غَرِيمُها،][٢] لأنَّ غَرِيمُها لَو كَانَ فَاعِلاً لِمَطْولٍ لَقَالَ: مُعَنّىً هُوَ لأنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ فِعْلُ الغَرِيمِ[٣].

وَسَنَذْكُرُ أَنَّ اسمَ الفاعلِ إذا جَرَى عَلى غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَجَبَ إِظْهَارُ الضَّمِيرِ فيهِ، وَلَمَّا لَمْ يَظْهَرْ دَلَّ عَلى أَنَّهُ أَعْمَلَ الثاني، وَغيرُ ذَلِكَ مِنَ الأشْعَارِ والأمثالِ[٤].

وَأَمَّا الدَّليلُ العَقْلِي: فَهوَ أَنَّ العامِلَ الثَّاني أَقْرَبُ إلى الإسم مِنَ الأوّلِ، وَلَيسَ فِي إعمَالِ الثاني دونَ الأوّلِ إبْطَالٌ فَكانَ إعمالُ الثاني أَولَى للقرب والجِوَارِ، ألا تَرَى أنّ العَرَبَ قَدْ رَاعتِ[٥] الجِوارَ حَتَّى قالوا: هَذا[٦] جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بِخَفْضِ خَرِبٍ مَعَ أَنَّهُ صفةٌ لِجُحْرٍ، وَليسَ بصفةٍ لِضَبٍّ[٧]، فَهَاهُنَا أَولَى[٨]. ثُمَّ أَنَّهم أَجَابوا عن حُجَجِ الكُوفيينَ: / ٢٤ و /

---

(١) (في معنى) ساقطة من ف.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٣) الإنصاف ١: ٥٩، مسألة ١٣.

(٤) في ت: الأمثال والأشعار.

(٥) في ل: أرعت.

(٦) كلمة (هذا) زيادة من ل.

(٧) لكن أبا الفتح بن جني يرى أنّ (خرب) صِفَةٌ لضب، حيث قال: أصله: هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ فجري (خَرِبٍ) وَصفاً على (ضَبٍّ)، وإنْ كَانَ في الحقيقة للجُحْر.... فلمّا كانَ أصلهُ كَذَلِكَ حُذِفَ الجُحْرُ المُضَافُ إلى الهاءِ وأُقيمَت الهاءُ مُقامه فارتفعتْ لأنَّ المُضافَ المَحْذُوفَ كَانَ مرفوعاً. فلمّا ارتفعتْ استترَ الضميرُ المرفوعُ في نفس (خرب) فجرى وصفاً على ضبٍّ ـ وإن كان الخرابُ للجحرِ لا للضبِّ ـ على تقديرِ حذفِ المضافِ على ما رأينا. الخصائص ١: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٨) الإنصاف ١: ٥٩، المسألة ١٣.

أمّا عَنِ الأوّلِ[١]: بِأَنْ قَالوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِنْ هَذَا البَابِ[٢] لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَزِم التناقُضُ في الكلام[٣]، لأنَّه ثَبَتَ فِي كَلامِهِم أَنَّ (لَوْ) لانتفاءِ الثاني لانتفاءِ الأوّل، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ دَخَلَ عَلى المنفي صَارَ مُثبتاً في المَعْنى، وَإِنْ دَخَلَ على المُثبت صَارَ منفياً في المَعْنَى، فَإِذَا كانَ سعيهُ لأدنَى معيشة منفياً، فلو كَانَ (لَمْ أَطْلُبْ) مُوجَّهاً عَلى قليلٍ مِنَ المالِ، كَانَ [يَطْلُبُ القليلَ][٤] مِنَ المَالِ، [وَهُوَ مُسْتَلْزِمٌ لأنْ يكـونَ سَـعْيُهُ لأدْنَى مَعِيشَةٍ مُثْبِتاً، فيلزمُ أنْ يكونَ سَعْيهُ،][٥] وَأَنْ لا يكونَ، وَهُوَ مُحالٌ.

أو نَقولُ: فَإِذَا كانَ سعيهُ لأدنى معيشةٍ منفياً، لَمْ يَكنْ طالباً لقليلٍ مِنَ المالِ.

وإذا وُجِّهَ (لَمْ أطلُبْ) على (قليلٌ مِنَ المالِ) كَانَ طالباً لقليلٍ من المالِ، فَيلزَمُ أَنْ يكونَ طالباً لقليلٍ مِنَ المالِ وَأَنْ لا يَكُونَ، وَهُوَ مُحالٌ، وَإِليهِ أَشارَ[٦] بقولِهِ: (وقولُ امرىءِ القيسِ:

..... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِـنَ المَـالِ[٧]

لَيسَ مِنهُ لِفسَادِ المَعْنى)[٨].

---

(١) يريد قول امرىء القيس المذكور في ١: ٢٩٢.

(٢) في ل: البيت.

(٣) الإنصاف ١: ٥٩ ـ ٦٠، المسألة ١٣.

(٤) في ع، ف: طالباً لقليل، وفي ت: طالباً لقليل وإنْ لا يكون، وهو محالٌ، أو نقولُ: فإذا كـانَ سَـعْيُهُ لأدنى معيشةٍ.

(٥) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٦) الضمير يعود على ابن الحاجب.

(٧) تقدّم في ١: ٢٩٢.

(٨) في ع: إلى آخره.

وَقَدْ نَصَرَ[١] أَبو عَلي الفارسي قَولَ الكوفيينَ[٢] بأنْ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يكـونَ الواوُ واوَ الحالِ، وَحِينئذٍ لا يلزمُ انتفاءُ عدمِ طَلَبِ قليلٍ مِنَ المَالِ، لأنَّ جوابَ (لو) حِينَئذٍ هُوَ: (كَفاني... قليلٌ مِنَ المالِ)، وَقولُهُ: (وَلَمْ أطلبْ)[٣] حَالٌ، وَمَعْنَاهُ: وَلَوْ أَنَّ مَا أسعى لأدنى مَعيشةٍ، كَفَاني قَليلٌ مِنَ المالِ حَالَ كوني غيرَ طالبٍ لَهُ، فَيلزَمُ انـتفاءُ هذا المجموعِ، ولا يَلزَمُ من انتفاءِ هَذَا المجموعِ انتفاءُ عَدَمِ طَلَبِ قليلٍ مِنَ المالِ لِيلزَمَ التناقضُ الذي ذَكَرتُموهُ.

وَالجَوابُ عَمَّا ذَكَرَهُ أَبو علي الفَارِسي[٤]، أَنْ نَقولَ[٥]: إنَّ الشَّرْطَ الذي دَخَلَ عليهِ (لَوْ) مُسْتَلزِمٌ لِهَذا المجموعِ فَيكونُ مُسْتَلزِماً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أجزائِهِ كما ثبتَ في غيرِ هَذَا العلمِ، وَيَلْزَمُ منهُ أَنْ يكونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أجزائِهِ منفياً فَيلْزَمُ المحـظورُ[٦]، وَإِنْ سَلَّمنَا ذَلِكَ، لكنَّ مَا ذَكَرَهُ مُحتَمَلٌ غيرُ منصوصٍ، وَبِالمُحْتَملِ لا يمكنُ إثـباتُ أصلٍ مُتنازَعٍ فيهِ.

وَالجَوابُ عَنْ أقوالِ الآخَرينَ أَنَّهُ يدلُّ عَلى الجَوازِ ولا خِلافَ فيه، ولاَ يَدلُّ على أَنَّ المختارَ هوَ إعمالُ الفِعلِ الأوّلِ وَهُوَ أَولُ المُسَلَّمِ، وَأيضاً إِنَّهُ مُعَارَضٌ بأمثالِهِ.

وَالحَقَّ أَنَّ الأدِلَّةَ لا تدلُّ على أَنَّ إعمالَ الأوّلِ أَولَى وَلَا عَلى العَكسِ، بَلْ تدلُّ

---

(١) في ل: نصّ.

(٢) الايضاح العضدي: ٦٧.

(٣) زاد في ت: قليل من المال.

(٤) كلمة (الفارسي) زيادة من ز.

(٥) في ت: يقال.

(٦) في ت، ع، ف، ل: المحذور.

عَلى الجَوازِ، وَهُوَ غيرُ مُتنازَعٍ فيهِ، اللهمَّ إلّا أنْ يكونَ استعمالُ إعمالِ[١] أحدِهما أكثرَ من استعمالِ إعمالِ[٢] الآخر، وَحِينئذٍ يكونُ إعمالُ ذَلِكَ أولى، وأفصحَ [وَلا شكّ أَنَّ استعمالَ إعمالِ الفعلِ الثاني أكثرُ مِنْ استعمالِ إعمالِ الفعل الأوّلِ فكانَ إعمالُ الثاني أولى وَ[٣]أفْصَحَ][٤].

والجَوابُ عَنْ قَولِهِم: العَامِلُ الأوّلُ أسْبَاقُ عَلى الثَّاني، وَكَانَتْ العِنَايةُ بِهِ أكبرَ[٥]: إنَّا لا نُسَلِّم [كبر العناية بالتقديم لكن][٦] مِنَ العنايةِ بالمُقَارَبَةِ.

والجوابُ عَلى مَا بَيَّنا فِي (جُحرِ ضَبٍّ خَرِبٍ).

وَأَمّا الجوابُ عَنْ قَولِهم: إنَّ إعمَالَ الثَّانِي مُؤَدٍّ إلى الإضمارِ قَبْلَ الذِكرِ، فَنَقُولُ: إنَّهُ جائِزٌ لكونِ مَا بعدَهُ تفسيراً لَهُ، نَحو قولِهم[٧]: رُبَّهُ رَجُلاً وَضَميرُ الشّأْنِ نَحو: هُوَ زيدٌ مُنْطَلِقٌ، وَنَحو: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وَالذي يَدُلُّ عَلى أَنَّهم يَحذِفُونَ بَعْضَ الألفاظِ استغناءً عنه[٨] ببعضِ الآخَرِ، إذَا كَانَ في المَلفوظ دَلالةٌ على المَحذُوفِ، فِي عِلم المُخاطَبِ، كقولِهِ:

---

(١) كلمة (اعمال) ساقطة من ت، ز.

(٢) كلمة (اعمال) ساقطة من ت، ز.

(٣) (أولى و) ساقط من ز، ف، ل.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٥) في ت، ز، ف، ل: أكثر.

(٦) في ت، ف، ل: ان العناية بالتقديم أكثر.

(٧) في ت: قوله.

(٨) (عنه) ليست في الأصل، ولا في ز، ع.

وَنَحنُ بِمَا عِـنْدَنَا وأنتَ بمـا عِـنْـ
ـــدَكَ راضٍ والرأيُ مُخْـتَلِفُ[١]

وَلَمْ يَقُلْ: وَنَحْنُ بِمَا عِندَنا: / ٢٤ ظ / رَاضُونَ، استغناءً عنه بذِكرِ الجُزْءِ الثاني وَهُوَ راضٍ، وَكَـقَوْلِهِ تـعالَى: ﴿وَالحَـافِظِيْنَ فُـرُوْجَهُم وَالحَـافِظَاتِ﴾[٢]، وَلَمْ يَـقُلْ فُـرُوْجَهُنَّ، وَكَـقَوْلِهِ تَـعَالَى: ﴿وَالذَّاكِـرِيْنَ اللهَ كَـثِيْرَاً والذَّاكِـرَاتِ﴾[٣]، ولمْ يَـقُلْ والذَّاكِرَاتِ اللهَ استغناءً عنهُ بذكرِ الأوّلِ، وَمثلُ هَذَا أكثرُ مِنْ أَنْ يُحصَى وَإذَا جَـازَ حَذْفُ بعضِ الألفاظِ عِندَ التفسير لَهُ، فَلا يَبعَدُ الإضمار أيضاً قبلَ الذِّكرِ عِندَ التفسيرِ لَهُ.

نائب الفاعل

قَوْلُهُ: (*مَفعُولُ مَالَمْ يُسمّ فَاعِلُهُ [كُلُّ مـفعولٍ حُـذِفَ فَـاعِلُهُ، وأُقـيمَ هُـوَ مُقَامَهُ)*][٤].

إِعلمْ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ حَدَّ[٥] الفَاعِلِ بِحَيْثُ لَا يشمَلُ مَفعولَ مَا لَمْ يُسمَّ فَاعِلُهُ، وَكَانَ

---

(١) البيت لعمرو بن امرىء القيس وينسب إلى قيس بن الخطيم وإلى درهم بن زيد الأنصاري. ديوان قيس بن الخطيم ـ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. أحمد مطلوب ـ بغداد: ٨١، والكتاب ١: ٣٨، والمقتضب ٣: ١١٢، و ٤: ٧٣، والإنصاف ١: ٦١، المسألة ١٣، وخزانة الأدب ٤: ٢٧٥. والواو في (ونحن) زائدة أفسدت البيت.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ع.

مِنَ المَرفُوعَاتِ وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَ لَهُ باباً يذكُرهُ هاهنا، وَهُوَ كُلُّ مَفعولٍ حُذِفَ فَاعِلهُ، وأقيمَ غَيرُهُ مُقَامَهُ، فِي جِهَةِ الإخبارِ والإسنادِ عَلى مَعنى أَنَّه كَما كانَ الفَاعِلُ مُخْبَراً عَنْهُ، وَمُسْنَداً إليهِ يكونُ القَائِمُ مُقامَهُ كَذَلِكَ وَلَا ينتَقِضُ بالجَارِّ والمَجرورِ القائمُ مَقامَ الفاعِلِ لأَنَّهُ يُسمَّى مفعولاً أيضاً، وإِنَّما لَمْ يُذكَرِ الفَاعلُ، إِمَّا لِكَونِ العِنَايةِ[1] بالمفعولِ دونَ الفَاعِلِ، وَإِمَّا للجهلِ بالفاعِلِ، وَإِمَّا للإيجازِ والاختصار[2].

وَإِنَّما ارتفعَ مفعولُ ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه، لإسنادِ الفِعْلِ إليهِ لأَنَّهم لَمَّا[3] حذفوا الفاعل، وأقاموا المفعول مقامه في جهة الإسناد ارتفع بإسناد الفعل إليه[4].

قَولُهُ: (*وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّر صِيغَةُ الفِعْلِ إلى فُعِلَ وَ[5]يُفْعَلُ*) أي: يُغَيَّرُ الفِعْلُ إلى مَعنى فُعِلَ وَيُفْعَلُ، وَمنْدَرِجٌ فِيهِ مِثلُ استَخْرَجَ وَدَحْرَجَ وَغَيْرِهِما، وَشَرطُهُ أيضاً أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَتُهُ لِيدُلَّ عَلى بِنَاءِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَسيجيءُ هذا في قسم[6] الأفعال. {[وَهُوَ قولُهُ: أَي يُغَيَّرُ الفِعلُ إلى مَعنىَ فُعِلَ، هَذَا مَا][7] ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ[8] في شرحِهِ[9]}[10].

---

(١) في ز: القيام.

(٢) وقد لا يذكر الفاعل خوفاً منه أو خوفاً عليه.

(٣) في ت: لو.

(٤) كلمة (إليه) ليست في ل.

(٥) في مجموع مهمّات المتون: ٣٨٦: أو.

(٦) في ل: القسم.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ل، وحلّ محلّه كلمة: هكذا.

(٨) ساقطة من ت، ل.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٢.

(١٠) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف.

وَفِيمَا ذَكَرَهُ نظرٌ، لأَنَّهُ لا معنى لقولِهِ: تُغَيِّرُ[١] صِيغَةُ[٢] الفِعْلِ إلى مَعنى فُعِلَ وَيُفْعَلُ إلّا أنْ يُحْذَفَ فَاعِلُهُ، وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ، وَذَلِكِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يكونَ شَرْطاً لَهُ لأَنَّهُ دَاخِلٌ فيهِ، والشَّرْطُ يَجبُ[٣] أَنْ يكونَ خَارجاً.

والحـقُّ أن نَقُولَ: مَعنَى قولِهِ: وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيِّرَ صيغةُ الفِعْلِ إلى فُعِلَ وَيُفْعَلُ، أَنَّهُ تُغَيِّرُ صِيغَةُ الفِعْلِ إلى ضَمِّ الفاءِ وكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ في الماضِي، وَضَمِّ الفاءِ وَفَتْحِ مَا قبلِ الآخِرِ في المُضارِعِ.

قولُهُ: (*وَلَا يَقَعُ المَفْعُولُ الثانِي مِنْ بَابِ عَـلِمْتُ* إلى آخـرِهِ) أيْ لا[٤] يـقعُ المَفْعُولُ الثانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ[٥] وَلا المَفْعُولُ الثالثُ مِنْ بابِ أعلمتُ مَوقعَ الفاعلِ لأَنَّهُ قَدْ يكونَانِ جملةً، والجُمْلَةُ يَمْتَنِعُ أَنْ يكونَ مُسْنَداً إليها[٦]، وَإِذَا كانَ كَذَلِكَ امتنعَ أَنْ يقومَ مَقامَ الفَاعِلِ، وَإِذا امتنعَ أن يقومَ مَقامَ الفاعِلِ إذا كَانَا جملةً، لَمْ تقوما مَـقامَ الفاعِلِ مطلقاً اطّراداً للبابِ.

لا يُقالُ: لَا نُسَلِّمُ بأنّ[٧] الجُملَةَ لَا تَقَعُ مُسْنَداً إِلَيها، والذي يَدُلُّ عليهِ قولُهُ:

---

(١) أصله في المتن: أن تغير.

(٢) كلمة (صيغة) ساقطة من ل.

(٣) في الأصل، ز، ع: جائز.

(٤) في ت، ع، ف، ل: إنّما لم.

(٥) زاد في ل: إلى آخره.

(٦) في ف: إليه.

(٧) في ت، ع، ف: أن.

أَفِي اللهِ أمّـا[1] بَجْـدَلٌ وابـنُ بَجْـدَلِ

فـيحيي، وأمّـا ابـن الزُّبـيرِ فـيقتل[2]

قَولُهُ: (*بَجْدَلٌ*) مبتدأٌ، (*وابنُ بَجْدَلٍ*) عطفٌ عليهِ، وَقَولُهُ: (*فـيحيي*) خبرهُ، والجُمْلَةُ مبتدأٌ، وَقوله: (*أفي الله*) خبرهُ مقدّماً عليه، لأنّا نَقُولُ: الدليلُ دَلَّ[3] على أَنَّ الجُمْلَةَ لا تكونُ مُسْنَداً إِلَيها، و[4]هُوَ أَنَّ مِنْ خَـواصِّ المُسـنَدِ إِليـهِ جَـوازَ إِضمارِهِ وَدُخولَ لامِ التَّعرِيفِ، وَغَيرَهُما، وَهذِهِ الخواصُّ منفيّةٌ عَنِ الجملةِ.

وَأَمَّا فِي هَذا البيتِ، فَنَقُولُ: الجارُّ وَالمَجرورُ مُتَعَلِّقٌ بِفعْلٍ[5] مَحْـذُوفٍ وَلَـيسَ بخبرٍ عَنِ الجُمْلَةِ / ٢٥ و / وَتَقْديرُهُ: أَيَقَعُ هَذَا؟ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلى مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

..... أمّا بجدلٌ وابنُ بَجْـدَل

فـــــــيحيي[6]

وَإِنَّما لَمْ يَقَع المَفعولُ لَهُ مُقَامَ الفَاعِلِ، لأَنَّهُ فِي بَعْضِ الصُّورِ يَقَعُ عَـلى الأفـعالِ مُتَعَدِّدةً نَحو: سَلَّمْتُ[7] وأكْرمْتُ وَأَعطَيتُ إِكرَاماً لِزيدٍ.

---

(١) كلمة (أمّا) ليست في ل.

(٢) لسان العرب ـ بجدل ـ.

(٣) كلمة (دلّ) ساقطة من الأصل، ومن ع.

(٤) (الواو) ليس في ز.

(٥) (بفعل) ليس في ز.

(٦) كلمة (فيحيي) ليست في ف.

(٧) في ت، ع، ف، ل. ضربت

فَإذاً لَوْ أُقيمَ مُقامَ الفَاعِلِ في هَذا المَوضِعِ، فَأَمَّا أَنْ يُقامَ مُقَامَ فَاعلِ المجموعِ، أَو مُقَامَ بَعْضٍ مِنْهَا لامتناعِ قِيامِهِ مُقَامَ كُلٍّ[١] وَاحِدٍ مِنهَا.

وعلى التقدير الأوّل: يلزم خلو بعض الأفعال من[٢] الفاعل[٣] وهو محالٌ.

أَمَّا على تقديرِ[٤] الأوّل فظاهِرٌ، لأَنَّهُ إذا كانَ فاعلاً للمجموع لَمْ يكُنْ فَاعِلاً لِكُلِّ وَاحِدٍ منها بنَاءً على أنَّ المجموعَ مغايرٌ لكلّ واحدٍ مِنهـا، وَإذا كانَ كذلِكَ، كَانَ بَعضُ تِلْكَ الأفعالِ خالياً من[٥] الفَاعِلِ.

وَأَمَّا على التقديرِ[٦] الثانِي: فَظَاهِرٌ أيضاً، لأَنَّهُ إذا كانَ فاعلاً لِبَعْضٍ[٧] لَمْ يكنْ فاعلاً للبعضِ الآخَرِ، فَكَانَ بَعْضُها[٨] خَالِياً عَنِ الفَاعِلِ، وَإذا لَمْ يَجُزْ أن يَقُومَ مُـقَامَ الفَاعِلِ إذا كانَ عِلّةً لأفعالٍ [مُتَعَدِّدَةٍ، و][٩] لَمْ يَجُزْ أَيضاً أَنْ يقومَ[١٠] مَقامَ الفَاعِلِ إذَا كَانَ عِلَّةً لِفِعْلٍ وَاحِدٍ، إطّراداً للبابِ.

---

(١) في ت: الفاعل لكلّ.

(٢) في ت، ع، ف، ل: عن.

(٣) في ع: الأفعال.

(٤) في ز: تقديره.

(٥) في ت، ز، ع، ف، ل: عن.

(٦) في ت، ز: تقدير.

(٧) في ل: للبعض.

(٨) في ل: نفسها.

(٩) ما بين المعقفين ليس في ز.

(١٠) في ت، ع، ف: يقام.

وَلِقَائِلٍ أن يمنعَ قولَهُ: لَوْ أُقيمَ مُقامَ الفَاعِلِ في البَعْضِ[1] مَكَانَ البَعْضِ الآخَر خَالياً عَنِ الفَاعلِ لِجَوازِ أَنْ يكونَ فَاعِلُ البعضِ[2] الآخرِ مُضْمَراً، كَمَا عَرَفْتَ في بَابِ تَنَازُعِ الفِعْلَيْنِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّما لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الفَاعِلِ، لأَنَّهُ لَوْ أُقيمَ مُقَامَهُ لَمْ يُشْعَرِ التعليلُ مِنْهُ، لأنَّ النَّصْبَ هُوَ المُشْعِرُ بالتَّعليلِ، لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يكونَ مُشْعِراً بالتَّعليلِ، لِيكُونَ مفعولاً لَهُ.

وَإِنَّما قُلْنا إِنَّ المَفْعُولَ مَعَهُ لَمْ يَقُمْ مُقامَ الفَاعِلِ لأَنَّهُ لَوْ أُقيمَ مُقَامَهُ، فَإِمَّا معَ ثبوتِ الواو أو مَعَ حَذْفِهِ لا سبيلَ إلى الأوّل، لاستلزامِهِ تَحقّقَ المَعْطُوفِ بدونِ تَحَقُّقِ المَعْطُوفِ عليهِ، لِكَونِ المَفْعُولِ مَعَهُ مَعْطُوفاً على مَا قَبْلَهُ بالحقيقةِ، والذي قَبْلَهُ معطوفٌ عليهِ وَهُوَ غيرُ جَائزٍ، ولا جَائزٌ أَنْ يكونَ مَعَ حَذْفِ الواوِ، لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ حذفِ الواوِ لَمْ يكنْ مفعولاً مَعَهُ، لأَنَّهُ هُوَ المذكورُ بعدَ الوَاوِ.

أو[3] نقولُ: المَفعولُ مَعَهُ يَكُونُ مَعَ الوَاوِ، وَمفعولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَكونُ بغيرِ الوَاوِ، فَلَوْ أُقيمَ مُقامَ الفَاعِلِ يَكونُ مَعَ الواوِ، وَمَعَ عدمِ الوَاوِ، وَأَنَّهُ مُحالٌ.

وَمِمَّا لا يجوزُ أَنْ يقومَ مُقَامَ الفاعلِ الحالُ والتمييزُ.

أَمّا الحالُ فلأَنَّهُ لو أُقيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ لَجَازَ إضمارُهُ كالفاعِلِ، فَكَانَ معرفةً، لكنْ يجبُ أَنْ يكونَ نَكِرَةً، وَلأَنَّها لِبيانِ هَيئةِ الفاعِلِ والمفعولِ فَذِكْرُهُما بدونِ ذكرِهما يكونُ مُحالاً، لأنّ تَحَقُّقَ هيئةِ الشيءِ مُتَفَرِّعٌ عَلى تَحَقُّقِ ذَلِكَ الشيءِ.

---

(١) تحدّثنا عن دخول الألف واللام على بعض وكلّ في ١: ١١٩.

(٢) تحدّثنا عن دخول الألف واللام على بعض وكلّ في ١: ١١٩.

(٣) في ت: و.

وَأَمَّا التمييزُ، فَلأَنَّهُ في الأصل فاعلٌ، وإنَّما عُدِلَ عَنْهُ لغرضٍ، وَهُوَ التأكيدُ والمبالغةُ، كَمَا يجيءُ في باب التمييز[1]، فلو أُقيم مُقامَ الفاعِلِ، لَكانَ بَعْضاً لِذَلِكَ الغرَضِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ، ولَمْ يذْكُرْهُما المُصَنِّفُ.

قَولُهُ: (وإذا وجدَ المفعولُ بِهِ تعيَّنَ لَهُ).

اعلمْ أَنَّ الفِعْلَ لا يخلُو منْ أَنْ يكونَ لازِماً أَوْ مُتَعَدِّياً، فَإِنْ كَانَ متعدّياً، تَعَيَّنَ مَفعُولُهُ، لأَنْ يقومَ مُقَامَ الفَاعِلِ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمامَ الأَميرِ ضَرْباً شَديداً.

وإنَّما تَعَيَّنَ إذا وُجِدَ لأَنَّ الفِعْلَ المُتَعَدِّيَ يَقْتَضِي المفعولَ كَمَا يَقْتَضِي الفَاعِلَ، فَدَلالَتُهُ عَلى المفعولِ بِهِ كَدَلالَتِهِ عَلى الفَاعِلِ وَكَانَ أَقربَ إلى الفِعْلِ مِمَّا سِواهُ.

لا يُقالُ: إنَّ اقتضاءَ الفِعْلِ للمَصْدَرِ أَقرَبُ وَأَكثرُ / ٢٥ ظ / لأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلى مَصْدَرِهِ[2] بِخِلافِ المفعولِ بِهِ، لأَنَّ فِي لَفْظِ الفعلِ[3] مَا يُنْبِيءُ عَنِ المَصْدَرِ بِخِلافِ المَفعولِ بِهِ، [وَكَانَ[4] أقربَ إلى الفِعْلِ، لأَنَّا نَقُولُ: إنَّما لَمْ يَجُزْ إقامتُهُ مُقَامَ الفَاعِلِ مَعَ وُجودِ المفعولِ بِهِ،][5] معَ كَونِ الفِعْلِ دَالّاً عَلَيهِ، لوجوبِ[6] دَلالَةِ الفاعِلِ[7] عَلى أمرٍ

---

(١) ينظر ١: ٥٥٧.

(٢) في ل: مصدر.

(٣) كلمة (الفعل) ليست في ز.

(٤) (وكان) ليس في ز.

(٥) ما بين المعقفين ساقط من ل.

(٦) في ت: لوجود.

(٧) في ت، ز: الفعل.

زائدٍ على [مَا دَلَّ عليهِ الفِعْلُ لتحصيلِ الفَائِدَةِ وَعَدَمِ دَلالَةِ المصدرِ عَلى أمرٍ زائدٍ عَلى][1] مدلولِ[2] الفِعْلِ.

ألا تَرَى أنَّكَ[3] إذَا قُلْتَ: ضُرِبَ ضَرْبٌ لَمْ يَدُلَّ ضَرْبٌ عَلى أمرٍ زَائدٍ عَلَى مَا دَلَّ عَليهِ الفِعْلُ.

وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ: إنَّ المَصْدَرَ الَّذي يُقامُ مُقَامَ الفَاعِلُ يُوصَفُ بِشيءٍ زَائدٍ وَإذا وُصِفَ كَانَ فيهِ دَلالةٌ على معنًى لم يَدُلَّ عليهِ الفِعْلُ وَحْدُهُ، نَحو: ذُهِبَ ذَهَابٌ شَدِيدٌ.

وَيُمكِنُ أنْ يُجَابَ عَنهُ بِأنْ يُقالَ: وَإنْ سَلَّمْنَا أنَّ فِي المَصْدَرِ دَلالَةً عَلى أمْرٍ زَائدٍ عَلى مَدْلُولِ الفِعْلِ، لَكنْ أولى مَا[4] يُقامُ[5] مُقَامَ الفَاعِلِ هُوَ[6] المَفْعُولُ بِهِ دونَ المَصْدَرِ الموصوفِ لأنَّ فِي إقامتِهِ مُقامَ الفَاعِلِ فائدةٌ أكثرُ مِنْ إقامةِ المصدر المَوصوفِ مُقامَ الفَاعِلِ لِدَلالةِ الفِعْلِ عَلى المَصْدَرِ وَإنْ لَمْ يكنْ دالاً عَلى ذَلِكَ الوَصْفِ، وَعَدَمِ دَلالتِهِ عَلى المفعولِ به المُعَيَّنِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ.

[هَذَا على مَذْهَبِ البصريينَ، أمَّا عِنْدَ الكُوفِيّينَ فتجوزُ إقامةُ غَيرِهِ مُقَامَ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ل: ما دلّ عليه.

(٣) (أنّك) ليست في ل.

(٤) في ل: أن.

(٥) في ت: يقوم

(٦) كلمة (هو) ليست في ل

الفاعِلِ مَعَ وجودِهِ[١] كَقولِهِ:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ

لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِروِ الكِلابَا[٢]

وَهُوَ مَردودٌ عِنْدَ البصريينَ، لكونِه خَارجاً عنِ القياسِ، واستعمالِ الفصحاءِ[٣].

وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ لازماً لَمْ يَجُزْ أَنْ يُبنى مِنهُ فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عِندَ الأكثَرِينَ، لِئلّا يبقى حديثٌ مِنْ غيرِ مُحدِّثٍ عَنْهُ، وَإِنَّهُ مُحَالٌ إِلّا إِذَا أُقيمَ مُقَامَ الفَاعِلِ مصدرٌ أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ، وَإِنَّما جَازَ إقامَةُ كُلِّ واحِدٍ مِنها مُقامَ الفَاعِلِ، لِكَونِهِ دَالّاً عَلَيه.

ألا تَرَى أَنَّ ذَهَبَ دَلَّ[٤] عَلى الذَّهَابِ، والزمانِ وَالمَكانِ؟ فَإِذَا دَلَّ عليهِ كما دلّ عَلى الفاعِلِ جازَ إقامةُ كلِّ واحدٍ مِنها مُقَامَ الفَاعِلِ.

لا يُقالُ: إِنَّهُ لَمْ يَدُلَّ عَلى الجَارِّ والمَجرورِ، فَوَجَبَ أَنْ تمتنعَ إِقامَتُهُ مُقَامَ الفَاعِلِ، لأنّا نقولُ: المَجرورُ مفعولٌ بِهِ، لأنَّ الباءَ مثلاً مِنْ: ذُهِبَ بزيدٍ بمنزلةِ الهمزةِ في: أُذْهِبَ

---

(١) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٨٤.

(٢) البيت ينسب إلى جرير ولا يوجد في ديوانه، وقُفَيرَة اسم أمّ الفرزدق. ذمّ الشاعر قفيرة بأنّها لو ولدت جروا لشبّهَ جميعُ الكلاب لسوء خلقه. انظر: الخصائص ١: ٣٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٧٥، وخزانة الأدب ١ ٣٣٧

(٣) ما بين المعقفين ساقط من الأصل، ومن ز، ع

(٤) في ت: دال

زيدٌ فَكَمَا أَنَّ زَيْداً مفعولٌ[١] بِهِ أُقِيمَ مُقَامَ الفاعِلِ، فَكَذَا فِي ذُهِبَ بِزيدٍ، وَإِذَا كَانَ المجرورُ مفعولاً بِهِ فَهُو الَّذي يكونُ قائماً مُقامَ الفاعِلِ بالحقيقةِ.

أو نقولُ: إنَّما جَازَ إقامةُ الجارِّ والمجرورِ مُقامَ الفَاعِلِ، حَمْلاً عَلى الظَّرفِ، لكونِ الظرفِ أيضاً جارّاً ومجروراً، واعلمْ أَنَّكَ مُخَيَّرٌ في إقامةِ كُلِّ وَاحدٍ مِنها مُقامَ الفَاعِلِ فتقولُ: ذُهِبَ بزيدٍ يومَ الجُمُعَةِ فَرسخينِ[٢] ذَهاباً شديداً. فَإذا أقمتَ وَاحِداً مِنهَا مُقامَ الفَاعِلِ نصبتَ البَواقي.

وَإِنْ قِيلَ قُيامُ الجارِّ والمَجْرُوْرِ مُقامَ الفَاعِلِ أَولَى مِنَ البَواقي لِكَونِهِ مفعولاً بِهِ لَمْ يكنْ بعيداً.

وَاعلمْ أَنَّ الظرفَ الَّذِي يُقامُ مُقامَ الفَاعِلِ يجبُ أَنْ يكونَ غَيْرَ لازمٍ للظرفيّةِ وَكَذَلِكَ المصدرُ غَيرُ لازمٍ للنّصبِ، نَحو: سبحانَ اللهِ، وَمَعَاذَ اللهِ، لأَنَّهما امتنعَ[٣] أَنْ يُقاما[٤] مُقَامَ الفَاعِلِ، لِكونِهما مَنْصُوبَيْنِ حِينَئِذٍ، وَمَا يُقامُ مُقَامَ الفَاعِلِ مَرفُوعٌ.

قَولُهُ: (*والأَوَّلُ / ٦ و / مِنْ بَابِ أُعطِيتُ أَولَى مِنَ الثَّانِي*) أَيْ: إقَامَةُ المفعولِ الأَوّلِ مِنْ بابِ أُعطيتُ أَولَى مِنْ إقَامَةِ المَفْعُولِ الثاني مُقَامَهُ، لأَنَّ الأَوَّلَ آخذٌ والثاني مَأْخُوذٌ فِي الأَوَّلِ فاعليةٌ وَفي الثاني مفعوليّةٌ، وَلا شَكَّ أَنَّ مَا فيهِ مَعنى الفَاعليةِ أَولَى

---

(١) في الأصل: مفعولاً.

(٢) مثنّى فرسخ، وهو وحدة طول، فارسي معرّب. مختار الصحاح ـ فرس ـ: ٤٩٧.

(٣) في ت، ل: امتنعا.

(٤) في ت: يقوما.

بِأَنْ يقومَ مُقامَ الفاعِلِ مِمّا فيه مَعنى المَفعولية.

المبتدأ والخبر

قولُهُ: (*وَمِنها المُبتدأُ والخبرُ، فالمبتدأُ هُوَ الإسمُ المُجَرَّدُ [عَنِ العَوامِلِ اللفظيةِ]*[1] إلى آخِرِهِ).

فَقولُهُ: (*الاسمُ مَقْصُودٌ*)، وقولُهُ: (*المُجَرَّدُ مِنَ العواملِ اللفظيةِ*) احترازٌ عَنِ الأسماءِ الغيرِ المُجَرَّدَةِ[2] كَإسمِ [كانَ وأخواتِهَا واسم][3] إنّ وأخواتِهَا.

وقولُهُ: (*مُسْنَداً إليهِ*) احترازٌ عنِ الأسماءِ المُجَرَّدَةِ عَنِ العواملِ اللفظيّة، لكنْ لا للإسنادِ كألفاظِ العَدَدِ، وَحروفِ التَّهجّي وَصيغِ الأسماءِ الغَير المركّبةِ[4]، وَعنْ خَبرِ المبتدأ فَإنَّهُ مُجرّدٌ أيضاً مِنَ العواملِ اللفظيّة، لَكِنْ ليسَ مسنداً إليه.

وَقولُهُ: (*أَو الصِّفَةُ الواقِعَةُ بعدَ حَرْفِ النَّفيِ وألِفِ*[5] *الاستفهام*)، لِيدخُلَ فيهِ مِثلُ: أقائمٌ الزَّيدانِ، وَما قَائمٌ الزيدانِ، لأنَّ قائمٌ هاهنا مبتدأ مع أنّه ليس مسنداً إليه، والزيدانِ فاعل له سادّ مسدّ الخبر عَلى أنَّ معنى[6] الكلامِ يتمُّ بِهذِهِ الصِّفةِ مَعَ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من: ت، ع، ف، ل.

(٢) يريد غير المجردة.

(٣) زيادة من ت، ل.

(٤) يريد غير المركّبة.

(٥) كلمة (ألف) ليست في ز.

(٦) في ت، ع، ف، ل: معنى أنّ.

الفَاعِلِ، كَما يَتِمُّ بالمبتدأ معَ الخبرِ، وَحينئذٍ لَو اقتصَرَ على الأوّلِ، لمْ يَدخُلْ هَذا الفرعُ فِي الحَدِّ، فَإذاً لَمْ يَكُنِ الحَدُّ حدّاً هَذا خلفٌ.

وَقولُهُ: (*رافعةٌ لِظاهرٍ*) احترازٌ عنِ الصِّفَةِ الواقعةِ بَعْدَهُما الرافعةِ لِمُضْمَرٍ، نَحو قَولِكَ: أقائمانِ الزَّيدَانِ.

فَإنَّ (قَائِمَانِ) وَاقِعٌ بعدَ ألفِ الاستفهامِ رافعٌ للمضمرِ مَعَ أنَّهُ ليسَ بمبتدإٍ، بَلْ هوَ خَبَرُ مبتدإٍ، وَالمُبتَدأُ هوَ (الزيدانِ)، تَقديرُهُ: الزيدانِ قائمانِ، والَّذي يَدُلُّ عَلى أنَّهُ ليسَ بمبتدإٍ، أنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لكانَ مسنداً إلى (الزيدانِ)، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ تثنيتهُ لإسنادِهِ إلى الظَّاهرِ حينئذٍ، وَإذاكانَ كَذَلِكَ، فَلَو اقتصرَ على قولِهِ: أو[1] الصِّفَةُ الواقعةُ بَعْدَهُما لَدَخَلَتْ فِي المُبْتدإِ وَلَيْسَتْ بِالمُبْتَدَإِ.

واعلم أنَّهُ لَوْ قَالَ: أو الصِّفَةُ الواقِعةُ بعدَ حرفِ النفي، وحرفِ الاستفهامِ لكانَ أصوبَ، لِيدخُلَ فيهِ مثلُ: هَلْ قائمٌ الزيدانِ. فَإنَّهُ أيضاً مُبتدأٌ. وَلَيْسَ بداخلٍ فِيما ذَكَرَهُ.

قَولُهُ: (*فإنْ طَابَقَتْ مفرداً جَازَ الأمرانِ*[2]).

أيْ: إنْ[3] طَابَقَتِ الصِّفَةُ مفرداً بعدَها، نَحو: أقائِمٌ زيدٌ جَازَ الأمرانِ، أَيْ: جَازَ أَنْ تَكونَ مبتدأً والمُفرَدُ الَّذِي بعدَها فاعلٌ لها سادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ وَحِينَئِذٍ تَدْخُلُ فِي حدِّ المُبْتَدَإِ.

---

(١) في ت: و.

(٢) في ت: جاز فيه الأمران.

(٣) كلمة (ان) ليست في ز.

وَجَازَ أَنْ يكونَ المُفْرَدُ الَّذِي بَعدَها مبتدأً وَتِلكَ الصِّفَةُ خَبرُهُ وَحِينَئِذٍ لا[١] تَدْخُلُ في حدِّ المبتدإِ لِكَونِهَا رافعةً لِلمُضْمَرِ عَلى هَذا التَّقْدِيرِ.

وَإِنَّما قالَ مفرداً احترازاً[٢] عن التَّثنيةِ والجَمْعِ، نَحو: أقائِمانِ أَخواكَ. فَإِنَّ المطابقةَ حَاصِلَةٌ بينَ الصِّفَةِ وَمَا بَعْدَها معَ أنَّ الأمرينِ غيرُ جائزين عندَ الأكثرينَ.

لا يُقالُ: إِنَّ هَذَا الحَدَّ مَنْقُوْضٌ بقولِهم: (تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ)[٣]. فَإِنَّ (تَسْمَعُ) مُبْتَدَأٌ مَعَ أَنَّهُ ليسَ باسمٍ ولا صِفَةٍ شَأنُها مَا ذَكَرْتُم وخيرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ خَبَرُهُ، لأنَّا نَقُولُ: (تَسْمَعُ بالمُعِيدِي) فِي تَقْدِيرِ: أنْ تَسْمَعَ في تقديرِ سَمَاعُكَ بالمُعَيدِي، فَحُذِفَتْ أَنْ، وهيَ مُرادَةٌ وَ(أَنْ) معَ مَا بَعدَها فِي تأويلِ المصدرِ، وَتقديرُهُ: سَمَاعُكَ بالمُعيدِي، فَلَمَّا حُذِفَ (أَنِ) ارتفعَ الفِعْلُ عَلَى مَا كَانَ فِي الأصلِ، وَحَذْفُ أَنْ عَنِ الفعلِ شَائِعٌ كَثيرٌ.

قَالَ [عَزَّ مِنْ قَائِلٍ]: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ[٤] تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلونَ﴾[٥] أيْ: أَتَأْمُرُونِي أَنْ أعبدَ[٦] غَيْرَ اللهِ، فَلَمَّا حَذَفَ أَنِ ارتفعَ الفِعْلُ.

فإذا ثبتَ ذَلِكَ، لَمْ يردِ النَّقْضُ.

وَاعلمْ أَنَّهُ يردُ عَلى هَذَا الحدِّ النَّقْضُ بِمَا اختَارَهُ فِي أسماءِ الأفعالِ، وَهُوَ أَنَّ

---

(١) في ت، ع، ل: لمْ، والكلمة ليست في: ف.

(٢) في ل: احتراز.

(٣) مرّ هذا المثل في ١: ١٤٤.

(٤) في ع: تعالى.

(٥) سورة الزمر: ٦٤.

(٦) في ت: أعبد الله غير الله.

رويدَ مبتدأٌ، والضَّميرُ المُسْتَكِنُ فَاعلٌ لَهُ / ٢٦ ظ / سَادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

قَولُهُ: (*وَالخَبرُ هُوَ المُجَرَّدُ المُسْنَدُ المُغايِرُ للصفةِ المَذْكُورة*).

قَولُهُ: (*المُجَرَّدُ*) شَامِلٌ لِلخَبَرِ وغيرِهِ مِنَ المبتدإِ والأسماءِ المُجَرَّدَةِ مِنَ العواملِ، والأفعالِ المجرّدةِ[1] لا للإسنادِ.

وَبِقَولِهِ: (*المُسْنَد*)[2] خَرَجَ عنهُ جميعُ ما عدَا الخبرِ إلّا الصّفةَ المذكورَة.

وَبِقَولِهِ: (*المُغَايِرُ للصفةِ المذكورة*) خَرَجَ عَنْهُ المُبتَدأُ الَّذِي هُوَ الصِّفَةُ المذكورةُ فِي حدِّ المُبتَدَإِ.

وَفيهِ نَظَرٌ، لأنَّ الفعلَ المضارعَ هوَ المُجَرَّدُ من[3] العواملِ اللفظيةِ المسندُ بهِ المغايرُ للصِّفَةِ المذكورةِ، وليسَ بخبرِ المبتدإِ.

وَلَو قالَ[4]: الخبرُ [هُوَ المُجَرَّدُ][5]، المُسْنَدُ إلى المُبتَدَإِ لا ندفَعُ النقضُ المذكورُ لأنَّ الفعلَ المضارعَ، وَإِنْ كَانَ مجرّداً ليسَ بمسندٍ إلى المبتدإِ.

العامل فيهما:

وَإِذا تَقَرَّرَ هَذَا، فاعلمْ أَنَّ النحويينَ اختلَفُوا فِي العامِلِ فِيهِما[6].

---

(١) كلمة (المجردة) ليست في الأصل.

(٢) في ف، ل: المسند به.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) في ل: كان.

(٥) ما بين المعقفين ساقط من الأصل، ز

(٦) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها بالتفصيل ابن الأنباري. انظر: الإنصاف ١: ٣٠، مسألة ٥.

فَقَالَ الكوفيونَ: إنَّهما يترافعانِ.

وَقَالَ البصريونَ: إنَّ المبتدأَ ارتفَع بالابتداءِ، وَهُوَ كَونُهُ مجرّداً عنِ[١] العَوامِلِ اللفظيةِ أُسندَ[٢] إليهِ الخَبَرُ، أَوْ كونُهُ صِفَةً مذكورةً.

وَأَمَّا الخبرُ: فَقَدْ اختُلِفَ فيهِ أيضاً، بعدَ اتّفاقِهِم عَلى أنَّ المُبْتَدَأَ مُرْتَفِعٌ بالابتداءِ.

فَقَال قومٌ: إنَّهُ مرتفعٌ بالابتداءِ أيضاً وحدَهُ.

وقالَ الآخرونَ: إنّه مرتفعٌ بالابتداءِ والمبتدإِ جميعاً[٣].

وَالحَقُّ مَا ذَهَبَ إليهِ البصريونَ لانتفاءِ عامِلٍ لفظيٍّ لفظاً أو تقديراً.

واستدلَّ الكوفيونَ عَلى صحّةِ مَذْهَبِهِم، بِأَنَّهُ لا بُدَّ لِكُلِّ واحدٍ مِنْهُما من الآخَرِ، وَلا ينفكُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَنْ صَاحِبِه فَيكونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَامِلاً فِي صَاحِبِه.

قَالُوا[٤]: وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ كثيرةٌ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿**أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾[٥] فَنَصَبَ (أيّاً) بـ(تَدْعُوا)، وَجزَمَ (تَدْعُوا) بـ(أَيّاً).

وَكَذَلِكَ قَولُهُ تَعالَى: ﴿**أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ**﴾[٦]، فَأَيْنَمَا مَنْصُوبٌ

---

(١) في ت، ف، ل: من.

(٢) في ت: سند.

(٣) الإنصاف ١: ٣٠، مسألة ٥.

(٤) كلمة (قالوا) ليست في ل.

(٥) سورة الإسراء: ١١٠.

(٦) سورة النساء: ٧٨.

بَتَكُونُوا، وَتَكُونُوا مَجْزُومٌ بِأَيْنَمَا[١]، وَغَيرُ ذَلِكَ.

وَالجَوابُ عَنْهُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ شيئينِ لا ينفكُّ أحدُهُمَا عن الآخرِ، يَكونُ كُلُّ وَاحِدٍ[٢] مِنْهُما عاملاً في الآخرِ، فَإِنَّ الفِعْلَ والفَاعِلَ لا يَنْفَكُّ أحدُهُما عنِ الآخَرِ، وليسَ الفاعِلُ عاملاً في الفِعْلِ.

وَأَمَّا الجَوابُ عنِ الآيتينِ: فهوَ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الفِعْلَ مجزومٌ بـ(أيّ)[٣] و(أَيْنَمَا)، بَلْ مَجْزُومٌ بـ(إنْ). وَإِنَّما جَازَ حَذْفُ (إنْ)، لِكَونِهِما نائِبَتَينِ عَنْهُ، ثُمَّ وَلَئِنْ[٤] سَلَّمْنا أَنَّهُما أَنْفُسَهُما عَامِلانِ، لَكِنْ لَا يلزمُ مِنْ جَوازِ عَمَلِهِما في الفعلِ وجوازِ عمل الفعلِ فِيهِما، جوازُ عملِ كلِّ واحدٍ مِنَ المُبْتَدَإِ والخبرِ في الآخرِ، إِمَّا لاختلافِ العملينِ فيهما بخلافِ المبتدإِ والخبرِ[٥]، وإِمَّا لِكَوْنِهِما مُستحقَّينِ للعملِ بخلافِ المبتدإِ والخبرِ فَإِنَّهُما اسمانِ، وَأَصلُ الإسمِ أَنْ لا يعملَ[٦]، وَهُوَ بعينهِ دَليلٌ عَلى أَنَّهما لا يترافعانِ.

فإنْ قِيلَ: لِمَ جَازَ أنْ يَعْمَلَ هذا المَعنى، وَهُوَ أمرٌ معنويٌ؟

قُلْنا: لِكونِهِ مختصّاً بالإسمِ، وَكَمَا أَنَّ العامِلَ اللفظيَّ إذا اختصَّ بأحدِ القَبيلَينِ عَمِلَ فِيهِ، فَكَذَلِكَ المعنويُّ.

لا يُقالُ: العَامِلُ المَعْنَويُّ غيرُ مختصٍّ بالإسمِ، لأَنَّهُ يدخُلُ على الفِعلِ

---

(١) الإنصاف ١: ٣٠، مسألة ٥.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت، ع، ل: أيّاً.

(٤) في ل: ان.

(٥) ساقطة من ت.

(٦) الإنصاف ١: ٣٤، مسألة ٥.

المضارع، وَيَرتَفِعُ الفِعْلُ[١] المُضارِعُ بِهِ.

لأنَّا نَقولُ: العَامِلُ المعنويُّ أنواعٌ كالعامِلِ اللفظيّ، والنوعُ الَّذي يدخُلُ على الإسمِ وَيَرْفَعُهُ غيرُ النوعِ الذي يَدخلُ عَلى الفعلِ ويرفعُهُ، لأنَّ الأولَ هوَ كونُهُ مجرّداً مِنَ العواملِ اللفظيّةِ ليُسْندَ إليهِ الخبرُ، والثّاني وَقُوعهُ مَوْقِعَ الإسمِ عِنْدَ سَائِرِ النحويينَ، وَكونُهُ مجرّداً عن الناصِبِ والجَازِمِ، عِنْدَهُ لا يفيدُ ليُسْنَدَ الخبرُ إليهِ[٢] فَأَحَدُهُما غيرُ الآخَرِ[٣]، وَإِنِ اشْتَرَكَا فِي كَونِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُما مَعنَوياً.

لَا يُقالُ الابتداءُ هُوَ التَّجَرُّدُ عَنِ العوامِلِ اللفظيّةِ، فَهُو أمرٌ عَدَمِيٌّ / ٢٧ و / والعَدَمُ لَا يَصْلَحُ أَنْ يكونَ عامِلاً فضلاً عنْ أَنْ يكونَ رافعاً، لأنَّا نَقولُ ليسَ هُوَ التجرّدُ فقطْ بَلْ العاملُ هو التَجرُّدُ مَعَ إسنادِ الخبرِ إليهِ، والجُزْءُ الثَّانِي وُجُودِيٌّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ التَّجَرُّدُ الذي هوَ عدميٌّ علّةً تامّةً للرفعِ بَلْ جُزْءُ عِلَّةٍ، وَجُزءُ العِلَّةِ جَازَ أَنْ يَكُونَ عَدَمِيّاً، وَلَئِنْ سَلَّمنَا أَنَّهُ أمرٌ عَدَمِيٌّ لكنْ لِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ عاملاً، فإنَّ العَامِلَ فِي هذهِ الصّناعةِ ليسَ بِعِلَّةٍ فِي الخَارِجِ، كَالإحراقِ وَالإغْراقِ، بَلِ العَامِلُ فِيهَا إمَارَةٌ ودَلالَةٌ، والإمَارةُ كما تكونَ بوجودِ شيءٍ تكونُ بعدمِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يكونَ التَّجَرُّدُ مِنَ العَوامِلِ اللفظيةِ عَامِلاً.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ عَمِلَ الرَّفْعَ دونَ غيرِهِ؟

---

(١) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٢) زيادة من: ت، ل.

(٣) في ل: الأوّل.

قُلْنَا: قَدَّمْنَا[١] أَنَّ العَامِلَ شَيءٌ، وَالمُقْتَضِي للإعرابِ شَيءٌ، فَالعَامِلُ هَاهُنا هُوَ الابتداءُ، وَكَونُ المبتدإِ والخَبَرِ مُشابِهينِ لِلفَاعِلِ هُوَ المُقْتَضِي للرفعِ.

أَمَّا مُشَابَهَةُ المُبْتَدإِ الفَاعِلَ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما مُسْنَدٌ إِلَيهِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَحْتاجُ إلى شيءٍ يَنْضَمُّ إليه ليحصلَ الكلامُ.

وَأَمَّا مُشابَهَةُ الخَبَرِ الفاعِلَ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما جُزْءُ ثانٍ.

تقديمُ المبتدأ

قَولُهُ: *(وَأَصْلُ المُبْتَدإِ التَّقدِيمُ)*.

إِعلمْ أَنَّ الكوفيينَ ذَهَبوا إلى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدإِ على المبتدإِ.

وذهبَ أصحابُنا إلى جوازِهِ[٢]، لِنَصِّ[٣] الآيةِ والاستعمال والقياسِ.

أَمَّا الآيةُ: فَقَولُهُ تَعَالى: ﴿سواءً مَحْيَاهُم وَمَمَاتُهم﴾[٤] وَقَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[٥].

---

(١) في ع، ف، ل: قد بيّنا.

(٢) هذه احدى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين. الإنصاف ١: ٤٦.

(٣) في ل: لنا.

(٤) سورة الجاثية: ٢١. قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (سواءً) بالنصب وباقي السبعة بالرفع. التيسير: ٨.

(٥) سورة البقرة: ٦.

وَأَمَّا الاسْتِعْمَالُ: قَولُهُم: تَمِيمِيٌّ أنا[١]، وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤكَ[٢]، وَقَولُ الشَّاعِرِ:

بَـنُونَا بَـنُو أَبـنائِنا وَبَـنَاتُنا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[٣]

وَأَمَّا القياسُ فلأنَّ خبرَ كانَ فرعٌ عَلى خبرِ المبتدإِ، وَجَازَ تقديمُ خبرِ كَانَ على اسمِها، فتقديمُ خَبَرِ المبتدإِ أَولَى، لأنَّهُ لا مانِعَ مِنَ التقديمِ والأصلُ هوَ التَّصرُّفُ، فَجَازَ التقديمُ إِذَا كانَ الاهتمامُ بالخبرِ أكثرَ.

واحتجَّ المخالِفُ:

أَمَّا أوّلاً: فَبِأنَّ[٤] المُبْتَدَأَ هُوَ الذاتُ، والخبرُ هوَ الصِّفَةُ، والذَّاتُ قَبْلُ الصِّـفَةِ، فالاستحقاقُ موجبٌ أَنْ يكونَ قَبْلَهُ باللفظِ قياساً على سائرِ التوابعِ، والجَامِعُ بينَهُما التبعيّةُ المعنويّةُ.

وَأَمَّا ثانياً: فَبِأنَّ[٥] الخبرَ[٦] لا بدَّ وأَنْ يَتضَمَّنَ الضَّمِيرَ، فَإِذَا قُدِّمَ الخَبَرُ عَلى المبتدإِ للزمَ[٧] الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، وَأَنَّهُ غيرُ جائزٍ[٨].

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٨، والإنصاف ١: ٤٦، والهمع ٢: ٣٧.

(٢) الكتاب ١: ٢٧٨، والإنصاف ١: ٤٦، والهمع ٢: ٣٨.

(٣) البيت للفرزدق. ديوانه: ٢١٧.

(٤) في ف: فان.

(٥) في الأصل: فلأن، وفي ف: فأنَّ.

(٦) في ت: خبر المبتدإ.

(٧) في ت: لزم.

(٨) في ع، ف: سائغ، وفي ل: شائع.

وَلَنا أَنْ نُجيبَ عَنِ الأَوّلِ، بِأَنْ نَقُولَ[١]: لا نُسَلِّمُ أَنَّ المبتدأَ هوَ الذاتُ، والخبرُ هوَ الصِّفةُ، بَلْ قَدْ يكونُ العكسُ، نَحْوُ: المُنْطَلِقُ زيدٌ.

وَلَوْ سَلَّمْنا ذَلِكَ، لكنْ لَا نُسلِّمُ أَنَّ ما ذكرتُم يقتضي الوجوبَ، بَلْ [نَقولُ: إِنَّهُ][٢] أولويّة تقديمِ المبتدإِ على الخبرِ، ونحنُ قائلونَ بِهِ، لا[٣] كما ادّعيتُم.

وَعنِ الثَّانِي: أَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الخَبَرَ لابدَّ وَأَنْ يَتَضَمَّنَ الضَّميرَ، بَلْ نقولُ: إِنَّهُ يتَضمّن الضَّميرَ إذا كانَ مشتقّاً، أمّا إذا لمْ يكنْ مشتقّاً فلا نُسَلِّمُ وَلِئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكنْ لا نُسَلِّمُ امتناعَ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، وإنّما يَكونُ ممتنعاً أَنْ لَوْ لَمْ يكنْ مُؤخّراً مِنْ حيثُ المَعنَى، أمّا إِذَا كانَ متقدّماً مِنْ حيثُ اللفظ، ومؤخّراً مِنْ حيثُ المَعْنَى، فجائزٌ، نَحو قولِهِ تَعَالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[٤]، وقولِهِ: وَفِي أَكفانِهِ يُلَفُّ[٥] المَيِّتُ[٦]، وغيرِ ذَلِكَ.

وَظَاهِرٌ أَنَّ تقديمَ الخبرِ على المبتدإِ ليسَ إلّا من حيثُ اللفظِ، وَلِهَذَا قَالَ المُصَنِّفُ: (وَأصْلُ المبتدإِ التقديمُ)، لأَنَّهُ محكومٌ عليهِ، فَإِذاً لابدَّ وَأَنْ[٧] يُعقَلَ لِيُحْكَمَ عَلَيهِ بشيءٍ، وَلأَنَّ مِنْ بعضِ أَخبارِ المبتدإِ الخبرَ المشتقَّ، وَفِيهِ ضميرٌ للمبتدإِ، وَكَانَ

---

(١) في ع: بانا.

(٢) ساقطة من ت، ز، ع، ل.

(٣) في ت: لأنه.

(٤) سورة طه: ٦٧.

(٥) في ل: كف.

(٦) الإنصاف ١: ٤٦، المسألة ٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٩٢، وفيهما كلمة (الفّ) مكان (يلفّ).

(٧) الصواب: لابدّ أن. أزاهير الفصحى: ٧٥.

الأصلُ فِي هَذَا الموضعِ التقديمَ لِئَلا يَلْزَمَ الإضمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَإِذَا كانَ أصلُهُ التقديمَ في هَذَا الموضعِ كانَ كَذَلِكَ في سَائِرِ المواضِعِ لاِطِّرَادِ البَابِ.

لا يُقالُ: هَذا منقوضٌ بالفاعِلِ، لأنَّا نَقُولُ: الأصلُ مَا ذكَرنا، إلّا أنّ الدليل دلّ على أنّ الفاعِلِ لا يتقدّم على الفعل كما ذكرناه في بابه ثمّ أنَّ الكوفيينَ ذَهَبوا إلى أنّ الخبرَ إذا تَقَدَّمَ على المبتدإِ ارتفعَ الخَبرُ[1] ارتفاعَ[2] الفاعلِ، نَحو: قَائِمٌ زيدٌ[3].

فإنَّ (قائمٌ) مبتدأٌ عندَهُم، و(زيدٌ) فاعِلٌ سادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ / ٢٧ ظ / والبصريونَ يَقُولونَ: إنَّ مِثْلَ قائمٌ اسمُ الفَاعِلِ، واسمُ الفَاعِلِ[4] أضعفُ مِنَ الفعلِ في العملِ، فلمْ يعملْ إلّا إذا اعتمدَ عَلى شيءٍ.

وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي الظرفِ إذا كانَ مُقَدَّماً على المبتدإِ نحو: فِي الدارِ زيدٌ، فإنَّ زيداً مرفوعٌ بالظرفِ عندَ الكوفيينَ وعندَ الأخفشِ[5]، بأنَّهُ فَاعِلُهُ ومبتدأٌ عندَ البصريينَ[6] وسيبويهِ[7].

وَالحَقُّ مَعَ أصحابِنا، لجوازِ قولِنَا: في دارِهِ زيدٌ[8] [، فَلولا أَنَّ زيداً في نِيَّةِ

---

(١) في ت، ف، ل: بالخبر.

(٢) في ت: بارتفاع.

(٣) شرح المفصل ١: ٩٢، والكافية ـ شرح الرضي ـ ١: ٨٨.

(٤) في ت، ز: المفعول.

(٥) الإنصاف ١: ٣٦، المسألة ٦.

(٦) المصدر السابق.

(٧) عطف سيبويه على البصريين غير مناسب.

(٨) كلمة (زيد) ليست في ل.

التقديمِ لَزِمَ الإضمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظاً وَمَعنىً، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

قَولُهُ: (*وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: فِي دَارِهِ زَيْدٌ*)[1] [*وامتنعَ: صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ*][2])

أَيْ وَمِنْ أَجلِ أَنَّ أصلَ المبتدإِ هُوَ التقديمُ جَازَ: في دارِهِ زيدٌ، لِكونِ زَيْدٍ مقدّماً في المَعْنَى، وإِنْ كَانَ متأخِّراً في اللفظِ، فَلَمْ يَلْزَمْ إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ، وامتَنَعَ: صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ، لِكَونِ ضميرِ صاحِبِها رَاجِعاً إلى الدارِ وهُوَ مقدَّمٌ لفظاً وتقديراً على الدارِ فيلزمُ إضمارٌ قبلَ الذِّكرِ لفظاً وتقديراً، وَهُوَ غيرُ جائزٍ.

الابتداء بالنكرة

قَولُهُ: (*وَقد يكونُ المبتدأُ نكرةً إذا تخصّصتْ بوجهٍ ما إلى آخِرِهِ*).

اعلمْ أَنَّ حقَّ المبتدإِ أَنْ يكونَ مَعْرِفةً أو نكرةً مخصوصةً، لكونِهِ محكوماً عليهِ، فَلَوْ لَمْ يكنْ معلوماً بوجهٍ من الوجوهِ، لَمْ يكنِ الحُكْمُ عليه.

لا يقالُ: الفَاعِلُ محكومٌ عليهِ معَ جوازِ كونِهِ نكرةً غيرَ مخصّصةٍ[3]، لأَنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ جوازَ كونِ الفاعلِ محكوماً عليهِ معَ جوازِ كونِهِ نَكِرَةً غيرَ مَخْصُوصةٍ، فَإِنَّه يَتَخصَّصُ بالفعلِ المُتَقَدِّمَ عليهِ ثُمَّ الَّذِي تتخصّصُ بِهِ النكرةُ حَتَّى جَازَ أن تقعَ مبتدأً أنواعٌ:

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ز، ل.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٣) في ل: مخصوصة.

مِنهَا الصفةُ، نَحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[1] فَإِنَّهُ اختصَّ بِالصِّفَةِ.

وَمِنْهَا التَّصغِيرُ، نَحو: رُجَيلٌ قائمٌ، وَهُوَ قَرِيبٌ فِي المَعْنَى مِنَ الصِّفَةِ وَلِهَذا لَمْ يَذْكُرْهُ المُصَنِّفُ.

وَمِنهَا تَخْصِيصُها بثبوتِ الخَبَرِ لَهَا، نَحو بَابٍ: أرجلٌ فِي الدَّارِ أم امرأةٌ؟

فَإِنَّها تَخَصَّصَتْ بحصولِ الخَبَرِ لَهَا، لِأَنَّهُ إِنَّما يُسأَلُ بِـ(أَمْ) إِذا عُلِمَ حصولُ أَحَدِهِما فِي الدَّارِ، لَكِنْ لا على التَّعيينِ، فيُسأَلُ بِـ(أم) والهمزةِ عنِ التَّعْيِينِ.

وَمِنْهَا تخصيصُها بإفادةِ العمومِ، نَحو: مَا أَحَدٌ خيرٌ منكَ فَإِنَّ أحداً تَخَصَّصَ بالعُمومِ بواسطةِ حرفِ النَّفي، لأنَّ حرفَ النفي إذا دَخَلَ على النكرةِ أفادَ العمومَ، وَمِنْهُ [قَولُهُ تَعَالَى][2]: ﴿كُلٌّ إِلينَا رَاجِعُوْنَ﴾[3].

وَمِنهَا تَخْصِيصُها بِشَيءٍ يُخَصَّصُ الفاعِلُ بِهِ حَتَّى جَازَ أَنْ تَقَعَ نكرة[4] نَحو قَولِهِم: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ[5]، وَمَعْنَاهُ مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ. فَشَرٌّ فِي الحقيقةِ فَاعِلٌ، فَالوَجْهُ الَّذِي تَخَصَّصَ بِهِ الفاعل حَتَّى جَازَ أَنْ يَقَعَ نَكِرَةً، وَهُوَ تقديمُ الخَبَرِ حَاصِلٌ هَاهُنا. أَو نَقُولُ إِنَّهُ تَخْصِيصٌ بِالصفةِ المحذوفَةِ لحصولِ العلمِ بِهَا، وتقديرُهُ: شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذَا نابٍ، وَمِنهُ قَولُهُمْ: شيءٌ جَاءَ بِكَ.

---

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ز، ع، ف، ل.

(٣) سورة الأنبياء: ٩٣.

(٤) وقد أجاز ذلك سيبويه. ينظر: الكتاب ١: ١٦٦، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٨٩

(٥) أهره: حمله على الهرير. وذو الناب: السُّبُعُ. والمثل يُضْرَبُ في ظهورِ أمارات الشرّ. ينظر: مجمع الأمثال ١: ٣٧٠.

ومِنْهَا: تَخصِيصُهَا بتقديمِ الحُكْمِ عَلَيْها، نَحو قَولِكَ: فِي الدَّارِ رَجلٌ، وَهُوَ إذا كانَ المبتدأُ نكرةً والخَبَرُ ظرفاً مقدّماً عليهِ، فَرجلٌ تَخَصَّصَ بتقديمِ الحُكْمِ عليهِ، وَكَأَنَّكَ تُخْبِرُ عَنِ الرَّجُلِ المَوصوفِ بالحصولِ فِي الدَّارِ فَيَتَخَصَّصُ بِهِ.

لَا يُقالُ: لَو جَازَ تَخَصُّصُ المُبْتَدَإِ بتقديمِ الخبرِ عليهِ حَتَّى جَازَ أَنْ يَكونَ نَكِرَةً لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: قَائِمٌ رَجُلٌ، لأَنَّا نَقُولُ: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِوَجْهَينِ:

أَحَدُهما: الاتّساعُ في الظروفِ بِمَا لَمْ يَتَّسِعُوا فِي غَيرِهَا لعدمِ خُلُوّ الأسماءِ والأفعالِ مِنَ الزَّمانِ وَالمكانِ.

والثاني: الالتباسُ ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: قَائِمٌ رَجُلٌ لَرُبَّمَا تُوهِّمَ أَنَّ قائماً مبتدأٌ وَرَجلٌ خَبَرُهُ، فَحُكِمَ باتّساعِهِ بِخِلَافِ فِي الدَّارِ رَجُلٌ، لأَنَّهُ لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ: (فِي الدارِ) مبتدأٌ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ هذا النوعَ راجعٌ[1] إلى مَا ذَكَرَهُ قبلَ هَذَا النوعِ فَأَمْكَنَ أَنْ يَذْكُرَ ضابطةً شامِلَةً لَهُما، / ٢٨ و / لكونِ العِلَّةِ فِيهِما وَاحِدَةً.

قُلْنَا: إِنَّما أَفْرَدَ القِسْمَ الأوّلَ، لأنَّ الخَبَرَ فيهِ لَمْ يكنْ مُتَقَدِّماً على المبتدإِ لفظاً، لَكِنَّهُ كَانَ في تقديرِ التقديمِ بخلافِ هذا النوعِ، فَإِنَّهُ كَانَ مُتَقَدِّماً على المبتدإِ لفظاً.

وَمِنْها: تَخْصِيصُها بِالمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ يَقَعُ فِي الدُّعَاءِ نَحو: ﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ**﴾[2] وَوَيلٌ لَهُ، وَوَيحٌ لزيدٍ، وَسَلامٌ عَلَيكَ[3]. وبيانُ[4] أَنَّهُ يَتخَصَّصُ

---

(١) في ع: مع.

(٢) سورة المرسلات: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩، وسورة المطففين: ١٠.

(٣) في ع: عليكم.

(٤) في ت: وبيان ذلك.

بالمتكلم، أنّ أصلَ سلامٌ عليك: سَلِمْتُ سلاماً عليكَ فحذفوا الفعلَ، لجوازِ حذفِ أفعالِ المصادرِ فصارَ: سلاماً عليكَ. ثمّ عدلوا[1] من النّصبِ إلى الرّفعِ، للثبوت والاستمرارِ، لأنّه لو كان منصوباً [لكانَ منصوباً][2] إمّا بالماضي أو بالمُستقبلِ، وعلى التقديرين لم يحصلْ الاستمرارُ. ومتى رُفِعَ لم يُقدَّرْ فيهِ الماضي ولا المُستقبلُ، وكانَ معناهُ: سلامٌ عليك. منْ غيرِ التفاتٍ إلى ماضٍ أو مُستقبلٍ، فدلَّ على الثباتِ والاستمرارِ.

ومعناهُ[3] حالَ الرفعِ على ما كانَ عليهِ حالَ النّصبِ. وكما كانَ مختصّاً بالمُسلَّم حالَ النّصبِ، كانَ مختصّاً بهِ حالَ الرّفعِ.

ومنها: تخصيصُها بالإضافةِ، نحو: غُلامُ رجلٍ ذاهبٌ.

ومنها: الإعمالُ، نحو: ضَرْبٌ لِزيدٍ خيرٌ منْ ضَرْبٍ لِعمرٍو وهُوَ قريبٌ منَ الإضافةِ.

ومنها: كونُهُ خبراً في المعنى، نحو: أقائمٌ أخوك؟

ومنها: التعجُّبُ[4]، نحو: مَا أَحْسَنَ زيداً!!

ومنها: كونُهُ[5] جواباً، نحو: رَجُلٌ.

---

(١) في ت: عدل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ز، ع.

(٣) في ت: ومعنى.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٨٩.

(٥) في ز: كونها.

في جَوابِ مَنْ يقولُ: مَنْ عِندَكَ؟

أَيْ: عِندِي رَجُلٌ، وَهُوَ بالحقيقةِ رَاجعٌ إلى تقديمِ الخَبَرِ وَهُوَ ظَرْفٌ. واعلمْ أَنَّ بعضَ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يَذْكُرْهُ المُصَنِّفُ.

أقسام الخبر

الخبر الجملة

قولهُ: *(والخبرُ قد يكونُ جملةً إلى آخرِهِ)*.

اعلمْ أَنَّ خبرَ المبتدإِ عَلى ضَرْبَينِ: مفردٍ وجملةٍ.

والمرادُ مِنَ المفردِ، هَاهُنا، مَا هُوَ في مقابلِ المُرَكَّبِ الإسنادي، وَإِنَّما انقسمَ إليهما، لأَنَّ الخبرَ محكومٌ بهِ، والحكمُ عَلى الشيءِ قَدْ يكونُ بالمفردِ، وَقَدْ يكونُ بالجملةِ، ثُمَّ المفردُ قَدْ يَكونُ مشتقّاً، نَحو: قَائمٌ، وضاربٌ، وَقَدْ يكونُ غيرَ مشتقٍّ، نَحو: هَذَا زيدٌ.

فَالأَوَّلُ: يَتَحَمَّلُ الضَّميرَ بالاتّفاقِ، لكونِهِ بمعنَى الفِعْلِ.

وأَمَّا الثاني: وَهُوَ غيرُ المشتقِّ فَعَلَى ضربينِ:

هُوَ هُوَ، نَحو: زيدٌ أَخوكَ، فالأَخُ زيدٌ.

أو منزلٌ منزلةَ هُوَ هُوَ، نَحو: أَبو يوسفَ[1] أَبُو حنيفةَ، وَجَريرٌ زهيرٌ، أَيْ كلّ

---

(١) هو أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب صاحب أبي حنيفة كان فقيهاً عالماً تولى سنة ١٨٢ هـ. وفيات الأعيان ٦: ٣٧٨.

واحدٍ مِنْ هَؤلاءِ سادٌّ مَسدَّ الآخرِ، وَمُغْنٍ غِنَاهُ، وَمِنْهُ قولُ الشاعرِ يصفُ دروعاً:

..... فَهُنَّ أضاءُ صافياتُ الغلائلِ[1]

[والاضاءُ جمعُ أضاءةٍ وهيَ الغديرُ][2]، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُم﴾[3] فأزواجُ الرسول [ص] ليسَ أمّهاتِ المؤمنينَ فِي الحقيقةِ، وَلَكِنَّهُنَّ بمنزلةِ أمّهاتِهِمْ، فِي امتناعِ التَّزوّجِ مِنْهُنّ، وَحُرْمَتِهِنَّ عَلَيْهِم، كَمَا هُوَ شأنُ الأمّهاتِ.

وفي[4] هَذا القِسْمِ، أعني غيرُ المشتقِّ[5] في تَحَمُّلِ ضَمِيرِهِ خِلافٌ:

فقالَ بَعضُهم: إنَّهُ يَتَحَمّلُ الضَّميرَ[6]، لكونهِ فِي حُكمِ المُشتَقِّ[7]. فَإِنَّ قَوْلَكَ: زَيدٌ أخوكَ فِي مَعْنىٰ: زَيْدٌ مؤاخِيكَ[8] أو قَرينُكَ.

وَعَمْرٌو غُلامُكَ، فِي مَعْنَى عمرٌو خَادِمُكَ، وَإِذا كانَ في حُكْمِ المُشْتَقِّ يَتَضَمَّنُ

---

(١) عجز بيت للنابغة الجعدي وصدره: عَلِينَ بكديُونٍ وأبطِنَ كُرّةً

والكَديونَ الترابُ الدقاق على وجهِ الأرضِ أو دُقاقُ السَّرقِينِ يُخْلَطُ بالزيتِ فتُجْلَى بِهِ الدِروعُ أو هوَ كلُّ ما طلي به من دهنٍ أو دسمٍ، والكرّة البعرُ أو السرتينَ شَبَّهَ الدروعَ بصفائها بالغُدْرَانِ. ويروى (ضافيات) مكان (صافيات). ينظر: ديوان النابغة: ٦٤، ولسان العرب ـ كرر ـ ٦: ٤٥٢، و ـ كدن ـ ١٧: ٢٣٧، و ـ أضا ـ ١٨: ٤٠.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ل. وينظر: لسان العرب: ـ أضا ـ ١٨: ٤٠.

(٣) سورة الأحزاب: ٦.

(٤) ساقطة من ت، ف، ل.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز: المستوفى.

(٦) هذا قول الكوفيين وعلي بن عيسىٰ الرمّاني. الإنصاف ١: ٤٠، مسألة ٧.

(٧) في الأصل: المستوفي.

(٨) في ت، ع: بؤاخيك.

الضَّميرَ، ولأنَّ معنىَ الإسنادِ[١] لا يتصوّر بدونِ أَنْ يكونَ في المسندِ ضميرٌ يربطُه بالمسند إليه. وَقَالَ أكثرُ البصريين[٢]: إنَّهُ لمْ يتحملْ الضميرَ[٣]، وهوَ الحقُّ لأنَّ غيرَ المشتقِّ اسمٌ محضٌ غيرُ صفةٍ، فيجبُ أَنْ يكونَ خَالياً عن الضميرِ لأنَّ الضميرَ إنَّما هُوَ في الأفعالِ[٤] والأسماءُ المشتقّةُ مِنَ الأفعالِ، والذي كلامُنا فيهِ ليسَ أحدَهُما، وَلا حاجَةَ إلى أن نقولَ: إنّه في تقديرِ المُشْتَقِّ، وَلَا حَاجَةَ أيضاً في الإسنادِ إلى الضَّميرِ، لأنَّ المرادَ مِنْ قَولِنَا: زيدٌ غلامُكَ أنّ الذاتَ التي[٥] يُقالُ لَها زيدٌ يُقالُ لَها غلامُكَ، وَلَا شَكَّ أنَّهُ لا تحتَاجُ إلى أنْ تُجْعَلَ في تقديرِ الصِّفَةِ، وَينبغي[٦] أنْ يُعْلَمَ الفرقُ بينَ قَولِنَا: زيدٌ مُنطَلِقٌ، وزيدٌ المُنطَلِقُ، والمُنْطَلِقُ زيدٌ، وَزَيْدٌ هُوَ المُنْطَلِقُ، وَهُوَ أَنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ كلامُ مَنْ عَرَفَ زيداً وَلَمْ يَعْرِفْ مَاذا فَعَلَ، فَأُخْبِرَ بِأَنَّهُ مُنْطَلِقٌ وَانَّ زيداً / ٢٨ ظ / المُنْطَلِقُ، كَلام مَنْ سَمِعَ بزيدٍ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ[٧] بِعَيْنِهِ، وَيَعْرِفُ أَنَّ[٨] شخصاً مَا مُـنْطَلِقٌ، فَأُخْبِرَ بِأَنَّ زيداً هُوَ الذي انطلقَ[٩].

---

(١) في ت: الإسنادي.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز: وقال البصريون.

(٣) الإنصاف ١: ٤٠، المسألة ٧.

(٤) في ت، ع، ف، ل: للأفعال.

(٥) في الأصل، وفي ل: الذي.

(٦) في الأصل: بلي.

(٧) في ز، ف: يعرف.

(٨) كلمة (ان) ليست في ف.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٩٨.

وإنْ قولك: منطلق زيد كلام من علم بأنّ شخصاً ينطلق، ولم يعرفه[1] حينه أو عرف زيداً[2] [في الجملة][3] فأخبر بأنّ ذلك منطلق زيد.

وإنْ قولك: زيدٌ هو منطلق، هو الإخبار بأنّ زيداً هو منطلق، وليس غيره منطلقاً.

وجملةٌ على أربعة ضروب:

اسمية، نحو: زيدٌ أبوه قائم.

وفعلية، نحو: زيدٌ قام أبوه.

وشرطية، نحو: زيدٌ إنْ قام قمتُ.

وظرفية، نحو: زيدٌ في الدار.

والظرفُ الذي يقعُ خبراً لمبتدإٍ إمّا ظرفُ زمانٍ، وإمّا ظرفُ مكانٍ.

والمبتدأُ إمّا جثّةٌ، وهو ما كانَ عبارةً عن شخصٍ نحو: زيدٍ، وعمرٍو، وإمّا حدثٌ، وهو المصدرُ نحو القيام، والقعود.

فإذا كانَ المبتدأُ حدثاً جازَ أن يقعَ ظرفُ الزمانِ والمكانِ خبراً عنه، نحو: الضربُ خلفَكَ، والضربُ يومَ الجمعةِ.

وإنْ كانَ جثّةً لم يقعْ خبرُهُ من الظروفِ، إلّا ما كانَ ظرفَ مكانٍ، نحو زيدٌ

---

(١) في الأصل، وفي ت: اعلم.

(٢) في ز، ف: يعرف.

(٣) ما بين المعقفين ساقط من ز.

(٤) زيادة من ت.

خَلفَكَ، وَأمَّا ظرفُ الزّمانِ فَلا يقَعُ خبراً عَنِ الجُثَّةِ، فَلا يُقَالُ: زَيْدٌ يومَ الجمعةِ، لِعَدِمِ الفائدةِ لأنَّهُ ليسَ لِتَخْصِيصِ زَيدٍ بيومِ الجُمُعَةِ فائدةٌ ليسَ في يومِ الخميس وَيومِ السبتِ، إلّا إذا كانَ الزّمانُ موصوفاً نَحو: زيدٌ فِي زمانٍ طيّبٍ، وَكَقَوْلِهِ:

..... وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي[1]

أَو عَلى تقديرِ حَذفِ المُضَافِ كَقولِه (اليومَ خَمْرٌ وَغَداً أَمْرٌ)[2] أي: اليَومَ شُرْبُ خمرٍ لحصولِ الفَائدةِ، وَلأنَّ الصِّفَةَ كَأنَّها تصيرُ خَبَراً والمُضافُ المَحْذُوفُ مُبتدأٌ.

فَإنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ قَولِهِم: الليلةَ الهلالُ؟

فالهلالُ مبتدأٌ وَهُوَ جُثَّةٌ، وَالليلةُ خبرٌ[3] وَهُوَ ظرفُ زَمَانٍ.

قُلْنَا: لأنَّ هَذَا الكلامَ محمولٌ عَلَى الحَذْفِ، وَتقديرُهُ الليلةَ حُدُوثُ الهلالِ أَو طُلُوعُهُ، فَحُذِفَ المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضافُ إليهِ مُقَامَهُ، والحُدوثُ والطلوعُ حَدَثٌ، وَجَائِزٌ وقوعُ ظَرْفِ الزّمانِ خبراً عَنْهُ.

[أو تقولُ: إنَّ الهلالَ بمعنَى الاستهلالِ، والاستهلالُ حَدَثٌ[4] فَجَازَ وقوعُ

---

(١) هذا عجز بيت لامرىء القيس بن حُجْرٍ الكِندِي، وَصدرُهُ: ألا عِم صَبَاحاً أيُّها الطَّلَلُ البَالِي

وفي الديوان (يَعِمْ) مكان (يَنْعَمَنْ). ينظر: ديوان امرئ القيس: ٢٧، والكتاب ٢: ٢٢٧، والأمالي الشجرية ١: ٢٧٤.

(٢) المثل قاله امرؤ القيس بن حُجْرٍ الكِندِي عندَما بَلَغَهُ مقتلُ أبيه. ينظر: مجمع الأمثال: ٤١٧.

(٣) في ت. ع. ف. ل: خبره.

(٤) في ت: وهو حدث.

ظرفِ الزّمانِ خبراً عَنْهُ][1].

وَيَنبَغِي أنْ يُعْلَمَ، أَنَّ المُصَنِّفَ لَمْ يَذْكُرِ الإخيرينِ مِنْ أَقسَامِ الجُمْلَةِ لأنّهـا[2] فِعْليّةٌ بِالحَـقِيقَةِ.

أَمَّا الشَّرْطِيّةُ فَظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا الظرفيّةُ، فَلأنَّ الظرفَ[3] إمَّا مُـقَدَّرٌ بِـالفِعْلِ، أَو مقدّرٌ باسمِ الفَاعِلِ.

فَإنْ كَانَ الأوّلَ، كَانَ جملةً فِعْليّةً، وَإنْ كَانَ الثانِي لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً، وَكـلامُنا فِي الجُملَةِ.

وَكَيفَ مَا كانَتِ الجُملةُ لابدَّ فِيهَا مِنْ ضَميرٍ يعودُ إلى المبتدإِ، لِتُفيدَ، وإلّا لكانَ لغواً. ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: زيدٌ عمرٌو قائمٌ، لمْ يُفِدْ شَيْئاً، لأنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ مَعَهُ، أَوْ عِنْدَهُ، أو إليهِ، إلى غَيرِ ذَلِكَ، لَكِنْ قَدْ يُحْذَفُ هَذَا الضَّميرُ إذَا دَلَّ عَليهِ دَليلٌ، نَحو قولِهم: البُرُّ الكُرُّ بِستينَ فالبُرُّ مبتدأٌ والكُرُّ مبتدأٌ ثانٍ، وَبستينَ خبرُ المـبتدإِ الثـاني، والجُملةُ[4] خبرُ المبتدإِ الأوّلِ، والضّميرُ محذوفٌ، وَتَقْديرُهُ مِنْهُ، وَإنّما حُذِفَ لأنَّهُ لَمَّا جَرَى ذِكرُ البُرِّ ثُمَّ جَرَى ذِكْرُ الكُرِّ بستينَ بَعدَهُ عُلِمَ أَنَّهُ مِنْهُ، فاستُغْنِيَ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ حُكْمُ قَولِهم: السَّمْنُ مَنوانِ إبِدِرْهَم، فالسَّمْنُ مُبتَدأٌ وَمنوانِ مبتدأ ثـانٍ، وَبِـدِرْهَم خَبَرُهُ، والجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ الرّفعِ، بِأَنَّهُ {خَبَرُ السَّمْنِ، والضَّـميرُ محـذوفٌ، وتـقديرُهُ:

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في: ت، ع، ف، ل: لأنّها.

(٣) في الأصل: الظرفية.

(٤) زاد في ف، ل: في محلّ الرفع بأنّه.

السَّمْنُ مَنَوانِ][1] مِنْهُ بِدِرْهَمٍ، لَكنَّ مِنهُ فِي المِثَالِ الأوّلِ فِي مَحَلِّ النَّصبِ بأنَّهُ حـالٌ. وَفِي الثاني فِي مَحلِ الرفعِ بأنَّهُ}[2] صِفَةٌ لِـ(منوانِ)، وَهُوَ الذي يُصَحِّحُ وُقُوعَ مَـنوينِ مُبْتَدأً.

وَلِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ: إنَّ (مِنْهُ) فِي المثالِ الأوّلِ لَوْ كَانَ حالاً لَكَانَ العاملُ فِيهِ إمَّا الكرُّ، أو بِستّينَ، أو شيءٌ ثَالثٌ.

لا سبيلَ إلى [الأخيرِ لانتفائِهِ، وَلا إلى الثاني لامتناعِ عملِ مَـعْنَى الفـعلِ فِي الحالِ المُتَقَدِّمِ، ولا إلى][3] الأوّل لكونِهِ اسماً صريحاً، لَيْسَ بفعلٍ وَلا شبهِهِ، وَلَا مَعْنَى فعلٍ، وَلا يَعملُ فِي الحالِ إلّا هَذِه[4].

وَيُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بأنْ يُقَالَ إنَّهُ يُعْمَلُ فيهِ (بستينَ)، {ولا يمـتنعُ[5] امتناعَ عَمَلِ مَعْنَى الفِعْلِ فِي الحالِ المتقدِّمِ، فَإنَّهُ قَدْ أجازَهُ قَومٌ، مُسْتَدلِّينَ بقولِهِ:

إنَّ ابنَ هَرْمَةَ واقِفاً بِالبَابِ[6]

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في ز، ع، ف: أحد هذه.

(٥) في الأصل: ولا يمنع، وفي ع، ف، ل: ويمنع.

(٦) عجز بيت لابراهيم بن هرمة وصدره: بالله ربّك إن دخلتَ فقل له.

ويروى (هذا) مكان (إنَّ) و (لها) مكان (له).

وابن هَرْمَةَ هو إبراهيمُ بن علي بن محمّد بن سلمة بن عامر وهو آخر الشعراء الذين يحتجّ بشعرهم وكانت ولادته سنة ٧٠ هـ، ووفاته في خِلافة الرشيد سنة ١٧٦ هـ. ديوان إبراهيم بن هرمة: ٦٧، والمسائل ←

[فَنصبَ (واقفاً بِالبابِ)[١] بقولِهِ: بالبابِ][٢] وبغيرِهِ / ٢٩ و /.

وَإِنْ[٣] سَلَّمْنَا أَنَّهُ لا يجوزُ، لكنْ نَقُولُ: إِنَّهُ عَاملٌ، وَنُقَدِّرُهُ مؤخّراً عَنْ قَولِنا: بستينَ، وَيكونُ ذُو الحالِ الضميرَ المُسْتَكِنَ فِيهِ.}[٤]

وَاعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: فَلابُدَّ مِنْ عَائدٍ، إِذَا لَمْ يكنْ الخبرُ نفسَ المبتدإِ أو يكونُ فاعلُ الجُمْلةِ نفسُ المبتدإِ عَلَى المَذْهَبَينِ، لَكَانَ أصوبَ، لِئلا يردَ النَّقْضُ بمثلِ قَولِنَا: هو زيدٌ قائمٌ إذا كانَ ضميرَ الشأنِ، ولا بمثلِ قولِنا: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ على مذهبِ مَنْ يقولُ: إِنَّ زيداً مبتدأٌ وَمَا قَبْلَهُ خبرُهُ.

لا يقالُ: هَذَا منقوضٌ بقولِهِ تَعالَى: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[٥]، وَبِقَولِهِ[٦]: سَوَاءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ. فَسَواءٌ مُبْتَدأٌ والجُمْلَةُ التي بَعْدَهُ، وَهِيَ: أقمتَ أَمْ قَعَدْتَ، خبرُهُ وليسَ فِيها ضميرٌ يعودُ إلى سَواءٌ[٧]، وأنتمْ قُلْتُمْ:

← الشيرازيّات، تحقيق علي جابر منصور، رسالة دكتوراه ـ كلّية الآداب ـ جامعة عين شمس، آلة كاتبة ١: ١٠١، والمقتصد ـ تحقيق كاظم بحر المرجان ـ عمان ـ الأردن ٢: ٨٦٣، والأغاني ٤: ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ١٠١، ووَصف المباني: ١٤٦، والخزانة ١: ٤٢٤، والاعلام ١: ٤٤.

(١) (واقفاً بالبابِ) ليس في ع.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في الأصل ولا في ف.

(٣) في ع، ف: لئن.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٥) سورة البقرة: ٦.

(٦) في ت: كقولك، وفي ع، ف: وقولك، وفي ل: وكقوله.

(٧) في ت، ع، ل: المبتدأ.

الجملةُ إذا وَقَعَتْ خبراً عَنِ المبتدإِ لابدَّ أنْ يكونَ فِيهَا ضميرٌ عائدٌ[1] إلى المُبتدإِ، لأنَّا نَقولُ: لا يُنْقَضُ بِما ذَكَرْتُم، لأنَّ (سَواءٌ) خَبَرُ المبتدإِ، وَالمبتدأُ هَوَ (أَأَنْذَرْتَهُم)، وَتَقْدِيرُهُ: سَواءٌ عَلَيْهِم الإنذارُ وَتَرْكُ الإنذارِ[2]، وَكَذا القولُ في قَولِهم: سَواءٌ عَليَّ أقمتَ أَمْ قَعَدْتَ، وَتَقْدِيرُهُ سَواءٌ عَليَّ القيامَ والقعودَ[3]، والذي يَدُلُّ عَلَى أنَّ سواءٌ ليسَ بمبتدإٍ كونُهُ نكِرَةً، وَغَيْرَ مُخَصَّصةٍ بوجهٍ منَ الوجوهِ، وَإِذَا كانَ الإنذارُ مبتدأً و(سواءٌ) مقدّماً عليهِ خبرُهُ لَمْ يَرِدِ النقضُ.

قَولُهُ: *(وما وَقَعَ ظرفاً فالأكثرُ أنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ)*.

أَيْ: وَالخَبَرُ الذي وَقَعَ ظرفاً فالأكثرونَ أَنَّهُ مقدَّرٌ بجملةٍ أي مُتَعَلِّقٌ بفعلٍ مَحذُوفٍ، والباقونَ على أَنَّهُ [مُقدَّرٌ بمفردٍ][4]، أيْ مُتَعَلِّقٌ باسمِ الفَاعلِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلى قولِ الأولينَ وُجوهٌ خَمْسَةٌ:

أَحدُهَا: أَنَّ المُقَدَّرَ عاملٌ، وَأَصلُ العَمَلِ للأفعالِ.

والثاني: أَنَّهُ يقعُ صِلةً للموصولِ، وَصِلَتُهُ لَا تكُونُ إلَّا جملةً كَما يَجِيءُ فِي بَابِهِ، وَمَعْنَاهُ صِلَةٌ كَمَعْنَاهُ خبراً للمبتدإِ، وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّهُ إذا وَقَعَ صِلَةً للموصولِ مقدّرٌ

---

(١) في ت، ف: يعود.

(٢) هذا أحد الأوجه الجائزة في اعراب سَواءٌ، وهناك أوجهٌ أُخرىٰ لا مجال لسردها هنا يمكن مراجعتها في مضانّها، ومن ذلكَ: معاني القرآن للزجاج ـ تحقيق الدكتور عبدالجليل عبدة شلبي ـ طبع بيروت ١: ٤٠، والبيان في غريب اعراب القرآن لابن الأنباري ـ تحقيق الدكتور طه عبدالحميد ـ طبع القاهرة ١: ٤٩، والتبيان في اعراب القرآن للعكبري ١: ٢١.

(٣) في الأصل وفي ز: القعود والقيام.

(٤) في ف: مفرد.

بجملةٍ[١]، فيكونُ مُقَدَّراً بِفِعْلٍ فِيمَا نحنُ فِيهِ.

لا يُقالُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إذا وَقَعَ صِلَةً للموصولِ يَكونُ مقدّراً بالفِعْلِ.

قولهُ[٢]: لأنَّ صِلَةَ الذي لَا تكونُ إلّا جُملةً[٣].

قُلْنَا: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، ونقولُ: تقديرُ قَولِنَا: جَاءَني الذي في الدارِ جَائني الذي هُوَ فِي الدارِ، أيْ حاصلٌ في الدارِ فيكونُ مُقَدَّراً بمفردٍ، مَعَ كونِ صلةِ الذي جُملةً، لأنَّا نقولُ: الحَمْلُ على ما ذَكَرْنَاهُ أَولَىٰ لأنَّهُ مَا ذَكَرْنَاهُ يُوجِبُ حَذفَ شيءٍ وَاحدٍ، وَهُوَ مُتَعَلَّقُ الظَّرفِ، وَمَا ذَكَرْتُم يُوجِبُ حَذْفَ شيئينِ وَهُمَا المبتدأُ وَمُتَعلَّق الظرفِ.

وَثَالِثُها: أَنَّهُ مُقدَّرٌ بجملةٍ إذَا وَقَعَ صِفةً للمبتدإِ النكرةِ الذي جَازَ دخول الفاءِ في خبرِهِ، نَحو: كُلُّ رَجلٍ في الدارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أنْ يكونَ مقدّراً بِجُمْلَةٍ فِي خَبَرِ المُبتَدَإِ، لأنَّهُ لا يختَلِفُ معناهُ باختلافِ مَواقِعِه.

وَإِنَّما قُلنا: إنَّه مُقَدَّرٌ بجملةٍ فيما ذَكَرنا، لأنَّهُ لولا ذَلِكَ لَمْ يَصحَّ دُخُولُ الفاءِ فِي خَبَرِهِ، بِدَلالةِ امتناعِ قَولِهِم: كُلُّ رَجُلٍ قائمٌ[٤] فَلَهُ دِرْهَمٌ، لأنَّ الفاءَ إنَّما يجوزُ دخولُها فِي الخَبرِ إذَا كَانَ مَعَ المُبتدإِ مَا يصلَحُ للشَّرطِ وَهُوَ الفِعلُ.

وَرَابِعُهَا: أَنَّكَ تَقُولُ: ﴿إِنَّهُ[٥] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾[٦] وَتُريدُ ضَميرَ

---

(١) في ت: بفعل.

(٢) في ز: في قوله.

(٣) هذه العبارة ليست لابن الحاجب إنّما أوردها المؤلف في ١: ٣٣٢.

(٤) كلمة (قائم) ساقطة من ف.

(٥) (انه) ليست في الأصل، ولا في ت، ز.

(٦) سورة النمل: ٣٧.

الشَّأنِ، وَهُوَ لا يفسَّرُ إلّا بالجُمْلَةِ.

[وَخامِسُها: أَنَّكَ تَقولُ:][1] زَيدٌ في الدارِ وَخَرَجَ غُلامُهُ، فَيُعْطَفُ[2] خَرَجَ على الظرفِ فيستدعي[3] كَونَهُ بمنزلةِ الفِعْلِ.

وَ[مَنْ يُقدِّرُهُ بِالمُفْرَدِ يَقُولُ:][4] إِنَّهُ خبرٌ، وَأَصلُ الخَبَرِ الافرادُ، لأَنَّهُ أَحَدُ[5] جزءي[6] الكَلامِ، وَهُوَ المُخْبَرُ بِهِ، فَحَقُّهُ أَنْ يكونَ مفرداً، لأَنَّهُ تحصلُ بِهِ الفائدةُ منْ غيرِ الجملةِ.

وَللأوّلينَ أَنْ يُجيبوا عَنْ هذِهِ الحُجَّةِ، بِأَنَّ هَذَا الأصلَ متروكٌ بِمَا ذكرنَا مِنَ الدَّلائِلِ. واعلمْ أَنَّ هذا البحثَ مبنيٌّ عَلَى أَنَّ اسمَ الفاعلِ مَعَ فَاعِلِهِ ليسَ بجملةٍ، وَالذي يَدُلُّ عَلَيهِ، أَنَّهُ لَو كَانَ جملةً، لَكانَ مرفوعاً دائماً بالابتداءِ، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلُهُ، وَيَكُونُ الاعرابُ جَارياً عَلى مَحَلِّ الجُمْلَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِصدقِ قَولِنَا: كَانَ زيدٌ قَائماً أَبوهُ. وَلا يُقالُ: إِنَّ اسمَ الفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ مُركَّبٌ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِليهِ فيكونُ كَلاماً وجملةً، لأَنَّا نقولُ: حَقُّ اسمِ الفَاعِلِ أَنْ لا يعملَ لِكونِهِ اسماً، وأصلُ الاسمِ أَنْ لا يعملَ، إِلّا أَنَّهُ لَمَّا شابَهَ الفِعْلَ / ٢٩ ظ / عَمِلَ، لَكنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ بالأَصالةِ بَلْ

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٢) في ف: فعطف.

(٣) في ف: يستدعي.

(٤) في ت: حجّة من يقدّره بالفعل، وفي ع: حجّة من لم يقدره بالمفرد، وفي ف، ل: حجّة من يقدّره بمفرد.

(٥) في ف: آخر.

(٦) في ف: جزء.

بِالمُشَابَهَةِ جُعِلَ عَمَلُهُ كَلَا عَمَلٍ[١]. ثُمَّ اعلمْ أَنَّ فِي الظَّرْفِ ضميراً يعودُ إلى المُبْتَدَا، سَواءٌ كَانَ مُقَدَّراً بجملةٍ أو مقدّراً بمفردٍ خِلافاً لأبي سعيدٍ السِّيْرَافي[٢]، لأنَّ تقديرَ: زيدٌ فِي الدارِ، زيدٌ[٣] استَقَرَّ أو مُستَقِرٌّ في الدَّارِ، فَلَمَّا حُذِفَ الخَبَرُ أُقيمَ الظَّرفُ مُقَامَهُ، وَصَارَ الظرفُ هُوَ الخَبَرَ، وانتَقَلَ الضَّميرُ الذي فِي الخَبَرِ إلى الظَّرْفِ، وَصَارَ مرتفعاً بِالظَّرْفِ كَمَا كَانَ مُرْتَفِعاً بِالخَبَرِ المَحْذُوفِ وَالذي يَدُلُّ عَلَى وُجودِهِ فِي الظرفِ، الأبدالُ، والحالُ مِنهُ، والتأكيدُ، والعطفُ عَلَيه.

أَمَّا الإبدَالُ فَكَقولِهِ تَعَالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[٤]. فالوَزنُ مبتدأٌ، وَيومَئِذٍ خَبَرُهُ، والحقُّ بَدلٌ مِنَ الضَّميرِ الذي هو مستترٌ في يومئذٍ وَلَيسَ بوصفٍ للوزنِ لامتناعِ الفَصلِ بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ بالخَبَرِ، وَلَا يُمكنُ أَنْ يُحْمَلَ الحقُّ عَلَى أَنَّهُ خبرٌ للوزنِ، وَيومئذٍ مَنْصُوبٌ بالوزنِ لِكَونِهِ مصدراً مُعَرَّفاً بلامِ التَّعريف [، والمَصْدَرُ المُعَرَّفُ بلامِ التعريفِ][٥] عَمَلُهُ قَليلٌ.

وَأَمّا الحَالُ فَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[٦] فَخَالِدِينَ[٧] حَالٌ، وَذُو الحَالِ الضَّميرُ الذي فِي نَارِ

---

(١) كلمة (عمل) ليست في ف.

(٢) قال السيوطي: البصريونَ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ يتحملُ ضميرَ المبتدإ كالمُشْتَقِّ سَواءٌ تَقَدَّمَ أو تأخّرَ، وَقَالَ الفراءُ: لا ضميرَ فيهِ إلّا إذا تأخّر، فإن تقدّم فلا. الهمع ٢: ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) كلمة (زيد) ساقطة من ت، ع.

(٤) سورة الأعراف: ٨.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٦) سورة البيّنة: ٦.

(٧) في ت، ع، ف، ل: فخالدين فيها.

جَهَنَّمَ.

[وَأَمَّا التَّأْكِيدُ فَكَقَولِنَا: الدَّراهِمُ فِي الكِيسِ جُمَعُ، فَجُمَعُ تأكيدٌ للضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ[1] فِي في الكيسِ][2].

وَأَمَّا العَطْفُ فَكَقَوْلِكَ:

..... عَليكِ وَرحمةُ اللهِ السَّلامُ[3]

فَالسَّلامُ مبتدأٌ وَعَليكِ مقدّمٌ خَبَرُهُ، وَرحمةُ اللهِ عَطْفٌ على الضَّميرِ المستترِ في عليكِ[4]، ولأنَّكَ تقولُ: جَائَني الذي في الدّارِ، فَلو كَانَ الضميرُ محذوفاً لَخَلَتِ الصِّلَةُ مِنْ عائدٍ، وَحُذِفَتِ الصِّلَةُ بأسرِهَا، وَلأنَّكَ تَقُولُ: زيدٌ في الدارِ جالساً، فلو جعلناهُ حالاً من الضميرِ في الفعلِ لجازَ تقديمُهُ عَلَيهِ، بَلْ عَلى نفس المبتدإِ لكنَّهُ لا يجوزُ، فَإذا ثبتَ وجودُ الضَّميرِ في الظَّرْفِ، فيرتَفِعُ بالظَّرفِ كَما ارتَفَعَ بالفِعْلِ، والظَّرفُ مَعَهُ فِي مَحَلِّ الرَّفعِ بِأَنَّهُ خَبَرُ المُبتدَإِ.

وَاعلَمْ أَنَّ الجَرْمِيَّ[5] يَرْفَعُهُ[6] بالإبتداءِ، يَجْعَلِ[7] الظَّرْفِ خبراً عَنْهُ وَيَجْعَلِ

---

(١) ساقط من ت، ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) عجز بيت للأحوص، وصدره:

ألا يَا نَخْلَة مِنْ ذَاتِ عرقٍ. شعر الأحوص، تحقيق: إبراهيم السامرائي - الجف ١٨٥. وينظر الخصائص ٢: ٣٨٦، والأمالي الشجرية ١: ١٨٠، ومغني اللبيب ١: ٣٩٥، وشواهد المغني ٢: ٧٧٧، والهمع ٣: ٣٩، والخزانة ١: ٣٩٩.

(٤) وهذا رأي ابن جني في الخصائص ٢: ٣٨٦.

(٥) تقدّمت ترجمته ١: ١٦٥.

(٦) في الأصل: يرفع.

(٧) في ف: ويجعل.

المجموعِ خبراً عَنْ زَيْدٍ.

قَوْلُهُ: (*وَإِذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَالَهُ صَدْرُ الكَلامِ..*) إلى قَولِهِ: .. (*وَجَبَ تَقْدِيمُهُ*).

إشَارَةٌ إلى أشياءَ تَعْرِضُ، فَتُوجِبُ تقديمَ المبتدإِ عَلَى الخَبَرِ مَعَ جوازِ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ.

فَمِنْهَا: كَونُ المُبْتَدإِ مشتملاً على مَالَهُ صَدْرُ الكَلَامِ، كَالاستفهامِ نَحو: مَنْ أبوكَ؟ وَالشَّرْطِ، نَحو: مَنْ يُكْرِمْنِي، وَضَميرِ الشأنِ، نَحو: هُوَ زيدٌ مُنْطَلِقٌ.

وَإِنَّما وَجَبَ تقديمُهُ هَاهُنَا، لِئلا يَلزَمُ تأخيرُ[1] ما لَهُ صَدْرُ الكَلامِ.

وَمِنْهَا: كَونُ المبتدإِ والخبرِ مَعرِفَتَينِ، نَحو: زَيدٌ أَخُوكَ، أَوْ مُتَسَاوِيينِ، أي[2] متساويينِ فِي الرُّتْبَةِ بُعْداً عَنِ المعرفةِ، ودنوّاً مِنْهَا، بِتَسَاويهِمَا فِي المُخَصِّصِ والمقَرِّبِ لَهُمَا إلى المعرفةِ، نَحو: غُلامُ رَجلٍ غلامُ امرأةٍ، وَرَجُلٌ دَيِّنٌ صاحِبٌ موافِقٌ، وَخَيرٌ مِنْ زيدٍ شَرٌّ مِنْ عمرٍو، وَلأنَّ فِي جعلِ الثاني مبتدأً والأوّلِ خبراً عدولاً عَن الظَّاهِرِ مِنْ غَيرِ احتياجٍ، وَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُونَا مُتَسَاويينِ فِي المَرتَبَةِ[3]، بعداً عَنِ المعرفةِ وَقُرْباً مِنْها، فَجَازَ تقديمُ الخَبَرِ عَلَى المبْتَدَإِ، نَحو: قَائِمٌ غلامُ امرأةٍ. وَذَكَرَ ابنُ

---

(١) في ف: تأخر.

(٢) في ع: أو.

(٣) في ت، ع: متساويتي الرتبة، وفي ل: متساويتي المرتبة.

الدَّهان[١] فِي الغُرَّةِ، أنَّ: إحدى[٢] المعرفتينِ، إنْ كانتْ أعرفَ جازَ تقديمُ الخبرِ على المبتدإِ، وَإنْ لمْ يكنْ كذلِكَ لمْ يجزْ، فلمْ يراعِ هذا التفصيلَ غَيرُهُ، وَلا مصنِّفُ الكتابِ.

وينبغي أن تَعرِفَ أَنَّ قولَهُ: (إذا كانا[٣] معرفتين وجبَ تقديمُ المبتدإِ على الخبرِ)، على إطلاقِهِ، ليسَ[٤] بِجَيِّدٍ، بلْ ينبغي أن نقولَ: إذا كانا معرفتين، وَلمْ يكنْ أَحدُهما مُشبهاً الآخرَ لأَنَّهُ لو كانَ كذلكَ، لجازَ تقديمُ الخبرِ على المبتدإِ معَ كونِهما معرفَتينِ كقولِ الشَّاعرِ:

بَنونَا بَنُو أبنائِنا وَبَناتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[٥]

فَ(بَنُونا) خبرٌ مقدَّمٌ، و(بنو أبنائِنا) مبتدأٌ، لأَنَّهُ لو جُعِلَ بالعكسِ انقلبَ المَعْنَى.

لَا يُقَالُ: لا حاجةَ إلى تقديرِ الثَّانِي مبتدأً، وَلا إلى جعلِ المبتدإِ مُشَبَّهاً بالخبرِ، إذْ مُرادُ الشَّاعِرِ أن الابنَ / ٣٠ و / يَشملُ ابن الصُّلْبِ وابنَ الإبنِ، ولا يَشْمَلُ ابنَ

---

(١) هو أبو محمّد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدّهانِ النحوي البغدادي له في النحو تصانيف نافعةٌ منها شرح كتاب الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي و(الغرّة) وهو شرح كتاب اللمع لابن جني وهو شرحٌ كبيرٌ يقعُ في مجلّدين، منه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا برقم (٩٣٩) وفي مكتبة الدراسات العليا ـ كلّية الآداب ـ جامعة بغداد فلم يشتمل على المجلّد الأخير منه برقم (١٧٣٧). توفي ابن الدّهان سنة ٥٦٩ هـ. إنباه الرواة ٢: ٤٧، ووفيات الأعيان ٢: ٣٨٢ وبغية الوعاة ١: ٥٨٧، وكشف الظنون ٢: ١٥٦٣، والأعلام ٣: ١٥٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ٢٤٧، وابن جني النحوي: ٨٩.

(٢) في ف: أحد.

(٣) في الأصل: كانتا.

(٤) في ع: وليس.

(٥) تقدّم في: ص: ٢٨٦.

البنتِ، وهذا المطلوبُ حاصلٌ[١] معَ حملِهِ عَلَى الظاهرِ، لأنّا نقولُ: الذي يُفهم من هذا البيتِ تشبيهِ أبناءِ الأبناءِ بالأبناءِ، وعدمُ تَشبيهِ أبناءِ البناتِ بالأبناءِ وهُوَ مرادُ الشَّاعرِ، وَمِنْهُ قولُ أبي تمامٍ[٢]:

لُعابُ الأفاعِي القاتِلاتِ لُعَابُهُ[٣]

وَهَذَا من كلامِ الجُزُولي[٤].

ولقائلٍ أن يقولَ: يمكنُ[٥] حملُ البيتِ الأخيرِ على ظاهِرِهِ، بأن يُجعَلَ الأوّلُ مبتدأً والثاني خبراً يكثُر للمبالغةِ[٦].

---

(١) في ت.ع: يحصل.

(٢) توفي الشاعر حبيب بن أوس الطائي في الموصل سنة ٢٣١ هـ.

أخبار أبي تمام للصولي ـ بيروت: ٢٧٢.

(٣) عجزه: وَأَرْيُ الجنى إشتَارَتْهُ أَيْدٍ عواسل.

والاري: العسل، واشتار العسل: جناه.

ديوان أبي تمام شرح الدكتور شاهين عطية ـ طبع بيروت: ٢٢٨، وشرح الصولي لديوان أبي تمام ـ تحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان ـ طبع بيروت ٢: ٣٣٣.

(٤) في ت: الجود. والجُزُولي، هُوَ عيسىٰ بن عبدِالعزيز البربري المراكشي، نسبة إلى جُزُولة بطن من البربر، أخذ عَن ابن برى والشلوبين وابن معطي شرح أصول ابن السراج وألّف غيره. مات سنة ٦٧٠ هـ. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦.

(٥) كلمة (يمكن) ليست في ف.

(٦) قال عبدالقاهر الجرجاني: إنّك لو قدّرت أن (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبر كما يوهمه الظاهر أفسدتَ عليه كلامَهُ وأبطلتَ الصورةَ التي أرادَها فيه، وذلك أنّ الغرض أنْ يشبه مداده بأري الجنى على معنى أنّه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل بها إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وادخل السرور واللذّة عليها، وهذا المعنى إنّما يكون إذا كان (لعابُهُ) مبتدأ و (لعابُ الأفاعي) خبراً. دلائل الإعجاز: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

ومنها: أَنْ يكونَ الخبرُ فِعلاً لَهُ، نَحو: زَيدٌ قَامَ، فَإِنَّهُ لو أُخِّرَ المبتدأ لالتبس بالفاعلِ. وفيه نظرٌ، لأَنَّه يلزمُ[1] الالتباسُ فيما إذا كانَ الفعلُ مفرداً. أَمَّا إِذَا كانَ مثنّىً ومجموعاً، فَلَمْ يلزمْ، نَحو قولِكَ: الزّيدانِ قَاما والزيدونَ قاموا، فَإِنَّهُ إِنْ قُدِّمَ[2] الخَبرُ لَمْ يلتبسْ بِالفاعِلِ، فالصحيحُ إِذاً أن يُقَالَ: إذا كانَ الخبرُ فعلاً لهُ مفرداً لِئلا يردَ النقضُ كما ذَكَرْنَا.

وَإِنَّما قَالَ: فِعْلاً لَهُ، لأَنَّهُ لو كانَ فِعْلاً لِغَيرِهِ جَازَ تقديمُ الخبرِ عليهِ، نَحو: زيدٌ قامَ أَبوهُ، فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّمَ الخبرُ عليهِ لم يلتبسْ بالفاعلِ.

وجوب تقديم المبتدأ على الخبر

ومنها: أَنَّهُ إِذا دَخَلَ لامُ الإبتداءِ على المبتدإِ وَجَبَ تقديمُهُ عَلَى الخبرِ مراعاةً للابتداءِ.

وَمِنها: أَنَّهُ[3] إِذَا كانَ المبتدأُ تَعَجُّباً، نَحو: ما أحسنَ زيداً!!

وَمِنْها: أَنَّهُ[4] إِذا سَدَّ الفاعلُ مَسَدَّ الخبرِ، نَحو: أقائمٌ أخواكَ[5].

وَمِنْها: أَنَّه[6] إِذا كانَ لَهُ جوابٌ مجزومٌ بِهِ، نَحو: حَسْبُكَ يُنَمِ النَّاسُ.

---

(١) في ل: لزم.

(٢) في ز، ف: تقدم.

(٣) (انه) ليست في ل.

(٤) (انه) ليست في ل.

(٥) في ت: أخوك.

(٦) (انه) ليست في ل.

وَمِنْهَا: أن يكونَ مضافاً إلى شيء يقتضي صدرَ الكلامِ، نَحو: غلامُ مَنْ تَضْرِبْهُ أَضْرِبْهُ.

ومنها: أنَّهُ إذا كانَ المبتدأُ منذُ ومذ[1]، في قولنا: ما رأيْتُهُ منذُ يومانِ[2] فإنّه لازمُ التقديمِ لقلّةِ تصرفهما، أو لأنّهما في الزمانِ بمنزلةِ مِنْ في المكانِ.

واعلمْ أنَّ من قولنا: (وَمِنْهَا أَنَّهُ إذا دَخَلَ لامُ الابتداءِ).

إلى هَاهُنا مواضعُ وجوبِ تقديمِ المبتدإِ عَلَى الخبرِ، وَلَمْ يتعرّضْ لَهَا المُصَنِّفُ.

وَجَوابُهُ أَنَّ المُصَنِّفَ تَعَرَّضَ لَهَا بقولِهِ: (إذَا كَانَ المبتدأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صدرُ الكلامِ)، لأنَّ المبتدأَ في جميعِ هذهِ المواضعِ [مُشْتَمِلٌ عَلَى][3] ما لهُ صدرُ الكَلامِ.

تقديم الخبر وجوباً

قولُهُ: (*وَإِذَا تَضَمَّنَ*[4] *الخبرُ المفردُ مَا لَهُ صدرُ الكلامِ*) إلى قولِهِ: (*وَجَبَ تقديمُهُ*).

إشارةٌ إلى أشياءَ تَعرِضُ فتوجبُ تقديمَ الخبرِ على المبتدإِ معَ أَنَّ أصلهُ التأخيرُ.

---

(١) في ت، ع، ف، ل: مذ ومنذ.

(٢) منذ مبتدأ معناه أمد انتفاء الرؤية ويومان خبر على رأي المبرد وابن السراج والفارسي وقال الأخفش والزجاج والزجاجي: منذ ظرف مخبر به عما بعده، والمعنى: بعني وبين رؤيته يومان. مغني اللبيب ١: ٣٧٢، و ٢: ٤٢٢، والهمع ٣: ٣٢٣، وشرح التصريح ٢: ١٩ ـ ٢١، ومنهج الأخفش الأوسط: ٤٢٣.

(٣) في ت: يشمل.

(٤) في ت، ع، ف: كان.

فمنها: أنْ يكونَ الخبرُ بالمفردُ مشتملاً على ما لَهُ صدرُ الكلامِ كـالاستفهامِ، نحو: أينَ زيدٌ؟ وإنّما وجبَ تقديمُهُ، لئلا يلزَم تأخيرَ مَا يستحقُّ صدرَ الكلامِ.

وَإِنَّما قيَّدَ الخبرَ بالمفردِ، لأنَّهُ لو كانَ الخبرُ جملةً مُشتَمِلَةً عَلَى مَـا لَـهُ صـدرُ الكلامِ، لمْ يَجِبْ تقديمُهُ عَلَى المبتدإِ، نَحو: زيدٌ مَنْ أبوهُ؟ لأنَّ الاسـتفهامَ وَجمـيعَ مـا يطلبُ صدرَ الكلامِ، إنّما يقتضي صدرَ الكلامِ الذي هُوَ فيهِ، لا صدرَ أيِّ كلامٍ كانَ.

وَمِنْها: كَونُ تقديمِ الخبرِ مُصَحَّحاً بوقوعِ النكرةِ مبتدأً، نَحو: في الدارِ رجـلٌ. فلو قُدِّمَ المبتَدأُ، انتفى مُصحِّحُ وقوعِ النَكِرَةِ مبتدأً.

وَمِنها: كَونُ الضميرِ في المبتدإِ لشيءٍ يتعلّقُ بالخبرِ، نَحو: على التمرةِ مثلُها زبداً. فلَو أُخِّرَ الخَبَرُ هَاهُنا لَزِمَ الإضمارُ قَبلَ الذكرِ لفظاً وتقديراً، وأنَّهُ غيرُ جائزٍ.

ومنها: كونُ الخبرِ خبراً عن (أَنَّ) مع الاسمِ والخبرِ، نحو: عندي أنَّكَ قـائمٌ، وَحَقٌّ أنَّكَ عالِمٌ، فأنَّ مع الإسمِ والخبرِ في مَحَلِ الرفعِ بأنَّهُ مبتدأٌ وَمَا قَبلَهُ خبرُهُ، وإنّما وَجَبَ تقديمُ الخَبرِ هَاهُنا، لأنَّهُ لو أُخِّرَ وَقِيلَ: إنَّكَ قائمٌ عندي لم يُعلَمْ أنَّها المفتوحةُ، لتكونَ هِيَ مَعَ الإسمِ والخبرِ في محلِّ الرفع بالابتداءِ[1]، وعندي خبرُهُ، أو أنَّهـا[2] المكسُورَةُ ليكونَ عندي ظرفاً لقائمٍ الذي هُوَ خَبرُهُ، وَلأنَّهُ لو أُخِّرَ الخَبَرُ لكـانَ في مَعرضِ دخولِ المكسورةِ عليها، لو تَقَدَّمتْ فيجتمعُ حرفانِ لِمَعنىً واحدٍ، على أنَّ أبا الحسنِ[3] قَدْ أجازَ دخولَ المكسورةِ على المفتوحةِ وبالعكسِ، ودخولَ المـفتوحةِ

---

(١) في ت، أعاد العبارة السابقة من (بأنّه مبتدأ وما قبله خبره) إلى (لم يعلم أنّها المفتوحة).

(٢) في ت: أنّه.

(٣) نسب هذا في المجنى الداني: ٣٩٠ إلى الفراء وهشام قال: (وأجاز الفراء وهشام دخول (إنَّ) المكسورة على (أنَّ) المفتوحة).

على المفتوحةِ، كُلُّ ذلكَ عَلَى سبيلِ الحكايةِ، وهو مذهبَ سيبويهِ[١].

[ولقائِلٍ أنْ يقولَ فيهِ نظرٌ][٢] لوقوعِ أَنَّ معَ الاسمِ والخبرِ مبتدأً بَعْدَ لولا مِنْ غيرِ تقديمِ الخبرِ عليهِ [نحو: لولا أَنَّكَ واقفٌ لخاصَمتُ زيداً][٣].

[وجوابُهُ أَنْ يُقالَ: إِنَّما شَرْطُ / ٣٠ ظ / تَقديمِ الخَبَرِ فيما إِذَا كَانَ الخبرُ مؤكّداً وبعدَ لولا ليس كَذَلِكَ.

أو نقول][٤] إِنَّ الخَبَرَ المقدّرَ[٥] كالخَبَرِ الملفوظِ.

فالخبرُ يُقَدَّرُ مؤخّراً عنِ[٦] المبتدإِ حيثُ وَجَبَ تأخيرُهُ، إِذَا كَانَ ملفوظاً[٧]، ويقدّرُ[٨] مُقَدَّماً عَلَى المبتدإِ حيثُ وَجَبَ تقديمُهُ.

أَمَّا مِثالُ الأوّلِ، فَكَما يُقالُ مَنْ عندَكَ؟ فتقولُ: زيدٌ. أَيْ: زيدٌ عندي، لِيكونَ الجوابُ مطابقاً للسؤالِ، وَنَحو: زيدٌ قائمٌ [عندي[٩] وعمرٌو، عند][١٠] عطفِ الجملةِ

---

(١) سيبويه يرى عكس ما يقوله المؤلّف هنا. قال في الكتاب ١: ٤٦٣: واعلم أنّه ليس بحسن أن تلي إنّ أنّ ولا أن إنّ. ألا ترى أنّك لا تقول: إنّ إنّك ذاهب في الكتاب، ولا تقول: قد عرفت أنّ أنّك منطلقٌ في الكتاب.

(٢) في ت، ع، ف، ل: أيضاً فعلى هذا لا يمتنع الابتداء بـ(أن) المفتوحة. وإذا كان كذلك كان فيما ذكره المصنّف نظر، لما ذكرناه، و.

(٣) زيادة من ت، ع، ف.

(٤) في ت، ع، ف، ل: واعلم.

(٥) في ل: المقدّم.

(٦) في الأصل: على

(٧) في ت: الملفوظ.

(٨) في ل: يقدّم

(٩) كلمة (عندي) ليست في ع، ف، ل

(١٠) في ت: وعمرو عندي

الابتدائيةِ عَلَى مِثلِها، أي: وعمرٌو قائمٌ، ليطابقَ المعطوفُ[١] المعطوفَ عليهِ.

وَأَمَّا مثالُ الثاني، فكما يُقالُ: مِنَ الناسِ[٢] قائمٌ وقاعدٌ[٣]، أَيْ: وَمِنهُم قاعِدٌ[٤]. وإنَّما يقدَّمُ في هذهِ الصورةِ وَيُؤَخَّرُ في الصورة الأولىٰ لأنَّهُ لو كانَ ملفوظاً لكانَ كذلِكَ.

[واعلمْ أَنَّهُ تَرَكَ مَوْضِعاً آخرَ وَجبَ فيهِ تقديمُ الخبرِ عَلَى المبتدإِ، وذلكَ إذا كَانَ الخبرُ فعلَ المدحِ أوِ الذمّ فإنَّهُ يجبُ أيضاً تقديمُ الخبرِ على المبتدإِ كما تقرّر في بابِ المدحِ والذَّمِّ][٥].

تَعَدُّدُ الخبرِ

قولُهُ: *(وَقَدْ يتعدَّدُ الخَبَرُ)*.

اعلمْ أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ للمبتدإِ الواحدِ أخبارٌ كثيرةٌ، كالصِّفاتِ الكثيرةِ، والأحكامِ الكثيرةِ، ثمَّ أنَّ تلكَ الأخبارَ إمّا أَنْ تكونَ مُتضادَّةً أو لمْ تكنْ:

فإنْ كانَ الأوّلَ: فَلا يَخلو منْ أَنْ يَحْصُلَ مِنْ مجموعِها معنى واحدٌ أو لمْ يَحْصُلْ، فإنْ حَصَلَ فالخَبَرُ في المَعنَى وَاحِدٌ والتَّعدُّدُ في اللفظِ فَقَطْ، نحو: هذا حُلوٌ حامضٌ

---

(١) كلمة (المعطوف) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٢) في ت: الثاني.

(٣) في ت، ع، ف: قاعد وقائم.

(٤) في ت، ز، ع: قائم.

(٥) زيادة من ت، ل.

فإنَّهما وإنْ كانا لفظين، لكنَّ الغرض منهما معنىً واحدٌ، وهو المُرُّ، وكأنَّهُ وُضِعَ هَذَانِ اللفظانِ لأجلِ ذَلِكَ المَعنى الواحدِ، والضميرُ العائدُ إلى المُبتَدَإِ وَاحِدٌ، وَهُوَ الذي فِي المُرِّ[1].

وَقَالَ الأخفشُ: الخبرُ الثاني وَقَعَ كالصفةِ للأولِ وَكأنَّهُ قَالَ: هذا حُلوٌ فيه حموضةٌ.

وَإِنْ لَمْ يَحصَلْ من مجموعِهَا معنىً واحدٌ فَلا يجوزُ الإخبارُ عنْ ذَلِكَ المبتدإِ فِي حالةٍ وَاحِدةٍ مِنهَا، نَحو: زيدٌ قَائِمٌ قَاعِدٌ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، وَهُوَ أنْ لا تكونَ مُتضادَّةً جازَ الإخبارُ عنِ[2] المبتدإِ الواحدِ مُطْلَقاً سواءٌ أَمكنَ التَّعبيرُ عَنْ مَعْنَاها باسمٍ واحدٍ أو لَمْ يمكنْ، نَحو قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[3] فَهذِهِ خمسةُ أخبارٍ عَلَى قراءةِ رفع المجيدِ[4] لِمبتدإٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ هذهِ الأخبارُ، إنْ كانَ فِيهَا مُشْتَقٌّ يجبُ أَنْ يكونَ فِيهِ ضميرٌ يعودُ إِلَى المُبْتَدَإِ، وإلَّا فَلا، وَإِنْ كَانَ جَمِيعُها مُشْتَقّاً كانَ فِي كُلِّ واحدٍ مِنها ضميرٌ يعودُ إلى المبتدإِ عَلَى سبيلِ الاستقلالِ.

---

(١) في ت. ل مر. والمُرُّ بين الحامض والحلو، وشرابٌ مُرٌّ بين الحلو والحامض. لسان العرب ـ مرر ـ ٧: ٢٧٦.

(٢) في ز. ف الإخبار بها عن.

(٣) سورة البروج ١٤ ـ ١٦

(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف بخفض الدال. وقرأ باقي القُرَّاء العشرة بالرفع. ينظر: مجمع البيان للطبرسي. طبع دار الحياة بيروت ٣: ٨٦. والنشر ٢ ٣٩٩

قولُهُ: (وَقَدْ يَتَضَمَّنُ المُبْتَدَأُ مَعنَى الشَّرطِ [فيصحُّ دخولُ الفاءِ في الخبرِ) إلى قوله: (والحَقَ بعضُهم (إنَّ) بِهِمَا)][1].

اعلمْ أنَّ المبتدأَ إمَّا أن يكونَ عارياً عنْ[2] معنى[3] الشَّرطِ، أو لمْ يكنْ فإنْ كانَ الأوَّلَ، لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الفاءِ في خَبَرِهِ لأنَّهُ إمّا أنْ تكونَ للعطفِ أو لربطِ الجزاءِ[4] بالشَّرطِ أو زائدةً[5].

والأوّل[6] ظاهرُ الفَسَادِ، وَأَمَّا الثالثُ فَلأَنَّهُ لا يُزادُ فِي خبرِ المُبتَدإِ الفاءُ، عَلَى مذهبِ سيبويهِ، وَأمَّا على مذهبِ الأخفشِ فَيَجوزُ[7]، وَيَتَأوَّلُ سيبويهِ مثلَ قولِكَ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ[8]، على أَنَّ هُناكَ مبتدأً محذوفاً تقديرُهُ: هذا زيدٌ فهوَ منطلقٌ بحذفِ المبتدئينِ والفاءُ عاطفةُ جملةٍ على جملةٍ.

فإنْ كانَ الثاني، وهوَ أَنْ لا يكونَ عارياً عنْ مَعنَى الشرطِ، بَلْ يكونُ مُتضمّناً لَهُ، جازَ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ تشبيهاً لَهُ بالشَّرطِ، وذلِكَ في موضعينِ:

---

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ت، ل: من.

(٣) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٤) في ت، ز، ع، ل: للربط للجزاء.

(٥) في ت: زيادة.

(٦) في ف: الأولان.

(٧) الصاحبي لابن فارس ـ تحقيق مصطفى الشويمي ـ بيروت: ١٠، والتبيان في إعراب القرآن ١: ١٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٩٥، والبحر المحيط ٣: ٢٤، و٦: ٥٠٨، والكافية ـ شرح الرضي ٢: ٣٦٨، ٣٩٩، ومغني اللبيب ١: ١٧٨، والجنى الداني: ١٢٧.

(٨) قال سيبويه: لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ. الكتاب ١: ٦٩.

أحدُهما: أنْ يكونَ المبتدأُ موصولاً، فَإِنَّهُ تَدخُلُ الفاءُ فِي خَبَرِهِ عِنْدَ تَحَقُّقِ ثَلاثِ[1] شَرائط:

أحدُهَا: أنْ تكونَ صلتهُ فعلاً أو ظرفاً.

والثاني: أنْ لا يكونَ مخصوصاً.

والثالثُ: أَنْ يُقْصَدَ كونُ الأوّلِ سبباً للثانِي، كقولِهِ تَعَالى: ﴿**ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموالَهُمْ بِاللَّيلِ والنَّهارِ سِرّاً وَعَلانيةً فَلَهُمْ أَجْرُهُم**﴾[2]. فَالمُبْتَدأُ هَاهُنَا هوَ الموصولُ، وليسَ قوماً بأعيانِهِم، وصلتُهُ فعلٌ، وَقُصِدَ أنَّ الأوّلَ سببٌ للثَّانِي.

وَإِنَّما اشتُرِطَ بِهَذِهِ الأمورِ الثلاثةِ، لِتَحَقُّقِ المُشابهةِ بالشرطِ[3] فَيَصحُّ دخولُ الفاءِ فِي خَبرِهِ، لأنَّ الشرطَ لا يكونُ إلّا كَذَلِكَ.

فإن انتفىٰ أحدُ هذهِ الأمورِ، لم يَجُزْ دخولُ الفاءِ.

فلو قُلْتَ الذي أخوهُ منطلِقٌ فهوَ مُكْرَمٌ لَمْ يَجُزْ، لِعَدَمِ ذكرِ شيءٍ يصلُحُ أَنْ يكونَ شرطاً، وَهُوَ الفِعلُ، ولو قُلْتَ: الذي يأتيني فلَهُ دِرهَمٌ، وَأَنتَ تريدُ واحداً بعينِهِ، لَمْ يَجُزْ لِعدَمِ الإبهامِ، وَكذلِكَ إذا انتفىٰ قَصْدُ / ٣١ و / أَنْ يكونَ الأوّلُ سبباً للثاني، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ صلتُهُ ظرفاً، لكونِهِ مُقدَّراً بفعلٍ، وإنْ لَمْ يَجُزِ الشرطُ بالظرفِ، فَلا يُقالُ: إنَّ فِي الدارِ زيدٌ خَرَجْتُ، وَذَلِكَ لأنَّ الموصولَ ليسَ بشرطٍ[4] محضٍ، فيمتَنِعُ فيهِ ما يمتنعُ فِي [الشرطِ المحضِ][5].

---

(١) في ل: ثلاثة.

(٢) سورة البقرة: ٢٧٤.

(٣) في ت، ع، ل: مشابهته الشرط.

(٤) في ف: بحراء.

(٥) في ت، ع، ف، ل: الجزاء.

وَينبغِي أَنْ يُعلَمَ أَنَّ الجُملَةَ الشرطيَّةَ إذا وقعت صلةً للذي لم يصحَّ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ، لا يُقَالُ: الذي إنْ يكرِمْنِي أكرمْهُ فله درهمٌ، لأنَّ الشرط أخذ[1] ما[2] يقتضِيهِ مِنَ الجوابِ، فَلَمْ يحتجْ إلى جوابٍ آخر، ولو دخل عليه ما لم يصحَّ[3] دخولُ الفاءِ في خبرِهِ، مثلاً[4] لو قلتَ: مَا مَنْ أتاني فلَهُ درهمٌ، [كان ممتنعاً على الجزاء][5]، لأنَّ (ما)[6] النافيةَ [امتنعَ دخولُها][7] على الجزاء [فكذلك على ما يشبهُهُ. فإذا انضافَ هذانِ الشرطانِ إلى][8] الشرائطِ[9] التي ذكرناها فتصيرُ الشرائطُ حينئذٍ خمسةً[10].

والثاني مِنَ المواضعِ التي يجوزُ دخولُ الفاءِ في خبرِ المبتدإ أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً موصوفةً بالفِعْلِ أو الظرفِ[11] مع القصد بأنَّ الأوّل سبب للثاني نحو: كلّ

---

(١) في ت، ع، ف، ل: قد أخذ.

(٢) في ت: لما.

(٣) في ل: يجز.

(٤) في ت، ع، ف، ل: كما.

(٥) في ت، ع، ف، ل: لم يجز.

(٦) في ع: من ما.

(٧) في ت، ع، ل: لا تدخل، وفي ف: لم تدخل.

(٨) في ت، ع، ف، ل: فإذا يجب أن تذكر عند ذكر.

(٩) في ع: شرائط.

(١٠) في ت، كرّر عبارة: (اضرب. وإذا دخل عليه ما لم يصحّ دخول الفاء في خبره مثلاً لو قلت: ما من أتاني فله درهم كان ممتنعاً على الجزاء، فلم يجز دخول الفاء في خبره لأنّ ما الثانية يمنع دخولها على الجزاء فكذلك على ما يشبهه فإذاً يضاف هذا الشرطان إلى الشرائط التي ذكرناها فتصير الشرائط حينئذٍ خمسة).

(١١) في ت: بالظرف.

رجل يأتيني فله درهم، وكلّ رجل في الدار فله درهم.

وإنّما جازَ دخولُ الفاءِ في خبرِهِ تشبيهاً لَهُ بالشرطِ، مِنْ حيثُ الإبهامِ وَمِنْ حيثُ ذِكرِ ما يصلَحُ أن يكونَ شرطاً، وَمِنْ حيثُ[1] قَصْدِ أَنْ يكونَ[2] الأولُ[3] سبباً للثاني[4].

[والشَّرْطانِ اللذانِ ذَكَرْنَاهُمَا بعدَ الشروطِ الثلاثةِ في المَوْصُولِ شرطان هَاهُنا أيضاً لِما ذَكَرناهُ][5].

الحروف المشبّهةُ بالفعلِ مانعةٌ للفاءِ

قولُهُ: *(وَلَيتَ وَلَعَلَّ مانعانِ بالاتّفاقِ)*.

يَعني إذا دخلَ ليتَ وَلَعَلَّ على الموصولِ أو على الصفةِ اللذينِ شأْنُهما ما ذكرنَاهُ، منعا[6] مِنْ دخولِ الفاءِ في خَبرِهِما، لأنَّ دخولَ الفاءِ في خَبرِهِمَا إنَّما هُوَ لأجلِ مُشابَهَتِهِمَا المُجَازَاةَ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا ليتَ وَلَعَلَّ، لَمْ يبقَ بينَهما مُشابَهَةٌ

---

(١) في ت: أن، وفي ف: قصد، والكلمة ساقطة من ع.

(٢) ساقطة من ت، ع، ف.

(٣) في ت، ع: سبب، والكلمة ساقطة من ف.

(٤) قال سيبويه: لو قلتَ: الذي يأتيني فله درهمٌ، والذي يأتيني فكريمٌ محمودٌ كان حسناً، ولو قلتَ: زيدٌ فلهُ دِرْهَمٌ، لم يَجُزْ، وإنّما جَازَ ذَلِكَ لأنّ قولَهُ: الذي يأتيني فلَهُ دِرْهَمٌ، في معنى الجزاءِ، فَدَخَلَتِ الفاءُ في خبرِه كما تدخلُ في خبرِ الجزاء. الكتاب ١: ٧٠.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف ل.

(٦) في ت: مانعا.

لوجوبِ تَحَقُّقِ صدرِ الكلامِ للشرطِ، والجزاءِ، وعدمِ تحقُّقِهِ لَهُما عَلَى هَذَا التقديرِ، وَلاحتمالِ الشرطِ والجزاءِ، والصدقِ والكَذِبِ، وعدمِ احتمالِها لَهُ عَلَى هذا التقديرِ، لأنَّ ليتَ لانشاءِ التمنّي[1] ولعلَّ لانشاءِ الترجّي.

واعلمْ أَنَّ حكمَ باقي أخواتِ إِنَّ حكمُ ليتَ وَلَعَلَّ فلا وجهَ إذاً لِتخصيصِهِم[2] ليتَ وَلَعَلَّ[3].

واختلف في (إِنَّ) فأجازَ بعضُهم دخولَ الفاءِ في خَبرِهَا، عِندَ دخولِ إِنَّ عليهَا، ومنعَ بعضُهم[4]، وَإِليهِ أشارَ بقولِهِ: (وَألحَقَ بعضُهُم (إِنَّ) بِها).

واستدلَّ المانِعُ عليهِ بأنَّ حرفَ الشرطِ لا تدخُلُ عليهِ (إِنَّ) فَكَذَلِكَ لا تدخلُ على ما يُشبِهُهُ.

واستدلّ المجوّز بوجهينِ:

أَحَدُهما: أَنَّ (إِنَّ) لا تغيرُ معناهُما بَلْ تؤكّدُهُ وَكَما لا يَمْتَنِعُ دخولُ الفاءِ عَلَى خَبَرِهِما[5] قبلَ دخولِ (إِنَّ) عَلَيْهِما لَمْ يمتنعْ دخولُهَا عَلَى خَبَرِهِمَا[6] بَعْدَ دخولِ (إِنَّ).

---

(١) في ل: الفتى.

(٢) في ف: لتخصيصه، وفي ل: لتخصيصي.

(٣) ذكر ذَلِكَ الرضي: الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٠٣.

(٤) المجوز لدخولِ الفاءِ مع إِنَّ سيبويه خلافاً للأخفش. الكتاب ١: ٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٠، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٠٣.

(٥) في ت، ل: خبره.

(٦) في ت، ل: خبره.

وَالوَجْهُ الثَّانِي: الاستعمالُ[١]، نَحو قَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[٢]، وَكَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[٣]، وَغيرِ ذَلِكَ.

وَهَذَا المذهبُ أَقْرَبُ إلى الحقِّ.

والجوابُ عَمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الأَوَّلونَ، أَنَّ حُكْمَ الشيءِ لَا يجبُ أَنْ يَكونَ حكمَ[٤] شِبْهِهِ مِنْ جميعِ الوُجُوهِ.

وَاعلمْ أَنَّ الضرير[٥] وابنَ الخبازِ[٦] أوردا أَنَّ سيبويهِ أجازَ دخولَ الفاءِ في خَبَرِهِمَا بعدَ دخولِ (إنَّ) عَلَيْهِما[٧]، وَمَنَعَ الأخفشُ[٨]. وَأوردَ بَعْضُهُم عكسَ ذَلِكَ

---

(١) في الأصل، وفي ز: الاستقراء.

(٢) سورة البروج: ١٠.

(٣) سورة الجمعة: ٨.

(٤) في سائر النسخ: حكمه حكم.

(٥) الذين عرفوا بالضرير جماعة، منهم:

أ ـ هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي توفي سنة ٢٠٩ هـ، ترجمته في أنباه الرواة ٣: ٣٦٤، وبغية الوعاة ٢: ٣٢٨.

ب ـ القاسم بن محمّد بن مباشر الواسطي أبو نصر النحوي الضرير من علماء القرن الخامس له شرح اللمع وقد رجعت إليه فلم أجد فيه هذا الزعم، ترجمته في بغية الوعاة ٢: ٢٦٢.

جـ ـ أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير من تلاميذ عبدالقاهر الجرجاني له شرح اللمع. بغية الوعاة ١: ٣٢٠.

(٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير توفي سنة ٦٣٧ هـ، بغية الوعاة ١: ٣٠٤.

(٧) ينظر الكتاب ١: ٤٥٣.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠١، وشرح الكافية لابن الحاجب: ٢٥. والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٠٣.

ومنهم ابن الحاجِبِ[١].

وأوردَ المبردُ في المقتضبِ أَنَّ حكمَ (لَكِنَّ) في جوازِ دخولِ الفاءِ وعدمِ جوازِهِ، حكمُ (إِنَّ)[٢].

حذف المبتدإ

قولُهُ: (*وَقَدْ يُحْذَفُ المبتدأُ*[٣] *إلى آخرِهِ*).

إِعلمْ أَنَّ المبتدأَ قَدْ يُحْذَفُ / ٣١ظ / جوازاً، إذا دلّت[٤] عليه قرينةٌ، نَحو: قولِ المُسْتَهِلِّ: الهلالُ واللهِ! أي: هُوَ الهلالُ واللهِ، ومنهُ قولُ المُرَقِّشِ[٥]:

لا يُبعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ والغَاراتِ إِذْ قَالَ الخميسُ نَعَمْ أَيْ هَذَا نَعَمْ[٦].

حذف الخبر

وقد يحذف الخبر أمّا جوازاً وأمّا وجوباً:

---

(١) في ف: ابن الخشّاب، والذي ذكر ذلك ابن الحاجب في شرح الكافية: ٢٥، وينظر: الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٠٣.

(٢) وقال سيبويه: ولكنّ المثقلة في جمع الكلام بمنزلة إن. الكتاب ١: ٢٨٦، وينظر: المقتضب ٤: ١١١.

(٣) زاد في ت، ف، ل: لقيام قرينة.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز: دالّ.

(٥) هو المرقش الأكبر سعد بن مالك أو عمرو بن سعد شاعرٌ جاهليّ. الأغاني ٥: ١٨٩، والأعلام ٥: ٢٧٥.

(٦) التلبّب: لِبس السلاح، والخميس: الجيش، والنَّعَمُ: الإبلُ، وقالَ الفرّاءُ: هوَ ذكَرٌ لا يؤنّثُ يُقالُ: هذا نَعَمٌ واردٌ. انظر: المفضليّات للمفضل الضبي ـ تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ـ دار المعارف: ٢٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٩٤.

أمَّا الجوازُ: فحيثُ[١] تكونُ قرينةٌ دالّةٌ عَلَى الخَبَرِ، وَلَمْ يُوجَدْ ما يُوجِبُ حذفَهُ، كقولِكَ: خَرَجْتُ فَإِذا السَّبُعُ، أَيْ: فَإِذا السَّبُعُ واقفٌ، إِنْ شِئْتَ أَظْهَرتَ، وَإِن شِئْتَ حَذَفْتَ، وَكَقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

أيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلَاجِلٍ

وَبَينَ النَّقا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[٢]؟

[أَيْ: أَنْتِ ظبيَةٌ،][٣] وأمّا قوله تَعَالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٤] يُحتملُ أَنْ يَكونَ الخبرُ محذوفاً، وتقديرُهُ فَصَبْرٌ جَميلٌ أَجْمَلُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكونَ المُبتَدَأُ محذوفاً، وتقديرُهُ[٥]: فَأمرِي صَبرٌ جَميلٌ.

وَأمّا الوجوبُ: فهو كلُّ موضعٍ يحصلُ فيهِ شرطانِ:

أَحَدُهما: أَنْ يَدُلَّ عَليهِ شَيءٌ.

والثاني: أَنْ يَلْزَمَ ذِكْرُ لفظِهِ في[٦] مَوضِعِهِ.

وَإِنَّما التُزِمَ حَذْفُهُ عِندَ حُصولِ هَذينِ الشَّرطَينِ لِتوفيةِ[٧] حَقِّ اللَّفظِ وَالمعنَى، مِنْ حيثُ أَنَّ غيرَهُ قَامَ مقامَهُ، وَدَلَّ عليهِ دَليلٌ، وهوَ مواضعُ:

---

(١) في الأصل: حيث.

(٢) الوعساء وجُلاجِل: موضعانِ. ديوان ذي الرمّة: ٦٢٢، والكتاب ٢: ١٦٨.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٤) سورة يوسف: ١٨.

(٥) في ع: أي.

(٦) ساقطة من ت، ف.

(٧) في ف: لتوفيته.

أحدُهُما بعدَ لَولا، تقولُ: لولا زيدٌ لهلكَ عمرٌو.

أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإنَّما وَجَبَ حَذْفُهُ لِحصولِ[١] شرطينِ[٢]، وَهُمَا دَلالةُ لولا عليهِ، لكونِهِ لامتناعِ، الثاني[٣] لوجودِ الأوّلِ، والتزامِ ذِكرِ جَوابِ لَولا مَقامَهُ.

وَفيهِ نَظَرٌ، لأنَّ خَبَرَ المبتدإِ بَعْدَ لَولا قَدْ[٤] يَكونُ عَامّاً، وَقَدْ يَكونُ خَاصّاً، فَإِنْ كانَ[٥] الأوّلَ: وَجَبَ حَذْفُهُ، لِمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، وَإِنْ كَانَ الثاني: [لا يجبُ حَذْفُهُ بَلْ][٦] وَجَبَ الإتيانُ بِهِ لِعَدَمِ الدَّلالةِ عليهِ، نَحو: لولا زيدٌ حَاضِرٌ أو مسافِرٌ، وَمِنْهُ قولُهُ:

وَلَولا الشَّعْرُ بِـالعُلَماءِ يُـزْرِي

لَكُنْتُ اليومَ أَشْعَرَ مِنْ لَبيدِ[٧]

وَهَذَا خُلاصَةُ كلامِ الرُّمانِي[٨]، وَقَدْ جَوَّزَ أيضاً إظهارَهُ بَعضُ شُرّاحِ[٩] اللمع مطلقاً.

---

(١) في ع: الوجود.

(٢) في ت، ع: الشرطين.

(٣) في ت، ز: والثاني.

(٤) (قد) ساقطة من ت، ع، ف.

(٥) (كان) ساقطة من ت.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من: ت.

(٧) البيت لمحمّد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ. ديوان الإمام الشافعي جمع وتعليق محمّد عفيف الزعبي، ط ٢، دار الجيل بيروت ـ ١٣٩٢ هـ: ٨٩، ووفيات الأعيان ٤: ١٦٧.

(٨) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني من كبار النَّحويينَ أخذَ عن ابن السَّرّاج وابن دريد. توفي سنة ٣٨٤ هـ. نزهة الألباء: ٢٣٣، وانباه الرواة ٢: ٢٩٤. وينظر رأي الرماني في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ـ القاهرة: ٦٥، ومغني اللبيب ١: ٣٠٢، والجنى الداني: ٥٤٣، والهمع ٢: ٤٢.

(٩) في ت: شارح.

وثانيهما: بعدَ كُلِّ مبتدإٍ هُوَ مصدرٌ منسوبٌ إلى الفَاعِلِ أو المفعولِ مذكورٌ بَعْدَهُ الحالُ أو أَفعلُ التفضيلِ مُضافاً إلى مصدرٍ مذكورٍ بَعْدَهُ الحالُ.

فالأولُ: نَحو: ضَرْبِي زيداً قائماً. فـإنّ الضَرْبَ مـبتدأٌ مَـنْسُوبٌ إلى الفـاعِلِ مَذْكُورٌ بَعْدَهُ الحَالُ وهو (قائِماً).

فتَقْدِيرُهُ عِنْدَ البَصْرِيينَ: ضَرْبِي حاصِلٌ إِذَا كَانَ قائماً[1].

فَضَرْبِي مُبتَدَأٌ وَهُوَ مَصْدَرٌ قَدْ أُضِيفَ إِلى الفَاعِلِ، وَزيدٌ منصوبٌ بأَنَّهُ مفعولٌ وَحَاصِلٌ مرفوعٌ بِأَنَّهُ خَبَرُ المبتدإِ، وَإِذَا كَانَ (قائماً)[2] ظرفٌ متعلّقٌ[3] بِالخَبَرِ، و(كانَ) تامّةٌ، بمعنى: وقعَ وَحَدثَ[4]، و(قائماً) منصوبٌ بأَنّهُ حالٌ، من الضّميرِ الذي في (كانَ) التامّةِ وهي عاملةٌ فيهِ ثُمَّ حُذِفَ (حاصلٌ) كما حُذِفَ سائرُ متعلّقاتِ الظَّرفِ في خبرِ المبتدإِ، ثُمّ حُذِفَ الظرفُ، وهوَ (إِذا)[5] لِدلالةِ معمولهِ الذي هوَ الحالُ عليهِ، فـبقيَ: ضَرْبِي زيداً قائماً[6].

وإنّما حُذِفَ الخبرُ هَاهُنا لتحقُّقِ الأمرينِ اللّذينِ هُما يوجبانِ حـذفَ خـبرِ المبتدإِ أحدُهما: الدَّلالةُ عليهِ لِدَلالةِ الحالِ عَلَى عاملهِ، الذي هوَ (إِذا كانَ) و[7] دلالةِ

---

(١) الهمع ٢: ٤٦.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت: ظرفاً متعلقاً.

(٤) في ز: حذف.

(٥) في ت، ف، ل: إذا كان.

(٦) الهمع ٢: ٤٧.

(٧) ساقط من الأصل، ومن ف.

عاملهِ على (حاصل) الذي هوَ الخبرُ.

والثاني: التزامُ غَيرِهِ مقامَهُ، وهوَ الحالُ، وتقديرُهُ عندَ الكوفيينَ: ضَرْبِي زيداً قائماً حاصلٌ، فـ(قائماً) حالٌ من (ضربي)[1]، والحقُّ مَا ذَهَبَ إِليهِ البصريونَ.

والذي يدلُّ على بطلان مذهبِ الكوفيينَ وَجْهانِ:

أحدُهما: أَنَّه لو كانَ[2] كما ذكروهُ، لكانَ الحالُ مِنْ صلةِ المبتدإِ، وَلَوْ كانَ كذلِكَ لم يتحقَّقِ الأمرانِ الموجبانِ لحذفِ الخبرِ، وحينئذٍ لَمْ تكنْ هذهِ المسألةُ ممّا يجبُ فيهِ حذفُ الخبرِ والمقدَّرُ خلافُهُ.

وثانيهما: أَنَّهُ لو كانَ تقديرُهُ كما ذَكَرَهُ الكوفيونَ، لمْ يكنِ الحكمُ شاملاً لجميعِ الضربِ بالوقوعِ، بلْ يكونُ الحكمُ شاملاً للضربِ الذي هوَ[3] في حالِ / ٣٢ و / القيامِ بالوقوعِ، ولكنَّ المفهومَ منهُ هوَ الحكمُ على جميعِ الضربِ بالوقوعِ حالَ القيامِ، وهذا المعنى مستفادٌ من تأويلِ البصريينَ، لأنَّهم يقيّدونَ وقوعَ الضربِ، وحصولَهُ بالقيامِ، فَلَو انتفَىٰ القيامُ انتفىٰ وقوعُ الضربِ، لاستلزامِ انتفاءِ الشَّرطِ باتفاءِ المشروطِ.

والثاني[4]: نَحو[5]: أكثرُ شُرْبَي السويقَ ملتوتاً، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ

---

(١) قال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر. الهمع ٢: ٤٥.

(٢) في ت: لو كان الحال.

(٣) (هو) زيادة من ع، ل.

(٤) مرّ الأول في الصفحة السابقة.

(٥) كلمة (نحو) ليست في ع.

قائماً، والكلامُ فيهما كالكلامِ في الأوّلِ، لأنّ أفعلَ التفضيلِ لمّا أُضيفَ إلى المصدرِ صَارَ[١] حكمُهُ حكم المصدرِ، لأنَّ أفعلَ بعضُ ما يضافُ[٢] إليهِ، وإذا كانَ كَذَلِكَ جَازَ أن تُخبرَ عنهُ بالزّمانِ كما تُخبرُ عن سائرِ المصادرِ[٣]، إلّا أنَّ في قولِهِم: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً اتّساعاً أكثرَ، وهوَ أنَّ تقديرَهُ[٤]: أخطبُ كونِ الأميرِ بمعنى وجودِهِ إذا كانَ قائماً إجعِلَ وجودُهُ خَطيباً مبالغةً، وتقديرُهُ: أخطبَ أوقاتِ كونِ الأميرِ إذا كَانَ قائماً فـ[٥] يكونُ أَخطبُ بِمعنَى الزَّمانِ، لِأنَّ ما يكونُ في تأويلِ المصدرِ، والمصدرُ يُستعارُ للزمانِ على تقديرِ حذفِ المضافِ، كما يُقالُ: مقدمَ الحاجِ، وخفوقَ النجمِ، أي: زَمانَ مقدمِ الحاجِ، وزمانَ خفوقِ النَّجمِ.

وثالثها: بعدَ كلِّ مُبتَدإٍ عُطِفَ عَليهِ بالواوِ التي بِمَعنى معَ، وَقُصِدَ المُقارَنةُ بينَهما، نَحو[٦]: كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ، أي: مع حرفتهِ فكلُّ رجلٍ مبتدأٌ، وصنعتُه[٧] معطوفٌ عليهِ، وخبرُهما محذوفٌ، وهوَ: مقرونانِ، لدَلالةِ الواوِ، معَ قصدِ المُقَارَنَةِ عليهِ، وَيَسدُّ المعطوفُ مَسَدَّهُ.

---

(١) في ت، ز، ع: جاز.

(٢) في ف: أضيف.

(٣) في ز: الزمان.

(٤) في الأصل: تقدير.

(٥) ما بين المعقفين ساقط من ت

(٦) في ت، ف، ل نحو قولك

(٧) قول: ضيعته. وفي كتاب سيبويه ١ ١٥١. كلُّ امرئٍ وصيعتهُ مقرونانِ.

ولِقَائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ الذي يقومُ مَقامَ الخَبَرِ لمْ يجزْ أَنْ يكونَ مِنْ[١] تَتمّةِ المبتدإِ كما ذكرنا في: ضربي زيداً قائماً[٢]، والمعطوف من تتمّة المبتدإِ، وإذا كَانَ كذلكَ لَمْ يَحصَلِ الأمرانِ المُوجِبَانِ لحذفِ الخَبَرِ هاهنا، فإذاً لمْ يجبْ حذفُهُ.

ويمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ بِأَنْ يقالَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ المعطوفَ من تتمّةِ المبتدإِ، لأَنَّهُ تابعٌ، وتابعُ الشيءِ لا يكونُ من تتمّتِهِ.

ألا ترىٰ أنّ تابعَ الفاعِلِ[٣] لا يكون من تتمّة الفاعِلِ؟

أو نقول: إنَّهُ معطوفٌ على الضميرِ الذي في الخَبَرِ، وتقديرُ[٤] الخبرِ قَبْلَ[٥] المعطوفِ، هَكَذَا كلُّ رجلٍ مقرونٌ وصنعتُه[٦] وحينئذٍ لمْ يتوَجَّهْ هذا[٧] الإشكالُ.

أَمَّا[٨] على مذهبِ الكوفيينَ، فإنَّ كلَّ رجلٍ مبتدأٌ، وصنعتُهُ[٩] خَبَرُهُ، لكنَّ[١٠] الواوَ بِمَعْنَى معَ، وَلَيْسَ هذا القولُ بعيداً من الصوابِ ولا يردُ عَليهِمْ أَنَّهُ لو كانَ الواوُ بمعنىٰ معَ وَجَبَ النّصبُ في: وصنعتهُ[١١] لأَنَّه إِنّما يجبُ أَنْ لو كانَ قبلَ الواوِ فعلٌ أو

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) انظر ١: ٣٥٦.

(٣) في الأصل، وفي ت، ز: الفعل.

(٤) في ت: تعدّد، وفي ل: يقدر.

(٥) في الأصل: قبل قبل.

(٦) في ل: صنعته.

(٧) في ت: هذه.

(٨) (أما) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٩) في ل: صنعته.

(١٠) في ت، ع: الكون.

(١١) في ل: صنعته.

معنى فعلٍ، لكنْ هَاهُنا لا فعلٌ ولا معنى فعلٍ.

ورابعها بعدَ مبتدإٍ مُقسَمٍ بِهِ، نحو[١]: لَعمرُكَ لأفعلنَّ، أي: لَعمرُكَ قَسَمِي، فإنَّهُ يجبُ حَذفُهُ لِدَلالةِ المُقْسَمِ بِهِ على القسمِ وسدِّ جوابِ القَسَمِ مَسَدَّهُ وَمِنْ جملةِ مَا[٢] التُزِمَ فيهِ حذفُ الخَبَرِ قَولِهم: أَقَائِمٌ الزيدانِ [فإنَّ (قائمٌ) مبتدأٌ و(الزيدانِ) فاعلٌ لَهُ سادٌّ مَسَدَّ الخبرِ][٣] وَلَمْ يَذْكُرِ المُصنِّفُ هذا القِسْمَ لأنَّ الخَبَرَ ليسَ بمحذوفٍ مِنْ حيثُ الحقيقةِ، وإنَّما يُقَيَّدُ[٤] نظراً إلى المَعنى، إذِ المعنى[٥]: يقومُ الزيدانِ، فـ(قائمٌ) هَاهُنا، وإنْ كانَ اسماً من جهةِ اللفظِ، فهو فعلٌ من جهة المَعنى، فَلَمَّا كانَ الكلامُ تامّاً من جهةِ المعنى، أرادوا إصلاحَ[٦] اللفظِ هَاهُنا[٧] فقالوا: (قائمٌ) مبتدأٌ، و(الزَّيدانِ) فَاعلٌ لَهُ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، مِنْ حيثُ أَنَّ الكلامَ تمَّ بِهِ، وَلَمْ يكنْ ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقِيقةِ.

خبر إنَّ وأخواتها

قولهُ: (*خبرُ إنَّ وأخواتِها إلى آخرِهِ*).

اعلمْ أَنَّ مِنْ جملةِ المرفوعاتِ خبرَ إنَّ وأَخواتِها، وَإِنَّما أعطيَ الرَّفْعُ لمشابهةِ[٨]

---

(١) في ز، ف: نحو قوله، وفي ل: نحو قولك.

(٢) في الأصل، وفي ز: مما.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٤) في ت، ز، ع: نعيد.

(٥) (إذ المعنى) ليس في ف.

(٦) في ع: اصطلاح.

(٧) زيادة من ع.

(٨) في ل: لمشابهته.

الفاعلِ، مِنْ حيثُ أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما جزءٌ ثانٍ في الكَلامِ.

و[1]قوله: (*هوَ المسندُ*).

شاملٌ لِخَبَرِ المبتدإِ، ولخبرِ كَانَ، وَغَيرِهما.

وَبقولِهِ: (*بعدَ دخولِها*) خَرَجَ عنهُ ما عدَاهُ.

سبب عمل إنَّ وأخواتها

وإنَّما عَمَلُ هذهِ الحروفِ في المبتدإِ / ٣٢ ظ / والخبرِ معَ أَنَّ أصلَها أن لا تعملَ، لأنَّها حروفٌ، لمشابَهَتِهَا الأفعالَ.

مِنْ حيثُ أَنَّ أواخرَها مفتوحةٌ كأواخرِ الأفعالِ الماضيةِ.

وَمِنْ حيثُ أنَّها على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً كالأفعالِ.

[وَمِنْ حيثُ أَنَّها تَلزَمُ الأسماءَ كالأفعالِ.

وَمِنْ حيثُ أَنَّ نونَ الوقايةِ تدخُلُ عَلَيها كالأفعالِ،][2] نحو: انّني، وَكَانّني.

وَمِنْ حيثُ أَنَّ في كُلٍّ منها معنى الفعلِ[3] كما يجيءُ في بابِهَا.

وَلَمّا أَشبهتِ الفعلَ مِنْ هذهِ الوجوهِ[4] عَمِلَتْ. [وإنّما عَمِلَتْ][5] فِي شَبَهَيْنِ

---

(١) (الواو) ليست في ع

(٢) ما بين المعقفين ساقط من ف

(٣) في الأصل: ت. وفي ر: الوجهة

(٤) هذه الوجوه أوردها ابن الأنباري في الإنصاف ١ ٤٠١. المسألة ٢٢

(٥) ما بين المعقفين ساقط من ت. ع

لاقتضائِها إيّاهما.

سبب تقديم منصوبها على مرفوعها

وإنّما قَدَّمَ منصوبَها على مَرفُوعِهَا:

إمَّا لأنَّ مُشَابَهَتَهَا للفعلِ قويّةٌ، فلو قَدَّمَ المرفوعَ عَلَى المنصوبِ لالتبستْ بالأفعالِ، وليسَ عدمُ التصرّفِ فيها دليلاً على حَرْفيتها، لِكونِ الكثيرِ[1] مِنَ الأفعالِ كَذَلِكَ نَحو: نِعْمَ، وَبِئْسَ وَعَسَىٰ وَلَيْسَ[2].

وإمَّا لأنَّ عَمَلَها فرعٌ عَلَى عَمَلِ الفعلِ الذي هوَ فَرْعٌ، وهوَ تقديمُ المنصوبِ على المرفوعِ لتكونَ منحطّةً عنْ درجةِ الأصلِ[3].

حكم خبرها

قوله: (*وأمْرُهُ كأمرِ خبرِ المبتدإِ*).

أي حكمُ خبرِ هذِه الحروفِ مثلُ حكمِ خبرِ المبتدإِ من مفردٍ وجملةٍ، ومِنْ مَعْرِفَةٍ وَنَكِرةٍ، وَمِنْ مشتقٍّ وجامدٍ، وَمِنْ كونِهِ هوَ هوَ، وَمُنْزَلاً مَنزِلَةَ هُوَ هُوَ، وَمِنْ كونِهِ مُقَدَّماً ومُؤخّراً وَمَحْذُوفاً، وَمِنْ أنَّهُ إذا كانَ مشتقّاً أو جملةً، فلابدَّ من ضميرٍ.

---

(١) في ل: كثير.

(٢) الإنصاف ١: ١٠٥، المسألة ٢٢.

(٣) المصدر السابق.

وَمِنْ أَنَّهُ إذا كانَ الخَبَرُ ظرفَ زمانٍ، وَلَمْ يَكُنِ المبتدأُ جُثَّةً، وَمِنْ أَنَّهُ إذا كانَ محذوفاً فلابُدَّ فيهِ منْ قرينةٍ حاليّةٍ أو لفظيّةٍ وَمنْ أَنَّهُ إذا كَانَ الإسمُ نكرةً قُدِّمَ عَلَيهِ الظرفُ الذي هُوَ خَبَرُهُ.

قولُهُ: (*إلّا في تقديمِهِ*).

أي: وبالجملةِ حكمُ خَبَرِ هذهِ الحروفِ كحكمِ خبرِ المبتدإِ، إلّا فِي التقديمِ، فإنَّ تقديمَ خبرِ المبتدإِ عَلَى المبتدإِ جائزٌ، وتقديمُ خبرِ هذهِ الحروفِ على اسمِهَا غيرُ جائزٍ، لِكرَاهَتِهِم أَنْ يَجْعَلوا للحروفِ تَصَرُّفاً فيها، كَتَصَرُّفِ الأَفعالِ، إلّا إذا كانَ مفرداً فيهِ معنى الاستفهامِ، نحو: كيفَ زيدٌ، فإنَّهُ لا يقعُ خبراً لهذهِ الحروفِ، وإنْ كانَ واقعاً خبراً للمبتدإِ، وَلَمْ يذكرْهُ المُصَنِّفُ.

وَقَالَ بعضُهم: إنَّ الفِعْلَ الماضِي لا يقعُ خَبَرَ لعلَّ، فَلا يُقالُ: لعلَّ زيداً قامَ، وَلكنَّ المشهورَ هو الجوازُ، نَحو:

لَعَلِّي سَمِعْتُ الذي تَكْرَهُ[1][2]

تأوله بالحكاية.

وَأَيضاً لا يسدُّ الفاعِلُ هُنَا مَسَدَّ خبرِ هذهِ الحروفِ كَمَا فَعَلوا[3] فِي المبتدإِ

---

(١) في ف، ل: تنكره.

(٢) لم أعرف قائله ولم أعرف صدر البيت.

(٣) في ت: يسد.

وأجاز الأخفشُ وابنُ السَّرَّاجِ[١]، فأجَازَا أَنْ يُقالَ: إِنَّ قائماً الزيدانِ[٢]، فـ(قائماً) اسمُ إِنَّ و(الزيدانِ) فاعلٌ سادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ، والأقْرَبُ أَنَّهُ لا يجوزُ لِعدمِ اعتمادِ الفاعِلِ على شيءٍ يعملُ بهِ وأيضاً لا تَدخُلُ في خَبَرِ أكثرِهَا الفاءُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

قولُهُ: (*إِلَّا إِذا كانَ ظَرفاً*).

استثناءٌ عَنْ قولِهِ: (*إِلَّا في تَقدِيمِهِ*).

وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الخَبَرَ، إِذَا كانَ ظَرْفاً، جَازَ تقديمُهُ عَـلى الإسمِ نَحـو: إِنَّ فِي الدَّارِ رَجُلاً. وَإِنَّما جَازَ في الظروفِ لاتّساعِهِم فيها بما لم يتّسعوا في غيرِها، حَتَّىٰ فَصَلوا بِهَا بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، واللذينَ هُما في حكمِ اسمٍ واحدٍ كقولِهِ:

..... لِلهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا[٣]

وَغَيرِهِ[٤].

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج من كبار النحاة أخذ عن المبرد وأخذ عنه أبو علي الفارسي والسيرافي والرمّاني والزجّاجي توفي سنة ٣١٦ هـ. نزهة الالباء: ١٨٦، وانباه الرواة ٣: ١٤٤، وبغية الوعاة ١: ١٠٩.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١: ٣١٠.

(٣) عجز بيت لعمرو بن قميئة، وصدره:

لما رأت ساتيد ما استعبرت.

و(ساتيد ما) اسم جبل أو نهر. والبيت من أبياتٍ ثلاثةٍ قالها الشاعرُ في خروجه مع امرىء القيس إلى ملك الروم. ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق ـ خليل إبراهيم العطية ـ بغداد: ٧٣، والكتاب ١: ٩١، و ٩٩، والمقتضب ٤: ٣٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٠، والخزانة ٤: ٤٠٦، ومعجم البلدان ٥: ٦.

(٤) زيادة من ع، ف.

فَإذا جَازَ الفصلُ بها بينَ المضافِ والمضافِ إليه، واللذينِ هُما أشدُّ اتّصالاً مِنْ (إنَّ) باسمِهَا، فالفصلُ بينَهُمَا بِهَا أَولَىٰ، ولأَنَّهُ لَو تَقَدَّمَ الظرفُ عليهِ، لامتنعَ وقوعُ اسمِ إنَّ نكرةً في كثيرٍ مِنَ المواضعِ، لِأَنَّ المبتدأَ إذاكانَ نكرة، ولم يكن [دعاءً، وكانَ خبرُهُ ظرفاً][1] وجبَ تقديمُ الخبرِ عَلَيهِ، وحينئذ، لوْ لمْ يَجُزْ تقديمُ الخبرِ لامتنعَ مثلُ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً﴾[2]، فَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ في النكرةِ جازَ في المعرفةِ، للاطِّرادِ[3].

رفع خبر إنّ

رأي البصريين ورأي الكوفيين:

وَاعلمْ أَنَّ ارتفاعَ خبرِ (إنَّ) بـ(إنَّ) إنّما هوَ عِندَ البصريينَ أَمَّا عندَ الكوفيينَ /٣٣ و/ فهوَ مرتفعٌ بما ارتفعَ بِهِ عندَ كونِهِ خبراً للمبتدإِ ولا عملَ لـ(إنَّ) فيهِ[4]، وهو ضعيفٌ لأنَّ نسبةَ (إنَّ) إلى الجزئينِ عَلَى السواءِ، لاقتضائها كلَّ واحدٍ مِنهُما، فلو عَمِلَ في أحدِهِمَا دونَ الآخرِ لَزِمَ الترجيحُ من غيرِ مرجِّحٍ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل، ومكانه بياض.

(٢) سورة المزمّل: ١٢.

(٣) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٤) هذه إحدى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ١: ١٠٣، وهي المسألة ٢٢.

خبر لا النافية للجنس

قولُهُ: *(و[١] خبرُ لا التي[٢] لِنفي الجنسِ و[٣] هوَ المسندُ بعدَ دخولِهَا)*.

اعلمْ أَنَّ لا التي لِنفي الجنسِ تَعْمَلُ عَمَلَ إِنَّ عندَ أهلِ الحجازِ لمُشَابَهَتِهَا (إِنَّ) من حيث أَنَّها للنفي، وَ(إِنَّ) للإيجابِ فَحُمِلَ النقيضُ عَلَى النقيضِ كما حُمِلَ النظيرُ على النظيرِ، أو[٤] مِنْ حيثُ أَنَّ (إِنَّ) لِتحقيقِ الإثباتِ و(لا) لتحقيق النفي، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما نظيرَ الآخر، فَحُمِلَ النظيرُ عَلَى النَّظيرِ.

واعلمْ أَنَّهم اختلَفُوا فِي رَفْعِ الخَبَرِ.

فقالَ {قومٌ [إِنَّهُ مرفوعٌ بالابتداءِ كما كانَ قبلَ دخولِها، وهوَ قولُ سيبويه.

وَذَهَبَ[٥] قومٌ][٦] وَمِنْهُمْ الأخفشُ والمبردُ إلى}[٧] أَنَّهُ مرفوعٌ بِهَا[٨] كما كانَ في (إِنَّ).

واحتجَّ الأولونَ بِأَنَّ (لا) مَعَ اسمِهَا مرفوعٌ بالابتداءِ، فيكونُ الخَبَرُ أيضاً

---

(١) (الواو) ساقط من ع، ف، ل.

(٢) ساقطة من الأصل، ومن ف، ل.

(٣) ساقطة من ت، ف.

(٤) ساقطة من ت، ف.

(٥) في الأصل، وكذلك في ت، ز، ف، ل: قال.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٨) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١١١، ومغني اللبيب ١: ٢٦٣.

مرفوعاً بِهِ[١]، وبأنَّ (إنّ) أصلٌ في العَمَلِ فهيَ فرعٌ عليها، وَحَقُّ الفرعِ أَنْ يكونَ منحطّاً عنِ الأصلِ، فَوجبَ أنْ لا تعمَلَ في الخبرِ لِئلا تلزمَ التَّسويَةُ بينَ الأصلِ والفرعِ[٢].

واحتجَّ الآخرونَ بأَنَّها تقتضي شيئينِ، وَهما المسندُ، والمسندُ إليهِ وَكُلُّ ما اقتضى شيئينِ وَعَمِلَ في أحدِهما، لابُدَّ وَ[٣]أنْ يعملَ في الآخرِ وإلّا لَزِمَ الترجيحُ من غيرِ مرجّحٍ.

وأجابوا عن حجّةِ الأوّلينَ:

أمّا عن الأوّلِ: فبأنْ[٤] قالوا: لا نسلّم أَنَّ (لا) مَعَ اسمِها إذا كانَ مرفوعاً بالابتداءِ كانَ مرفوعاً بِهِ، فإنَّ (إنَّ) معَ الإسمِ كَذَلِكَ، مَعَ أَنَّ خَبَرَهُ ليسَ مرفوعاً بِالابتداءِ.

وَأَمَّا عَنِ الثاني: فَبِأَنْ لا نُسَلِّمُ لزومَ التسويةِ بينَ الأصلِ، والفرعِ مِن كلّ الوجوهِ، وَأَمَّا مِنْ بعضِ الوجوهِ فَجَائزٌ.

قالَ ابنُ الدَّهانِ[٥] في الغُرّةِ[٦]: فإنْ[٧] كانَ عَمَلُهُ ظاهِراً في وَصفِ الإسمِ أَو

---

(١) (به) ساقطة من الأصل.

(٢) الإنصاف ١: ٢٠٤، المسألة ٥٣.

(٣) (الواو) زائدة.

(٤) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: بأن.

(٥) تقدّمت ترجمته ١: ٣٣٩.

(٦) تقدّم ذكره في ١: ٣٣٩.

(٧) في ت، ع، ل: ان.

في[١] الإسمِ كَانَ رفعُهُ بـ(لا)، وَإِنْ لَمْ يكنْ فبالابتداءِ[٢].

واعْلَمْ أَنَّهُ يَتَفَرَّعُ عَلَى اختلافِ المَذْهَبَيْنِ مَسْأَلَةٌ في قَولِ الشَّاعِرِ:

فَــلا لَــغوٌ وَلَا تأْثِــيمَ فِــيهَا .....[٣]

فَمَنْ قَالَ بإنَّ الخَبَرَ مرفوعٌ بالابتداءِ جَعَلَ (فِيها) خبراً لَها.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مرفوعٌ بـ(لا) جَعَلَ (فِيهَا) خـبراً لأَحَـدِهِمَا، وَحَـذَفَ خَـبَرَ الآخر.

وَإِنَّما مَثَّلَ المُصَنِّفُ بقولِهِ: (مِثْلُ لا غُلامَ رجلٍ ظريفٌ فِيهَا[٤]) دونَ مَا مَثَّلَ بِهِ سَائِرُ النحويينَ، وهوَ قولُهم: لا رجلَ ظريفٌ، لاحتمالِ أَنْ يكـونَ (ظـريفٌ) صـفةً لـ(رجلَ)، ولا يجوزُ التمثيلُ بالمحتملاتِ، ولأنَّ بَنِي[٥] تميمٍ لا يُثبِتونَ[٦] الخَبَرَ[٧]، فَلوْ تَمَثَّلَ بِمِثْلِهِ، لَتُوهِّمَ، أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ في لُغَتِهِم، وَلَيسَ كذلكَ، لِجوازِ مِثْلِه عِندَهُمْ حَملاً عـلى

---

(١) كلمة (في) ساقطة من ع.

(٢) في ع: بالابتداءِ.

(٣) صدر بيت لامية بن أبي الصلت، وعجزه في كتب النحو: وما فاهوا به أبداً مقيم

وفيه تلفيق من بيتين، والصواب:

فــلا لغــوٌ ولا تأثــيمَ فــيها ولا حــينٌ ولا فِــيها مُــليمُ

وَفِــيهَا لَحْــمُ سَــاهِرَةٍ وبحــرٍ وَمَــا فَــاهُوا بِــهِ لَهُــمُ مُــقِيمُ

المُليمُ: الذي يُلامُ، والسَّاهرة: الأرضُ. أمية بن أبي الصلت، للدكتور بهجت عبدالغفور الحـديثي ـ مطبعة العاني: ٢٧٢، ٢٧٤، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢: ٢٨٥، ضياء السالك ١: ٢٦١، حاشية الصبان على الأشموني ٢: ١١.

(٤) (فيها) ساقطة من الأصل، ز، ع.

(٥) في الأصل، وفي ز: بنو.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز: ينصبون.

(٧) شرح ابن عقيل ١: ٤١٣، ولهجة تميم لغالب المطلبي ـ بغداد: ٢٥٤.

الصِّفَةِ.

وَأَمَّا مَا تَمَثَّلَ بِهِ[1] لَمْ يحتملِ الصِّفَةَ لأَنَّ المُضافَ المَنفي لا يوصفُ بمنصوبٍ[2] وأيضاً إِنَّه إِنْ[3] تُوهِّمَ أَنَّهُ ممتنعٌ في لُغَتِهم فهوَ ممتنعٌ، فَلا يلزمُهُ ما يَلْزمُهُم.

قولُهُ: (وَيُحْذَفُ[4] كثيراً).

أي: يَحْذِفُهُ[5] الحِجَازيونَ كثيراً، نَحو: لا مالَ، ولا أهلَ.

..... وَلا فَتىً إِلّا عَلِيٌّ[6].

و(لا إِله إِلّا الله)[7].

أيّ: لا مالَ لنا، ولا أَهلَ لنا، ولا فتًى في الوجودِ إِلّا عليٌّ ولا إِله فِي الوجودِ إِلّا اللهُ.

وإِنَّما يَحْذِفُهُ الحجازيونَ كثيراً لأَنَّهُ لا يكادُ يجيءُ هذا النَّفيُ إِلّا مثبتاً على كلامٍ متقدّمٍ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ الخَبَرُ، فَكَأَنَّهُ جوابٌ لِمَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ أهلٍ لَكَ؟ وَهَلْ مِنْ مَالٍ لَكَ؟

فَأَجَبتَهُ بِقَولِكَ: لا أَهلَ ولا مالَ، ولا يحتاجُ إِلى ذِكرِ الخبرِ، لأَنَّ تقديمَ ذكرِهِ في

---

(١) (به) ساقطة من ت.

(٢) في ت: إِلّا بمنصوب.

(٣) في ع: إن كانَ.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: وقد يحذف.

(٥) في ت، ع، ف: ويحذف.

(٦) عجز بيتٍ لا يعرفُ قائِلُهُ، وصدره: لا سيفَ إِلّا ذُو الفَقارِ

وذو الفقار هو سيف الإمام علي عليه السلام. مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون ـ الكويت: ١٠٥.

(٧) سورة الصافات: ٣٥، وسورة محمد ﷺ: ١٩.

السؤالِ أَغنَىٰ عَنْ ذكرِهِ في الجوابِ.

وَعَلَى هَذا[١] أيضاً كلمةُ الشَّهادَةِ، كأنَّها في الأصلِ رَدٌّ على المُنكِرِ، وجوابٌ لِمَنْ قَالَ: هَلْ في الوجودِ مِنْ إلٰهٍ غيرُ اللهِ، فَقُلْتَ: لا إلٰهَ إلّا اللهُ، وَلا يَحتَاجُ إلى إعادةِ الخَبَرِ في الجوابِ، وَلا يجوزُ أنْ يكونَ (اللهُ) هوَ الخبرَ، لأنَّهُ معرفةٌ، وَهِيَ لا تعملُ في المَعَارِفِ.

واعلمْ أَنَّ الإمامَ[٢] أوردَ إشكالاً على قولِ / ٣٣ ظ /النحويينَ بأنَّ تقديرَ (لا إلٰهَ إلّا الله): لا إلٰهَ في الوجودِ إلّا اللهُ، وَهُوَ أنَّ هذا النفيَ عامٌّ مُسْتَغْرِقٌ فتقييدُهُ بالوجودِ تَخصيصٌ لَهُ، وَإذَا كانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبقَ النَّفي عَلَى عمومِهِ الذي هوَ المرادُ فيهِ، وإذا كانَ كَذَلِكَ لَمْ يكنْ هذا القولُ إقراراً واعترافاً[٣] بوحدانيّة اللهِ تَعالى عَلَى الإطلاقِ.

وجوابُهُ: أَنْ نقولَ: لِمَ قُلْتُمْ: إنَّ تقييدَهُ بالوجودِ إذَا كَانَ تَخصيصاً لَهُ لَمْ يبقَ النَّفيُ عَلَى عمومِهِ الذي هُوَ المرادُ، لأنَّ المرادَ منهُ هُوَ نفي وجودِ جميعِ الآلِهَةِ في الخَارِجِ إلّا اللهَ تَعَالى[٤]، وظاهرٌ أَنَّ المرادَ[٥] يبقَ مَعَ تقييدِهِ بِالوجودِ، [عَلَى أَنَّ وجودَهَا مُسْتَلزِمٌ لِنفي ذواتِها][٦] ويثبتونه أيضاً فيقولونَ: لا رجلَ افضلُ مِنكَ [، ولا أحدَ أفضلُ مِنكَ][٧].

---

(١) كلمة (هذا) ساقطة من ل.

(٢) يريد بالإمام عبدالقاهر الجرجاني وقد تقدّمت ترجمته ١: ٢٧٤. وإشكاله الذي أشار إليه الشارح ورد في دلائل الإعجاز: ٢٩٠ ـ ٢٩٤.

(٣) في ع: اعترافاً وإقراراً.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ع، ف، ل: إنّ هذا المراد.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

قولُهُ: (وبنو تميمٍ لا يثبتونَهُ).

أي: لا يثبتونَهُ إذا لمْ يكن ظرفاً، لأنَّهُ لو كانَ ظرفاً يثبتونَهُ نَحو: لا رجلَ في الدارِ.

[وفيه نظرٌ، لاحتمال كونِ الظرفِ صفةً عِندَهُم فلا يلزمُ الجزمُ بثبوت الخبر إذا كان ظرفاً عندهم][(١)].

ويقولونَ: إنَّهُ منَ الأصولِ المرفوضةِ، ويتأوّلونَ ما وردَ مِنْ ذلكَ، فيقولونَ في: لا رجلَ افضلُ منكَ: إنَّ أفضلُ نعت لـ(رجلَ) حملاً على الموضع[(٢)].

وَإنّما لم يَحذِفوا الخبرَ إذا كانَ ظرفاً، لأنَّهُ نائبٌ عن الخبرِ، فَلو حَذَفُوهُ لَزِمَ حذفُ النائبِ والمنوبِ، وهوَ مرفوضٌ.

والمبردُ يجُوِّزُ الأمرينِ[(٣)]، وقولُ الشاعرِ:

..... وَلا كريمَ منَ الولدانِ مَصبُوحُ[(٤)]

يَحتَمِلُ أَمرَينِ:

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ف.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧.

(٣) المقتضب ٤: ٣٨٣.

(٤) هذا عجز بيت، وصدره: إذا اللقاحُ غَدَتْ مُلقىً أصِرَّتُها

وَجَعَلَ سيبويه صدره: وردٌ جازرهم حرفاً مصرمة

والحرف: الناقة الصلبة. والمُصَرَّمَة: المقطوعة اللبن، والمصبوح: الذي يُسقى الصبوح وهو شراب الغداة. البيت ينسب إلى حاتم الطائي كما ينسب إلى أبي ذؤيب الهذلي وإلى رجل جاهلي من بني النبيت. ينظر: ديوان حاتم الطائي ـ من مجموع خمسة دواوين ـ الوهبية: ١٢٣، والكتاب ١: ٣٥٦، والمقتضب ٤: ٣٧٠، والمقتصد ٢: ٨٠٣، والمفصل: ٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧، ورصف المباني: ٢٦٥، وشرح شواهد المغني ٢: ١٧.

أحدُهما: أن يكونَ (مصبوحٌ)[١] خبرَ (لا) والقائلُ تَرَكَ طائيَّتَهُ وانتقلَ إلى لُغَةِ أهلِ الحِجَازِ.

والثاني: أن يكونَ (مصبوحٌ) صفةً لقولِهِ لا كريمَ حملاً على المحلِ.

اسم ما ولا المشبّهتين بليس.

قولُهُ: *(اسمُ ما ولا المشبّهتين بليسَ هوَ المسندُ إليهِ بعدَ دخولِهما)*.

يَعني أنَّ[٢] اسمَ (ما) و[٣]هوَ المسندُ إليهِ بعدَ دخولِها[٤]، واسم (لا) هو المسند إليه بعد دخول (لا)، فقولُهُ: (هوَ المسندُ إليهِ) شاملٌ لِغيرِهِ، وَلَمَّا قَالَ: (بعدَ دخولِهما) خرجَ عنهُ غيرُهُ.

ثمَّ اعلمْ أَنَّ (ما) و(لا) حرفا نفي يدخلانِ على الأسماءِ والأفعالِ وكانَ قياسُهما أَنْ لا يعملا عملاً، قياساً على سائرِ الحروفِ الداخلةِ على القَبيلَينِ، غَيرَ أنَّ الحِجَازِيينَ يشبّهونَهُما بـ(ليسَ) ويرفَعونَ بِهِمَا الاسمَ، وينصبونَ الخبرَ، واللغةُ الأولَى أقيسُ، وهيَ[٥] لغةُ بَني تميمٍ[٦]، والثانيةُ أفصحُ وبها وردَ القرآنُ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[٧]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[٨].

---

(١) في الأصل: المصبوح.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت، ف: دخول ما.

(٥) في ع: هو.

(٦) الكتاب ١: ٢٨، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٧٣، والخصائص ١: ١٢٥ و ١٦٧، ولهجة تميم: ٢٤٤.

(٧) سورة يوسف: ٣١.

(٨) سورة المجادلة: ٢.

ووجهُ الشَّبَهِ بينَ (ليسَ) وبينَ[١] (ما) و(لا) أنَّها جميعاً للنفي، والدخولِ على المبتدإِ والخَبَرِ، لكنَّ مشابهةَ (ما) معَ (ليسَ)[٢] أكثرُ مِنْ مشابهةِ (لا) معَ (ليسَ)[٣]، لكونِ (ما) لِنفي الحالِ كَلَيسَ، [ودخولِ الباءِ على خبرِهَا وَعَلَى خبرِ ليسَ، ودخولِها عَلَى المعرفةِ كليسَ،][٤] وَلَمَّا كَانَ مشابهة (ما) مَعَ (ليسَ)[٥] أكثرُ مِنْ مُشَابَهَةِ (لا) مَعَ (ليس)[٦] عملتْ (ما) عملَ (ليسَ)، نحو: ما زيدٌ قائماً، ولم تعملْ (لا) إلّا شاذّاً، ولهذا قالَ: (وهوَ في لا شاذٌ)، أي: عَمَلُ (لا) شاذٌ.

وَقَالَ أَبو البقاءِ[٧] قدْ أعملها بعضُ أهلِ الحِجازِ عمل (ليس)[٨] ولكنْ في النكرةِ خاصّةً، كقولِهِ:

مَـن صَـدَّ عَـنْ نِـيرَانِهَـا فَأَنا ابنُ قـيسٍ لَا بُـرَاحُ[٩]

---

(١) انظر ١: ٢٨٢.

(٢) في ت، ف، ل: بليس.

(٣) في ت، ف، ل: بليس.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٥) في ت، ف، ل: بليس.

(٦) في ت، ف، ل: بليس.

(٧) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري له عدد من المؤلّفات منها التبيان في اعراب القرآن توفي سنة ٦١٦ هـ. بغية الوعاة ١: ٣٨.

(٨) قال أبو البقاء: (ويجوز أن تكون لا عاملة عمل ليس)، وكلامه مطلق غير مقيّد. ينظر: التبيان ١: ١٦١.

(٩) البيت ينسب إلى سعد بن ناشب، وقال ابن الأثير البيت لسعد بن مالك يعرّض بالحرث بن عباد. الكتاب ١: ٣٥٨، وديوان الحماسة: ١٤٥، والمقتضب ٤: ٣٦٠، والتبيان في اعراب القرآن ٢: ١٠٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠٨، ولسان العرب ـ برح ـ ٣: ٢٣١، والهمع ٢: ١١٩، والخزانة ١: ٤٦٧، و٤: ٣٩.

أي: لا بُراحُ لِي، بِمَعنَى ليسَ لي براحٌ، وَمِمَّا أَنشدَ في ذَلِكَ أبو علي الفارسي[١]:

تَـرَكـتَنِي حِـينَ لَا مـالٌ أعـيشُ بِـهِ
وَحِينَ جُنَّ زَمَـانُ النَّـاسِ أَوْ كَـلِبَا[٢]

أي: ليسَ لِي مالٌ، وَقول الآخرِ:

وكَذَاكَ لا خيرٌ عَلَى أحدٍ وَلَا شَرٌّ بِدَائِم[٣]

وَمِنهُ قولُهُ تَعَالىٰ: ﴿وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ﴾[٤] بـرفعِ الحِـينِ ونـصبه وَجَـرّه[٥] والقِراءةُ المشهورةُ بالنصبِ، والتـاءُ للـتأنيثِ كَـثَمَّتْ في ثَمَّ وَرُبَّتْ في رُبّ[٦]، أَمَّـا

---

(١) يُنظر: الحجّة لأبي علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وجماعته القاهرة: ١٢٥.

(٢) البيت لأبي الطفيل عامر بن واثلة المتوفى سنة ١٠٠ هـ، من أبيات يـرثي بهـا ابـنه (طـفيلاً)، ويـروى (الوصل) مكان (الناس) وَكَلِبَ مِنَ الكَلَبِ وهوَ دَاءٌ يُشبه الجنون، وكلب الزمان: شدّته. وقال في خزانة الأدب: (وَجَوزَ أبو علي الفارسي في (المسائل المنشورة) الحركاتِ الثلاثَ في (مال) الجر على الإضـافة والرفع على أن يضيف حين إلى الجُمَلِ ولا عاملةٌ عملَ ليسَ والنصب تجعله كما كـانَ مـبنياً ولا تـعمل الإضافة كما تقول جئت بخمسة عشر فلا تعمل الباء). الكتاب ١: ٣٥٧، والحجّة لأبي عـلي الفـارسي: ١٢٥، والأمالي الشجرية ١: ٢٣٩، والهمع ٣: ٢٣١، والخزانة ٤: ٣٩ ـ ٤٠.

(٣) البيت نسب إلى المُرَقِّش السدوسي وإلى خَزَز بن لوذان وكلاهما شاعران جاهليّان بعد البيت:

قـــد خُـــطَّ ذلك في الزبـــو ر الأوليـــــات العـــظائم

لسان العرب ـ حتم ـ ١٥: ٣، وخزانة الأدب ٦: ١٩٠.

(٤) سورة ص: ٣.

(٥) قرأ الجمهور (وَلَاتَ حِينَ) بفتحِ التاءِ ونصبِ النونِ، وقرأ أبو السمالِ بضمِّ التاءِ ورفعِ النونِ. وقرأ عيسىٰ بن عمر بكسر التاء وجرّ النون، وقرأ أيضاً بكسر التاء ونصبِ النون. مختصر في شواذّ القرآن: ١٢٩، والبحر المحيط ٧: ٣٨٣ ـ ٣٨٤، وروح المعاني للألوسي ـ طبعة القاهرة ٢٣: ١٤٩ ـ ١٥٠، وعيسى بن عمر الثقفي: ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧، والجنى الداني: ٤٥٢.

النصبُ فتقديرُهُ: وَلَاتَ حِينَ نَحنُ فِيهِ[١] حين مناصٍ[٢]، فالاسمُ محذُوفٌ، إلّا أَنَّ عَمَلَ (لاتَ) مخصوصٌ بالحِينِ كما أَنَّ نصبَ لدن مخصوصٌ بغدوة[٣]. وأمّا الجرُّ فهوَ قراءةُ عيسىٰ بن عمرَ[٤]، فقدْ قِيلَ: إِنَّه جعلَهُ حرفَ جرٍّ[٥] كقوله:

طَلَبوا صُلحَنَا وَلاتَ أوانٍ / ٣٤ و / فَأجَبْنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بقاءِ[٦]

وقالَ الأخفشُ: إِنَّهُ على تقديرِ حذفِ المضافِ[٧] وتبقيةِ المضافِ إليه على اعرابِهِ.

واستبعدَ أبو علي كونَهُ حرفَ جرٍّ وَقَالَ: إِنَّهُ يُفهمُ مِنهُ معنىَ النَّفي فكيفَ يكونُ حرفَ جرٍّ[٨]؟

وَمِنهم من يجعلُ لاتَ فِعلاً، كماتَ، وَقَالَ بعضُهم: إِنَّ أَصلَهُ ليسَ فَأُبدِلَ الألفُ مِنَ الياءِ والتاءُ مِنَ السينِ[٩] كما أُبدِلَ التاءَ من السينِ في الناسِ حينَ يقالُ الناتُ.

وَقَالَ الكوفيونَ:

إِنَّ لاتَ نافيةٌ[١٠] للجنسِ، وحينَ مناصٍ اسمُهُ، وخبرُهُ محذوفٌ[١١] وَهُوَ

---

(١) (نحن فيه) ليس في ل.

(٢) في الأصل وفي ز، ل: مناص.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٩.

(٤) مختصر في شواذ القرآن: ١٢٩، وعيسىٰ بن عمر: ١٥٧.

(٥) قال ذلك الفراء، انظر: معاني القرآن ٢: ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(٦) البيت لأبي زبيد الطائي. شعر أبي زبيد الطائي ـ تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي ـ بغداد: ٣٠.

(٧) معاني القرآن صنعة الأخفش الأوسط ٢: ٤٥٤.

(٨) ذكر أبو علي (لات) في كتابه: المسائل الشيرازيّات: ٥٣٩ ـ ٥٤٣.

(٩) هذا قول ابن أبي الربيع. انظر: الجنى الداني: ٤٥٢.

(١٠) في ت، ع، ل: فيه نافية.

(١١) نسب في الجنى الداني: ٤٥٤ إلى الأخفش.

ضَعيفٌ، لأنَّ معناهُ ليسَ على الحينِ وَلأنَّهُ يُنقَضُ إذا رُفِعَ، وَقَالَ الأَخفشُ: لأنَّ[١] لا[٢] ولاتَ لا تعملانِ أصلاً، فلو وقعَ بعدها منصوبٌ فبإضمارِ فعلٍ[٣].

فإذاً تقديرُ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾[٤]: ولا أرى حينَ مَناصٍ.

واعلمْ أنَّ ابنَ الخشّاب[٥]، لاختصاص (لا) بالنكرة لحن قول المتنبي[٦]:

..... فَلا الحَمدُ مكسوباً ولا المالُ بَاقِيا[٧]

واعلمْ أَنَّ بقيّةَ الكلامِ عَلَى (مَا) وَ(لا) وشروطَ أعمالِهِمَا يجيءُ في المنصوباتِ [إِنْ شَاءَ اللهُ تعالَى][٨].

ولقائل أَنْ يقولَ: إِنَّ اسمَ كانَ وأخواتِهَا مِنَ المرفوعاتِ وَلَمْ تذكرْهُ.

وَيُمكنُ أَنْ يُجَابَ عنهُ بِأَنَّ بابَ كانَ معَ الخَبَرِ فعلٌ تامٌّ مسندٌ إلى اسمه فيكون اسمهُ داخلاً في الفاعلِ، فَلَمْ يُحْتَجْ إلى ذكرِهِ ثانياً.

---

(١) (لأنّ) ساقطة من: ع، ف.

(٢) لا والواو ساقطان من ت.

(٣) كتاب سيبويه ـ تحقيق عبدالسلام هارون ١: ٥٦، والأصول في النحو: ١١٢، والكشّاف ٣: ٣٥٩، والبحر المحيط ٧: ٣٧٣، والجنى الداني: ٤٥٤، والهمع ٢: ١٢٣.

(٤) سورة ص: ٣.

(٥) تقدّمت ترجمته ١: ٢٦٣.

(٦) تُوفي أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي سنة ٣٥٤هـ، تنظر مصادر دراسته في رائد الدراسة عن المتنبي تأليف كوركيس عواد ومخائيل عواد ـ دار الرشيد للنشر ـ بغداد ـ ١٩٧٩.

(٧) صدره:

إذا الجودُ لَمْ يُرزَقْ خَلاصاً مِنَ الأذى

ديوان المتنبي ـ شرح العكبري ـ تحقيق مصطفى السقا وصاحبيه ـ ط ١ ـ ٤: ٢٨٣.

(٨) ما بين المعقفتين ليس في ف.

المنصوبات

قولُهُ: (*المنصوباتُ هو ما اشتملَ على عَلَمِ المَفْعُولِيَّةِ*).

أي: على النصبِ. إنَّما قالَ هو لكونِهِ عبارةٌ عنْ ما في المَعْنَى فجاز التذكيرُ بِهذَا الاعتبارِ.

اعلمْ أَنَّ المنصوبَ إمّا مفعولٌ، وَإِمَّا مشبَّهٌ بالمفعولِ وَإِمَّا مُشبَّه بالمُشبَّهِ.

المفعولِ المطلق

فقولُهُ: (*فَمِنهُ المفعولُ المطلقُ*).

فابتدأ بالمفعولاتِ لكونِها هيَ [الأصل في النَّصبِ][1]، فالمفعولُ خمسةٌ، لأنَّهُ:

إِمَّا أَنْ يكونَ فعلَ الفَاعِلِ على الحقيقةِ.

أَوْلا.

والأوّلُ: هوَ *المفعولُ المطلقُ*.

والثاني: إِمَّا أن يقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ.

أَوْلا.

---

(١) في ت: النصب في الأصل.

والأوّلُ: هو *المفعولُ بهِ*.

والثاني: إمَّا أنْ يقعَ فيه.

أَوْلَا.

والأوّل: هو *المفعول فيهِ*، وهو إنْ كانَ بحيثُ يُفهَمُ مِنْ صيغةِ الفعلِ فهوَ الزَّمانُ، وَإنْ لمْ يكنْ فهوَ المَكَانُ.

والثاني: إمَّا أَنْ يقعَ لأجلهِ.

أَوْلَا.

والأوّلُ: هو **المفعولُ لَهُ**، والثاني المفعولُ[1] مَعَهُ.

قوله: (*فَمِنْهُ المفعولُ المطلقُ*).

إنّما سُمّيَ مفعولاً مطلقاً إمَّا لأنَّهُ هوَ المفعولُ بالحقيقة دونَ ما سواهُ. ألا ترىٰ أنّك إذا قُلْتَ: ضربتُ زيداً فالضربُ هو فِعلكَ[2] لا زيد وَإمَّا لِعَدَمِ تقييدهِ بِحرفٍ مِن الحروفِ، نَحو: المفعولِ بِهِ، ولَهُ، وَمَعَهُ، وَفيهِ.

وَسُمِّيَ مصدراً[3] لِكونِ الفعلِ صادراً عنهُ، أي: مشتقّاً عَنْهُ، خِلافاً للكوفيينَ.

لنا أَنْ نقولَ[4] إنَّ مِنْ شَأْنِ المُشْتَقِّ مِنهُ أَنْ يكونَ مَعناهُ موجوداً في المُشْتَقِّ مَعَ مزيدِ شيءٍ آخَرَ.

---

(١) في ت: مفعول.

(٢) في ز: قولك.

(٣) في الأصل: مصدر.

(٤) في ت: يقولون.

فإذاً يجبُ أَنْ يكونَ الفِعلُ مشتقّاً مِنَ المَصْدَرِ. ألا تَرَى أَنَّ معنى الضربِ موجودٌ في ضَرَبَ مَعَ مزيدِ شيءٍ آخرَ هُوَ الزمانُ المُعيَّنُ؟ لأنَّ المصدرَ يَدلُّ عَلَى زَمانٍ مطلقٍ والفعلُ يدلُّ على زمانٍ مُعَيَّنٍ، فَكَمَا أَنَّ المطلقَ أصْلُ المُقَيَّدِ[١]، فَكَذَلِكَ المَصْدَرُ أَصلُ الفِعْلِ.

وَقَالَ الكوفيونَ: إِنَّما سُمِّيَ مصدراً لكونِهِ صَادِراً من الفِعلِ وَمشتقّاً مِنهُ، واستدلّوا عَلَى ذَلِكَ بأَنَّهُ يَصِحُّ لِصِحَّةِ الفِعْلِ، وَيَعْتَلُّ باعتلالِهِ، تقولُ: قَاوَمَ قِواماً، فَصَحَّ بِصِحَّةِ[٢] الفِعْلِ، وتقولُ: قَامَ قِياماً، فَاعتلَّ باعتلالِهِ[٣].

وَبِأَنَّ الفِعْلَ عَامِلٌ فيهِ وَالعَامِلُ[٤] أَقوىٰ من المَعْمُولِ، وَآصَلُ وَبِأَنَّ[٥] المَصْدَرَ تَأْكِيدٌ لِلفِعْلِ، والتأكيدُ فَرعُ المؤَكَّدِ، والكلُّ ضَعِيفٌ[٦].

أَمَّا الأوّلُ: فَلأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ اعتلالَ المَصْدَرِ لاعتلالِهِ[٧] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الفِعلَ أصلٌ فِي الاشتقاقِ، ألا تَرَى أَنَّ بعضَ الأفعالِ يَعتلُّ[٨] لِاعْتِلالِ[٩] البعضِ، وليسَ أصلاً، فإن أَغْزَيتُ أُعِلَّ باعلالُ يُغزي.

---

(١) في ف: للمقيد.

(٢) في ف: لصحّة، وفي ل: المصدر لصحّة الفعل.

(٣) في ع: لاعتلاله.

(٤) (والعامل) ليس في ز.

(٥) في ع: باب.

(٦) يريد وكلّ ذلك ضعيف.

(٧) في ل: لاعتلال الفعل.

(٨) في ز، ل: يعل.

(٩) في ل: لاعلال.

وَأَمَّا الثاني: / ٣٤ ظ / فَلأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ العامِلَ أَصْـلٌ، وَمُشْـتَقٌّ مِـنهُ وأَنَّ المعمولَ فرعٌ وَمُشْتَقٌّ مِنَ العامِلِ.

ألا تَرَى أَنَّ الأفعالَ والحُروفَ عاملانِ في الأسماءِ مَعَ أَنَّهُمَا لَيسَا بأصلٍ للأسماءِ بالتفسيرِ الذي ذَكَرْتُم؟

وَأَمَّا الثالثُ: فلا نُسَلِّمُ أَنَّ المُؤكِّدَ فَرعٌ على المُؤَكَّدِ {[ألا تَرَى أَنَّك تَقُولُ جَاءَني زيدٌ نَفسَهُ؟ فَإِنَّ نَفْسَهُ ليسَ فرعاً على زيدٍ][1] وَلَـئِنْ سَـلَّمنَا أَنَّ المُـؤكَّدَ فـرعٌ}[2]، لكنْ[3] لِمَ قُلْتُمْ بِأَنَّهُ مَتَى كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يكونَ مُشتقّاً مِنَ المؤكَّدِ، فَـلابُدَّ لهُ مِـنْ بُرهَانٍ[4].

قولُهُ: (*هُوَ اسمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعناهُ*).

قوله: (*اسمُ مَا فَعَلَهُ*) احترازٌ مِمَّا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعناهُ، وَلَيْسَ باسمِهِ، فإنَّهُ لا يكونُ مفعولاً مطلقاً نحو: ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ، فَإِنَّ ضَرَبَ الثاني هُوَ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مذكورٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَيسَ بمفعولٍ مُطْلَقٍ.

وقولُهُ: (*مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ*) احترازٌ مِمَّا لَمْ يفعلْهُ فَاعِلٌ فَإِنَّهُ ليسَ مفعولاً مُطلقاً.

وَقَولُهُ: (*فِعلٍ مَذكورٍ*) احترازٌ مِمَّا فَعَلَهُ فَاعِلٌ وَلكِـنَّهُ لَمْ يَـفعَلْهُ فـاعِلُ فِـعلٍ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) في ل: ولكن.

(٤) في ل: ودليل.

مذكورٍ، فَإنَّهُ لا يكونُ مفعولاً مُطلَقاً، نَحو: أَعجَبَنِي اعجابُكَ، فَإنَّ الإعجابَ[١] هو اسمُ مَا فَعَلَهُ فَاعلُ فعلٍ لكنّه ليسَ بفاعِلٍ لفعلٍ[٢] مذكورٍ لأنَّهُ لا يمكنُ أَنْ يكونَ فعلاً لِنَفْسِهِ.

وَقولُهُ: (بمعناهُ)[٣] احترازٌ عن اسمِ مَا فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ ليسَ بمعناهُ، نحو: كَرِهتُ ضَربي، فإنّ ضَربي وإنْ كان إسماً لِمَا فَعَلَهُ فاعِلُ الفعْلِ المذكورِ لكنَّهُ ليسَ بِمَعْناهُ، لأنَّ الضربَ ليس بمعنى الكراهيّةِ [، لكن يَتَوَجَّهُ عليه النقضُ بمثلِ قَولِنَا: كرهتُ كَراهتي الصدقَ، الحدُّ على كراهتي مع أَنَّهُ ليسَ بمفعولٍ مطلقٍ بَلْ هُوَ مفعولٌ بِهِ][٤].

وَقِيلَ: [يرِدُ[٥] عليهِ أَنَّ[٦] ذَهَابٌ في قولنا:][٧] ذُهِبَ ذَهَابٌ شَديدٌ[٨]، اسمُ ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناهُ، فيدخلُ في الحدِّ ولو دَخَلَ في الحَدِّ لَوَجبَ نصبُهُ، لأنَّ المرادَ من حَدِّهِ أن يعرفَ فينصبَ، كما أَنَّ المرادَ مِنَ تعريفِ الفاعِلِ ليعرفَ فيرفَعُ.

والجوابُ عَنهُ: أَنْ نقولَ: سَلَّمنَا أَنَّهُ دَاخِلٌ في الحدِّ، وَلَكِنْ لا نُسلِّمُ أَنَّهُ لو

---

(١) في ت، ع، ف، ل: اعجابك.

(٢) في الأصل: بفعل فاعل، وكلمة (لفعل) ساقطة من ز.

(٣) (بمعناه) ساقطة من ل.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ف، ل.

(٥) كلمة (يرد) ساقطة من ع، ف، ل.

(٦) كلمة (أن) ساقطة من الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٧) في ز: ان.

(٨) زيادة من ت، ع.

دَخَلَ في الحدِّ لَوَجبَ نصبُهُ، لِجوازِ أنْ يوجدَ مانعٌ مِنْ نَصْبِهِ، وهوَ قيامُهُ مَقامَ الفاعِلِ، كما أَنَّ المفعولَ[1] يُحَدُّ لِيعرفَ فينصبَ، لكنَّه لم ينصبْ إذا أُقيمَ مَقامَ الفاعلِ.

[فإنْ قِيلَ: فَهلا[2] ذَكَرَ فِي الحَدِّ ما يُنبِيءُ عن عدمِ نصبِ هذا القِسْمِ؟

قُلنا: لِعَدمِ الاحتياجِ إليه، لأَنَّهُ ذَكَرَ من قَبلُ أنَّ[3] المفعولَ المطلقَ يُرفَعُ إذا أُقيمَ مَقامَ الفاعِلِ][4] فلَو ذَكَرَ هَاهُنا مَا يُنبِيءُ عن ذَلِكَ لَوَقَعَ التكرارُ.

وَلِقائلٍ أَنْ يَقُولَ عليهِ: إِنَّهُ منقوضٌ بالمفعولِ المطلقِ الذي لمْ يُذكرْ فِعْلُهُ، نَحو: حمداً وشُكراً، إلى غيرِ ذَلِكَ، ولا يصدقُ عليهِ حدُّهُ الذي ذَكَرَهُ فلم يكنْ مفعولاً مطلقاً، وليسَ كذلِكَ بالاتّفاقِ.

ويمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ: بأنَّ المرادَ مِنَ الفعلِ المذكورِ، هوَ المذكورُ لفظاً أو حكماً، فَإِنَّهُ مذكورٌ هَاهُنا حكماً.

وَلِقائلٍ أَنْ يعودَ ويقولَ: فَإِنَّهُ منتقضٌ بالمَصادرِ التي لا فعلَ لها أصلاً فضلاً عنْ أَنْ يكونَ ذَلِكَ الفعلُ مذكوراً لفظاً أو حكماً نَحو: دفراً، وبهراً، وَأُفَّةً، وويحة، وويلة[5]، وإذا لَمْ يكنْ لَهَا فِعلٌ [لمْ يصدقْ عليهِ حدُّهُ المذكورُ.

وجوابُهُ أَنْ نقولَ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إذا لمْ يكنْ لَهَا فِعلٌ مِنْ لَفظِهَا لَمْ يكنْ لَهَا فعل][6]

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ف: فهذا، وفي ل: هلا.

(٣) (قبل أن) ساقطة من ف.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) في ع، ف، ل: وويسة.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من: ل.

بِمَعْنَاهَا، وَنَحنُ[١] ما شَرطنا في المفعولِ المُطلَقِ، إلّا أَنْ يكونَ لَهُ فِعلٌ بمعناهُ، وظاهرُ أَنَّ لكلِّ واحدٍ مِنهَا فِعلاً بمَعناهُ غيرَ أَنَّ هذهِ مصادرُ لم تُسْتَعْمَلْ أَفعالُها.

فإنَّ دَفْراً هو النَّتنُ، وَبَهْراً إمَّا بمعنى عجباً، وإمَّا بمعنى تَعساً[٢] وَأُفَّةً /٣٥ و/ بِمَعنَى تَضَجُّراً، فكأنَّهُ قِيلَ: نَتَنَ نَتْناً، وَتَعَجَّبَ تَعجُّباً، وَتَعَسَ تَعْساً، وَتَضَجَّرَ تَضجُّراً.

وَأَمّا وَيحَةً وويسَةً وويلَةً وويبةً[٣]، فهيَ مصادرُ لَمْ تُوضعْ لَهَا أَفعالٌ لِكراهيتِهم أنْ يبنوا مِنها فِعلاً لاعتلالِ عِينها وَفَائِها، وهيَ دُعاءٌ بالهَلَكَةِ[٤] فَكَأَنَّهُ قيلَ أهلكهُ[٥] إهلاكاً، وحينئذٍ لَمْ يَتوجَّهْ النقضُ عليهِ بهذهِ الأشياءِ، ولا ينتقضُ هذا الحدُّ أيضاً بالسوطِ في قولهِ ضربتُهُ سَوطاً، فَإنَّهُ لا يصدقُ عليه حدُّهُ المذكورُ، لأنَّ قولهم: إنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ، قولٌ مجازيٌّ، وذلك أَنَّ أصلهُ: ضربتُه ضرباً بسوطٍ[٦]، فَحُذِفَ المصدرُ ثمَّ حُذِفَ الجارُّ، وأقيمَ آلةُ الضَّرْبِ مُقامَهُ.

وَقِيلَ: على المجازِ: إنَّهُ مصدرٌ تسميةً للسبب باسم المُسَبَّبِ.

ولا ينتقضُ أَيضاً بقولنا: ضربتُ ضَرْبَ الأَميرِ، معَ أنَّ ضَرْبَ الأَميرِ لا يصدُقُ عليهِ حَدُّهُ المذكورُ[٧]، لأنَّ قولَهم: إنَّه مفعولٌ مطلقٌ، قولٌ مجازي لأنَّ تقديرَهُ: ضَرَبْتُ ضَرْباً مثلَ ضرْبِ الأميرِ، فَحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمَ الصفةُ مُقامَهُ،

---

(١) في ل: عن.

(٢) في ت: تعساً.

(٣) في الأصل: ويحه وويبه وويله، وفي ت: (وفيه) مكان (ويبه)، (وويبه) ليس في ل.

(٤) في ت: بالهلاكة.

(٥) الكلمة ساقطة من الأصل، وفي ع، ل: أهلك.

(٦) في ل: بالسوط.

(٧) كلمة (المذكور) ساقطة من الأصل، ومن ت.

ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليهِ مُقامَهُ فصارَ ضربْتُ ضَرْبَ الأميرِ، فَقيلَ مجازاً: إنَّهُ مُصدرٌ تسميةً للشيءِ باسمِ سببِهِ[١].

فَهَذَا مَا أمكنَ لِي[٢] في دَفعِ النقوضِ، من هذا الحَدِّ، لَكِنَّهُ يتوجَّهُ عليهِ النقضُ بمثلِ قَولِنا[٣]: كَرِهتُ كَرَاهِيتي، [فانَّهُ يصدُقُ على كَراهيتي أَنَّها][٤] ما فَعَلَه فاعلُ[٥] فعلٍ مذكورٍ بمعناهُ، معَ أنَّها ليستْ بمفعولٍ مطلقٍ[٦]، اللهمَّ إلَّا[٧] أَنْ يزادَ فيه قيدٌ آخرُ، وهوَ قولُنا: بياناً لَهُ.

وَاعلمْ أَنَّ النحويينَ اتّفقوا على أنَ العالمَ في قولِنا: خَلَق الله العالَمَ مفعولٌ بهِ إلَّا عبدُالقاهرِ، فإنَّهُ قالَ في كتابِهِ الموسومِ بـ(أسرارِ البلاغةِ): إنَّه مفعولٌ[٨] مطلقٌ[٩]، واحتجَّ الأوّلونَ بأنَّا نعلمُ العالَمَ، معَ الشكِّ في كونِهِ مخلوقاً للهِ [إلى أنْ نعلمَ][١٠] بدليلٍ منفصلٍ، والمعلومُ مغايرٌ لما ليسَ بمعلومٍ، فإذاً كونُ اللهِ تعالَى خالقاً للعالِمِ غيرُ ذاتِ العالَمِ، فإذاً [لا يكونُ][١١] مفعولاً مُطلقاً فَتَعَيَّنَ أَنْ يكونَ مفعولاً بهِ، لأنَّ القائلَ

---

(١) في ل: شبهه.

(٢) (لي) ليست في الأصل.

(٣) (قولنا) ليست في ل.

(٤) في الأصل، وفي ز: فانها اسم، ت: فان كراهيتي، وفي ع: فانّه، وفي ل: فان كراهيتي اسم.

(٥) كلمة (فاعل) ساقطة من: ل.

(٦) كلمة (مطلق) ساقطة من الأصل، ومن ز، ف.

(٧) كلمة (إلّا) ساقطة من ل.

(٨) كلمة (مفعول) ساقطة من ل.

(٩) أسرار البلاغة للجرجاني ـ تحقيق: هـ. ريتر، طبع استانبول: ٣٤١.

(١٠) في ت: أي نعلم.

(١١) في ت، ع، ف، ل: لم يكن.

قَائلانِ، وَبأنَّا نصفُ اللهَ تعالَى بالخلقِ، فلو كانَ الخَلْقُ نفسَ العالِمِ لَزِمَ كونَهَ تَعَالَى موصوفاً بالعالمِ.

واحتجّ عبدُالقاهرِ على مطلوبِه بأنّ المفعولَ بهِ هُوَ الذي كَانَ موجوداً فأوجدَ الفاعلُ فيهِ شيئاً آخَر، نَحو: ضَرَبْتُ زيداً، فإنَّ زيداً كانَ موجوداً والفاعِلُ [أوجدَ فيهِ][1] الضربَ، والمفعولُ المطلقُ هوَ الذي لَمْ يكنْ موجوداً بلْ كَانَ عدماً محضاً، والفاعلُ موجِدُهُ، وَمُخرِجُهُ[2] مِنَ العدمِ[3]، [كَذَلِكَ فَإنَّ العَالَمَ][4] كانَ عدماً محضاً، فاللهُ تَعالَى[5] أَخرَجَهُ مِنَ العدمِ إلى الوجودِ[6]، والحقُّ الخوضَ في حقائِقِ هذهِ[7] المسائِلِ يَقْتَضِي تدقيقاً عظيماً لَا يليقُ بِهَذا الفَنِّ.

أقسام المفعول المطلق

قولُهُ: (*ويكونُ*[8] *للتأكيدِ والنوعِ والعددِ*).

أيْ[9]: المصدرُ إمَّا للتأكيدِ وإمّا للنوعِ والهيئةِ، وإمّا لِلعَدَدِ:

---

(١) في الأصل، وفي ز: فيه أوجد.

(٢) في ف، ل: يوجده ويخرجه.

(٣) زاد في ل: إلى الوجود.

(٤) في ت، ز، ع، ف، ل: والعالم كذلك فانّه.

(٥) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٦) أسرار البلاغة: ٣٤١.

(٧) في ل: مثل هذه.

(٨) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: وقد يكون.

(٩) زيادة من ت.

فالأوّل: هوَ الذي لا تزيدُ دَلالَتُهُ على دلالةِ الفعلِ، نَحو: جَلَسْتُ جلوساً. فإنَّ جلوساً ليسَ[١] مَدلُولهُ زائداً على مدلولِ الفعلِ، بَلْ ناقصاً.

والثاني: يدلُّ على نوعٍ من أنواعِ الفعلِ، هوَ [عَلَى أَربعةِ أقسامٍ:

أحدُها: أَنْ يدلَّ عليهِ[٢] بِاسمٍ خاصٍّ، نَحو: رجعَ القهقَرى، فَإنّ القَهقرى[٣] دَلّتْ[٤] على نوعٍ خاصٍّ منْ أنواعِ الفعلِ][٥] وهوَ الرجوعُ الخاصُّ، وَهِيَ منصوبةٌ بالفعلِ الذي قَبلَها عندَ سيبويهِ[٦]، لأنّها نوعٌ من الرجوعِ. فَلَمَّا تَعَدَّى رَجَعَ إلى الرجوعِ الذي هو جنْسٌ عامٌ يُعدَّى إلى نَوعِهِ الذي هَوَ القَهْقَرى، لكونِهِ داخِلاً تَحتَهُ.

وَكَذَا القولُ في قَعَدَ القُرفُصَاءَ، واشتملَ الصمّاءَ.

و[٧]قالَ المبردُ: إنَّ القَهقَرى والصماءَ، والقُرفُصاءَ وَمِثلُها[٨]، صِفَاتٌ لمصادرٍ مختلفةٍ، وتَقديرُهُ: رَجَعَ الرجعةَ القهقرى، وقعد القعدةَ القُرفصاءَ، واشتملَ الاشتمالةَ[٩] الصمّاءَ[١٠].

---

(١) في ت، ف، ل: لم يكن.

(٢) في ل: عليها.

(٣) (فان القهقرى) ساقطة من: الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٤) في ت: يدلّ.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) قال سيبويه: (واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه... فمن ذلك: قعدَ القُرفصاءَ واشتملَ الصَّمّاءَ ورجع القَهقَرى، لأنّه ضربٌ من فعلِهِ الذي أُخِذَ منه). الكتاب ١: ١٥.

(٧) (الواو) ليس في ع.

(٨) كلمة (ومثلها) من الأصل ومن ع، ل، ولم ترد في النسخ الأخرى.

(٩) في ت: اشتمالة.

(١٠) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١١٥.

والحقُّ ما قالَهُ سيبويهِ، لعدمِ الاحتياج إلى هذا الإضمارِ.

والثاني: أن يدلَّ على النوعِ بصفةٍ، معَ وجودِ المصدرِ، نَحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَاً شديداً.

والثالِثُ: أن يدلَّ على النوع مع عَدَمِ المصدرِ، نحو: ضربتُ أَيَّ ضربٍ أي: كاملٌ. والحقُّ أَنَّهُ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، وليسَ بمصدرٍ إلى ضربتُهُ ضرباً أَيَّ ضربٍ، وَكَذَا / ٣٥ ظ / ضَرَبْتُهُ أنواعاً مِنَ الضَّرْبِ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ، أَي: ضربتُهُ مِثلَ ضربِ الأميرِ اللصَّ، لأنِّي لا أفعلُ فعلَ غيرِي.

والرابعُ: أَنْ يدلَّ عَلَى النوعِ بتعريفِ العهدِ، مِثلُ ضربتُ الضَّرْبَ الذي تعلمُهُ، [أَيْ: ضربتُهُ[1] مثلَ الضربِ الذي تعلمُهُ،][2] وبالحقيقةِ راجعٌ إلى ما يدلُّ على النوعِ بصفَةٍ، معَ حذفِ المَصدَرِ.

وَأَمَّا الثالثُ، وَهُوَ الذي للعددِ، فهوَ الذي يُصاغُ للمراتِ، نَحو: ضربتُهُ ضربةً[3] أو ضَربَتَينِ أو ثلاثَ ضرباتٍ.

قولُهُ: (*فالأوّلُ لا يُثنّى ولا يجمعُ بخلافِ أخويهِ*).

وَإِنَّما لمْ يثنَ الأوّلُ، ولمْ يجمعْ، لِتعدُّدِ التثنيةِ والجمع فيهِ، لأنَّ المُرادَ منَ التثنيةِ ضمُّ[4] أمرينِ متميّزينِ، والمرادُ من الجمعِ ضمُّ أشياءَ متميّزةٍ، بعضها إلى بعضٍ، وإذا

---

(١) في ف، ل: ضربتُ ضرباً.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في الأصل: ضربا.

(٤) في ت: جمع.

كانَ كذلِكَ لم تكنْ تثنيةُ الأوّلِ ولا جمعهُ، لِعدَمِ وجودِ شيئينِ، أو أشياءَ متميّزةٍ بالنسبةِ إلى الأوّلِ، لكونِ الأوّلِ للحقيقةِ المشتركةِ، وهيَ من حيثُ هيَ لا تكونُ إلّا واحدةً لِتَعدُّدِ أفرادِ التثنيةِ والجَمعِ فيهِ، و[1]أمّا جوازُ التثنيةِ والجمعِ[2] في الثاني والثالثِ فظاهرٌ[3]، لأنَّ الثاني للنوعِ فإذا انضمَّ إليهِ نوعٌ آخرُ حَصَلَ سببُ التثنيةِ والجمعِ، وَقُصِدَ أحدُهُما فَوَجَبَ التثنيةُ أو الجمعُ.

ولأنَّ الثالثَ للعددِ، فَإذا اجتمعَ عَدَدَانِ وجبتِ التثنيةُ وإذا اجتمعَ الأعدادُ وجبَ الجمعُ.

واعلم أَنَّ المصدرَ يقسمُ باعتبارٍ آخرَ، وهو أن يقالَ[4]: المصدرُ إمَّا مبهمٌ أو[5] موقتٌ، والمُبهَمُ هوَ الذي لا يدلُّ إلّا على التأكيدِ فَقَطْ، والمُوقَّتُ ما يَدلُّ عَلَى مَا دَلَّ عليهِ الفِعلُ معَ زيادةٍ، وتلكَ الزيادةُ قَدْ تكونُ عدداً، وَقَدْ تكونُ صِفَةً، وَأَصلُ التوقيتِ التحديدُ في الوقتِ، ثُمَّ استُعمِلَ في غيرِهِ اتّساعاً.

قولهُ[6]: (*وَقَدْ يكونُ بغيرِ لفظهِ*).

أَي: المفعولُ المُطْلَقُ قَدْ يكونُ بغيرِ لفظِ الفِعْلِ نَحو: قعدتُ جلوساً، لأنَّ شرطَهُ أنْ يكونَ بمعناهُ سواءٌ كانَ من لفظهِ أو لمْ يكنْ.

---

(١) (الواو) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) (والجمع) ليس في ز.

(٣) في ت: ظاهر.

(٤) في ت: حال.

(٥) في ت، ع، ل: وأمّا.

(٦) في ف: وقوله.

ويظهرُ من هذهِ الأبحاثِ أنَّهُ قدْ[١] يُقْرَنُ بالفعلِ غيرُ مصدرِهِ ممَّا هُوَ بمعناهُ على أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً، وذلكَ على ضَرْبينِ: مصدَرٌ وغيرُ مصدرٍ فما كانَ مصدراً فَهُوَ عَلَى ضَرْبَينِ:

ضَربٌ يكونُ مِنْ لفظِ الفعلِ وحروفِهِ، نَحو قولِهِ تَعالىٰ: ﴿واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[٢]، وقَولُهُ تَعالَى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[٣].

وَضَرْبٌ لا يكونُ مِنْ لفظِ الفعلِ وحروفِهِ، نَحو: حَبَسْتُ مَنْعاً، وَجَلَسْتُ قُعوداً.

وَمَا كَانَ غَيرَ مصدرٍ[٤] كَقولِكَ: ضربتُهُ أَنواعاً مِنَ الضَّرْبِ وَأَيَّ ضربٍ.

العامل في المفعول المطلق

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ المفعولَ المطلقَ إِنْ كَانَ مصدرُ الفِعْلِ مذكوراً[٥] أَوْ مقدّراً[٦] فَلا خِلافَ في أَنَّ العَامِلَ فِيه ذَلِكَ الفعلُ لقوّةِ دلالتِهِ عليهِ، وإِنْ لَمْ يكنْ مصدَرُ الفِعلِ شأنُه ما ذكرناهُ، فَإِنْ كانَ مصدراً سواءٌ كانَ مِنَ لفظِهِ وحروفِهِ أَو لَمْ يكنْ، فَذَهَبَ

---

(١) ساقطة من ت.

(٢) سورة نوح: ١٧.

(٣) سورة المزمّل: ٨.

(٤) في الأصل: مصدره.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: مذكور.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ل: مقدّر.

الأكثرونَ إلى أَنَّ العامِلَ فِيهِ هُوَ الفِعلُ المذكورُ، وَهُوَ[١] رَأْيُ المُبرِّدِ، وأبي سعيدٍ السيرافي[٢]، وَذَهَبَ الآخرونَ إلى أَنَّ العامِلَ فيهِ فِعْلٌ محذوفٌ مِنْ لفظِهِ فَيَقولُونَ: (تَبتيلاً) مِنْ قوله تعالىٰ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[٣] منصوبٌ بـ(تَبَتَّلْ)، وَكَذَلِكَ في ﴿نَبَاتاً﴾[٤] منصوبٌ بـ(يُنبِتُ)[٥]، وَكَذَلِكَ (منعاً) في: حَبَسْتُ منعاً منصوبٌ بـ(مَنَعْتُ)، وهوَ اختيارُ سيبويهِ[٦].

وَهَذَا القولُ[٧] مناقضٌ لِما ذَكَرناهُ مِنْ قَبلُ فِي: رَجَعَ القَهْقَرى.

وَأَمَّا الذي هُوَ غَيرُ مَصدَرٍ[٨]، نَحو ضَرَبْتُهُ أَنواعاً مِنَ الضَّربِ وأَيَّ ضَرْبٍ[٩]، وَأَيَّما ضَرْبٍ فتعملُ[١٠] فيهِ الأفعالُ التي قبلَها، بِلا خلافٍ، وانتفائِهَا على المصدرِ.

والحقُّ هَاهنا[١١] أَنَّها صفاتُ المصادرِ، وَقَدْ حُذِفَتْ موصوفاتُها، وَكَأَنَّهُ إذا قَالَ: ضربتُه أنواعاً مِنَ الضربِ، وأيَّ ضربٍ، فَقَدْ قَالَ: ضربتُهُ ضرباً متنوّعاً، أي:

---

(١) كلمة (هو) ساقطة من ف.

(٢) المقتضب ٣: ٢٣٥، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١١٦.

(٣) سورة المزمّل: ٨.

(٤) سورة نوح: ١٧.

(٥) الذي في الآية الكريمة: أنبت.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٤، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١١٦.

(٧) في ل: نقض.

(٨) في ت: المصدر.

(٩) (وأي ضرب) ليس في ل.

(١٠) في ت، ع: فهو تعمل.

(١١) في ل: فيها.

مُخْتَلِفاً، وَكَذَلِكَ غَيرُهَا.

حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

قولُهُ: (قد[١] *يحذَفُ الفِعْلُ لقيامِ قرينةٍ جَوَازاً*).

اعلمْ أَنَّ الفعلَ الناصبَ للمفعولِ المُطْلَقِ يحذفُ إذا قام عليهِ دَليلٌ إِمَّا جوازاً وإِمَّا وجوباً.

فَأَمَّا جوازاً فكقولِكَ للقادِمِ مِن سَفَرِهِ: خيرَ مقدمٍ، وَلِلْغَضْبَانِ: (غضبَ الخيلِ عَلى اللُّجُمِ)[٢] وَلِمَنْ لا يفي بعداتِهِ:

..... مَواعيدَ عُـرقُوبٍ[٣] .....[٤]

وَإِنْ شئتَ أظهرتَ الفعلَ فِي هذهِ المواضعِ، وَإِنْ شئتَ حَذَفتَهُ.

---

(١) في ل: وقد.

(٢) يضرب لمن غضب على من لا ذنب له، ولمن غضب غضباً لا يضرّ. المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، طبع بيروت ٢: ١٧٧.

(٣) في ل: عن قوب.

(٤) هذا جزءٌ من بيتٍ للشماخ وتمامهُ:

وَوَاعَـدْتَنِي مَـالاً أُحـاوِلُ نـفقَهُ مواعـيدَ عُـرقُوبٍ أَخَـاهُ بِـيَثْرِبِ

ويروى للأشجعي:

وَعَـدتَ وَكـانَ الخُـلفُ مِـنكَ سَـجِيَّةً مَـواعِـيدَ عـرقوبٍ أخـاه بـيثربِ

وعرقوب هذا وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل، ويثرب بالثاء موضع قرب اليمامة، ويروى (بيثرب) مكان (بيثرب). الكتاب ١: ١٣٧، والخصائص ٢: ٣٠٧، ومجمع الأمثال ٢: ٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١١٣.

وَمِنَ العربِ من يرفعُ[١] هَذَا كُلَّهُ عَلَى تقديرِ: قدومُكَ خَيرُ مَقدَمٍ، وَغَضبُكَ غَضَبُ الخيلِ عَلَى اللُّجُمِ، وَعِدَاتُكَ / ٣٦ و / مَواعيدُ عُرقُوبٍ[٢].

قَولُهُ: (*وَوُجُوباً سَمَاعاً*)، عطفٌ على قولِهِ: (*وَقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ لِقيامِ قرينةٍ جوازاً*)، والمصدرُ الذي يُحذَفُ فِعلُهُ وُجوباً ضَرْبَانِ:

أَحَدُهما سَماعيٌّ، والآخَرُ قياسيٌّ.

فالسَّماعيُ نَحو: سَقْياً وَرَعْياً، وخيبةً، وَجَدْعاً، وعَقراً، وبُؤساً وبُعداً، وسُحقاً، وَجَهْراً، وَشُكْراً لا كُفْراً[٣]، إلى غَيرِ ذَلِكَ، وَإِنَّما سُمِّيَ هَذَا سَماعياً للعلمِ بوجوبِ حَذفِها بالسَّماعِ، وَأَمَّا لمِّيَّةُ[٤] وجوبِ حَذفِهَا، فهيَ كثرةُ الاستعمالِ[٥]، فَلَمَّا حَذَفُوا أفعالَهَا لِلتخفيفِ جَعَلوا المصادِرَ كالعوضِ مِنَ الأفعالِ[٦]، فَوجوبُ حذفِهَا مُعَلَّلٌ بكثرةِ الاستعمالِ، وبكونِ المصادرِ عوضاً منْ تلكَ الأفعالِ، إذ يُفهم من قولِكَ: سَقياً ما يُفهمُ من قولِكَ: سقاكَ اللهُ سقياً.

فإنْ قِيلَ: قَولُكُم: حمدتُهُ[٧] حمداً، وَشَكَرتُهُ[٨] شُكراً، وغيرُ ذَلِكَ مبطلٌ

---

(١) في ف: رفع.

(٢) في ل: عن قوب.

(٣) زاد في ف، ل: وَعَجَباً.

(٤) عرّفنا اللمية فيما تقدّم.

(٥) زاد في ت، ع، ل: وذلك أنها مصادر كثر استعمالها.

(٦) قال سيبويه: وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء. الكتاب ١: ١٦٠.

(٧) في ت: حمدت لله، وفي ف: حمدت.

(٨) في ت: شكرت لله، وفي ف: شكرت.

بقولكم: إنَّ أصلها واجبةُ الحذفِ.

قُلنا: نحنُ[1] نقولُ: إنَّها واجبةُ الحذفِ عندَ استعمالِ مصادرِها معَ اللامِ نحو: حَمْداً لَهُ، وَشُكْراً لَهُ، وأنتم ما بيّنتم التَّخلُّف فيه[2]. و[3]نقولُ: إنَّها واجبةُ الحذفِ عندَ بعضهم، وحينئذٍ استعمالُ الفعلِ يكونُ بناءً على مذهبِ القومِ الآخرِ. ومنهم مَنْ يرفضُها.

قالَ الشاعرُ يصفُ أسداً[4]، أنشدَهُ سيبويه[5]:

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً

لِأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وَشَرٌّ مُشَمِّرُ[6]

وقالَ الآخرُ:

عَجِبْتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي

بِهَكَمٍ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[7]

---

(١) كلمة (نحن) ليست في ل

(٢) كلمة (فيه) من الأصل وكذلك من ر ع، وهو الراجح في الشرح فقط

(٣) في ر: من ل نقول

(٤) في ف: من

(٥) الكتاب ١ / ١٥٢

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٤٠، وبلا نسبة في الكتاب ١ / ١٥٢، والمقتضب ٣ / ٢١٥، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٤٧، وشرح التصريح ١ / ٣٤٠، وشرح الأشموني ١ / ٣٤٠، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٤٩

(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٤٠، وبلا نسبة في الكتاب ١ / ١٥٢، والمقتضب ٣ / ٢١٥، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٤٧، وشرح التصريح ١ / ٣٤٠، وشرح الأشموني ١ / ٣٤٠، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٤٩

أَيْ أَمرٌ أَعْجَبُ. قَالَ سِيبويهِ: سمعنا بعضَ العربِ الموثوقَ بِهِ، يُقَالُ لَهُ: كيف أصبحتَ؟

فيقولُ: حمدُ اللهِ، وثناءٌ عليهِ.

كَأَنَّهُ قَالَ: شأني[1] حمدُ اللهِ[2].

قولُهُ: (*وقياساً في مَواضِعَ*)[3].

إنما جَعَلَ هَذَا القِسمَ قياساً والقِسمَ[4] الأوّلَ سماعيّاً، لإمكانِ الوقوفِ هاهنا على ضابطةٍ كلّيةٍ بالاستقراءِ و[5]يجبُ حذفُ الفعلِ معَ وجودِهَا دونَ القسمِ الأوّلِ.

قولُهُ: (*منها*[6] *ما وَقَعَ مثبتاً بعدَ نفيٍ أو معنَى نفيٍ إلى آخرِهِ*).

اعلمْ أَنَّ عِلَّةَ وجوبِ حذفِ الفعلِ هَاهُنا ما ذكرناهُ في السَّماعِي.

فقولُهُ: (*ما وَقَعَ مُثبتاً*) احترازٌ ممّا وَقَعَ منفيّاً، نَحو: ما زيدٌ سيراً فإِنَّهُ ليسَ مِنْ هذا القبيلِ لجوازِ استعمالِ الفعلِ مَعَهُ.

وَقولُهُ: (**بعدَ نفيٍ**) احترازٌ من مُثبتٍ بعدَ غيرِ نفيٍ، فَإِنَّهُ ليسَ ممّا يَحسُنُ فيهِ،

---

(١) في ع: أمري، وفي ف، ل: أمري وشأني.

(٢) الكتاب ١: ١٦١.

(٣) في ز: وحذفه قياساً في مواضع.

(٤) (والقسم) ليس في ز، ل.

(٥) (الواو) ساقط من الأصل.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: فمنها.

لِجوازِ استعمالِ الفعلِ مَعَهُ، نَحو: زيداً سيراً[١].

وَقَولُهُ: (*أو معنى نفي*) لِيدخُلَ فيهِ مثلُ[٢] قولِكَ: إنَّما أَنْتَ سيراً فَإنَّهُ يَحسُنُ فيهِ، لكونِهِ بمعنى: مَا أَنْتَ إلّا سيراً.

قولُهُ: (*داخلٍ على اسمٍ*) احترازٌ عن نفيٍ داخلٍ على فعلٍ، نَحو: ما سرتُ إلّا سيراً، فَإنَّهُ ليسَ مِنْ هَذَا القبيلِ.

وَقولُهُ: (*لا يكونُ خبراً عَنْهُ*) احترازٌ عن المُثبَتِ الذي وَقَعَ بعدَ معنَى نفيٍ داخلٍ على اسمٍ يكونُ خبراً عَنْهُ، نَحو: مَا سيري إلّا سيرٌ شديدٌ، فَإنَّهُ ليسَ مِنْ هَذَا القبيلِ، فَمَتَى وُجِدَ هَذا[٣] الضَّابِطُ في المَصدَرِ وَجَبَ حَذْفُ فِعْلِهِ، نَحو: مَا أَنتَ إلّا سيراً، فَإنَّ سيراً مُثبَتٌ بعدَ نَفيٍ داخلٍ على اسمٍ لا يكونُ خبراً عنهُ، وَكَذَلِكَ ما أَنْتَ إلّا سَيرَ البريدِ.

قولُهُ: (*أَو وَقَعَ مكرراً*)، نَحو: قَولِكَ[٤]: زيدٌ ضرباً ضرباً[٥].

أَيْ: يَجِبُ حَذْفُ الفِعلِ إذا وَقَعَ المَصْدَرُ مُكَرَّراً في موضعِ خَبَرٍ عن شيءٍ لا يصلحُ أَنْ يكونَ خبراً عنهُ، نحو: زيدٌ ضرباً ضرباً، فإنَّهُ وَقَعَ مُكَرَّراً فِي مَوضعِ خَبرِ زيدٍ، وَلَمْ يصلحْ أَنْ يكونَ خَبَراً من زيدٍ، وَإذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يرِدْ عليهِ قولُهُ

---

(١) زيادة من ت، ع، ف

(٢) كلمة (مثل) ساقطة من ت، ع

(٣) ساقطة من ت

(٤) ساقطة من ت

(٥) نحو قولك: زيد ضربا ضربا ليس قول

تَعالىٰ: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾[١] لأنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ.

قَولُهُ: (وَمِنْهَا مَا وَقَعَ تفصيلاً لِأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدّمةٍ إلى آخِرِهِ).

إشارةٌ إلى بابٍ آخرَ من هذا القِسْمِ، لَهُ ضابطٌ، وهي أن تَتَقدَّمَ جملةٌ متضمّنةٌ فوائدَ، فَإذا ذُكِرَتْ فوائِدُهَا بِألفاظِ المصادِرِ وَجَبَ حَذْفُ أَفعالِهَا للاستغناءِ عَنْهَا لِكَونِ اللفظِ الأوّلِ / ٣٦ ظ / دَالّاً عَلَيْها.

فقولُهُ: (مَا وَقَعَ تفصيلاً) احترازٌ ممّا لم يقعْ تفصيلاً، نَحو: ضَرَبتُ ضَرْباً، فَإنَّهُ ليسَ من هذا البابِ.

و[٢]قولهُ: (لأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدّمةٍ) احترازٌ مِمَّا وقَعَ تفصيلاً لِما[٣] لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَإنَّهُ ليسَ مِمّا نَحْنُ فِيهِ، نَحـو: زَيْدٌ سَافرَ[٤] سَفَراً قريباً، أو سَفَراً بَعيداً، فَعِندَ حصولِ هذا[٥] الضابطِ وَجَبَ حَذْفُ الفِعلِ كَقولِهِ تَعالىٰ: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ، وَإِمّا فِدَاءً﴾[٦].

فقولُهُ: ﴿فَإِمّا[٧] مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[٨] تفصيلٌ لِأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدّمةٍ،

---

(١) سورة الفجر: ٢١.

(٢) (الواو) ساقط من ت، ل.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) في ل: يسافر.

(٥) (هذا) ساقطة من ت.

(٦) سورة محمّد: ٤.

(٧) في الأصل، وفي ع، ف: امّا.

(٨) سورة محمّد ﷺ: ٤.

وَهِي ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ﴾[١]، ومَضمُونُها شَدُّ الوَثَاقِ، وَأَثَرُهُ ذَلِكَ التفصيلُ.

وَإِنَّما وَجَبَ حذفُ الفعلِ، وهوَ تَمُنُونَ، وَتَفْدُونَ، لأنَّ شَدَّ الوَثَاقِ مُتَضَمِّنٌ لِفوائدَ مِنْ مَنٍّ أَوِ استوثاقٍ[٢]، أو فداءٍ، أَو قَتْلٍ، أو غيرِ ذَلِكَ، فَلَمَّا ذُكِرَتْ[٣] تِلْكَ المَعاني بألفاظ المَصادرِ، استُغنيَ عَن ذِكرِ أفعالِهَا.

قَولُهُ: (*وَمِنْهَا مَا وَقَعَ للتشبيهِ*[٤] *إلى آخرِهِ*).

هذهِ إشارةٌ إلى قِسْمٍ آخرَ منْ أقسامِ القياسيِّ، وَضَابِطُهُ أَنْ تَتَقَدَّمَ قبلَ المصدرِ جملةٌ مشتملةٌ على اسمٍ بِمَعْنَاهُ، وَعَلَى مَنْ هُوَ منسوبٌ إِليهِ في المَعنى أَيْ عَلَى صَاحِبِهِ، ويكونُ المصدرُ للتشبيهِ.

فقولُهُ: (*لِلتشبيهِ*)[٥] احترازٌ [مِمَّا لَمْ يَقَعْ للتشبيهِ، بعدَ المُفرَدِ[٦]، كَقَولِكَ: لِزيدٍ صوتٌ صوتُ[٧] حَسَنٌ.

وَقَولُهُ: (*بعدَ جملةٍ*) احترازٌ][٨] مِمَّا يَقَعُ للتشبيهِ[٩] بعدَ المُفْرَدِ كقولِكَ: الصوتُ

---

(١) سورة محمّد: ٤.

(٢) في ل: استرقاق.

(٣) في ت: ذكر.

(٤) زاد في ت: (علاجا بعد جملة) والعبارة في مجموع مهمّات المتون: ٣٨٨، وسيذكر المؤلّف فيما بعد أنّه اطّلع بعد تأليف البسيط على نسخ من الكافية فيها كلمة (علاج). انظر ١: ٣٩٩، وزاد في ف: بعد جملة.

(٥) في ت، ع: للتشبيه.

(٦) (بعد المفرد) ليس في ف، ل.

(٧) كلمة (صوت) الثانية ساقطة من ز.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٩) في ت: لغير التشبيه.

صوتُ حمارٍ فَإِنَّهُ ليس مِنْ هذا القَبيلِ.

وقولُهُ: (*مشتملةٌ عَلَى اسمٍ بمعناهُ*) احترازٌ مِمّا يقعُ للتشبيهِ بَعدَ جملةٍ غيرِ مُشتَمِلَةٍ على اسمٍ بمعنَى المصدرِ، فإنَّهُ ليسَ مِنْ هَذَا القبيلِ، نَحو: مررت فإذا له ضربٌ صوتَ حمارٍ.

وَقَوْلُهُ: (*وَصَاحِبِهِ*) احترَازٌ مِنْ الذي للتشبيهِ بَعْدَ جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على اسمٍ بِمَعْنَاهُ، ولكِنْ غيرُ مشتمِلَةٍ عَلَى صاحِبِهِ، فإنّه لَيْسَ مِمّا نَحْنُ فِيهِ، نحو: مَرَرْتُ بِهِ[1] فإذا لَهُ[2] صوتٌ صوتَ حمارٍ، وَإِذا حَصَلَ هذا الضّابِطُ، وَجَبَ حذفُ الفِعلِ، للاستغناءِ عَنْهُ، بِما في الجملةِ المُتَقَدِّمةِ مِنَ الدّلالةِ عَلَيهِ مِن[3] وقوعِ لفظٍ مَوقِعَهُ نَحو: مَرَرْتُ فَإذا لَهُ صوتٌ صوتَ حِمارٍ، فإنَّ (صوتَ حمارٍ) للتشبيهِ بعدَ جملةٍ مشتملةٍ على اسمٍ بمعناهُ، وصَاحِبِهِ.

وَإِنّما اشتُرِطَ[4] أَنْ تكونَ مشتملةً على صاحبِهِ، لأنّ الفِعْلَ الذي يُقدَّرُ لِنصبِ المصدرِ لابدَّ أَنْ يُنْسَبَ إلى فاعلِهِ، وَهُوَ غيرُ معلومٍ حينئذٍ، وسيبويهِ لا يَشتَرِطُ ذَلِكَ، لأنَّ نَصْبَ المصدرِ، عندَهُ، بالإسمِ الذي بمعنَى المصدرِ[5] فإنَّ (الصوتَ) في

---

(١) (به) ساقطة من الأصل، ز، ع، ف، ل.

(٢) (له) ساقطة من ل.

(٣) (من) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (اشترط) ساقطة من ز.

(٥) جعله سيبويه تحت باب: ما ينتصب فيه المصدر المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك:

←

قَولِكَ: لَهُ صوتٌ ناصبٌ للمصدَرِ، فَإذاً لمْ يكنْ عِندَ سيبويهِ من هذا البـابِ، لعـدمِ حذفِ الفِعْلِ عندَهُ.

وينبغي أَنْ تعلَمَ أَنَّ ضابطَ هذا القسمِ يحتاجُ إلى شرطٍ [آخـرَ لمْ][1] يـذكُرهُ المُصَنِّفُ، وَهُو أَنْ يُرادَ بِهِ الحدوثُ دونَ الثُّبُوتِ والاسْتِمْرَارِ، لِيَدلَّ على الفعلِ، وَبِهذَا ارتفعَ (علمُ الفقهاءِ) وَ(هَديُ الصُّلَحاءِ) فِي نَحو: قَولِهِم: لَهُ عِلمٌ علمُ الفُقهاءِ، وَهدِيٌ هَدْيُ الصُلَحَاءِ[2]. [وَبَعْدَ تحريرِ هذا التأليفِ دُفِعَ إليَّ نُسَخٌ فِيهَا: (مَا وَقَـع للـتشبيهِ علاجاً) فَعِلاجٌ إِشارةٌ إلى هذا القيدِ][3].

واعلمْ أَنَّ الخليلَ[4] لم يشترطْ كونَ المصدرِ للتشبيهِ، فإنَّهُ يُجوِّزُ أَنْ يُقَالَ: لَهُ صوتٌ صوتاً حَسَناً على المصدرِ[5].

وَقَدْ جَاءَ على هذا المذهبِ قَولُ رؤبةَ:

←مررتُ بِهِ فإذا لهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ... فصارَ قولُكَ: لَهُ صوتٌ بمنزلةِ قولِكَ: فإذا هو بصوت فحملت الثاني على المعنى. الكتاب ١: ١٧٨.

(١) ساقط من الأصل، وكلمة (آخر) ساقطة من ز.

(٢) قال سيبويه: إذا قال: له علم علم الفقهاء فهو يخبر عمّا قد استقرّ فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه أو رآه يتعلّم فاستبدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم. الكتاب ١: ١٨٢.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل. انظر ١: ٣٩٧.

(٤) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب كتاب العين وواضع علم العروض وعنه أخذ سيبويه، توفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل غير ذلك. مراتب النحويين: ٥٤، وطبقات النحويين: ٤٧، ونزهة الألباء: ٤٥.

(٥) الكتاب ١: ١٨٢.

فِيهَا ازدِهَافٌ أَيَّمَا ازدِهَافِ[١]

[بالنَّصبِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قوله:][٢] *(وَمِنهَا مَا وَقَعَ مضمونَ جملةٍ لا مُحْتَمَلَ[٣] لَهَا غَيرُهُ)*.

إشارةٌ إلى قِسْمٍ آخَرَ مِنْ أَقسامِ القياسيِّ، وَضَابِطُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى المصدرِ جملةٌ لَهَا دَلالةٌ عليهِ، فَتِلْكَ الجملةُ لا تَخلو مِنْ أَنْ تَحتَمِلَ غيرَهُ أَو لَمْ تَحتَمِلْ، والأولُ هوَ القِسْمُ الذي بَعْدَ هَذَا القِسمِ، والثاني، هوَ القِسْمُ الذي نحنُ فيهِ.

فقولُهُ: *(مَا وَقَعَ مضمونَ جُمْلَةٍ)*، احترازٌ مِمَّا وَقَعَ مضمونَ مُفْرَدٍ، كَقَولِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً، فَإِنَّ ضَرْباً[٤] وَقَعَ مضمونَ المفردِ، وهوَ ضربٌ، وَلَيسَ مِن هَذَا القَبيلِ.

و[٥]قولُهُ: *(لا مُحْتَمَلَ لَهَا غَيرُهُ)* احترازٌ من القِسْمِ الذي بعدَهُ، نَحو قولِكَ: لفلانٍ عليَّ أَلفُ دِرْهَمٍ اعترافاً، فَإِنَّ الاعترافَ[٦] وَقَعَ مضمونَ جملةٍ، وَهِيَ: لَهُ عليَّ ألفُ دِرهَمٍ، وَلَمْ يَحتَمِلْ غَيرَهُ لأَنَّ قولَكَ: لَهُ عليَّ أَلفُ دِرْهَمٍ لا معنى لَهُ إِلَّا الاعترافُ،

---

(١) من ارجوزة لرؤبة يعاتب فيها أباه. والازدهاف: الاستخفاف. والشاهد فيه نصب أيّما بفعل مضمر دلّ عليه ازدهاف. وفي الديوان: (فيه) مكان (فيها). ديوان رؤبة: ١٠٠.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل، (وهو ضعيف. قوله) ساقط من ف.

(٣) في ل: يحتمل.

(٤) (فان ضربا) ساقطة من ل.

(٥) (الواو) ليس في ل.

(٦) في ت: فاعتراف بدون همز.

وَيُسمَّىٰ هذا القِسمُ توكيداً لِنفسِهِ، لأنَّ مدلولَ الأوّلِ والثاني / ٣٧ و / شيءٌ واحدٌ.

قولُهُ: (**ومنها ما وقعَ مضمونَ جملةٍ لا محتملَ**[1] **غيرُهُ**).

قوله[2]: (**مضمونَ جملةٍ**) احترازٌ مِمّا وقَعَ مضمونَ مفردٍ نَحو: رجعَ القَهْقَرى فَإنَّهُ ليسَ مِنْ هذا القبيلِ.

وقولُهُ: (**لا محتمل لها**) احترازٌ مِنَ القِسمِ الذي قَبْلَهُ، نَحو زيدٌ قائمٌ حقّاً، فإنّ حقّاً مضمونُ جملةٍ متقدّمةٍ وهيَ: زيدٌ قائمٌ، وَلَها احتمالُ غَيرِ الحقيقةِ.

فإذا قُلنا: حَقّاً أكدْنَا أَحَدَ احتماليهِ دونَ الآخرِ وهوَ حقيقتهُ، فَكَانَ تأكيداً لِغيرِهِ [وَإنّما سُمِّيَ تَأكيداً لِغيرِهِ][3] لِأنَّهُ جِيءَ بِهِ لأجلِ أَنْ يَرفَعَ الاحتمالَ الآخَرَ، وَهُوَ غَيرُهُ.

وَلِقائلٍ أَن يقولَ: يُمكنُ جمعُ هَذَا القِسْمِ مَعَ القِسمِ الأَوّلِ بضابطٍ وَاحدٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: مِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلةٍ فإنّهُ يَتَناوَلُ القِسْمَيْنِ.

وَيُمكِنُ أَنْ يُجابَ عنهُ بِأنْ يُقالَ: إنّما ذُكِرَ كُلٌّ وَاحدٍ منهُما لكونِ كُلِّ واحدٍ مِنهما مخصوصاً بِخَاصّةٍ[4] ليستْ للآخرِ.

---

(١) في ل: يحتمل.

(٢) في ت، ل: فقوله.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٤) في ع، ق، ل: بخاصّية.

قولُهُ: (وَمِنْها مَا وَقَعَ مُثنىً مِثلَ[١]: لَبَّيكَ وَسَعْدَيْكَ).

اعلمْ أَنَّهُ كانَ مِنَ الواجبِ أَنْ يزيدَ فيهِ قيداً آخرَ وهوَ أَنْ يقولَ: ما وقعَ مُثنى للتكثُّرِ والمُبالغةِ لِئلاَّ يَنتَقِضَ بمثلِ ضَرَبْتُ ضَرْبَتَينِ، ثُمَّ اعلمْ أَن هَذِهِ المصادرَ التي وَرَدَتْ بلفظِ التثنيةِ، نَحو: حَنانيكَ وَلَبيكَ وَسَعدَيكَ وَدَوالَيكَ وَهَذا ذيكَ كَانَ الغرضُ مِنَ التثنيةِ فِيها التَّكثِيرُ وَلَمْ يُقصدْ بِهَا قَصدُ التثنيةِ خَاصَّةً، وإِنَّما يُراد بِهَا التكثير[٢]، فَجُعِلَتِ التثنيةُ عَلَماً لِذَلِكَ التكثيرِ[٣]، وَإِنَّما اختُصَّتِ التَّثنيةُ بِهِ، لِكَونِهَا أَوَّلَ تضعيفِ العَدَدِ، فَإذا قُلْتَ: حنانيكَ فهوَ منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ، وتقديرُهُ تَحَنَّنْ تَحَنُّناً بعدَ تَحَنُّنٍ، إلّا أَنَّ الفِعلَ حُذِفَ لكونِ التثنيةِ بدلاً عنهُ، وكذلِكَ معنى لبّيكَ، أيّ: دواماً على طاعتِكَ وإقامةً عليها مرّةً بعدَ أُخرَىٰ، وَكَذَلِكَ سَعْدَيكَ، أَيْ: مُساعَدَةً بعدَ مُساعَدةٍ ومتابعةً بعدَ مُتابعةٍ، وهُما منصوبانِ عَلَى المصدرِ بفعلٍ مضمرٍ مِنْ غيرِ لَفظِهِ.

وَكَأَنَّكَ قُلتَ فِي لبّيكَ: داومتُ، وأقمتُ. وفي سعديكَ: تَابَعْتُ وَطَاوَعْتُ.

وَلاَ يَحسُنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ تقديرَهُما[٤]: أَلَبَّ لَبيكَ ولا: أَسْعَدُ سَعْدَيكَ[٥]، إذ ليس

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ف: نحو.

(٢) عبارة: (وإنّما يراد بها التكثير مكرّرة) زائدة، وفي ل: التثنية.

(٣) في ل: علما للتكثير.

(٤) في ل: تقديره.

(٥) قال سيبويه: حَدَّثَنَا أبو الخطّابِ أنّه يُقالُ للرجلِ المداومِ عَلَى الشَّيءِ لا يفارقُهُ ولا يقلعُ عنه أَلَبَّ فلانٌ ←

لهذهِ المصادِرِ أفعالٌ مستعملةٌ إذ كانتْ غيرَ مُنْصَرِفةٍ.

وَأَمَّا قولُهُم: لبّىٰ يُلَبِّي، فهوَ فعلٌ مشتقٌّ مِنْ لفظِ لبّيكَ كَمَا اشتُقَّ: سَبَّحَكَ وَحَمَدَكَ من سُبحَانَ اللهِ والحمدُ للهِ.

وهذا القولُ الذي ذَكَرَنا في لَبيكَ هوَ مَذْهَبُ سيبويهِ[1]، وَأَمَّا مَذْهَبُ يونسَ[2]، فَهوَ أنَّ لبيكَ مفردٌ غيرُ مبنيٍّ، وَأَنَّ الياءَ فيهِ كالياءِ التي في عَلَيكَ[3] وَإليكَ، وَأَصْلُهُ لَبَّبَ عَلَى وزنِ فَعْلَلَ لا عَلَى وزنِ فَعَّلَ، لِقِلَّتِهِ، فَقُلِبَتِ الباءُ الأخيرةُ ياءً هَرَباً مِنَ التَّضعِيفِ فَصَارَ لَبَّي ثُمَّ قُلِبَتِ الياءُ أَلِفاً لتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ مَا قَبلِهَا فَصَارَ لَبَّى ثُمَّ لَمَّا أُضيفَ إلى المضمَرِ قُلِبَتْ ياءً فَقيلَ لبّيكَ كَمَا قِيلَ عَلَيكَ وَلَدَيكَ.

وَأبطلَ سيبويهِ مذهبَ يُونسَ بِأَنْ قَالَ: لَو كانَ الياءُ في لَبيكَ بمنزلةِ الياءِ في لَدَيكَ وَعَليكَ لَكَانَ أَلِفُهَا مفردةٌ حَالَ الإضَافَةِ إلى المُظْهَرِ كَمَا كَانَتْ أَلِفُ إِلَى وَعَلى، لَكِنَّهُ لَيسَ كَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

← على كَذَا وَكَذَا، ويقال: قَدْ أَسْعَد فلانٌ فلاناً على أمرِهِ وساعَدَهُ. فالالبابِ والمساعدةُ دنوّ ومتابعةٌ إذا أَلَبَّ عَلَى الشيءِ فهوَ لا يفارِقُهُ وإِذَا أَسْعَدَهُ فقدْ تَابَعَهُ فكأنّه إذا قال الرجلُ للرجلِ: يا فلانُ، فقال: لَبيكَ وسَعديكَ فقدْ قالَ لهُ: قرباً منكَ ومتابعةً لكَ. الكتاب ١: ١٧٦ ـ ١٧٧، والمقتضب ٣: ٢٢٣، ٢٢٦.

(١) الكتاب ١: ١٧٧.

(٢) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب البصري أخذ عن أبي عمرو بن العلاء توفي سنة ١٨٣ هـ. مراتب النحويين: ٤٤، وطبقات النحويين: ٥١، ونزهة الالباء: ٤٧، واقرأ عنه: (يونس البصري) للدكتور أحمد مكي الأنصاري ـ القاهرة.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١: ١٧٦: (وَزَعَم يونس أَنَّ لبيكَ اسمٌ واحدٌ ولكنّهُ جاءَ على هذا اللفظِ في الإضَافةِ كقولِكَ: عليكَ).

دَعوتُ لِمَا نَـابَنِي مِسْـوَراً

فَلَبَّىٰ فَلَبَّىٰ يَدَيْ مِسْـوَرِ[1]

فجعلَ لبَّى يدي مسورِ بالياءِ[2].

ويمكنُ أنْ يُنصرَ مذهبُ يونسَ بأنْ يُقالَ: أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّهُ اسمٌ بلْ هوَ فعلٌ وُقِفَ عليهِ، فَقيلَ: لَبّي بالياءِ، ثُمَّ وُصِلَ بالياءِ أيضاً اجراءً للوصلِ مَجرى الوقفِ، وعلى هذا تسقطُ حُجَّةُ سيبويهِ[3].

وَكَذَلِكَ دواليكَ من المداولةِ، وهي المناوبةُ، وَهَذَا ذيكَ مِنْ هذَّ يَهُذُّ إذا أسْرَعَ في القِراءةِ والضربِ.

---

(١) يقول دعوتُ مسوراً لرفع نائبة نابتني فأصابني بالعطاء وكفاني مئونتها وإنّما لبّى يديه لأنّهما الدافعتان إليه. الكتاب ١: ١٧٦، والمحتسب ١: ٧٨، ٢: ٢٣، والخزانة ٢: ٩٢.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ١٧٦: (... فلو كان بمنزلة على لقال: فلبّى يدي مسور، لأنّك تقول: على زيد إذا أظهرت الاسم).

(٣) قال أبو علي: يمكن يونس أن يقول أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف فكما تقول في الوقف: عصى وفتى كذلِكَ قال: ثمّ وصل على ذلك. المحتسب ١: ٧٨.

المفعول به

قولُهُ: (*المفعولُ بهِ*[1] *هوَ ما وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ*).

واحترزَ بقولِهِ: (*عليهِ*) من سائرِ المفاعِيلِ، لأنَّ الفِعلَ يقعُ:

إمَّا عليهِ.

وإمَّا لأجلِهِ.

وإمَّا مَعَهُ.

وإمَّا فيهِ.

وَإمَّا أنْ يكونَ نفسَ الفعلِ الواقعِ مِنَ الفاعلِ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ المرادَ منَ الوقوعِ هُوَ التَّعلُّقُ[2] لِئلا ينتقضُ بمثل قولِنا: خَـلَقَ اللهُ

---

(١) في الأصل: والمفعول به.

(٢) مقابل هذا الكلام على الأصل حاشية جاء فيها:

(وفي المختصر: والمراد بوقوع الفعل تعلّقه بشيء لا يعقل إلّا بعد تـعقّل ذلك الشيء. ولا يـرد عـليه المفعول فيه لأنّ تعقّل الفعل ليس بعد تعقّله، بل الأمر بالعكسِ لأنّ الفعل يدلّ عـلى الزمـانِ والمكـانِ بالالتزامِ.

ولقائل أن يقول: لا نسلّم أنّ دلالة الفعلِ على الزمان بالالتزامِ لأنَّ الفعلَ بهيئته يدلّ عـلى الزمـانِ فيتوقّف تعقّل الفعل على تعقّل الزمان.

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقّل هو المصدر. ولا شك أنّ المصدرِ لا يدلّ ←

العالَمَ، وَبِمثلِ: لَمْ يضرب زيدٌ عمراً، ثُمَّ إنَّ في ناصبهِ أربعةَ أقوالٍ: / ٣٧ ظ /

أحدُهَا: الفِعلُ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ[١]، ولهذا تتعدّدُ المفاعيلُ بِحَسَبِ اقتضاءِ الفِعلِ.

وثانيها: الفاعِلُ، وهو مذهبُ هشامٍ[٢].

وَثالِثُها: مجموعُ الفعلِ والفاعلِ، وهو مذهبُ الفَرّاءِ[٣].

ورابعُها: الفاعليةُ، وهو أمرٌ معنوي[٤].

قولُهُ: *(وَقَدْ يُحْذَفُ الفعلُ)*.

[اعلمْ أَنَّ حذفَ الفعلِ][٥] الناصِبِ للمفعولِ بِهِ، إمّا على سبيلِ الوجوبِ، وإمّا على سبيلِ الجوازِ.

والثاني: مثلُ أَنْ تَقولَ: زيداً، لمن قالَ: مَنْ أضربُ، ومكّةَ، لمنْ علمتَ أَنَّهُ

← على الزمانِ ولا المكانِ إلّا بالالتزامِ.

ولقائل أن يقول: أنّه منقوض بالفاعل، فإنّ الفعل متعلّق به، وتعقّل الفعل موقوفٌ على تعقّله.

وجوابه: أنّ المراد أن تعقل الفعل موقوف على تعقلّ شيء غير الفاعل، وهذا معلومٌ من سياق الكلام).

وهذا النصّ مأخوذ من الوافية، ص: ٢٠١.

(١) نسبه الرضي الاستراباذي إلى البصريين. الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٢٨.

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير من نحاة مدرسة الكوفة، توفي سنة ٢٠٩ هـ. تقدّم ذكره ١: ٣٥٢.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٢٨.

(٤) نسب الرضي الاستراباذي هذا الرأي إلى خلف من الكوفيين وأحسبه خلف بن هشام البزار أحد القرّاء العشرة المتوفى سنة ٢٢٩ هـ. المصدر السابق، وغاية النهاية ١: ٢٧٢.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

يريدُ مكّةَ، وغيرُ ذلِكَ.

وَأمّا الأوّلُ: فني أربعةِ أبوابٍ[١]:

الأوّل: سماعيٌّ، مثلُ: امرءاً ونفسَهُ، أي اتركِ امرءاً ونفسَهُ، وَنَحو قولِهِ تعالىٰ: ﴿انْتَهُواْ خَيْراً لَكُم﴾[٢].

ولا يجوزُ نصبُ (خير) بـ(انتهوا)، لكونِهِ لازماً ولا يجوزُ نصبُهُ بنزعِ الخافضِ أي انتهوا عَن خيرٍ لَكُمْ لأنَّ النَّهيَ عن الخيرِ أو بالشَّرِّ، وَهُوَ غيرُ لائقٍ مِنَ الباري تعالىٰ، وَإذا كانَ كذلِكَ، تعيَّنَ أَنْ يكونَ نَصبُ خير بإضمارِ فعلٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمّا قَالَ انتهوا عُلِمَ أَنَّ النهيَّ عَنْهُ شَرٌّ فكأَنَّهُ أمرَهُم بالكفِّ عن الشرِّ والإتيانِ بالخيرِ، وتقديرُهُ: انتهوا عنِ التثليثِ واقصُدوا أمراً خيراً لكم.

[هذا مذهبُ سيبويهِ[٣].

وقالَ الكسائي: إنّما نَصَبَ خيراً لأنّهُ خبرُ كانَ[٤] أي: لكانَ الانتهاءُ خيراً لكم][٥].

---

(١) في ت: مواضع.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

(٣) الكتاب ١: ١٤٣.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١١٧.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

وقالَ الفراءُ[١]: إنَّهُ صِفَةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديرُهُ: انتهوا انتهاءً خيراً لكم[٢].

وَأَمَّا مَرْحَباً[٣]، وَأهلاً وسَهلاً، تقديرُهُ: أتيتَ أهلاً وسهلاً.

ومنهم من يجعله دعاءً، فينصبُهُ نصبَ المصادرِ، ويشتقُّ من لفظهَا فِعلاً، لأنَّ الدّعاءَ إنَّما هوَ بالفعلِ، وتقديرُهُ: رَحُبْتَ مرحباً[٤]، وَسَهُلْتَ سَهْلاً وأَهلْتَ أهـلاً[٥] [بك وسهلاً بك][٦].

الجار والمجرور للبيان[٧] والتخصيص.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٢٩٥.

(٢) زاد في ل: ولا يجوز نصب خيراً.

(٣) في ل: واما نحو مرحبا.

(٤) في ز، ل: رحبت بلادك مرحبا.

(٥) قال سيبويه: ومن ذلك قولهم مرحباً وأهلاً.. أي أدركت وأصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه فكأنّه صار بدلاً من رحبت بلادك وأهلت. الكتاب ١: ١٤٨ـ١٤٩، وينظر المقتضب ٣: ٢١٨، و٤: ١٥٧.

(٦) في ل: وقولهم: أهلاً بك وسهلاً.

(٧) ساقطة من ت.

المنادى

قولُهُ: *(والثاني المنادى، وهوَ المطلوبُ إِقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنَابَ ادعو لفظاً أَو تقديراً).*

قولُهُ: *(المطلوبُ إِقبالُهُ)* شاملٌ للمنادَى وغيرِهِ نَحو: اطلب زيداً[1] فقولُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ أدعو، يخرجُ غيرُهُ، وقولُهُ: (لَفظاً)، نَحو: يا زيدُ، وقولُهُ: (تقديراً) نَحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[2]، أَيْ: يَا يُوسُفُ.

اعلمْ أَنَّ الناسَ اختَلَفُوا فِي نَاصِبِ المنادى فَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ: إِنَّهُ منصوبٌ بِفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُ يا زيدُ: أُريدُ[3] زَيداً.

فـ(يا) عندَ هؤلاءِ حرفٌ وُضِعَ دليلاً على الإنشاءِ للنداءِ كَمَا وُضِعَتِ الهمزةُ[4] دليلاً على إنشاءِ الاستفهامِ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ[5].

وَمِنهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ منصوبٌ بهذهِ الكلماتِ، وَلَكنّها أسماء من أسماءِ الأفعالِ تَتَضَمَّنُ معنَى الإنشاءِ[6].

---

(١) في الأصل، وفي ز، ل: نحو اطلب زيداً وغيره.

(٢) سورة يوسف: ٢٩.

(٣) في الأصل، وفي ت: يا أريد.

(٤) في ت: المفردات.

(٥) الكتاب ١: ١٤٧ و ٣٠٣.

(٦) ينسب هذا القول لأبي علي الفارسي: شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٢٧، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٣٢.

قِيلَ: وهوَ ضعيفٌ، لأنَّ مِنْ جملةِ حروفِ[١] النداءِ الهمزَةِ، وليسَ مِنْ أسماءِ الأفعالِ اسمٌ على حرفٍ واحدٍ وأيضاً أسماءُ الأفعالِ تتحملُ الضَّمِيرَ، وهذهِ لا تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ[٢].

ومنهم مَنْ قالَ: إنَّه منصوبٌ بهذه الحروفِ، وهيَ نائبةٌ عنِ الفعلِ للإيجازِ والاختصارِ[٣].

وَقِيلَ عليهِ: لَوْ كانتْ نائبةً عنِ الفعلِ لَمْ يَجُزْ حذفُها معَ حذفِ الفعلِ، لأنَّ النائبَ والمنوبَ لا يُحذَفانِ معاً.

أحكام المنادى

قولُهُ: *(ويُبنَى على ما يُرفَعُ بهِ إنْ كانَ مفرداً معرفةً)*.

أي: وَيُبنَى المنادى[٤] على ما يُرفَعُ بِهِ إنْ كانَ مفرداً معرفةً، أَي: وَيُبنَى على الضَّمِّ إنْ كانَ رفعُهُ بالضمِّ[٥]، وعلى الألفِ إنْ كانَ رَفْعُهُ بالألِفِ، وعلى الواوِ إنْ كَانَ

---

(١) في ت: حرف.

(٢) هذا الاعتراض أورده الرضي في الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٣٢.

(٣) نسب ابن يعيش هذا القول إلى المبرد. غير أنّ المبرد لا يقول بهذا بل يتّفق مع سيبويه فيقول: (اعلم أنّك إذا دعوت مضافاً نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدَالله لأن (يا) بدل من قولك: ادعو عبدَالله وأريدُ... فانتصب على أنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلك). المقتضب ٤: ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٢٧.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في ل: بالضمّة.

رَفعُهُ بالواوِ.

و[١]اعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: وَيُبنَى على[٢] ما يرفَعُ بِهِ، إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعرِفَةً مـعرباً، قبلَ دخولِ حرفِ النداءِ عَليهِ، وَيُترَكُ على حركةِ بِنائِهِ أو سكونِهِ[٣] إِنْ كَانَ مبنياً، نَحو: يا هؤلاءِ لِيكونَ الحكمُ شاملاً لِجميعِ المنادَى المفردِ المعرفةِ، لكانَ أصوبَ، وَمَا ذَكَرَهُ أَولَى من قولِ غَيرِهِ.

وَهو يبنى[٤] عَلَى الضَّمِّ لأَنَّهُ لا يتناولُ: يا زيدانِ ويَا زيدونَ وَقَولُهُ يتناولُهُ، وَإِنَّما يبنَى المُنَادَى إذاكَانَ المنادَى[٥] مفرداً معرفةً، لكونِهِ مشابهاً لكافِ الخِطابِ من وجوهٍ، وَهيَ: التعريفُ، والإفرادُ، وَالخِطابُ، ووقوعُهُ مَوقِعَهُ.

لا يُقالُ: وقُوعُهُ موقِعَهُ ممنوعٌ، وَإِلّا لَمْ يَجُزْ وَصفُهُ كَمَا لَمْ يجُزْ وَصفُ المُضمَرِ، وَلَمْ يَرجِعْ إِليه الضميرُ على لفظِ[٦] الغيبةِ لكنَّهُ يَرجِعُ، كقولِهِم[٧]: يَا تَميمُ كُلُّهُم.

لأنّا نقولُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ وُقوعِ الشيء مَوقِعَ الشَّيءِ أَنْ يجريَ مَجراهُ فِي كُلِّ حالٍ، وَإِذَا كَانَ كَذلِكَ جازَ وصفهُ وتركُهُ / ٣٨ و / وجازَ رجوعُ الضميرِ إليه عـلى لفـظِ الغيبةِ، وعلى لفظِ الخطابِ، وإِنَّما بُنِيَ على الحركةِ، فَرقاً بينَ ما كانَ عريقاً في البناءِ

---

(١) (الواو) ليست في ز، ع.

(٢) كلمة (على) ليست في ف.

(٣) في ل: أو على سكونه.

(٤) في ل: مبني.

(٥) كلمة (المنادى) ساقطة من ت، ع، ل.

(٦) في ع، ل: لفظه.

(٧) في ل: كقو.

وبينَ ما كانَ عارضاً في البناءِ.

واعلَمْ أَنَّ أصلَ المَبنِي أَنْ يكونَ سَاكِناً، لأنَّ البناءَ ضدُّ الاعرابِ والاعرابُ بالحركةِ، فيكونُ البناءُ بالسكونِ، فَلَو بُنِيَ المبني عَلَى الحركةِ[1] فلأجلِ ثلاثةِ أشياءَ، وهي:

أمَّا لالتقاءِ الساكنينِ، نَحو: أَينَ، وَكَيفَ.

وأمّا للفرق بين البناءِ اللازم والبناء العارض.

وَأمَّا للزومِ الابتداءِ نَحو: الباءِ في: بِزَيدٍ، واللامُ في: لِزيدٍ.

وَيُبنَى على الضَّمِّ لأَنَّهُ لَو بُنِيَ على الكَسرِ لالتبسَ بالمضافِ إلى نفسِ المُتَكلِّمِ، عندَ حذفِ الياءِ والاكتفاءِ بالكَسْرِ، ولو بُنِيَ على الفتحِ لالتبسَ بالمنادَى المضافِ إلى المُتَكَلِّمِ عندَ حذفِ الألفِ [في بعضِ اللغاتِ][2].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّهم اختلفوا في أَنَّ تعريفَ العلميةِ هَلْ هو باقٍ حالَ النداءِ في يَا زيدُ، وَيَا حَكَمُ أم ليسَ بباقٍ؟

فَذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّهُ ليسَ بباقٍ، وإلّا لَزِمَ اجتماعُ التَّعريفينِ[3].

وَقَالَ بعضُهُم: إِنَّهُ باقٍ، لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي الأسماءِ المفردةِ اسم لا يُشارِكُهُ فيهِ غَيرُهُ، نَحو: فرزدق[4]، والأخيرُ أَصَحُّ.

---

(١) في ع: بالحركة.

(٢) في ت، ع، ف، ل: عند بعضهم.

(٣) هذا مذهب أبي العباس المبرد. المقتضب ٤: ٢٠٥.

(٤) هذا قول ابن السراج. الأصول في النحو ١: ٤٠١ـ٤٠٢.

وَلَا يَلزَمُ اجتماعُ التعريفين، لأنّ دخولَ حرفِ النداءِ انّما هوَ ليدلَّ على أَنَّهُ المدعو، وَليدلّ على الإنشاءِ، وليسَ دخولُهُ للتعريفِ[، الذي يميّزُهُ عمَّا عَدَاه][1]، أَلا تَرَى أَنَّهُ إِذا قيلَ: زيد علم أنّه أيّ شخص هو ولم يعلم أنّه مَدعَو، وَإِذا قِيلَ: أريدُ زيداً، لمْ يُعلَمْ أَنَّهُ إنشاءٌ، وَإِذا قِيلَ: يا زيدُ، عُلِمَ أَنَّهُ مدعوٌ وَأَنَّهُ إِنْشاءٌ.

وَإِنْ[2] سَلَّمنَا اجتماعَ التعريفينِ، لَكِنْ لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مَحالٌ، وَإِنَّما يكونُ كَذَلِكَ أَنْ لَو كانَ[3] مِنْ جهةٍ واحدةٍ [أمّا إذا كان من جهات مختلفة، فجائز، لكون المعرف امارة وعلامة هاهنا وجواز اجتماع الامارات الكثيرة على شيء واحد][4].

قولُهُ: (*ويُخفَضُ بلامِ الاستغاثةِ نحو*[5]: *يَا لزيدٍ*).

وإنّما يخفض إذا دخل عليه لام الاستغاثة لأنّه حرف جرّ، والحروف الجارّة لا تلغىٰ.

لَا يُقالُ: إنَّما لَمْ تُلغَ الجَارَّةُ فِي المُعرَباتِ، والمنادىٰ هاهنا مبني والعاملُ لمْ يظهرْ عَمَلُهُ في المَبني، لِانَّا نَقولُ: حَرفُ[6] النداءِ مُقتَضٍ للِبناءِ واللامُ مقتضٍ لِأَنْ يعملَ فيهِ وكانَ أقربَ لهُ[7] من حرفِ[8] النداءِ فَأَعمَلَ فِيهِ لأجَلِ القُرْبِ[9].

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٢) في ع، ف، ل: ولئن.

(٣) في الأصل، وفي ز: كانت.

(٤) ساقط من ع.

(٥) في ل: مثل.

(٦) في الأصل، وفي ز: حروف.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ع: به.

(٨) في الأصل، وفي ز: حروف.

(٩) في ز: الفرق.

فإنْ قِيلَ: هذهِ اللامُ حرفُ الجرِّ، واللام الجارةُ إذا دخلتْ على المُظهرِ وَجَبَ كَسرُها، كَقولِكَ: لِزيدٍ، وَللفَرَسِ، فَلِمَ فُتِحَتْ هَاهُنا؟

قُلْنَا: إِنَّما فُتِحَتْ حَملاً على المُضمرِ لِكونهِ وَاقِعاً موقعَ المُضمَرِ، ووجوبِ فتحِ اللامِ الجارِّ[1] والداخلِ على المُضمَرِ، نَحو: لَكَ، وَلَهُ، وَينبغي أَنْ يُعلَمَ أَنَّهُ يُكسَرُ اللامُ في المُستَغَاثِ لَهُ تقولُ[2]: يااللهِ لِلمسلِمينَ فرقاً بينَهُما، وَإِنَّما اختصَّ[3] الأولى[4] بالفتحِ دونَ الثانيةِ لما ذَكَرنَاهُ من كونِهِ جارياً مَجرى المضمراتِ.

فإنْ قِيلَ: إِنَّ تَعَلُّقَ حروفَ الجرِّ بماذا؟

قُلنا: هما متعلّقانِ بحرفِ النداءِ، أحدُهما يتعلَّقُ تعلُّقَ مفعولٍ بهِ، والثاني يَتَعَلَّقُ تَعلُّقَ مفعولٍ لَهُ، وَإِنَّما أُتِي باللامِ الأوّلِ مَعَ كونِ (أُنادِي) الذي هوَ منوبٌ لَهُ مُتعدّياً. إِمَّا لأنْ يَدُلَّ عَلَى الاستغاثةِ أَو لتقويةِ حَرْفِ النداءِ، لكونِهَا أَضعَفَ مِنَ المنَوَّنِ في العملِ، وَإِنَّما أُتِيَ باللامِ دُونَ غَيْرِهِ، لكونهِ للتخصيص.

ثُمَّ[5] اعلمْ أَنَّهُ إذا عُطِفَ عَلَى المشتقّاتِ وَجَبَ كسرُ اللامِ في المعطوفِ كقولِه:

يَا لَلكُهولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[6]

---

(١) في ت: الحارة.

(٢) في ل: بقوله.

(٣) في ت، ع، ف: خص.

(٤) في ل: الأوّل.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) صدره: يبكيك نَاءٍ بعيدُ الدَّارِ مُغتَرِبٌ. ولم ينسب هذا البيت إلى قائله. انظر: المقتضب ٤: ٢٥٦، والكامل ٣: ٢٧٢، وخزانة الأدب ٢: ١٥٤، وشواهد العيني ٣: ١٦٥.

مَعَ كونِهِ مُستغاثاً فِي المَعنَى، لِعدَمِ وُجوبِ أَنْ يَتَحقَّقَ للمعطوفِ مَا يَتَحَقَّقُ لِلمعطوفِ عليهِ لبُعْدِهِ عَنهُ، ألا ترىٰ أَنَّه يجوزُ أَنْ يُقَالَ: رُبَّ شاةٍ وَسَخْلَتَها، ويا زيدُ والحارثُ، معَ امتناعِ أَنْ يُقالَ: رُبَّ سخلتِها، ويا الحارثُ[1].

وَينبغِي أَنْ تَعْلَمَ أيضاً أَنَّهُ يُفْتَحُ لامُ التَّعَجُّبِ، كَقولِهم: يَا لَلماءِ!! لِمَا ذَكَرنَا، من وقوعِهِ مَوقِعُ المُضْمَرِ، ومعناهُ أَنَّهم يَتَخَيَّلُونَ ما يُعجِبُهم فَيُنَادُونَهُ، وَيَقُولونَ لَهُ تَعالَ حَتَّى نَرَاك، فإنَّكَ عجيبُ الشَّأنِ، فَلَا يَعرِفُكَ كُلُّ أحَدٍ[2]، ويرونَ ماءً كثيراً فَيُعجِبُهُم فيقولونَ: يا لَلمَاءِ!!

قولُهُ: (*ويفتَحُ لالحاق أُلِفِهَا وَلَا لامَ*).

وَإِنَّمَا يُفتَحُ لأنَّ ما قَبْلَ الالفِ لَا يكونُ إلَّا مفتوحاً، وَإِنَّما اشتُرِطَ عَدَمُ اللامِ، لأنَّهُ لو كانَ معَ اللامِ لَكانَ مخفوضاً، ومنْ حيثُ أَنَّهُ معَ الألفِ كَانَ مفتوحاً / ٣٨ ظ / فيلزمُ أَنْ يكونَ مفتوحاً مكسوراً، وأنَّهُ مُحَالٌ.

قولُهُ: (*وينصبُ مَا سِواهُما*).

أَيْ: وينصبُ مَا سِوى المفردِ المعرفةِ والمستغاثِ وَمَا عداهُما هُوَ المُضافُ والمُشَبَّهُ بالمُضَافِ والنكرةُ، وَإِنَّما نُصِبَ مَا عَدَاهُما لوجودِ النَّاصبِ فيهِ، وَهُوَ حَرْفُ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٠٥: (ويقولون: يا عمرُو والحارثُ، وقال الخليلُ ـ وهو القياسُ ـ: كأنّه قال: ويا حارثُ، ولو حُمِلَ الحارثُ على (يا) كان غيرَ جائزٍ البتةَ، نَصَبَ أو رَفَعَ من قِبَلِ أنَّكَ لا تنادي اسماً فيه الألفُ واللامُ إلا (يا)....

يقول: كل نعجةٍ وسخلتَها بدرهمٍ فينصِبُ إذا أرادَ لغة مَن يجرُّ لأنَّهُ مُحالٌ أنْ يقولَ: كلّ سخلتِها، وإنّما جَرَّ لأنَّهُ أرادَ وكلِّ سخلةٍ لَها).

(٢) في ت: واحد.

النِّداءِ وانتفاءِ البناءِ.

أَمَّا في النَّكِرَةِ، فَلِعَدَمِ كونِهَا للخطابِ، وَأَمَّا في المُضافِ فَلِعَدَمِ كونِهِ مُفْرداً، وَأَمَّا في المُشَبَّهِ بالمُضافِ فَلِحمْلِهِ عَلَى المُضَافِ، وَوَجْهُ مُشَابَهَتِهِ للمضافِ من ثلاثةِ أوجُهٍ وَهِيَ:

أنَّ الأوّلَ في كلِّ واحدٍ منهما عاملٌ في الثاني.

وأنَّ الأوّلَ منهما يَخفِضُ الثاني.

وأنّ الثاني منهما يُتَمِّمُ الأوّل[1].

ومثال المُضافِ: يا عبدَاللهِ.

ومثالُ المُشَبَّهِ بالمضافِ: يَا طالعاً جَبَلاً.

ومثالُ النَّكِرَةِ: يا رجلاً، لغيرِ مُعَيَّنٍ.

قولُهُ: (*وَتوابعُ المُنادَى[2] المَبنيِّ المفردةُ مِنَ التَّأكيدِ وَالصِّفَةِ وَعَطْفِ البيانِ والمعطوفِ المتبع دخولُ (يا) عليهِ، تُرفَعُ على لفظهِ وتُنصَبُ عَلَى مَحَلِّه*).

إنَّما قَيدَ المُنادَى بالمَبنِي احترازاً[3] مـنَ المـنادَى المُـعرَبِ لأنَّ تـابعَ المُـنادَى المُعرَبِ لا يكونُ إلّا منصوباً أو مجروراً كتوابعِ المُستَغَاثِ، وَإنَّما قَيَّدَ التوابعَ بـالمُفْرَدِ لِتَخْرُجَ عَنْهُ التوابعُ المضافةُ، فَإنَّها لا تكونُ إلّا منصوبةً.

قولُهُ: (*مِنَ التأكيدِ والصِّفَةِ إلى آخرِهِ*).

---

(١) في ف، ل: متمّم للأوّل.

(٢) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٣) في ف: احتراز.

بيانٌ لِتلكَ التَّوابعِ.

وقولُهُ: (*المعطوفُ الممتنعُ دخولُ (يا) عَلَيهِ*).

إشارةٌ إلى المعطوفِ المُعرَّفِ بلام[1] التَّعريفِ، نَحو: الحَسَنِ، والصَّعِقِ، وغيرِ ذَلِكَ، وَإنَّما قيدَ المعطوفَ بِهَذا القَيدِ لأنَّ ما عداهُ حُكْمُهُ حكمُ المُستَقِلِّ كَمَا يجيءُ.

قولُهُ: (*تُرفَعُ[2] عَلَى لَفظِهِ، وَتُنصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ*).

بيانٌ لِجَوازِ الرَّفعِ والنَّصبِ فِي هَذهِ التوابعِ.

فَقَالَ: الرفعُ فيها محمولٌ على لفظِهِ، والنصبُ محمولٌ على مَحَلِّهِ.

فإنْ قِيلَ: المنادىٰ هَاهنا مَبني، وتوابعُ المَبني إنَّما تَتبَعُ مَحَلَّهُ دونَ لفظِهِ، فَلا يُقالُ: مضى أَمسِ الدَّابرِ بجرِّ الدابرِ، بل يقالُ برفعِهِ حملاً على محلِّ أمسِ، فَلِمَ جَازَ هَاهُنا؟

قُلنَا: لمشابهةِ حركةِ المُنادَى حركةَ المعربِ من حيثُ أَنَّ الضَّمَّ مطردٌ فِي كُلِّ مُنادَى مفردٍ معرفةٍ، كَمَا أنَّ الرفعَ مُطَّرِدٌ فِي الفَاعلِ، والنصبَ في المفعولِ، والجرَّ في المضافِ إليه. وَإذا شَابَهَ حَرَكَتُهُ حَرَكَةَ المُعرَبِ[3] جَازَ حَملُ تَوابِعِهِ على لفظِهِ، كَمَا جَازَ في توابعِ المُعرَبَاتِ، أَو نَقُولُ إنَّ حَرَكتَهُ تُشبِهُ حركةَ المُعْرَبِ مِنْ حيثُ أَنَّ كُلَّ واحدةٍ مِنهُمَا عَارِضَةٌ غيرُ لازِمَةٍ، وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ الحَمْلُ عَلَى اللفظِ، وَإنْ لَمْ يَجُزْ فِي سَائِرِ المَبْنِيَّاتِ[4].

---

(١) في ل: بحرف.

(٢) في ز: وترفع.

(٣) زاد في ف: من حيث.

(٤) مقابل هذا الكلام حاشية على الأصل جاء فيها: (فإنْ قيلَ مقتضى ما ذكرتم أن لا يجوز رفع التوابعِ في ←

مِثالُ التأكيدِ: يا تميمُ أجمعينَ وأجمعونَ[١].

ومثالُ الصِّفَةِ: يَا زَيدُ العاقِلُ بالنَّصبِ والرفعِ.

وَمِثَالُ عَطفِ البيانِ: يا غلامُ بِشْرُ[٢] وَبِشْراً.

وَمِثالُ المَعطُوفِ الممتنعِ دخولُ (يا) عَلَيهِ: يَا زيدُ والحارثُ والحارثَ[٣]،

وَكقولِهِ تَعَالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيرُ﴾[٤] بالرَّفعِ والنَّصبِ[٥].

← قولنَا: (يا هذا الرجل)، و(يا هؤلاءِ الكرام)، لأنّ المنادىٰ ليسَ بمرفوع، حتىٰ يحمل على لفظه لكنّه يجوز، قلنا: يريد باللفظ في قوله: (ترفع على لفظه) ما يرفع المنادىٰ به حرفاً كان أو حركة، لفظاً نحو: يا زيد، أو تقديراً نحو: يا فتىٰ، ويا قاضي، أو محلاً نحو: يا هؤلاء، فإنّه مضموم محلاً بمعنىٰ أنّه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الأصل، كان مضموماً كما أنّ مثل هذا وهؤلاءِ مرفوع محلاً بهذا المعنىٰ. ويجوز أن يكونَ للشيء الواحد محلّان باعتبارين كهذا في قولنا: (عجبت من ضرب هذا الظريف) فإنّ هذا محلّه الجرّ باعتبار كونه مضافاً إليه، والرفع باعتبار كونه فاعلاً للمصدر من حيث المعنىٰ، فجاز في الظريف الرفع والجرّ باعتبارين:

فإن قيل ما ذكرتم يقتضي أن يقال: ترفع على لفظه أو محله وتنصب على محلّه.

قلنا: لمّا كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضمّ أو على ما يقوم مقامه، وكان غيره أيضاً البناء على الضمّ لضرورة الضمّ أو ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كما مرّ في الفاعل، كان الضمّ أو ما يقوم مقامه كالملفوظ مع أنّ له محلاً آخر غير هذا المحلّ، فلو أطلق المحلّ على الضمّ المقدّر أيضاً كما يطلق على النصب، حصل الالتباس. كذا في المختصر).

وهذا النصّ مأخوذ من الوافية: ٢١٢ ـ ٢١٣.

ومعلوم أنّ (المختصر) من أسماء الوافية لأنّها مختصر (البسيط).

(١) في ت، ع، ف، ل: أجمعون وأجمعين.

(٢) (بشر) ليس في ع.

(٣) زيادة من ل.

(٤) سورة سبأ: ١٠.

(٥) قرأ يعقوب والأعرج بالرفع، وقرأ سائر القرّاء بالنصب. مجمع البيان ٢٢: ١٨٥.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: لَو قَالَ: وتوابعُ المَبني المفردةُ غَيرِ المُبْهَمِ تُرْفَعُ عَـلَى لَـفظِهِ وَتُنْصَبُ على مَحَلِهِ لَكَانَ أَصوبَ، لِئَلّا يَدخُلَ فيهِ مِثلُ: يَا أَيُّهَا الرجلُ فَإِنَّهُ لا يجـوزُ فيهِ عِندَهُ الوَجهَانِ.

وَجوابُهُ أَنْ نَقولَ[1]: لَمّا ذَكَر حُكْمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ استَغنَى عَنْ أَنْ يَأخُذَ هَذَا القيدَ هَاهُنَا.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّ أحكامَ التوابعِ تُذكرُ فِيما بَعْدُ، فَلِمَ ذَكَرَهَا هُنا؟

وَجَوابُهُ أَنْ نَقولَ: إِنَّهُ لم يَذكرْهَا هُنا إلّا توابعَ المُنادَى المَضْمُومِ لاختصاصِهَا بِخَاصّةٍ ليستْ لسائرِ[2] التوابعِ.

واعلمْ أَنَّهُ لو قَالَ: وتوابعُ المبني المفردةُ أَو مَا هـوَ فِي حُكـمِ المُـفْرَدَةِ لكـانَ أصوبَ، ليدخُلَ فيهِ مثلُ[3]: الحَسَنِ الوَجْهِ، فَإِنَّهُ يجوزُ فيهِ الوَجهَانِ أَيضاً، وَإِنْ كانَ مُضافاً، لكونهِ فِي تقديرِ المفردِ، لأنَّ إضافَتهُ لفظيةٌ.

واعلمْ أَنَّ سيبويهِ منعَ من وصفِ اللهمَّ، لأنَّ الميمَ[4] صوتٌ ضُمَّ إلى مَا يَجري مَجـراهُ[5]، وَأجازَهُ المـبردُ[6] واسـتَدَلَّ بـقولِهِ تَـعالىٰ: / ٣٩ و / ﴿قُـلِ اللَّـهُمَّ فَـاطِرَ

---

(١) زاد في ل: انّه.

(٢) في ع: كسائر.

(٣) (مثل) ليس في الأصل، ولا في ز.

(٤) في ت، ز، ع: اللهم.

(٥) الكتاب ١: ٣١٠.

(٦) المقتضب ٤: ٢٣٩.

السَّمَاوَاتِ وَٱلأَرْضِ﴾[١]، وبقولِهِ تَعالَى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ﴾[٢]. وَجَعَلَهُ سيبويهِ نَداءَينِ[٣]، وَحَرْفُ النِّدَاءِ مَحذوفٌ، وَلِلمُبَرِّدِ أنْ يَقُولَ: قَولي رَاجِحٌ[٤] لعدمِ الحذفِ فيهِ ووجودِ الحذفِ في قَولِكَ، وَلأَنَّ هذهِ الألفاظَ وَصْفٌ، فالقياسُ أنْ يكونَ صفةً، وَأَصْلُهُ عندَ سيبويهِ يا اللهُ، إلّا أَنَّهم أسقطوا يا[٥] من أَوّلِهِ كراهةَ اجتماعِهِ مَع الألِفِ واللامِ، ثُمَّ عُوِّضَ بِالميمِ آخِراً [كراهيةَ أَنْ يَلتَبِسَ بأدواتِ النداءِ لَوْ زِيدَ أوّلاً، ولأنَّ منْ عادَتِهم أن يُبدلوا آخِراً][٦] إذا حذفوا شيئاً من أوّل الكلمةِ، وَإِنَّما عُوِّضَ الميمُ دونَ غيرِهِ لكثرةِ ما يُزادُ آخِراً نَحو: زُرْقُم[٧] وَدِرْدِم[٨].

وَأَصلُهُ عندَ الفرّاء يا اللهُ أُمَّنا بِخَيرٍ[٩] فَحَذفَ النُّونَ وَالألِفَ والهمزةَ، وحرفَ النداءِ مِنْ غيرِ عِوضٍ، ثُمَّ رَكَّبَ الكَلِمَاتِ[١٠] مَعاً[١١].

واعلمْ أَنَّ هذا القولَ ضعيفٌ.

---

(١) سورة الزمر: ٤٦.

(٢) سورة آل عمران: ٢٦.

(٣) الكتاب ١: ٣١٠.

(٤) في ت، ع، ف، ل: أرجح.

(٥) في ت: الياء.

(٦) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٧) في ع: رقم. قال في لسان العرب ـ زرقم ـ ١٥: ١٥٦: ومما زادوا فيه الميم زرقم للرجل الأزرق.

(٨) امرأة دردم تذهب وتجيء بالليل، والدردم: الناقة المسنّة. المصدر السابق ـ دردم ـ ١٥: ٨٩.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢٠٣.

(١٠) في ت، ز، ع: الكلمتان، وفي ل: الكلمتين.

(١١) زيادة من ت.

أَمَّا أوّلاً: فَلِكثرَةِ الحَذْفِ.

وَأَمَّا ثانياً: فلأَنَّهُ لو كانَ كَمَا ذَكَرَهُ[1] لَحَسُنَ دخولُ (يا) عليهِ.

وَأَمَّا ثالثاً: فَلأَنَّهُ لو كانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقالَ: اللَّهُمَّ أُمُّنَا بخيرٍ، للزومِ التكرارِ، وَلِعَدَمِ حَرفِ العَطْفِ.

وَأَمَّا رابِعاً: فَلأَنَّهُ لو كَانَ كذلِكَ لجازَ السكوتُ عَلَيهِ.

وَنُقِلَ عن أَبي عليٍّ[2] أَنَّهُ مُرَكَّبٌ منْ لا وهُمَّ[3].

قَوْلُهُ: (*والخليلُ في المعطوفِ*[4] *يختارُ الرفعَ وأبو عمرٍو النصبَ*).

اعلمْ أَنَّ في المعطوفِ[5] الممتنعِ دخولُ حرفِ النداءِ عليهِ خلافاً بينَ الخليلِ وَأَبي عمرٍو[6].

فَقالَ الخليلُ: الرفعُ مُختارٌ لكونهِ منادىً[7] ثانياً فَيُحرَّكُ بِحَركَةِ المنادَى معَ جوازِ تلكَ الحركةِ تنبيهاً على أَنَّهُ مُنادىً ثانٍ[8].

---

(١) في ت، ز، ع، ف: ذكرناه.

(٢) في ف، ل: أبي العلاء.

(٣) المسائل الشيرازيّات ٢: ٢٤١.

(٤) (في المعطوف) ليس في ز، ع، ف.

(٥) كلمة (المعطوف) ساقطة من ت، ز، ع، ف.

(٦) في ت، ع، ف، ل: وبين أبي عمرو. وأبو عمرو بن العلاء اسمه زبّان قارئ البصرة وأحد القراء السبعة ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة سنة ١٥٤ هـ، وعنه أخذ الخليلُ. غاية النهاية ١: ٢٨٨.

(٧) في الاصل، وفي، ز: منارا.

(٨) (قال الخليل: من قال يازيدُ والنَّضْرُ فنصَبَ فإنَّما نَصَبَ لِأَنَّ هذا كانَ من المواضعِ التي يُرَدُّ فيها الشيءُ إلى ←

وَقَالَ أبو عمرٍو: النصبُ مختارٌ لكونهِ تابعاً وأولويةُ كـونِ تـابعِ[١] المَـبني[٢] تابعاً لِمَحَلِّهِ دونَ لفظِهِ[٣].

قولُهُ: (*وأبو العباسِ، إن كانَ[٤] كالحَسَنِ، فكالخليلِ، وإلّا فكأبي عمرٍو*).

أي: وَقَالَ أبو العباسِ المُبَرِّدُ: إنْ كَانَ المعطوفُ مِمّا يُمكنُ انتزاعُ الألِفِ واللامِ منهُ[٥] كَالحسَنِ فالرفعُ أَولَى فيهِ كَما هُوَ اختيارُ الخليلِ لِجوازِ تقديرِ (يا) فيهِ فَيُحَرَّكُ بِحَرَكةِ مافيهِ حرفُ النداءِ تنبيهاً على أَنَّهُ مُنادى. وَأَشارَ إليهِ بقولهِ: (وأَبو العباسِ، إنْ كانَ كالحَسَنِ، فكالخليلِ) وَإنْ لَمْ يَكُنِ المعطوفُ مما يمكنُ انتزاعُ الالِفِ واللامِ منهُ كالنجمِ والصَّعِقِ، فالنصبُ أَولَى، كما هُوَ اختيارُ أبي عـمرٍو، وَإليـهِ أَشـارَ بِـقولِهِ: (وَإلّا[٦] فكأَبي عمرٍو). لِعَدمِ صحةِ دخولِ (يا) فيهِ لامتناعِ نَزْعِ اللامِ مـنهُ ليمكـنَ تقديرُ حرفِ النداءِ فيهِ، وَإذا امتنعَ تقديرُ حرفِ النداءِ، فالحملُ على الموضعِ أَولى[٧]، ولكونهِ تابعاً للمَبنِي[٨].

← أصلهِ. فأمّا العربُ فاكثر ما رأيناهم يقولون: يازيدُ والنَّضْرُ). وبهذا أخذ سيبويه والمازني. الكتاب ١: ٣٠٥، والمقتضب ٤: ٢١٢.

(١) في ل: التابع.

(٢) كلمة (المبني) ليست في: ل.

(٣) وممن اختار النصب أيضاً عيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي. المقتضب ٤: ٢١٢.

(٤) كلمة (كان) ساقطة من ل.

(٥) (منه) ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) كلمة (إلّا) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٧) المقتضب ٤: ٢١٣.

(٨) على حاشية الاصل هنا التعليق التالي: (ولقائل أن يعكس هذا الحكم ويقول: إذا لم يمكن نزع اللام من ←

قولُهُ: (*وَالمُضَافَةُ تُنْصَبُ*).

عطفٌ على المفردةِ في قولِهِ: (*وتوابعُ المنادى*[1] *المفردةُ*)، أي: وتوابعُ المبنيِّ المضافةُ تُنْصَبُ حملاً على مَحَلِّهِ، وَلَمْ يَجُزْ حَمْلُها عَلَى لَفظِهِ، لانَّ المُنادَى إذا كانَ مُضافاً لَمْ يَجزْ فيهِ إلّا النَّصْبُ [، فَتَابعُ المُنادَى الذي هُوَ أَبعدُ مِن حرفِ النداءِ الذي هُوَ موجِبٌ للبناءِ لَمْ يجزْ فيهِ إلّا النَّصبُ][2].

واعلمْ أَنَّهُ لو قالَ: المضافَةُ اضافةً حقيقيةً تُنصَبُ لكانَ أَولَى لِئَلا يُنْقَضَ بمثلِ: الحَسَنِ الوجهِ، فَإِنَّهُ يجُوز فيهِ الوجهانِ.

← الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف. وإذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها، فالرفع حينئذٍ أولى تنبيها على انه منادى ثان وإذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف، فلم يجز تقدير حرف النداء فيها، فالنصب حينئذ أولى. ويمكن أن ينصر مذهب أبي العباس بأن الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف، ولهذا لايقال: ياالنجم ويااالصعق.

ويدل عليه جواز يازيد وياهذا، وامتناع ياالرجل مع كونه تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة. وإذا كان كذلك كان الرفع اولى مما تنزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات، والنصب أولى فيما لم ينزع عنه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه.

اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال أبو العباس ان كان المعطوف علما معرفا بلام التعريف نحو (يازيدُ والنَّضْرُ) كان الرفع اولى، وان لم يكن علما نحو: (يازيدُ والرجلَ) كان النصب أولى، وَفَرَّقَ بينهما بأن (النضرَ) و (نضراً) علمٌ وليس الالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقِبٌ للاضافةِ.

ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيارَ، والوجهُ فيما هو بمنزلةِ المضافِ النصبُ. هذهِ عبارتهُ. وهذا النقلُ مخالفٌ لما ذكرناه أولاً بعضَ المخالفة. من المختصر).

وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٢١٥ ـ ٢١٦.

(١) في ت. ع. ل: المبني.

وفي مجموع مهمات المتون: ٣٨٩: المنادى المبني.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ل.

وَأَيضاً لو قَالَ: المضافَةُ[١] والمُشَبَّهَةُ بالمضافِ لكانَ أَصوبَ، ليشمَلَ مثلَ[٢] يازيدُ وثلاثةً وثلاثينَ، وسائرَ التوابعِ المُشَبَّهَةِ بالمُضَافِ، فإِنَّهُ لَيسَ فيهِ[٣] إِلَّا النَّصْبُ.

قولُهُ: *(والبَدَلُ والمعطوف غَيرُ ما ذُكِرَ حُكْمُهُ حكمُ المستقلِّ مطلقاً)*.

أَيْ: البَدَلُ وَالمعطوف الغيرِ الممتنعِ دخولُ حرفِ النداءِ عليهِ، إِذَا كانَ تابعاً / ٣٩ظ / للمنادَى مفرداً كانَ أو غيرَهُ، وسواءٌ كانَ المنادَى مفرداً أَو مضافاً كانَ حكمُهُ حُكمَ المنادَى المُستقِلِّ فِي البناءِ والاعرابِ.

أَمَّا البَدَلُ فلكونِهِ بِتكريرِ العاملِ، كَمَا سيجيءُ فِي بَابِهِ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ حكمُهُ حُكمَ[٤] المنادَى المُستَقلِّ.

وَأَمَّا المعطوفُ غيرُ مَا ذَكرنا[٥] فَلكونِهِ مقصوداً بالنداءِ[٦] وانتفاءِ مانعِ تَقْدِيرِ حرفِ النداءِ فيهِ.

مِثالُ البَدَلِ: يَازيدُ زيدُ، ويا أَخانا صاحبَ عمرٍو ويا زيدُ أَخانا ويا أَخانا زيدُ.

ومثالُ العطفِ: يا زيدُ وعمرُو، ويا أخانا وصاحبَ عمرٍو، ويا زيدُ وأَخَانَا،

---

(١) ساقطة من الاصل.

(٢) ساقطة من الاصل.

(٣) في ز: فيها.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) في ت، ز، ع: ذكر.

(٦) الكلمة ساقطة من الاصل، ومن ز.

ويا أَخَانَا وزيدُ.

واعلم أن المازنيَّ[١] والاخفشَ أجازا: يازيدُ وعمراً[٢] حملاً على المَحَلِّ ولمْ يُجزْهُ سيبويهِ[٣] وهو ضعيفٌ لِما ذَكَرنَاهُ.

المنادى العلم

قولُهُ: (*والعلمُ الموصوفُ بابنٍ مضافٍ إلى عَلَمٍ يُختارُ فَتحُهُ*).

اعلمْ أَنَّ المنادَى المفردَ المعرفةَ[٤] الموصوفَ بابنٍ أو ابنةٍ لا يخلو من أَنْ يكونَ علماً، أو لمْ يكنْ.

فإن كانَ الثاني، كانَ المنادى مبنياً على الضمِّ والابنُ أو الابنةُ مضافاً منصوباً لما ذكرنا.

وان كانَ الاولَ: فالابنُ لا يخلو من أَنْ يكونَ مضافاً إلى عَلَمٍ، أو لمْ يكنْ.

فَإِنْ كانَ الثاني: كانْ حكمُهُ ما ذكرنَاهُ الآنَ.

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقية المازني البصري أخذ عن أبي عبيدةَ والاصمعي وأخذ عنه المُبَرِّدُ وهو صاحب كتاب التصريف توفي سنة ٢٤٧ هـ. مراتب النحويين: ١٢٦، وطبقات النحويين واللغويين: ٨٧، ونزهة الالباء: ١٤٠.

(٢) نسب الرضي في شرح الكافية ١: ١٣٦ ذلك سهواً إلى سيبويهِ وفي الاشموني ٣: ١٤٩: أجاز المازني والكوفيون يازيدُ وعمراً.

(٣) قال في الكتاب ١: ٣٠٥: (وتقول: يازيدُ وعمرُو ليس إلّا).

(٤) زيادة من ت، ع، ف.

وإنْ كانْ الاولَ: فالاكثرونَ على فتحِ المنادى مع نصبِ الابنِ أو الابنةِ وَهُوَ المختارُ[١]، وهذهِ اللغةُ غريبةٌ، لانَّ حقَّ الصفةِ أَنْ تتبعَ الموصوفَ في الاعرابِ وهَاهُنا بالعكسِ من ذلكَ، والعِلَّةُ في ذَلِكَ، أَنَّ الصِّفَةَ والموصوفَ جُعِلا كالاسم الواحدِ، إذ كلُّ انسانٍ منسوبٌ إلى أبيه فَجُعِلا كالاسمينِ اللذينِ رُكِّبَ أحدُهُما معَ الآخرِ، ولذلكْ حُذِفَ التنوينُ منَ العَلَمِ الموصوفِ إذا وقعَ الابنُ صفةً لَهُ مضافاً إلى عَلمٍ آخرَ إذاكانَ الابنُ أو الابنةُ معَ الموصوفِ بمنزلةِ الاسمينِ اللذينِ رُكِّبَ احدُهما معَ الآخرِ فُتِحَ آخرُ الاسمِ الاولِ مِنهُما، وَهُوَ الموصوفُ كما فُتِحَ آخرُ الاسم الاولِ منَ المُركَّبِ من الاسمينِ ومن شدةِ اتصالِهما شَبَّهَ سيبويهِ حركةَ الدَّالِ من (زيدٍ)، في قولنا: يا زيدُ ابنَ عمرٍو بحركةِ الراءِ من امرىءٍ[٢]، وحركةِ النونِ مِنْ أَنتُم، يعني فَكَما أنَّ حركةَ الراءِ والنونِ في امرءٍ وأنتم تابعةٌ لحركةِ الهمزةِ والميمِ فكذَلِكَ فيما نحنُ فيهِ.

وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ المنادَى يُترَكُ على أصلِهِ عَلَى الضمِّ[٣] وهذه لغةٌ ظاهرةٌ

---

(١) على حاشية: ف تعليق جاء فيه: انما ينصب مضافاً على الحال من ابن لأنَّ الابنَ معرفةٌ، ولأنّ المرادَ بـه اللفظُ، لان لفظَ الابنِ لاشركةَ فيه، ولان الشركَةَ إنما تقع في المسميات دون الاسامي ـ متوسط. وهـذا النص مأخوذ من الوافية ٢: ٢٢٠.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٣١٣ ـ ٣١٤: باب ما يكونُ الاسمُ والصفةُ، فيهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ينضمُّ فيهِ قبلَ الحرفِ المرفوعِ حرفٌ وينكسرُ فيهِ قبلَ الحرفِ المجرور الذي ينظمُّ قبلَ المرفوعِ وينفتحُ فيهِ قبلَ المنصوبِ ذلكَ الحرفُ وَهُوَ (ابنمْ) و (امروءْ) فان جررتَ قلتَ (ابنمٍ) و (امرىءٍ) وان نصبتَ قلتَ: (ابنماً) و (امرأً) وان رَفعتَ قلتَ (ابنمْ) و (امروءْ).

ومثل ذلك قولك: يا زيدُ بنَ عمرٍ ... وإنّما حملهم على هذا أنهم انزلوا الرفعة التي في قولك: زيد بمنزلةِ الرفعةِ في راءِ امرىءٍ، والجرُّ بمنزلةِ الكسرِ في الراءِ والنصْبَ كفتحةِ الراءِ ...

(٣) هذا مذهب المبرد. المقتضب ٤: ٢٣٢.

لا احتياجَ إلى التكلُّفِ فيها، وفي لفظِ المُصَنِّفِ تنبيهٌ على جوازِ هـذهِ اللـغةِ بـقولهِ: (يُختَارُ فتحُهُ).

واعلمْ أَنَّ الابنَ أو الابنةَ يحذفُ التنوينُ مِن موصوفِهِمَا عندَ سـيبويهِ عـندَ حصولِ اربعةِ اشياءَ[1]:

كثرةُ الاستعمالِ، والتقاءُ السَّاكنينِ، وكونُ الابنِ صفةً، وَأَنْ يكونَ واقعاً بينَ عَلَمَينِ، [فَإِن اختَلَّ][2] واحدٌ منْ هذهِ كَقولِهِ:

جَاريةٌ مِنْ قيسِ بنِ ثَعْلَبة[3]

[لَمْ يَجُزْ عندَهُ حَذفُهُ[4] إلّا عندَ ضرورةِ الشِّعرِ][5]، فَإِنْ لَمْ يكنِ الابنُ وصـفاً نَحو: زيدٌ ابنُ عمرٍو، أو[6] لم يقعْ [بينَ عَلمينِ نَحو: زيدٌ ابنُ أَخينا أو لَمْ يقعِ][7] التقاءُ السا كنينِ نَحو هندٌ بنتُ عاصمٍ فيمن صَرَفَ (هند) أو لَمْ يكثرِ استعمالُهُ نَحو: هَذا زيدٌ ابنُ عمرٍو، فَفِي جميعِ هذهِ يثبتُ التنوينُ لفظاً والالفُ خطّاً.

واعلمْ أَنَّ جملةَ المواضعِ التي يحذفُ مِنها التنوين سِتَّةٌ:

---

(١) الكتاب ١: ٣١٤.

(٢) في ت :فأخل.

(٣) للاغلب العجلي. الكتاب ٢: ١٤٨، والمقتضب ٢: ٣١٣، والخصائص ٢: ٤٩١، والامالي الشجرية لابن الشجري ٢: ٣٨٢، طبع بيروت، والخزانة ٢: ٢٣٦.

(٤) في ت، ز، ع: خلافه.

(٥) في ف، ل: لم يجز عنده حذفه إلّا عند ضرورة الشعر كقوله:

جَارِيةٌ مِنْ قيسِ بنِ ثَعْلَبَة

(٦) (أو) ساقطة من الاصل.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من ف.

معَ لامِ التعريفِ، ومعَ الاضافةِ، ومنْ غيرِ المنصرفِ، والمبني، والموقوفُ عليهِ، وَهَذَا البابُ.

واعلمْ أَيضاً أنّ ثبوتَ التنوينِ في اللفظِ والألِفِ في الخَطِّ مُتَلازِمَانِ وَكَذَلِك حَذْفهُما.

نداء المعرف باللام

قولُهُ: *(وَإذا نودِي المعَرَّفُ باللامِ إلى آخره)* / ٤٠ و /.

اعلمْ أَنَّهم لما أرادوا نِدَاءَ مافيهِ اللامُ[١] وَتَعَذَّرَ فِيهِ[٢] إدخَالُ حَرْفِ النداءِ لِكراهَيتِهِم الجمعَ بينَ أداتَي التعريفِ، أتوا فِي الصورةِ بِمُنادى مجردٍ عن حرفِ التعريفِ، وَهُوَ أَيُّ أو هذا ثُمَّ اتبعوهُ المعرَّف باللامِ فَقَالوا: يَا أَيُّها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ صفةٌ لهُ[٣]، وأتوا بحرفِ التنبيهِ، إمَّا للتنبيهِ عَلَى أَنَّ المنادى ما بعدَهَا، وَأَمَّا لِأَنَّ (أَيّاً) مُلازمٌ للاضَافَةِ، وَأتوا بِهَا لِتكونَ كالعِوَضِ من المضافِ إليهِ، وَإمَّا لِيدلَّ عَلَى خروجِ (أَيٍّ) من بَابِهَا.

ومنهُمْ من يجعلُ المعرَّفَ باللامِ عَطْفَ بيانٍ[٤]، لكونهِ غيرَ مشتقٍ، والتُزِمَ رفعُ

---

(١) في ع: الالف واللام.

(٢) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٣) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٤) صرّح بذلك ابن يعيش في شرح المفصل ١: ١٣٠.

الرَّجُلِ عندَ الاكثرينَ، إمَّا لأنَّهُ المقصودُ بالنداءِ، وَإمّا لأنَّ (أيّاً) وَصِفَتَها كالاسمِ المفردِ، وَإمّا لأنَّ الحَمْلَ عَلَى المَحلِّ، إنّما يكونُ بعدَ تَمامِ المتبوعِ، وَإمّا للفرقِ بينَ الصفةِ المُستَغْنَى عَنْها وبينَ[1] الصفة اللازمةِ.

وَأَجازَ المازنيُ[2] والزَّجاجُ نصبَهُ قياساً عَلَى صفةِ المُنادَى غَيرِ المُبهَمِ، والاخفشُ يجعلُ (أيّاً) بمعنى الذي، ويجعلُ الرجلَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ[3] والتزموا أيضاً رفعَ توابعِ الرجلِ مضافةً كانتْ[4] أو غَيرَها، فَقالوا: يَا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّةِ لكونهِ من توابعِ المعربِ المرفوعِ، ووجوبِ رفعِ توابعِ المرفوعِ[5].

واعلمْ أنَّ (أيّا) يَستوي فيها المفردُ، والمُثَنَّى، والمجموعُ، والمؤنثُ والمذكّرُ، يقالُ: يَأَيُّها الرجلُ، ويأَيُّها الرجلان، ويأَيُّها الرجالُ، ويَأَيُّها المرأةُ، والأولَى التأنيثُ

---

(١) أشرنا إلى تكرار (بين)، ١: ٢٨٢.

(٢) في الاشموني ٣: ١٥٠: وأجاز المازني نصبَهُ قياساً على صفةِ غيرِهِ من المناديات. وقالَ الزجاجُ: لم يُجِزْ هذا المذهبَ أحدٌ قبلَهُ ولا تَابَعَهُ أحدٌ بَعْدَهُ.

(٣) المصدر السابق.

(٤) في ع: كان.

(٥) على حاشية الاصل التعليق التالي: (وفيه نظر لجواز أن تكون توابعُ المعربِ تابعةً لمحلهِ إذا غاير اعرابُ محله اعرابَ لفظهِ، نحو: ما زيد بقائم ولا قاعداً ـ بالنصب والجر ـ فالاولى أن يقال: لوجوب رفع متبوعه. نعم يَجوز نصب ذا مالٍ على أن يجعله بدلا من (أيّ) كأنّك قلت يا أيّها الرجلُ ياذا المال.

وكذا الكلام في: ياهذا العاقلُ ذا المالِ، فان جعلتَ ذا المالِ تابعاً للعاقل، والعاقل مرفوع لم يجز فيه إلّا الرفعُ، وان جعلته تابعاً لهذا بدلاً أو صفة تعيّن النصب.

واعلم انه قِيلَ: ان قُصِدَ في نحو يا هذا الرجلُ نداءَ الرجلِ، كان هذا بمنزلة (أيّ) وان قُصِدَ نداءُ هذا، كان بمنزلةِ زيدٍ، فعلى هذا يجوز في الرجل النصبُ أيضاً. المختصر). وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

في المُؤَنَّثِ، فَيُقالُ: يَأَيَّتها المرأةُ دونَ التثنيةِ والجمعِ، فَإِنَّهُمَا غيرُ جائزَينِ للزومِ التأنيثِ، وعدمِ لزومِ التثنيةِ والجمعِ.

قولُهُ: (*وقالوا يا اللهُ خاصةً*).

هذا سؤالٌ على قولِهِم: وَإِذا نُودِيَ مَا فيهِ لامُ التعريفِ تُوصَّلَ بأيٍّ أو بهذا، وَهُوَ أَنْ يُقالَ: يَنْتَقِضُ قولُهم بمثلِ اللهِ فانَّهُ يجوزُ نِدَاؤُهُ من غيرِ تَوَصُّلٍ بِأَحَدِ مَا ذَكَرْتُم.

وجوابُهُ:

إِمَّا أولاً: فَلِأَنَّ الأَلِفَ واللامَ هَاهُنا عِوَضٌ عن محذوفٍ معَ كَثْرَةِ الاستعمالِ، معَ أَنَّها لَيْسَتْ للتعريفِ لِانَّ أصلَهُ الألهُ، فَنُقِلتْ حَرَكَةُ الهمزةُ إِلى اللامِ، وَحُذِفَتِ الهمزةُ فصارتْ اللاهُ ثُمَّ أَدغَمُوا اللامَ في اللامِ فَقَالوا اللهَ، وجعلوهُ اسمَ واجبِ الوجودِ لذاتِهِ [تَعَالى وَتَقدَّسَ][1].

والحاصِلُ أَنَّ جوازَ دخولِهِ عليهِ مُعلَّلٌ بِعَدَمِ كونِهِ للتعريفِ، وبكونِهِ عِوَضاً من حرفٍ أَصليٍّ، وبكثرةِ الاستعمالِ.

وأَمَّا ثانياً: فَلِكَراهِيَّتِهم اطلاقَ اسمِ[2] المُبْهَمِ عَلَى ذاتِ اللهِ تَعالَى.

وأَمَّا ثالثاً: فَلِانَّ اطلاقَهُ[3] عَلَى اللهِ تَعالَى موقوفٌ على الاذنِ الشرعي، ولم

---

(١) مابين المعقفتين ليس في ت، ع، ل.

(٢) في ت، ز، ف: الاسم.

(٣) في ت، ع، ف: اطلاق الاسماء.

يَجِيءِ الاذنُ[١] فِي اطلاقِ (أَيٌّ) و (هذا) عليهِ تَعالى[٢].

وأمّا قولُهُ:

مِــن اجْـلِكِ يَـا التي تَـيّمتِ قَـلْبي

وَأَنْتِ بَخِــيلَةٌ بِــالوَصْلِ عَــنِّي[٣]

فشاذٌّ شُبِّهَ بيا اللهُ للزومِ اللامِ.

قولُهُ: (*وَلَكَ فِي مثلِ:*

يــا تَــيمُ تيمَ عَـدِيٍّ.... .....[٤]

الضَّمُّ والنَّصْبُ).

اعلَم أَنَّ المُنَادَى إذا كُرِّرَ، وأضيفَ الاسمُ[٥] الاخيرُ دونَ الاولِ، فَلَكَ في الاولِ الضَّمُ والنَّصبُ مَعَ نصبِ الثاني، كَقولِهِ:

يا تَيمُ تيمَ عَـدِيٍّ.... .....

اما ضَمُّ الاولِ معَ نصبِ الثاني، فلأنَّ الاولَ منادَى مفردٌ معرفةٌ فَيَجبُ ضَمّهُ، وَإِنَّ نصبَ الثاني إمّا ان يكونَ بدَل الكلِّ من الكلّ[٦] [منَ الاولِ][٧] أو عطفَ بيانٍ أو

---

(١) في ت، ف: اذن.

(٢) زيادة من ت، ف.

(٣) البيت لا يعرف قائله، ويروى (بالود) مكان (بالوصل). الكتاب ١: ٣١٠، والمقتضب ٤: ٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٨، والهمع ٣: ٤٧، والخزانة ٢: ٢٩٣.

(٤) سيذكر المؤلف هذا البيت كاملاً منسوباً إلى قائله في ١: ٤٣٤، وزاد في ع: إلى آخره.

(٥) ساقط من الاصل.

(٦) انظر ١: ١١٩.

(٧) زيادة من ت، ع، ل.

منادىً محذوفاً منهُ حرفُ النداءِ، أو مفعولاً بهِ باضمارِ أَعني.

وَأَمّا نصبُ الاولِ معَ نصبِ الثاني فيحتَمِلُ وجوهاً ثلاثةً:

أحدُهَا: أَنْ يكونَ الاولُ مُضَافاً إِلى عَدِيٍّ، وَالثانِي مُقْحَمٌ للتأْكِيدِ، فَوَجَبَ نصبُ الاولِ لأَنَّهُ مُنادَى مضافٌ، وَوَجَبَ نَصبُ الثانِي لِإِنَّهُ تأكيدٌ لِمنْصوبٍ، وَلا تَأْثِيرَ لَهُ فِي المُضَافِ إِليهِ لِأَنَّ التأْكيدَ / ٤٠ ظ / اللفظيَّ لا يغيرُ احكامَ ما قبلَهُ وَمَا بعدَهُ، عَمَّا كانَ عليهِ، وهذا المذهبُ منسوبٌ إِلى سيبويهِ[١].

والثاني: أَنَّ تيمَ الثانِي هُوَ المضافُ إِلى عَدِيٍّ الظاهِرُ وأَمَّا تيمُ الأولُ فَقَدْ حُذِفَ المُضافُ إِليهِ مِنهُ لدلالةِ الثاني عليهِ، كِأَنَّهُ قَالَ: ياتَيمَ عَدِيٍّ، وَهَذا مذهبُ أَبِي العباسِ المُبَرِّدِ[٢]، وَنَحوهُ[٣]:

..... بَينَ ذِرَاعَي وَجبْهَةِ الأَسَدِ[٤]

أَي: بينَ[٥] ذِرَاعَي الأسدِ وجبهةِ الأسدِ، لِهذا حَذَفَ النُّونَ مِنْ ذارعَينِ، وَمِثلُهُ:

---

(١) الكتاب ١: ٣١٤ـ ٣١٥.

(٢) المقتضب ٤: ٢٢٧.

(٣) في ل: ومثله.

(٤) هذا عجزُ بيتٍ للفرزدَق، صدرهُ:

يَامَنْ رَأى عارِضاً أُسَرُّ بِهِ

والعارض السحاب والذراعان والجبهة من منازل القمر.

(مَن) منادى. أو المنادى محذوف و (مَنْ) استفهامية. ويروى (اكفكفه) و (أرقت له) مكان (أسرّ به).

ديوان الفرزدق ١: ٢١٥. والكتاب ١: ٩٢. والمقتضب ٤: ٢٢٩. والخزانة ٢: ٣١٩.

(٥) كلمة (بين) ساقطة من ف. ل.

إِلَّا عُــلالَةَ أَو بَــدَا هَــةَ سَــابِحٍ .....[1]

أَي عُلالةُ سَابحٍ أَو بُدَاهةُ سَابحٍ فَحَذَفَ التّنوينَ مِـنْ عُـلالة، وَإِذا جـازَ في امثالِ هذهِ معَ اختلافِ المُضافِ، فهوَ معَ اتفاقهِ أَولَى.

قِيلَ على المذهبِ الاولِ: إِنَّهُ يُؤَدِي إِلى[2] أمرَينِ مَحْذُورَينِ:

أحدُهُمَا: التقديمُ والتأخيرُ من غيرِ فائدةٍ.

والثاني: الفَصلُ بينَ المُضَافِ والمضافِ إِليهِ.

فَعَلَى مذهبِ سيبويهِ، ليسَ لِاعرابِهِ إِلّا وَجْهٌ واحِدٌ، وَهُـوَ أَنَّ تـيمَ[3] الاولَ منادَى مضافٌ، وتيمَ الآخِرَ زائدٌ مقحمٌ. وَأَمَّا عَلَى مَذهَبِ المُبَرِّدِ فَيحتَمِلُ اعـرابُ الثاني وجوهاً:

أَحدُهَا: أَنْ يكونَ منادىً مستأنفاً، كَأَنَّهُ قَالَ: يا تيمَ عَدِيٍّ يا تيمَ عَدِيٍّ إِلّا أَنَّهُ حُذِفَ حَرفُ[4] النِّدَاءِ مِنَ الثانِي لِدلالةِ الاولِ عَليهِ.

الثاني: أَنْ يكونَ عطفَ بيانٍ.

---

(١) البيت للاعشى وبقيته: ..... نهدِ الجُزَارَة

ويروى (قارح) مكان (سابح). والعُلالةُ: آخرُ جَرِي الفرسِ، والبُدَاهَـةُ: أولُـهُ، والسـابح: الجـوادُ، والقارحُ: الذى بَلَغَ اقصى اسنانِه عندَما اكملَ خمسَ سنينَ، والنهدُ: المرتفِعُ. والجُزارة: ما يأخذُهُ الجَزَّارُ من الذبيحةِ وهيَ الرأسُ واليدانِ والرجلانِ. ديوان الاعشى الكـبير ـ تحـقيق الدكـتور م. محـمد حسـين ـ القاهرة: ١٥٩، والكتاب ١: ٩١، والمقتضب ٤: ٢٢٨، والخصائص ٢: ٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٢.

(٢) (إلى) ساقطة من الاصل.

(٣) ساقطة من ت، ع، ف.

(٤) في الاصل: حرف حرف.

الثالثُ: أَنْ يكونَ بدلاً منَ الاولِ.

الرابعُ: أن يكونَ منصوباً باضمارِ الفعلِ.

والثالثُ[١]**:** أن يكونَ فتحُ الاولِ على الاتباعِ، لنصبِ الثاني، يعني كان الاولُ منادَى مفرداً[٢] معرفةً مبنياً على الضَّمِّ، يُفتحُ إتباعاً للثاني، كَما فعلوا[٣] في: يازيدَ بنَ عمرٍو.

وهذا المذهبُ منسوبٌ إلى أَبي سعيدٍ السِّيرافي[٤] فنصبُ الثاني يَحتَمِلُ وجوهاً أربعةً، وَتمامُ البيتِ:

يَا تيمُ تيمَ عَديٍّ لا أَبا لَكُمُ

لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوأَةٍ عُمَرُ[٥]

وهو لجرير يهجو عمر بن لجأ التيمي.

ومثله قولُهُ:

يــا زيدُ زيدُ اليعملاتِ الذَّبَّلِ

تــطاولَ اللــيلُ عليكَ فانزلِ[٦]

---

(١) تقدم الاول والثاني في ١: ٤٣٢.

(٢) في ف: مفرد.

(٣) في ف: فعلوه.

(٤) الكتاب ١: ٣١٥.

(٥) ويروي: (لا يوقعنكم) مكان (لا يلقينكم)، والشاعر يهجو عمر بن لجأ من بني تيم بن عبد مناة. ديوان جرير: ٢٨٥، والكتاب ١: ٢٦، ٣١٤، والمقتضب ٤: ٢٢٩، والكامل ٣: ٢١٧.

(٦) البيت لعبدالله بن رواحة وينسب إلى بعض ولدِ جريرٍ وإلى عمر بن لجأ.

قولُهُ: (*والمضافُ إلى ياءِ المتكلمِ [يجوزُ فيهِ ياغلاميَ]*[1]).

اعلمْ أَنَّ المنادَى إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ جازَ فيهِ أربعةُ أوجهٍ، وهيَ:

[الأوّل][2]: ياغلاميَ بفتحِ الياءِ.

والثاني: باسكانِها، واختُلِفَ في أَنَّ أَيَّهما الاصلُ فقَالَ بعضُهم الفتحُ هُوَ الاصلُ لانَّهُ اسمٌ على حرفٍ واحدٍ[3]، كالكافِ في ضربتُكَ، أو تقولُ: إنّهُ اسمٌ مُضْمَرٌ عَلَى حرفٍ واحدٍ، فيجبُ أَنْ يُبنَى عَلَى الحركةِ قياساً على اخواتِهِ.

وَقَالَ بَعضُهُم: أَصلُهُ السكونُ لأَنَّهُ اسمٌ مضمرٌ، وَهُوَ حرفُ مَدٍّ ولينٍ فَوجَبَ أَنْ يُبنَى عَلَى السكونِ قياساً عَلَى اخواتِهِ وهيَ الواوُ في ضَرَبُوا [والياءُ في تضربينَ، والالفُ في تضربانِ][4] ورُجِّحَ الاولُ بأنَّ الحركَةَ مستقلةٌ على الواوِ دونَ الياءِ.

وثالثُها: ياغلامِ بحذفِ الياءِ وكسرِ الميمِ لكونهِ أخفَ معَ دَلالةِ الكسرِ على الياءِ.

ورابعُها: ياغلاما، بابدالِ الياءِ الفاً، بعد قلبِ الكسرةِ فتحةً، لانَّ الالفَ أخفَ، وإذا وقفَ أَلحقَ الهاءَ فرقاً بينَ الوصلِ والوقفِ، فقيلَ: ياغلاماهُ.

وَقَدْ نُقِلَ فيهِ لغةٌ خامسةٌ، وهيَ حَذْفُ الياءِ، ومعاملةَ الاسم المضافِ بعدَ

← والبعملات: الابل القوية، الذّبل: جمع ذابلة أي: ضامرة، ويروى (هديت) مكان (عليك). الكتاب ١: ٣١٥، والمقتضب ٤: ٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠، والخزانة ٢: ٣٠٣.

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) كلمة [الأوّل] منّا إذ يقتضيها السياق، ولم ترد في سائر النسخ.

(٣) زاد في ت، ف: فيجب أن يبنى على حركة كسائر الاسماء التي على حرف واحد.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

الحذفِ، معاملتَهُ لو كانَ مفرداً، وَمِنهُ قراءةُ أَبِي جعفرٍ[١]: (قُلْ رَبِّ احْكُمْ بِالحَقِّ)[٢]، وَإِنَّما يُفْعَلُ هذا في الاسمِ الغالبِ عليهِ الاضافةُ إِلى ياءِ[٣] المُتَكَلِّمِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُضفْ إِلى غيرِ المُتَكَلِّمِ، عُلِمَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلى المُتَكَلِّمِ[٤].

وَقَدْ حُكِيَ[٥] فيهِ لغةٌ سادسةٌ، وَهيَ: ياغُلامَ بفتحِ الميمِ، قياساً عَلَى يَا أَبَتِ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ أفصحَ اللغاتِ حذفُ[٦] الياءِ، وَابقاءُ الكسرةِ قَبْلَهَا[٧] ثم اثباتُ الياءِ ساكنةً، ثُمَّ فتحُها، ثُمَّ قلبُها أَلِفاً[٨] ثُمَّ حَذْفُ الأَلِفِ وابقاءُ الفتحةِ دالةً[٩] عليها، ثُمَّ حَذْفُ الياءِ وَضَمُّ الآخرِ، وهيَ أَبعدُ اللغاتِ عَنِ القياسِ. / ٤١ و /

قولُهُ: (*ويا أُبَتِ ويا أُمَّتِ*[١٠] *فتحاً وكسراً*)[١١].

إِشارَةٌ إِلى جوازِ الوجوهِ الاربعةِ المذكورةِ في: ياغلامِي معَ مزيدٍ[١٢] وجوهٍ

---

(١) المحتسب ٢: ٦٩. وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة ويقال اسمه جندب بن فيروز وقيل فيروز، وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم. توفى سنة ١٣٠ هـ غاية النهاية ٢: ٣٨٢.

(٢) سورة الانبياء: ١١٢. القراءة العامة: ﴿قالَ ربِّ احْكُمْ بِالحَقِّ﴾.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت: ياء المتكلم.

(٥) في ز: نقل.

(٦) في ع، ف: يحذف.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١١.

(٨) المصدر السابق.

(٩) في ت: دلالة.

(١٠) في ت، ع، ف: ويا أبي ويا أمي، وفي ل: وقالوا يا أبي ويا أمي.

(١١) (فتحا وكسرا) ليس في ف.

(١٢) في ف: مسند.

أُخَرَ وهيَ: يا أبتِ ويا أمَّتِ بالفتحِ والكسرِ، ويَا أَبَتا ويا أُمَّتا، وَلَمْ يُجِزيا أبتي[١]، أَمَّا التاءُ[٢] في ياأبتِ ويا أمَّتِ فلإبدالِهم التاءَ منَ الياءِ[٣] لِكونِهَا أخفَّ منها، وأَمّا كسرُ التاءِ فلكونِها[٤] بدلاً منَ الياءِ التي تُناسِبُ الكسرةَ وأَمَّا فتحُهَا فَلِكونِهَا بدلاً عنِ الحرفِ التي كانتْ مفتوحةً، وأَمَّا جوازُ يا أَبتَا فلعدمِ لزومِ اجتماعِ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عَنْهُ، وجوازِ تعويضِ حرفينِ عن حرفٍ واحدٍ إذاكانَا[٥] أخَفَّ مِنهُ، وَأَمَّا عدمُ جوازِ يا أبتِي فلامتناع اجتماعِ العِوَضِ والمعوضِ عنهُ، وفيهِ لغةٌ أخرَى لَمْ يذكُرْهَا المُصَنِّفُ، لِقلتِهَا[٦]، وَهِيَ ياأبتُ، ويا أمّتُ بالضَّمِّ، وهي قراءةُ ابنِ عَبلةَ[٧].

وَاعلَمْ أَنَّ هذِهِ التاءَ للتأنِيثِ معَ كونهِ عِوضاً عنِ[٨] الياءِ.

أمّا الاولُ: فلكونَها تقلبُ في الوقفِ هاءً.

وَأَمَّا الثاني: فلامتناعِ الجمعِ بينَهُمَا.

---

(١) في ف، ل: امتي.

(٢) في ل: الهاء.

(٣) في ل: الهاء من التاء.

(٤) في ل: فلأنها، وفي ع: لكونها.

(٥) في ز: كان.

(٦) (لقلتها) ساقطة من ت، ز، ل.

(٧) ليس بين القراء ابن عبلة، ولكن فيهم ابن أبي عبلة، وهو: إبراهيم بن أبي عبلة واسمه شِمِر بن يقضان الشامي تابعي، له حرف في القراءات، توفي سنة ١٥١ هـ. ولم أجد فيما بين يدي من كتب القراءات هذه القراءة. تنظر: ترجمة ابن أبي عبلة في غاية النهاية ١: ١٩.

(٨) في ل: من.

قوله: (*وَيا ابنَ أُمَّ ويا ابن عمَّ خاصةً [مثلُ بابِ يا*[١] *غلامي وَقالُوا يا ابنَ أُمَّ ويا ابن عمَّ]*[٢]).

اعلمْ أَنَّهُ إذا تَوسَّطَ بينَ الاسمِ المنادَى، وبينَ ياءِ المتكلمِ اسمٌ آخرُ، وَذَلِكَ يكون في يا ابنَ [أُمَّ يا ابنَ][٣] عَمَّ، وفي غيرِهِ، نَحو: ياغلامَ غلامِي[٤]، فَانْ كانَ في غيرِهِ جازَ فيهِ ثلاثُ لغاتٍ: فتحُ الياءِ، وسكونُها[٥]، وَقَلْبُها أَلِفاً، وَهُوَ أَقَلُّها، والحاقُ الهاءِ في الوَقْفِ، وَإِن كانَ في يا ابنَ أُمَّ ويا ابنَ عمَّ جازَ فيهِ ما جازَ في بابِ غلامِي معَ جوازِ وجهٍ آخرَ وَهُوَ، يا ابنَ عمَّ بفتحِ الميمِ.

وَإِنَّما جَازَ فيهِ هذا الوجهُ، وإِنْ[٦] لَمْ يَجزْ في باب يا[٧] غلامِي، لكونهِ اطوَل لفظاً فَنَاسَبَ التخفيفَ اكثرَ فَحُذِفَ أَلِفُ يا ابنَ أَمَّا، ويا ابنَ عَمَّا، واكتُفِيَ بالفتحِ، أَو لأَنَّهم جَعَلُوا الاسمينِ اسماً واحداً كخمسةَ عشَرَ، لكونهِ في صورةِ التركيبِ[٨].

وَإِنَّما اختَصَّ هذهِ الوجوهَ بالابنِ المضافِ إِلى العمِّ والامِّ المضافينِ إلى ياءِ المُتكلمِ دونَ اشياءَ أُخَرَ، نَحو: ياغلامَ غلامِي [، لكثرةِ بابِ نداءِ الابنِ المضافِ إِلى

---

(١) كلمة (يا) ساقطة من ت.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) مابين المعقفتين ليس في ع.

(٤) في ل: ياغلامي وياغلام.

(٥) في ت، ع، ف، ل: تسكينها.

(٦) الحرف (ان) ساقط من الاصل، ومن ل.

(٧) كلمة (يا) ساقط من ل.

(٨) في ع، ف: المركّب.

العمِّ والامِّ المضافينِ إلى ياءِ المتكلم][1] وعدمِ كثرةِ غيرِهِ، وَلِأَنَّهما جاريانِ مَجرَى المفردِ في المَعنَى، ألا تَرَى أَنَّ ابنَ أُمِّي بِمَعنَى أَخِي وابنَ عَمِّي بمنزلةِ[2] قَرِيبي.

الترخيم

قولُهُ: *(وترخيمُ المُنَادَى جائزٌ، وفي غيرِهِ ضرورةٌ)*.

معناهُ أَنَّ الترخيمَ جائزٌ في سَعَةِ الكلامِ في المُنادَى، لكثرةِ النداءِ في كلامِهم، وَلَمْ يَجُزْ في السَّعَةِ في غيرِهِ بَلْ عِنْدَ الضرورةِ، كَقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

ديـارَ مَـيَّةَ إِذْ مَـيٌّ تُسَـاعِفُنَا

وَلا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَـرَبُ[3]

اعلمْ[4] أَنَّ الترخيمَ في اللغةِ تفعيلٌ مَنْ رَخَّمْتُ الشَّيءَ إِذا سَهَّلْتُهُ.

قال ذُو الرُّمةِ[5]:

---

(١) في ت: لكثرته كثرة باب غلامي، وفي ع: لكثرته كثرته كثرة باب غلامي، وفي ل: لكثرته وعدم كثرة باب غلامي.

(٢) في ت، ع، ف: بمعنى، والكلمة ساقطة من ل.

(٣) يروى (مساعفة) مكان (تساعفنا). ديوان ذي الرمة: ٣، والكتاب ١: ١٤١، والكامل ٣: ٤١، والخزانة ٢: ٣٣٩.

(٤) في ت، ع، ف: واعلم.

(٥) زاد في ف: قوله.

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنطِقٌ
رَخيمُ الحَواشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ[1]

نُقِلَ عَنِ الاصمعيِّ[2] أنّه قَالَ: لَقِيَنِي سيبويهِ فَقَالَ لِي:

ما يُقالُ للشيءِ السَّهْلِ، فَقُلْتُ: المُرَخَّمُ.

فَوَضَعَ بابَ الترخيمِ[3].

وفي الاصطلاحِ: حذفٌ في آخرِ الاسمِ، فإنْ كانَ في المنادى ضُمَّ إليه تخفيفاً[4] من غيرِ علّةٍ، و [إنْ كان][5] في غيرِهِ ضُمَّ إليهِ ضرورةً.

قولُهُ: (*وشرطُهُ أنْ لا يكونَ مضافاً*) إلى [قولِهِ: (*وأمّا التأنيثِ*)][6].

اعلمْ[7] أنَّ شرطَ الترخيمِ إمّا وجوديٌّ أو[8] عدميٌّ.

أمّا العدميُّ فهو أنْ لا يكونْ مضافاً ولا مستغاثاً، ولا مندوباً، ولا جملةً.

---

(١) من قصيدته التي مطلعها:

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر

الديوان: ٢١٢، وفيه (رقيق) مكان (رخيم)، والخصائص ١: ٢٩، والمحتسب ١: ٣٣٤.

(٢) تقدمت ترجمته ١: ٢٧٧.

(٣) في لسان العرب ١٥: ١٢٦: قال الأصمعي: أخذ عني الخليل معنى الترخيم، وذلك أنه لقيني فقال لي ماتسمي العرب السهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول: جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق فعمل باب الترخيم.

(٤) في ز: تخفيف.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٦) في ع: آخره.

(٧) في ع: وعلم.

(٨) في ت، ز، ع، ف: وامّا.

أَمَّا الأولُ: فَلأَنَّه لو رُخِّمَ المضافُ لَوَقَعَ الترخيمُ وسطَ الكلمةِ، فـإِنْ رُخِّـمَ المضافُ إِليهِ لرُخِّمَ ما ليس بمنادى، ولأَنَّ المضافَ معربٌ في النداءِ، فلو[1] حُـذِفَ آخِرُهُ لحُذِفَ مَعَهُ الاعرابُ فيفضي إلى حذفِ شيئينِ: الاعرابِ وحرفِ الاعـرابِ، وذلكَ اجحافٌ بهِ، ولأَنَّهُ لمّا (لم)[2] يؤثرْ فيهِ النداءُ بالبناءِ لم يؤثرْ (فيهِ)[3] بـاسقاطِ حرفٍ منهُ لكونِ كُلِّ واحدٍ (مِنهما)[4] حكماً لفظياً.

لا يُقالُ: يَتَعذَّرُ ترخيمُ مثلِ: معدي كربَ / ٤١ ظ / بناءً على ما ذكرتُمْ لِانّا نقولُ: الترخيمُ في معدي كربَ محذوفُ الاسمِ الاخيرِ، وليسَ هـذا (بِمـكنٍ)[5] فِي [المُضافِ و][6] المضافِ إليهِ، فَإِنَّ امتزاجَ الأَولِ اكثرُ من امتزاجِ الثاني، ألا ترى أنّك تقولُ: هذا معدي كربُ، وترفعهُ[7] فالاعرابُ[8] جارٍ عَـلَى الاسمِ الثـاني بخـلافِ المضافِ والمضافِ اليهِ، فإنَّ الاعرابَ ليسَ جارياً إِلّا عَلَى المضافِ.

وإِذا كانَ كذلكَ، كانَ الاسمُ الثاني في المـركباتِ بمـنزلةِ حـرفٍ مـن الاولِ،

---

(١) في ت: فان.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٥) مابين القوسين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ز.

(٧) في ت، ع، ف: يرفعه.

(٨) كلمة (جارٍ) ساقطة من ت، وفي ف: جاز.

وليسَ كَذَلِكَ في المضافِ والمضافِ إليهِ [، فَجَازَ حذفُ الثاني من القِسْمِ الاولِ، وَلَمْ يجزْ حذفُ المضافِ إليهِ][1].

و[2]اعلمْ أَنَّهُ تَرَكَ هَاهُنا شرطاً آخرَ[3] وَهُوَ أَنْ يُقالَ: ولا مُشَبَّهاً بِهِ.

[واعلمْ أَنَّهُ لَوْ قالَ: شرطُهُ أنْ يكونَ مفرداً استغنى عن[4] أَنْ يقولَ ولا مضافاً، ولا مُشَبَّهاً بهِ][5]، ولا جُمْلَةً، هَذَا عِندَ البَصْرِيينَ[6].

وَأَمَّا الكِسَائِي والفراءُ فذهبا[7] إلى جَوازِ ترخيمِ المضافِ وأَوقَعَا الحذفَ في آخرِ المضافِ إليهِ[8]، وَتَمَسَكَا بمثلِ قَولِهِ:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابنِ حُـرَّةٍ

سيدعوهُ داعي ميتةٍ فَيُجِيبُ[9]

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في ل: ثم.

(٣) كلمة (آخر) ساقطة من الأصل.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٦) الإنصاف ١: ١٩٣.

(٧) في ل: ذهبا.

(٨) (إليه) ساقطة من الأصل.

(٩) البيت لا يعرف قائله. يروى (ستدعوه) مكان (سيدعوه) و (موته) و (موتة) مكان (ميتة)، وبَعِدَ يَبْعَدُ بَعَداً مِنْ بابِ فَرِحَ: بمعنى هَلَكَ. الامالي الشجرية ١: ١٢٩، والانصاف ١: ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٠، والخزانة ٢: ٣٣٦، وتاج العروس ـ بعد ـ ٧: ٤٣٣.

وبغيرِهِ[١]، ولكنْ لا حجةَ فيهِ[٢] لهم، لِجوازِ أَنْ يكونَ ترخيمُهُ[٣] هَاهُنا[٤] لِضَرورةِ الشِّعرِ وَهُوَ جائزٌ بالاتفاقِ[٥].

وأمّا الثاني: وهُوَ أَنْ لا يكونَ مُستَغاثاً ولا مندوباً، لأَنَّ المطلوبَ في الاستغاثةِ والنُدبةِ، مَدُّ الصوتِ وتطويلُهُ، والترخيمُ يُنافِي ذَلِكَ، وَلأَنَّ المُستَغَاثَ معرب، فَلَمْ يُرَخَّمْ كالمضافِ، والمندوبُ إِنْ رُخِّمَ بعدَ حذفِ علامةِ النُدبةِ، اجتمعَ حذفُ العلامةِ وحذفُ الآخرِ، وإِنْ رُخِّمَ من غيرِ حذفِ العلامةِ فَمُتَنِعٌ[٦] لأَنَّ العلامةَ فيهِ بمنزلةِ التنوينِ في الزيادةِ، وترخيمُ المنونِ ممتنعٌ[٧] لأَنَّ[٨] العلةَ الموجبةَ لزيادةِ التَنوينِ وَهيَ الخفةُ تمنعُ حذفَ الاصلِ[٩].

وأمّا الثالثُ: وَهُوَ أَنْ لا يكونَ جملَةً، فلأَنَّ الجملةَ محكيةٌ على ما كانتْ عليهِ والترخيمُ ينافيهِ.

وَأَمّا الشرطُ[١٠] الوجوديُ[١١]، فهو أحدُ الامرينِ:

---

(١) الانصاف ـ المسألة ٤٨ ـ ١: ١٩٣ ـ ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٠.

(٢) في ع: فيهم.

(٣) كلمة (ترخيمه) ساقطة من الاصل.

(٤) (هاهنا) ساقطة من: ع.

(٥) الانصاف ١: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٠.

(٦) في ل: فيمتنع.

(٧) كلمة (ممتنع) ساقطة من ل.

(٨) في الاصل: فانّ.

(٩) في ع: من حذف الاصل.

(١٠) في ف: شرط.

(١١) عطف على قوله: أما العدمي ١: ٤٤٠.

وهو إمّا أَنْ يكونَ عَلَماً زائداً على ثلاثةِ أَحرفٍ.

وَإِمّا أَنْ يكونَ معَ تاءِ التأنيثِ.

أَمّا كونُهُ عَلَماً فلكثرتِهِ، وشهرتِهِ في كلامهم في النداءِ فناسبَ التخفيفَ.

وأَمّا كونُهُ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ، فلأنَّ الثلاثيَ[١] أقلُ الاصولِ وأعدلُها، فالحذفُ اجحافٌ واخراجٌ لهُ[٢] عنِ[٣] الاعتدالِ، ولانَّ المقصودَ من الترخيمِ التخفيف، والثلاثي[٤] في غاية الخفة والمستوجب الخفة[٥] هو الزائد على الثلاثة.

وأَمّا وجوبُ كونِ الاسمِ معَ تاءِ التأنيثِ، إذا لم يكنْ عَلَماً زائداً[٦] على ثلاثةِ أحرفٍ، فلأنّ حَذْفَهُ لَيسَ بحذفِ حرفٍ من حروفِ الكلمةِ، لأَنَّ تاءَ التأنيثِ زائدةٌ على بِنْيةِ[٧] الكلمَةِ.

وهذا الشرطُ عندَ البصريينَ[٨]، أما[٩] عندَ الكوفيينَ فيجوزُ ترخيمُ الاسمِ الثلاثيِّ إذا كانَ وَسَطُهُ متحركاً[١٠] نحوُ: عُمَرَ، واحتجوا بِأَنَّ في الاسماءِ المعربةِ ماهوَ

---

(١) في ل، ت: الثاني.

(٢) (له) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) في ت: من.

(٤) في ل: والثاني.

(٥) في ت، ز، ع، ف: للتخفيف.

(٦) كلمة (زائدا) ساقطة من ع.

(٧) في ل: زائد على الثلاثة.

(٨) وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين. الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

(٩) في ت، ف: وأما.

(١٠) الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

على حرفينِ، نَحوُ: يَدٍ، وَدَمٍ، فيجوزُ ترخيمُهُ، وَإِنْ بقيَ عَلَى حرفينِ لوجودِ نظيرِهِ في الاسماءِ المعربةِ[١]، ولانَّ الحركةَ في وَسَطِه تنزلُ منزلَةَ الحرفِ الرابعِ، بدليل اعتبارَها في بابِ مالا يَنصَرِفُ، وَهوَ ضعيفٌ.

أَمّا الاوّلُ: فلأَنَّ تلكَ الاسماءَ إِنَّما حُذِفَتْ لاماتُها لاستثقالِ الحركاتِ عَلَيها[٢].

وَأَمّا الثاني: فلأَنَّ جَعْلَ الحركةِ بمنزلةِ الحرفِ الرابعِ غيرُ مطّرِدٍ في كلِّ مكانٍ، وإِلّا لكانَ مثلُ هُدَيد، وَغَليط / ٤٢ و / المحذوف [منه الالف][٣] خماسياً.

واعلمْ انّهُ لو ذَكَر شرطينِ آخرينِ، وَهُما:

أَنْ لا يكونَ مبهماً، ولا مضمراً لكانَ أصوبَ لأَنَّهُ لايُرخَّمُ المضمرُ والمبهمُ[٤]، وَإِنْ زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ[٥] لأنّه ضَعُفَ[٦] بالابهامِ فلايُزادُ ضَعْفاً بالحَذْفِ.

وَيَنبغي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الاسمَ الذي فيهِ تاءُ[٧] التأنيث، إذا كانَ صِفةً غيرَ علمٍ، لَمْ يَجُزْ تَرخيمُهُ، نَحو: يافَاسِقَةُ، لِئلا يلتبسَ بالمُذَكَّرِ، فَعَلَى هَذَا وَجَبَ عليهِ زيادةُ هذا

---

(١) الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

(٢) الانصاف ١: ١٩٩، المسألة ٥٠.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٤) في ل: المبهم والمضمر، وفي ت: في المضمر والمبهم.

(٥) ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) في ت: ضعيف.

(٧) في ع، ف، ل: هاء.

القيدِ، وَإذا عرفتَ الشرائِطَ فكانَ قولُهم: ياصاحِ[١] ويا مالِ[٢]، واطرقْ كرا[٣] من الشواذ ووجهُ ترخيمِهِ كثرةُ الاستعمالِ[٤].

قولُهُ: *(وانْ كانَ في آخرِهِ زيادتانِ) إلى آخرِهِ.*

إشارةٌ إلى مايُحذَفُ للترخيمِ فَإنَّهُ قدْ يحذفُ للترخيمِ حَرفانِ، وقدْ تحذفُ كلمةٌ برأسِهَا، وقدْ يحذفُ حرفٌ واحدٌ.

أَمّا الاوّلُ: ففي موضعينِ:

أحدُهما: أَنْ يكونَ في آخرِ المنادَى زيادتانِ في حكمِ الزيادةِ[٥] الواحدةِ أَي زِيدَتا معاً لمعنًى واحدٍ.

---

(١) قال ابن الشجرى في الأمالي ٢: ٨٨: (ولم يأت ترخيم مذكر منكّر قُصِدَ قصده إلّا ترخيم صاحب وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم .. ولا يجوز ياصاحُ لأنّ من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف، فلا تحتمل النكرة أن يفعل بها هذا. وفي لسان العرب ـ صَحب ـ ٢: ٩: قولهم في النداء: ياصاح معناه: ياصاحبي، ولا يجوز ترخيم المضاف إلّا في هذا وحده، سمع من العرب مرخما.

(٢) هذه قراءة أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام وعبدالله بن مسعود والأعمش في سورة الزخرف: ٤٣ / ٧٧. ينظر: مجمع البيان ٥: ٥٦، والجامع لاحكام القرآن ١٦: ١١٦.

(٣) وتمامه: ان الذّعَامَةَ في القُرَى. والاطراق أن يطأطيء عنقه، ويقال ذلك للكروان إذا اريد اصطياده أي: اخفض عنقك للصيد فإن من هو أكبر منك واطول عنقا وهو النعامة قد اصطيد. وهو مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو اشرف منه. مجمع الامثال ١: ٤٣١، والمستقصى ١: ٢٢١.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٥١: (ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلّا ما شذّ من نحو: ياصاحِ ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرةُ الاستعمالِ، وليسَ اطرقْ كرا منه، لان الكرا ذكر الكروان).

(٥) في الاصل، وفي ز: الزائدة.

واعلمْ أَنَّهُ لو قالَ: زيادتانِ يبقى الاسمُ بعدَهما على ثلاثةِ أحرفٍ لكانَ أوجهَ، لئلا ينتقضَ بمثلِ يدانِ، إذا سُمِّيَ بِهِ، فَإِنَّهُ لم[1] تُحذفْ منهُ الزيادتانِ لِبقاءِ الاسمِ على حَرفَينِ، وهوَ لا يزيدُ على خمسةِ أنواعٍ:

أحدهما: ألِفَا التأنيثِ في نَحو: حمراءَ وأسماءَ [فإنَّ اسماء][2] مِنَ الوَسَامةِ، وَأَصلُها وَسْمَاءُ[3] على وزن فَعْلاء ففيهِ زيادتانِ، فانقلبتْ الواوُ همزةً.

وأَمّا عِندَ سيبويهِ ففيهِ زيادةٌ واحدةٌ ووزنُهُ أَفْعَالٌ[4] جمع اسم سُمِّي بِهِ المؤنثُ، وامتنَع من الصَّرْفِ للتأنيثِ المعنوي والعلميةِ، وإذا كانَ كَذَلِكَ كانَ آخرُهُ حرفاً أصلياً، قبلَهُ مَدَّةٌ، مِثلُ عَمّارٍ، وَمَنْصُورٍ، والمُصَنِّفُ اختارَ المذهبَ الاولَ دونَ الثاني.

والثاني[5]: [الالفُ والنونُ المَزِيدتانِ][6] نَحو: مروانَ وعُثمانَ[7] وجميعُ مافيه الالفُ والنونُ المزيدتانِ فانَّهُما زِيدَتَا لمعنًى واحدٍ وهوَ التذكيرُ.

الثالثُ: يَاءا النِّسْبةِ فَإِنَّهُما زائِدَتان زِيدتا معاً[8] لمعنًى واحدٍ، وَهُوَ النسبةُ.

---

(١) في ت: لا.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٣) في ل: من وسماء.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٥١: هذا إذا جعلناها فعلاء من الوَسَامةِ أي الحُسْنُ على ماهو مذهب سيبويه لا أفعالاً جمع اسم على ما هو مذهب غيره.

(٥) ساقطة من ت، ز، ع، ف.

(٦) مابين المعقوفتين زيادة من ل، ف.

(٧) في ل: عثمان ومروان.

(٨) (زيدتا معا) ساقط من ت، ل، وسقط من ع كلمة (معا).

الرابع: عَلامتا[١] التثنيةِ والجمعِ، نَحو: مسلمانِ ومسلمونَ فَـإِنَّهُ يُحـذَفُ منهُ الحرفانِ إِنْ كانَ اعرابُهُما بالحروفِ بعدَ التَّسميةِ، وَإِنْ كَانَ اعرابُهما بالحـركاتِ [فلا يحذفُ][٢] إلّا النونُ [، فانَّهم يعربونَهُما ـ بعدَ التسميةِ[٣] ـ بالحروفِ والحركاتِ][٤]، وأَمّا بَنونُ فلا يحذفُ مِنهُ إلّا النونُ، سواءٌ كانَ اعرابُهُ بالحركاتِ أو بالحـروفِ، بعدَ التسـمية، وَكَـذَلِكَ يـدانِ ودمـانِ [فـإِنَّهُم يُـعرِبونَهُما بـعدَ التسـميةِ بـالحروفِ والحركاتِ[٥]،][٦] وَإِذا كانَ كَذَلِكَ لمْ يَكُنْ قولُهُ: ويُحذَفُ حـرفانِ إِذا كـان في آخـرِ الاسمِ زائدتانِ في حُكْمِ الزَّائِدَةِ الوَاحِدَةِ[٧] باقياً على عمومِهِ وَاطلاقِهِ.

والخامسُ: الالفُ والتاءُ[٨] في جمعِ المؤنثِ السالمِ، نَحو: مَسْلِمَاتٍ.

والثاني[٩]: مما يُحذَفُ منهُ حَرفَانِ: أَن يكونَ في آخرِ الاسمِ حرفٌ صحيحٌ قَبلَهُ مدّةٌ وَذَلِكَ الاسمُ اكثرُ مِنْ أربعةِ أحرفٍ، نَحو: مَنصورٍ، فانَّهُ يحذفُ منهُ حرفانِ، أَمّا الحرفُ الصحيحُ، فلِكونهِ حرفاً. [في آخرِ الاسمِ][١٠] فَوَجَبَ[١١] حَذْفُهُ.

---

(١) في ت، ل: علامة.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٣) (بعد التسمية) زيادة من ت.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل، ع.

(٥) في ل: بالحركات.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٧) الكلمة ساقطة من ت، ز، ع، ف. والمصنف تصرف بعبارة ابن الحاجب.

(٨) في الاصل: الياء.

(٩) تقدم ذكر الاول في ١: ٤٤٦.

(١٠) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(١١) في ل: يوجب.

وَأَمّا الحرفُ الذي قَبلَ الحرفِ[١] الصحيحِ فَلِكونِهِ حرفَ عِلَّةٍ، فَكَانَ الحَذْفُ أَولَى.

وَإِنَّما قالَ[٢]: (*وَهوَ أكثرُ مِنْ أربعةٍ*).

لأَنَّهُ لو كانَ عَلَى اربعةِ أحرفٍ لَمْ يحذفْ حرفانِ، نَحو: ثمود، لِئلا تلزمَ غايةُ النُّقصانِ في الاسمِ للتخفيفِ، والمرادُ من المَدَّةِ في قَولِهِ: (قبله مدةٌ) حرفٌ زائدٌ مِنْ حروفِ المَدِّ واللينِ ساكنٌ[٣]، وحينئذٍ لو رُخِّمَ منصورٌ، ومسكينٌ[٤] / ٤٢ ظ / وَعَمَّارٌ لقيلَ: يا منصُ ويا مسكُ، ويا عمُّ، لكونِ الحروفِ التي قبلَ الحرفِ[٥] الصحيحِ مدّةٌ، وَلَو رُخِّمَ مُختارٌ لقِيلَ: مُختَا وَلَمْ يُحذَفِ الالفُ لكونِهَا غيرَ مدةٍ لِهَذا[٦] التفسيرِ لِكونِهَا عينَ الكلمةِ.

وأشارَ إلى هذا القِسْمِ بِقَولِهِ: (*فَإِنْ كانَ في آخرِ الاسمِ زيادتانِ*[٧] *[إلى آخره]*[٨]).

---

(١) في الاصل: حرف.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ت: وساكن.

(٤) في ت: مسكين ومنصور.

(٥) في الاصل، وفي ت، ز، ع، ف: حرف.

(٦) في ت، ع، ل: بهذا.

(٧) في الاصل، وفي ت، ز، ع، ف: زائدتان، وما اثبتناه من ل. ومجموع مهمات المتون: ٣٩٠.

(٨) ساقط من ل.

وأمّا الثاني[١]: وَهُوَ أن تُحذَفَ كلمةٌ برأسِها فَهُوَ[٢] إنَّما يكونُ[٣] في المُرَكّبِ الغيرِ المضافِ[٤]، والجملةِ لِمَا ذَكَرنَا وإنَّما يُحذَفُ منهُ الاسمُ الثاني، لِكونِهِ بمثابةِ زيادةٍ أُلحِقَتْ بآخرِ الاسمِ بَعْدَ تمامِهِ فَأَشبَهَتْ تاءَ التأنيثِ وألفي التأنيثِ، وَحُذِفَتْ بكمالِها، كما تُحذفُ تاءُ التأنيثِ، والفا التأنيثِ، فنقولُ في حضرموتَ: ياحضرَ، وفي عمرويه: ياعمرَ، وفي سيبويه: ياسيبَ.

وأما الثالثُ: وهو أنْ[٥] يُحذَفَ حرفٌ واحدٌ فَفِي غيرِ ما ذكَرنا من حذفِ الزائدتينِ[٦] أو حذفِ اسمٍ واحدٍ، وإنَّما يحذفُ حرفٌ واحدٌ فقط لعدمِ مُوجِبِ حذفِ اكثر من حرفٍ واحدٍ.

قولُهُ: *(وَهُوَ في حكمِ الثابتِ على الاكثرِ)*.

[أَيْ المحذوفُ في حُكمِ الثابتِ، والموجودِ على الاكثرِ في استعمالِهم][٧]

لأنَّ مرادَ القائلِ بِقَولِهِ: يا حارُ، يا حارثُ لفظاً ومعنىً.

أمّا لفظاً فَلأنَّ القائِلَ بِهِ يُريدُ لَفْظَ الحَارثِ.

---

(١) في ت، ل: الثالث، وهو سهو. والصحيح ما ذكر، والمراد به: الأمر الثاني الذي يحذف لأجل الترخيم، وقد سبق وأن أشار إليه في ١: ٤٩٩.

(٢) في ز: فهي.

(٣) في ز: تكون.

(٤) انظر ١: ١٤٧ من هذا الشرح.

(٥) في ت: ما.

(٦) في ل: الزيادتين.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من ت.

وأمّا معنىً فإنَّهُ يريدُ الشخصَ المسمَّىٰ بالحَارِثِ.

وَإِذا كانَ كَذَلِكَ كانَ الأولىٰ أن يبقى عَلَيهِ[١].

قوله: *(وَقَدْ يُجعلُ اسماً برأسِهِ)*.

هذهِ اللغةُ أقلُّ منْ اللغةِ الأولىٰ، وَلِهَذا قالَ: (وَقَدْ يُجعلُ اسماً برأسِـهِ) والذي يجعلُهُ كذلِكَ يقولُ: يا حارُ بالضمِّ، لتقديرِهِ[٢] المحذوفَ نَسياً منسياً، وكأنَّ الباقي اسماً برأسهِ، [فيعامِلُهُ معامَلَةَ الأسماءِ المستقِلّةِ[٣] كزيدٍ و[٤]عمرٍو، وَتقولُ: يا ثمي لأنَّه لمّا حُذفَ الدّالُ، وكانَ الباقي اسماً برأسهِ،][٥] ولمْ يوجدْ في كلامِهم اسمٌ متمكّنٌ في آخرِهِ واوٌ قبلَها ضمّةٌ، إلّا قلبوا الواوَ ياءً، والضمّةَ كسرةً، كما في أدْلٍ جمعَ دَلو، فعاملوه في ثمو كذلك فصارَ ثِمي، وتقولُ في كروانٍ، يَا كَرَا، لأنَّهُ لمّا حُذِفَ الألفُ والنـونُ صـارَ الواوُ متطرفاً متحرّكاً قبلها [فتحةٌ، وثبتَ في لغتِهم، أنَّهُ كُلَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ قُلبتِ الواوُ أَلِفاً فَوَجبَ قَلبُها][٦] هَاهُنا فصارَ كرا وتقول في حولايا[٧]، يا حولاء لأنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الألفُ صارتِ الياءُ متطرفةً متحركةً قَبْلَهَا أَلِفٌ، وَقِياسُهَا إذا كانتْ كَذَلِكَ أن تقلبَ همزة فَقُلِبتْ [كذلِكَ فصارتْ حولاء.

---

(١) (عليه) ليس في ت، ز، ع، ف.

(٢) في ز: لتقدير.

(٣) في ل، ع: المستعملة.

(٤) (الواو) ليس في ع.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ز.

(٧) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان وقد خربت. معجم البلدان ٢: ٣٦٨.

وإذا رُخِّمَ قاضون اسمَ علمٍ[١] قيلَ: يا قاضي، بإعادةِ الياءِ، لأنَّ حَذفَها إنَّما كانَ][٢] لأجلِ التقاءِ الساكنينِ، وعندَ الترخيمِ زَالَ هذا المُوجِبُ فحذفَ الواوُ والنونُ للترخيمِ.

لا يقالُ: هذا[٣] منقوضٌ بمحمرٍ، فَإنَّكَ تقولُ في [ترخيمه يا][٤] محمر بإسكان الراءِ، ولا تقول: يا محمرِ بكسرِ الراءِ، مَعَ أنّ موجِبَ سكونِهِ، وهوَ الراءُ الثانيةُ محذوفٌ على ذَلك التقديرِ، لأنّا نقولُ إنّ لياء القاضي إثباتاً في كثيرٍ من المواضعِ، كقولكَ[٥]: رأيتُ قاضياً، وقاضيةً، وقاضيينَ، وليسَ لحركةِ الراءِ الأولىٰ إثباتٌ أصلاً.

وإذا كانَ كذلِكَ وجبَ ردُّ الياءِ في قاضونَ ولم يجبْ ردُّكسرِ الراءِ في محمرٍ.

وتقولُ في ترخيمِ سنورٍ وَبرذُونٍ اسمَ رجلٍ، على اللغةِ الأولىٰ: يا سنو[٦] ويا برذو، وعلى اللغةِ الثانية: يا سنّا، ويا برذا، لكونِ الواوِ متطرّفةً، متحرّكةً حينئذٍ، وانفتاحِ ما قبلَها، ووجوبِ قَلبِهَا ألِفاً حينئذٍ.

---

(١) في ت، ع، ف، ل: رجل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٣) في ل: ان هذا.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ل: تقول.

(٦) زاد في ت، ز، ف: أقبل.

وَتقولُ في ترخيمِ (إثنا[١] عَشَرَ)، اسمَ رجلٍ، على اللغةِ الأولىٰ: يـا اثـني[٢]، وعلى الثانيةِ[٣]: يا اثنَ، لأنّ عَشَرَ هاهنا، بمنزلةِ النونِ مِنْ اثنينِ / ٤٣ و / فَكَما أَنَّ النونَ والياءَ يحذفانِ عندَ الترخيمِ، فكذلِكَ عَشَرَ معَ الألفِ.

المندوب

قولُهُ: *(وَقد استعملوا صيغةَ النداءِ في المندوبِ)*.

إِعلمْ أَنَّ المندوبَ منَ الندبةِ، وهيَ تَحتمِلُ أَنْ تكونَ مـن نَـدَبتُ القـومَ إلى شيءٍ[٤] أي دعوتُ، فمعنَاهَا دعوتُ مَنْ يَسمَعُنِي، لِيتَفَجَّعَ[٥] مَـعي، وَيُحـتَملُ[٦] أَنْ تكونَ من نَدْبِ الجُرحِ، وهو أثرُهُ، والغَرَضُ مِنَ الندبةِ اظهارُ الجزعِ، وَقِلَّةُ الصبرِ، والإعلامُ بوقوعِ مُصيبةٍ عظيمةٍ، وأكثرُهَا يَقَعُ في كلامِ النساءِ، لِـضَعفِ احـتمالِهِنَّ، وَقِلَّةِ صَبرِهنَّ، [والمندوبُ غَيرُ المُـنادَى لأنَّ المُـنادىٰ هـوَ المـطلوبُ إقـبالُهُ[٧]][٨]

---

(١) في ت، ل: اثني.

(٢) في ف، ل: اثن.

(٣) في ع، ف: على اللغة الثانية.

(٤) في ت، ع، ف، ل: الشيء.

(٥) في ل: لسفح.

(٦) في ف: يحمل.

(٧) زيادة من ت.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

والمندوبُ هُوَ المُتفجّعُ عليهِ، ثُمَّ أنَّهم استعملوا صيغةً[١] النداءِ في المندوبِ لاشتراكِهِمَا في الاختصاصِ، بكونِ كلٍّ واحدٍ مِنْهُما مدعواً، إلّا أنَّ المندوبَ، مَعَ العلمِ بأنّه لا يُجيبُ، كما أنّ المُسْتَغَاثَ قَدْ يَكُونُ مَدْعُوّاً، مَعَ العِلْمِ بِأَنَّهُ لا[٢] يَسْمَعُ، وَحروفُ الندبَةِ أربعةٌ[٣]، وَهِيَ[٤]:

(يا) و(وا) في أوّل الإسمِ، والألفُ والهاءُ[٥] في آخرِهِ، في الوقفِ و(وا) مختصٌّ بالندبةِ، ليكونَ نصّاً عليها.

وأَمَّا (يا) فلا تستعملُ إلّا معَ القرينةِ، وهيَ الألفُ في آخِرِ المندوبِ ولا يستعملُ في الندبةِ من حروفِ النداءِ سوى (يا)، أمّا لِشُهرتِهَا، وَإمَّا لِكونِها الأصلَ إذ مِنها تتفرّعُ باقي الحروفِ.

وزادَ بَعضُهُم حرفاً ثالثاً في الندبةِ، وهوَ (آ)[٦] بالهمزةِ بعدَهَا أَلِفٌ، ولا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه، لِئلا يلتبسَ بغيرِ المندوبِ، فَإنْ كَانَ الاسمُ مضافاً فَمَوضِعُ الأَلِفِ آخرُ المضافِ إليه، وإن كانَ موصولاً فآخرُ الصِّلَةِ.

---

(١) في ل: صفة.

(٢) في ف: لم.

(٣) كلمة (أربعة) ساقطة من ل.

(٤) (وهي) ليس في ف.

(٥) في ل: التاء.

(٦) في الأصل، وفي ع: أيا.

أحكام المندوب

قولُهُ: (*وحكمُهُ في الاعرابِ والبناءِ حكمُ المنادَى*)؛ لأنَّهُ لمَّا حُمِلَ المندوبُ على المنادَىٰ أُجرِيَ مَجْراهُ في أحكامِهِ من الاعرابِ والبناءِ، فَكَما أَنَّ المُنادَى المفردَ المعرفةَ مضمومٌ، والمضافُ والمُشَبَّهُ بِهِ[1] منصوبٌ فالمندوبُ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ حكمُ توابعِ المندوبِ مِثلُ حكمِ توابعِ[2] المنادىٰ.

قولُهُ: (*وَلَكَ زيادةُ الألفِ في آخرِهِ*).

وَإِنَّما زِيدَ فِي آخرِ المندوبِ الألفُ لِتكونَ الندبةُ[3] مِن صوتينِ مَدِيدينِ، للترنُّمِ، وَلِسلُوكِهِم في النُّدبَةِ والنوحِ مَسلَكَ التَّطرِيبِ.

وَقَالَ بَعْضُهُم: حذفُ الهاءِ معَ إثباتِ الألفِ غيرُ جَائزٍ، لِئلا يُظَنَّ أَنَّها بدلٌ مِن ياءِ المُتَكَلِّمِ.

قولُهُ: (*فَإِنْ خِفتَ اللبْسَ*) إلى آخرِهِ.

أي فإن خِفتَ اللبس بزيادةِ الألفِ، للوقفِ[4] عدلتَ عنها إلى حرفٍ مجانسٍ للحركةِ التي في آخرِ الإسمِ مثلاً تقولُ في ندبةِ غلامٍ مُخاطَبَةٍ: وَاغُلامَكيه بزيادةِ الياءِ [لأنَّها بزيادةِ][5] الألفِ يَحصلُ الالتباسُ.

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ز: ليكون المندوب.

(٤) في ف، ل: في الوقف.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

وتقولُ في نُدبةِ غلام جماعةٍ مذكّرينَ مخاطبينَ: واغلامكوهُ بزيادةِ الواو لأنَّهُ بزيادةِ الألِف يحصلُ الالتباسُ.

قولُه: (*ولَكَ الهاءُ في الوقفِ*).

وَإِنَّما زيدتِ الهاءُ [في الوقفِ بعدَ الألفِ، لكونِ الألفِ خفية[1]، والوقفُ عليها يزيدها خفاءً، فزيدتِ الهاءُ][2] عليها، ليظهرَ الألفُ.

قولُهُ: (*ولا يندَبُ إلّا المعروفُ فلا يُقالُ: وارجلاهُ*).

لأنَّ المرادَ من النُّدبةِ هوَ الاعلامُ بالمتَفَجَّعِ عليهِ، وتمهيدُ العذرِ للنادبِ وهوَ لا يحصلُ إلّا إذا كانَ المندُوبُ مشهوراً. وليسَ (وا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زمزماهُ)[3]. مثلَ وارجلاهُ، لكونِهِ معروفاً لأنَّهُ بمنزلةِ وَاعبدَ المُطلباهُ.

قولهُ: (*ويمتنع مثلُ وازيد الطويلاهُ خِلافاً ليونسَ*).

مَعناهُ أَنَّ علامةَ النُّدبةِ لا تَلحقُ الصفةَ، وَإِنَّما تلحقُ الموصوفَ عِندَ الخَليلِ، وَتَلحقُهَا عِندَ يونسَ[4]، وهو اختيارُ ابنِ كيسانَ[5]، واستدَلَّ الخليلُ على صِحَّةِ

---

(١) في ت: خفيفة.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) قال سيبويه: وَزَعَمَ ـ يريدُ الخليلَ ـ أَنَّهُ لا يُستَقبَحُ وامن حفرَ بِئْرَ زَمزَماه، لأنّ هذا معروفٌ بعينِهِ. الكتاب ١: ٣٢٤.

(٤) قال في الكتاب ١: ٣٢٣ ـ ٣٢٤: وزعم الخليل أنّه منعهُ من أن يقول: الظريفاه أنّ الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذلك لقلت: وازيدا أنت الفارس البطلاه. لأنَّ هذا غير نداء، كما أنّ ذلك غير نداء..... وأمّا يونس فيلحق الصفة الألف فيقول: وازيد الظريفاه.

(٥) هو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان النحوي أخذ النحو عن المبرد وثعلب، توفي سنة ٢٩٩ هـ. طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣، ونزهة الالباء: ١٧٨، وأنباه الرواة ٣: ٥٧، وبغية الوعاة ١: ١٨.

مذهبِهِ، بِأَنَّهُ لو جازَ وازيدُ الطويلاهُ، لَجازَ جاءَنِي زيدُ الطويلاهُ، لِكونِ كلٍّ واحـدٍ مِنهما غيرَ مندوبٍ.

وَلِقائلٍ أَنْ يمنعَ المُلازَمَةَ، ويقولَ إِنَّ[1] الأوّلَ صفةٌ للمندوبِ، فيكونُ في حُكمِ / ٤٣ ظ / المندوبِ وتمامِهِ، والثاني ليسَ بصفةٍ لَهُ، ولا من تمامِهِ فإذاً[2] لَمْ يلزمْ من الجوازِ في الأوّلِ الجوازُ في الثاني. وقدْ قَرَّرَ بعضُ المتأخرينَ مذهبَ الخليلِ هَكَذَا: الاسمُ المندوبُ قديمٌ، والصفةُ ليستْ من جملتِهِ، وإنّما هوَ اسمٌ آخرُ جِيءَ بِهِ لِـمعنىً آخرَ، وهوَ التخصيصُ، والتوضيحُ، فَلَمْ تلحقْ بِهِ علامةُ الندبةِ، واتّفقا على جـوازِ إلحاقِ الندبةِ بالمضافِ إليه، لأنّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، بخلافِ الموصوفِ والصفةِ، ولهذا لَمْ يَجُزْ السكوتُ عن المضافِ إليه، كما جازَ عَنِ الصفةِ، وَلا خِلافَ أيضاً بينَهُما في إلحاقِها في آخرِ الصلّةِ، لأن الصلةَ من تمامِ الإسمِ، وهيَ أشدُّ اتّصالاً بالموصولِ من المضاف إليهِ بالمضافِ.

حذف حرف النداء

قولُهُ: (**ويجوزُ حذفُ حرفِ *النداءِ*[3]**) إلى آخرِهِ.

اعلم أنَّ المنادىٰ إذا كانَ قريباً مِنكَ، وَلَمْ تَحتجْ فِي ندائِهِ إلى مدِّ الصوتِ، وكانَ

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ف: فان.

(٣) في ل: الحرف.

معروفاً كثير الاستعمالِ، جازَ أَنْ يُحذَفَ حرفُ النداءِ عنهُ استغناءً بالقربِ، والأصلُ في ذَلِكَ العلمُ، لأنَّ كَونهُ عَلَماً، معَ الإقبالِ عليهِ، يُغني عن الإتيانِ بحرفِ النداءِ، ولأنَّ العَلَمَ كثيرُ الوقوعِ في النداءِ، أكثرَ من غيرِهِ فيتطلبُ فيه التخفيفُ، أكثرَ مِن غيرِهِ.

وَلمَّا جَازَ فِي العَلَمِ حُمِلَ عليهِ المضافُ، والموصولُ، وَأَيُّ، وَلَمْ يَجُزْ حَذفُ حرفِ النداءِ من الجنسِ، والمرادُ منَ الجنسِ ما يصحُّ ادخالُ اللامِ عليهِ للتعريفِ، وجعلُهُ صِفَةً لأيٍّ، لأنَّهُ إمّا أنْ يتخصَّصَ بالنداءِ، أو لمْ يتخصصْ.

فَإنْ كانَ: الأوّلَ، فَلأنَّ الأصل فيهِ أَنْ يتخصَّصَ بلامِ التعريفِ، لكنْ لَمَّا نَابَتْ حرفُ النداءِ[1] عن حرفِ التعريفِ، استغنوا[2] عنها فَلو حَذَفْتَ حرفَ النداءِ لعادَ إلى تنكيرِهِ، وَلَمْ يَتَخَصَّصْ، إذ التخصيصُ بِلا مُخَصِّصٍ ممتنعٌ أَوْ لَزِمَ حذفُ النائبِ والمنوبِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ، وَيلتَبِسُ بغيرِ النداءِ.

وَإنْ كانَ الثاني: نَحو يا رجلاً، فلِلَبسِ[3] المُنادَى بغيرِهِ مِنَ المفعولاتِ وَلَمْ يَجُزْ أيضاً حذفُهُ من اسمِ الإشارةِ، لأنَّهُ لَو حُذِفَ مِنهُ لالتبسَ بغيرِ المُنادَى، ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلتَ: (هذا) لَكانَ مبهماً يَحتَمِلُ أَنْ يُرادُ بِهِ المخاطَبُ، وَأَنْ يُرادُ بِهِ غَيرُهُ وَلأنَّ أصلَ يَا هذا: يَا أَيُّهذا كراهةَ اجتماعِ التَّعريفين، فَلَمَّا حُذِفَ أيُّ، إمَّا للتوهُّمِ باختلافِ التَّعريفينِ، وَإمَّا لتقديرِهِم انتفاءَ تعريفِ الإشارةِ، اسْتُكْرِهَ حذفُ حَرفِ النداءِ، لِئلا

---

(١) يريد ناب حرف النداء.

(٢) في ت: استغنى.

(٣) في ت، ع: فيلتبس.

يَلْزمَ حَذْفُ أَشياءَ كثيرةٍ منهُ، ولأنَّ (هذا) مثلاً اسمٌ يُشَارُ بهِ إلى غيرِ المُخَاطَبِ، فَلمَّا نودِيَ ذهبَ منهُ تلكَ الإشارةُ فَعوِّضَ منها حرفُ النداءِ، فلمْ يَجُزْ حذفُهُ، وإلَّا لَزِمَ حذفُ العِوَضِ، والمُعوَّضِ عنهُ، وأنَّهُ غَيرُ جَائزٍ.

وَلمْ يَجُزْ حذفُ حرفِ النداءِ عن المُستغاثِ والمندوبِ لأنَّ المطلوبَ فيهما مدُّ الصوتِ والتطويلُ، والحذفُ منافٍ لَهُما، ولهذا تُرِكَ ترخيمُهما.

مثالُ العلم الذي حُذِفَ منهُ حرفُ النداءِ قَولُهُ تَعالَى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾[1] أي: يَا يُوسُفُ.

ومثالُ المضافِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿**رَبِّ أَرِنِي**[2] **أَنْظُرْ إِلَيْكَ**﴾[3] [أي يَا ربِّ][4].

ومثالُ الموصولِ: مَنْ لا يزالُ مُحْسِناً أَحْسِنْ إِليَّ، أَيْ: يَا مَنْ لَا يَزَالُ.

وَمِثالُ أيٍّ: أَيُّها الرَّجلُ، وأيَّتُها المرأةُ.

واعلمْ أنَّ المحذوفَ من حروفِ[5] النداءِ ليستْ إلَّا (يـا) وحـدَها، لأنَّهـا أمُّ البابِ.

أَمَّا عِندَ الكُوفيينَ فَقَدْ يجوزُ حَذْفُها عن إسمِ الإشارةِ كَقَولِهِم: هذَا أقبلْ عَلَى تقديرِ النداءِ، وكقولِهِ تَعالَى: ﴿**أَنتُمْ**[6] **هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُم**﴾[7] أَي: يا هـؤلاءِ.

---

(١) سورة يوسف: ٢٩.

(٢) كلمة (أرني) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ل.

(٥) في ع: حرف.

(٦) في الأصل، وفي ز، ف: ها أنتم، وهو سهو.

(٧) سورة البقرة: ٨٥.

[وكقولِ المُتَنبي:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسيسَا .....[١]

ويمكن أن يجاب عن الآية بأنَّ هؤلاءِ][٢] منصوبٌ بإضمارِ أَعني ويكونُ أنتم مبتدأً، وَتَقتُلونَ خبرهُ[٣]، وَعَنْ قولِ المُتَنَبِّي: بأنَّ هَذِي إشارةٌ إلى مصدرِ برزتِ، أيْ هذهِ البرزة بَرزتِ[٤] فعلى هذا يكونُ منصوباً على المصدرِ.

قولُهُ: (*وَشَذَّ[٥] أَضبِحْ لَيلُ[٦]، وأُطرقْ كرا[٧]، وافتدْ مَخْنُوقٌ[٨]*) إلى آخرِهِ.

هذا جوابُ / ٤٤ و / لِسؤالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ من هذهِ الأشياءِ مُناقِضٌ لقولِكُم إِنَّهُ لا يُحذَفُ منَ الجنسِ، لكونِ هذهِ الأشياءِ أجناساً وَكَذا القولُ في: أطرقْ كَرَا، أي: يا كروانُ، وفيهِ شُذوذانِ:

أَحدُهما: الترخيمُ في غيرِ موضعهِ.

---

(١) عجزه: ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسا

الرَّسيسُ: مَسُّ الحُمَّى، والرسيس: ما رسَّ في القلب من الهوى والنسيسَ: بقيَّةُ النفسِ. ديوان المتنبّي ٢: ١٩٣.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٣) البيان ١: ١٠٣، والتبيان ١: ٨٦.

(٤) في ف: برزت لنا. وهذا تخريج المعري. ينظر: ديوان المتنبّي ٢: ١٩٣.

(٥) في ف: وقد شذّ.

(٦) قالته امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مُغَرَّكاً فبَرِمَتْ بِهِ. أمثال العرب للمفضل الضبي ـ طبع بيروت: ١٢٣، ومجمع الأمثال ١: ٤٠٣، والمستقصى ١: ٢٠٠.

(٧) (وأطرق كرا) ليس في ع. وقد تقدّم المثل ١: ٤٤٦.

(٨) مثل يضرب لكلّ مشفوق عليه مضطر. أوّل من قاله رجل وقع على السليك بن السلكة وهو نائم فأمسك به. أمثال العرب: ٦١، ومجمع الأمثال ٢: ٧٨.

والثاني: حذفُ حرفِ[١] النداءِ من الجنسِ.

وقيلَ فيهِ شذوذٌ واحدٌ، وهو حذفُ حرفَ النداءِ عن[٢] الجنسِ لأنّه أُنثىٰ الكروان[٣]، وهو ضعيفٌ، لأنّهُ لو كانَ كذلِكَ لوجبَ أنْ يُقالَ[٤] أطرقي بالتأنيث.

وجوابه: انه شاذٌ لا يقاس عليه.

واعلم أنَّ حذفَ حرفِ النداءِ من اللهمَّ حذفٌ لازمٌ لوقوعِ المسيمِ[٥] خلفاً عنه[٦]، وإن كانَ قد جاءَ:

إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا أَقُوْلُ يَا أللهمَّ يا اللهمَّا[٧]

ويظهرُ من هذه أنَّ المنادى بحسب حذفِ حرفِ النداءِ وعدمِ حذفهِ ثلاثةُ أقسامٍ:

قسمٌ لا يجوزُ حذفُه.

وقسمٌ يجوزُ ولا يجبُ.

وقسمٌ يجب حذفُهُ.

قولهُ: (*وقد يُحذفُ المنادى*) إلى آخرهِ.

اعلمْ أَنَّ المُنَادَى مفعولٌ، فَكَما جَازَ حَذْفُ سَائِرِ المفعولاتِ، جَازَ حذفُهُ إلّا

---

(١) في ت، ل: حرفي.

(٢) في ع، ف: من.

(٣) في الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٥١: ذكر الكروان.

(٤) في ف، ل: يقول.

(٥) في الأصل، وفي ز: الاسم.

(٦) في ف: خلف.

(٧) ينسب هذا الرجز إلى أبي خراش الهذلي. ويروى (المم) مكان (حدث) و(دعوت) مكان (أقول). المقتضب ٤: ٢٤٢ والمحتسب ٢: ٢٣٨، والأمالي الشجرية ٢: ١٠٣، والإنصاف ١: ١٩١ ـ المسألة ٤٧ ـ.

أَنَّهُ لَا يُحذَفُ إلّا إذا اتّصَلَتْ[١] بِهِ جُمْلَةٌ تَامَّةٌ، لأَنَّهُ لَو حُذِفَ، وَلَا جملةٌ هُنَاكَ بَقِيَ التَكَلُّمُ بحرفِ النداءِ فقطْ، وَذَلِكَ مِنْ قَبيلِ التّصويتِ، نَحو: يَا بُؤسَ لزيدٍ، أَيّ: يَا قومُ بُؤسَ لزيدٍ، وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ألّا يسجدوا﴾[٢] أَيْ: يا قومُ اسجُدُوا.

وَمِنْهُ بيتُ الكِتَابِ:

يَـــا لعـــنةُ اللهِ والأقـــوامِ كُـــلِّهِمُ

والصَّالِحِينَ عَلَى سَمعانَ مِـنْ جَـارِ[٣]

ما أضمر عامله على شريطةِ التفسيرِ

قولُهُ: (*الثالثُ: ما أُضمِرَ عاملُهُ على شريطةِ التفسيرِ، وَهوَ كُلُّ اسمٍ بعدَهُ فعلٌ*) إلى آخرِهِ.

فقولُهُ (*بعدَهُ فعلٌ*) احترازٌ من بعضِ الأسماءِ التي بعدَهَا اسمٌ، فإنّه لا يكونُ من هذا القبيلِ: نَحو زيدٌ قائمٌ أو[٤] ليدخلَ فيهِ اسمٌ بعدَهُ فعلٌ لأَنَّهُ مِنْ هذا القبيلِ.

---

(١) في ت، ع، ف: اتصل.

(٢) سورة النمل: ٢٥، من قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾.

قرأ الكسائي، من السبعة، بتخفيف ألا، وهي قراءة قرأ بها أبو عبدالرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج على تقدير يا هؤلاء اسجدوا.

معاني القرآن للفراء ٢: ٢٩٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ١٥٦.

(٣) مجهول القائل. ينظر:

الكتاب ١: ٣٢٠، والأمالي الشجرية ١: ٣٢٥ و ٢: ١٥٤، والكشف عن وجوه القراءات ٢: ١٥٨، والهمع ٣: ٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٤، وشرح شواهد المغني ٢: ٧٩٦.

(٤) في ت: و.

وَقَولُهُ: (*أَو شِبْهُهُ*) لِيدخُلَ فِيهِ: أزيداً محبوسٌ أَنتَ عليهِ؟

لأنَّ زيداً اسمٌ ليس بعدَهُ فعلٌ، ولكنْ بعدَهُ شِبْهُ فعلٍ، وَهُوَ ممّا نحنُ فيهِ.

قولَهُ: (*مُشتَغِلٍ عنهُ بضميرٍ*).

احترازٌ من الإسمِ الذي بعدَهُ فعلٌ غيرُ مُشْتَغِلٍ عنهُ بضميرٍ، فَإنَّهُ لا يكونُ من هذا القبيلِ نحو: زيداً ضربتُ.

قوله: (*أَوْ مُتَعَلَّقِهِ*)[1].

لِيدخُلَ فيه الإسمُ الذي بعدَهُ فعلٌ مُشْتَغِلٌ عنهُ بمتعلَّقِهِ، نَحو: زيداً ضربتُ غلامَهُ، وَهوَ مِنْ هَذَا القبيلِ. فَلَو لَمْ يذكرْهُ لَخَرجَ عَنْهُ.

و[2]قولُهُ: (*لَوْ سُلِّطَ عليهِ لَنَصَبَهُ*) لِيخرجَ عَنهُ الإسمُ الذي يتوسّطُ بينهُ وبينَ الفعلِ الناصبِ حرفٌ لهُ صدرُ الكلامِ، كالنَّفي والاستفهامِ نَحو: زيدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ، وزيدٌ ما ضَرَبْتَهُ، والمرادُ مِن النَّفي هَاهُنا مَا دونَ لَنْ ولا يجوزُ أنْ يقالَ: زيداً لنْ أَضرِبَهُ، وزيداً لا أَضرِبُهُ.

و[3]قولُهُ[4]: (*أَو مناسِبُهُ*).

لِيدخلَ فيه الاسمُ الذي بعدَهُ فعلٌ مُشْتَغِلٌ عنهُ بضميرِهِ أو مُتَعَلَّقِهِ لوْ سُلِّطَ عليهِ لَمْ يَنْصِبْهُ لكن[5] لو سُلِّطَ عليهِ مناسِبُهُ لَنَصَبَهُ، نَحو: زيداً حُبِسْتُ عَلَيهِ، فَإنَّ حُبِسْتُ لا ينصبُهُ لِعدمِ اقتضائِهِ النصبَ، وَلكنَّ مُنَاسِبَهُ، وهوَ لابَسْتُ يَنصِبُهُ، فَلو لَمْ

---

(١) في الأصل، وفي ز: لمتعلّقه.

(٢) (الواو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) (الواو) ساقطة من ف.

(٤) في ل: فقوله.

(٥) في ز: ولكن.

يَقلْ أو مناسِبُهُ لَخَرَج عَنْهُ، وَهُوَ منهُ.

قولُهُ: (نحوَ: زيداً ضَرَبْتُهُ، وزيداً مَرَرتُ بهِ، وزيداً ضربتُ غلامَهُ، وزيداً حُبِسْتُ عَلَيهِ يُنصَبُ بفعلٍ يفسرُهُ مَا بَعْدَهُ).

فهذِهِ أربعةُ أمثلةٍ:

الأوّلُ: اسمٌ بعدَهُ فعلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بضميرِهِ، لو سُلِّطَ عَلَيهِ لنصبه.

والثاني: اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، لو سلّط عليه مناسبه لنصبه دون لفظ[1] ذلك الفعل المفسّر إذ لا يتعدّىٰ بنفسه، لكن جاوزت الذي هو لازم لمررتُ به لأنّ المرور بالشيء المستلزم[2] للّقيا[3] والمجاوزة ينصبه.

والثالث: اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلّقِهِ لو سلّط عليه لَنَصَبَهُ، لكنَّ نَصْبَهُ لَيْسَ بفعلٍ مثلِ المُفسِّرِ في الفرعِ بَلْ بِفعلٍ هُوَ لازمٌ للفعلِ المفسِّر لأنَّ ضَرْبَ الغُلامِ مُسْتَلزمٌ لإهانةِ صَاحِبِهِ[4].

والرابعُ: اسمٌ بَعْدَهُ فعلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بضميرِهِ لو سُلِّطَ عَلَيهِ مُناسِبُهُ لَنَصَبَهُ وهوَ لابِسْتُ / ٤٤ ظ /.

فَالحَاصِلُ[5] أنَّهُ إنْ أمكنَ تقديرُ مثلِ[6] الفعلِ المُفسِّرِ[7] كانَ أولىٰ كما في المثالِ

---

(١) في ل: نفس.

(٢) في الأصل، وفي ل: مستلزم.

(٣) في ت: للعبورِ، وفي ل: للبقاء، وفي ف: للقيام.

(٤) في ل: السهد.

(٥) في ل: لا.

(٦) الكلمة ساقطة من ل.

(٧) الكلمة ساقطة من ل.

الأوّلِ، وإنْ لَمْ يُمكنْ قُدِّرَ مَعناهُ مَعَ معمولِهِ الخاصِّ ومعناهُ أنَّ الهاءَ التي[1] في مررتُ بهِ عبارةٌ عن زيدٍ، وهيَ معمولةٌ لمررتُ بواسطةِ حرفِ الجرِّ، وَهِيَ في الخصوصِ كزيدٍ، إذ هيَ هُوَ، وَإنْ لم يمكنْ قُدِّرَ معناهُ وَنَحْواهُ مع معمولِهِ العام، وَمَعْناهُ أنَّ لفظَ المُفسِّر مُشْتَغِلٌ بِمُتَعَلَّقِ الضَّميرِ، أَعني الغلامَ وهوَ[2] شيء عامٌّ غيرُ مختصٍّ بواحدٍ بخلافِ الضميرِ في المِثَالِ المذكورِ كَما في المِثَالِ الثاني[3]، وَإنْ لَمْ يمكنْ لمعنى الملابسةِ نحو المثالِ الرابعِ.

أحكام المشتغل عنه ـ اختيار الرفع

قولُهُ[4]: (*وَيُختارُ الرفعُ بالابتداءِ [عِندَ عدمِ قرينةِ خلافِهِ إلى قولِهِ: وَإِذَا للمفاجأةِ]*[5]).

اعلمْ أَنَّ في هذا القسمِ ما يكونُ نصبُهُ مختاراً، وما يكونُ نَصْبُهُ واجباً، وما يكونُ رفعُه مختاراً، أو[6] ما يكون الرفعُ والنصبُ[7] مُتساويينِ.

فأشارَ أوّلاً إلى ما يكونُ الرفعُ مختاراً، وهوَ في موضعينِ:

---

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) في ل: هي.

(٣) في ت، ع، ل: الثالث.

(٤) في ل: إلى قولِهِ.

(٥) في ع: إلى آخره.

(٦) في ل: و.

(٧) في ت، ع: النصب والرفع.

أحدُهما: عدمُ قرينةِ خلافِ الرفعِ، أي[١] عند عدم قرائن النصبِ والجرِّ، نحو: زيدٌ ضربتُهُ، فالرفعُ هو المختارُ هَاهُنا، لأنَّ الرفعَ لا يستلزمُ الحذفَ، والنصبُ يستلزمهُ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: في قَولِهِ عندَ عدمِ قرينةِ خلافِه نظرٌ، لأنَّهُ لوْ لمْ تكنْ فيهِ[٢] قرينةٌ خلافَ الرفعِ، أعني قرينةَ النصبِ، لمْ يجزْ النصبُ فَلمْ يكنْ مِمَّا[٣] نحنُ فيهِ.

وجوابُهُ: أَنَّ المرادَ من القرينةِ التي يجبُ مَعَها النَّصْبُ، أو[٤] يختارُ أو يَتَساوىٰ مَعَها الرفعُ والنصبُ[٥]، وحينئذٍ لا يَرِدُ ما ذكرْتُم.

وثانيهمَا: عندَ كونِ قرينةِ خلافِ الرفعِ، أعني قرينَة النصبِ موجودةً، لكنَّ قرينةَ الرفع تكونُ[٦] أقوىٰ من قرينةِ النصبِ كـ(أَمَّا) مَعَ غيرِ الطلبِ، نحو قولِك: قَام زيدٌ وَأَمَّا عمرٌو فقدْ ضَرَبْتُهُ. فإنَّ قامَ زيدٌ قرينةٌ مِنْ قرائنِ النصبِ المُختَارِ، كما يَجِيءُ، إلّا أَنَّ (أَمَّا) وهيَ قرينةُ الرفعِ أقوىٰ مِنها[٧] لأنَّها حرفٌ يقعُ بعدَ المبتدإِ غَالِباً.

وَكَذَلِكَ إذا للمفاجأةِ، تقولُ: قامَ زيدٌ، وَإذا عمرٌو يضربُهُ خالدٌ. فَفي عمرٍو

---

(١) في ت: أو.

(٢) ساقطة من: ت، ع، ف، ل.

(٣) في ل: ما.

(٤) في ع: و.

(٥) في ت، ف: النصبُ والرفع، وفي ل: النصب فالرفع.

(٦) ساقطة من ف.

(٧) ساقطة من الأصل.

يجوزُ الرفعُ والنصبُ، لكنَّ الرفعَ أولىٰ مع وجود قرينة النصب المُخْتَار، وهيَ الجملةُ الفعليةُ المتقدّمةُ لوقوعِ المبتدإ بعد إذا المفاجأة غالباً. [ولمّا كان المبتدأُ بعدها غالباً،][1] معَ كونِ الرفعِ سالماً، منَ الحذف، كان أولى من النصبِ. وَإنَّما قَالَ: (كأمّا معَ غَيرِ الطَّلَبِ) لأنَّهُ لو كانَ معَ الطلب لكان النصبُ فيه[2] المختارَ، نَحو: أمَّا زيدٌ فاكرِمْهُ، لأنَّهُ على تقديرِ الرفعِ كانتِ الجملةُ الانشائيةُ خبراً عنِ المبتدإِ، وهوَ غيرُ جائزٍ إلّا عَلَى تأويلٍ بعيدٍ، وُهوَ أنْ يقالَ: أمّا زيدٌ فقولٌ فيهِ أكرمهُ، وَأَمَّا على تقديرِ النصبِ فلا يُحتاجُ فيهِ إلى هذا التَّأويلِ.

لا يقالُ: عَلَى تقديرِ النَّصبِ نَحتاجُ إلى تقدير المحذوفِ، وهوَ الفعلُ، وعلىٰ تقديرِ الرفعِ نَحتاجُ إلى التأويلِ، وكلٌّ واحدٍ مِنْهُما خلافُ[3] الأصلِ، فَلِمَ صَارَ الأوّلُ[4] أَولىٰ دونَ الثاني؟

لأنَّا[5] نقولُ: إنَّ استعمالَ الأولِ في كلامِهم [أكثرُ من أنْ يحصىٰ بخلافِ الثاني فَإنَّهُ لا يوجدُ في كلامِهم][6] فَإنَّ أبا عليٍّ قال: إنِّي ظَنَنْتُ أَنَّهُ لا يقعُ الأمرُ خبرَ المبتدإِ البتَّةَ لما بينهُمَا مِنَ المنافاةِ حَتّىٰ وجدتُهُ فِي كلامِهم فَوجَبَ تَأْويلُهُ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ف: هو.

(٣) في ل: على خلاف.

(٤) في ل: الاولى.

(٥) في ف: لا.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

اختيار النصب

قولُهُ: (*ويُختَارُ النَّصبُ بالعطفِ على جملةٍ فعليةٍ* إلى [قوله (مستشهداً بالآية)[١]: ﴿خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾[٢]][٣]).

إشارةٌ إلى مواضعَ يُختَارُ النَّصبُ فيها، وهيَ ثلاثةٌ:

أحدُها: أن تتقدّمَ عليه جملةٌ فعليّةٌ نَحو: لَقيتُ القومَ حَتىٰ زيداً[٤] لَقيتُهُ، فَإنَّ هَاهُنا يجوزُ نصبُ زيداً[٥]، ورفعُهُ، لكنَّ نصبَهُ أَولىٰ، لأنَّهُ على تقديرِ رفعهِ يلزمُ عطفُ الجملةِ الاسميةِ على الجملةِ الفعليةِ، لكونِهِ مبتدأً حينئذٍ، وهوَ غيرُ مناسبٍ، وَعَلَى تقديرِ النصبِ يلزمُ عطفُ الجملةِ الفعْليةِ عَلَى الجملةِ الفعليةِ، لِكونِهِ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ حينئذٍ، وهوَ مناسبٌ، فإذاً النصبُ أولىٰ، وَمِنهُ قولُهُ تَعالَىٰ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ، والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذَاباً أَلِيماً﴾[٦].

وثانيها: أنْ يقعَ الاسمُ موضعاً هوَ بالفعلِ أَولَى وَذَلِكَ كَوقوعِهِ / ٤٥ و / :

بَعْدَ حرفِ الاستفهامِ نَحو: أَعبدَالله ضربتَهُ؟

وَبَعْدَ حرفِ النفي، نحو[٧]: مَا زيداً ضربتُهُ.

---

(١) ما بين القوسين منّا لضرورة السياق، ولم ترد في سائر النسخ.

(٢) سورة القمر: ٤٩.

(٣) في ع: آخره، وفي ف: (قوله: خلقناه).

(٤) في ل: عبدالله.

(٥) في ل: عبدالله.

(٦) سورة الإنسان: ٣١.

(٧) في ل: مثل.

وبعدَ إذا الشرطيةِ، نَحو: إذا عبدَاللهِ[1] تَلقاهُ فَأكْرِمْهُ.

وَبَعدَ حيثُ، نَحو: حيثُ زيداً تجدْهُ فَأكرمْهُ.

وقبلَ الأمرِ، نَحو[2]: زيداً أَكْرِمْهُ.

وقبلَ النهيِ، نحو: زيداً لا تَشْتِمْهُ.

وَإِنَّما كانَ النصبُ في هذهِ المواضعِ أَولَى وأكثرَ، لأنَّ وقوعَ الفعلِ، بعدَ حرفِ النَّفي والاستفهامِ، وَإذا الشرطيّةِ أكثرُ، وَهذا الفعلُ ناصبٌ، والنصبُ[3] أكثرُ، وجوازُ الرفعِ بعدَ إذا الشرطيةِ دليلٌ عَلَى أَنَّها لا تَلْزَمُ الفِعْلَ، وَإلّا لَوَجَبَ النصبُ بعدَها، كما بعدَ إنِ الشرطيةِ، وَكَذَلِكَ النصبُ بعدَ حيثُ، لوقوعِ الفعلِ بعدَهُ أكثرَ من وقوعِ الاسم، كَإِذَا. وَأَمَّا إذَا وَقَعَ قَبْلَ الأمرِ والنهيِ والدعاءِ فَلأَنَّهُ على تقديرِ الرفعِ يلزمُ كونُ الطلبِ خبرَ المبتدإِ، وَهُوَ بعيدٌ.

وَأَمَّا على تقديرِ النَّصْبِ، فَلا يلزمُ إلّا الحذفُ، وهو كثيرٌ.

وَاعلمْ أَنَّ الاستفهامَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ:

الأوّل: مَا يُختَارُ فيهِ الرفعُ، ولكنَّ النَّصبَ جائزٌ مَعَهُ، وَهُوَ الاستفهامُ بالأسماءِ، نَحو: أَيُّهم ضربتَهُ، وَمنْ حدَّثْتَهُ؟

والثاني: ما يجب فيهِ الرفعُ، ولا يجوزُ فيه[4] النَّصْبُ، وَذَلِكَ الاستفهامُ الواقعُ

---

(١) (عبدالله) ليس في ز.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ل: فالنصب.

(٤) (فيه) ليست في ت، ز، ع.

خبراً، نَحو: زيدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ؟ لأنَّ مَا بَعْدَ الاستفهامِ لَمْ يَعْمَلْ فيما قَبْلَهُ.

والثالثُ: مَا يُختَارُ فيهِ النَّصْبُ، والرَّفعُ جَائزٌ، نَحو: أزيداً ضَرَبْتَهُ، وَمِنْهُ: أزيداً ضَرَبْتَ وعمراً أَخاهُ[1]؟ أَي أَخا زيدٍ[2].

وثَالثُها: عندَ خوفِ ظ لَبْسِ المُفسِّر بالصِّفةِ، نَحو قولِهِ تَعالَى[3]: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[4][5]، وَهُوَ مِنْ جملةِ المواضعِ التي كانَ النَّصْبُ فيها أَولَى مِنَ الرفعِ، لأنَّهُ عَلى تقديرِ النصبِ كانَ معناهُ: إِنَّا خَلقنا كُلَّ شيءٍ بِقَدَرٍ، وهوَ المعنى المقصودُ من الآيةِ.

وَعَلَى تقديرِ الرفعِ يُحْتَمَلُ أن يكونَ [(كُلُّ شيءٍ) مُبْتَدأً و(خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ) خبرهُ[6]، فيكونُ معناهُ: كُلُّ شيءٍ هُوَ مَخْلوقُنَا بِقَدَرٍ، وَهُوَ أيضاً مقصودٌ مِنَ الآيةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ][7] (خَلَقْنَاهُ) صفةً لِقولِهِ: (كُلَّ شيءٍ) وَقَوْلُهُ: (بِقَدَرٍ) خَبرُ المُبتدإِ[8]، وهو لا يفيدُ المَعنى [الذي هوَ][9] المقصودُ مِنَ الآية.

[وإِذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فنقولُ: لو نُصِبَ لَأَفَادَ المَعْنَى المَقْصُودَ مِنَ الآيةِ، وَلَو رُفِعَ

---

(١) في ف، ل: أزيد ضربه عمرو وأخاه.

(٢) في ز: أخاه زيد.

(٣) كلمة (تعالى) ليست في ز، ل.

(٤) سورة القمر: ٤٩.

(٥) زاد في ز: (أي: خلقنا كلّ شيء بقدر).

(٦) البيان ٢: ٤٠٦.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في ز.

(٨) التبيان ٢: ١١٩٦.

(٩) ساقط من ل.

احتُمِلَ أَنْ يكونَ المفسِّر، وهو خلقناه صفةً لِكلّ شيءٍ، وحينئذٍ لَمْ يُفِدِ المقصودَ منَ الآيةِ.][1] فإذاً كان النصبُ أَولَىٰ.

وَإليهِ أشارَ بقولِهِ: (*وَعِندَ خوفِ لَبس المُفسِّر بالصفةِ*).

تساوي الرفع والنصب

قولُهُ: (*وَيستَوي الأمرانِ في مثلِ*[2] *زيدٌ قَامَ، وعمرٌو أكرمْتُهُ*).

وَإِنَّما استَوى الرفعُ والنصبُ لأنَّ الجملةَ الأولَى جُملتانِ:

صُغْرَى، وهيَ قامَ معَ ضميرِهِ، وَهيَ فعليةٌ.

وَكُبْرَىٰ، وهيَ زيدٌ قامَ، وهيَ اسميةٌ.

فالرفعُ على تقديرِ عطفِ الاسميةِ على الاسميةِ، أي عَلَى الكُبْرَىٰ[3]. والنصبُ على تقديرِ عطفِ الفعليةِ عَلَى الفعليةِ أَي على الصُّغْرَىٰ.

فَإنْ قِيلَ: النَّصبُ أَولَىٰ، لِأنَّه يلزمُ أَنْ يكونَ معطوفاً على ما هُوَ أقربُ بخلافِ الرفعِ.

قُلنا: الرفعُ أَولَى لأنَّهُ لا يَسْتَلْزِمُ الحذفَ، والنصبُ يستلزمُهُ[4]، فَيَتَعَارَضَانِ، فَبَقِيا مُتَساويينِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٢) كلمة (مثل) غير موجودة في مجموع مهمات المتون: ٣٩٢.

(٣) في ف: كبرىٰ.

(٤) في ت، ع، ف: يستلزم، وفي ل: يستلزم الحذف.

واعلمْ أنَّهُ ذكرَهُ سيبويهِ[١]، وَاعترَضَ عليهِ جَمَاعَةٌ، فَقَالُوا: إذا قُلنَا: زَيدٌ قَامَ وعمراً أكرمتُهُ، لَمْ يَجُزِ العطفُ عَلَى الجملةِ الصُّغْرَىٰ، لأنَّ كُلَّ مَا عُطِفَ عَلَى الخبرِ يَصلُحُ أَنْ يكونَ خبراً، لكنْ لا يصلُحُ أَنْ يكونَ خبراً لِفسادِ المَعنَىٰ، بَلْ لَوْ جُعِلَ فِي الجملةِ الثانيةِ مَا يعود عَلَى زيدٍ كَانَ جائزاً مَا ذَكَرَهُ سيبويهِ، نَحو: زيدٌ قامَ وعمراً أَكْرَمْتُهُ عِندَهُ أَو فِي دَارِهِ.

وَقَال أبو سعيدٍ السيرافي: ظَنِّي أَنَّ سيبويهِ أرادَ ذَلِكَ، لأنَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إلى تَصحيح المثالِ[٢]، وَذَكَرَهُ سيبويهِ في مواضعَ.

واعلمْ أَنَّ هذا الإشكالَ إِنَّما يَرِدُ عَلَى مَنْ عَطَفَ عَلَى الجملةِ الصُّغْرَىٰ، أَمَّا إذا عُطِفَ على الجملةِ الكُبْرَى فَلا يَرِدُ، لكنَّ هذا[٣] يقتضِي أَنْ يكونَ الرفعُ هوَ الجائزَ فقط، لَكِنَّ سيبويهِ سَوَّىٰ بَيْنَهُما[٤].

وَقَال الأخفشُ / ٤٥ ظ /: لا يجوزُ: زيدٌ قَامَ وعمراً أكرمتُهُ على تقديرِ أَنْ يكونَ معطوفاً على الجملةِ الصُّغرَىٰ، لأنَّ[٥] (قَامَ) لَهُ موضعٌ من الاعرابِ و(عمراً أكرمتُهُ) لا موضعَ لَهُ من الاعرابِ[٦].

[وَقَالَ أَبو عليٌّ: لَمَّا لَمْ يكنْ اعرابُ الجُمْلَةِ الأُولَى ظاهراً في اللفظِ صَارَ بمنزلةِ

---

(١) الكتاب ١: ٤٧.

(٢) الكافية: ـ شرح الرضي ١: ١٧٦.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) الكتاب ١: ٤٧.

(٥) في ل: أن.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٧٦.

مَا لا موضعَ لَهُ مِنَ الاعرابِ][1] فإذاً لمْ يمتنع أنْ يُعطَفَ عَلَيهَا مَا لَا مَوضِعَ لَـهُ مِـنَ الاعرابِ[2].

وجوب النصب

قَولُهُ: (*وَيجِبُ النَّصبُ بعدَ حرفِ الشرطِ، وحرفِ التحضِيضِ*).

اعلمْ أنَّ النصبَ واجبٌ بعدَ هذهِ الحروفِ لكونِهَا حروفاً لا يَلِيها إلّا الفِعلَ لفظاً أو تقديراً، فإذا وقَعَ الإسمُ بعدَ أَحدِ هذِه الحروفِ، كانَ منصوباً بإضمارِ الفعلِ الناصِبِ، نَحو: إِنْ زيداً زُرْتَهُ أكرمْهُ، وكقولِهِ:

لَا تَجْـزَعِي إِنْ مُـنْفِساً أَهْـلَكْتُهُ

وَإِذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[3]

وَهَلّا بَكراً ضربتَهُ، وَلولَا زيداً ضَربْتَهُ، وَلو مَا خالداً أكرمْتَهُ، وَمِنْهُ قَولُهُ:

تَـعُدُّونَ عَـقْرَ النَّـيبِ أَفْـضَلَ مَجْـدِكُم

بَني[4] ضَوْطَرَى لَـولَا الكَمِّـي المُـقنَّعا[5]

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٧٦.

(٣) البيت للنمر بن تولب. ويروى (منفس) بالرفع مكان (منفسا) بالنصب والمنفس: النفيس. ويريد به المال. شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ـ بغداد: ٧٢، وينظر: الكتاب ١: ٦٧، والأمالي الشجرية ١: ٣٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٢٢ و ٢: ٣٨، وشرح الأشموني ٣: ٧٥، والخزانة ٣: ٣١٤.

(٤) في ل: بنو.

(٥) البيت لجرير يهجو الفرزدق وقومه. الضوطر والضيطر: الضخم اللئيم، والضيطر والضيطرى: الضخم ←

وَإِنْ وَقَعَ الاسمُ بَعْدَ هذهِ الحروفِ مرفوعاً كَانَ بإضمارِ الفعلِ.

مسائل ليست من الباب

قَولُهُ: (*وَلَيس مِثْلُ أَزيدٌ ذُهِبَ بهِ مِنهُ فالرفع*)[1].

وَإِنَّما لَمْ يكنْ مِنْ هذا البابِ، لأَنَّهُ لو كَانَ منهُ لجازَ نصبُ الإسمِ الواقعِ قبلَ الفعل، لَكنَّهُ لَمْ يجزْ، لأَنَّ نَصْبَهُ ورفعَهُ تابعانِ لنصبِ الضَّميرِ ورفعِهِ، فَإِنْ كانَ الضميرُ منصوباً، كانَ الإسمُ منصوباً، وإِنْ كانَ مرفوعاً كانَ مرفوعاً، وإذا كانَ كذلكَ وجَبَ رفعُ الإسمِ، لكونِ الضميرِ معَ الباءِ في محلِّ الرفعِ بكونِهِ فاعلاً لِذُهِبَ، ثُمَّ رفعُهُ يَحتَمِلُ وجهينِ:

إِمَّا على الابتداءِ، وَإِمّا على أَنَّهُ فاعلٌ بإضمارِ فعلٍ.

وَكذا[2] زيدٌ أَسمِعْ بِهِ!! في التَّعَجُّبِ، لكونِ الجارِ والمجرورِ في محلِّ الرفعِ، وَأَمَّا مَنْ يجعلُهُ في موضعِ المفعولِ فيجيزُ النَّصبَ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّهُ إذا أُقِيمَ المصدرُ مُقامَ الفاعلِ يجوزُ نصبُ زيدٍ حينئذٍ، لكونِ الضميرِ في محلِ النصبِ، وَيصيرُ تقديرُهُ حينئذٍ أَزيداً ذُهِبَ الذَّهابُ بهِ وَهذا

← الجنبين العظيم الأست، ويقال للقوم إذا كانوا لا يغنون غناء: بنو ضوطرى. وفي الديوان: (سميكم) مكان (مجدكم) و(هلا) مكان (الولا). ديوان جرير ١: ٣٣٨، ولسان العرب ـ ضطر ـ ٦: ١٥٩.

(١) قال الرضي: أي فالرفع واجب. الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٧٧.

(٢) في ل: وكذلك.

منسوبٌ إلى أبي سعيدٍ[١]، وَقِيلَ عليهِ: إنَّما جَازَ مَا ذَكَرَهُ أنْ لَوْ لُفِظَ بالمَصْدرِ، أمَّا إذا لَمْ يُلْفَظْ فَلا.

وَالتَّلفُّظُ بِالمصدرِ مُطلقاً ليسَ بكافٍ، بَلْ لابدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يكونَ مُعرّفاً أو موصوفاً بالتمكّنِ قيامَهُ مُقامَ الفاعلِ.

قوله: (وكذلِكَ ﴿كُلُّ شيءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[٢]).

أَيْ: لَيسَ مِن هذا البابِ، لأنَّهُ لو كانَ مِنهُ لكانَ تقديرُهُ: فعلوا كـلَّ شيءٍ في الزُّبُرِ، وَأنَّه محالٌ، لأنَّ الجارَّ والمجرورَ، إمّا يتعلّقُ بِـ(فعلوا) أَو صفةٌ لِكُلِّ شيءٍ.

والأوّلُ ظاهِرُ الفَسَادِ لأنَّهُم ما فَعلوا في الزبر شيئاً.

والثاني أيضاً ظاهرٌ لأنّهم مَا فَعَلوا جميعَ ما في الزُّبُرِ مِنَ الأوامرِ والعباداتِ.

قولُهُ: (وَنحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[٣]) إلى آخرِهِ.

إعلمْ أَنَّ فيهِ خلافاً.

فَـقالَ المُـبردُ: الألفُ واللامُ في ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾[٤] بِمَعنَى الذي والتي وتقديرُهُ: [الذي زَنَى والتي زنَتْ،][٥] وهوَ مبتدأٌ، وقولُهُ: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ خبرُهُ والفاءُ

---

(١) هو أبو سعيد السيرافي، ترجمته في ١: ١٢٣.

(٢) سورة القمر: ٥٢.

(٣) سورة النور: ٢.

(٤) سورة النور: ٢.

(٥) في ت، ع: التي زنت والذي زنى، وينظر: رأي المبرد في الكامل ٣: ٢٦٥.

جِيءَ بِهِ لِيدُلَّ عَلَى السببيةِ، كَمَا عَلِمْتَ في بابِ المبتدإِ والخبر.

وإذا كانَ كذلكَ لمْ يكنْ مِنْ هذا البابِ.

وقالَ سيبويهِ: [﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ مبتدأٌ عَلَى تقدير حذفِ المضافِ وَخَبَرُهُ محذوف، وتقديرُهُ: فِيمَا يُتلَى عليكم][1] حُكمُ الزانيةِ والزاني[2]، فَهِيَ جملةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنفسِهَا لا تَعَلُّقَ لَهَا بالفِعْلِ الذي بَعْدَها[3]، ثُمَّ قَولُهُ تَعَالى[4]: ﴿فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِنْهُمَا مِاْئَةَ[5] جَلْدَةٍ﴾[6] بيانٌ للحكمِ الذي وَعَدَ بِذكْرِهِ، وَهِيَ جملةٌ أخرىٰ لَا تَعلُّقَ لَهَا بالأولىٰ، فَإذاً لا يكونُ مِن هذا البابِ، فَتَعيَّنَ الرَّفعُ عَلى كِلا القولينِ.

قولُهُ: *(وإلّا فالمختارُ النَّصبُ)*.

أي: إنْ لمْ يكنْ كما قَالَ المُبَرِّدُ وسيبويهِ فالمختارُ في مثلِ الزَّانيةِ والزَّاني النصبُ[7] لِكونِهِ اسماً بَعْدَهُ فعلٌ مشتغلٌ عنهُ بضميرٍ لوْ سُلِّطَ عَليهِ لَنَصَبَهُ، وَمَعَهُ قرينةُ الطَّلَبِ التي هيَ أقوىٰ قرائِنِ النَّصبِ المُختَارِ.

ومثلُهُ قولُهُ تعالَىٰ: ﴿ٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾[8] وقد نَقَلَ أبو

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٢) الكتاب ١: ٧١ ـ ٧٢.

(٣) زاد في ز: بالأولىٰ فإذا.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ل: ثمانين.

(٦) سورة النور: ٢.

(٧) في ل: النصب أنسب.

(٨) سورة المائدة: ٣٨.

سعيدٍ السيرافي النَّصْبَ عنْ عيسىٰ بن عُمَرَ النحوي[١].

واعلمْ أنَّ بعضَ المتأخّرينَ قَسَّم الأمرَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

قِسمٌ مختارٌ[٢] فيه الرفعُ، وَهوَ كلُّ أمرٍ يُرادُ بِهِ العمومُ كقولِهِ تعالَىٰ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾[٣] الآية و[٤]كقوله تعالى[٥]: ﴿ٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[٦] الآية / ٤٦ و /.

وَقسم مختارٌ[٧] فيهِ النَّصبُ، وهو ما يراد[٨] بِهِ الخصوصُ نَحو: زيداً اضربْهُ.

وَقِسْمٌ لا يجوزُ فيهِ إلّا الرفعُ، وهوَ كُلُّ اسمٍ يقعُ الأمرُ بأسماءِ الأفعالِ[٩].

أمَّا الأوّلُ فَضَعِيفٌ لأنَّهُ يبطُلُ بمثلِ قولِكَ: كلُّ[١٠] رجلٍ يأتيك[١١] فاضربه، فإنَّهُ للعمومِ معَ أنَّ النصبَ هُوَ المختارُ بِلا[١٢] خِلافٍ، وَقَد نَصَّ عليهِ سيبويهِ[١٣].

---

(١) اعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج ـ تحقيق إبراهيم الأبياري، طبع القاهرة ٣: ٩٣٧ ـ ٩٣٨، ومختصر في شواذ القرآن: ١٠٨، ومشكل اعراب القرآن ١: ٢٢٥، ومجمع البيان ٦: ٨٩، والبحر المحيط ٣: ٤٧٦، وعيسىٰ بن عمر: ١١١.

(٢) في ز، ع، ف: يختار.

(٣) سورة النور: ٢.

(٤) (الواو) ليس في ز.

(٥) كلمة (تعالىٰ) زيادة من ت.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

(٧) في ز، ع، ف: يختار.

(٨) في ت: يختار.

(٩) تبدوا العبارة ناقصة.

(١٠) كلمة (كل) ليست في ز.

(١١) في ف، ل: يأتيني.

(١٢) في ز، ع: فلا.

(١٣) الكتاب ١: ٦٩ ـ ٧٠.

وأَمَّا أسماءُ الأفعالِ، فَمَن أعملَها فِيما قَبلَها، اختارَ النَّصبَ بِهَا إنْ لَمْ تشتغل[١] بضميرِ الاسمِ كقولِهِ:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا[٢]

أَي دونَكَ دلوي، وَإنِ اشتَغلَ[٣] بِضَمِيرِهِ نَصَبَهُ بِعَاملٍ مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بِمَا بَعْدَهُ.

وَمَنْ لَمْ يُعْمِلْهَا فِيمَا قبلَها أَجازَ رفعَ الاسمِ ونصبَهُ، واختارَ النَّصْبَ لِئلا يقَع الأمرُ خبراً.

---

(١) في ز، ل: تستعمل.

(٢) لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وقد قيل: لجارية من بني مازن، وتمامه:

إنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدونَكا

العقد الفريد لابن عبدربه ـ تحقيق أحمد أمين وصاحبيه ـ طبع القاهرة ٥: ٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٧٨، والهمع ٥: ١٢٠، وشرح الأشموني ٣: ٢٠٦، وتاج العروس ـ ميح ـ ٧: ١٥٧.

(٣) في ل: استعمل.

التحذير

قولُهُ: (*الرابعُ التحذيرُ، [وهُوَ معمولٌ بتقديرِ اتَّقِ]*[١] *[تحذيراً مِمّا بَعدَهُ]*[٢]) إلى آخرِهِ.

أَي: الرابعُ مِنَ المفاعيلِ[٣] اللازِمِ اضمارُ ناصبِهِ التحذيرُ.

قولُهُ: (*معمولٌ بتقديرِ اتَّقِ*).

احترازٌ من المعمولِ الذي لم يكنْ بتقديرِ اتّق.

قوله: (*تَحذِيراً ممّا بعدَهُ*).

احترازٌ مِنَ المعمولِ بتقديرِ اتَّقِ لكنْ لا لِلتحذيرِ ممّا بَعدَهُ، نحو قولِكَ: إيّاكَ، جواباً[٤] لِمَنْ قَالَ مَنْ أَضربْ[٥]؟

قولُهُ: (*أَو ذُكِرَ*[٦] *المُحَذَّرُ مِنهُ مكرَّراً*).

لِيدخُلَ فيهِ مثلُ قولِكَ: الطريقَ الطريقَ، فإنَّهُ من هذا البابِ، وفي قولِهِ: (أو ذِكْرِ[٧] المُحَذَّرِ مِنْهُ مُكَرَّراً) نظرٌ، لِأَنَّهُ لَا يَخلُو مِنْ أَنْ يكونَ مَعْطُوفاً عَلَى قولِهِ:

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٢) زيادة من ف.

(٣) في ت، ع، ل: المفعول.

(٤) ساقطة من ت، ف، ل.

(٥) في ع، ف: اتّقِ.

(٦) في مجموع مهمات المتون: ٣٩٢: (ذُكِرَ) بلفظِ ما لم يسمّ فاعله، وليس بسديد.

(٧) في مجموع مهمات المتون: ٣٩٢: (ذُكِرَ) بلفظِ ما لم يسمّ فاعله، وليس بسديد.

تحذيراً، أَو عَلَى قولِهِ: معمولٌ[١]، إذ لا شيءَ غيرَهما[٢]، وهُما ظاهرا الانتفاءِ، لامتناعِ عطفِ الفعلِ عَلى الاسمِ، فَإذاً العبارةُ الفصيحة[٣] أَنْ يُقَالَ: التحذيرُ هوَ معمولٌ بتقديرِ اتّقِ تحذيراً مِمَّا بَعْدَهُ أو معمولٌ بتقديرِ اتّقِ والمُحذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّرٌ.

مثالُ الأوّلِ: إيّاكَ والأسدَ [، أي اتّقِ الأسدَ][٤]، أي: اتّق نَفْسَكَ أن تتعرَّضَ للأسدِ، والأسدَ أَنْ يُهلِكَكَ، فَحُذِفَ الفِعْلُ، إمّا لِدَلالةِ الحالِ عليهِ، وظهورِ معناهُ، وَإمَّا لِعَدَمِ الفرصةِ بِتَلَفُظِ الفِعلِ. ثُمَّ حَذَفوا النَّفْسَ لأنَّهُ إنَّما جِيءَ بِهَا لامتناعِ جَمْعِهِم بينَ ضميري الفاعِلِ والمفعولِ بشيءٍ[٥] واحدٍ، وهوَ عندَ حذفِ الفعلِ انتفىٰ مُوجبُها فَوَجَبَ حَذْفُها، فَلَمَّا حُذِفَ النفسُ وَجَبَ العدولُ مِنَ الضميرِ المُتَّصِلِ إلى المُنْفَصِلِ، للتعذُّرِ، فَقِيلَ: إيّاكَ إيَّاكُما إيَّاكُم إيّاكِ إيّاكُما إيّاكُنَّ بِحَسَبِ مَنْ تأمُرُهُ، والأسدُ منصوبٌ على أَنَّهُ معطوفٌ على إيَّاكَ.

فَإنْ قِيلَ لَا يجوزُ عطفُ الأسدِ عَلَى إيّاكَ، لأنَّ العطفَ بالواوِ يقتضي الشَّرِكَةَ في اللفظ والمَعْنَىٰ.

ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: ضربتُ زيداً وعمراً فَالضَّرْبُ وَقَعَ بِهِمَا جميعاً، وَأَنْتَ

---

(١) يبدو لي أنّ العطف لا على هذا ولا على ذاك، بل على (تقدير) فتكون الجملة وهو معمول بتقدير اتّقِ... أو ذِكْرِ المُحَذَّرِ...).

(٢) في ت: فيه ثالث، وفي ف: ثالث.

(٣) في ع: الصحيحة.

(٤) زيادة من ت.

(٥) في ز، ع: لشيء.

هُنَا لَا تَأْمُرهُ[١] بِمُساعَدةِ الأَسَدِ عَلَى سبيلِ التحذيرِ [كَما أَمَرتَهُ[٢] بِمُسَاعَدَةِ نفسِهِ عَلَى سبيلِ التحذيرِ][٣] فيكونُ المخاطبُ مُخوّفاً محذوراً للأسدِ فَكَما كانَ الأسدُ كَذلِكَ[٤] للنفسِ.

فالجوابُ عَنْهُ أَنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليهِ يجبُ أَنْ يَشْتَرِكَا في المَعْنَى الذي يقتضي الاعرابَ، وَقَد اشتَرَكا هَاهُنا كَذَلِكَ.

أَمَّا اشتِراكُهُمَا في غيرِ ذَلِكَ فغيرُ واجبٍ.

ومثالُ المُكَرَّرِ[٥]، قولُكَ[٦]: الطريقَ الطريقَ، أَيْ: اتّقِ الطريقَ أو بَاعدْهَا، وَقَالوا: إِيَّاكَ من الأسدِ، أَي: باعد نَفْسَكَ من الأسدِ أو[٧] اتَّقِ، وَقَولُهُم: إِيَّاكَ وأَنْ تَحْذِفَ مِثلُ إِيّاك والأسدَ، لأنَّ [أَنْ تَحْذِفَ][٨] في تأويل المصدرِ، فهو بمنزلةِ إِيّاكَ والحذفَ، وتأويلُ إِيّاكَ من أَنْ تَحذِفَ، كما قَالُوا: إِيّاكَ منَ [الأسدِ، وَقَالُوا: إِيّاكَ أَنْ تَحذِفَ، بحذفِ (مِنْ) لأَنَّهُ قَدْ يُحذَفُ حرفُ الجرِّ مِن[٩] (أَنَّ) و(أَنْ) لِطُولِ الكلامِ بِهِمَا مَعَ ما بعدَهُما من الصِّلَةِ فَجازَ فِيهِ مِنَ الحذفِ مَا لَمْ يَجُزْ فِي الاسمِ الصَّريحِ، والمَصدرِ

---

(١) في ع، ف، ل: تأمر.

(٢) في ل: أمرت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

(٤) في ل: لذلك.

(٥) في ل: التكرير.

(٦) في ف: كقولك.

(٧) في ف: و.

(٨) في الأصل، وفي ز: الحذف.

(٩) في ل: مع.

الصريح، فَلا يُقالُ: إياكَ الأسدَ، عَلَى تَقدِيرِ، إيّـاكَ مِـنَ [الأَسَـدِ، وَإيّـاكَ والأسـدَ، وَقَالوا[1]: إيّاكَ[2] أَنْ تَحْذِفَ عَلَى تقديرِ إيّاكَ مِنْ][3] أَنْ تَحذِفَ أَوْ عَلَى تَقديرِ[4] إيّاك وَأَنْ تَحذِفَ.

أمّا الأوّل: فلأنَّ حرف الجرّ لم يحذفْ من الاسم الصريح.

وأمّا الثاني: فلأنّ حرف العطف لم يحذف أصلاً.

فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ قَالَ[5].

فَـإيّاك[6] إيّـاكَ المِـرَاءَ فَـإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَللشَّرِّ جَـالِبُ[7]

وَمُرَادُهُ إمَّا مِنَ المِرَاءِ أَوْ وَالمِرَاءِ، بِحَرْفِ الجَرِّ أَوْ بِحَرْفِ العَطْفِ.

والجَوابُ: أَنْ نَقُولَ: إنَّهُ ليسَ فِيهِ حُجَّةٌ.

أَمَّا أوّلاً: فلأَنَّهُ خِلافُ القِياسِ، لِمَا ذَكَرنَاهُ واستعمالِ الفُصَحَاءِ / ٤٦ ظ /.

وَأَمَّا ثانياً: فَلأَنَّهُ في ضَرورةِ الشِّعْرِ، وَكلامُنَا في السَّعةِ والاختيارِ.

وَأَمّا ثالثاً: فَلأَنَّهُ إنّما قالَ حملاً للمصدرِ على أَنْ معَ الفِعلِ، لكونِهِ في تقديرِ: أَنْ

---

(١) في ل: كما يقال.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) كلمة (تقدير) ساقطة من ل.

(٥) (فقد قال) ليس في ت.

(٦) (الفاء) ساقطة من الأصل، ومن ز، ع.

(٧) ينسب البيت إلى الفضل بن عبدالرحمن القرشي. الكتاب ١: ١٤١، والمقتضب ٣: ٢١٣، والخصائص ٣: ١٠٢، وطبقات النحويين واللغويين: ٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٥، والخزانة ٣: ٦٣.

تُماريَ.

وَأمَّا رَابِعاً: فَلأنَّ سيبويهِ وَالخَليلَ قَالَا: إنَّهُ مَنْصوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ غَيرِ الفعلِ الذي نَصبَ إيّاكَ، كَأنَّهُ لَمّا قالَ إيّاكَ إيّاكَ اكتفَى، ثُمَّ قَالَ: المراءَ على تقديرِ: اتقِ المراءَ[1] أو جانبِ المراءِ، وَإذا كانَ كَذَلِكَ لَمْ تَبْقَ فيهِ حُجَّةٌ عَلَى جوازِ إيّاكَ الأسدَ بغيرِ حرفِ العطفِ، وبغيرِ مِنْ.

وَاعلمْ أَنَّ السِّيرَافي والأندلُسي[2] قَالا: يجوزُ إيّاكَ الأسدَ[3]، بِمَعْنَى أَنْ يُقَدَّرَ فِعلٌ يَنصِبُ المفعولَينِ، أَيْ: جَنِّبْ نَفْسَكَ الأسدَ، وَقَالا: إنَّ معنَى قَولِنَا: إيّاكَ والأسدَ: جَنِّبْ نفسَكَ الأسدَ، فالأسدُ في مَوضِعِ المفعولِ الثاني، وَدَخَلَتِ الواوُ لِتَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الجَمْعِ.

ثُمَّ اعلَمْ أَنَّهُ كَمَا يُحذَفُ الفِعلُ النَّاصِبُ لِلمَفعُولِ عِندَ الدَّلالةِ عَلَيهِ، يُحْذَفُ المفعولُ عِندَ الدَّلالةِ عَلَيهِ، وَحَذْفُهُ قدْ يكونُ لفظاً أو[4] معنَى، أَي: يَكونُ بعدَ الحذفِ نَسياً منسيّاً، كَقولِكَ: فُلانٌ يُعطي ويمنعُ، ويصلُ وَيَقْطَعُ وَيضرُّ وينفعُ، والمرادُ أَنَّهُ يعطي ذوي الاستحقاقِ ويمنعُهُم، وَقَدْ يكونُ حَذْفُهُ لفظاً لا معنىً، كقوله تعالى:

---

(١) الكتاب ١: ١٤١.

(٢) هو القاسم بن أحمد بن الموفّق بن جعفر الأندلسي تقدّمت ترجمته ١: ٢٦٣.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٢٥: فإنْ قيلَ هل يجوزُ حذفِ الواو من الأسد فيقول: إيّاك الأسد؟ قيل لا يجوز ذلك لأنّ الفعل المقدّر لا يتعدّىٰ إلى مفعولين فلم يكن بدّ من حرف العطف أو حرف الجرّ نحو: إيّاك والأسد أو إيّاك من الأسد فتكون قد عديته إلى الأوّل بنفسه ثمّ عديته إلى الثاني بحرف الجرّ.

(٤) في ع، ف، ل: و.

﴿اللهُ[١] يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[٢]، وكقولِهِ تعالَىٰ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[٣]، لأنَّهُ لابدَّ لِهٰذَا الموصولِ مِن ضَميرٍ يَرجِعُ إِليهِ مِنْ صِلَتِهِ، وَمَنْ حَذَفَ المفعولَ حَذَفَ المُنَادَى كَمَا ذَكَرنَاهُ.

المفعول فيه

قولُهُ: (*المفعولُ فيهِ ما فُعِلَ فيهِ فِعْلٌ مذْكُورٌ مِنْ زَمانٍ أَوْ مَكانٍ*).

وَإِنَّما سُمِّيَ هذا المفعولُ مفعولاً فيهِ، لكونِهِ مُقَيَّداً[٤] بِفي في السؤالِ والجَوابِ، لفظاً أوْ تقديراً، كَما يُقالُ: فِي أيِّ يومٍ مَشيتَ، فيقولُ في الجوابِ: في يومِ الخميسِ.

وَإِنَّما سُمِّي ظَرْفاً لِكونِهِ مَحَلّاً للأفعالِ وَوعاءً لَهَا[٥] تشبيهاً بالأَوانِي التي هِيَ[٦] محلُّ الأشياءِ، وَلِهٰذا سَمَّاهُ الكُوفيونَ محلّاً[٧]، وَلَه أسامٍ[٨] كثيرةٌ[٩].

فقولُهُ: (*مَا فُعِلَ فيهِ فِعْلٌ*) يتناولُ غَيرَهُ مثلَ يَومُ الجُمُعَةِ طَيِّبٌ، لِأَنَّهُ زَمانٌ

---

(١) لفظ الجلالة ليس في ت، ل.

(٢) سورة الرعد: ٢٦.

(٣) سورة هود: ٤٣.

(٤) في ت: متقيّداً، وفي ف: مقدّراً.

(٥) في ل: له.

(٦) كلمة (هي) ساقطة من: ف.

(٧) نسبت هذه التسمية إلى الفراء من الكوفيين. شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٥.

(٨) في الأصل، وفي ز،ع: أسامي، وفي ت، ف: أسماء.

(٩) وسماه الكسائي وبعض أصحابه صفة. شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٥.

لابدَّ وَأَنْ يُفعلَ فيهِ فعلٌ.

وَقولُهُ: (*فِعْلٌ مذكورٌ*)، خرجَ عنهُ مِثلُهُ، لأنَّهُ قَالَ: (*فُعِلَ فيهِ فِعْلٌ*)، لَكِنْ لَمْ يُفعَلْ فيهِ فِعلٌ مذكورٌ لِعَدَمِ ذِكْرِ الفِعْلِ هَاهُنا.

وَلِقائِلٍ أَنْ يُوردَ عَلَيهِ النَّقْضَ بمثلِ طَابَ اليومُ و[1] سرّني اليومُ[2]، وَصَامَ[3] اليومُ، فَإِنَّهُ يُفعلُ[4] فيهِ فِعْلٌ مذكورٌ، مَعَ أَنَّهُ ليسَ بظرفٍ، اللهمَّ إلّا أن يَزيدَ فيهِ قيداً آخرَ، وَهُوَ مُقدَّرٌ[5] بفي، لأنَّ مثلَ ما ذَكَرنَا ليسَ مقدّراً بفي.

وقولُهُ: (*مِن زمانٍ أو مكانٍ*).

تفصيلٌ للمفعولِ فيهِ، والزَّمانُ مقدارُ حَرَكةِ الفَلَكِ الأَقصَى، أو اليومُ والليلةُ، والمكانُ ما يَتَمَكَّنُ عليهِ المُتَمكِّنُ أَو نَقولُ: ظرفُ الزَّمانِ مَا صَلَح [جوابَ متى][6]، وظرفُ المكانِ مَا صلَحَ [جواب أين[7]][8].

ثُمَّ اعلمْ أَنَّهُ يدخلُ في حَدِّهِ المذكورِ مثلُ قَولِنَا: خرجت في[9] يومِ الجمعةِ،

---

(١) (الواو) ليس في ز.

(٢) كلمة (اليوم) زيادة من ف.

(٣) في ل: رحام.

(٤) في ف: فعل.

(٥) في ف، ل: مقدراً.

(٦) في ل: جواباً لمتى.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٨) في ل: جواباً لأين.

(٩) (في) ساقطة من ف.

لكنّ[١] النَّحويينَ[٢] لا يقولونَ: إنّه[٣] مفعولٌ فِيهِ، لأنَّ المشهورَ من مَذْهَبِهِم أَنَّ الظَّرْفَ كلُّ اسمٍ من أسماءِ الزمانِ أو المكانِ بتقديرِ في وَليسَ في لَفْظِهِ فِي[٤]، فإذا أخذوا في تعريفِهِ قَيدينِ:

أَحدُهما: أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِفي.

والآخرُ: أَنْ لا يكونَ ملفوظاً بِهَا.

فَإن اختَلَّ أحدُهمَا أو كلاهُما لمْ يَكُنْ ظرفاً، مثلاً، إذا ظَهَرَ في اللفظِ، نَحو: قمتُ في اليومِ، أَوْ لَمْ يكنْ مُقَدَّراً، نَحو: اليومُ طيِّبٌ لَمْ يكنْ ظَرْفاً.

وإذا ظَهَرَ في اللفظِ يُقَالُ لَهُ جارّاً ومجروراً. وَإنْ قِيلَ: إنَّهُ ظَرْفٌ فَعَلَى المجازِ.

لا يُقالُ: الظروفُ تَتَضَمَّنُ مَعنَى في فَوَجبَ أَنْ تُبنَى كأينَ ومتى[٥] وكيفَ لِتَضَمُّنِهَا[٦] الحرفَ.

لأنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّها تَتَضمَّنُ معنىَ فِي، لأنّها لو كانتْ كَذَلِكَ لمْ يجزْ [إظهارُهَا مَعَهَا كَمَا لمْ يجز][٧] إظهارُ الهمزةِ معَ أينَ وكيفَ، لأَنَّ ضَابِطَ التَّضَمُّنِ هُوَ عدمُ جَوازِ الظهُورِ[٨]، والتقديرُ جوازُ الظُّهورِ.

---

(١) في ل: لأنّ.

(٢) في ت: النحويون.

(٣) في ع، ل: له.

(٤) (في) ساقطة من ت، ز، ف.

(٥) زيادة من ت.

(٦) في ل: لتضمنها.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٨) زيدت العبارة التالية في ل: وينتقض بخمسة عشر فإنّه يجوز أن يقال خمسة وعشرة.

شرط نصب المفعول فيه

قولُهُ: (*وشرطُ نصبِهِ تقديرُ في*).

لأنَّها لو كانتْ ملفوظةً لكانَ مجروراً، فلو نُصبَ حينئذٍ لَزِمَ أَنْ يكونَ منصوباً ومجروراً، وأنَّه محالٌ.

قولُهُ: (*وظروفُ الزّمانِ...*) إلى قوله: (*مثلُ دخلتُ الدارَ عَلَى الأصحِّ*) / ٤٧ و /.

إعلمْ أَنَّ الظرفَ:

إمَّا ظرفُ زمانٍ.

وإمَّا ظرفُ مكانٍ.

فإنْ كانَ الأوّلَ: فَجَمِيعُهُ، أَعني المبهمَ والمُوقتَ، يقبلُ ذَلِكَ، أَيْ يقبلُ النصبَ بتقديرِ في لأنّ الفِعلَ يدلُّ على جميعِ [أنواعِهِ بصيغتِهِ كَمَا يدلُّ على جميعِ أنواعِ المصادرِ، فَكَمَا أنَّ الفِعْلَ يتعدَّىٰ إلى جميعِ][1] أنواعِ المَصَادِرِ المَعرِفَةِ والنَّكِرَةِ، المُبهَمِ والموقتِ، فَكَذَلِكَ يَتَعَدّىٰ إلى جَمِيعِ ظروفِ الزمانِ.

وَإنْ كَانَ الثاني: أَعْنِي ظرفَ المَكانِ فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ مبهماً أَو لَمْ يكنْ.

والمرادُ مِنَ المُبهَمِ[2] عِنْدَ بَعضِهم: الجهاتُ الستُّ[3]، ومن المعيّن ما سِواهَا،

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ل: بالمبهم.

(٣) في ل: الستة.

وَمَا جَاءَ منصوباً بتقديرِ في من الأمكنةِ التي على[١] غَيرِ الجهاتِ الستِّ، نَحو: عِندَ، وَلَدَى[٢]، فهوَ مسموعٌ عندَهَم غيرُ قياسيٍّ.

وقالَ الآخرونَ: الأمكنةُ المبهَمةُ غيرُ الجهاتِ الستِّ كثيرةٌ فينبغي أن تُضبَطَ بِضَابِطٍ فَقَالُوا: المَكَانُ المُبْهَمُ مكانٌ اسمهُ باعتبارِ مَا ليسَ بِدَاخلٍ في مُسمَّاهُ كالخَلْفِ، وَالقُدَّامِ.

وَإِنَّما سُمِّي الخَلْفُ خَلْفاً، لكونِ الخَلْفِ إلى جهتِهِ، وَالقُدَّامُ قُدَّاماً، لِكونِ القُدَّامِ إلى جِهَتِهِ والمكانُ المعيَّنُ ما سِواهُ، أي مكانٌ اسمُهُ باعتبارَ ما هُوَ دَاخِلٌ في مُسمَّاهُ، كالدارِ فَإِنَّ لَهَا [اسمُها مِن جهةِ ما دَخَلَ في مُسَمَّاها][٣] مِنَ البناءِ والسَّقْفِ وغيرِهِمَا، وَكَذَلِكَ الفَرْسَخ.

أو نقول: المكانُ المبهمُ ما كانَ[٤] اسمُهُ بالإضافةِ إلى غيرِهِ كالجهاتِ الستِّ، والمعيَّنَ ما لَهُ اسمٌ مِنْ جهةِ نفسِهِ لا[٥] بالإضافةِ إلى غيرِهِ فَدَخَلَ في المُبْهَمِ المفسَّرِ بهذا التفسيرِ الجهاتُ الستُّ وغيرُها مِنَ المُبْهَمَاتِ كَعِنْدَ وَلَدَى[٦] وَغَيْرِهِمَا.

وَقَالَ بَعضُهم: المُبْهَمُ هوَ النكرةُ، والمعيَّنُ هوَ المعرفةُ.

وفيهِ نظرٌ، لأنَّكَ تقولُ: جلستُ مكانَكَ، فَلو كانَ معيّناً لَمْ يَصِحَّ أَنْ يكونَ

---

(١) في ت، ز: في.

(٢) في ل: لدن.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.

(٤) في ل: مكان.

(٥) في ز: إلى.

(٦) في ف: كعندي ولدىّ.

ظرفاً على اصطلاحِهِم مَعَ أَنَّهُ معرفةٌ.

وقالَ بَعضُهم: المعيَّن هوَ المحدّدُ[١]، والمبهمُ غيرُ المحدَّدِ[٢].

وفيهِ نَظَرٌ أيضاً، فإنَّ الفَرْسَخَ محدَّدٌ[٣] معَ أَنَّهُ منصوبٌ عَلَى الظرفِ فَلَو كَانَ معيّناً امتنعَ[٤] نَصْبُهُ على الظرفِ.

قولُهُ: (فَإِنْ[٥] كَانَ مبهماً قَبلَ ذَلِكَ[٦]).

أَي قَبْلَ النصبِ بتقديرِ في، لكونِهِ مُشَابهاً لظرفِ الزَّمانِ مِنْ وجهينِ[٧]:

أحدُهما: أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما غيرُ محدّدٍ[٨] فإنَّكَ إذا قلتَ خَلْفَ زيدٍ كانَ غيرَ محدّدٍ[٩]، لِكونِهِ متناولاً لجميعِ ما يُقابِلُ ظهرِهِ إلى انقطاعِ الأرضِ وَكَذَلِكَ إذا قُلْتَ: قَامَ دَلَّ على كُلِّ زمانٍ ماضٍ مِن أوّلِ الدُّنيا إلى وَقْتِ حَديثِكَ.

والوجهُ الثاني: أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما غَيرُ مُتَصَوَّرٍ بَلْ هَوَ منتقضٌ، لأنَّ الخَلْف يصيرُ قُدَّاماً وبالعكسِ، والمُسْتَقْبَلُ يصيرُ حاضراً[١٠] ثُمَّ ماضياً فَلَمَّا كانَ المبهمُ[١١]

---

(١) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٢) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٣) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٤) في ع: لم أمتنع.

(٥) في ت، ل: وإن، وفي مجموع مهمات المتون: ٣٩٢: إنْ.

(٦) (ذلك) ساقطة من ل.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ل: جهتين.

(٨) في ت، ز: محدود.

(٩) في ت، ز: محدود.

(١٠) في ل: حالا.

(١١) في ل: المكان المبهم.

أشبَهَ ظروفَ الزمانِ تَعدَّى إليهِ الفِعْلُ بتقديرِ في كما يتعدَّى إلى ظرفِ الزمانِ.

أو نقولُ: إنَّ المكانَ إذا كانَ مُبهماً دَلَّ عليهِ الفِعْلُ وَإذَا دَلَّ عليهِ نَصَبَهُ بتقديرِ في كظروفِ الزمانِ، وإنْ كانَ المكانُ غيرَ مبهمٍ أيْ معيَّناً لَمْ يتعدَّ إليه الفعلُ اللازمُ، لِعدمِ دَلالةِ الفعلِ عليهِ، وَعدمِ مشابهتِه لظروفِ الزمان، وَإنَّما لمْ يَدُلَّ عليهِ لأنَّك إذا قلتَ قَامَ لمْ يَدُلَّ على قيامٍ كانَ في المَسْجِدِ أو في السوقِ أو غيرِ ذَلِكَ من موضعٍ من المواضعِ.

وإذا لمْ يَدُلَّ عليهِ الفِعلُ، ولمْ يشابهْ ظرفَ الزمانِ لَمْ يعملْ فيهِ الفِعلُ اللازمُ.

فَأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

فَلأبْغِينَّكُمْ قَناً وَعَوارِضاً وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[1]

وكقولِ الآخرِ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[2]

فشاذٌّ يُحفَظُ وَلا يُقاسُ عليهِ، والحقُّ أَنْ يُستَعْمَلَ معَ حرفِ الجرِّ إلّا أَنَّهم حَذَفوهُ اتّساعاً / ٤٧ ظ /.

---

(١) البيت لعامر بن الطفيل. ويروى (فلا نعينكم) مكان (فلأبغينكم) و(الملا) مكان (قنا) و(لأهبطنّ) و(الأوردن) مكان (لاقبلن) وقنا: جبل وقيل جبلان في ديار بني ذبيان أو بني مرّة. وعوارض جبل لبني أسد. واللابة الحرّةُ ذات الحجارة السود، وضرغد الحرّةُ أو جبل بعينه. ديوان عامر بن الطفيل ـ دار صادر بيروت: ٥٥، والكتاب ١: ٨٢، والأمالي الشجرية ٢: ٢٤٨، والخزانة ٣: ٧٤.

(٢) لساعدة بن جؤبة الهُذَلي. يروى (الذُّ) مكان (لَدْنٌ) و(نصله) مكان (متنه). واللدن: الناعم اللين. وعَسَلَ في عدوه: إذا اشتدّ اضطرابه و(اللذ): اللذيذ. ديوان الهذليين ـ طبعة دار الكتب ١: ١٩٠، والكتاب ١: ١٦، والخصائص ٣: ٣١٩، والأمالي الشجرية ١: ٤٢ و٢: ٢٤٨، والخزانة ٣: ٨٣.

قولُهُ: (*وَحُمِلَ عليهِ (عندَ) و(لَدَى) وَشِبْهُهُما، لا بهَامِهِما*).

إشارةٌ إلى قولِ مَنْ قالَ: المكانُ المبهمُ هوَ الجهاتُ الستُّ.

وإنَّما حُمِلَ عليهِ هذا[1] لِكونِهِ مبهماً[2] مثلَها.

قولُهُ: [(*ولفظُ مكانٍ*).

أَيْ: حُمِلَ على الجهاتِ الستِّ][3] لفظُ مكانٍ في قولِكَ: قَعَدْتُ مكانَكَ، إمّا لكثرتِهِ، وَإمّا لكونِهِ مُبهماً أيضاً مثلَها.

قولُهُ: (*وما بعدَ دخلتُ [مثل[4] دَخَلْتُ الدّارَ على الأصحِّ]*[5]).

أَيْ: وحُمِلَ ما بعدَ دَخَلْتُ على الجهاتِ الستِّ عَلَى القولِ الأصحِّ لِكَثْرَتِهِ، وَإنَّما قَالَ: (على الأصحِّ) لأنَّ فيه خلافاً.

فَذَهَبَ أبو عُمَرَ الجَرْمِي إلى أنَّ دَخَلْتُ فعلٌ متعدٍّ بنفسهِ فإذاً ما بعدَهُ مَنْصُوبٌ بِدَخَلْتُ لأنَّهُ مفعولٌ بِهِ[6].

وَذَهَبَ الآخرونَ إلى أنَّهُ فِعْلٌ لازمٌ[7] والأصلُ فيهِ أَنْ يُستَعْمَلَ معَ حرفِ

---

(١) في ت، ف، ل: هذا عليه.

(٢) كلمة (مبهما) ليست في ت.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في مجموع مهمّات المتون: ٣٩٢: نحو.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٦) الكافية ـ شرح الرضي ١: ١٨٦.

(٧) المصدر السابق.

الجرّ، لكنْ حُذِفَ اتّساعاً. وَهُوَ الصحيحُ[١]، والذي يدلّ عليهِ وجهانِ:

أحدهُما: أنّ مصدَرَهُ يجيءُ عَلَى وزنِ فُعُول، وهو من مصادر الأفعال اللازمةِ، نَحو: قَعَدَ قُعوداً، وَجَلَسَ جُلوساً.

والثاني: أَنَّ نَظِيرَهُ، وَهُوَ عُدْتَ[٢]، وَنَقِيضَهُ، وَهُوَ خَرَجْتُ فعلٌ[٣] لازمٌ، فيكونُ هوَ كَذَلِكَ حملاً على نَظيرِهِ ونقيضِهِ[٤].

قولُهُ: (*ويُنصَبُ بعاملٍ مُضمَرٍ*).

[أي: ويُنصبُ المفعولُ فيهِ بعاملٍ مُضْمَرٍ كَما يُنْصَبُ المفعولُ بِهِ، نَحو: يومَ الجمعةِ، لِمَنْ قالَ لكَ مَتَى سرتَ؟ على تقديرِ: سرتَ يومَ الجمعةِ.

قولُهُ:][٥] (*وَعلى شريطةِ التفسيرِ*)[٦].

أَيْ: ويُنْصَبُ المفعولُ فيهِ على شَرِيطَةِ التفسيرِ عَلَى حَسَبَ ما عَلِمتَ في المفعولِ بِهِ، فيكونُ الرفعُ مُختارَاً تارةً، كقولِكَ: يومُ الجمعةِ سرتُ فيهِ والنصبُ أخرَى كقولِكَ: أَيومَ الجمعةِ سِرتَ فيهِ؟

---

(١) المصدر السابق.

(٢) في ف: عبرت، وفي ل: غرت.

(٣) كلمة (فعل) ساقطة من ز.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٢، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٨٣.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) في ف: وينصب على شريطة التفسير.

ويكون الرفعُ والنصبُ[١] متساويينِ أخرَى، كقولِكَ: يومُ الجمعةِ سارَ فيهِ عبدالله ويومُ الجمعةِ سَارَ فيه عمرٌو[٢]، برفعِ[٣] يومِ الجمعةِ[٤] وبنصبِهِ[٥]، لكونِ الجملةِ الأولىٰ ذاتَ وجهينِ.

ويكونُ النصبُ واجباً تارةً كقولِكَ: إنَّ يومَ الجُمعةِ سرتُ فيهِ[٦]، وَهَلّا يومَ الجمعةِ سرتَ فيهِ؟

لِكونِ (إنْ) و(هَلّا) مقتضِيينِ للفعلِ.

والحاصِلُ أَنَّ أحكامَهُ، وَعِلَلَ أحكامِهِ مثلُ ما عَرَفتَها[٧] في المفعولِ بهِ، فَلا نُعيدُهَا.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ الظرفَ قد يكونُ بحيثُ يستغرِقُهُ الفِعلُ كقولِكَ: صُمتُ يومَ الجمعةِ، وَقَدْ يكونُ بحيثُ لا يستغرِقُهُ كَقَولِكَ[٨]: صَلّيْتُ[٩] اليومَ، وهوَ أَيضاً:

قَدْ يكونُ مُتَصَرِّفاً ومُنْصَرِفاً، وَقَدْ يكونُ مُتَصَرِّفاً غيرَ منصرفٍ، وقدْ يكونُ

---

(١) في ت: النصب والرفع.

(٢) كلمة (عمرو) ليست في ت.

(٣) في ل: ويرفع.

(٤) في ع، ف: يوم الجمعة الثاني.

(٥) في ل: وينصب، وفي ع، ف: ونصبه.

(٦) (سرت فيه) ساقط من الأصل، ومن ع، ف، ل، و(فيه) ساقط من ز.

(٧) في ل: عرفت.

(٨) في الأصل: وكذلك.

(٩) في ف: جلست.

بالعكسِ.

وقَدْ لا يكونُ مُتَصرِّفاً وَلَا مُنْصَرِفاً.

فَهَذِهِ أربعةُ أَقْسامٍ، والمرادُ مِنَ المُتَصَرِّفِ أَنْ يُستَعْمَلَ مرفُوعُهُ وَمجرُورُهُ، أي غيرَ ظرفٍ[1].

الأوّلُ: نَحو: اليومَ والليلةَ وغيرِهما.

والثاني: وهوَ أَنْ يكونَ متصرّفاً غيرَ منصرفٍ نَحو: بُكرة، وغُدوة أعلاماً لوقتِ بعينِهِ فَهُما لا ينصرفانِ للعلميةِ والتأنيثِ وَمُتَصرِّفَانِ[2] لأنّهُ يجوزُ رَفعُهُمَا وَنَصْبُهُمَا[3] نقولُ سِيرَ عليهِ[4] غُدوةُ وبكرةُ برفعِهما.

والثالثُ: وَهُوَ أن يكونَ منصرفاً غيرَ متصرّفٍ، نَحو: بَكَراً وَسَحَراً وعِشاءً[5] وَمَسَاءً، وعُتْمَةً، وَعَشِيَّةً، وضَحوةً، وضُحىً، معيّناتٍ، فإنّها مُنْصَرِفةٌ غيرُ مُتَصَرِّفةٍ.

أمّا عدمُ تَصَرُّفِهَا فَبالسّمَاعِ، وَأَمَّا انصِرَافُهَا ففي[6] الخمسةِ الخاليةِ عن تاءِ[7]

---

(١) في ف: أي يستعمل غير ظرف.

(٢) في ع، ينصرفان.

(٣) في ت، ع، ل: نصبها ورفعها.

(٤) تقول: سير على فرسك بكرة وبكراً كما تقول: سحرا. لسان العرب ـ بكر ـ ٥: ١٤٣، وتاج العروس ـ بكر ١٠: ٢٣٦.

(٥) في ع: عشيا.

(٦) في ع، ف: فهي، وفي ل: فهو في.

(٧) في ز، ع، ف: ها.

التأنيثِ [فظاهرٌ لعدمِ المانعِ منَ الصرفِ، وأَمَّا الثلاثةُ التي فِيها تـاءُ[1] التأنـيث][2] أَعنِي عَشِيةً، وعُتْمَةً، وضَحوةً، معيناتٍ، فَلأَنَّها لمْ توضَعْ أعلاماً لهـذهِ الأوقاتِ، إذْ هذهِ الأوقاتُ لمْ / ٤٨ و / يوضع لَها سِوى هذهِ الأسماءِ فهي نكراتٌ بمـنزلةِ يـومٍ، وليلةٍ بخلافِ غُدوة إذ قد وَضَعوا لوقتها اسماً[3] غيرَها نكرةً، وهوَ: غداة، ثُمَّ غَيَّروا لفظ الغداةِ إلى غُدوةٍ، فوضعوها علماً لهذا الوقتِ أيضاً، فهما بمنزلةِ أسدٍ وأسامةٍ، وبكرة محمولةً على غدوة.

وقالَ عبدالقاهرِ[4]: إنَّ هذهِ الثلاثةَ غـيرُ مـصروفةٍ[5] للـتعريفِ والتأنـيثِ كطلحةَ، وإنْ نُكِّرَتْ[6]، وأريدَتْ عَشِيَّةٌ مِنَ العَشيَّاتِ صُرِفَتْ واستُعمِلَتْ اسماً.

وَاعلمْ أنَّ فِيها اضطراباً كثيراً لَهُم.

والرابعُ: وهوَ ما لا يكـونُ مُـتصَرِّفاً ولا مُـنْصَرِفاً، نَحـو: سَـحَرَ مـعيّناً أي مخصوصاً بِسَحَرِ يومِكَ.

أَمَّا عدمُ تَصرّفِهِ[7] فبالسَّماعِ، وأَما عدمُ انصرافِـهِ فَـللتَّعْرِيفِ والعَـدلِ عـنِ

---

(١) في ع، ف: هاء.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في: الأصل، ولا في ز.

(٣) في ز، ل: أسماء.

(٤) هو عبدالقاهر الجرجاني ترجمته ١: ٢٧٤.

(٥) في ل: منصرفة.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٨٨، وألحق عبدالقاهر عتمة وضحوة بسحر في منع الصرف لا عـن سماع.

(٧) في ف: تصرّفها.

الألفِ واللامِ.

فَسَحَرُ معدولٌ عن السَّحَرِ[١] كَما عُدِلَ عُمَرُ عنْ عامرٍ إذِ الألفُ واللامُ لِشِدَّةِ اتّصالِهِمَا بِمَا[٢] يُعَرِّفانِهِ[٣] صَارَا كَبَعْضِ حُروفِهِ فَكانَ العدلُ عَنْهُمَا كالعَدْلِ عن الصيغةِ الموضوعيةِ.

وامتنعتْ تثنيتُهُ وجمعُهُ لِذَلِكَ، فَإِنْ أَرَدْتَ سَحَراً مِن الأسحارِ نُكِّرَ وانصرفَ، وثُنِّي وَجُمِعَ.

وَنُقِلَ عنِ الرُّمانِي أَنَّ غيرُ المُنصرفِ مِنَ الظروفِ لا معربٌ[٤] ولا مبني، إذ ليسَ لَهُ تَصَرُّفُ المُعْرَبِ، ولا عِلَّةُ البِنَاءِ فيهِ[٥].

وَاعلمْ أيضاً أَنَّهُ قدْ تُجْعَلُ المصادِرُ ظروفاً أَحياناً[٦]، تَوَسُّعاً وإيجازاً، وَذَلِكَ نَحو: خفوقَ النجمِ بمعنى مغيبِهِ، وصلاةَ العصرِ، وَخِلافَةَ فُلانٍ وَمقْدَمَ الحاجِّ، أَمَّا التَّوسُعُ فَبِجَعْلِ المصدرِ حيناً، وأمَّا[٧] الإيجازُ فَبِحَذْفِ المضافِ لأنَّ التقديرَ في قولِكَ ضربتُهُ خفوقَ النجمِ: وقتَ خفوقِ النجمِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ.

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٤١: إنّ سحر وإن كان فعلاً كما أنّ السحر كذلك، فإنّه لمّا اتّصلت به لام التعريفِ صارت لامتزاجها بما عرفته كأنّها جزء منه فجرت اللام في السحر مجرى همزة أحمر....

(٢) في ل: لما.

(٣) في ت: يعرفان، وفي ل: تصرفانه.

(٤) في ع: لا يثنى معرب.

(٥) في ت، ع، ل: ولا فيه علّة البناء.

(٦) في ت، ع، ف: وأحياناً، وفي ل: واجباً.

(٧) (اما) ساقطة من ل.

واعلمْ أَنَّهُ يجـوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ في الظروفِ معنَى[١] (في) اتّساعاً فَيَجرِي لِذَلِكَ مَجْرَى المفعولِ بِهِ، فَيُقالُ: سرتُ يومَ الجُمُعَةِ، وَصُمْتُ يومَ الجُمُعَةِ، وَلا يقدَّرُ (في) بَلْ يقدَّرُ أَنَّ الفعلَ وقعَ عَلى يومِ الجمعةِ، كَمَا وَقَعَ الضَّرْبُ على زيدٍ في قـولِكَ ضَرَبْتُ زيداً، ولكنَّهُ مجازٌ لأنَّ السَّيرَ[٢] لا يُؤثِّرُ في اليومِ، كما يُؤثِّرُ الضربُ في زيدٍ.

وَإِذا أُجرِيَ مَجرى المفعولِ بِهِ جَازَ الإضافةُ إليه كَقولِكَ:

يا سارقَ الليلةَ أَهْلَ الدَّارِ[٣]

وَكَقَولِهِ تَعَالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱللَّيلِ وَالنَّهَارِ﴾[٤].

وَكَقَولِ الشَّاعِرِ:

وَيَـوْمَ شَهِـدْنَاهُ سُـلَيْماً وَعَـامِراً ..... [٥]

ولولا الاتّساعُ لَقِيلَ سِرْتُ في يومِ الجمعةِ، وَبَلْ[٦] مَكْرُهُم في الليلِ والنَّهَارِ، وَشَهِدْنَا فِيهِ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ت، ع، ف، ل: الصوم.

(٣) قائله مجهول وتتمّته غير معروفة. الكتاب ١: ٨٩، والأمالي الشجرية ٢: ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٥، والهمع ٣: ١٦٧، والخزانة ٣: ١٠٨.

(٤) سورة سبأ: ٣٣.

(٥) لرجل من بني عامر، وعجزه:

..... قَليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهُ

الكتاب ١: ٩٠، والمقتضب ٣: ١٠٥، والهمع ٣: ١٦٦.

(٦) ساقطة من ت.

المفعول له

قولُهُ: (*المفعولُ لَهُ ما فُعِلَ لأجلِهِ [فِعْلٌ مَذْكورٌ]*[١]) إلى آخره وَ[٢]إنَّما اختصَّ هَذا الضربُ مِنَ المفاعِيلِ باللامِ لاقتضائِهِ معنَى اللامِ فَقيَّدَ بِهَا.

فقولُهُ: (*مَا فُعِلَ لأجلِهِ*) يتناولُ غيرَهُ، مِثل كَرِهْتُ التأدِيبَ وَأَعجَبَنِي التأديبُ، فَإنَّ التأديبَ فُعِلَ لأجلِهِ شيءٌ مِن ضربٍ أو شتمٍ، أو غيرِ ذَلِكَ، لكنَّهُ ليسَ بمفعولٍ لَهُ.

وَبِقَولِهِ: (*فِعْلٌ مذكورٌ*) خَرَجَ عَنْهُ مِثلُهُ لأنَّهُ لَمْ يُفْعلْ لأجلِهِ فِعْلٌ مذكورٌ.

ثُمَّ اعلمْ أنَّ هذا المفعولَ هُوَ عِلَّةُ وُقوعِ الفِعْلِ من الفَاعِلَ وسببه البَاعثُ عليهِ، والغَايةُ لَهُ، وَلِهذا صَلُحَ أن يكونَ جوابَ لم[٣]، كَما صَلُحَ الحالُ جوابَ كيفَ، وَتِلْكَ العِلَّةُ قدْ تكونُ مقصودةً ومُرادةً، نَحو: زُرتُهُ إكراماً لَهُ[٤]، وقد لا تكونُ، نَحو: قَعَدَ[٥] عَنِ الحَرْبِ جُبناً، إذِ الجُبْنُ لا يكونُ مقصوداً وَغَرَضاً، فَإذاً هذهِ العِلَّةُ أَعمُّ مِنْ أَنْ تَكونَ مقصوداً أَوْ مِنْ أَنْ لا تكونَ.

ثُمَّ أَنَّ تِلكَ العِلَّةُ قد تكونُ معلولاً وَسَبَباً لعلَّةٍ أُخرَى إلى أنْ ينتهي إلى سببٍ لا

---

(١) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ت، ز، ل.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) في ت، ل: من.

(٤) (له) ليست في ع.

(٥) في ت، ف: قعدت، وفي ع: قعدن.

سَبَبَ لَهُ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[١] وَحَذَر الموتِ / ٤٨ ظ / سببٌ[٢] للخوفِ مِنَ الصَّواعِقِ والخَوفُ مِنَ الصَّواعِقِ سببٌ لِجعلِ[٣] أصابِعِهِم في آذَانِهم.

وَقَدْ يَكونُ لِلفِعلِ الواحدِ سببانِ فصاعداً، نَحو: أطعتُ اللهَ تَعالَى[٤] خوفَ عذابِهِ[٥] ورجاءَ ثوابِهِ.

فإذاً هذا المفعولُ عِلَّةٌ للفعلِ، وغرضٌ للفاعلِ غَالباً وَجَوابٌ للسائلِ بـ(لِمَ)، وَعُذرٌ للمجيبِ عَنِ السؤالِ عِنْدَ السائِلِ، والعاملُ فيه الفعلُ الذي قَبْلَهُ، وَإِنَّما عَمِلَ فِيهِ، وَإِنْ كانَ لازماً لاقتضائِهِ إِيَّاهُ، لكونِهِ معلولاً لَهُ، واقتضاءِ المعلولِ العِلَّةَ، فَلَمَّا اقتضاهُ نَصَبَهُ، أو نقولُ، لِأَنَّهُ شَابَهَ المفعولَ المُطْلَقَ، كَما يجيءُ فَنَصَبَهُ، وللنحويينَ فِيهِ خلافٌ:

فقالَ البصريونَ: إِنَّهُ غيرُ المفعولِ المُطْلَقِ، لكونِهِ عِلَّةَ الفِعْلِ، والمفعولُ المُطلَقُ لا يكونُ كَذَلِكَ[٦].

وَقَالَ الكوفيونَ والزَّجَاجُ: إِنَّهُ مَفعولٌ مطلقٌ[٧] من غيرِ لَفظِ الفِعْلِ، فهوَ

---

(١) سورة البقرة: ١٩.

(٢) في ز، ل: سببا.

(٣) في ع: لجعلهم.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ت، ل: عقابه.

(٦) شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٢.

(٧) حاشية الصبان ٢: ١٢٢.

بمنزلةِ قولِكَ: رَجَعَ القَهقَرَى، فإذا قِيلَ: ضَرَبْتُهُ تأديباً، فَكَأَنَّهُ قِيلَ[١] عِنْدَهُم: ضَرَبْتَهُ ضرباً أو أَدَبْتُهُ تَأْدِيباً، وَلِهَذا لَمْ يُفرِدُوا لَهُ بَاباً.

وَأَشَارَ إِلى هذا الخِلافِ بقولِهِ (خِلافاً لِلزَّجَاجِ) والحَقُّ مَا ذَكَرَهُ البَصْرِيُونَ.

ثُمَّ أَنَّهم اختلفُوا فِي أَنَّ الفِعلَ سَبَبٌ لهُ[٢] أَو المفعولُ لَهُ سببٌ لِلفِعْلِ[٣]، والحقُ فِي ذلكَ أَنَّ المفعولَ لَهُ سببٌ حاملٌ للفاعِلِ على الفعلِ، كالتأديبِ والجُبْنِ فِي قَولِنَا: ضَرَبْتُهُ[٤] تأديباً وَقَعَدْتَ [عَنِ الحَرْبِ][٥] جُبْناً.

ثُمَّ الفِعلُ قدْ يكونُ سبباً فاعلياً لوجودِ المفعولِ لَهُ فِي الخارجِ، وَقَدَ لا يكونُ.

شرط نصب المفعول له

قولُهُ: (*وَشَرْطُ نصبِهِ تَقْدِيرُ اللامِ*).

لِأَنَّها لَوْ كانَتْ ملفوظةً[٦] لكانَ ما بعدَها مجروراً، فَلوْ نُصِبَ مَعَهَا لَكَانَ منصوباً ومجروراً[٧] وأَنَّهُ مُحالٌ وَلَوْ لَمْ تكنْ مقدَّرةً لَمْ تَكُنْ عِلَّةً، والمقدَّرُ خلافُهُ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) حاشية الصبان ٢: ١٢٢.

(٤) في ل: ضربت.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ل: ملفوظاً.

(٧) في ل: مجروراً ومنصوباً.

قولُهُ: (*وَإِنَّما يجوزُ حَذْفُها إلى آخره*).

اعلمْ أَنَّ اللامَ يجوزُ حَذْفُها عِندَ حُصولِ شَرَائِطَ ثلاثةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكونَ مَصْدَراً.

والثاني: أَنْ يكونَ فِعلاً لفاعلِ الفعلِ المُعَلَّلِ.

[**والثالث:** أَنْ يكونَ مقارِناً لَهُ فِي الوجُودِ.

وَإِنَّما لَمْ يذكرِ المصنفُ المصدرَ لأَنَّ قولَهُ: (فِعلاً لفاعلِ الفِعلِ المُعلَّلِ)][1] أغنَاهُ عنْ ذِكرِهِ لأَنَّ فِعْلَ فَاعِلِ[2] الفِعْلِ[3] المُعَلَّلِ لا يكونُ إلّا مَصْدَراً كَمَا[4] ذكرنَاهُ فِي المفعولِ المُطْلَقِ.

وإِنَّما اشترَطَ هذهِ الشَّرائِطَ لِحذفِ اللامِ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ هذِهِ الشرائطُ أَشبَهَ المصدَرَ الّذي منْ لفظِ الفِعلِ من حيثُ أَنَّ الفِعْلَ يَتَضَمَّنُ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا، ويدلُّ عَلَيهِ، وَأَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنهُما فِعْلُ الفاعلِ المتقدمِ[5] وَمُقَارِنٌ لوجودِهِ.

وَإِذَا كانَ كَذَلِكَ جَازَ نصبُهُ بالفعلِ كَمَا جازَ نَصبُ المصدرِ الذي من لفظِ الفِعْلِ.

فانْ فُقِدَ بعضُ هذهِ الشرائطِ فاللامُ لعدمِ مشابهتِهِ المصدرَ حينئذٍ.

مثالُ فِقدانِ المَصْدَرِ، قولُكَ: جِئْتُكَ[6] للسَّمْنِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ت: الفاعل.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ز: إلى.

(٥) في ل: المقدَّم.

(٦) (جئتك) ليست في ع.

ومثالُ فقدانِ كونِهِ فعلاً لفاعلِ الفِعْلِ المُعَلَّلِ، قَولُكَ: جِئْتُكَ لِإكرامِكَ لِي.

وَمِثَالُ فقدانِ المُقَارَنَةِ، قَولُكَ: جئتُكَ لاكرامِي لَكَ غَداً.

لا يُقالُ: إنَّ اشتراطَ كونِه فعلاً لفاعلِ الفِعلِ المُعلَّلِ منقوضٌ بِمثلِ قَولِكَ: قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً، فَإنَّ الجُبْن ليسَ فِعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ.

لِانّا نَقولُ: لا نُسلِّمُ أَنَّهُ ليسَ مِن فعلِهِ، لِانَّ الفِعْلَ أَعمُ مِنْ أَنْ يَكونَ بالحواسِ الظاهِرةِ، فَإنَّ الجُبْنَ فِعلُهُ بالحواسِ البَاطِنَةِ.

واشتُرِطَ فِي حذفِ اللام أَنْ يكونَ المفعولُ له مَعنى من افعالِ القُلوبِ دونَ أَفعالِ الجوارِحِ كالقتلِ والأَكلِ لِأَنَّهُ غايةٌ وغرضٌ، والاغراضُ قصودٌ وميولٌ نفسانيةٌ.

فَلا[1] يقالُ طَلَبْتُهُ قَتْلاً، ولا جئتُهُ أَكْلاً / ٤٩ و /بَلْ إِذَا أُريدَ مِثلُ ذَلِكَ فاللامُ.

وَأَمَّا قَولُهُم: ضَرَبْتُه تَأْديباً، فَعَلَى تَأْويلِ: ضربتُهُ ارادةَ التأديبِ.

وَإذا كانَ كذلكَ فالواجبُ عليهِ ذِكرُ هذِهِ الشروطِ، اللهمَّ إلّا أَنْ يقولَ: إنَّ[2] شرطَ النصبِ[3]، ليسَ[4] بشرطٍ[5] للمفعولِ لَهُ، لَكنَهُ خِلافُ المَشْهُورِ لِانَّ المشهورَ عِنْدهَم أَنَّ اللامَ مقدرةٌ فِيهِ، فَإِذَا ذُكِرتْ، يقالُ: إنَّهُ جَارٌّ ومجرورٌ.

---

(١) في الأصل: لا.

(٢) في ت، ع، ل: انه.

(٣) في ت، ل: للنصب.

(٤) في ت، ل: وليس.

(٥) في ع: شرطا.

وَاعلمْ أَنَّ المفعولَ لَهُ إذا كانَ مجروراً باللامِ يجبُ أَنْ يكونَ مخفوضاً باللامِ أو بالاضافةِ، فلا يُقالُ: ضَرَبْتُهُ لِتأديبٍ، وَلا جِئْتُهُ لِإكرامٍ، بَلْ نقولُ: لِلتأديبِ وللاكرامِ [، أو لتأديبِهِ، ولاكرَامِهِ][1]، لِأَنَّهُ حَالَ التَّنْكِيرِ يُشْبِهُ الحالَ والتمييزَ لِما فيهِ منَ البيانِ فيجبُ فيهِ الانتصابُ وجوبَهُ فِيهما، وَمَتى انتصبَ امتنعَ مِن الجرِّ.

قالَ أبو عمرٍو، وأبو محمدٍ[2]: إِنَّهُ لا يكونُ إِلّا نكرةً لِأَنَّهُ مُشَابِهٌ لِلحَالِ والتَّمييزِ فِي البيانِ فَيلْزَمُهُ التَّنكيرُ لِزومَهُ لَهُما، وَهُوَ ضَعيفٌ، لِمجيئِهِ معرفةً وَنَكِرَةً، وَقَدْ جَمَعَهُما الشَّاعِرُ فِي قولِهِ:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ[3]

وَقَالَ حَاتِمٌ[4]:

---

(١) مابين المعقفتين ليس في ل.

(٢) الصواب أبو عُمَرَ، ويريد به الجرمي، ولا ادري من هو أبو محمد، وهذا القول ينسب إلى أبي عُمَرَ صالح بن إسحاق الجَرمِي وأبي الفضل العباس بن الفرج بن عبدالله الرياشي، وأبي بكر محمد بن السرىّ بن سهل بن السراج. شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٤، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٤.

(٣) في ت: الهمور، وفي ل: الهبوك، ويروى (القبور) مكان (الهبور)، وهذا الرجز للعجاج يصف ثوراً وحشياً، والعاقِر من الرمل: الذي لا يُنبِتُ، والجُمهور: المُرتَفِعُ، والزعل: النشاط، والهُبُور: جمع هَبْر، وهو المطمئِن من الارض وتكون مَكمَنَ الصائدِ. ديوان العجاج بعناية وليم بن الورد ـ لابيسك: ٢٨، والكتاب ١: ١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٤، ولسان العرب ـ جهر ـ ٥: ٢١٩ و ـ عقر ـ ٦: ٢٦٩ و ـ عقل ـ ١٣: ٣٢٣.

(٤) هو حاتِم بنُ عبدِالله بن الحَشْرَجِ الطائي اشهر أجواد العرب في الجاهلية وكان فارساً شاعراً توفي سنة ٤٦ ق. هـ. شرح شواهد المغني ١: ٢٠٨، وخزانة الادب ٣: ١٢٧، والاعلام ٢: ١٥١.

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَإِعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما[١]

وَاعلمْ أَنَّ الضَّميرَ الذي فِي المفعولِ لَهُ، وَالمفعولِ فِيهِ، والمَفعُولِ مَعَهُ، والمفعولِ بِهِ يعودُ إِلَى الأَلِفِ واللامِ [لِكونِهِ بِمَعنَى الذي][٢] وَإِذَا لَمْ يكنْ فيهِ اللامُ يعودُ إِلى مَوصُوفِهِ.

المفعول معه

قولُهُ: (*المفعولُ مَعهُ هوَ*[٣] *مذكورٌ*[٤] *بعدَ الواوِ لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظاً أو معنىً*).

وَإِنَّما سُمِّي مفعولاً مَعهُ لِتقيُّدِهِ بِمَعَ فِي السؤالِ والجَوابِ.

قولُهُ: (*مذكورٌ بَعْدَ الواوِ*).

احترازٌ مما لَمْ يكنْ مذكوراً بعدَ [الواوِ، بلْ يكون مذكوراً بَعْدَ][٥] الفَاءِ وَثُمَّ[٦] وغيرِهِمَا.

قولُهُ: (*لِمُصَاحَبَةِ معمولِ فِعْلٍ*).

احترازٌ مِن مثلِ: زيدٌ وعمرٌو قائِمَانِ، فَإِنَّ عمراً مذكورٌ بعدَ الواوِ، وَلكنْ ليسَ

---

(١) ديوان حاتم: ١٠٨.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) ساقطة من الاصل، ومن ل.

(٤) هكذا في جميع النسخ. وفي مجموع مهمات المتون: ٣٩٣: المذكور.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) (ثمّ) ساقطة من: ع.

بصاحبِ لمعمولِ فعلٍ.

قولُهُ: (لفظاً ومعنىً).

تفصيلٌ للفعلِ الذي هوَ العاملُ، أَيْ: يكونُ العاملُ فعلاً لفظاً أو معنىً[1].

وَقَالَ بعضُهُم: المفعولُ مَعَهُ هوَ المذكورُ بعدَ الواوِ المشاركِ للفاعلِ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأى أَنَّهم يقولُونَ: إِنَّ عمراً فِي قَولِنَا: رَأَيتُ زيداً وعمراً، منصوبٌ بِأَنَّهُ معطوفٌ عَلَى المفعولِ بِهِ، وليسَ مفعولاً مَعَهُ تَوهَمَ أَنَّهُ لا يكونُ مُشَاركاً لغيرِ الفاعلِ، وهوَ ضعيفٌ لأَنَّهم اتفقوا على جوازِ: حَسْبُكَ وزيداً دِرهَمٌ، فَإِنَّ زيداً مفعولٌ مَعَهُ بالاتفاقِ، معَ أَنَّهُ مُشَارِكٌ[2] لكافِ الخطابِ، وَهُوَ مفعولٌ فِي المَعنَى لكونِهِ فِي معنَى: كَفَاكَ وزيداً دِرهمٌ.

وإِنَّمَا قَالُوا: إِنَّ عمراً فِي قَولِنا: ضَرَبْتُ زيداً وعمْراً، ليسَ بمفعولٍ مَعَهُ لوجدانِهِم مَا هُوَ أَولَى مِنْهُ، وهوَ العطفُ عَلَى المفعولِ بِهِ فَحُمِلَ عليهِ.

وقالَ بعضُهُم: إِنَّهُ المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائنةِ بِمعنَى معَ، واختَلَفُوا أيضاً فِي عامِلِهِ.

فقالَ البصريونَ: العامِلُ فيهِ هُوَ[3] الفِعْلُ بتوَسّطِ الواوِ التي بِمَعنَى معَ[4]، لانَّ أصلَ قولِكَ: استوى الماءُ والخَشَبَةَ، معَ الخشبةِ، إِلّا أَنَّهُم[5] أقامُوا الواوَ مُقَامَ مَعَ،

---

(١) في ت، ل: تقديرا.

(٢) في ل: يشارك.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) الانصاف ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤٠، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٥.

(٥) في ت، ل: لانهم.

لِكونِهِ أَخفَّ مِنهُ[١]، فيتقوَّى[٢] الفِعْلُ في الواوِ[٣] فَنَصَبَهُ كَمَا يَتَقَوّى[٤] بالهَمْزَةِ [والحروفِ[٥] الجارّةِ][٦]، وحروفِ الاستفهامِ[٧].

وَقَالَ الكُوفيونَ: إِنَّهُ منصوبٌ عَلَى الخلافِ[٨]، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذا قيلَ استوى الماءُ و [الخشبةَ لمْ يَحسُنْ تكريرُ الفعلِ فيهِ، فَيقالُ استوى الماء و][٩] استوى الخشبةُ، لانَّها لمْ تكنْ معوجةً فتستوي، فَلَمّا لمْ يحسُنْ تكريرُ الفعلِ فيهِ كما جازَ في قولِكَ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، وخالفَ الثانِي الاوَل انتصب[١٠] على الخلافِ.

وَذَهَبَ بعضُهم إِلى أَنَّهُ / ٤٩ ظ / منصوبٌ بعاملٍ مُقَدَّرٍ، وتقديرهُ: استوى الماءُ ولابسَ الخشبةَ، لانَّ الفعلَ[١١] لا يعملُ في المفعولِ، إِذَا فُصلَ بَينَهُما بواوٍ[١٢].

---

(١) (منه) ساقطة من ز.

(٢) في ت: فقوى، وفي ل: فيقوى.

(٣) في الاصل، وفي ت، ع، ل: فيتقوّى في الواو.

(٤) في ل: يقوى.

(٥) في ل: حروف.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٧) في ت، ع، ل: الاستثناء.

(٨) الانصاف ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٥.

(٩) مابين المعقفتين ساقط من ع.

(١٠) في ع، ل: فانتصب، وفي ت: فلا ينصب، وفي ز: قلنا انتصب، وفي ف: فلما انتصب الثاني.

(١١) في ل: الفعل الذي.

(١٢) هذا مذهب الزجاج: الانصاف: ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٥.

والحقُّ المذهبُ الاولُ، وهوَ مذهبُ سيبويهِ[١] واستُدِلَّ عليهِ بأَنَّ النصبَ عملٌ فلابدَّ لَهُ منْ عامِلٍ، فعامِلُه إِمَّا الواوُ وحدَهُ، وَإِمَّا الفعلُ وَحدَهُ، وَإِمَّا شيءٌ آخرُ، وإِمَّا المجموعَ المُرَكَّبُ مِنَ الفعلِ والواوِ[٢].

والاولُ: ظاهرُ الفَسَادِ.

والثاني: أيضاً ظاهرٌ، لانَّهُ لا يُستَعمَلُ بِلا واوٍ.

والثالثُ: باطلٌ لانتفاءِ شيءٍ ثالثٍ، وعدمِ توقفِ المعنى عليهِ، فَتَعيَّنَ أن يكونَ هو الفعلَ بواسطةِ الواوِ.

وما ذكرَهُ الكوفيونَ باطلٌ، لانَّ كونَ الشيءِ مخالفاً لشيء آخرَ لا يقتضي نصبَهُ[٣].

وَمَا ذَكَرَهُ الآخرونَ ليسَ بشيءٍ، لانَّ نصبَهُ بعاملٍ مقدرٍ لا يحتاجُ إِليهِ، ولا بمناسبٍ لِمعناهُ[٤].

واعلمْ أَنَّ الأخفشَ اشترطَ فيه[٥]، كونَهُ بحيثُ يصِحُّ صدورُ الفِعلِ العامِلِ فيهِ[٦] مِنهُ، فلَمْ يَجُز أَنْ يقالَ ضَحِكتُ وطلوعَ الشمسِ عَلَى تقديرِ معَ لأَنَّ هذهِ الواوَ

---

(١) الكتاب ١: ١٥٠.

(٢) في ز: الفعل أوّلاً والواو.

(٣) الانصاف ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩.

(٤) الانصاف ـ المسألة ٣٠ ـ ١: ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩.

(٥) في ل: في.

(٦) (فيه) ساقطة من الأصل.

كانتْ واوَ العطفِ فِي الاصلِ[١]، والعطف يقتضي الشّرِكَةَ.

وَهُوَ منقوضٌ بأنَّ العربَ تقولُ: انتظرتُكَ معَ طلوعِ الشمسِ بلِ الحـقُّ أَنَّـهُ يجوزُ النصبُ عَلَى أَنْ يكونَ مفعولاً معَهُ سواءٌ جازَ العطفُ أو لمْ يَجُـزْ والذي يَـدُلُّ عليهِ ما حَكَاهُ سيبويهِ عنِ العربِ: أَنتَ أعلمُ ومالُكَ، أي معَ مالُكِ[٢]، وقولُهُ تعالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[٣] نَصَبَهُ سيبويهِ[٤] على كونهِ[٥] مفعولاً[٦] معهُ، إذ[٧] عَطْفُهُ غَيرُ جائزٍ، لأَنَّهُ[٨] لا يقالُ: أجمعتُ شُركائِي بل يُقالُ: أجمعتُ أَمري، وَجَمَعْتُ شُركائِي، اللهمَّ إلّا أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى تقديرِ حذفِ الفعلِ، كقولِهِ:

عَلَفْتُها[٩] تِبْناً[١٠] وماءً بَارِداً[١١]

---

(١) الخصائص ٢: ٣٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ١٩٥.

(٢) الكتاب ١: ١٥١. وقال الرضي في شرح الكافية ١: ١٩٦: التقدير الاصلي فيه: أنت أعلم بحال مالك.

(٣) سورة يونس: ٧١.

(٤) لم أجد في كتاب سيبويه ذكراً لهذه الآية على أنَّ هذا هو مذهب سيبويه في مثلها. وممن ذهب هذا المذهب من النحاة: المبرد في الكامل ٢: ٢٧٥، والفارسي والجرجاني في المقتصد ١: ٦٦٢، والزمخشري في المفصل ط بيروت: ٥٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٥٠، والرضي في شرح الكافية ١: ١٩٨، وغيرهم.

(٥) في ت، ل: انه.

(٦) في الأصل: منصوب.

(٧) في ت، ع، ل: على أنّ.

(٨) (لانه) ليس في ز.

(٩) في الاصل، وفي ز: علفته.

(١٠) في ل: بيتا.

(١١) يروى (فعلفتها) مكان (علفتها) وهو من الشواهد التي ذكرها النحاة بكثرة، وقال بعضهم انه صدر بيت وعجزه: حتى شتت همالة عيناها.

←

وَقَوْلُهُم[١]: جَاءَ البردُ والطَّيالِسَةَ، واستوى الماءُ والخشبةَ عَلَى أَنَّـهُ لا مـعنَى للعطفِ هَاهُنا.

وإذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَنَقولُ: إنَّ العامِلَ فِي المفعولِ مَعَهُ لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ فِعلاً أو معنَى فعلٍ.

فانْ كانَ فِعلاً، فلا يخلو منْ أَنْ يجوزَ العطفُ أو لمْ يَجُزْ.

فانْ جازَ فالوجهانِ، نَحو: جِئتُ أَنا وزيدٌ[٢]، وزيداً.

فالعاملُ هاهنا فِعلٌ، وجازَ العطفُ مِن جهةِ المَعنى، ومن جهةِ اللـفظِ لأَنَّـهُ أُكِدَّالضميرُ المرفوعُ المتصلُ بالمُنْفَصِلِ[٣].

← وهو مجهول القائل، ويروى أنه عجز بيت وصدره:

لمّا حططت الرحل عنها واردا

وعلى الرواية الاخيرة ينسب لذي الرمة، وهو في ديوانه ـ الملحق ـ: ٦٦٤، تأويل مشكل القرآن: ٢١٣، والخصائص ٢: ٤٣١، وأمالي المرتضى ٢: ٢٥٩، والامالي الشجرية ٢: ٣٢١، والكشاف ٢: ٨٢، والانصاف ـ المسألة ٨٤ ـ ٢: ٣٢٢، ومغني اللبيب ٢: ٧٠٣، وشرح شذور الذهب: ٢٤٠، وضياء السالك ٢: ١٧٦، وشرح ابن عقيل ١: ٢٩٥، والبحر المحيط ٥: ١٧٩، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٢٩، والهمع ٥: ٢٢٨، وشرح الاشموني ٢: ١٤٠، والخزانة ٣: ١٤٠.

(١) في ف: قوله.

(٢) (وزيد) ساقطة من ل، وفي ت: أنا وزيدا وزيد.

(٣) هنا تعليق على حاشية الاصل، وعلى حاشية: ف، جاء فيه:

(وفيه نظر لانه يشكل «بمثل ضربت زيداً وعمراً»، فانّه جاز العطف مع أَنَّهُ لم يجز غيره.

لا يقال: يريد بالجواز جواز العطف وعدمه، وها هنا يجب العطف لانّا نقول الجواز أعمّ من ذلك، والذي يدلّ عليه قوله عقيب ذلك:

(وان كان فعلا معنى، وجاز العطف، تعيّنَ العطفُ).

←

وَإِنْ لَمْ يَجُزْ العطفُ تعيَّنَ النَّصبُ، نَحو: جئتُ وزيداً، فَإِنَّ العاملَ هَاهُنا فِعلٌ، لكنْ لا يُقَدَّرُ العطفُ عَلَى الضميرِ المرفوعِ المُتَّصلِ إِلّا بعدَ التأكيدِ بمنفصلٍ كما يجيءُ فِي بابِ العطفِ، وكقولِهم: استوى الماءُ والخَشَبَةَ، فإِنَّ العطفَ هَاهُنا متعذِّرٌ، إِذِ المعنَى لَيسَ عليهِ، لانَّ المعنَى: ساوى الماءُ الخَشَبَةَ، وليسَ بمعنَى ضدِّ أعوجَ، بلْ بِمَعْنَى ارتفعَ، كما في قوله تعالي: ﴿فَاسْتَوَى وَهُوَ بالأُفقِ الأَعلَى﴾[1]، وكذلِكَ جاءَ البردُ والطَيالِسَةَ.

وإِذا تعذَّرَ العطفُ تعيَّنَ النصبُ على أَنَّهُ مفعولٌ مَعَهُ، لكونِ العاملِ قـوياً في العملِ لِأَنَّهُ فِعلٌ صريحٌ.

فَإِذا جازَ العملُ لِمعنَى الفعلِ، فَمَعَ[2] الفعلِ الصريحِ أجوزُ[3].

وإِنْ كانَ العاملُ معنَى الفعلِ فَلا يخلو منْ أَنْ يجوزَ العطفُ أَو لا يجوزُ.

فَإِنْ جَازَ تَعَيَّنَ العطفُ عِندَ الاكثرينَ لضعفِ العاملِ، نَحو: ما لزيدٍ وعمرٍو.

أَمَّا عندَ الباقينَ فجازَ العَطْفُ والنَّصْبُ، لَكِنَّ العطفَ هُوَ المختارُ نَحو: ما أنتَ

← فانه اطلق الجواز على العطف مع أنّه واجب.

وفيه نظر من وجهٍ آخرَ، وهو انه لا يلزم من جواز العطف جوازُ الوجهينِ، وإِنَّما يجوز النصبُ أن لو أريد بالواو المصاحبة، وَهُوَ ممنوع.

وجواب الاخير أن الكلام في عامل المفعول المذكور بعد الواو التي للمصاحبة. وحينئذ لا شك أنّه يجوز فيه الوجهان. مختصر).

وفي ف: (متوسط) مكان (مختصر) والكلام مأخوذ من الوافية: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(١) سورة النجم: ٦ ـ ٧.

(٢) في ت، ع: فهو.

(٣) هنا تعليق على حاشية الأصل هذا نصّه: (واعلم أنّه يلزم مما ذكرته ومن ترديده في الكتاب أنّ (عمراً) في قولنا: (قام زيد وعمرٌو)، و(ما لزيد وعمرو)، مفعول معه. ولكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظرٌ مختصر). وهذا النصّ مأخوذ من الوافية: ٢٧٣ ـ ٢٧٤

وعبدَاللهِ، وكيفَ أَنتَ وزيداً.

أَمَّا العَطْفُ فظاهرٌ، وأَمَّا النَّصبُ فَعَلَى إِضمَارِ كنتَ، وتكونُ، أي: ما كنتَ وعبدَاللهِ، وكيف كنتَ وزيداً.

وَنَحو: ما شَأْنُ زيدٍ وعمرٍو، فَمِنَ العطفِ بيتُ الكتابِ:

..... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبيكَ والفَخْرُ[1][2]

وَمِن النصبِ أَيضاً بيتُ الكتابِ:

[فَمَا أَنْتَ والسيرَ فِي مَتْلفٍ[3] يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ[4]

أَي: فَما كنتَ[5]، ومنهُ أيضاً بيتُ الكتابِ:][6]

أَزْمَانَ قَومِي وَالجماعةَ كالذي مَنعَ الرِّحالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَيلا[7]

---

(١) في ل: والفخر ويب.

(٢) هذا عجز بيت للمُجبلِ السَّعدي وهو ربيع بن ربيعة بن أنف الناقة وصدره:

يَا زبرقَانُ أَخا بَني خَلَفٍ

وينسبَ إِلى المُتنخلَ السَّعدي، ويروى (ويل) مكان (ويب) وهما بمعنى واحد، يقال: (ويب ابيك) تحقيراً له، ويروي (ثعل) مكان (خلف). الكتاب ١: ١٥١ والمؤتلف والمختلف للامدي ـ تعليق: ف. كرنكو ـ القدس: ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٢١، و ٢: ٥١، والهمع ٥: ٢٨١.

(٣) في ع، ل: تلف.

(٤) لاسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي يُنكِرُ على نفسه السفر في القفر الذى يهلك فيه الجمل القوي، ويروى (أنا) مكان (أنت). الكتاب ١: ١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٢، والهمع ٣: ٢٤٢، وشواهد المغني ٢: ١٣٧.

(٥) (أى فما كنت) زيادة من ت، ع.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٧) للراعي النميري. وفي الديوان (أيام) مكان (أزمان) و (لزم) مكان (منع) شعر الراعي النميري وأخباره، جمع ناصر الحاني، دمشق: ١٤٦، والكتاب ١ ١٥٤

/ ٥٠ و / أي: أزمانَ كانَ قومي والجماعةَ.

وَإِنْ لَمْ يَجُزِ العطفُ تَعَيَّنَ النَّصبُ، نَحو: مَا شَأْنُكَ وزيداً[١]، ومن أبيات الكتابِ:

فَمَالَكَ والتَّلَدُّدَ حولَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهامَةُ بِالرِّجَالِ[٢]

لأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ العطفُ بِسَببِ أَنَّهُ لا يمكنُ العَطفُ عَلَى الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ اعادَةِ الجارِ[٣] وَمِنْ غيرِ تأكيدٍ عَدَلُوا إلى النَّصبِ.

واعلمْ أَنَّ تقديمَ المفعولِ مَعَهُ عَلَى العاملِ لا يجوزُ بالاتفاقِ، فلا يُقالَ: والطيالسةَ جاءَ البردُ.

أَمَّا جاءَ والطيالسةَ البردُ فقد أجازَهُ أبو الفتح[٤]، وَقَدْ حَمَلَ قولَهُ:

جَمَعْتَ وَبُخْلاً غيبةً وَنَمِيمَةً[٥] .....[٦]

---

(١) حمله سيبويه على الفعل فتقديره عنده: ما شأنك وتناولك زيداً. الكتاب ١: ١٥٥.

(٢) لمسكين الدارمي، والتلدد: التلبث. ديوان مسكين الدارمي ـ تحقيق خليل العطية وعبدالله الجبوري ـ بغداد: ٦٦، وينظر تاج العروس ـ لدد ـ ٩: ١٣٧.

(٣) هذا رأي البصريين أما الكوفيون فقد اجازوا ذلك. ينظر الانصاف ـ المسألة ٦٥ ـ ٢: ٢٤٦.

(٤) هو عثمان بن جني، تقدمت ترجمته ١: ٢٠٨، ورأيه هذا في الخصائص ٢: ٣٨٣.

(٥) في ت، ل: قميصه.

(٦) ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، وتمامه:

ثلاثَ خِصالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمِرْعَوي

ويروى (فَحشا) مكان (بخلا). الخصائص ٢: ٣٨٣، والهمع ٣: ٢٤٠، وشرح الاشموني ٢: ١٣٧، وفيه: (ثلاثُ خصال) بالرفع، والخزانة ٣: ١٣٥.

عليهِ[١].

وَقَدْ ذَكر أَنَّ الاسمَ بعدَ الواوِ التي بِمعنَى معَ يقعُ على ستةِ أقسامٍ:

الأولُ: ما يجبُ فيهِ النصبُ، وَهُوَ ما تعذَّرَ فيهِ العطفُ عَلَى ما قبلَهُ وكان الناصبُ موجوداً، نَحو: استوى الماءُ والخَشَبَةَ.

الثاني: ما يجبُ فيهِ الرفعُ، وَهُوَ مالَمْ يكنْ مَعَهُ ناصبٌ مِن فعلٍ أَوْ شِبْهِهِ، نَحو: كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ.

والثالثُ: ما يُختارُ فيهِ الرفعُ معَ جوازِ النَّصبِ، وَذَلِكَ نَحو: قَولِكَ: [ما أَنتَ][٢] وزيداً، وكيف أَنتَ وزيداً.

والرابع: ما يُختَارُ فِيهِ العطفُ معَ جوازِ النصبِ، نَحو: ما شَأْنُ زيدٍ وعمرٍو.

والخامسُ: ما يُختارُ فِيهِ النصب معَ جوازِ الرفعِ عندَ بعضٍ نَحو: قمتُ وزيداً.

والسادسُ: ما يُختارُ[٣] نصبُهُ عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ[٤] مَعَهُ معَ جواز العطفِ على وجهٍ آخرَ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾[٥] العطفُ غيرُ جائزٍ ظاهراً، وجائزٌ على تقديرِ حذفِ الفعلِ، نحو:

عَلَفْتُهَا تِبْنَاً وَمَاءً بَارِداً[٦]

وعدمُ الحذفِ أَولَى مِن الحَذْفِ.

---

(١) الخصائص ٣: ٣٨٣.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من: ل.

(٣) في الاصل، وفي ز: ما يختار فيه نصبه.

(٤) في ع، ف: مفعولاً.

(٥) سورة يونس: ٧١.

(٦) تقدم في ١: ٥٠٨.

الحال

قوله[١]: *(الحالُ ما يبينُ هيئةَ الفاعلِ أو المفعول لفظاً أو معنىً)*.

اعلَمْ أَنَّ الحالَ مشتقةٌ مِنْ حالَ الشيءُ إذا تَغَيَّرَ وتحوَّلَ وإِنَّما سميِّتِ الحالُ حالاً لكونِهَا متغيرةً ومنتقلةً[٢].

وقالَ بعضُهُم: إِنَّما سُمِّيَتْ حالاً لكونِهَا صفةً لشيءٍ وَقْتَ أَنْتَ فيهِ، لا لِمَا مَضَى وَلا لِما يُستَقْبَلُ، وَمَا ذكرهُ المصنِّفُ تعريفٌ للحالِ، والمثالُ الذي ذَكَرَهُ، وَهُوَ: ضربتُ زيداً قائماً يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ الفاعلِ، وَهُوَ ما[٣] إِذا كانَ حالاً من التاءِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حالاً منَ المفعولِ، وَهُوَ إِذا كانَ حالاً منْ زيدٍ.

وَمنهُم مَنْ يمنعُ[٤] مِثلَ هذهِ المسألةِ، لأَنَّهُ لا يُدرَى أَهو حالٌ مِنَ الفاعلِ أَوْ[٥] من[٦] المفعولِ.

وَقَالَ: الوجهُ في امثالِهَا أَنْ يُقَالَ: ضَرَبْتُ زيداً أقومُ [إِنْ كَانَ حالاً[٧] مِنَ

---

(١) كلمة (قوله) ليست في ف.

(٢) في ت: منقلبة.

(٣) زيادة من ل.

(٤) في ف: منع.

(٥) في ت: أم.

(٦) زيادة من ل.

(٧) زاد في ز: لا يدري أهو من الفاعل أو المفعول.

الفاعلِ، ويقومُ][1] إنْ كَانَ حالاً مِنَ المفعولِ[2].

اللّهمَّ إلّا إذا عَلِمَ السّامعُ. وَقدْ تَكونُ الحالُ حالاً منْ كليهما، نحو قولِهِ:

مَـتى مَـا تَـلْقَنِي فـردينِ تَـرْجُفْ رَوَانِـفُ أَلْـيَتَيكَ وَتُسْـتَطَارا[3]

وَقَدْ يُذْكَرُ حالانِ أَحدُهُما من الفَاعلِ[4]، والآخرُ مِنَ المفعولِ، نَحـو: لقـيتُ زيداً مُصعِداً ومُنْجِداً.

قَولُهُ: *(لفظاً أو معنىً)*.

اشارةٌ إلى تفصيلِ الفاعلِ والمفعولِ بِأنَّهما قَدْ يَكونانِ فَاعلاً ومفعولاً فِي اللفظِ وَقَدْ يكونانِ فِي المعنَى دونَ اللفظِ.

مثالُ الأولِ: مَا ذَكَرنَاهُ، وَهُوَ قولُنا: ضَرَبْتُ زيداً قائماً.

ومثالُ مَا كانَ مِنَ الفاعلِ معنىً، مثلُ[5]: زيدٌ في الدارِ قائماً، فإنّه حالٌ من زيدٍ، وهو فاعلٌ معنىً، لأنّ تقديره: زَيدٌ استقرَّ[6] في الدارِ قَائماً، فيكونُ حالاً مِنَ [الضميرِ

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) على حاشية الاصل تعليق جاء فيه:

ذكر في المختصر أن هذا المثال غير مستقيم لان زيداً ليس بذي الحال وإلّا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها، لانّ العامل في زيد هو الابتداء، وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار، وهو غير جائز في كلامهم. وإذا كان كذلك كان ذو الحال هو الضمير ....). وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٣) البيت لعنترة العَبسي. ويروى (نلتقي) مكان (تلقني) والروانف جمع رانفة وهـو طـرف الاليـة ممـا يـلي الارض من الانسان. ديوان عنترة بن شداد ـ الرحمانية ـ القاهرة: ١٠٨، ولسان العرب ١١: ٢٧.

(٤) في ل: للفاعل.

(٥) في ل: نحو

(٦) في الاصل، وفي ز: مستقر.

الذي فِي استقرَّ وَهُوَ فاعلٌ راجعٌ إلى زيدٍ.

وَلِقائلٍ أَنْ يقولَ: إنَّ ذَلِكَ الضميرَ فَاعلٌ لفظاً فلا يكونُ حالاً[1] [مِنَ الفاعلِ][2] معنًى لا لفظاً[3].

و[4] **مثالُ المفعولِ معنىً لا لفظاً**، نَحو: هَذَا زيدٌ قائماً، وَنَحو قولِهِ تعالَى: ﴿**هَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾[5] أَيْ: الذي أُشيرُ إِليهِ أَو أُنَبِّهُ عَلَيهِ شيخاً[6].

لا يُقالُ: إنَّ حَدَّهُ المذكورَ / ٥٠ ظ / يَنْتَقِضُ بِمثلِ: جَاءَنِي زيدٌ الراكبُ، فَإِنَّ الراكبَ يبيِّنُ هيئةَ الفاعلِ معَ أَنَّهُ ليسَ بحالٍ.

لِأَنَّا نقولُ: هَذَا وصفٌ، والوصفَ يكونُ هيئةً للفَاعِلِ والمفعولِ لا باعتبار كونِهِمَا فاعلاً ومفعولاً، بَلْ باعتبارِ كَونِهِما ذَاتاً، وَالحَالُ يكونُ هيئةً لَهُمَا فَاعلاً ومفعولاً، أَيْ باعتبارِ نسبةِ الفعلِ إِليها، وَلِهَذَا يكونُ الفِعْلُ مقيداً بالحال أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلتَ: جاءَنِي زَيدٌ راكباً، فَقَدْ حَكَمْتَ عَلَى زَيدٍ بالمجيءِ المُقيَّدِ بالركوبِ، وَلِهَذَا يُوجَدُ الفَاعِلُ والمفعولُ فِي حَدِّ الحالِ، وَلَمْ يُوجدا في حدِّ الصِّفَةِ.

لا يُقالُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لكانَ[7] الحالُ هَيْئَةً وَبَياناً لِلفِعْلِ دُونَ الفَاعِلِ والمَفعولِ.

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) ساقط من ت.

(٣) في ل: لفظاً لا معنى.

(٤) (الواو) ساقط من ت.

(٥) سورة هود: ٧٢.

(٦) في ت، ل: زيداً.

(٧) (لكان) ليس في ف.

لِأَنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَيْئَةً للفعلِ لَمْ يكنْ هيئةً للفاعِلِ والمفعولِ، لجوازِ أنْ يكونَ هيئةً لَهُمَا أيضاً، لكونِ الفِعْلِ هيئةً لَهُمَا. ألا تَرى أَنَّ هيئةَ المجيءِ هيَ هيئةَ الجَائِي فِي مجيئِهِ؟

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: الحدُّ[1] المَذْكُورُ غيرُ جَامعٍ لِجوازِ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ الفاعِلِ والمفعولِ معاً، نَحْوَ ما ذَكرناهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ حَدُّهُ المذكورُ مُتَنَاوِلٌ لَهُ أَيضاً لِأَنَّهُ قَالَ: هيَ مَا يبينَ هيئةِ الفَاعِلِ والمفعولِ، وهوَ مانعٌ مِنَ الخُلُوِّ دونَ الجَمعِ[2].

وَقِيلَ عَلَى الحدِّ المذكورِ إِنَّهُ ليسَ بجامعٍ لجوازِ أَنْ يكونَ هيئةً لغيرِهِمَا كالمضافِ إِليهِ نَحو قولِهِ تَعَالَى: ﴿مِلَّةَ إبرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾[3]، وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ دَابِرَ

---

(١) في ع، ف: انّ الحدّ.

(٢) مانعة الخلوّ: هي القضية التي حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذباً لا صدقاً بمعنى أنّه يمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في الايجاب، ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب.

مثال الايجاب: الجسم امّا أن يكون غير أبيض أو غير أسود، أي أنّه لا يخلو من احدهما وان اجتمعا.

ومثال السلب: ليس امّا أن يكون الجسم أبيض وامّا أن يكون أسود ومعناه أن الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان.

ومانعة الجمع: هي القضية التي حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقاً لا كذباً بمعنى أنّه لا يمكن اجتماعهما ويجوز ان يرتفعا معاً في الإيجاب، ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب.

مثال الايجاب: امّا أن يكون الجسم أبيض أو أسود. فالابيض والاسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الاحمر. ومثال السلب: ليس امّا أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود فان غير الابيض وغير الاسود يجتمعان في الاحمر ولا يرفعان في الجسم الواحد لانه محال. وهذه مصطلحات منطقية. المنطق ٢: ٣٤ـ ٣٥.

(٣) سورة البقرة: ١٣٥.

هَؤلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[١]، وقولِ الشَّاعرِ، وَأنشدَهُ[٢] أبو علي[٣] [رَحِمَهُ اللهُ][٤]:

عَــوذٌ وَبُهْـثَةُ حَـاشِدون عَـلَيْهِمُ حَلَقُ الحَديدِ[٥] مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ[٦]

واعتبارِ الحالِ بأَنْ صَلُحَ لِإَن وَقَعَ جواباً لكيفَ، فَإِذَا قُـلْتَ: جَـاءنِي زيـدٌ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: كيفَ جَاءَ فَقُلْتَ: راكباً، كَما كَانَ اعتبارُ المفعولِ لَهُ بأَن صَلُحَ لِأَن وَقَـعَ جَوابَ لِمَ، وَالحالُ تُشبِهُ المَفعولَ مِنْ حيثُ أَنَّها فَضْلَةٌ فِي الكَلامِ، وَلَيْستْ بِمفعولٍ بِهِ لِعَدَمِ صدقِ حَدِّ المفعولِ بِهِ عليهِ، وَلمجيئِها مِنَ الفعلِ اللازمِ نحو: أقبلَ زيدٌ مسرعاً، ولعدمِ جوازِ وقوعِها معرفةً، وجوازِ وقوعِ المفعولِ بهِ معرفةً، لكـنْ لَمَّـا اشـبَهتِ المفعولَ بِهِ انتصبَت كالمفعولِ بِهِ، وَلَهَا أَيضاً شَبَهٌ بالظرفِ مِنْ حيثُ أَنَّ كُـلَّ واحـدٍ منهما مُقَدَّرٌ بِفِي، فَإِذا قُلتَ: جاءنِي زيدٌ راكباً فكأَنَّكَ قلتَ: جـاءنِي زيـدٌ في حـالِ الركوبِ، ومن حيثُ أنها[٧] تنتقلُ[٨]، كظرفِ الزمانِ وبعضِ ظروفِ المكانِ.

وأَيضاً لها شَبَهٌ بالتمييزِ مِن حيثُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنهُمَا نكرةٌ، وَمن حيثُ أَنَّ كُلَّ

---

(١) سورة الحجر: ٦٦.

(٢) (وانشده) ليس في ع.

(٣) المسائل الشيرازيات ٢: ٣٣٦.

(٤) زيادة من ف.

(٥) في ل: الجدار.

(٦) لزيد الفوارس. عَوذٌ، وبُهْثَةُ أبوا حَيينِ من العربِ، وحَلَق: جمعُ حَلَقةٍ على غير قياس، وقيل حِلَق بكسرِ الحاء مثل قِطعة، قِطَع. والحلقة: الدرع وقيل السلاحُ كلهُ. المسـائل الشـيرازيـات ٢: ٣٣٦، والامـالي الشجرية ١: ١٦٧ و ٢: ٣٢٧، والهمع ٤: ٢٣، والخزانة ٣: ١٧٣، والمصباح المنير: ١٥٩.

(٧) في ل: أنّها.

(٨) في ل: ينقل.

واحدٍ منهما يكونُ بياناً وَكَشفاً للابهامِ، وَبَينهما فرقٌ، وَهُوَ أَنَّ التمييزَ لا يكونُ إلّا اسماً غيرَ صفةٍ، فَلا يُقالُ: امتلأ الاناءُ صافياً، لانَّهُ ليسَ فيهِ بيانٌ لاحتمالِ أن يكونَ المرادُ[1] بالصافِي[2] أشياءُ كثيرةٌ كالماءِ والخلِّ وغَيرِهِما، والحالُ يكونُ صفةً، وقدْ يكونُ غَيرَها.

عامل الحال

قولُهُ: *(وَعامِلُها[3] الفعلُ أَو شِبْهُهُ أَو مَعناهُ)*.

إعلمْ أَنَّ الحالَ لابُدَّ لَهَا مِنْ عاملٍ لِكونها مَعْمُولَةً، ثُمَّ عَامِلُها يكونُ فِعلاً نَحو: جاءَنِي زيدٌ رَاكِباً.

وقد يكون شِبْهَهُ[4] كما سُمِّي الفاعلُ والمفعولُ أَو الصفةُ المُشَبَّهةُ وغيرُها، نَحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً، [وزيدٌ مضروبٌ قائماً،][5] وزيدٌ حَسَنٌ ضَاحِكاً.

وَقَدْ تكونُ معنَى فعلٍ، وَهُوَ الذي قَدْ استُنْبِط مِنهُ معنى فعلٍ كَحَرْفِ التنبيهِ، واسمِ الاشارةِ، والظرفِ، والجارِ وَالمجرورِ، وحرفِ النداءِ والتَمني والترجي والتشبيه، نَحو: هَذا زيدٌ قائماً، وعمرٌو عندَكَ جالساً، وزيدٌ فِي الدارِ قاعداً، ويا زَيدُ

---

(١) ساقطة من ت، ل.

(٢) في ل: الصافي، وفي ت: الصفاء في.

(٣) في ل: عامله.

(٤) في ع، ف: شبه فعل، وفي ل: شبه الفعل.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

قائماً، وليتكَ عِندَنا مقيماً، ولعلَهُ فِي الدارِ قاعداً / ٥١ و / وكَأنه أسدٌ صائلاً[١].

واعلمْ أَنَّهُ قَدْ استقبحَ كثيرٌ مِنَ النحاةِ الحالَ مِنَ المُنادَى، مِنْهُم المازِني، وأجازهُ[٢] جَماعةٌ مِنْهُم المُبَرِّدُ.

شروط الحال

قولُهُ: (*وَشَرْطُهَا أَنْ تكونَ نَكِرةً وَصَاحِبُها معرفةٌ*)[٣].

أَيْ: وشرطُ الحالِ أَنْ تَكونَ نكرةً، إِمّا لِعَدَمِ احتياجِهَا إِلى التعريفِ وَكَونِ أصلِ الاشياءِ هُوَ التنكيرُ، وإِمّا لِإنَّها لَوْ كَانَتْ مَعرِفَةً لالتبسَتْ بالصِفَةِ فِي مِثلِ قَولِكَ: ضَرَبْتُ زيداً الراكِبَ، وَإِمَّا لِإنَّها حُكمٌ مِن الاحكامِ، وَأصلُ الاحكامِ أَن تَكونَ نكرةً لتفيدَ، فجاءَت عَلَى أصلِهَا خِلافاً لِيونُسَ، فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّ (المِسكينَ) حَالٌ، فِي قولِهِ: مَرَرتُ بِهِ المسكينَ[٤]، وَهُوَ معرفةٌ [، وَهُوَ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وَهُوَ أَعني عِنْدَنا][٥].

وَشَرطُ صَاحبِ الحالِ أَنْ يكونَ معرفةً، لِأَنَّه لَوْ كانَ نكرةً، لَكانَ إِلى البيانِ

---

(١) في الاصل، وفي ز: صائدا.

(٢) في الاصل، وفي ز: أجاز.

(٣) مابين القوسين ساقط من ع.

(٤) في ت، ع، ف: (في نحو قولك: مررت به المسكين حال).

(٥) مابين المعقفتين زيادة من ت، ف.

[بالوصفِ اللفظي أحوجَ مِنهُ إلى البيانِ][1] بالحالِ فَجَرَى صفةً عليهِ وَلِئَلا يلتبسَ بالصفةِ لو كانَ نَكِرةً في مثلِ قولِكَ: ضَرَبْتُ رَجُلاً راكباً، وَلأنَّهُ محكومٌ عليهِ، وَوَجَبَ[2] تَعَقُّلُ المحكومِ عليهِ، وَتَعَرُّفُهُ، وَإِنَّما قَالَ[3]: (غالباً) لِأَنَّهُ جَازَ أَنْ يكونَ نَكِرةً، إِمَّا بتقدُمِها عليهِ كقولِهِ:

لعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ يَلوحُ كَأَنَّهُ خَلَلٌ مُديمُ[4]

وإِمَّا بِتقريبِ النكرةِ مِنَ المعرفةِ بالصفةِ نَحو: مررتُ برجلٍ عالمٍ قائماً.

أو[5] بالاضافة، نَحو: مررتُ بغلامِ رجلٍ عالماً، وكقولِهِ:

لَا يَـرْكَـنَنْ أَحَـدٌ إِلى الاحْـجَامِ يـومَ الوَغَـى مُـتَخَوِّفاً لِحِـمَامِ[6]

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ف: وجوب.

(٣) في ل: قلنا.

(٤) في ع، ف، ل:

لِـعزة مـوحشاً طَـلَلُ يَـلوحُ كأَنَّـهُ خَـلَلُ

والبيت على الرواية الاخيرة لكثير عزة، ويروى (لِمية) و (لسلمى) مكان (لعزة) وللبيت روايةٌ أُخرى هي:

لِمَـيةَ مـوحِشاً طَـلَلٌ قـديمُ عَـفاهُ كُـلُّ أسـحمَ مُسْـتَديمُ

ومن رواه لمية نسبة إلى ذي الرمة. والخلل جمع خِلة بكسر الخاء وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف. والاسحم: الاسود، أراد به السحابَ ذا الماء. ديوان كثير عزة: ٢٠٠، والكتاب ١: ٢٧٦، والخصائص ٢: ٤٩٢، واعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ط. القاهرة: ٢٣١، والمقتصد ١: ٤٣٤، ولسان العرب ١٣: ٢٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٠، ومغني اللبيب ١: ٩٠، وشرح التصريح ١: ٣٧٥، والاشموني ٢: ١٧٤، والخزانة ٣: ٢٠٩، وتاج العروس ـ وحش ـ ١٧: ٤٤٤.

(٥) في ز: و.

(٦) لقطري بن الفُجاءةُ. ديوان الحماسة لابي تمام: ٤٧، وشرح ابن عقيل ١: ٦٣٩، والهمع ٤: ٢١، وشرح التصريح ١: ٣٧٧، والاشموني ٢: ١٧٥.

وَبِطروءِ[١] النَّفي عَلَى الكلامِ مَعَ الاستثناءِ، نَحو: جَاءَنِي رَجلٌ إِلّا راكباً، وَبطروءِ[٢] الاستفهامِ عَلَى الكلامِ، نَحو: هَلْ أَتاكَ فقيرٌ سائلاً، وقدْ جَاءَ الحالُ عنِ النكرةِ مِن غيرِ أَحدِ ما ذكرنا، إذا افادتْ معنىً لم تفدْهُ الصفةُ، نَحو قولِهِ [ﷺ][٣]: (فَجَاءَ فرسٌ لَهُ سابقاً)[٤]. فلَوْ أَجْرَى سابقاً[٥]، صفةً لَمْ يؤدِ إِلى مَا أَدَاهُ الحَالُ.

وَمِنْ هَذَا يظهرُ أَنَّ كونَ ذِي الحَالِ معرفةً ليسَ بشرطٍ لَهُ، وإِلّا لَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ لامتناعِ تَخَلُّفِ الشرطِ عنِ المشروطِ، فالصوابُ إِذاً أَنْ يرتفعَ صاحِبُها، بأَنْ يكونَ معطوفاً عَلَى شَرطِها.

وَاعلمْ أَنَّ بعضَ الناسِ ذَكَرَ للحالِ ثمانيةَ شرائطَ:

أَحَدُها: أَنْ يكونَ نكرةً.

والثاني: أَنْ يكونَ وصفاً جارياً على ما قبلَهُ، لكونهِ هيئةً لِذِي الحالِ.

الثالثُ: أَنْ يكونَ ذُو الحالِ معرفةً، والأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ شَرْطٌ لذِي الحالِ، أَوْ شَرْطٌ لمجيءِ الحالِ مِن ذِي الحالِ.

وَالحَقُّ أَنَّهُ ليسَ بشرطٍ لا لِذى الحالِ، وَلا للحالِ لتحققها بِدونِهِ كَما ذَكَرنَاهُ.

---

(١) في ل: ويطرق.

(٢) في ل: ويطرق.

(٣) في ت: صلى الله عليه وسلم، وفي ع، ل: عليه.

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا النص فيما رجعت إليه من كتب الصحاح. وقد استشهد به ابن الخشاب في المرتجل بتحقيق مصطفى صالح جطل، رسالة ماجستير ـ كلية الاداب ـ جامعة القاهرة ـ آلة كاتبة ـ: ٢٠٥، والرضي في شرح الكافية ١: ٢٠٤.

(٥) في ف، ل: (سابقا) فقط، بدون (فَلَو أَجْرَىٰ).

والرابعُ: أَنْ تَكونَ مشتقةً، والحقُّ أَنَّهُ لَيسَ بشرطٍ لِتَحَقُّقِها بدونهِ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيةً﴾[١] وكقولِهِ تَعَالَى[٢]: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[٣] وَكَقَولِهِم: هَذَا بُسراً أَطيبُ مِنْهُ رُطَباً.

والخامِسُ: أَنْ يكونَ بعدَ كلامٍ تامٍّ [لِكونِها زيادةً في الخيرِ، وحقُّ الزيادةِ أَنْ تكونَ بعدَ كلامٍ تامٍّ[٤]][٥]، والحقُّ أَنْ يُقالَ بعدَ تَمامِ الكلامِ أَوْ بَعْدَ مَا كانَ فِي حكمِ تَمامِ الكلامِ، لِئَلا يبطُلَ بقولِهِم: ضَربِي زيداً قائماً، وبمثلِهِ.

وَلَوْ قِيلَ: بَعْدَ تمامِ الكلامِ معنىً لكانَ أَصوَبَ لِأَنَّها قَدْ تَجيءُ قَبْلَهُ لَفْظاً.

والسادِسُ: أَنْ تَكون منتقلة، لانّها لو كانتْ دَائِمَةً لما أفادتْ، نَحو: لَمَسْتُ النارَ حَارةً، والحَقُّ أَنَّ هَذَا شَرْطُ الحَالِ المُنْتَقِلَةِ دونَ المُؤَكِدَةِ.

والسَّابِعُ: أَنْ تُقَدَّرَ بِفِي لِمَا فِيها مِنْ مُشَابَهَةِ الظَّرْفِ.

والثامِنُ: كَونُها صَالحةً لجوابِ كَيْفَ.

قولُهُ:

(وأَرْسَـــلَها العِـــراكَ ....[٦]

---

(١) سورة الاعراف: ٧٣.

(٢) لم ترد كلمة (تعالى) في ت، ل.

(٣) سورة هود: ٧٢.

(٤) في ل: تمام.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٦) هذا جزء من بيت للبيد، والبيت بتمامه:

←

وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ مُتَأَوَّلٌ).

إِعْلَمْ أَنَّ هَذَا نَقْضٌ يَرِدُ عَلَى قَولِهِ: (وَشَرْطُهَا أَنْ تكونَ نكرةً) وتقديرهُ أَنَّهُ لَوْ كانَ شَرْطُها مَا ذكرتم لَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ، لامتناعِ تَخَلُّفِ الشرطِ عنِ المشروطِ، لكنَّهُ تَخَلَّفَ عَنْهُ، فِي مثلِ قَوْلِهِم:

أَرْسَلَهَا العِرَاكَ ... .

وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وَطَلَبْتَهُ جُهْدَكَ، وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلى فِيَّ، وغيرِ ذَلِكَ[1]، فَإِنَّها معارفُ وقعتْ حالاً.

وَالجَوابُ عنهُ أَنْ يُقالَ: لَمَّا دَلَّ الدليلُ عَلَى امتناعِ وقوعِ الحالِ معرفةً وَجَبَ تأويلُ هذِهِ الاشياءِ لِئلا يلزمَ الترك بالدليلِ.

ثُمَّ قِيلَ فِي تأويلِ الثلاثةِ وجهانِ:

أَحدُهمَا: أَنَّها، وَإِنْ كَانَتْ معارِفَ فِي اللفظِ، نَكِراتٌ فِي المعنَى، وَمَعناها[2] أَرسَلَها مُعتَرِكَةً، وَمَرَرْتُ بِهِ مُنفرداً، وطلبتَه مجتهداً.

فَهذِهِ مَصَادِرُ وَقَعَتْ حَالاً موقِعَ اسمِ الفاعلِ[3] وَهُوَ اختيارُ سيبويهِ[4].

← فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

الضمير في (ارسلها) يعود إلى الاتن التي ساقها العير لتشرب.

والعِرَاكُ مصدرُ محلى بال جاءَ حالاً، والدِّخال: أن يدخُل بعيرٌ قَدْ شَرِبَ بين بعيرين لم يَشرَبَا فينغص عَلَيهما شُربَهما. الديوان: ٨٦، والمقتصد ١: ٦٧٨، ولسان العرب ـ دخل ـ ١٣: ٢٥٨.

(١) في ع: ونحو غير ذلك.

(٢) في ل: أي.

(٣) في ف: الفعل.

(٤) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ١٧٨: (كأنّه قال: اعتراكاً، وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الالف ←

وَثانيهما: أَنَّها أيضاً[١] منصوبةٌ عَلَى المصادرِ[٢]، وَعَـامِلُهَا الحـالُ المحـذوفُ، وتقديرُهُ: ارْسَلَهَا تَعْتَرِكُ العِرَاكَ / ٥١ ظ /، وَمَرَرْتُ بِهِ مـنفرداً وحـدَهُ، وَطَـلَبْتُهُ اجتهدَ جُهدِي[٣]، فَلَمّا حُذِفَ العامِلُ، أَعني الحالَ، أُقِيمَ المَعْمُولُ، أَعـنِي المَـصْدَرَ، مُقامَهُ، وَقِيلَ: عَلَى المَجَازِ: إِنَّهُ حَالٌ تَسمِيةٌ للمعمولِ باسمِ العَامِلِ، وَهُـوَ اخـتيار المبرِّدِ[٤]، وأَبي علي[٥] وقالَ أبو سعيدٍ: إِنَّ هذِهِ مفعولٌ مطلقٌ، وانتصابُها انـتصابُ النوعِ[٦].

وَهُوَ ضعيفٌ لانَّ المَعنى لا يساعدُ عليهِ.

← واللام كما انّه ليس كل مصدر في باب الحمد لله والعجب لكَ، تدخله الالف واللام، وانّما شُبِّه بهذا حيث كان مصدرا، وكان غير الاسم الاول). ولم يصرح سيبويه بأنها وقعت موقع اسم الفاعل.

(١) ساقطة من ت، ل، ف.

(٢) في ل: المصدر.

(٣) في ت، ف، ل: جهدك.

(٤) قال المبرد: واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وان كان معرفة وليس بحال، ولكن دل على موضعه وصلح للموافقة فنصب لانّه في موضع لا يكون إلّا نصبا. وذلك قولك: أرسلها العِراكَ وفعَل ذلكَ جهده وطاقته لانّه في موضع فعله مجتهداً وارسلها معتركةً لان المعنى أَرسلها وهي تعترك وليس المعنى ارسلها لتعترك. المقتضب ٣: ٢٣٧. وهذا الرأي هو الذي نسبه الاستراباذي إلى سيبويه.

(٥) قال أبو علي: فان قلت: فقد قالوا: طلبتَهُ جهدَكَ وطاقتَكَ، ورجع عَودَهُ على بدئه، وارسلها العِراكَ وهذه معارفُ وهي أحوالٌ، فالقول ان هذه الاشياء ليست أحوالاً وإنّما الحال الفعل الذى وقعت هذه المصادر في موضعه فالتقدير طلبتَهُ تجتهد وأرسلها تعترك فدل جُهدكَ والعِراكُ على تَجتهدُ وَتعتَرِكُ فالفعل هو الحال في الحقيقة، وهذه الالفاظ دالة عليه.

وقال الجرجاني: فالتقدير فارسلها تعترك العِراك على معنى: تَعتَرِكُ الاعـتراكَ. المـقتصد ١: ٦٧٦ ـ ٦٧٧، وهذا الرأي ينطبق على ماذهب إليه سيبويه.

(٦) الكتاب ١: ١٨٧.

وأَمَّا الرابعُ، وَهُوَ قولُهُ: كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلى فِيَّ، فَهُوَ مفعولٌ لحالٍ محذوفٍ وتقديرُهُ: كَلَّمْتُهُ جاعلاً فاهُ إِلى فِيَّ أو مُشَافِهاً.

قولُهُ: (*فإنْ كَانَ صاحِبُها نكرةً وَجَبَ تقديمُها*).

وإِنَّما وَجَبَ تقديمُهَا عَلَى ذِي الحالِ لئلا يلتبسَ بالصفةِ كقولِ الشاعرِ:

لِـعَزَّةَ مُـوحِشاً طَـلَلٌ قَـديمُ .....[1]

[فإنَّ مُوحِشاً حالٌ مِنْ طللٌ قديمٌ][2] وَهُوَ نكرةٌ مقدمٌ عَليهِ، وَهَا هُنا بحثٌ، وَهُوَ أَنْ يقالَ: طللٌ قديمٌ مبتدأٌ، فيكونُ العامِلُ فِيهِ الابتداءُ، وَمُوحِشاً حالٌ، والعامِلُ فيهِ مَعنَى الفِعلِ[3]، وَهُوَ لعزةَ، فيكونُ العامِلُ في الحالِ وذِي الحالِ[4] مُخْتَلِفاً لكنْ تَقَرَّرَ مِنْ[5] مَذْهَبِهِم أَنَّ العَامِلَ فيهما يجبُ أَنْ يَكونَ واحداً.

والجوابُ عَنْهُ: أَمَّا عَلَى مذهبِ الاخفشِ فانَّ (طَلَلٌ قَديمٌ) فاعلٌ لِعزَّةَ، فإذاً العَامِلُ فِيهما وَاحدٌ.

وَأَمَّا على مذهبِ سيبويهِ فَإِنَّ ذَا الحالِ الضميرُ المُسْتَتِرُ فِي مَعْنَى الفِعلِ، وَطَلَلٌ مبتدأٌ، وتقديرُهُ: طَلَلٌ قَدِيمٌ حَصَلَ لِعزَّةَ مُوحِشاً، فَلَمَّا حُذِفَ الفِعْلُ أُقِيمَ الظَّرفُ مُقَامَهُ فَانْتَقَلَ الضَّمِيرُ مِنْهُ إِلَى الظرفِ، وإِذا كانَ كَذَلِكَ كانَ العَامِلُ وذُو الحَالِ

---

(١) انظر ١: ٥٢١ من هذا البحث.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ز، ل.

(٣) كلمة (الفعل) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (الحال) ليست في: ع.

(٥) في ف، ل: عن.

واحداً، وَهُوَ معنى الفعلِ، فاذاً لا يَردُ الاشكالُ، لكنَّ المِثالَ[١] لا يكونُ مطابقاً [لِكونِ ذِي الحالِ معرفةً حينئذٍ، وَهُوَ الضميرُ، اللهمَّ إلّا أنْ يُقَالَ: الضَّميرُ العائدُ إلى نكرةٍ نكرة[٢]، وَهُوَ خلافُ المشهورِ مَعَ أَنَّهُ ليسَ بمطابقٍ][٣] للحكمِ[٤] المذكورِ لعدم تَقَدُّمِ الحالِ عَلَى صاحِبِها.

واعلمْ أَنَّ فيما ذَكَرَهُ فِي الكتابِ نظراً، لانَّا قُلنا مِن قَبْلُ إنَّ صَاحِبَ الحالِ قَدْ يكُون نكرةً معَ عدمِ تَقَدُّمِ الحالِ كَمَا ذَكَرْنَا من الامثلةِ.

قولُهُ: (*ولا يَتَقَدَّمُ على العامِلِ المَعنوي بخلافِ الظرفِ*).

اعلمْ أَنَّ العامِلَ في الحالِ إمَّا لَفظيٌّ، وإمَّا معنويٌّ، والعاملُ المَعْنَويُّ هُوَ عاملٌ يُسْتَنبَطُ منهُ معنَى الفعلِ كحرفِ التنبيهِ، واسمِ الاشارةِ، والعاملُ اللفظيُّ ما عَداهُ، وَهُوَ الفعلُ وشبهُ الفعلِ: من اسمَي الفاعلِ والمفعولِ، والصفةِ المُشبَّهةِ، والمصدرِ، واسماءِ الافعالِ، فإنْ كانَ العامِلُ لفظياً جَازَ تقديمُ الحالِ عليهِ، وَعَلَى ذِي الحالِ، إذا لم يكنْ ذُو الحالِ مجروراً بالاتفاقِ تقولُ: جاءَنِي زيدٌ راكباً، وَجاءَنِي راكباً زيدٌ، وراكباً جاءَنِي زيدٌ، إلّا إذا كانَ صلةَ الالفِ واللام أو مصدراً، نَحو: زيدٌ القائمُ ضاحكاً، وعمرو المقتولُ مظلوماً، وأعجبني قيامُكَ مُبتسِماً، وإنَّما لَمْ يتقدمْ عَلَى العاملِ هَاهُنا لكونِ الحالِ من تَمامِ الصلةِ، وَلا يَتَقَدَّمُ فِي ما الصِلة على الموصولِ، وإلّا

---

(١) في ع: الثاني.

(٢) الكلمة ساقطة من ت، ومن ع.

(٣) مابين المعقفتين من الاصل، ز.

(٤) في ل: للفعل.

إذا كَانَ العَامِلُ وَصِفَةً مُشَبَّهَةً نحو: زيدٌ حَسَنٌ ضَاحِكاً لِضَعْفِهَا، وإلّا إذا كَانَ اسماءَ الافعالِ، نَحو: دونكَ زيداً قائماً لانحطاطِ رتبتِها عن سائرِ العواملِ اللفظية خلافاً للفرّاءِ، فَإنَّهُ لا يَجُوّزُ تقديمَ الحالِ عَلَى ذِي الحالِ مُطلقاً، وَيَسْتَدلُّ عليهِ، بِأَنَّهُ لَو جازَ لَزِمَ[1] اضمارُ قَبْلَ الذكرِ، والذي يُبطِلُه قولُهُ تعالَى: ﴿خَاشِعاً[2] أَبْصَارُهُم يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ﴾[3] وَغيرُهُ. وإذا[4] كانَ العاملُ معنى الفعل لَمْ يَجُزْ أَنْ يتقدمَ عَلَيه لِضَعْفِهِ فِي العملِ، فَانَّ الفعلَ الصريحَ إذا تقدمَ معمولَهُ عليهِ، يَضْعُفُ عَمَلَهُ بدلالةِ جَواز قولهم: زيدٌ ضَرَبتُ، بالرفعِ، وامتناعِهم مِن رفع زيدٍ لو أُخِّرَ، وَإذا ضَعُفَ عَملُ الفعلِ الصَّرِيحِ، فَضَعْفُ عملِ معنَى الفعلِ أَولى وأجدرُ، وَلِهذا جَازَ: فِي الدّارِ زيدٌ قائماً، وَفِي الدارِ قائماً زيدٌ، ولَمْ يَجُزْ: قائماً في الدارِ زيدٌ بخلافِ الظرفِ، يعني: أَنَّ الظرفُ يتقدمُ[5] عَلَى العاملِ المعنوي كقولِهم: أَكلَّ يومٍ لكَ ثَوبٌ!!

لاتساعِهم في الظروفِ بما لَمْ يتسعوا بِهِ[6] في غَيرها، ولَمْ يَجُزْ فِي الحالِ، وَإنْ شابهتِ الظروفَ لعدمِ وجوبِ / ٥٢ و / التسويةِ بينَ الشيءِ وَشَبْهِهِ، وَقَدْ جَوَّزَ قومٌ

---

(١) في ل: تقديمه لجاز.

(٢) قرأ أبو عمرو بن العلاء ويعقوب بن إسحاق الحضرمي وحمزة والكسائي وخلف (خاشعا) بفتح الخاء والف بعدها وكسر الشين مخففة وقرأ باقي العشرة (خُشعا) بضم الخاء وفتح الشين مشددة من غير ألف. الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ٢٩٧، والنشر ٢: ٣٨٠.

(٣) سورة القمر: ٧.

(٤) في ع: ان.

(٥) في ع: يجعل مقدم، وفي ل: يحتمل أن يتقدم.

(٦) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

تقديمَ الحالِ عَلَى العاملِ المعنوي إذا كانَ ظرفاً، لكونهِ نائباً عنِ الفعلِ، بخلافِ ما عداهُ، واستدلوا عليهِ بقولِهِ:

..... إنَّ ابنَ هَرْمَةَ وَاقفاً بالبابِ[1]

وَبقولِ الفَرَزدَقِ:

أَبـني[2] كُـليبٍ مـثلُ آلِ مُجَاشِعٍ أَمْ هَـلْ أَبُـوكَ مُـدَعْدِعاً كَـعِقَالِ[3]

نصبَ واقفاً بقولِهِ: بالبابِ، وَمُدَعْدِعاً بقولِهِ: كعِقالِ.

وروى المانعونَ:

..... هَذا ابنُ هَرْمَةَ واقـفٌ[4]....[5]

و(مدعدعٌ) بالرفعِ [عَلَى أَنَّهُ اسمُ أَبيهِ][6].

وقالَ ابن بَرهانٍ[7]: الحالُ لا يخلو من أَنْ يكونَ حالاً صريحاً أَوْ[8] يكـونَ

---

(١) تقدم الشاهد في ١: ٣٣١.

(٢) في الديوان: ٧٢٦: أبنو، وهو الصواب.

(٣) الدعدعة زجر الغنم. الديـوان: ٧٢٦، ونـقائض جـرير والفـرزدق ـ تحـقيق جـيفان، مـطبعة بـريل ـ ليدن: ٢٧٦.

(٤) في ز: واقفاً.

(٥) انظر ١: ٣٣١.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) هو عبدالواحد بن علي بن برهان العُكبري النحوي، من كتبه: (الاختيار) و (اصول اللغة) و (اللمَع) في النحو، تُوفي سنة ٤٥٠ هـ. نزهة الالباء: ٢٥٩، وانباه الرواة ٢: ٢١٣، وبغية الوعاة ٢: ١٢٠، والاعـلام ٤: ٣٢٦.

(٨) في ع، ف، ل: وأمّا أن.

حالاً مجازياً، أَيْ: نائباً عنِ الحالِ، نَحو: زيدٌ فِي الدَّارِ خَلْفَكَ، إِذا جُعِلَ[١] (خلفكَ) مُتَعَلِّقاً بمحذوفٍ عَلَى أَنَّهُ حالٌ مِنَ الضميرِ فِي الخَبَرِ.

فإِنْ كانَ الثاني جَازَ تقديمُهُ عَلَى العاملِ المعنوي نَحو: زيدٌ خلفَكَ في الدارِ، لِمُراعاةِ لفظِ الظرفيةِ فيهِ.

وَ[٢]إِنْ كانَ الاولَ لَمْ يَجُزْ تقديمهُ عَلَى العاملِ المعنوي[٣] وَ[٤]قِيلَ: أَنَّهُ مِنْ تصرفاتِ أبي علي[٥]، وإِذا ثَبَتَ ذَلِكَ أحتُمِلَ أنْ يكونَ قولُهُ: (بخلافِ الظَّرفِ) اشارةً إِلى ما ذَكَرْنَا مِنْ مذهب القومِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذا كانَ العاملُ ظرفاً جازَ تقديمُ الحالِ عليهِ ولكنَّهُ ليسَ بمذهبٍ لَهُ، ولا بمذهبٍ مشهورٍ.

قولهُ: (*ولا على المجرورِ في الاصحِّ*).

أَي: ولا يتقدمُ الحالُ عَلَى ذِي الحالِ المجرورِ، نحو: مَرَرْتُ راكباً بزيدٍ، عَلَى المذهبِ الاصحِّ، وَهُوَ مذهبُ سيبويهِ[٦]، وأجازَهُ[٧] قومٌ[٨]، وقالوا العاملُ فيهِ فِعلٌ،

---

(١) في ف، ل: جعلت.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٠٥.

(٤) (الواو) ساقطة من ل.

(٥) يرى أبو علي الفارسي أن الحال اكتسبت شبها من الظرف ولكنها لا تنطبق على الظرف انطباقاً تاما، وهو رأي سيبويه أيضاً. ولم اجد تقسيم أبي علي الحال على صريح ومجازي. الكتاب ١: ٢٧٧، والمسائل الشيرازيات ١: ٣٢٤ـ٣٤٨، والمقتصد ١: ٦٧٣.

(٦) قال سيبويه: وَمِن ثَمَّ صارَ مَرَرْتُ قائماً برجلٍ لا يجوزُ، لأنَّه صارَ مثلَ العاملِ في الاسمِ، وليس بفعلٍ، والعاملُ الباءُ. ولو حَسُنَ هذا الحَسَنَ: قائماً هذا رجلٌ. الكتاب ١: ٢٧٧.

(٧) في الاصل: أجاز.

(٨) نُقِلَ الجوازُ عن أبي علي الفارسي، وابن كيسان، وابن برهانَ. الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٠٧.

واحتَجُّوا عَلَيهِ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كافةً للناسِ﴾[١].

وَوَجْهُ الاستدلالِ أَنَ كافةً حالٌ، فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يكونَ صاحبُ الحالِ هُوَ الكافَ[٢] أَوْ الناسَ، إذْ لا ثالثَ، والاولُ باطلٌ، لكونهِ معَ هاءِ التأنيثِ[٣]، فتعين أن يكون حالاً من الناس وبقوله:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ حَرَّانَ صَادِياً

إِليَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ[٤]

فَحَرّانَ حالٌ مِنَ الياءِ[٥] المجرورةِ بإلى مُتَقَدِّمةً عليهِ، وبقولِهِ:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيادَةُ نَاشِئاً

فَطَلَبُها كَهلاً عَلَيهِ شَدِيدُ[٦]

فكهلاً حَالٌ مِنَ الهاءِ فِي (عليهِ)، وِلَا يجوزُ أَنْ يكون حالاً مِنْ فاعلِ المَصْدَرِ،

---

(١) سورة سبأ: ٢٨.

(٢) قال الزجاج وغيره: انّ (كافة) حال من الكاف في أرسناك، والمعنى: إلّا جامعا للناس، والكافة بمعنى: الجامع والهاء للمبالغة. وقال الرضي: هو تعسف. البيان ٢: ٢٨٠، والتبيان ٢: ١٠٦٩، والبحر المحيط ٧: ٢٨١، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٠٧.

(٣) الاعتراض بوجود هاء التأنيث غير وارد لاحتمال كونها للمبالغة.

(٤) لِعُروة بن حِزام كما أَكَدَّ ذَلِكَ البغدادي في الخِزانة ونسبه المُبَرِّدُ إلى قيس بن ذريح، ونسبه العيني إلى كُثير عزّة، والصحيح الاول. ويروى (هيمان) مكان (حران). الكامل ٢: ٢٤٢، وشرح شواهد العيني ٢: ١٧٧، والخزانة ٣: ٢١٢.

(٥) في ل: الماء.

(٦) للمعلوط بن بدل القريعي السعدي. ويروى (المروءة) مكان (السيادة) و (بعيد) مكان (شديد). عيون الاخبار لابن قتيبة ـ طبع القاهرة ١: ٢٤٧، وديوان الحماسة: ٣٣٤، والاشموني ٢: ١٧٨، والخزانة ٣: ٢١٩.

لأنَّ فاعلَ المصدرِ لا يُضمَرُ فِيهِ بخلافِ اسمَي الفاعلِ والمفعولِ.

وَأَجابَ سيبويهِ[١] عَنِ الاولِ بأَنَّهُ حالٌ من الكافِ عَلَى أَنْ تكونَ الهاءُ فيهِ للمبالغةِ، وليستْ لِتَمحُّضِهِ[٢] لِلتأنيثِ.

واستدَلَّ المانعُ عَلَى صحةِ مذهبِهِ بأَنَّ الحالَ تابعٌ وذو الحالِ متبوعٌ، والتابعُ لا يقعُ إِلّا حيثُ يَصحُّ وقوعُ المتبوعِ فيهِ لكنْ لا يُمكنُ تقديمُ المجرورِ عَلَى الجارِّ، فكَذَلِكَ لا يَتقدَّمُ الحالُ عليهِ[٣].

[ولقائلٍ أَنْ يقولَ: ما ذكرتُم يقتضي امتناعَ راكباً حالٌ مِنْ زيدٍ الذي هُوَ ذو الحالِ فيكونُ تابعاً لَهُ، والتابعُ لا يقعُ إِلّا حيثُ يَصِحُّ وقوعُ المتبوعِ فيهِ، لكنْ لا يَصِحُّ تقديمُ الفاعلِ عَلَى الفعلِ[٤] كَذَلِكَ لا يَصِحُّ تقديمُ الحالِ على الفعلِ[٥]][٦].

قولُهُ: (*وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هيئةٍ صَحَّ أَنْ يقعَ حالاً، مِثْلُ: هَذَا بُسراً أَطيبُ مِنهُ رُطَباً*)[٧].

إِعلَمْ أَنَّ أَكثَرَ النحويينَ اشترطوا فِي الحالِ كَونَها مُشتَقَّةً بحيثُ إِنْ وجدوا

---

(١) مرّ آنفا ١: ٥٣١ ان القائل بهذا الزجاج ولم أقف على رأي سيبويه في ذلك.

(٢) في ع، ف: بمتمحضة.

(٣) البحر المحيط ٧: ٢٨١.

(٤) في ل: المفعول.

(٥) الصواب: صاحب الحال.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من ع.

شَيئاً غيرَ مشتقٍ[١] تكلَّفُوا في[٢] اشتقاقِهِ، [وَقَالُوا: إنَّها[٣] في تقديرِ المشتقِّ[٤]، والمُصَنِّفُ قَالَ: لا يُحتَاجُ إلى تكلُّفِ اشتقاقِهِ،][٥] لِأَنَّ الحالَ مَابينَ هيئةَ الفاعلِ أَو المفعولِ، وَهُوَ غيرُ مُسْتَلْزِمٍ لان تكونَ الحالُ مُشْتَقَّةً، فَإِنَّ كُلَّ مَا دلَّ عَلَى هيئةِ الفاعِلِ والمفعولِ صحَّ أنْ يكونَ حالاً سواءٌ كانتْ مشتقةً أَوْ لمْ تَكُنْ، كقول أَبي الطيّبِ:

بَدَتْ قَمَراً وَمَالَتْ خَوطَ بَانٍ

وَفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزَالا[٦]

وكقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُم آيةً﴾[٧]، وَمَنْ يشترطْ فِيهِ الاشتقاقَ، يقولُ فِي البيتِ: كَأَنَّهُ قَالَ بدتْ مشرقةَ الوجهِ / ٥٢ ظ / حسنةَ المَشي طيبةَ العَرْفِ مليحةَ العينينِ[٨].

وَفِي الآيةِ: كَأَنَّهُ قَالَ: [هذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُم أَتَتْ][٩] مُعَرِّفَةً أَوْ مُنَبِّهَةً[١٠].

وَكَقولِهِم: هَذا بُسْراً أطيبُ مِنهُ رُطَباً حالانِ لانطباقِ الحدِّ عَلَيهما، فهذا

---

(١) في ل: شيئاً مشتقاً.

(٢) كلمة (في) ساقطة من ع.

(٣) زيادة من ف.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٠٧.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ت، ع.

(٦) الخوط: القضيب وجمعه: خيطان مثل كوز وكيزان. ديوان المتنبي ٣: ٢٢٤.

(٧) سورة الاعراف: ٧٣.

(٨) ديوان المتنبي ٣: ٢٢٤، والامالي الشجرية ٢: ٢٧٤، والخزانة ٣: ٢٢٢.

(٩) مابين المعقفتين ليس في الاصل، ولا في ل، (لكم أتت) ليس في ز، ع.

(١٠) في ز: منبهة ومعرفة.

مبتدأٌ، وأطيبُ خبرُهُ، وَبُسراً ورُطَباً حَالانِ، وَاخْتُلِفَ فِي العامِلِ، فِي بسراً[١] فقالَ بعضُهم هُوَ محذوفٌ، وَهُوَ كَانَ التامَّةُ، وتقديرَهُ: هَذَا إِذَا كانْ بسراً أطيبُ منهُ إِذا كَانَ رطباً[٢]، فيكُون الشيءُ الواحِدُ أفضلَ مِنْ نفسهِ باعتبارَينِ.

وَقَالَ أبو عليّ الفارسيّ إِنَّ العاملَ فِي بسرٍ[٣] مَا فِي اسمِ الاشارَةِ أَوْ حرفِ التنبيهِ مِنَ معنَى الفعلِ[٤]، وفِي رَطباً أطيبُ.

وَقَالَ المُصَنِّفُ وغيرُهُ: إِنَّ العاملَ فيهمَا هُوَ أفعلُ التفضيلِ.

واستدلَّ أبو علي عَلَى صحةِ مذهبِهِ بِأَنْ قَالَ: لابُدَّ للحالِ الأُولَى مِن عاملٍ، وَهُوَ إِمَّا ما في اسمِ الاشارةِ أَوْ (أَطيبُ)، أَوْ (إِذا كَانَ)، ثُمَّ قَالَ: لا سبيلَ لِأَنْ يكونَ العَامِلُ أَطيبَ لِتَقدُّمِهِ عَليهِ فَإِنَّهُ لا يَقوى قوةُ الفِعْلِ، ولا يجُوز أَنْ يكونَ العَامِلُ فيهِ (إِذا كَانَ)، لِأَنَّا نَتَكَلَّمُ فِي عَامِلِ إِذا لكونِهِ ظَرفاً، فنقولُ: العامِلُ فيهِ لا يكونُ أفعلَ التفضيلِ لانَّهُ لا يعملُ فيما تقدَّمَ عَلَيهِ فَتَعيَّنَ أَنْ يكونَ العامِلُ فِي إِذا المضمرَةِ ليسَ إِلّا ما في اسمِ الاشارةِ[٥]، وَإِذا كَانَ كَذَلِكَ، تَعملُ الاشارَةُ في نفسِ الحالِ بِلا واسطةٍ (إِذا

---

(١) (في بسرا) ساقط من ل.

(٢) وقدّره الرضي الاسترآباذي في شرح الكافية ١: ٢٠٧: كائناً بسراً وكائناً رُطَباً.

(٣) في ف: بسرا.

(٤) قال أبو علي في المسائل الشيرازيات ٢: ٣٣٧:

(فأما العاملُ فيها فما في الكلام من معنى الفعل). وفي المقتصد ١: ٦٢٤: (... وقولهم: هذا بُسراً أطيب منه تمراً، فبسراً وتمراً انتصبا على الحال، ومعنى هذا الكلام: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً).

فأبو علي على هذا يتفق مع اصحاب المذهب الاول.

(٥) الصواب: ما في اسم الاشارة ليس إلّا.

كانَ)، لِعَدَمِ الاحتياجِ إليهِ.

قَالَ المُصَنِّفُ: والحقُّ أَنَّ العامِلَ فِيها أَطيبُ، وَليسَ اسمَ[1] الاشارَةِ، لوجوهٍ:

الاولُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ العامِلُ فِي الحالِ هَاهُنا هوَ[2] اسمَ الاشارَةِ لكانَ اسمُ الاشارَةِ مُقيَّداً بالحالِ، وَلَوْ كانَ مُقَيَّداً بالحالِ لَمْ يكنِ الخبرُ مُقَيَّداً بالحالِ.

[**أَمَّا الاولُ:** فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الثاني: فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الخَبَرُ أيضاً مُقَيَّداً بالحالِ][3] لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: هذا زيدٌ قائماً، وإِلّا لَزِمَ أَنْ لا يكونَ هو زيداً[4] حالَ كونهِ غَيرَ قائمٍ، وَهُوَ مُحالٌ، لَكنَّ الخبرَ[5] مقيدٌ بالحالِ، فَلَمْ يكنْ اسمُ الاشارةِ مقيداً بِهَا فَإِذا لَمْ يكنْ مقيداً بِها لَمْ يَعْمَلْ فِيها.

والوجهُ الثاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ العامِلُ فِيهِ اسمَ الاشارَةِ لَوَجَبَ أَنْ يكونَ بُسراً حالَ الاشارَةِ، لكنْ لا يجبُ لِجوازِ أَنْ يُقَالَ هَذَا القولُ وَإِنْ كَانَ رُطباً أَوْ بَلَحاً.

فَإِنْ قِيلَ: مَا ذَكرتُم فِي الوَجْهَينِ يَدُلُّ عَلَى امتناعِ كونِ العامِلِ فِي (بسراً) اسمَ الاشارَةِ، ولا يلزمُ مِنهُ[6] أَنْ يكونَ العَامِلُ أَطيبَ لِجوازِ أَن يَكونَ العامِلُ شَيئاً ثَالِثاً.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا من قَبْلُ أَنَّ القولَ[7] فِي عَامِلِ الحالِ ثلاثةٌ:

---

(١) في ع، ف: باسم.

(٢) كلمة (هو) ساقطة من ف.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في ف: زيد.

(٥) كلمة (الخبر) ليست في ع.

(٦) (منه) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٧) في الاصل، وفي ز: العامل، وفي ع: القائل، وفي ف: الفاعل، وفي ل: الحال. وما اثبتناه من ت.

أحدُها: وَهُوَ أَنْ يَكونَ العامِلُ[١] إذَا كانَ[٢] راجعاً[٣] إلى أَحدِ الأمرَينِ.

وَهُوَ إمَّا أَنْ يَكونَ أطيبَ أَوْ اسمَ الاشارةِ، وبطلانُ القسمِ الثانِي مستلزمٌ لِتَعَيُّنِ القِسمِ الاولِ، وَهُوَ المطلوبُ.

والوجهُ الثالثُ: أَنَّ أطيبَ عاملٌ فِي بُسْراً فِي قولِنا: ثَمَرَةُ نَخْلَتِي بُسْراً أطيبُ منهُ رُطَباً، بالاتفاقِ، وَمَتى كانَ عامِلاً هَاهُنا كَانَ عامِلاً فَيما نَحنُ فيهِ، لأَنَّ معنَاهُ هَاهُنا كمعناهُ، ثُمَّ والمانِعُ الذى ذَكَرهُ الخَصْمُ موجودٌ.

والوجهُ الرابعُ: انّ نسبَةَ أطيبُ إلى الحالَينِ نسبةٌ واحدةٌ، فَلَمَّا [عَمِل فِي أَحَدِهِمَا][٤] عَمِل فِي الآخَرِ، [وإلّا لَمْ تكنْ نسبتُهُ إليهمَا واحدةً.

والوجه الخامسُ: أَنَّهُ إذا لم يكنِ العامِلُ أطيبُ لَمْ تكنْ الأطيبية][٥] مُقَيّدَةً[٦] بِالبُسرِيةِ، وَإذا كانَ كَذَلِكَ فَسَدَ المَعنَى، لِانَّ الغَرَضَ منهُ تَقييدُ الاطيبيةِ بالبُسرِيةِ مفضَلَةً عَلَى الرُّطَبيةِ.

واعلمْ أَنَّ المصدرَ قَدْ يَقَع حالاً كما تَقَعُ الصفةُ مصدراً كما في قولِهم: قُم قَائمًا، ومثالُهُ: قولكَ[٧]: قتلتُهُ صبراً، أَي: مَصْبُوراً، وَلَقِيتُهُ فَجأَةً، أَي: مُفَاجِئاً.

---

(١) في ل: عامل.

(٢) في ل: كان كان.

(٣) في ت، ف: راجع.

(٤) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) في ت: مقدرة.

(٧) في ت: قوله، والكلمة ساقطة من ع.

مجيء الحال جملة

قولُهُ: (*وَقَدْ*[١] *تكونُ جملةً خبريةً*).

إعلَمْ أَنَّ أَصْلَ الحالِ أَنْ تَكونَ مفرداً كغيرِهَا من المنصوباتِ، إلّا أَنَّها لَمَّا كَانَتْ مفعولاً وَفَضلةً في الخبرِ، وَصِفةً فِي المَعنَى، وَكَانتِ الجُمَلُ تَقَعُ موقِعَ المُفرَداتِ جَازَ وُقوعُها مَوقِعَ الحالِ، لَكنْ بِشَرْطِ أَنْ تكونَ جملةً خَبَرِيةً لِكونِها خبراً عن ذِي الحالِ / ٥٣ و / في المَعنَى.

قولُهُ: (*فالاسميةُ بالواوِ والضميرِ*) إلى [قولِهِ: (*أو باحدِهِمَا*)][٢].

اعلمْ أَنَّ الجُمْلَةَ التي تَقَعُ حَالاً إمَّا اسميةٌ أو فعليةٌ، فانْ كانتْ فِعليةً فهيَ إمَّا مضارعٌ، وإمَّا ماضٍ، وعلى التقديرينِ فإمَّا[٣] مُثْبَتٌ وإمَّا منْفيٌّ، فهذِهِ أقسامٌ خَمْسَةٌ، وَعَلَى[٤] جميعِ التقادِيرِ لابدَّ فِيها مِن رَابِطَةٍ تَربُطُها إلى ذِي الحالِ لاستقلالِها بالافادَةِ مِنْ غَيرِ الارتباطِ، فان كانَتْ اسميةً فرابطتُها، إمَّا الواوُ والضَّميرُ، نَحو: جَاءني زيدٌ وغلامُه راكبٌ، وإمَّا الواوُ وحدَهُ، لِيَدُلَّ على التوقيتِ، نَحو: جِئتُكَ والشَّمْسُ طَالِعةٌ،

---

(١) في مجموع مهمات المتون لا يوجد (قد).

(٢) في ع: أخره.

(٣) في ز: فهي إمّا.

(٤) (على) ساقطة من ل.

وَكقولِ امرىءِ القيسِ[١]:

وَقَد اَغْتَدِي وَالطَّيرُ فِي وُكُنَاتِهَا

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَـيْكَلِ[٢].

وَإِمَّا الضَّمِيرُ وَحْدَهُ كَقولِهِم كَلَّمْتُهُ فُوهِ إِلى فِيَّ، والأَخيرُ ضَعيفٌ، لِأَنَّ الواوَ يُشعِرُ بِحالِيَّتِها فِي أَولِ الأمرِ بخلافِ الضَّمِيرِ.

وَقَالَ بَعضُهم: انَّهُ شاذٌّ. وَفِيهِ نظرٌ، لِأَنَّهُ إِنْ أَرادَ بِقَولِهِ: إِنَّهُ شاذٌّ مِنْ جِهةِ القياسِ فَضَعِيفٌ، لِأَنَّا قَدْ[٣] بَيَّنا أَنَّهُ يَحتَاجُ إِلَى رَابِطَةٍ تَربِطُهُ[٤] إِلى ذِي الحالِ، وَكلَّما كَانَ فِيهِ ضميرٌ، كَانَ فيهِ رابطةٌ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلى شيءٍ آخَرَ.

وَإِنْ أَرادَ بِهِ[٥] أَنَّهُ[٦] قَليلٌ مِنْ جِهةِ الاستعمالِ فَحَقٌّ لِانَّ استعمالَ الواوِ فِي الجُمْلَةِ الاسميةِ اكثرُ مِنْ استعمالِ الضميرِ وحدَهُ، لكنَّ المشهورَ من قولِهِم: إِنَّ الحُكمَ المُعيَّنَ شَاذٌّ غيرُ ذَلِكَ.

---

(١) زاد ف: قوله. وامرؤ القيس بن حجر الكندي اشهرُ شعراءِ العرب على الاطلاق من عرب اليمنِ. مات ودفن في أنقرة سنة ٨٠ قبل الهجرة. ديوان امرىء القيس: المقدمة، والاغاني ٨: ٦٢، وشرح القصائد العشر: ٦، والاعلام ١: ٣٥١.

(٢) الوكنات: المواضع التي تأوي اليها الطير، والمنجرد: الفرس القصير الشَّعْرِ والاوابد: الوحش، وجعله قيداً لها لانه يسبقها ويمنعها من الفرار، الهيكل :الفرس الضخم. الديوان: ١٩.

(٣) (قد) ساقطة من ز،ع.

(٤) في ز،ع: تربطها.

(٥) (به) ساقطة من ت.

(٦) (انه) ساقطة من ل.

وَلِقائلٍ أَنْ يَقولَ: إنَّ طلوعَ الشمسِ ليسَ بهيئة لا للفاعلِ ولا للمفعولِ، وَأَنْتُم قُلْتُم: إنَّها تُبَيِّنُ هيئةَ الفاعِلِ أَوْ المفعولِ وهكذا القولُ [فِي قولِهِ][1]:

..... وَالطَّيرُ فِي وُكُنَاتِها .....[2]

وَيُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بِأَنْ يُقالَ: لَمَّا كَانَ مَجيئُهُ مُقَيَّداً بطلوعِ الشَّمْسِ كانَ طُلوعُها فِي هذا الزَّمانِ هيئةً للمجيءِ[3] الّذي هُوَ هيئةٌ للفاعِلِ أَوْ المفعولِ، فكانَ هيئةً للفاعلِ أو للمفعولِ، وَضَعْفُ هَذَا الجوابِ ظَاهِرٌ لا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى بَصيرةٍ.

وَقَالَ بَعضُهم: إنَّ تقديرَهُ: جاءني زيدٌ موافقاً لطلوعِ الشَّمْسِ، عَلَى أَنَّ بعضَهم يُسَمِّي هذا الواوَ واوَ الظَّرفِ.

وَشَبَّهَ سِيبويهِ واوَ الحالِ بإذْ، وَقَدَّرَهَا بِهَا[4]، فَإِذَا قُلْتَ: جِئْتُكَ وَالشمسُ طالعةٌ، فكأَنَّكَ قُلْتَ: جئتُكَ في هذهِ الحالِ، وَكذَلِكَ:

وَ[5]قَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا .....[6]

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) انظر ١: ٥٣٨ من هذا البحث.

(٣) في ل: لمجيء.

(٤) الكتاب ١: ٤٧.

(٥) (الواو) ساقطة من ل.

(٦) انظر ١: ٥٣٨ من هذا البحث.

وَإِنْ كَانَ مُضارِعاً مُثْبَتاً فَالضميرُ وَحْدَهُ كَقَولِهِ تعالَى: ﴿فَجَاءَتْهُ[١] إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾[٢] أَيْ ماشيةً وَكَقولِهِ:

مَـتَى تَأْتِـهِ تَـعْشُو[٣] إِلى ضَـوءِ نَـارِهِ
تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا[٤] خَيرُ مُـوقِدِ[٥][٦]

أَيْ عَاشياً[٧]، وَإِنَّما لَمْ يَجُزْ بالواوِ لِمُشَـابَهَتِهِ اسمَ الفـاعلِ مِـنْ حـيثُ اللـفظِ وَالمَعنَى، أَلا تَرَى أَنَّ: يَرْكَبُ مِثْلَ راكِبٍ مِنْ حيثُ اللفظِ وَالمَعنَى، فَكَمَا لَمْ يَكُنْ اسمُ الفَاعِلِ بالواوِ فَكَذلِكَ لَمْ يَكُنِ المُضَارِعُ المثبتُ بِالواوِ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُم دُخولَ الواوِ عَلَيهِ، وَقَدْ أَجَازَ[٨] بَعضُهُم بِغَيرِ ضَميرٍ أَيضاً، نَحو: جَاءَ زيدٌ يَضْحَكُ عمرٌو.

وَإِنْ كانتِ الاقسامَ الباقِيةَ، وَهيَ المضارعُ المَنفي والماضي المثبتُ، والماضي المنفي، فبالواوِ والضميرِ، أو بالواوِ وَحْدَهَا، أَوْ بالضميرِ وحدَهُ.

واعلمْ أَنَّ فِي دخولِ الواوِ في المضارعِ المَنْفِي خِلافاً.

---

(١) في ل: فجاءت، وهو سهو.

(٢) سورة القصص: ٢٥.

(٣) في ل: تفتوا.

(٤) في ل: وعندها.

(٥) في ت: مواقد.

(٦) البيت للحطيئة. ديوان الحطيئة ـ شرح السُّكَّري، مطبعة التقدم: ٢٥.

(٧) في ل: غاشيا. وقال الاعلم الشنتمري: المعني: متى تأته عاشياً. تحصيل عين الذهب على حاشية الكتاب ١: ٤٤٥.

(٨) في ع: أجاز أيضا.

فَهذِهِ تسعةٌ، لانَّ مضروبَ الثلاثةِ فِي الثلاثةِ يكونُ تسعةً. مِثالُ المضارعِ المَنفي: جَاءَني زيدٌ، وما يتكلَّمُ غُلامُهُ، وَجاءَنِي زيدٌ وما يتكلَّمُ عمرٌو، وجاءَنِي زيدٌ ما يتكلَّم غُلامُهُ.

وَمِثالُ الماضي المُثْبَتِ[1] [مع الضَّمير والواوِ قولُهُ[2]][3]

ذَكَـرْتُكِ وَالخَـطِيُّ يَخْطِرُ بَـيْنَنَا

وَقَدْ نَهِلَتْ مِـنَّا المُـثَقَّفَةُ السُّـمْرُ[4]

أَيْ: نَاهِلَةً.

وَمَعَ الضَّمِيرِ وَحْدَهُ قَولُ الشاعرِ:

وَطَـعْنٍ كَـفَمِ الزِّقِّ غَـدَا وَالزِّقُّ مَـلآنُ[5]

وَمَعَ الواوِ وحدَهَا: جاءَنِي زيدٌ وَقَدْ خَرَجَ عمرٌو.

ومِثالُ الماضِي المَنفي مَعَ الواوِ والضميرِ قولُكَ: جَاءَنِي زَيدٌ وَما خَرَجَ غُلامُهُ.

---

(١) في هذا الموضع من الأصل كلمة: قولك.

(٢) ساقطة من الاصل، ومن ل.

(٣) في ع، ف: قولك مع الواو والضمير.

(٤) لابي عطاء أفلح بن يسار السندي من مخضرمي الدولتين الاموية والعباسية، ويروى (منّي) مكان (منّا)، والخطي: الرمح، نسبة إلى أرض قيل هي خط عمان، وقيل غير ذلك. ديوان الحماسة: ٣٢، والاغاني ١٦: ٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٦٧، ومغني اللبيب ٢: ٤٧٦، وشرح شواهد المغني ٢: ٤٨٠ وحاشية ياسين ١: ٣٩١. وينظر لسان العرب: ـ خطط ـ ٩: ١٦٠.

(٥) البيت للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان. ديوان الحماسة: ٣٠، والاغاني ٢٠: ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٦٧، والخزانة ٤: ٤٣٢.

وَمَعَ الواوِ وَحدَهَا قَولُكَ[١]: جَاءَنِي زَيدٌ وَمَا خَرَجَ عمرٌو.

وَمَعَ الضميرِ وَحْدَهُ، قَولَكَ: جَاءَنِي زَيدٌ مَا خَرَج غُلامُهُ.

وَأَمَّا إثباتُ الواوِ فِي هذِهِ الاقسامِ الثلاثةِ فَمِنْ حيثُ مُشابَهَتُهَا الجملةَ الاسميةَ مِنْ حيثُ أَنَّ الجزءَ الاولَ فِيها ليسَ بفعلٍ.

وَأَمَّا حَذْفُها فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الجملةَ جملةٌ فِعْلِيةٌ.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الفِعْلَ المُسْتَقبَلَ لا يقعُ حالاً، فلا يُقالُ جَاءَنِي زَيدٌ سَيضحكُ، وَ[٢]لا سَوفَ يَضحكُ لِلمُنافاةِ بَيْنَهُمَا. / ٥٣ ظ /

فَإِنْ قُلْتَ[٣]: هَلا جَازَ ذَلِكَ فِي اسمِ الفَاعلِ، نَحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائداً بِهِ[٤] غداً.

قُلنا: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الحَذْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ مُقَدراً بِهِ الصيدُ، فَهوَ فِي تأويلِ الحالِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ المَجَازِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهلا يُقدَّرُ ذَلِكَ فِي[٥] الفِعلِ؟

قُلنا[٦]: لِانَّ اسمَ الفَاعِلِ أَصلٌ فِي بابِ الحالِ فيجوزُ فيهِ، مِنَ التَّصَرُّفِ، ما لا

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: أو.

(٣) في ل، ع: قيل.

(٤) (به) ليست في ز.

(٥) (في) ساقطة من ل.

(٦) ساقط من الاصل.

يجوزُ فِي غَيرِهِ، وَلانَّهُ قَلِيلٌ جَاءَ على خِلافِ القياسِ، فَلا يُقاسُ عَلَيهِ.

يكون الماضي المثبت حالا مع قد

قولُهُ: *(وَلابُدَّ لِلماضي المثبتِ مِنْ (قَدْ) ظاهرةً أَوْ مُقدَّرَةً)*.

[اعلمْ أَنَّ الفِعلَ الماضي المثبتَ لا يقعُ حالاً لِلمنافاةِ بَيْنَهُمَا، إِلّا إِذَا كانَ (قَدْ)[١] ظاهرةً أَوْ مقدّرةً][٢] كَقَوْلِهِ:

وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[٣]

وَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْجَاؤُكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾[٤] عَلَى تَقديرِ قَدْ حَصِرَتْ،

وَكَقولِهِ:

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَدَا وَالزِّقُّ مَلآنُ[٥]

أَيْ: وَقَدْ غَدَا.

هَذَا عِندَ البَصريينَ[٦]، أَمَّا عندَ الكوفيينَ والاخفشِ فَقَدْ يقعُ المَاضِي المُثْبَتُ

---

(١) زاد في ع: معها.

(٢) مابين العقفتين ساقط من ل.

(٣) تقدم في ١: ٥٤١.

(٤) سورة النساء: ٩٠.

(٥) تقدّم في ١: ٥٤١.

(٦) الانصاف ـ المسألة ٣٢ ـ ١: ١٤٤.

حالاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَدْ[١]، وَاسْتَدَلُّوا عليهِ بوجهينِ:

احدُهُما: بالآيةِ[٢] وبالبيتِ.

والثاني: أَنَّ الفِعلَ الماضي يقعُ صِفةً للنكرةِ [منْ غيرِ (قَدْ)، وَكُلُّ مَا جَازَ وقوعُهُ صِفةً للنكرةِ][٣] جَازَ وُقوعُهُ حالاً مِنَ المعرفةِ.

والجوابُ عَنِ[٤] الوجهِ الاولِ: بأنْ يقالُ: لمّا ثبتَ بالدليلِ امتناعُ وُقوعِ المَاضي حالاً بغيرِ (قَدْ) وَجَبَ تقديرُ (قَدْ) فِيها لِئلا يلزمَ الترْكُ بالدليلِ.

وَعن الثانِي: بأنْ يقالَ: إِنَّ الامرَ بالعكسِ، أَيْ: كُلُّ ما جازَ وقوعُهُ حالاً عنِ[٥] المفردِ جازَ وقوعُهُ صِفَةً للنكرةِ.

ألا تَرَى أَنَّ الفِعلَ المسقبلَ، نحو: سيضربُ جازَ وقوعُهُ صفةً لِلنكرةِ وَلَمْ يَجُزْ وقوعُهُ حالاً عنِ المعرفةِ؟

---

(١) المصدر السابق.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿أوجَاءُوكُم حَصِرتْ صُدورهُم﴾ فقد قرأ الجمهور (حَصِرَتْ) بالتاء، وقرأ الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي وقتادة (حَصِرَةً) بالتاءِ المربوطةِ، وبهذه القراءة الاخيرة احتج الكوفيون على جوازِ وقوعِ الماضي حالاً وهو مجردٌ من (قد) ووافقهم الاخفشُ وهو رأي وصفه أبو حيان بأنه هو الصحيح، وللنحاة قول في هذه المسألة طويل. ينظر: معاني القرآن واعرابه ٢: ٩٥، ومختصر في شواذ القرآن: ٢٨، والمحتسب ١: ٢٤٩، والكشاف ١: ٢٨٨، والانصاف ١: ١٤٤، والبيان ١: ٢٦٣، والبحر المحيط ٣: ٣١٧ و ٧: ٤٩٣، والنشر ٢: ٢٥١، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر للدمياطي - طبع مصر: ١١٦، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية: ٤٧.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من الاصل.

(٤) في ل: من.

(٥) في ل: من.

واعلمْ أَنَّهُ قِيلَ: إِذَا كانَ الفعلُ الماضي منفياً لَمْ يَجُزْ دخولُ (قَدْ) عَـلَيهِ، لأَنَّـهُ للتأكيدِ، فَلا يَليقُ إثباتُ[1] النَفي، وَلِهذَا قَالَ المُصَنِّفُ ـ ﷺ[2]! ـ: وَلابُـدَّ لِـلماضي المثبتِ مِنْ (قَدْ).

حذف عامل الحال

قَولُهُ: (*وَيَجُوزُ حَذْفُ العَامِلِ*[3] [*كَقَولِكَ لِلمُسافِرِ رَاشِداً مَهْدِياً*][4]).

إعْلَمْ أَنَّ الحَالَ قَدْ يُحذفُ عامِلُها إِذَا كانَ فِي الكَـلامِ دَلالةٌ عَـلَيهِ، حـاليةٌ أَوْ مقاليةٌ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَرَى رَجُلاً قَدْ أَزْمَعَ سـفراً، أَوْ قَـصَدَ حَـجّاً، فَـتَقولُ: رَاشِـداً مهدياً[5]، أَيْ: اذهبْ راشداً مهدياً[6]، وَمنْ ذَلكَ قولُهُم: أخذتُه بـدرهَمٍ فَـصَاعداً، أَيْ: أخذتُهُ بِدِرْهَمٍ فَذَهَبَ الثمنُ صَاعداً[7]، فَحُذِفَ صاحبُ الحالِ والعاملُ جمـيعاً فِيهِ تَخْفِيفاً، لِكثرةِ استعمالِهم إياهُ، وَمنهُ قَولُهُ تعَالَى: ﴿**أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ**

---

(١) في الاصل، وفي ل: باب.

(٢) زيادة من ز.

(٣) في ع: الفعل.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (مهدياً) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٦) (مهدياً) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٧) في الاصل، وفي ز: فصاعدا.

﴿عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ﴾[١]، أَيْ: بَلَى نَجْمَعُها قَادِرِينَ[٢].

قولُهُ: (وَيَجِبُ[٣] فِي المؤَكِّدَةِ إِلى آخرِهِ).

اعلمْ أَنَّ الحالَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أحدُهُما: أَنْ تَكونَ مُنْتَقِلَةً، نَحو: جاءَنِي زيدٌ راكباً، فَإِنَّ زيداً ينتقلُ مِنَ الركوبِ إِلى غيرِهِ، وَلا يدومُ لَهُ الركوبُ.

وَالثاني: أَنْ تَكونَ مُؤَكِّدَةً، أَيْ: لا ينتقلُ صَاحِبُها عنها، بلْ يدومُ مَعَها، مادامَت ذاتُهُ موجودةً.

وَتؤكِدُ الخبرَ المُتقدمَ وَتَدُلُّ عَلَيهِ، نَحو: زَيدٌ أبوكَ عَطُوفاً. [فَأَنَّكَ حَقَقْتَ الأُبوةَ][٤] بِقولِكَ[٥] عَطُوفاً، وَكَقولِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ[٦] الحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[٧]، فَإِنَّ الاب لا ينتقلُ عَنِ العَطْفِ، والحَقُ لا ينتقلُ عَنِ التَّصْديقِ.

وَلَوْ قُلْتَ: هُوَ زيدٌ منطلقاً لَمْ يَجُزْ، لِعَدمِ دَلالتِهِ عَلَى الخبرِ المتقدمِ، لِيَصِحَّ أَنْ يكونَ بياناً، وتأكيداً لَهُ، وكذلكَ لو قُلْتَ: زيدٌ أبوكَ منطلقاً لَمْ يجزْ، اللَّهمَّ إِلَّا أن يُرادَ

---

(١) سورة القيامة: ٣ ـ ٤.

(٢) وهذا رأي سيبويه. الكتاب ١: ١٧٣.

(٣) في ل: وقد يجب.

(٤) مابين المعقفتين ساقط من ز، (حققت الأبوة) ساقطة من الاصل.

(٥) في ت: بقول.

(٦) في الاصل، وفي ت، ز، ل: (وهو الحقّ)، والواو ليست في المصحف.

(٧) سورة فاطر: ٣١.

التبني، فَإذاً تكونُ حالاً منتقلةً.

وَإِنَّما حُذِفَ العاملُ فِي هذا القسمِ لانَّ الابوةَ تُشْعِرُ بـالعطفِ فـاسْتُغْنِيَ عَـنِ التصريحِ بالعاملِ الذى هُوَ: أُحِقُّهُ[1].

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الحالَ مِنَ الفاعِلِ أَوْ منَ المفعولِ؟

قُلنا: مِنَ الفَاعِلِ إِنْ قُدِّرَ: ثَبَتَ وَتَحقَّقَ، وَمِن المفعولِ إِنْ قُدِّرَ: أُحِقُّهُ وَأُثْبِتُهُ.

قَولُهُ: (*وَشَرْطُها أَنْ تَكونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمونِ جُمْلَةٍ إِسمِيةٍ*).

إِعْلَمْ أَنَّ فِي[2] وجُوبِ كَونِ هذِهِ الحالِ مِنَ الجملةِ الاسميةِ خِلافاً، فَمِنْهُم مَنْ قَالَ: انَّهُ ليسَ بِواجبٍ، واسْتَدَلَّ عليهِ بِقولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ[3] لَا تُسْمِعُ [الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ][4] الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾[5]، وَبِقَولِهِ تَعَالَى[6]: ﴿وَلَّى مُدْبِراً﴾[7] فَإِنَّ (وَلَّوا) و (ولَّى) يدلُّ / ٥٤ و / عَلَى الادبارِ، وَيَسْتَلْزِمهُ، فيكون حالاً مؤَكِّدةً معَ أَنَّها ليستْ بِمقرِّرةٍ جملةً اسميةً، وبقولِهِ:

---

(١) حقّه وأحقّه: اثبته. لسان العرب ـ حقّ ـ ١١: ٣٣٣.

(٢) (في) ساقطة من ز.

(٣) في ز، ل: فإنّك، وهو من سورة الروم: ٥٢.

(٤) هذا الجزء من الآية ليس في ت، ع.

(٥) سورة النمل: ٨٠.

(٦) ليست في ل.

(٧) سورة النمل: ١٠، وسورة القصص: ٣١.

إِذَا كُنْتَ رَباً لِـلقَلُوصِ فَـلَا تَـدَعْ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيرَ رَاكِبِ[1]

قولُهُ[2]: غيرَ راكبٍ حالٌ مؤكِّدَةٌ لقولِهِ: يَمْشِي، إِذْ عُـلِمَ أَنَّ مَـنْ يمـشي غَـيرُ راكبٍ.

وَأُجيبَ عَنِ الآيتينِ: بأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (وَلّـوا) و (ولّى) دالانِ عَـلَى الادبـارِ، لكونهِ أعمَّ، وامتناعِ استلزامِ العامِّ للخاصِّ[3].

وعن الشِّعر بأنّ المَشيَ أعمُّ مِنْ أن يكونَ راكباً أَوْ غيرَ راكبٍ، وَإِذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يدلَّ عَلَيهِ، ولم يستلزمْهُ، والذي يدلُّ عَلَى كونِهِ أعمَّ أَنَّا نقولُ مشيتُ إِلى زيدٍ رَاكباً وإِلى عمرٍو راجلاً، وإِذا كان كَذَلِكَ كانَ الحالُ منتقلةً.

وَمِنْهُم مَن قَالَ: إِنَّ كونَهُ مِنَ الجُملةِ الاسميةِ واجبٌ لِتَحقُّقِ وجوبِ حـذفِ عاملِهِ.

واعلمْ أَنَّ الحالَ قد تكونَ حالاً مُوطِّئَةً، ومعناهُ أن تأتيَ الحالُ المشتقةُ بـعدَ الاسمِ الجامدِ وينتصبُ انتصابَها كقولِهِ تَعَالَى: ﴿**كِتَابٌ فُصِّلَتْ آياتُهُ قُرْآناً عربياً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾[4] فَعَرَبياً هُوَ الحالُ فِي الحقيقةِ، وَقُرآناً توطئةٌ لَهُ، واللهُ أعلمُ[5].

---

(١) القلوص: الفتية من النوق. والبيت لحاتم الطائي. الديوان: ٣٥، وديوان الحماسة: ٣٤٢.

(٢) في ز: فقوله.

(٣) في ع: الخاص.

(٤) سورة فصّلت: ٣.

(٥) (والله أعلم) ليست في ز، ف.

التمييز

(تعريفه):

قولُهُ[١]: *(التمييزُ ما يَرفَعُ الابهامَ [المُستَقِرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدّرةٍ)]*[٢].

إعلمْ أَنَّ التمييزَ مشتقٌّ من الميز، وهو فَصْلُ الشيءِ عَن مثلِهِ[٣]، وَهُوَ فِي الاصلِ مصدرٌ فَنَقَلَتْهُ[٤] أَهلُ العربيةِ إِلى ازالةِ ابهامِ الكلامِ فِي جملةٍ أَوْ مفردٍ، وَتَخَصَّصَ[٥] أَحدُ محتملاتِهِ بالبيانِ باسمٍ جامدٍ، ثُمَّ أُطلقَ[٦] عَلَى الاسمِ المنصوبِ نفسهِ، لأنَّ البيِّنَ قَدْ يُسمَّى بياناً.

وقولُهُ: *(ما يرفعُ الابهامَ)* شاملٌ للتمييزِ وغيرِهِ منَ الحالِ والصّفةِ وعطفِ البيانِ[٧].

فبقولِهِ[٨]: *(عن ذاتٍ)* خَرَجَ الحالُ لِكونِهَا رافعةً للابهامِ من غيرِ ذاتٍ، أعني عن هيئةِ الذاتِ، وبقولِهِ: *(المُسْتَقرَّ)* خَرَجَ الصفةُ، وعطفُ البيانِ، لكونِ كلٍّ واحدٍ

---

(١) في ف: التمييز.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) لسان العرب: ـ ميز ـ ٧: ٢٨٠.

(٤) في ت، ع، ل: نقلته، وفي ف: نقله.

(٥) في ف: تخصيص.

(٦) في ع: أطلقوه.

(٧) (عطف البيان) ليس في ع، ل.

(٨) في ل: وقوله.

مِنهُما رافعاً للابهامِ الغيرِ[١] المستقرّ. ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قلتَ: رأيتُ عيناً جاريةً، فَإِنَّ الجاريةَ ترفَعُ الابهامَ عَنْ (عيناً)، ولكنهُ[٢] ليسَ بمستقرٍّ لانَّ الواضِعَ لَمْ يضعْها مبهمةً، بلْ وَضَعَها إِمّا للجاريةِ وإِمّا للباصرةِ، وَإِمَّا لغيرِهِمَا، والابهامُ إِنَّما[٣] حصلَ عندَ المخاطَبِ فَإِذَا قُلْتَ: جاريةً رفعتَ الابهامَ الذي حَصَلَ عِندَ المُخَاطَبِ بِخَلافِ (عشرونَ دِرْهَماً[٤]) فإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الدينارَ[٥] والدِّرْهَمَ، والرَّجُلَ، إِلى غيرِ ذَلِكَ فِي أصلِ وضعِهِ، فَإِذَا قُلْتَ ديناراً رَفَعْتَ ذلكَ الابهامَ المُسْتَقِرَّ.

ثُمَّ قولُهُ: *(عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرَةٍ)*.

تفصيلٌ لِلذي يُرفَعُ الابهامُ عنهُ.

وَإِذا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَنَقولُ: إِنَّهُ لا يَرِدُ عَلَى هَذا التَّعريفِ (القَهْقَرَى) فِي قَولِكَ[٦]: رَجَعَ القَهْقَرَى، لِانَّها لَمْ تَرفعِ الابهامَ عَنِ الذاتِ، بَلْ رَفَعَتْهُ عَنْ هيئةِ الذاتِ، لأنَّ ذاتَ الرَّجُلِ معلومةٌ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ التمييزَ يجبُ أَنْ يكونَ اسماً غيرَ صِفةٍ، وَإِلّا لَمْ يرفعِ الابهامَ. ألا تَرَى [أَنَّك لو قلتَ][٧]: امتلأَ الإناءُ صافياً لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ أَيُّ شيءٍ هُوَ؟ وَلكنْ إِذَا أُتِي باسمٍ[٨]،

---

(١) تنظر ١: ١٤٧.

(٢) في ل: لكن.

(٣) الكلمة ساقطة من ت، ل.

(٤) الكلمة ساقطة من ت، ل.

(٥) في ت: دينار.

(٦) في ز: ذلك.

(٧) في ل: أن قولك.

(٨) ساقط من ل.

وَجُعِلَ مميِّزاً جازَ أَنْ يُؤْتَى بعدَهُ بصفةٍ، نحو: امتلأَ الاناءُ ماءً[١] صافياً، وَيجبُ أنْ يكونَ نكرةً لانَّ التعريفَ فرعٌ على التنكير، ولا احتياجَ إِليهِ.

قَولُهُ: (*فالاولُ عن مفردٍ مقدارٍ*[٢]) إلى قوله (*زبداً*[٣]).

اعلمْ أَنَّ التمييزَ الذي يرفعُ الابهامَ عَنْ ذاتٍ مذكورةٍ بعدَ تمامِ الاسمِ المفردِ، وذلكَ المفردُ إِمَّا مِقدارٌ وَهُوَ الاكثرُ، وإِمَّا غيرُ مِقدارٍ.

فَالمِقدارُ إِمَّا عددٌ، وإِمَّا غيرُ عددٍ.

فالعدَدُ قَدْ يكونُ تمامُهُ[٤] بالنونِ الذي هو شبيهٌ بنونِ الجمعِ، نَحو: عشرونَ[٥] دِرْهَماً، إلى تسعونَ[٦] درهماً.

وَقَدْ يكونُ بتقديرِ التنوينِ، نحو: أحدَ عَشَرَ رَجُلاً إِلى تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً.

وغيرُ العَدَدِ إِمَّا موزونٌ نحو: رطلاً زيتاً، وإِمَّا مكيلٌ[٧] نحو: قَفِيزانِ بُرّاً، وإِمَّا مَمْسُوحٌ، نحو: ما فِي السماءِ قدرُ راحةٍ سَحَاباً.

فالاسمُ يتمُّ فِي الاولِ والثالثِ بالتنوينِ، وفي الثاني بنونِ التثنيةِ، وأَمَّا في غيرِهِ نحو: مَلؤهُ عسلاً، وَعَلَى التمرةِ مثلُها زُبْداً، وكَمْ رجلاً عندك، وزيدٌ أفضلُ مِنكَ أَباً.

---

(١) (ماء) ليست في ز.

(٢) (مقدار) ساقطة من ت، ل.

(٣) في ز، ل: مثلها زبدا.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) هكذا في جميع النسخ وكأنه اراده على الحكاية، وكان الأولى أن يقول: عشرين وتسعين.

(٦) هكذا في جميع النسخ وكأنه اراده على الحكاية، وكان الاولى أن يقول: عشرين وتسعين.

(٧) في الأصل: كمل.

والاسمُ يتمُّ فِي المِثالين الأولينِ بالاضافةِ، وَفِي المثالينِ الأخِيرَينِ بِتَقْدِيرِ التنوينِ.

وَإِنَّما كانَ التنوينُ فِي أمثالِ هَذَا مقدَّراً منوّناً لاستحقاقهِ لَهُ فِي[1] اصلِ الاسميةِ، وَإِنَّما امتنعَ ظهورُهُ فيهِ لعارضٍ مَنَعَ الصَّرْفَ، أَو أَوْجَبَ[2] البناءَ.

قَولُهُ: (*فَيُفْرَدُ اَنْ كانَ جنساً إِلّا أَنْ تُقْصَدَ الانواعُ، ويجمعُ فِي غيرهِ*[3]).

اعلمْ أَنَّ المرادَ مِنَ الجنسِ ما يَقَعُ / ٥٤ ظ / عَلَى القليلِ والكثيرِ، مثلِ: التمرِ، والزيتِ، والماءِ، والتميزُ عن المفردِ لا يَخلُو مِنْ أَنْ يَكونَ جنساً أَوْ لَمْ يَكنْ.

فَإِنْ كَانَ جِنساً[4]، فَلا يَخلُو مِنَ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الانواعُ أَوْ لَمْ يُقْصَدْ.

فَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ يُؤْتَى بِهِ مُفرداً لعدمِ الاحتياجِ إِلى تثنيتهِ وجمعهِ.

وَإِنْ قُصِدَ يُثنَّى ويُجمعُ[5] عَلَى حَسَبِ القَصْدِ، [فَيقالُ[6] عندِي راقودٌ[7] خلّاً[8] وَرَطْلٌ زيوتاً[9].

---

(١) (له في) ليس في ز.

(٢) في الاصل، وفي ز: وجوب. لعارض منع الصرف أو وجوب البناء.

(٣) في ع: إلى آخره.

(٤) كلمة (جنسا) ساقطة من ف.

(٥) في ز: جمع.

(٦) في ل: فلا يقال.

(٧) الراقود: دَنٌّ كبير أو هو دَنٌّ طويلُ الاسفلِ كهيئة الإِزْدِيّ مُعَرَّبٌ فَهُوَ اذاً إِناءٌ من خزف مستطيلٌ مُقَيَّرٌ. لسان العرب ـ رقد ـ ٤: ١٦٥، وتاج العروس ـ رقد ـ ٨: ١١٢.

(٨) في الاصل ز، وفي ع، ل: خلين، وما اثبتناه من ت.

(٩) في ت: زيتا.

وَإن لَمْ يكنْ جنساً فَيُفْرَدُ وَيُثَنَّى وَيُجْمَعُ عَلَى حَسَب القَصْدِ،][1] والارادةِ، فيقالُ[2]: عِندِي قِنْطَارٌ أثواباً وخواتيمَ.

واعلمْ أَنَّهُ إنْ كَانَ تَمامُ الاسمِ بِنونِ الجَمْعِ، فإنَّهُ يجُوزُ إفرادُ المُمَيَّزِ وجمعهُ، تَقولُ: حَسنونَ وجهاً ووجوهاً، وكريمونَ أباً وآباءً.

قولُهُ: (*ثُمَّ إن كانَ بتنوينٍ*[3] *[أو بنونِ التثنيةِ جازتْ الاضافةُ، وَإلَّا فَلا)*][4].

اعلمْ أَنَّ الاشياءَ التي يَتِمُّ الاسمُ المفردُ بِهَا، لِيُنْصبَ ما بَعدَهُ عَلَى التمييزِ سبعةٌ:

أحدُهَا: التنوينُ، نَحو: رطلٌ زيتاً.

وثانيها: تقديرُ[5] التنوينِ نَحو: عِندي خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَماً.

وثالثُها: نونُ التثنيةِ، نَحو: قفيزانِ بُرّاً.

ورابعُها: تقديرُ[6] نونِ التثنيةِ، نحو: عندي اثنا عَشَرَ دِرْهماً، لانَّ عَشَرَ واقعٌ موقعَ النونِ، ولهذَا بُنِي.

وَخَامسُها: نونُ الجمعِ، نَحو قولِهِ تَعالَى: ﴿بالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[7] وَنَحو[8]: بالحَسَنِينَ وَجْهاً.

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في ف: فنقول.

(٣) في مجموع مهمات المتون: ٣٩٤: بالتنوين.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) في ت، ف، ل: بتقدير.

(٦) في ف: بتقدير.

(٧) سورة الكهف: ١٠٣.

(٨) ساقطة من ت، ف، ل.

وَسَادِسُها: النونُ المُشَبَّهَةُ بنونِ الجمعِ، نَحو: عِندِي عشرونَ دِرْهَماً.

وسابعُها: الاضافةُ، نَحو: مِلؤهُ عَسلاً، وَرُبَّهُ رَجُلاً.

واعلمْ أَنَّ نصبَ المُمَيَّزِ بَعدَ ربَّهُ بِهذَا الضَّميرِ، لابهامِهِ فَصَارَ ناصباً كالعددِ، لِأَنَّهُ لَمْ ينتصبْ بِرُبَّ، لكونِهِ حرفَ جرٍّ، ولا بشيءٍ أخرَ ناصباً لَهُ سِوى الضَّمِيرِ نَعْلَمُهُ[١]، فَتَعَيَّنَ أَنْ [يَكونَ ناصبُهُ الضّميرَ][٢].

وَإِذَا عَرَفتَ ذَلِكَ فَنَقولُ: إِنْ كانَ الاسمُ المفردُ يَتِمُّ بالتنوينِ الظَّاهِرِ أَوْ بنونِ التثنية جازتْ اضافةُ ذَلِكَ الاسمِ إِلى مُمَيِّزِهِ، وَجَازَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمييزِ لحصولِ الغَرَضِ بِكُلٍ مِنهُما، تَقُولُ: رَطلُ زيتٍ، ورطلٌ زيتاً، وتقولُ أيضاً: قفيزاً بُرّاً وقفيزانِ بُرّاً، وعِندِي ثلاثةُ أَثوابٍ، وثلاثةٌ[٣] أثواباً.

وَإِنْ كَانَ يَتِمُّ بغيرِهِما لمْ تَجُزِ الإضافةُ، لأنَّ ما عَداهُما إِمَّا[٤] أنْ يكونَ الاسمُ يتمُّ بتقديرِ التنوينِ، كالأعدادِ المركبةِ من أَحدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، وكبابِ أفعلَ مِنْكَ، وَكمِ الاستفهاميةِ، أو يتمُّ بالإضافةِ، أَو يتمّ بالنونِ الشّبيهة بِنونِ الجمعِ.

أَمَّا بابُ أَحدَ عَشَرَ فلأَنَّهُ[٥] يجيءُ في الأعدادِ إِنَّهُ[٦] لا يمكنُ إضافتُهُ إلى مميّزه.

وَأَمَّا بَابُ أفعلَ مِنْكَ، فَلأَنَّهُ لَوْ أُضيفَ تغيَّرَ المَعْنَى المَقْصُودُ، ألا تَرَى أَنَّكَ إِذا

---

(١) في ت، ف، ل: لعدمه.

(٢) في الأصل: تكون ناصبة للتمييز.

(٣) (ثلاثة) ساقطة من ع، ل.

(٤) (أمّا) ساقطة من ت، ل

(٥) في ل: لأنه.

(٦) في الأصل: ولأنه.

قُلتَ: زيدٌ أَكرمُ أَباً، فَزَيْدُ ابنُ مفضَّلِ الأبِ وإذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَكْـرَمُ أبٍ، فـهوَ أبٌ[1] مُفَضَّلٌ، إذْ مَعْنَى قولِكَ: زَيدٌ أَكرمُ أبٍ، زيدٌ أكرمُ الآباءِ، وَقَدْ وضعوا لَهُ ضابطةً يُعرَفُ بِها النَّصبُ والجرُّ وهوَ[2] أَنَّ المُمَيَّزَ إذا تَقَدَّمَهُ مُبتدأٌ[3] لفظُهُ كلفظِهِ، فَالجرُّ بالإضافةِ، نَحو: وَجهُكَ أَحسنُ وجهٍ، لأَنَّهُ لو نُصِبَ لَلَزِمَ[4] أَنْ يكونَ للوجهِ وجهٌ.

وَإِنْ لَمْ يكن لفظهُ كلفظِهِ فالنَّصْبُ.

وَأَمَّا امتناعُ إضافةِ (كمْ) إلى مميِّزِهَا، لأَنَّهَا لَوْ أُضِيفتْ لانقَلَبَتْ مِنَ الاستفهامِ إلى الإخبارِ.

وَأَمَّا امتناعُ إضافةِ الاسمِ[5] المضافِ، نَحو: مِثلها زُبداً، فَلأَنَّهُ مَعَ بقاءِ الضَّميرِ يمتنعُ[6] لامتناعِ إضافةِ الضميرِ إلى شيءٍ، وَمَعَ حذفِهِ أيضاً لِفسادِ المَعنَى.

وَأَمَّا امتناعُ إضافةِ ما يكونُ فيهِ التَّشْبيهُ[7] بنُونِ الجمعِ، نَحو: عِشرونَ، فَلأَنَّهُ لَوْ أُضيفَ، لَأُضيفَ أمَّا مَعَ النونِ أَو معَ حَذْفِها.

والأوَّلُ، مُحالٌ؛ لِكونِهِ[8] شبيهاً بِنونِ الجَمْعِ، وَنونُ الجَمْعِ يسقطُ عِندَ الإضافةِ،

---

(١) في ف: ابن.

(٢) في ف: هي.

(٣) في ف: لفظا اسم.

(٤) في ل: يلزم.

(٥) في ف: اسم.

(٦) في ف: ممتنع.

(٧) في ل: الشبهة، وفي ف: الشبه.

(٨) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: لكونها.

فَكَذَلِكَ مَا يُشبِهُهُ.

والثاني: أيضاً محالٌ؛ لأنَّها نُونٌ أَصليةٌ، والنونُ الأصليةُ لا تحذَفُ عِنْدَ الإضافةِ.

وَقَدْ أجازَ[1] بَعضُهم إضافَةَ مِثلِ عشرينَ إلى مميِّزِهَا، فَحَذَفُوا النُّونَ، نَحو: عِشْرُو دِرْهَمٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ[2] إضافَتَها[3] إلى غَيْرِ[4] مُمَيِّزِهِ، نحو عِشرُوكَ، وَعِشرُو زيدٍ.

وَاعلمْ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتنوينٍ أَو نونِ التثنيةِ، أو نونِ الجمعِ، جازت الإضافةُ وإلّا فَلَا / ٥٥ و /لَكانَ أصوبَ، لِجوازِ حَذْفِ نُونِ الجمعِ والإضَافَةِ، نَحو: الزيدونَ حَسَنُونَ وَجْهاً وَحَسَنُو وجهٍ.

قَولُهُ: *(وَعنْ غيرِ مِقدارٍ، مِثْلُ: خاتَمٍ حديداً، والخَفْضُ أَكْثَرُ)*.

إشارةٌ إلى القِسْمِ الثانِي من قِسْمَيّ المفرد، وَهَذَا القِسْمُ كُلُّ نَوعٍ أُضِيفَ إلى جِنْسِهِ بِمَعْنَى مِنْ، نَحوِ: خاتَمٍ حديداً وبابٍ ساجاً، وَجَازَ فيه الإضَافةُ والنَّصبُ، والإضافَةُ أَكْثَرُ.

قَولُهُ: *(والثاني عَنْ نسبةٍ إِلى جُمْلَةٍ أَو مَا ضَاهَاهَا)* إلى قوله: *(للهِ دَرُّهُ*

---

(١) في ل: اختار.

(٢) في ل: اختار.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) ساقطة من ت.

فَارِساً)][1].

إعلم أَنَّ التَّمييزَ قَدْ يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمامِ الاسمِ[2]، وَهُوَ الذي قالَ: إنَّهُ مفرد[3]، وَقَدْ يُنصَبُ بَعْدَ تمامِ الكلامِ وَمَا أَشْبَهَهُ[4]، وَهُوَ فِي الأصلِ إمَّا فاعلٌ أو[5] مفعولٌ.

ثُمَّ نُقِلَ الفعلُ وَأُسْنِدَ إلى مُتَعَلَّقِ كُلِّ وَاحدٍ مِنْهُما، وَنُصِبَ عَلَى التَّمييزِ مُبالَغَةً فِي الإخبارِ عَنْهُ.

مِثالُ الأوّلِ، نَحو: تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً، وَتفَقَّأَ عَمرٌو شَحماً، وطابَ زيدٌ نَفْساً، فالأصلُ فِيها، تصبَّبَ عرقُ زيدٍ، وَتَفَقَّأَ شحمُ عمرٍو[6]، وطابَ نَفْسُ زيدٍ، ثُمَّ أُسْنِدَ الفعلُ إلى ذِي العرقِ مبالغةً، وَنُصبَ العَرَقُ تَمييزاً.

وَمِثالُ الثَّاني: خَضَبْتُ زَيداً كَفّاً [وقوله تعالى:][7] ﴿**وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيوناً**﴾[8]، والأصل: خَضَبْتُ كَفَّ زيدٍ، وَفَجَّرنا عُيونَ الأرضِ، ثُمَّ نُقِلَ الفعلُ، وأُوقِعَ على صَاحبِ هذه الأشياءِ وَمُلابِسِهَا، اجراءً[9] لِمُلابِسِ الشيءِ مَجرىٰ ذَلِكَ الشيءِ، فَعَرَضَ لَهُ الإبهامُ فبُيِّنَ بِمَا كانَ مفعولاً صريحاً في الأصلِ، فَخَرَجَ المفعولُ

---

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ل: الكلام.

(٣) في ف: عن مفرد.

(٤) في ت، ع، ف، ل: يشبهه.

(٥) في ت، ع، ل: وأمّا.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ل: زيد.

(٧) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٨) سورة القمر: ١٢.

(٩) في ت: أجرى.

الصريحُ هاهنا فَضْلةً كما خَرَجَ الفاعلُ فَضْلةً هناكَ، فانتصبَ تمييزاً.

واعلمْ أنَّ التمييزَ قَدْ[١] يُنقَلُ عن مُفرَدٍ، وَقدْ يُنقلُ عن جمعٍ. فَإنْ نُقِلَ عَنْ مُفردٍ بَقِي عَلَى إفْرادِهِ، نحو: طابَ زيدٌ نفساً.

وَإن نُقِلَ عنْ جمعٍ صَارَ تقديرُهُ جمعاً، وجاز تحويلُهُ مفرداً اكتفاءً بِهِ عن الجمعِ، تقولُ: طِبنَ نفساً. و[٢]قالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾[٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيوناً﴾[٤].

إذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَلْنَرْجِعْ إلى المتنِ [وَ[٥]نقولُ][٦].

قولُهُ: (*الثاني عن نسبةٍ*[٧]).

أَيْ: القِسمُ الثاني مِنَ التمييزِ، وهوَ الذي يَرفَعُ الإبهامَ المستقرَّ عَنْ ذاتٍ مُقَدَّرَةٍ.

[وَفيهِ نظرٌ، لأنَّهُ قَالَ: مِنْ قَبْلُ: (التَّمييزُ إمَّا أَنْ يكونَ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أوْ عنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ[٨])][٩]، وَهَاهُنا قَالَ: الثانِي عن نسبةٍ، والنِّسبةُ لا تكونُ ذاتاً.

---

(١) (قد) ساقطة من ت، ل.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) سورة النساء: ٤.

(٤) سورة القمر: ١٢.

(٥) (الواو) زيادة من ت.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) زاد في ل: في إضافة. ولا توجد هذه العبارة في المتن وإنما الموجود قوله: في جملة. انظر: جموع مهمات المتون ٣٩٤

(٨) نص كلام ابن الحاجب هو (المميز ما يرفعُ الإبهام المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مُقدَّرةٍ). انظر ١: ٥٤٩ من البحث، وجموع مهمات المتون ٣٩٤

(٩) ما بين المعقفين زيادة من ت

وَيُمكنُ أَنْ يجابَ عنهُ بِأَنْ يُقالَ: في لفظهِ تَسَاهلٌ ومرادُهُ أَنَّ التَّمييزَ مَا[١] يَرفَعُ الإبهامَ عَنْ ذاتٍ مُقَدَّرَةٍ في نسبةٍ تكونُ تِلْكَ النسبةُ في جملةٍ أَو فَي مَا شَابَهَ الجملةَ. أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: طَابَ زيدٌ أباً، ليسَ في الطَّيّبِ وَلا في زَيدٍ إبهامٌ بل الإبهامُ في[٢] أَنَّ نِسْبَةَ الطِّيبِ إليهِ مِنْ أَيّ وَجْهٍ، أَو فِي أَنَّ الطِّيبَ يجوزُ أَنْ يُنسَبَ إلى زَيدٍ ظَاهِراً، وَفي الحقيقةِ يَكونُ مُنْتَسِباً إلى مُتَعَلَّقِهِ، فالتمييزُ يَرفَعُ الإبهامَ عَنْ تِلْكَ الذَّاتِ.

وَمِثَالُ أَنْ تكونَ هَذِهِ النِّسْبَةُ فِي الجُملَةِ قَولُنا: طابَ زيدٌ أباً، وأُبُوَّةً، وداراً، وَعِلْماً إلى غَيرِ ذَلِكَ.

ومثالُ ما يكونُ فِي مُشابهِ الجُمْلَةِ قَولُنا: زيدٌ طَيِّبٌ أباً، وأبُوةً، وَإِنَّما سُمِّي هَذَا مُشابِهاً للجُمْلَةِ، لِكونِهِ[٣] اسمَ فاعلٍ[٤]، واسمُ الفاعِلِ مُشَابِهٌ لِلجمْلَةِ.

وَمِثالُ ما يكونُ فِي الإضافَةِ: أَعْجَبَنِي طِيبُ زيدٍ أَباً، وَأُبُوّةً، ولله دَرُّهُ فَارساً.

قَولُهُ: (*ثُمَّ إِنْ كَانَ إسماً يَصِحُّ جَعْلُهُ لِما انتَصَبَ عَنْهُ*[٥]).

إعلمْ أَنَّ التمييزَ فِي هذا القِسْمِ إِمَّا أَنْ يَكونَ اسماً وَإِمّا أَنْ يَكونَ صفةً.

فَإِنْ كَانَ اسماً، فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يَصْلُحَ بِأَنْ يَكونَ لِما انتصبَ عنهُ، أَو لمْ يَصْلُحْ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ل: لكونها.

(٤) في ل: الفاعل.

(٥) (عنه) ليست في ع.

فإن صَلَحَ جَازَ أَنْ يَكونَ عبارةً عَنْهُ، وَجَازَ أَنْ يكونَ عبارةً {عَنْ مُتَعَلِّقِ مَا انتصبَ عنهُ، نَحو: طابَ زيدٌ أباً، فالأبُ يَصْلُحُ أَنْ يَكونَ [نَفسَ[1] زيدٍ[2] وَيَصْلُحُ أَنْ يَكونَ][3] مُتَعَلَّقُ زيدٍ، وَهُوَ أَنْ يَكونَ أباً لهُ.

وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لأِنْ يكونَ عِبَارةً}[4] عَمَّا انتصبَ عَنْهُ، وَجَبَ أَنْ يكَونَ [لِمُتَعلَّقِ مَا انتصبَ عَنْهُ][5] وَإلاَّ لَمْ يكنْ تمييزاً عَنْهُ، نَحو: طَابَ زيدٌ داراً.

قَولُهُ: (*فَيُطابَقُ فِيهِمَا {[مَا قُصِدَ][6] إلاَّ أَنْ يَكونَ جِنساً، إلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأنواعُ*)}[7].

يَعنِي فَيُطَابَقُ بينَ / ٥٥ ظ / المُمَيِّزِ والمُمَيَّزِ[8]، فِي التمييز[9] الذي يكونُ عِبَارَةً عَمَّا انتصَبَ عَنْهُ، وفي التمييزِ الذي يكونُ عبارةً عَنْ مُتَعَلَّقِ ما انتصبَ عَنْهُ.

مَثلاً تقولُ: طَابَ زيدٌ أباً فالأبُ هَوَ زيدٌ، وَطَابَ الزيدانِ أَبَوينِ، وَطَابَ الزيدونَ آباءً.

وَتَقُولُ أيضاً: إِذَا كَانَ الأَبُ مَتَعَلَّقاً لِزيدٍ: طابَ زيدٌ أباً، إنْ قَصَدْتَ إلى أبِي

---

(١) كلمة (نفس) ساقطة من ل، وفي ع: متعلقاً به.

(٢) في ل: زيداً.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) في ت، ف، ل: متعلقاً به.

(٦) ساقط من الأصل، ومن ف، ل.

(٧) في ع: إلى آخره.

(٨) في ز، ع: التمييز.

(٩) (في التمييز) ساقطة من ع.

زيدٍ، وَطَابَ زيدٌ أبوينِ، إنْ قصدتَ إلى أبٍ وَأُمٍّ، وَطَابَ زيدٌ آباءً، إنْ قَصَدْتَ إلى جماعةٍ مِن آبائِهِ.

هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ إنْ لَمْ يكنْ جِنساً، أَمّا إذا كانَ جنساً فَإنَّهُ لا يُطابَقُ تَقُولُ: طَابَ زيدٌ عِلماً وَأُبوّةً، وَطَابَ الزّيدانِ علماً، وطابُ الزّيدونَ علماً وَأُبوّةً[1] إلّا إذا قَصَدْتَ الأنواعَ المُختَلِفَةَ فَيُطَابَقُ بينَ التمييزِ وَبَينَ مَا قُصِدَ، فَيُقَالُ: طَابَ زيدٌ عِلمَيْنِ أَو عُلوماً عَلَى حَسَبِ القَصْدِ.

---

(١) هنا تعليق على حاشية ت يقع في الصفحة ٦٠، وجاء فيه:

فإن قيل في عبارة الكتاب نظر لأنّ قوله: «إلّا أن يكون جنساً» مستثنى من قوله: «ما طابق فيهما ما قصد»، والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الأوّل، فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد، إلّا أن يكون التمييز جنساً، إلّا أن يقصد الأنواع، فإنّه يطابق ما قصد.

وفساده ظاهر، لأنّ الاستثناء الأوّل يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس، والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس، وجوابه: أنّا لا نسلّم استحالته، فإنّ الأوّل يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس، إذا يقصد الأنواع المختلفة، والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع، إذا قصد الأنواع المختلفة.

فإن قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس، إلّا مع قصد الأنواع المختلفة، فيلزم المحذور.

قلنا: لا نسلّم ذلك لكثرة آحاد نوع واحد من الجنس فيجوز أن يقصد إثنان أو ثلاثة من آحاد ذلك النوع مع أنّه لا يثنّىٰ ولا يجمع، وحينئذٍ لا يطابق التمييز لما قصد.

فإن قيل: لم لا يطابق التمييز ما قصد من أفراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد أنواع جنس واحد؟

قلنا: لاتّحاد أفراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والمشخّصات، واختلاف أنواع الجنس الواحد في الحقائق، فجاز إطلاق الجنس مفرداً على أفراد نوع واحد، إذا قصد الاتّحاد في الحقيقة ولم يجز إطلاق الجنس مفرداً على أنواع جنس واحد إذا قصدت، لاختلافها في الحقائق ـ متوسّط).

وهذا التعليق على حاشية الأصل صفحة ٥٥ ظ، ٥٦ و، وينتهي بكلمة: (المختصر) مكان: (متوسّط)، والمختصر والمتوسط من أسماء الوافية. والنصّ مأخوذ من الوافية: ٣٠٠ـ٣٠١.

قولُهُ: (وَإِنْ كَانَ صِفةً كانتْ لَهُ وَطِبْقَهُ).

إشارةٌ إلى القِسم الثاني مِنْ تَمييزِ هَذا القِسْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكونَ صِفَةً، فالشرطُ فِيهِ أَنْ يكونَ عبارةً عمّا انتصَبَ عَنْهُ، وَمُطابِقاً لَهُ، نَحو: للهِ دَرُّهُ فَارساً، فَالفَارِسُ فِي المَعْنَى هُوَ الضَّمِيرُ، وَحينئذٍ يَجِبُ مُطَابَقَتُهُ لَهُ، تَقُولُ: للهِ دَرُّهُ فارساً، وَدَرُّهما فَارسينِ وَدَرُّهُم فَوارِسَ.

وَقَالَ بَعْضُهم: [إنَّهُ حَالٌ لامتناعِ وقوعِ الصّفةِ تمييزاً عَلَى مَا ذَكَرْنا.

وَقَالَ بعضُهم][1] ـ ومنهُمُ المُصَنِّفُ ـ: [إنَّهُ يُحْتَملُ أَنْ تكونَ هذهِ الصِّفَةُ حالاً، والمَعنَى التَّعَجُبُ فِي حال كونه فَارساً، لكنَّ الصَّحِيحَ][2] أَنَّهُ تَمييزٌ لأَنَّهُ عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ تَمييزاً يُلْزَمُ المدحُ مطلقاً سواءٌ حالَ كونِهِ فَارساً أو لمْ يكنْ، وَعَلى تـقديرِ أَنْ يكونَ حالاً لا يلزمُ المدحُ حالَ كونِهِ فَارساً، وَلَمْ يَلْزَمْ فِي غَيرِهَا، [والمرادُ منهُ المدحُ مطلقاً][3].

هل يتقدّم التمييز على عامله؟

قولُهُ: (وَلَا يَتَقَدَّمُ التمييزُ [والأصحُّ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الفِعلِ خِلافاً للمازني

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

والمُبَرِّد[1]).

إعلم أنَّ عامِلَ التَّمييزِ إمَّا أَنْ يَكونَ اسماً أَو فِعْلاً.

فَإنْ كانَ اسماً، فبالاتّفاقِ لا يتقدَّمُ عَلَى عامِلِهِ، لِضَعْفِ عَامِلِه.

وَإنْ كَانَ فِعلاً، فسيبويهِ، وأكثرُ النحويينَ عَلَى امتناعِ تَقَدُّمِهِ عَلَى عامِلِه[2]، والمازني والمبردُ واتباعُهما عَلَى جَوازِ تَقَدُّمِه[3]، لِكَونِهِ فِـعْلاً، وَالفِـعْلُ قَـوي في[4] العملِ، وَلِقَولِ[5] الشاعرِ:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ[6] حَـبِيْبَهَا

وَمَا كَادَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[7]

وَاسْتَدَلَّ سيبويهِ عَلى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ بِأَنَّ التَّمييزَ فَاعِلٌ فِي المَعْنَى، ألا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: طَابَ زيدٌ نَفساً، فَمَعْنَاهُ: طَابَ نَفسُ زيدٍ، وَإنَّما عُدِلَ عَنْهُ إلى قَولِنا: طَابَ

---

(١) في الأصل، وفي ز، ع: إلى آخره.

(٢) الكتاب ١: ١٠٥. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٣، والهمع ٤: ٧١.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣: ٣٦: «تقول: راكباً جاء زيد، لأنّ العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا، وهذا رأي المازني. ينظر الإنصاف ٢: ٤٤٥.

(٤) ساقط من: ت، ل.

(٥) في الأصل، وفي ز، ف، ل: ويقول.

(٦) في ل: للفراق.

(٧) للمخبل السعدي، وينسب إلى أعشى همدان، وقيس بن معاذ، ويروى (سلمى) مكان (ليلى) و(للفراق) مكان (بالفراق) و(كان) مكان (كاد) و(يطيب) مكان (تطيب). المقتضب ٣: ٣٧، والخصائص ٢: ٢٨٤، وتحصيل عين الذهب على حاشية الكتاب ١: ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٣، والهمع ٤: ٧١، وشواهد العيني على حاشية الأشموني ٢: ٢٠١.

زيدٌ نفساً، لِضَرْبٍ مِنَ التأكيدِ وَالمُبالَغةِ[١]. وَإذا كانَ فَاعلاً فِي المَعنَى، فَكَما لَا يَتَقَدَّمُ الفَاعِلُ عَلَى الفِعْلِ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ، وَهُوَ ضَعيفٌ لأنَّـهُ يَسْـتَدْعِي[٢] جَـوازَ تَقَدُّمِهِ إذا لَمْ يكنْ فاعلاً في المعنى[٣]، اللهمَّ إلّا أنْ يُقالَ: إنَّهُ لَمْ يتقدَّمْ عَلَيهِ إذا كانَ فاعلاً في المعنى لِما ذَكَرَهُ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ أيضاً إذا لَمْ يَكُنْ فَاعلاً في المَعنَى إطّراداً[٤] للبابِ، والأولىٰ أَنْ يُقالَ: إنَّما لَمْ يَتَقَدَّمْ لأنَّهُ مُفَسِّرٌ وَمُبَيِّنٌ لِمَا أُجْمِلَ فِي المُمَيَّزِ، فَأَشْبَهَ الصِّـفَةَ، وَكما أَنَّ الصِّفةَ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَى المَوصوفِ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمِ التمييزُ على المميَّزِ أَو نَقُولُ: إنَّه مُفسِّرٌ، والمفَسِّرُ لا يتقدَّمُ عَلَى المفسَّرِ، أو نَقُولُ: إنّه[٥] شَبَّهَ الفَرْعَ بـالأصلِ، لأنَّ الأصلَ في التَّمييزِ إنَّما هُوَ العَدَلُ، فَكَما لا يجوزُ: دِرْهَماً عِشْرونَ، لا يجوزُ: نَفَساً طَابَ زيدٌ.

وَالجوابُ عَنِ الأولِ من كلامِ المُجَوِّزِينَ: أنْ[٦] نَقُولَ: سَلَّمْنا أَنَّ عَامِلَهُ فِـعْلٌ، والفِعْلُ قَويُّ العَمَلِ، لَكِنَّ المَانِعَ موجودٌ يَمْنَعُ مِنْ[٧] تَقَدُّمِهِ عَليهِ، وَهُوَ مَـا ذَكَـرْنَاهُ، وَعَنِ الشِّعْرِ أَنَّ الرِّوايةَ:

وَمَا كَادَ نَفْسِي بالفِراقِ تَـطِيبُ[٨]

---

(١) الكتاب ١: ١٠٥.

(٢) في ف: لا يستدعي.

(٣) في ف: للمعنى.

(٤) في ز، ع: طرداً.

(٥) ساقطة من ع، ل.

(٦) في ل: أنّا.

(٧) ساقطة من ع، ل.

(٨) تقدّم الشاهد في ١: ٥٦٣.

هَكَذا نَقَلَهُ أبو إسحاقٍ الزجّاجُ[1]، وَحينئذٍ لَمْ تَـتُمَّ حُـجَّتُهُمْ عَـلَى أَنَّـهُ شـاذٌّ قَليلٌ[2] لَا يَثْبُتُ بِهِ الأَصْلُ.

المستثنىٰ

قولُهُ: (*المُسْتَثْنَى مُتصِلٌ ومُنقَطِعٌ*).

اعلمْ أَنَّ الاستثناءَ مشتقٌّ من ثنيتُ فُلاناً عن الأمـرِ وثـانيتُهُ، إِذَا صَرَفْـتُهُ عَنْهُ[3]، والمُسْتَثنَىٰ مَصروفٌ[4] / ٥٦ و / عَنْ خَبَرِ المُستثنَى مِنهُ، أَو مُشْتَقٌّ مِنْ ثنيتُ الشيءَ إذا ضاعفتُهُ، فَسُمِّيَ الاستثناءُ استثناءً، لأنَّ الأوّلَ مضاعفٌ بالثانِي، فَإِنْ كَانَ منفياً، كانَ مضاعفاً بالإثباتِ.

قولُهُ: (*المُتَّصِلُ المُخرَجُ [مـن مُـتعدِّدٍ لفـظاً أو تـقدِيراً بـإِلَّا وأَخـوَاتِـهَا، وَالمُنْقَطِعُ المَذْكُورُ بعدَها غيرَ مُخرَجٍ]*[5]).

اعلم أَنَّ المُسْتَثْنَى المُتَّصِلُ هُوَ الذي أُخرِجَ مِنَ المُتَعَدِّدِ لفـظاً، نَحـو: جـاءَنِي الرجالُ إِلَّا زيداً، أَو معنَى، نَحو: جَاءنِي القومُ إِلَّا زيداً، فَإِنَّ الأوّلَ، أَعني الرِّجَـالَ، مُتَعَددٌ لَفظاً، لِكونِهِ جَمْعُ رَجُلٍ، والثاني، أَعْنِي القومَ، ليسَ بِمُتَعَدِّدٍ لفظاً، لأَنَّـهُ ليسَ

---

(١) الخصائص ٢: ٣٨٤.

(٢) زيادة من ت، ع، ف.

(٣) (عنه) ساقطة من ل. والتعريف في شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٥ ـ ٧٦.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) في ع: إلى آخره.

بِجمعٍ لِمُفْرَدٍ، وَلَكِنَّهُ مُتَعَدِّدٌ معنىً لوقوعِهِ عَلَى كثيرينَ [، وَعَلى هَذَا يكـونُ العَـامِلُ (في)[1] لفظاً أوْ تَقدِيراً، هُوَ المُتَعَدِّدُ][2]، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِـقَولِهِ: لفـظاً أو مَـعنىً[3]، نَفْسَ المُسْتَثْنَى دُونَ المُسْتَثنَى مِنهُ، وَيَكونُ نُصِبَ لفظاً أَوْ مَعنَى بقولِهِ: المُخْرَجُ، فـإِنَّ زيداً فِي قَولِنَا: جَاءني القومُ إلّا زيداً مُخْرَجٌ لفظاً [، وَقَدْ يكونُ المُسْتَثنَىٰ غيرَ مخرجٍ لفظاً][4] [ولكنّه مُخْرَجٌ][5] معنىً، نَحو: جَاءَنِي زيدٌ ليسَ غَيرُ أو[6] ليسَ إلّا.

والمُستثنىٰ المنقطعُ هوَ الذي ذَكَرَهُ بَعْدَ إلّا وأخواتِهَـا، مِـنْ غـيرِ أَنْ يكـونَ مُخْرَجاً.

و[7] يظهرُ منْ هَذَا أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما يتميّزُ عَنْ صَاحِبه بالإخراجِ وَعَدَمِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهم: المُتَّصِلُ هُوَ الذي أُخْرِجَ مِنْ الجِنْسِ وَالمُنْقَطِعُ مَا لَيسَ كَذَلِكَ.

وَفِيهِ نظرٌ عِنْدَهُ، لأَنَّهُ لَوْ كان كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يكونَ زَيدٌ مُسْتَثْنَى متّصلاً إذا كانَ مُسْتَثنىٰ مِنْ قَومٍ لَمْ يكنْ فِيهِم، نَحو: جَاءَنِي القومُ إلّا زَيْداً، وَهُوَ منقطعٌ بالاتّفاقِ.

وَلِقائلٍ أَنْ يَقولَ: إنّ[8] قولَهُ تعالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[9]

---

(١) في ت: فيه.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ع، ف.

(٣) النصّ عند ابن الحاجب: أو تقديراً. مجموع مهمّات المتون: ٣٩٥، وقد تقدّمت العبارة.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل. وكلمة (لفظا) ساقطة من ز.

(٥) في ت، ع، ل: بل يكون مخرجاً، وما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٦) في ت، ل: و.

(٧) (الواو) ساقطة من ل.

(٨) ساقطة من الأصل ومن ز، ف.

(٩) سورة الأنبياء: ٢٢.

مُسْتَلزِمٌ لِنقضِ أَحدِ الحَدَّينِ[١]، لأنَّ قولَهُ: (إلّا اللهُ) لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ مُخْرَجاً أو لا يكونَ[٢]، فإنْ كانَ مُخْرَجاً لَزِمَ أنْ يَكُونَ مُسْتثنىً متّصِلاً، ولَيْسَ كَذَلِكَ بإجماعِهِمْ.

وإنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجاً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ[٣] مُنْقَطِعاً لكونِهِ مَذْكُوراً بَعْدَ إلّا غيرَ مُخْرَجٍ حِينَئذٍ، لَكِنَّهُ[٤] لَيسَ بِمُسْتَثْنَى عِندَهُم.

وَإِذا تَقَرَّرَ ذَلِكَ نُقِضَ[٥] أَحدُ الحَدَّينِ المَذْكُورَينِ، فَإذاً لَوْ زَادَ فِيهِ قيداً آخرَ، وَهُوَ أنْ يقولَ[٦]: والمُنْقَطِعُ هُوَ[٧] المذكورُ بَعْدَ إلّا وَأَخواتِهَا غَيرَ الصِّفَةِ لَمْ يردِ النقضُ بِأَمثالِهِ[٨].

ثُمَّ قَالَ فِي شرحِه[٩]: لا يُمكنُ تعريفُ المُتَّصلِ والمُنْقَطِعِ[١٠] بِحَدٍّ واحدٍ إلّا باعتبارِ اللفظِ، وَهُوَ أَنْ يُقالَ[١١]: المُسْتَثْنَى هُوَ المذكورُ بَعْدَ إلّا أَوْ مَا يقومُ مَقامَهُ مِنْ غيرِ أَنْ يكونَ مُخرَجاً مِمّا قَبْلَهُ.

---

(١) في ت: الجزئين.

(٢) في ت، ع، ف، ل: لم يكن.

(٣) (أن يكون) ساقط من ع.

(٤) في ت: لكونه.

(٥) في ع: لزم نقض، وفي ف: لزم.

(٦) في ل: يقال.

(٧) زيادة من ع، ف، ل.

(٨) في ع: في أمثاله.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب: ٤٣.

(١٠) في الأصل وفي ز: والمنفصل.

(١١) في ع: يقول.

وَقَالَ بعضُهم: يُمكنُ تعريفه بِحَدٍّ واحدٍ، [مِنْ جِهَةِ اعتبارِ][1] المَعنَى وَهُوَ أنْ[2] يُقالَ: المُسْتَثْنَى: هُوَ بَعْضُ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللفظُ وضعاً أَو مُصَاحِبُ مَا يتناولُهُ اللفظُ غَالباً، المُخْرَجُ عَمَّا حُكمَ بِهِ عَلَيهِ بِإِلّا أَو بِمَا فِي مَعْنَاهَا، فَإِنَّ المُسْتَثنَى المُنْقَطِعُ، وَإِنْ لَمْ يكنْ بعضَ مدلولِ اللفظِ المُستثنىٰ مِنهُ وَضعاً المُخْرَجُ عَمَّا[3] حُكِمَ بِهِ عَلَيهِ، فَإِنَّهُ لابُدَّ و[4]أنْ يكونَ مُصاحِبَ مدلولِ اللفظِ المُسْتَثنَىٰ منهُ فِي الغالبِ المخرجِ عَمَّا حُكِمَ بِهِ عليهِ، وإلّا[5] فَلا يُسْتَثنى من الألفاظِ الموضوعةِ للعُقلاء إلّا ما هُوَ مَألوفٌ ومصاحبٌ [لَهُمْ غَالباً كالوَتَدِ والحِمَارِ والكَلْبِ، حَتّى لَو قُلْتَ: ما فِي الدارِ[6] أحدٌ إلّا الحيّةَ[7]][8] أو ما شَابَهَها[9] لَمْ يَجُزْ عِندَهُم[10]، ذَكَرَهُ أَبو الفتحِ[11].

فعلى هذا يكونُ كُلُّ واحدٍ منهما مُخْرَجاً، لَكِنَّ أَحَدهُما بَعْضُ ما يتناولُهُ لفظُ[12]

---

(١) في ت، ل: باعتبار.

(٢) كلمة (أن) ليست في ز.

(٣) في ل: بما.

(٤) (الواو) زائدة.

(٥) في الأصل وفي ت، ز، ع: أوّلاً.

(٦) في ع، ل: بالدار.

(٧) في ل: حية.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٩) في ت، ع، ف: يشبهها، وفي ز: يشابهها.

(١٠) في الأصل: عنده.

(١١) قال أبو الفتح بن جني في اللمع: ١٤١: (فان كان ما بعدَها ـ بعد إلّا ـ ليس من جنس ما قبلها، فالنصب هو الباب على كلِّ حالٍ تقولُ: ما بالدارِ أحدٌ إلّا وتداً، وَمَا مررتُ بأحدٍ إلّا حماراً).

(١٢) في ف: اللفظ.

المُسْتَثْنَى مِنهُ [، والآخرُ مُصاحِبُ ما يتناولُهُ لفظُ المُسْتَثْنَى مِنهُ][1].

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اخراجَ المُسْتَثْنَى، إِنَّما يَتَحَقَّقُ إِذا كَانَ لفظُ المُسْتَثْنَى مِنهُ متناولاً لَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّ المُنقَطِعَ لَيسَ كَذَلِكَ، فَاذاً لَمْ يَكُنْ مُخْرَجاً.

وَجَوابُهُ: أَنَّهُ مُخْرَجٌ مِنَ المَجْمُوعِ المُرَكَّبِ منَ المُسْتَثْنَى مِنهُ، وَمِنَ المصاحبِ لَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُمكنُ إِخرَاجُهُ عَنهُ، لِكونِهِ داخلاً فِيهِ.

ثُمَّ اعلمْ أَنَّ فِي تعريف / ٥٦ ظ / الاستثناءِ أَقوالاً:

أَحَدُها[2]، أَنَّهُ مُبَيِّنٌ لِغَرَضِ المُتَكَلِّمِ بِالمُسْتَثْنَى مِنهُ[3].

وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ وُجوهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَروهُ لَزِمَ أَنْ يُرِيدَ المُتَكَلِّمُ بالعَشَرَةِ تِسْعَةً، فِي قَولِهِ: لِفُلانٍ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إِلّا واحداً، وَهُوَ باطِلٌ، لَكونِ العَشَرَةِ منصوصةً فِي مَدْلُولِهَا، وَهُوَ الخَمْسَتَانِ.

وَالثاني[4]، أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لَمْ يكنِ الاستثناءَ إخراجاً، وَهُوَ بَاطِلٌ باجماعِ النَّحويينَ.

وَالوَجْهُ الثالثُ، أَنَّهُ منقوضٌ بالصِّفَةِ وببعضِ الأبدالِ لِكونِهَا مُبيِّنَةً أَيضاً لِغَرضِ المُتَكَلِّمِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٢) في ف: أحدهما.

(٣) (منه) ساقطة من ت، ع، ل.

(٤) في ز، ف: والوجه الثاني.

والقَولُ الثانِي مِنَ الأقوالِ[١]: أَنَّ المُسْتَثْنَىٰ وَالمُسْتَثْنَى مِنهُ وَآلَةَ الاستثناءِ جميعاً بمعنَى واحدٍ مَنْ غيرِ أَنْ يُقَدَّرَ لِكُلٍّ واحدٍ معنىً، أَيْ: كَأَنَّهُ وُضِعَ لَمَعنَى التِّسْعَةِ عبارتانِ أحداهُما: التسعةُ والثانيةُ: عَشَرَةٌ إلّا وَاحداً[٢].

ثُمَّ الذي يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ هَذَا القَولِ وُجوهٌ ثَلاثَةٌ:

الأوّل[٣]: فَلأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُرِدِ المُتَكَلِّمُ بكلٍّ[٤] وَاحدٍ مِنْ أَجزاءِ قَوْلِهِ: عليّ[٥] عَشَرَةٌ إلّا وَاحداً معنىً، وهوَ بَاطِلٌ، لأنّا[٦] نَعلَمُ أَنَّهُ يُريدُ بِالعَشَرَةِ مَعنىً، وبإلّا مَعنىً، وبالواحدِ مَعنىً.

وَأَمَّا الثاني: فلأَنَّهُ لو كانَ كَذَلِكَ لَمْ يكنِ الاستثناءُ إخراجاً، لَكِنَّهُ اخراجٌ بإجماعِ النّحويينَ.

وَأَمّا الثالثُ: فَلأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ يَلزَمُ[٧] وَضْعُ الكَلِماتِ المُرَكَّبَةِ لِمعنىً مُعْرَبٍ[٨] في وَسَطِهَا وَهُوَ مَعلومُ الانتفاءِ مِنْ لُغَتِهم.

وَالقَولُ الثالثُ من الأقوالِ: إِنَّهُ إِخراجُ الشّيءِ مِنَ الشيءِ بِإِلّا أَو بِمَا فِي مَعْناهَا،

---

(١) هي في تعريفِ الاستثناء.

(٢) في الأصل وفي ت، ف: واحدة، وفي ل: واحد.

(٣) في ز: أحدهما، وفي ع، ف: أمّا الأوّل، وما أثبتناه فمن الأصل وكذلك من ت، ل.

(٤) في ت، ل: لكلّ.

(٥) في ت، ل: عندي.

(٦) في ل: لا.

(٧) في ل: للزم.

(٨) في ل: يعرب.

وَهُوَ الصَّحِيحُ.

لاَ يُقالُ: إنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ للتناقضِ، فَيكونُ محالاً.

أَمَّا أوّلاً[١]: فَلأَنَّهُ لَو كَانَ إخراجاً لَزِمَ أَنْ يَكونَ المُسْتَثْنَى دَاخِلاً فِي المُسْتَثْنَى مِنهُ ليُمكِنَ الإخراجُ، وَإذا كَانَ دَاخِلاً فيهِ، كَان الحُكْمُ الذي حُكِمَ بِهِ عَلَى المُسْتثنى مِنهُ مُتناولاً لَهُ، وَإذا أُخرِجَ لَمْ يَكُنِ الحُكمُ مُتناولاً لَهُ، فَيَلْزَمُ التَّنَاقُضُ.

لأنّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ دَاخِلاً فِي المُسْتَثْنَى مِنهُ، يَلزَمُ التَّناقُضُ، وَإنّما يَلْزَمُ التناقضُ أَنْ لَو كَانَ دَاخِلاً فيهِ حينَ حُكِمَ عَلَيهِ، وَلَيْس كَذَلِكَ بلْ نَقولُ: إنَّهُ دَاخلٌ فيهِ بالنَّظَرِ إلى الأَفرادِ مِنْ غيرِ حُكمٍ بالإسنادِ فَلَمّا خَرَج منهُ المُسْتَثنَى فِي النيّةِ[٢] حُكِمَ[٣] بالإسنادِ بَعدَ تقديرِ الاخراجِ، وَهَذا لا[٤] يحكُمُ مَنْ كَانَ عَالِماً بلغةِ العَرَبِ عَلَى كلامِ مَتكَلِّمٍ بالإسنادِ، إلّا بَعدَ مَعْرِفَتِهِ بانقطاعِ كلامِهِ.

عامل المستثنىٰ

ثُمَّ أَنَّهم اختَلَفوا فِي أَنَّ العَامِلَ فِي المُسْتَثْنَى أيُّ شيءٍ هوَ.

فقالَ البصريونَ العاملُ فيهِ[٥] الفعلُ[٦] بواسطة إلّا[٧]، لأنّ الفِعْلَ يَقوى بإلّا

---

(١) في ع، ف، ل: الأول، وفي ت: الأولا.

(٢) في ت، ل: الثنية.

(٣) في ل: يحكم.

(٤) في ت، ع، ل: لم.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) الإنصاف ١: ١٥١، المسألة ٣٤

فَتَعدَّى إليه كَما تَعدَّى الفِعْلُ اللازمُ بحرفِ الجرِّ وبالواوِ في المفعولِ مَعَهُ.

وَذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّ العاملَ فيهِ هوَ إلّا بمعنَى استثني، وهوَ باطلٌ لأنَّهُ لو كانَ كذلِكَ لَوَجَبَ النصبُ فِي المُسْتَثْنَى، لكنَّهُ لا خلافَ فِي جَوازَ الرفعِ، وَ[1]لأَنَّ النّصبَ جائِزٌ فِي غَيرِ[2] إلّا[3].

وَقَالَ الفرّاء[4]: إلّا مركَّبَةٌ مِن: (إنَّ) و(لَا) فَنَصبه في الإيجابِ بـاعتبارِ (إنَّ)، وَرَفَعَهُ في النفي باعتبار (لا)، وهوَ ضعيفٌ، إذ لا دليلَ عليهِ، وَفيهِ أقـوالٌ كـثيرةٌ لا فائدةَ [في ذكرها][5]، فَلْنَعرُضْ عَنْهَا.

أحكام الاستثناء

قولُهُ: *(وَهُوَ منصوبٌ إِنّما كَانَ بعدَ إلّا غيرُ الصِّفَةِ)*.

---

(١) (الواو) ساقطة من الأصل.

(٢) في سائر النّسخ: من غير.

(٣) ذكر ذلك الرضي وقد نسب ابن الأنباري هذا المذهب إلى المبرد والزجّاج لكن كلام المبرد في الكامل والمقتضب يفيد أنّ الناصب هو الفعل المحذوف و(إلّا) دليل وبدل منه وليس (إلّا) عمل في المستثنى.
الكامل ٢: ٨٩، والمقتضب ٤: ٣٩٠، والإنصاف ١: ١٥٠، المسألة ٣٤، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٢٦.

(٤) الإنصاف ١: ١٥٠ المسألة: ٣٤.

(٥) في ف: فيها.

أَيْ: والمُسْتَثنَى منصوبٌ. اعلمْ أَنَّ المستَثْنَى قَدْ يكونُ منصوباً، وَقدْ يكُون مجروراً، وقد يكونُ مرفوعاً، والمنصوبُ قد يكونُ واجبَ النّصبِ، وقدْ لا يكونُ.

فالواجبُ النّصبِ في مواضعَ:

أحدُها: أَنْ يكونَ بعدَ إلّا غيرُ الصفةِ في كلامٍ مُوجَبٍ، نَحو: جاءنِي القومُ إلّا زيداً، والمرادُ منَ المُوجَب مَا لا يكونُ نفياً / ٥٧ و /، وَلا استفهاماً، ولا نهياً، وَأمّا التَّحضيضَ فحكمُهُ عندَ الجمهورِ حكمُ الإيجابِ، فَلا يجوزُ فيهِ البَدَلُ، تقولُ: هَلّا قامَ القومُ إلّا زيداً، بالنَّصبِ فقط.

وأجازَ البدلَ أبو اسحاقٍ فيهِ، وَقالَ: إنَّهُ كالاستفهامِ، وَإنَّما وَجَبَ النَّصْبُ وَلَمْ يَجُزِ البدلُ لِفَسَادِ المَعْنَى، إذ البدلُ مِنهُ يجبُ أَنْ يكونَ فِي حكمِ الساقطِ، وَإذا أُسقِطَ[1] القومَ، بَقِيَ: جَاءَنِي إلّا زيداً، وَهُوَ محالٌ لِكونِ معناهُ حينئذٍ أَنَّ جميعَ الناسِ جاءوني إلّا زيداً، فإذا بَطَلَ البدلُ وَجَبَ[2] النّصبُ [فَنَاصِبُهُ فِعْلٌ، إنْ كانَ هناكَ فِعْلٌ أو معنىً مُسْتَنْبَطٌ مِنَ الجُملةِ إنْ لَمْ يكن فعلٌ، نحو: القومُ اخوتكَ إلّا زيداً][3] والرِّجالُ عِنْدَكَ إلّا بكراً.

وَإنّما قَيَّدَ إلّا[4] بغيرِ الصِّفَةِ، لأنّها لَو كَانتْ للصفةِ لكانَ ما بعدَها معرباً باعرابِ متبوعهِ.

---

(١) في ف: سقط.

(٢) في ت، ف، ل: تعين.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

واعلمْ أَنَّهُ لو قالَ: وهوَ منصوبٌ إذا كانَ بعدَ إلّا غيرُ الصّفةِ في كلامٍ مُوجَبٍ، أو بِمَا يجرِي مَجراهُ، لكانَ أصوبَ ليدخلَ فيهِ مثلُ قولنا: مَا أَكَلَ أحدٌ إلّا الخبزَ، إلّا زيداً لأنّهُ يجبُ فيهِ النّصبُ أيضاً، إذِ المعنَى: كلُّ النّاس أَكلَ الخبزَ إلّا زيداً.

والثاني[1]: أَنْ يكونَ المُسْتَثْنَى مقدّماً عَلَى المُسْتَثْنَى مِنهُ كقولِ الكميتِ:

فَمَـــالِي إلّا آلَ أحمـــدَ شِـيعَةٌ

وَمَالِي إلّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَـذْهَبُ[2]

وَإِنَّما وَجَبَ النَّصْبُ في مثلِ هذهِ لأَنَّهُ لولاه لكانَ:

إمّا بدلاً وَإِمّا صِفَةً، وَكُلُّ واحدٍ مِنْهُما غيرُ جَائزٍ، لامتناعِ تَقَدُّمِ البـدلِ عَـلَى المُبدَلِ منهُ، والصّفةِ على الموصوفِ، و[3]أمّا البدلُ فَلأَنَّهُ، إِنَّما أُتِي بِهِ للتوطِئَةِ والتأكيدِ فلو قُدِّمَ عَلَى المُبدَلِ منهُ لانتقضَ هذا الغرضُ.

وأَمَّا الصّفةُ فِلأَنَّها مُبيّنةٌ للموصوفِ، وَتقديمُ المبيِّنِ على المبيَّنِ خـارجٌ عـن القِياس.

وَاعلمْ أَنَّهُ إذا تقدَّمَ عَلَى صفةِ المُسْتَثنَى مِنهُ، وَلَمْ يتقدَّمْ عَلَيهِ نفسهِ، نحـو: مـا أتانِي أحدٌ إلّا أبوكَ خيرٌ من زيدٍ، ففيهِ خلافٌ، والأكثرونَ عَلَى أَنَّهُ يجبُ النّصبُ،

---

(١) عطف على قوله: أحدها. في أوّل أحكام الاستثناء.

(٢) البيت من إحدى هاشميّات الكميت المشهورة وفيها:

وَمَا لِي إلّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

ينظر: شرح الهاشميّات، مطبعة التمدّن بمصر، ط ٢: ٣٩، والمقتضب ٤: ٣٩٨، والكامل ٢: ٩٠، والأغاني ١٥: ١٢٤، وحاشية الصبّان على الأشموني ٢: ١٤٩، والخزانة ٣: ٣١٤.

(٣) (الواو) ليس في ت، ع، ف.

وَهُوَ مَذْهَبُ سيبويهِ[١]، بلْ يجوّزون البَدَلَ والنَّصْبَ عَلَى الاستثناءِ، والمازني لم يُجَوّزْ إلّا النّصبَ[٢]، وَيقولُ: إنَّ الصِّفَةَ هِيَ الموصوفُ فِي المعنَى، وَتَقَدُّمُ المُسْتَثنَى على صفةِ المُستثنَىٰ منهُ [كتقدّمِهِ عَلَى المُسْتَثْنَى مِنهُ][٣].

والحقُّ مَا قَالَهُ الأوّلونَ، إذِ[٤] الموصوفُ، أَعني المستثنى منهُ واقعٌ موقِعَهُ، فَحقُّ صِفَتِهِ التقديمُ، لا حقُّ المستثنى منه التأخيرُ.

والثالثُ: أن يَكونَ المستثنى[٥] منقطعاً، نحو: لا قائمٌ إلّا قاعداً، ونحو: جاءني القومُ إلّا حماراً.

وَإنّما وَجَبَ النَّصبُ لِعتذُّرِ البدلِ[٦]، لأنَّهُ لو كانَ بدلاً لكانَ بدلَ البعضِ مِنَ الكُلِّ[٧]، [لأنَّ البَدَلَ بعدَ إلّا لا يكونُ إلّا كَذَلِكَ في الكلامِ الفصيح، لكنَّهُ لَيسَ بَدَلَ البعضِ مِنَ الكُلِّ][٨] إذِ الحمارُ لا يكونُ بعضاً مِنَ القومِ ومنهُ قولُهُ تعالَى: ﴿لَا عَاصِمَ

---

(١) قال سيبويه: فإنْ قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلّا أبوكَ خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرٌو خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرٍو خيرٌ من زيد، كان الرفعُ والجرُّ جائزينِ وَحَسُنَ البدلُ. كتاب سيبويه ـ تحقيق عبدالسلام هارون ٢: ٣٣٦.

(٢) المصدر السابق: التعليقة رقم (٢).

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ف: إذا.

(٥) في الأصل، وفي ز: المستثنى منه.

(٦) على حاشية الأصل التعليق التالي: (لامتناع كونه أحد الابدال الأربعة أمّا الثلاثة الأولى فظاهر. وأمّا امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة، وعدم كون بدل الغلط كذلك. ولامتناع كونه صفة، لعدم الفائدة بالصفة هاهنا. مختصر). وهذا النصّ مأخوذ من الوافية: ٣٠٩.

(٧) انظر ١: ١١٩.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

﴿ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[١] [فَإِنَّ مَنْ رَحِمَ][٢] مُستثنَى مِنْ قولِهِ: ﴿لَا عَاصِمَ﴾[٣] وَهُوَ لَيسَ مِنْ جِنسِهِ لأنَّ ﴿مَنْ رَحِمَ﴾[٤] معصومٌ.

هذا عندَ الأكثرينَ، أَمَّا عندَ بَعضِهم، وَهُمْ[٥] بنو تميمٍ[٦] فقد يجوزُ البَدَلُ ولهذا قَالَ: (أَو منقطعاً في[٧] الأكثرِ) كَقَولِ الشاعرِ:

وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنيسُ ... الا اليَعافيرُ وإلَّا العِيسُ[٨]

فَاليَعافِيرُ وَالعِيسُ بَدَلانِ[٩] مِنْ أنيسٌ، والأنيسُ لَا يَتَنَاوَلُهُما.

---

(١) سورة هود: ٤٣.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في الأصل ولا في ز.

(٣) سورة هود: ٤٣.

(٤) سورة هود: ٤٣.

(٥) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: هو.

(٦) الكتاب ١: ٣٦٥.

(٧) في ل: عند.

(٨) الرجز لجران العود، وما في الديوان كالآتي:

قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يا لَميسُ ... يعتسّ فِيهِ السَّبُعُ الجَرُوسُ

الذِئبُ أو ذُو لَبدٍ هَمُوسُ ... بَسَابِساً لَيْسَ بِهِ أنيسُ

إلَّا اليَعافِيرُ وإلَّا العِيسُ ... وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كَنُوسُ

اللميس: المرأة اللينة اللمس، يعتسّ: يطلب ما يأكل، الجروس: المِصوّت مأخوذ من الجرس، والبسابس: جمع بِسبس وهو القفر، واليَعافير: جمع يعفور ـ بفتح الياء وضمّها. الظبي بلون التُراب والعيس: البياض استعير للإبل ولبقر الوحش. ديوان جران العود ـ طبع دار الكتب: ٥٢، والكتاب ١: ١٣٣ و ٢٦٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ٢٨٨ و ٣١١ و ٤٧٩ و ٢: ١٥.

(٩) في ت، ف، ل: بدل.

وأجابَ الأوّلونَ عَنهُ بِأَنَّهُ لَمّا كَانَ اليعافيرُ والعِيسُ مُجَاورينِ هذا[1] المكانَ صَارَا أَنِيسَينِ لَهُ فكانَ الأنيسُ مُتناولاً لَهُما، فَلَمْ يكنْ منقطعاً.

واعلمْ أَنَّ بني تميمٍ يقولونَ: ما باالدارِ أحدٌ إلّا فرسٌ بالرفعِ عَلَى البدلِ مِنْ أحدٍ، ووجهه[2] أَنَّهم أرادوا ما بالدارِ شيءٌ إلّا فرسٌ، فَجَازَ إبدالُ فَرسٍ منْ شيءٍ[3].

ثُمَّ أَنَّهم[4] أقامُوا الخَاصّ[5]، وهوَ أَحدٌ مُقَامَ العامِّ، وهو شيءٌ، لاستلزامِ الخاصِّ العامَّ، وَلِصِحَّةِ إطلاقِ الخاصِّ عَلَى العامِّ، فَأَبدلُوا فرساً مِنْ أَحدٍ على هذا التأويلِ، وَأَنَّهم أَبدلُوا مِنهُ[6] عَلى / ٥٧ ظ / تقديرِ حذفِ المُضَافِ، وإقامةِ المضافِ إليهِ مُقامَهُ، كَأَنَّهم قالوا: ما بالدارِ توابعُ[7] أَحدٍ إلّا فرسٌ.

واعلمْ أَنَّ سيبويهِ قَالَ: مِنَ الاستثناءِ المنقطعِ ما لا يجوزُ فيهِ البَدَلُ على لغةِ بني[8] تميمٍ، لامتناعِ حذف المستثنى[9] مِنْهُ فيهِ[10]، نَحو: ما ضَرَّ إلّا مَا نَفَعَ، فَـ(ما)

---

(١) في ت، ز، ع، ف: لهذا، وفي ل: ولهذا.

(٢) في ف: ووجه.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٤) (انهم) ساقطة من ع.

(٥) في ع، ف: اللفظ الخاص.

(٦) في ف: منهم.

(٧) كلمة (توابع) ساقطة من الأصل، ومن ز، ف.

(٨) كلمة (بني) ساقطة من ت، ف، ل.

(٩) هو في الكتاب ١: ٣٦٦ ـ ٣٦٧، تحت عنوان: هذا باب ما لا يكون إلّا على معنى ولكن.

(١٠) ساقطة من ز.

الأولى نَافيةٌ، وَ(مَا) الثانيةُ مَصْدَرِيّةٌ فِي موضعِ نصبٍ على المستثنىٰ المنقطعِ، وفاعلُ ضرَّ مُضْمَرٌ تقديرُهُ ما ضرَّ زيداً إلّا النّفع، فالضميرِ في ضرَّ يعودُ إلى مُتقدّمٍ، وَكَذَلِكَ القولُ فِي: مَا[1] زادَ إلّا ما نَقَصَ.

والرابعُ: بعدَ عَدَا وَخَلا، نَحو: جَاءَنِي القومُ خَلا زيداً، وعدا زيداً.

وإنّما وجبَ النصبُ لكونِهَا فعلينِ لفاعلٍ مُضْمَرٍ وَمَا بعدهما مفعول لهما وتقديرُه: جاءني القومُ خَلا بعضُهم زيداً، وعدا بعضُهم زيداً. فزيداً[2] منصوبٌ على المفعولِ بِهِ[3]، وَإِنْ كَانَ (خَلا) لازماً في أصْلِهِ لا يتعدّىٰ إلّا في الاستثناءِ، وَ(عَدا) متعدّياً في أصلهِ من عداهُ الأمرُ إذا جَاوَزَهُ.

وَإِنَّما استثني بِهما[4]، وَإِنْ لَمْ يكونَا نفياً، لِمَا فِيهِمَا مِنْ معنَى المُجَاوَزَةِ والخروجِ عن الشيءِ[5] فَأُجْرِيا مجرى ليسَ، ولا يكونُ، وَلِذَلِكَ يكونُ المنصوبُ فيهما هُوَ المرفوعُ فِي المَعنَى.

هذا عند الأكثرينَ، وَأمّا عندَ بعضِ العربِ فهُما[6] حَرفا[7] جرٍّ فَيَجُرّانِ

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ف: فزيد.

(٣) (به) ساقطة من ت، ف، ل.

(٤) في ف: لهما.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (وأمّا عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس، ولا يكونُ، وذلك قولك: ما أتاني أحد خلا زيداً، وأتاني القوم عدا عمراً كأنّك قلت: جاوز بعضُهم زيداً إلّا ان خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكنّي ذكرتُ جاوزَ لأمثلَ لكَ بِهِ وإنْ كانَ لا يستعملُ في هذا الوضعِ).

(٦) في ل: هما.

(٧) في ع: حرف.

المُستثنَى على كلِّ حالٍ، كَمَا أَنَّ حَاشَا كَذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا القولَ سيبويهِ ولا المبرّدُ، وإنّما حكاهُ الأخفشُ[١].

وَقيلَ: إنَّ سيبويهِ جَوَّزَ الجرَّ بِخَلا خاصّة[٢]، ولهذا قال[٣]: (لو كان بعد عدا وخلا في الأكثر).

الخامس: أَنْ يكونَ بعد ما عدا وما خلا وليسَ ولا يكونُ، وإنّما وَجَبَ النصبُ بَعْدَها، أَمَّا بعدَ مَا عدَا، ومَا خَلا، فَلأنَّ (ما) فيهما مصدريةٌ، فَيَجِبُ أَن يكونَا فِعْلَينِ لأنّ ما المصدريةَ لا تدخلُ إلّا على الفعلِ[٤]، وإذا كانا فِعلينِ وفاعلهما مضمرٌ وجبَ نصبُ (ما) بعدَهُما على المفعوليةِ، نَحو: جاءَني القومُ ما خلا زيداً، ومَا عدا زيداً، أي: ما خلا بعضُهم زيداً، وتقديرُهُ: جاءَني القومُ خُلوّ زيدٍ[٥]، أَي: مجاوزتهم[٦] زيداً، فهو مصدرٌ في موضعِ الحالِ.

وقالَ قومٌ: إنَّهُ منتصبٌ انتصابَ الزمانِ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٨ و ٨: ٤٩.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله، فيجلعُ خلا بمنزلةِ حاشا، فإذا قلتَ: ما خلا فليس فيه إلّا النصبُ.

(٣) الذي قال ابن الحاجب. انظر: مجموع مهمّات المتون: ٣٩٥.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (... فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلّا النصب، لأنّ ما اسم ولا تكون صلتها إلّا الفعل هنا..)

(٥) في الأصل، وفي ز، ف: خلوا زيداً.

(٦) في ت: مجاوزاتهم.

ألا كُـلُّ شيءٍ مَـا خَـلا اللهَ بَـاطِلُ

وَكُـلُّ نَـعيمٍ لا مَحَـالةَ زَائِـلُ[١]

اعلمْ[٢] أَنَّ الأخفشَ قدْ أَجَازَ الجرَّ بِهِما عَلَى أَنْ تَكونَ (ما) فيهما زائدةً[٣].

وقدْ قِيلَ عليهِ بِأَنَّ الحرفَ لا يُزادُ أَوّلاً[٤].

وقدْ[٥] أُجيبَ بِأَنَّ مَا عدَا وما خَلا لمّا كانا[٦] مِنْ تَتِمَّةِ الأوّلِ فَكَأَنَّـهُ لَمْ يـزد أوّلاً، وبأنّا[٧] لا نسلّم أنّ الحرف لا يزاد[٨] أوّلاً فإنّ (لا) زِيدَ أوّلاً في قوله تَـعَالَىٰ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾[٩].

وَأَمَّا بعدَ ليسَ ولا يكونُ فلأَنَّهُما فِعلانِ اسمُهُمَا مُضْمَرٌ، نحو: جَاءَنِي القومُ ليسَ زيداً، أيْ: ليسَ بعضُهم زيداً، فانتصبَ زيدٌ عَلَى أَنَّهُ خبرُ ليسَ، وَكَذَلِكَ لا يكونُ فالتُزِمَ إضمارُ الإسمِ المقدَّرِ لكونِهمَا جَارِيينِ مَجرَى إلّا.

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة من قصيدة مطلعها:

ألا تَسألِ المـرءَ مَـاذا يُحَـاولُ أَنَحْبٌ فَـيُقضى أم ضَـلالٌ وَبـاطلُ

ديوان لبيد: ٢٥٦، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ١٣٩، والخزانة ٢: ٢٥٢.

(٢) في ف: واعلم.

(٣) جواهر الأدبِ، لعلاء الدين الاربلي ـ ط ٢ ـ النجف: ٢٢٦.

(٤) رصف المباني: ١٨٦.

(٥) (قد) ساقطة من ف.

(٦) في ت، ف، ل: كان.

(٧) في الأصل، وفي ز: ولأنّا.

(٨) في ع: الحروف لا تزاد.

(٩) سورة القيامة: ١.

هذا عندَ البصريينَ[١]، وَأمَّا عندَ الكوفيينَ، فتقديرُ قولنا: جاءَني القومُ ليسَ زيداً، ليسَ فِعْلُهُم فِعلَ زيدٍ، فَحُذِفَ الفَاعِلُ، وَحُذِفَ المُضافُ، وَأقيمَ المُضافُ إليهِ مُقامَهُ[٢]، والأوّل أولَى لِقِلَّةِ الإضمارِ فيه[٣].

واعلمْ أَنَّ الأفعالَ المُستعملةَ في الاستثناءِ سُلبَ عَنْهَا التَّصَرُّفُ مَا دَامَتْ يُسْتَثْنَى بِهَا، أَمَّا إذا فَارَقتْ الاستثناءَ رجعتْ إلى ما كانتْ[٤] عليهِ منَ التصرّفِ، وإنْ كانتْ قبلَ الاستثناءِ مُتَصرِّفَةً.

وينبغي أنْ يُعْلَمَ أيضاً أَنَّ الاستثناءَ بِهَا لا يكونُ إلّا متّصلاً. لا يُقَالُ: ذهبَ القومُ مَا خَلا حِماراً، لِكونِها[٥] فرعاً عَلَى إلّا في الاستثناءِ، فَلا يُتَّسَعُ فِيها اتّساعَ إلّا، وَلأنَّ التقديرَ فيه / ٥٨ و / مَا خَلا بعضُهم وَلَيسَ بعضُهم، ولا شَكَّ أَنَّ بعضَ القومِ لا يكونُ حِماراً.

جواز النّصب مع اختيار البدل

وَلَمّا فَرَغَ منْ مواضعِ وجوب النَّصبِ أشارَ إلى مواضعِ يجوزُ فيها النَّصبُ ويُختارُ البدلُ، بقولِه: (*وَيَجُوزُ النَّصبُ وَيُختَارُ البَدَلُ فِيما بعدَ إلّا في كلامٍ غيرِ*

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٧٨: (وما ذهب إليه البصريون أمثل، لأنه أقلّ إضماراً فكان أولى).

(٤) في ل: كان.

(٥) في ع: لكونه.

مُوجَبٍ و [المُسْتَثْنَى مِنْهُ مذكورٌ][1].

والمرادُ مِنْ غيرِ المُوجَب النفيُ والاستفهامُ والنَّهيُ، وَإِنَّما قيَّدَ الكَلامَ بقولِهِ غيرُ مُوجَبٍ، لأنّه لو كان موجباً لكانَ المُسْتثنَى منصوباً.

وَإِنّما قال: والمستثنىٰ منهُ مذكورٌ، لأنَّهُ لوْ [لمْ يكنْ][2] مذكوراً لمْ يَجُزْ فيهِ إلّا ما اقتضاهُ العَامِلُ المُتَقَدِّمُ عَلى (إلّا)، نَحو قولِهِ تَعَالَى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[3] بالرفعِ والنَّصبِ[4]، والبدلُ[5] هوَ المُختارُ والراجحُ[6] على الاستثناءِ في هذا الموضعِ، لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لأنَّهُ موافقٌ لِلمُبدلِ عَنهُ فِي المَعْنَى وَإِذَاكَانَ كَذَلِكَ، كَانَ مِنَ الأَولَى أَنْ يُوافِقُهُ فِي اللفظِ، لأنَّ الاختلافَ في اللفظِ قد[7] يُوجِبُ الاختلافَ في المَعنَى.

والثاني: أنَّ البَدَلَ يَجْرِي في تَعَلُّقِ العاملِ بِهِ كَمَجْراهُ لو وَلِي العاملَ، والنَّصبُ في الاستثناءِ على الشَّبَهِ بِالمفعولِ، فَلَمّا كانَ البدلُ أقوىٰ في حكمِ العامل من

---

(١) النصّ في الكافية: ذكر المستثنى منه. انظر: مجموع مهمّات المتون: ٣٩٥.

(٢) في ل: كان.

(٣) سورة النساء: ٦٦. وفي ت: إلّا قليل وإلّا قليلاً.

(٤) النصب قراءة ابن عامر والرفع قراءة باقي القرّاء السبعة. الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ـ تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط ٢، بيروت: ١٢٤.

(٥) البدل على الضمير المرفوع في (فعلوه)، الكشف ١: ٣٩٢.

(٦) على حاشية ف: التعليق التالي: وفي المتوسّط، قال: (البدل أولىٰ من النصب، لأنّ البدل لا تكلّف فيه، والنصب فيه تكلّف). والعبارة من الوافية، ص: ٣١٢.

(٧) زيادة من ت، ع، ف، ل.

الاستثناءِ، كانَ البدلُ هو المُخْتَارُ. ومنهُ قولُهُ تَعَالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[١] فَإِنَّ الجماعةَ كُلَّهم قَرأوا بالنَّصْبِ إلّا أَبا عمرٍو[٢] وابنَ كثيرٍ[٣] فَإِنَّهما قرءا بالرفعِ[٤]، وكانَ من الواجبِ أَن يَكونَ الرفعُ أكثرَ، لكونِ البدلِ أكثرَ، وأرجحَ.

وَقَالَ بَعْضُهم، وَمنهم جَارُ اللهِ[٥] وابنُ يَعيش[٦]، إِنَّما كَانَ النصب أكثر ها هنا لأنّه استثناء من موجب، وهو قوله تعالى: ﴿فاسر باهلك﴾[٧] وليس بإستثناء من منفي، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُم أَحدٌ إِلَّا امرأَتَكَ﴾[٨].

والحَاصلُ أَنَّ النّصبَ إِنَّما هُوَ من المُوجَبِ والرفعُ مِن المَنفي.

وَقِيلَ: إِنّه[٩] مُسْتَلْزِمٌ للتناقُضِ لأنَّ[١٠] على تَقْدِيرِ أَنْ تكونَ مُستثنَى من قولِهِ

---

(١) سورة هود: ٨١.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء، وقد تقدّمت ترجمته ١: ٤٢١.

(٣) هو عبدالله بن كثير بن المطلب القرشي قارىء مكّة وأحد القرّاء السبعة توفي سنة ١٢٠ هـ. غاية النهاية ١: ٤٤٣.

(٤) التيسير: ١٢٥، والنشر ٢: ٢٩٠.

(٥) هو محمود بن عمر أبو القاسم جار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. نزهة الألباء: ٢٩٠، وبغية الوعاة ٢: ٢٧٩. ورأيه الذي ذكر هنا في: المفصل: ٦٨.

(٦) هو يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي توفي سنة ٦٤٣ هـ، ورأيه المذكور هنا في كتابه: شرح المفصل ٢: ٨٢، وترجمته في بغية الوعاة ٢: ٣٥١.

(٧) سوره هود: ٨١.

(٨) سورة هود: ٨١.

(٩) في ت، ل: عليه، وفي ع، ف: عليه انّه.

(١٠) في ع، ف، ل: لأنّه.

تَعالىٰ: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[١] لَكانتِ امرأتُهُ غيرَ مُسْرىً بِها، وَعلى تقديرِ أن يكونَ رفعهُ لأنَّهُ بَدَلٌ من قولِهِ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُم أَحدٌ إِلَّا امرأَتَكَ﴾[٢] كانتْ مسرىً بها، فَلو جَازَ النَّصبُ بكونِه مُسْتَثْنَى منْ ﴿اسرِ﴾[٣] والرفعُ بقولِه: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ﴾[٤] لَزِمَ الجمعُ بينَ النقيضينِ، وإنَّهُ مُحالٌ.

اعلمْ أَنَّ هذا البدلَ مخالفٌ لسائرِ الابدالِ منْ وَجهينِ:

أحدُهما: أَنَّ البَدَلَ والمُبْدَلَ مِنهُ مُتوافِقانِ فِي الإيجابِ والنَّفيِ فِي سَائِرِ الأبدالِ، وَهَا هُنا ليسَ كَذلِكَ.

وَالثَّاني: أَنَّ فِي المُبدَلِ ضميراً يَعودُ إلى المُبْدَلِ مِنهُ إذَا كانَ بَدَلَ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ[٥]، نحو: ضربتُ زيداً رأسَهُ وَلَيسَ هنا[٦] كَذلكَ.

قولُهُ: *(وَيُعْرَبُ عَلَى حَسَب العَوامِلِ إذَا كَانَ المُستَثنَى مِنهُ غيرَ مذكورٍ)*.

واعلمْ أَنَّ الاستثناءَ إذا كانَ في كلامٍ غيرِ مُوجَبٍ، وَالمُسْتَثْنَى مِنهُ[٧] غيرُ مذكورٍ يُعْرَبُ المُسْتَثْنَى عَلَى حسب مقتضى العاملِ[٨]، نَحو: ما جَاءَنِي إلَّا زيدٌ، وما

---

(١) سورة هود: ٨١.

(٢) سورة هود: ٨١.

(٣) سورة هود: ٨١.

(٤) سورة هود: ٨١.

(٥) انظر ١: ١١٩.

(٦) في ع، ف: هاهنا.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) في ف: لعامل.

ضربتُ إلّا زيداً، وما ضربْتُ إلّا ضَرْبَةً، وما سرْتُ إلّا فرْسَخاً، وَمـا مَـرَرْتُ إلّا بِزَيْدٍ.

ومعناهُ أَنَّ العَامِلَ إنِ اقتضَى الفاعِلَ يرفعُ المُسْتَثْنَى، فَإنَّهُ فَاعِلُهُ، وَإنِ اقتضَى المفعولَ بهِ يُنصَبُ على أَنَّه مفعولُهُ، وإنِ اقتضَى المصدرَ يُنصَبُ على أَنَّهُ مَصْدَرُهُ.

وَإنَّما اشتُرِطَ أَنْ يكونَ فِي غَيرِ مُوجَبٍ لِيُفيدَ، ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ إلّا زَيْداً لَمَا أَفَدْتَ شَيْئاً؟

وَإنْ[1] أَفادَ فِي المُوجَبِ فِي صُورَةٍ مِن الصُّورِ أُعْرِبَ عَلَى حَسَبِ العَـوامِـلِ، نَحو: قَرَأْتُ إلّا يومَ كَذَا. فَإنَّهُ يجوزُ أَنْ يَقْرَأَ فِي سائرِ الأيامِ إلّا يـومَ كَـذَا، بخِـلافِ: ضَرَبَنِي إلّا زيدٌ، فَإنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يَضْرِبَنِي[2] [كُلَّ أحدٍ[3]][4] إلّا زيدٌ[5]، وَأَشَارَ إليهِ[6] بقولِهِ: (إلّا أَنْ يَسْتَقيمَ المَعْنَى)، والنّحويونَ يُسَمُّوْنَ هَذَا القِسمَ، وَهُوَ / ٥٨ ظ / أَنْ لا يكونَ المُستثنى منه مذكوراً مفرّغاً، والقِسْمَ الذي يكونُ المستثنَى مِـنْهُ مـذكوراً غيرَ مُفَرَّغٍ.

---

(١) في ل: وانّما.

(٢) في ل: يضربه.

(٣) في ت: واحد.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في ت، ع، ل: زيدا.

(٦) في ز: وإليه أشار.

وَاعلمْ أَنَّ مِنَ[١] المُفَرَّغِ مَا يكونُ النّصبُ فيهِ[٢] واجباً وهوَ إذا أُفْرِغَ الفِعلُ قَبْلَ[٣] إلّا لِلفاعِلِ، ثُمّ أُتِي بَعْدَهُ باسمَينِ، يَصْلُحُ كُلُّ وَاحدٍ مِنْهُمَا فاعلاً، فيجبُ نَصْبُ أحَدِهما، كَقَولِكَ: مَا جَاءَنِي إلّا زيدٌ إلّا عمراً، وَمَا جَاءَنِي إلّا عمرٌو إلّا زيداً.

وَإنَّما قُلْنا: إنَّ نَصْبَ أَحَدِهما وَاجِبٌ، لأنَّهُ لولاهُ لَنُصِبا مَعاً، أَو رُفِعَا معاً.

والأولُ: باطلٌ، وإلّا لَبَقِيَ الفِعلُ بِلَا فَاعِلٍ.

وَالثَّانِي: أيضاً بَاطِلٌ، لأنَّهُ لَولَاهُ، لَكانَ البَاقِي إمَّا بدلاً مِـن الأوّلِ أَو كِـلاهُما مرفوعاً بِكونِهِمَا فَاعِلَينِ.

والأوّلُ: باطلٌ، وإلّا لكانَ الأوَلُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ، وَلَيسَ المَقْصُودُ هَذَا، لأنَّ المَقْصُودَ مَجِيءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَالثاني: أَيضاً، بَاطِلٌ لامتناعِ كَونِ الفِعلِ[٤] الوَاحِدِ رَافِعاً لفاعِلَينِ.

وَإذا كَانَ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ رَفْعُ أَحَدِهِمَا وَنَصْبُ الآخَرِ، وَكيفَ مَا يقَعُ المرفوعُ فهوَ فِي حُكمِ المقدّمِ[٥] عَلَى المنصوبِ، إذِ المرفوعُ فَاعِلٌ، وَالمَـنْصُوبُ مـفعولٌ، فَـيَكونُ فضلةً فِي الكلامِ، والمنصوبُ لَيسَ مُستَثنَى مِنَ المرفوعِ لأنّ الوَاحِدَ، لا يُسْتَثنَى مِنَ الواحِدِ، وَلَكِنَّهُ مُسْتثنَى مِنْ أَحَدٍ مُقَدَّرٍ مِنْ جهة المَعنَى.

---

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) الكلمة ساقطة من ل.

(٣) في ل: من.

(٤) (كون) ساقطة من ت، ع، ل، (كون الفعل) ساقطة من ف.

(٥) في ت، ف، ل: المتقدّم.

وَتقولُ: مَا جَاءَنِي إلّا عمراً إلّا بِشْراً أَحَدٌ.

فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي إلّا عمراً أَحَدٌ إلّا بشرٌ على إبدالِ بِشْرٍ مِنْ أَحَدٍ، فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ نَصَبْتَهُ عَلَى الاستثناءِ، ونصبتَ عمراً عَلَى الاستثناءِ، و[1]كأَنَّكَ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي أَحدٌ إلّا عمرٌو وَإلّا بشراً، انتصبَ بِشْرٌ على أَصلِ الاستثناءِ ثُمَّ قَدَّمْتَهُ عَلَيهِ، وَقَدَّمْتَ عَمراً أيضاً، وَقَدْ كَانَ بَدَلاً مِنهُ[2] مَرْفُوعاً فَبَطلَ البَدَلُ وانتصبَ.

وَإِنَّما سُمِّيَ المُسْتَثنَى فِي هَذَا القِسْمِ، وَهُوَ أَنْ لَا يكونَ المستثنَى مِنهُ مذكوراً، بِالمُسْتَثنَى[3] لِكونِهِ[4] فِي المَعنَى مُخْرَجاً مِنْ مُسْتثنَى مِنهُ محذوفٍ[5].

أَلا تَرَى أَنَّ مَا قَامَ إلّا زيدٌ، ما[6] قامَ أَحدٌ إلّا زيدٌ، وَإلّا لمْ يَسْتَقِمِ[7] الاستثناءُ؟

وَالدليلُ عَلَى أَنَّ[8] المُسْتَثنَى مِنهُ مَحْذُوفٌ قَوْلُهم[9]: مَا قَامَ إلّا هندٌ، فلو كَانَ هندٌ فاعلاً لَهُ وَلَمْ يكنْ فَاعِلُهُ محذوفاً لَمْ يَجُزْ، كَمَا لمْ يَجُزْ أَنْ يُقالَ: قَامَ هندٌ.

وَلِقَائلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّما جَازَ مَا قَامَ إلّا هِنْدٌ لِوجودِ الفَاصِلِ، وَلَمْ يَجُزْ قَامَ هِنْدٌ،

---

(١) في ت، ع، ل: أو.

(٢) ساقطة من ت، ع، ل.

(٣) زاد في ل: قيل.

(٤) في ع: لأنّه.

(٥) في ل: فحذف.

(٦) (ما) ساقطة من ف.

(٧) في ل: يتم.

(٨) ساقطة من ل.

(٩) في ت: قوله.

لِعَدَمِ الفَاصِلِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ لَمْ تكنْ هندٌ فاعلاً لَزِمَ حذفُ الفَاعِلِ، وَأَنَّهُ غيرُ جائزٍ.

وَجَوابُهُ أَنْ يُقالَ[١]: إِنَّما لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الفَاعِلِ اذَا لَمْ يَقُمْ غَيرُهُ مَقَامَهُ، أمّا[٢] إذا قَامَ مَقَامَهُ غَيْرُهُ، فَجَازَ حَذْفُهُ، لكنَّهُ لَمَّا حُذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، تَفَرَّغَ العَامِلُ لَهُ فَعَمِلَ فيهِ عَمَلَهُ[٣] فِي المَحْذُوفِ.

واعلمْ أنَّ التحقيقَ في ذلكَ المحذوفِ المقدَّرِ أَنَّهُ مُعتدٌّ بِهِ منْ وجهٍ، غير معتدٍّ بِه منْ وجهٍ آخرَ.

أَمَّا[٤] الاعتدادُ بِهِ، فَمِنْ جهةِ جوازِ مَا قامَ إلّا هندٌ تُتْرَكُ تَاءُ التأنيثِ وَأَمَّا عَدَمُ الاعتدادِ بِهِ فَمِنْ جهةِ امتناعِ النَّصبِ في قَولِهم: ما جَاءَنِي إلّا زيدٌ.

واعلمْ أَنَّ الفرّاءَ جَوَّزَ نَصْبَهُ عَلَى تقديرِ الفاعِلِ[٥]، نَحو: مَا قَامَ إلّا زيداً[٦]، وَذَلِكَ غَيرُ بعيدٍ، يدلُّ عليهِ تذكيرُ[٧] الفِعْلِ و[٨]تقديرُ المستثنَى مِنْهُ ضرورةً.

---

(١) في ت، ع، ف، ل: تقول.

(٢) في ل: وأمّا.

(٣) في ل: كلّه.

(٤) في ف: وأمّا.

(٥) مستدلاً بقولِ عُروةَ بن حِزامٍ:

بُطالَتُني عَنّي ثَمانِينَ ناقَةً وَما لِيَ بِها عَنْزاءُ إلّا ثَمانِيا

الكافية - شرح الرضي ١: ٢٣٦، والخزانة ٣: ٣٧٥.

(٦) في ع: زيد.

(٧) في ل: بذكر

(٨) (الواو) ساقطة من ل.

قولهُ[١]: *(ومن ثَمَّ لم يَجُزْ مَا زَالَ زَيْدٌ إلّا عَالِمَاً)*.

أي: وَمِنْ أَجْلِ أنَّه لم يَجُزْ الاستثناءُ بإلّا في الموجَبِ، والمستثنى مِنْهُ غَيرُ مذكورٍ إلّا أنْ يستقيمَ المعنى لم يَجُزْ أنْ يُقَالَ: مَا زَالَ زَيْدٌ إلّا عَالِماً، لأنَّ مَعْنَى ما زَالَ: ثَبَتَ بتقديرِ ثَبَتَ زَيْدٌ إلّا عَالِماً، فيصيرُ الاستثناءُ مُفَرَّغاً في الواجِبِ مِنْ غَيْرِ استقامةِ المعنىٰ، وهو غيرُ مُستقيمٍ.

قولُهُ: *(وَإذا تَقَدَّرَ البَدَلُ عَلَى اللفظِ أُبدِلَ عَلى المَوضِعِ)*.

اعلمْ أَنَّ البَدَلَ عَلَى اللفظِ إذا تَقَدَّرَ / ٥٩ و / تَعيَّنَ البَدَلُ عَلَى المَحَلِّ، نَحو: ما جَاءَني مِنْ أَحَدٍ إلّا زيدٌ [فَإنَّهُ يجوزُ نَصْبُ زَيدٍ][٢] عَلَى الاستثناءِ وَرَفْعُهُ على البَدَلِ حَمْلاً على المحلِّ، ولمْ يَجُزْ البَدَلُ على اللفظِ[٣] لأنَّهُ لو أُبدِلَ على اللفظِ لكانَ المبدلَ منهُ أعني أحداً في حكمِ الساقطِ، وإلّا مبطلةٌ معنىَ النّفي، فيكون تقديرُهُ حينئذٍ: جَاءَنِي مِنْ زيدٍ، فَيَلْزَمُ زيادةَ مِنْ في الإثباتِ وهيَ غيرُ جائزةٍ لأنَّها لتأكيدِ النّفي، وَإذا لمْ يجزْ البَدَلُ على اللفظِ تَعيَّنَ البَدَلُ مِنَ المَحَلِّ لأنَّ محلَّ أَحدٍ هوَ رفعٌ بِأَنَّهُ فَاعلُ جاءَنِي.

هذا عندَ سيبويهِ[٤] وأتباعهِ، وَأَمَّا عندَ الأخفشِ فيجوزُ البدلُ في هذهِ الصورةِ من اللفظِ لجوازِ أَنْ تُزادَ مِنْ في الإثباتِ عندَهُ، وَكَقَولِكَ: لا أَحدَ فيها إلّا

---

(١) (قوله) ساقطة من ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) زاد في ف: البدل.

(٤) الكتاب ١: ٣٦٢.

زيدٌ، فإنَّهُ لا يُمكنُ إبدالُ زيدٍ منْ لفظِ لا أحدَ، وإلّا لَزِمَ عَمَلُ إلّا، في المعارفِ، وهوَ غيرُ جائزٍ، وَلأنَّ لا أَحدَ في تقديرِ: لا منْ أَحدٍ، لكونِهِ مبنيّاً عَلَى سُؤالِ سَائِلٍ سَأَلَ فَقَالَ: هَلْ مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ؟ فَكانَ مِنْ حَقِّ[1] جوابِهِ أَنْ يُقالَ: لا منْ أحدٍ في الدَّارِ، ليكونَ مُطابقاً، لكنَّهُ حُذِفَ استغناءً بذكرِهِ في السؤالِ عن[2] ذِكرِهِ في الجوابِ.

وَإذا كانَ[3]: لا أحدَ في تقديرِ لا منْ أحدٍ، لَمْ يجزْ البَدَلُ مِنْ لفظِهِ لِمَا ذَكَرناهُ[4] فِي: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إلّا زيدٌ، وَلأنَّهُ لَوْ أُبدِلَ مِنْ لَفظِهِ لَزِمَ أَنْ تَكونَ (لا) عامِلةٌ معَ انتقاضِ النَّفيِ بإلّا، وهيَ لا تعملُ إلّا للنَّفيِ.

وإذا تَعَذَّرَ البَدَل مِنَ اللفظِ، أُبدِلَ مِنَ المَحلِّ، لأنَّ مَحَلَّ: لَا أَحَدَ، رفعٌ بالإبتداءِ، وكقولِكَ: مَا زيدٌ شيئاً إلّا شيءٌ لا يُعبأَ بِهِ.

وَإنَّما لَمْ يكنْ إلّا بدلاً منَ اللفظِ، لأنَّهُ لَوْ أُبدِلَ من اللفظِ لزمَ اعمالُ (مـا) مـع انتقاضِ معنَى النَّفي بإلّا، وَهُوَ باطلٌ، لأنَّهُ لا يعملُ إلّا لِمُشابَهَةِ[5] ليسَ فِي النَّفيِ، وَهذا لا يَلْزَمُ فِي لَيسَ، لأنَّهُ لا يَعمَلُ للنَّفي بَلْ يَعمَلُ للفعليةِ، وهيَ باقيةٌ عندَ انتقاضِ النَّفي بإلّا، وَلِهَذا جازَ أن يُقَالَ ليسَ زيدٌ إلّا قائماً، وإذا لم يجز البَدَلُ على لفظِهِ تعيَّنَ البدَلُ على مَحَلِّهِ.

---

(١) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٢) في ل: من.

(٣) زاد في ف: كذلك.

(٤) في ف: ذكره.

(٥) في ع: لمشابهته.

وَلِقَائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّما جازَ الرفعُ حَملاً عَلَى مَحَلِّهِ، أَنْ لَوْ كَانَ مَحَلُّهُ رفعاً، وظاهرٌ أَنَّهُ ليسَ كَذَلِكَ.

ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنهُ، بِأَنْ يُقالَ: إِنَّ (ما) عامِلةٌ في المبتَدَإِ وَالخَبَرِ، فيكونُ خبرُها في الأصلِ خَبرَ المبتدإِ، فيكونُ مرفوعاً حينئذٍ، فيكونُ بَدلاً منهُ محمولاً عليهِ، وَلَا يردَ النقضُ عَلَى ما ذكرنا بقولِهِ:

وَلا أَمْرَ لِلمَعْصِيِّ إلّا مُضَيَّعا[1]

لأنّ مُضَيَّعاً حَالٌ مِنَ الضَّميرِ في الجَارِ والمجرورِ، ويُحْتَملُ أَنْ يكونَ استثناءً لا بدلاً مِنَ اللفظِ.

الاستثناء المجرور

قَولُهُ[2]: (*وَمَخفُوضٌ بعدَ غيرٍ [وسِوى وسِواءٍ، وبعدَ حاشَى في الأكثرِ]*[3]).

---

(١) هذا عَجُزُ بيتٍ للكلحبة العَرِيني اليَرْبُوعي، واسمهُ هُبيرة بن عبدمناف ابن عَرين، وصدرُ البيت:

أمرتُكُم أمري بمنعَرجِ اللوى

ويروى: بِمُنْقَطِعِ اللوى. المفضليّات: ٣٢، والكتاب ١: ٣٧٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٠٠، والخزانة ١: ٣٨٨ و٣: ٣٨٥.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ع: إلى آخره.

إنّما كانَ مخفوضاً بعدَ الثلاثةِ الأُوَلِ لكونِهَا أسماءً مضافةً إلى ما بعدَهَا ولا يكونُ ما بعدها إلّا[١] مخفوضاً.

وَأَمّا الخفضُ بعَد حَاشَى فَلأَنَّهُ حَرفُ جَرٍّ بالاتّفاقِ وليسَ بِفعلٍ، وَلِهَذا لم تُوصلْ ما المصدريةُ بها كما وُصِلَتْ بِخَلا وَعَدَا، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيهِ نونُ الوقايةِ معَ ياءِ المتكلّمِ كما في سائرِ الأفعالِ كقولِه:

مِنْ مَعْشَرٍ عَبَدُوا الصَّلِيبَ سَفَاهَةً

حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ[٢]

أي: مختونٌ.

وَإِنَّمَا قَالَ: فِي الأكثرِ لأنّ المُبَرِّدَ قَالَ: إنَّهُ يكونُ فِعلاً معَ موافقتِهِ بِأَنَّهُ حرفُ جرٍّ[٣] فَنُصِبَ بعدَهُ عَلَى تقديرِ إضمارِ الفاعلِ، وقدْ جاءَ منصوباً مثلَ قولِهم: اللهمَّ اغفر لِي وَلِمَنْ سَمِعَ[٤] حاشَى الشيطانُ وابنَ الإِصْبَعِ[٥]. أَي: جانبَ بعضُهُم الشَّيطانَ، وَاستُدِلَّ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ فعلاً باتّصالِ مَا المصدرية بِهَا في قولِهِ:

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) ويروى صدره: فِي فِتيَةٍ جَعَلوا الصَّلِيبَ إِلهَهُم.

والبيت للمغيرة بن عبدالله الأسدي الملقّب بالأُقَيشِر، لأنَّهُ كانَ أَحمرَ الوجهِ أقشرَ، وَهُوَ شَاعِرٌ اسلاميٌ. الهمع ٣: ٢٨٥، وضياء السالك ١: ١٢٣.

(٣) قال في المقتضب ٤: ٣٩١: (وما كانَ فِعلاً فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحرف).

(٤) زاد في ت: دعائي.

(٥) ويروى: (يسمع) مكان (سمع) و(أبا) مكان (ابن)، شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٨٥، ورصف المباني: ١٧٩، ومغني اللبيب ١: ١٣١، وشرح الأشموني ٢: ١٦٥، وضياء السالك ٢: ٢٠٦.

رَأَيتُ النَّاسَ مَا حاشَى قُرَيْشاً .....[1]

ويُحذفِ الألفِ مِنهُ وَدخولهِ عَلَى حرفِ الجرِّ في قولهِ تَعالَى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[2]، وَبقولِ النَّابِغَةِ[3]:

وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَـدِ[4]

وَأجِيبَ عَنِ الأوَّلِ: بِأنَّ ما زائدةٌ.

وعنِ الثانِي: بأنَّ حرفَ الجرِّ يدخلُ على مثلِه في قَولِهِ:

فَـــلا وَاللهِ لَا يُـلْفَى لِمَـا بي

وَلا لِلِمَا[5] بِكُـمْ أبَـداً شِـفَاءُ[6]

---

(١) يروى (فَأمَّا) مكان (رأيتُ)، وعجزه: فَإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُم جَمِيعا.

نَسَبَهُ العيني إلى الأخطل في شرح الشواهد ٢: ١٦٥، وينظر: المغني ١: ١٢٩، وشرح ابن عـقيل ١: ٦٢٣، وشرح شواهد المغني ١: ٣٦٨، والخزانة ٣: ٣٨٧.

(٢) سورة يوسف: ٣١ و ٥١.

(٣) هو زياد بن معاوية بن ضَباب الذبياني وقيلَ: زياد بن عمرو بن معاوية شاعر جاهلي من شعراء الطبقة الأولى، توفي سنة ١٨ قبل الهجرة.

ديوان النابغة الذبياني ـ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر ـ المقدّمة، والأغاني ٩: ١٦٢، وشرح الأشعار الستّة الجاهلية: ٣٢٧، وشرح القصائد العشر: ٣٠، والأعلام ٣: ٩٢.

(٤) صَدرُهُ: وَلا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ.

الديوان: ٢٠.

(٥) في ل: بكما.

(٦) البيت لمسلم بن مِعْبَد الوالبي من شعراء الدولةِ الأموية، ويروى (وأبيك) مكـان (والله) و(بهـم) مكـان (بكم) و(دواء) مكان (شفاء). معاني القرآن للفرّاء ١: ٦٨، والمحتسب ٢: ٢٥٦، والخصائص ٢: ٢٨٢، والخزانة ٢: ٣٠٨ و ٥: ١٥٧.

فَزَادَ أحدَ الحَرْفَينِ وَأَدْخَلَهُ على مثلِهِ.

وَبِأَنَّ الحَذْفَ للتخفيفِ، وكثرة الاستعمال، كما يحذف الفاء من سوف تارة، والفاء والواو أخرى / ٥٩ ظ /.

وَعَنِ الثالثِ: بأنَّ حاشَا يُحْتَملُ أَنْ يكونَ مأخوذاً مِن لفظِ الحرفِ، كما يُقالُ لَوْلَيتُ أي[1]: قُلْتُ لولا[2].

اعراب غير

قَولُهُ: (*واعرابُ غَيرٍ كاعرابِ المستثنىٰ بإلّا على التفصيلِ*).

اعلمْ أَنَّ غيرَ إذا استُعمِلَ للاستثناءِ يكونُ اعرابُهُ مثلَ اعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ إلّا منْ وجوبِ النَّصبِ تارةً، وَوجوبِ البَدَلِ أُخرَى، وَجوازِهِما أُخرَىٰ، تَقولُ:

جَاءَنِي القومُ غيرَ زيدٍ.

وما جاءَني غيرَ زيدٍ أَحَدٌ.

وما جاءني أحدٌ غيرَ حمارٍ بالنَّصبِ في هذه الثلاثةِ لا غيرُ كَما عَرَفْتَ في إلّا[3]. وتقولُ:

ما جاءَني أَحدٌ غيرُ زيدٍ بالرفعِ على البدلِ والنَّصبِ على الاستثناءِ.

---

(١) في ل: لو.

(٢) في ل: لولىٰ.

(٣) في ل: الأمر.

وما جاءَني غيرُ زيدٍ بالرفعِ على الفاعليةِ.

وَهَاهُنا سُؤالٌ، وهوَ أَنْ يُقالَ: إنَّ الفِعلَ اللازمَ إنَّما نَصَبَ المُستثنى بعدَ إلّا بواسطتها، فكَيفَ نَصَبَ غيراً هَاهنا بلا واسطةٍ؟

وَأُجيبَ عَنهُ بِأنْ قِيلَ: إنَّما نَصَبَ الفِعْلُ اللازِمُ بغيرِ واسطةٍ [لِكَون (غير) مُشابهاً للظرفِ من حيثُ الإبهامُ فَلَمّا أشبَهَهُ نَصَبَهُ الفعلُ بغيرِ واسطةٍ][1] كما نَصَبَ الظرفَ.

قولُهُ: (*وغيرُ صفةٍ [حُمِلَت عَلَى إلّا في الاستثناءِ كما حُمِلَتْ إلّا عَليها في الصفةِ إذا كانت تابعةً لِجَمْعٍ منكورٍ*][2]).

إعلمْ أَنَّ أصلَ (إلّا) للاستثناءِ، وأصلَ (غيرِ) للصفةِ، ثُمَّ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يستعيرُ من الآخرِ حكمَ صاحبِهِ، لكونِ قُربِ[3] معنى كلٍّ واحدٍ منهما من الآخرِ. والدليلُ على أنَّ أصلَ غيرِ الصِّفَةِ[4] أَنَّ كُلَّ موضعٍ يكونُ فيهِ الاستثناءُ يجوزُ أن يكونَ للصِّفَةِ من غيرِ عكسٍ.

أمّا الأوّلُ، فَظَاهِرٌ.

وَأمّا الثاني، فَلأَنَّهُ يَصدُقُ قَولُنا: عِندِي دِرْهَمٌ غيرُ زائفٍ، ورجلٌ غيرُ عاقلٍ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) في ل: قرين.

(٤) في ع، ف: هو الصفة.

فَإنَّ (غيرَ) هَاهُنا لا يمكنُ أنْ تَكونَ إلّا صِفَةً، لأنّ الزائفَ ليسَ بعضَ الدِّرهَمِ، ولا العاقلَ بعضُ الرجلِ، والمستثنَى يجبُ أَن يكونَ بعضَ[1] المستثنىٰ منه، لكونِ الاستثناءِ إخراجَ بعضٍ من كلٍّ.

والدليلُ على أنَّ أصلَ (إلّا) للاستثناء دونَ الصفة [إنّها لا تكونُ][2] صفةً إلّا إذا تَعَذَّرَ حملُها على الاستثناءِ، والفرقُ بَينَهُما إذا كانتا صفتينِ وبينَهُمَا إذا كانَتا للاستثناءِ، {أَنَّهُما إذا كانَتَا صِفَتَينِ لمْ يُوجبا [لغير الموصوف بهما شيئاً][3] وَلَمْ يَنفيا عنهُ شيئاً لأنَّهما مَذْكُورتانِ عَلَى سبيلِ التعريفِ، وَإذا كانَتا للاستثناءِ}[4] أَوجبتا لغيرِ المُستثنَى مِنه شيئاً أو سلبتا عنهُ شيئاً.

تقولُ في غيرِ إذا كانتْ صفةً: مررْتُ برجلٍ غَيرِكَ، وَقَالَ تَعالَى[5]: ﴿لَا يَسْتَوِي ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[6] وَهُوَ يَحتَمِلُ ثلاثةَ أوجهٍ:

الرفعُ[7] على أَنَّهُ صفةٌ للقاعِدونَ[8].

---

(١) في ع، ف: بعضاً من.

(٢) في ل: إنّما يكون.

(٣) في الأصل، وفي ز، ل: الموصوف، وفي ل: بغير الموصوف بهما شيئاً.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٥) في ز: وقال الله تعالى.

(٦) سورة النساء: ٩٥.

(٧) وبه قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم. التيسير: ٩٧، والبحر المحيط ٣: ٣٣٠.

(٨) اعراب القرآن للنحاس ١: ٤٤٧، ومشكل اعراب القرآن ١: ٢٠٦، والبيان في اعراب القرآن ١: ٢٦٤. والصحيح أن يقول: للقاعدين، إلّا أنّه التزم بلفظ الكلمة في الآية الشريفة.

والجرّ[١] على أنّهُ[٢] صفةٌ للمؤمنينَ[٣].

والنّصبُ[٤] على الاستثناءِ[٥].

وَإنَّما حُمِلَتْ إلّا على غيرِ في الصفة إذا كانتْ بعدَ جمعٍ منكورٍ غير محصورٍ لِتَعَذُّرِ الاستثناءِ، وإذَا تَعَذَّرَ الإستثناءُ حُمِلَ عَلَىٰ غَيْرٍ في الصِّفَةِ.

وإنَّما تَعَذَّرَ الإستثناءُ حينئذٍ، لأنّ الاستثناءَ اخراجُ شيءٍ عن شيءٍ، لَولا إخرَاجُهُ عنهُ[٦] لَوَجَبَ دخولُه فيهِ.

وَإذَا كانَتْ تابعةً لجمعٍ منكورٍ غيرِ محصورٍ لمْ يَجبْ دخولُ المستثنىٰ فيهِ، لِعَدمِ وجوبِ كونِهِ للاستغراقِ.

وَإنَّما قيَّدَ[٧] الجمعَ بقولِه: (منكورٍ)[٨] لأنّه لو كانَ مُعَرَّفاً بلامِ التَّعريفِ لَجَازَ الاستثناءُ لكونِهِ حينئذٍ للاستغراقِ وَإنَّما قُيِّدَ[٩] بقولِهِ غيرِ محصورٍ لأنَّهُ لو كانَ محصوراً لَجَازَ الاستثناءُ، نَحو:

---

(١) وبه قرأ الأعمش وأبو حيوة. مشكل اعراب القرآن ١: ٢٠٦، والبحر المحيط ٣: ٣٣٠.

(٢) في ع: أنها.

(٣) أو بدل منهم. البيان ١: ٢٦٥.

(٤) وبه قرأ نافع وابن عامر والكسائي. التيسير: ٩٧.

(٥) أو الحال. مشكل اعراب القرآن ١: ٢٠٦، والكشف ١: ٣٩٦، والبيان ١: ٢٦٥.

(٦) في ل: منه.

(٧) في ف: قيده.

(٨) في ز: منكور غير محصور.

(٩) في ف: قيده.

لفلانٍ عليَّ عَشَرةٌ إلّا واحداً، ومِثاله قولُهُ تَعَالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[١]، أَي: غيرُ اللهِ لَفَسَدَتَا، وَلَا يجوزُ الاستثناءُ هَاهُنا، لكونِهِ تابعاً لجمعٍ منكورٍ غير محصورٍ، وَلأَنَّهُ لو جازَ الاستثناءُ لكَانَ معناهُ: لَوْ كَانَ فيهما آلهةٌ مستثنى منهم اللهُ لَفَسَدَتا [وَهذا لا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَو كَانَ فيهما آلهةٌ غيرُ مستثنى منهم اللهُ لَفَسَدَتا][٢]، وإذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ التوحيدُ، وهوَ المطلوبُ من هذهِ[٣] الآية.

فإنْ قيلَ: سَلَّمنَا أَنَّهُ لا يجوزُ النَّصبُ عَلَى الاستثناءِ، لَكن لِمَ لا يجوزُ البدلُ، وحينئذٍ لَمْ يكنْ صِفَةً.

[قُلنَا: لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ البدلَ فِي المُوجَبَ غيرُ جائزٍ][٤] لِفسادِ المَعنى[٥].

وَذَهَبَ بعضُهم إلى جوازِ حملِ إلّا عَلَى الصفَةِ مَعَ جوازِ الاستثناءِ[٦] / ٦٠ و / كقولِهِ:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ـ لَعَمْرُ أَبِيكَ ـ إِلَّا الفَرْقَدَانِ[٧]

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) كلمة (هذه) ليست في ل.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ل.

(٥) (لفساد المعنى) ساقطة من ف.

(٦) ذهب الأخفش هذا المذهب. معاني القرآن للأخفش ١: ١١٥.

(٧) نسب البيت إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدي وإلى حضرمي بن عامر وسوار بن المضرب. ديوان عمرو بن معد يكرب ـ تحقيق هاشم الطعان ـ بغداد: ١٨١، والكتاب ١: ٣٧١، معاني القرآن للأخفش ١: ١١٦.

←

أي: غيرُ الفَرقَدينِ، وَهُوَ شاذٌّ عِندَ الأولينَ.

والفرقُ بينَ (إلّا) فِي الصِفَةِ، وبينَ (غيرِ) فِيها، أَنَّ (إلّا) في الصفةِ لا تجيءُ إلّا تابعاً، و(غيرُ) [تجيءُ تابعاً و][1] تجيءُ غيرَ تابعٍ، فلوْ قلتَ: لو كانَ مِنهما إلّا اللهُ لم يَجُزْ كَمَا جَازَ: لو كانَ فيهما غيرُ اللهِ.

اعراب سِوى وسَواء

قولُهُ: *(واعرابُ سِوى وسَواءٍ النّصبُ عَلَى الظرفِ عَلَى الأصحِّ)*.

اعلمْ أنّ سِوى بمعنى غير تقولُ: هَذَا سِوى زيدٍ، أَي: غيرُهُ وهيَ تقصرُ وتُمَدُّ.

أمّا[2] إذا قُصِرَتْ فبالضمِّ والكَسرِ، وَأَمَّا إذا مُدَّتْ فبالفتحِ لا غَيْرُ، وتستعملُ أيضاً كغيرٍ، كما في قَولِهِ تعالَى: ﴿مَكاناً سُوىً﴾[3] هذا إذا كَانَتْ مستعملةً لغيرِ الاستثناءِ، أَمَّا إذا استعملتْ في الاستثناءِ كانتْ ظرفاً لِكونِهَا بِمعنَى بدلٍ وَمكانٍ، وَالمكانُ ظَرْفٌ، تَقُولُ: [جَاءَنِي القومُ سُواكَ أَي: جاءَنِي][4] القومُ مَكانَك[5]، إلّا أَنَّ

← والمقتضب ٤: ٤٠٩، والحماسة للبحتري، مصر: ٢٣٤، وأمالي المرتضى ٢: ٨٨، والإنصاف ١: ١٥٧ ـ المسألة ٣٥ ـ، ورصف المباني: ٩٢، والخزانة ٣: ١٢١.

(١) زيادة من ت.

(٢) في ع، ف: وأمّا.

(٣) سورة طه: ٥٨.

(٤) المحصور بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (... وأمّا أتاني القوم سواك فزعم الخليل أنّ هذا كقولك أتاني القوم

الفرقَ بينَ المكانِ وسُوىٰ، أَنَّ فِي سُوى معنى الاستثناءِ، وليسَ في المكانِ ذلكَ.

والذي يَدلُّ على أَنَّ سوى ظرفٌ، وقوعهُ صلةً للموصوفِ في قولكَ: جاءني الذي سُواكَ، إذ هُوَ كقولِكَ: جاءَنِي الذي أمامَكَ.

والذي يَدُلُّ على وجودِ معنَى الاستثناءِ فيه قولكَ[1]: أتاني القومُ سُواكَ فإنَّهُ كقولِكَ: أتاني القومُ إلّا إيّاكَ.

والفرقُ بينَ غيرٍ وسُوىٰ، أَنَّ [سُوى تَقَعُ ظرفاً، وغيرُ لا][2] تقعُ ظرفاً.

وقدْ ذهَب قوم إلى أَنَّ سُوى كغيرٍ في كونِهِ اسماً صريحاً[3]، واستدلّوا بقولِهِ:

..... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهلِهَا لِسُوائِكـا[4]

وَبقولِهِ:

فَـلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سُـوى هَـامِدٍ .....[5]

← مكانك وما أتاني أحد مكانك، إلّا أنّ في سواك معنى الاستثناء.).

(١) في ع، ل: كقولك.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة ١: ١٨٨: (قال أبو الحسن: وأخبرني بعض النحويين أنّه سمع العربَ يقولون: ارقبني في سوائهِ فأجراه مجرى غير وجعله اسماً). وممّن ذهب هذا المذهب أبو الفتح بن جني، والزجّاجي وابن مالك. الخصائص ٢: ٣٦٩، والهمع ٣: ١٦١، وضياء السالك ٢: ٢٠٠.

(٤) عجز بيت للأعشى، صدره:

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقتِي

ويروى: (أهل) و(جو) مكان (جُلّ) و(عدلت عن أهلها) مكان (قصدت من أهلها) وتجانف أصله تتجانف، أي: تميل. الديوان: ٨٩، والكتاب ١: ١٣ و ٢٠٣، والمقتضب ٤: ٣٤٩، والهمع ٣: ١٦٢، والخزانة ٣: ٤٣٥.

(٥) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه: وَشُفِعُ الخُدودِ معاً والنُّوءيُّ.

←

وبقولِهِ:

وَلَمْ يَـــبْقَ سُـــوى العـــدوا نِ دِنـــــاهم كَـــما دَانـــوا[١]

وهوَ غيرُ بعيدٍ عن الصوابِ، وَعِنْدَ سيبويهِ شَاذٌّ[٢].

لا سيّما

واعلمْ أَنَّ النُّحاةَ عَدُّوا (لا سِيّا) مِنْ كلماتِ الاستثناءِ نظيرةَ لَيْسَ، وَلَا يكونُ، وَهيَ مركبةٌ مِنْ (لا) و(سيَّ) غيرَ أَنَّ المرادَ منهُ التعظيمُ، والتـفضيلُ والتـخصيصُ، ويروىٰ بعدَهُ[٣] الرفعُ و[الجرُّ والنّصبُ][٤] قليلاً[٥]، نحو: لا سيّا زيداً، بالرفع والجرّ والنّصب[٦].

أمّا الرفعُ، فعلى أن تجعلَ (ما) بمعنى الذي، ويكونُ العائدُ محـذوفاً، وخـبرُهُ أيضاً محذوفاً، وتقديرُهُ: لا سيَّ الذي هو زيدٌ موجودٌ.

← ويروى: (وغير الثمام وغير النوءي). والهامد: الرماد، وسفع الخدود، يعني: الاثافي، والنُّوءي: جَمْعُ نُوءيٍ. ديوان الهذلي ١: ٦٦، والحجّة لأبي علي ١: ١٨٩، والخصائص ٢: ٣٦٩.

(١) للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان، وهو شاعر جاهلي. ديوان الحماسة: ٣٠، والهمع ٣: ١٦١، والخزانة ٣: ٤٣١.

(٢) الكتاب ١: ١٣ و ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٣) في ل: بعدها.

(٤) في ل: النصب والجرّ.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ل: النصب والجرّ.

والجرُّ على أنَّ سِيّاً مضاف[١] إلى زيدٍ، وهوَ نكرةٌ بِمعنَى مِثلِ، وَلِهذا تَـعملُ[٢] فيهِ (لَا)، و(مَا) زائدةٌ، وخبرُهُ محذوفٌ، وَتَقديرُهُ: لا سيَّ زيدٍ موجودٌ، بِمَعنَى لا مِثْلَ.

والنصبُ عَلَى أَنَّهُ تَشْبِيهٌ بالمفعولِ بِهِ.

وقال صاحبُ الغُرّةِ[٣]: لا أعرف[٤] للنّصبِ وَجْهاً[٥]، وَإِنَّما قَاسُوهُ عَلَى[٦]:

..... وَلَا سِيَّمَا يَوماً بِدَارِةِ جُـلْجُلِ[٧]

فيوماً هَاهُنا منصوبٌ على الظرفِ، وَقيلَ: إنّ يوماً هاهنا ليسَ بظرفٍ، بلْ هو منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ بِهِ[٨].

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: مضافاً.

(٢) في ف، ل: عمل.

(٣) في ت: العدّة، وفي ل: العزّة، وكتاب الغرّة هو شرح اللمع لابن الدهّان وتقدّمت ترجمته ١: ٣٣٩.

(٤) في ع: لا اعراب.

(٥) قال في خزانة الأدب ٢: ٤٤٦: وَقَال ابنُ الدَّهانِ: لا أعرف له وَجهاً.

(٦) في ع، ف: على قوله.

(٧) من معلّقة امرئ القيس، وصدره:

ألا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنْهُنّ صالحٍ

الديوان: ١٠، وشرح المعلّقات السبع: ٨.

(٨) للنحاة المتقدّمين على ابن الدَّهان والمتأخّرين عنه كلام في لا سيّما مُلَخَّصه أنَّ الاسم الذي يأتي بعدها إذا كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ الجرّ: وهو أعلاها على أَنَّ سيَّ مضاف والاسم بعدها مضاف إليه وما زائدة.

٢ ـ الرفعُ: وهو أقلّ على أن يعرب خبر مبتدأ محذوف.

٣ ـ النصبُ: وهو الأقل على أنْ يكونَ منصوباً بالفعل المحذوف الذي تقديره أعني أو أنْ يعربَ تمييزاً.

وإنْ كانَ معرفةً فقد اتّفقوا على جواز جرّهِ ورفعهِ واختلفوا في جواز نصبه فمن جعل النصب على ←

واعلمْ أنَّ في جعل لا سيّما منْ كلماتِ الاستثناءِ نظراً منْ وجهينِ:

أحدُهما: إنّه[١] لا يُخرِجُ ما بعدَهُ مِنْ حُكْمِ ما قَبْلَهُ، بَلْ يُخَصِّصُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: جَاءَنِي القومُ لا[٢] سيّما زيداً فَلَيسَ مَعْنَاهُ معنَى إلّا زيداً عَلَى أَنَّ زيداً يكونُ خارجاً مِن حكمِ المَجيءِ؟ وَإنّما مَعْنَاهُ: جاءَنِي القومُ مخصوصاً زيدٌ بالمجيءِ مِنْ بَينِهِم، وَيُفيدُ أَنَّهُ ليسَ مِمَّنْ تركَ[٣] زيارتِي والمجيءِ إليَّ، لِما بيني وبينَهُ من التقارُبِ والاختصاصِ.

والثاني: دخولُ الواوِ عليهِ[٤]، نَحو: جاءَنِي القومُ ولا سيّما زيداً، إذِ الواوُ لا يُحمَلُ عَلَى الزيادَةِ فَيبقَى أَنْ يكونَ إمّا للعطفِ وَإمّا للحالِ، وأَيّاً ما كانَ لمْ يكنْ للاستثناءِ.

وَقَدْ يحذفونَ[٥] منهُ [لا و][٦] يُخفّفونَ مِنهُ ياءَ (سيَّ)، وَلم يضيفوهُ فيقولونَ سِيّما

← تقدير الفعلِ جوّز نصبه ومن جعله على التمييز منع نصبه لأنّ التمييز لا يكون إلّا نكرة.

ينظر: شرح القصائد العشر: ١٧، وشرح المفصل ٢: ٨٦، والكافية شرح الرضي ٢: ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٦، والهمع ٣: ٢٩١، والخزانة ٢: ٤٤٤.

(١) (إنّه) ساقطة من ل، وفي ت: لأنّه.

(٢) (لا) ليس في ع.

(٣) في ف: يترك.

(٤) في ل: على.

(٥) في ع: يحذون.

(٦) في ل: ولا.

والأمرُ كذا[١]، ولعلَّ المُصَنِّفَ لَمْ يَذكُرْهُ لِما ذَكَرْنَا.

وَاعلمْ أَنَّهُ يظهرُ مِنْ هذهِ الأبحاثِ أَنَّ أدواتِ الاستثناءِ سِتَّةُ أضربٍ:

أَحَدُهَا[٢]: حَرْفٌ محضٌ، وَهُوَ إلّا.

وثانِيها: اسمٌ محضٌ وَهَوَ[٣] غيرُ وسُوىٰ وسِواء.

وثالثُها: فِعلٌ محضٌ، وهو ليسَ، ولا يكونُ، / ٦٠ ظ / وما خَلاء، وما عدا، خلافاً للأخفشِ.

ورابعها: دائرٌ بينَ الفعلِ والحرفِ، وهو خَلا وَعَدَا.

وخامِسُها: متّفقٌ على حرفيّته، ومختلفٌ في فعليّته، وهو حاشا.

وسادِسها: مُركَّبٌ مِنَ الإسمِ والحَرْفِ، وَهُوَ لا سيّما.

هذا تقريرُ ما في الكتابِ في الاستثناءِ.

وَبقِيَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ قدْ يقعُ الفعلُ موقعَ المستثنىٰ فيقالُ: نشدتُكَ باللهِ إلّا فعلتَ، والمعنىٰ: مَا أطلبُ مِنْكَ إلّا[٤] فِعْلَكَ.

وعن ابن عباسٍ[٥] [رضي الله عنه][٦]: (بالإيواء والنّصر إلّا جلستم)[٧].

---

(١) في ع: كذلك.

(٢) ساقطة من ف.

(٣) (هو) ساقطة من ل.

(٤) زاد في ل: الطلب.

(٥) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطّلب، تولي سنة ٦٨ هـ. انظر: الإصابة لابن حجر، ط ـ بيروت ٢: ٣٣٠.

(٦) العبارة غير واردة في ت، ع، ف، ل، وفي ز: (رض).

(٧) يروى أنّ ابن عباس دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا اجلالاً له، فقال: بالإيواء والنصر إلّا

وينبغي أن تعلمَ أيضاً أَنَّ المستثنى قدْ يحذفُ تخفيفاً نحو قـولِهِم[1]: ليسَ إلّا وَليسَ غيرُ.

وَأَنْ تَعلمَ أيضاً أَنَّ (إلّا) يتوسّطُ بينَ المبتدإِ والخبرِ، نَحو: ما زيدٌ إلّا قائمٌ، وبينَ الصفةِ والموصوفِ، نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منهُ.

فما بعدَ (إلّا) جملةٌ ابتدائيّةٌ وقعتْ صفةً لأحدٍ، و(إلّا) لَغوٌ في اللفظِ مُوطِئةٌ[2] في المَعنَى، وبينَ الحالِ وذِي الحالِ، نَحو: ما مررتُ بالقومِ إلّا زيدٌ خـيرٌ مِـنْهُم بـالواوِ وبتركِهِ[3].

وَينبغي أَنْ تَعلَمَ أَيضاً أَنَّ الاستثناءاتِ إذا تَعَدَّدَتْ فَإنْ كَانَ البَعْضُ معطوفاً على بعضٍ بحرفِ العطفِ، كانَ الكلُّ[4] عائداً إلى المُستثنى مِنهُ، نَحـو: لِـفلانٍ عـليَّ عَشَرَةٌ إلّا أربعةً، وَإلّا خمسةً.

وإنْ لمْ يكنْ كَذلِكَ، فلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ الاستثناءُ الثانِي أكثرُ من الأوّلِ، أو مساوياً لهُ، أو أقلُّ منهُ.

فإنْ كانَ الأولينِ عَادَ أيضاً إلى الأوّلِ لامـتناعِ كـونِ الثـاني اسـتثناءً مِـنَ الاستثناءِ الأوّلِ، نَحو:

← جلستم. مشيراً إلى ما ورد بحقّهم في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿والذين آووا ونصروا﴾ (الأنفال: ٧٢ و ٧٤). انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٩٥.

(١) زاد في الأصل، وكذلك في ز: نحو.

(٢) في ف: معطية.

(٣) في ز: وتركه.

(٤) انظر ١: ١١٩.

لِفلانٍ عَلَيَّ عَشَرَةٌ إلّا أربعةٌ إلّا[1] خمسةٌ [أو إلّا أربعةٌ][2].

وَإنْ كَانَ الثالثَ: فَلا يخلو مِنْ أَنْ يعودَ إلى الأوّلِ، أو إلى المستثنىٰ منهُ أَو إلى كِلَيْهِمَا، والأولَى أنْ يعودَ إلى الأوّلِ لكونِه أقْرَبَ مِنهُ.

واعلمْ أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الاستثناءِ عَلَى العامِلِ، فَلا يُقالُ: إلّا زيداً قامَ القومُ، إمّا لِضَعْفِ العاملِ أَو تشبيهاً بواوِ المصاحبةِ، وَإمّا لأنهُ قَدْ يَقَعُ بدلاً ويمتنعُ تقديمُ البدلِ عَلَى المبدلِ مِنهُ.

واعلمْ أيضاً أنّ المستثنىٰ قدْ يكونُ مفعولاً بِهِ[3]، نَحو: قامَ القومُ عَدَا زيداً، لأنّ عدا فعلٌ متعدٍّ كجاوزتُ، وَقَدْ يكونُ خبراً، نَحو: قَامَ القومُ ليسَ زيداً، ولا يكونُ عمراً، وَقَدْ يكونُ مُخْتَلَفاً فِيهِ[4]، نَحو: قَامَ القومُ إلّا زيداً فزيدٌ عندَ قومٍ مفعولٌ بِهِ صريحٌ، لكونِ قَامَ متعدّياً[5] بِحَرْفٍ إلّا، نَحو: أَكْرَمْتُ زيداً.

وعندَ قومٍ مُشَبَّهٌ بالمفعولِ بِهِ لأنَّهُ يعمَلُ فيهِ المعنى، نَحو: القَومُ اخوتُكَ إلّا زيداً، والمفعولُ بِهِ الصريحُ لا يعمَلُ فيهِ المَعنَى.

---

(١) في ت: وإلّا.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) (به) ليس في ز.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) في الأصل: متعدٍ.

خبر كان وأخواتها

قَولُهُ: (*خَبَرُ كانَ وأخواتِها*[1] *هو المسندُ بعدَ دُخولِها*).

فقوله:

(*المسندُ*) شاملٌ لغيرِهِ، وبقولِهِ: (*بعدَ دُخولِها*) خرج ما عداهُ، نحو كانَ زيدٌ قائماً.

حكمه

قَولُهُ: (*وَأَمْرُهُ كأمرِ خبرِ المبتدإِ وَيَتَقَدَّمُ معرفةً*).

اعلمْ أَنَّ أمرَ خَبَرِ كانَ وأخواتِها كأمرِ خبر المبتدإِ في وقوعِهِ مفرداً وجملةً خبريةً، وفي اشتمالِ الجملةِ عَلَى ضميرٍ يعودُ إلى المبتدإِ وَفِي سائِرِ الشّرائِطِ المُعتَبَرةِ في خَبَرِ المبتدإِ إلّا في شيء واحدٍ، وهوَ أَنَّ المبتدأَ والخبرَ إذا كَانا معرفتينِ أو متساويينِ في القُرْبِ والبعدِ مِنَ المعرفةِ والنكرةِ، فإنَّهُ يمتنعُ تقديمُ الخبرِ عَلَى المبتدإِ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ لالتبسَ المبتَدأُ بالخَبَرِ، وَأَمَا خَبَرُ كانَ فيجوزُ تقديمُهُ عَلَى اسمِهِ، نَحو: كانَ أخاكَ صديقُكَ، وكانْ خيراً مِنْ زيدٍ شرٌّ من عمرٍو، لِعدَمِ الالتباسِ، لِتَغَايُرِهِما فِي الاعرابِ الظاهرِ في اللفظِ.

---

(١) في الأصل، وفي ز: أخواته.

استدراك المصنف على ابن الحاجب

واعلمْ أَنَّ قولَهُ: (وَيَتَقَدَّمُ معرفةً) عَلَى اطلاقِهِ ليسَ بجيّدٍ لِأَنَّهما لَوْ كانَا مقصورَيْنِ، نَحو: كَانَ عيسى موسى لامتنعَ التقديمُ بَلْ تَعيَّنَ الأولُ للاسمِ والثاني للخبرِ خيفةَ اللبسِ إلّا عِندَ قرينةٍ معنويةٍ أو لفظيةٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِي بابِ الفاعِلِ والمَفعُولِ.

وَاعلمْ أَنَّ ظاهرَ كَلامِ المُصَنِّفِ يقتضِي أَنَّ حُكمَ خبر كانَ / ٦١ و /كَحكمِ خبرِ المبتدإِ، إلّا فِي شيءٍ ذَكَرَهُ، وَلَيسَ كَذَلِكَ لِانَّ خبرَ المبتدإِ يصلُحُ أَنْ يَكونَ فِعلاً ماضياً، وَلَا يَصلُحُ أن يكونَ خبرَ هذا البابِ عِندَ الاكثرينَ.

أَمَّا مَعَ كانَ فلدلالةِ كانَ عَلَى المُضيّ، نَعمْ لَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيهِ (قَدْ) أَوْ عَلَى خَبَرِهِ فَقُلْتَ: كَانَ زَيدٌ قَدْ قَامَ لَحَسُنَ، لِتَقْرِيبِ (قَدْ) إِيَّاهُ مِنَ الحالِ وَقَدْ جَوَّزَهُ ابنُ دُرستويهِ[1] مُطلقاً.

وَأَمّا بقيةُ أخواتِ كَانَ فللتناقضِ[2]، لأنَّ مدلولَ خبرِهَا واجبُ الثبوتِ [أَوِ

---

(١) هو عبدالله بن جعفر بن دُرستويهِ النحوي أخذ عن المُبرِّد وأقام في بغداد إلى حين وفاته في سنة ٣٤٧ هـ طبقات النحويين واللغويين: ١١٦، ونزهة الالباء: ٢١٣، وانباه الرواة ٢: ١١٣، وبغية الوعاة ٢: ٣٦.
واقرأ عنه كتاب: ابن درستويه لعبدالله الجبوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد.

(٢) في ل: فيتناقض.

السّلبِ فِي الحالِ][1]، وَمَدْلُولُ الفعلِ الماضي غَيرُ واجبِ الثبوتِ أَو السَّلْبِ فِي الحالِ، فَلَو اجتمعا لَزِمَ اجتماعُ النقيضينِ، اللهمَّ إِلّا إِنْ وَقَعَ خبرُ هذهِ الافعالِ شرطاً [فَجَازَ حينئذٍ][2] أَن يقعَ المَاضي خبراً لهذِهِ الافعالِ، لِكونِها للاستقبالِ، تَقولُ: صارَ زيدٌ إِن قمتُ قامَ، وَأَصبحَ بَكْرٌ إِنْ خرجتُ خَرَجَ.

ويخالِفُ خبرُ هذا البابِ خبرُ المبتدإِ فِي شيءٍ آخرَ، وَهُوَ أَنَّ الخبرَ المفردَ المُشتَمِلَ عَلَى مالَهُ صدرُ الكلامِ يقعُ خبراً عَنِ المبتدإِ، نَحو: أينَ زيدٌ وكيفَ عمرٌو، ولا يقعُ خبراً عن بعضِ هذهِ الافعالِ، وَهُوَ: مَازَالَ، وَمَابَرِحَ، ومَافَتِئَ، وَمَا انفَكَ، وَمَادَامَ، وليسَ.

أَمَّا مازالَ إِلى مَاانفَكَّ فَلإِنَّها أَمَّا أَنْ يَتقدَّمَ عَلَيهِ، نَحو: مَازَالَ أين زيدٌ؟ أَوْ لَمْ يَتَقدَّمْ عَلَيهِ، نَحو: أَينَ مَازالَ زيدٌ؟ وأَيّاً ما[3] كانَ لا يقعُ خبراً لها.

أَمَّا إِنْ تَقَدَّمَتْ فلِانَّهُ يَلْزَمُ عملُ مَا قَبْلَ الاستفهامِ فِيهِ، وأَمَّا إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ، فَيَلْزَمُ تَقَدُّمُ خَبرِهَا عَلَيهِ، وَكَذَا القولُ فِي مَادَامَ.

وأَمَّا ليسَ، فلأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الاستفهامِ لَزِمَ أَنْ لا يقعَ الاستفهامُ فِي صدرِ الكلامِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الاستفهامُ عَلَيها لَزِمَ تقدُّمُ خبرِهَا عَلَيَها[4]، وَهُوَ لَمْ يَجُزْ عندَ قومٍ، وَإِنْ جَوَّزنا تَقَدُّمَ خَبَرِهَا عَلَيها، لَمْ يَجُزْ هُنَاكَ، لِعَدَمِ الفائِدَةِ.

---

(١) في ت، ف، ل: في الحال أو السلب.

(٢) في ت، ع، ل: فحينئذ جاز.

(٣) في ع: ايما، ل: انما.

(٤) (عليها) ساقطة من ع.

وَاعلمْ أَنَّ اسمَ هَذَا البابِ لا يجوزُ فِيهِ أَن يَكونَ معنَى الشرطِ أَوْ معنى الاستفهامِ، نَحو: مَنْ يقمْ أَقمْ مَعَهُ[1]، وَمَنْ أَخوكَ؟ إِذِ الشرطُ والاستفهامُ لَهُمَا صدرُ الكلامِ، نَعمْ أجازوا دخولَهَا عَلَى ما فيهِ معنَى الشّرطِ عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ اسمُها ضميرَ الشَّأنِ والحديثِ، نَحو: كَانَ مَنْ يَقُمْ أَقمْ مَعَهُ، إِذِ الشرطُ يَقَعُ[2] خبراً[3] عنْ ضميرِ الشَّأنِ، وَلَمْ يجوزوا[4] دُخولَهَا عَلَى الجُملَةِ الاستفهاميةِ[5] عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ اسمُها ضميرَ الشأنِ، نحو: كانَ مَنْ أَخوكَ؟ إِذ الجملةُ الاستفهامية لا تقع خبر بابِ كانَ.

حذف عامله

قولُهُ: (*وَقَدْ يُحذَفُ عامِلُهُ [فِي مثلِ*[6]: *(الناسُ مجزيونَ باعمالِهم ان خيراً فخيرٌ)*[7]، *ويجوزُ فِي مِثلِها أربعةُ أَوجهٍ]*[8]).

---

(١) ساقطة من ع، ل.

(٢) (يقع) ليست في: ل.

(٣) في ت: خبران.

(٤) في ف: يجوز.

(٥) في ف: الاستفهام منه.

(٦) زاد في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: قولهم.

(٧) وباقي النّص: وإن شراً فشرّ. انظر: مجموع مهمات المتون: ٣٩٦.

(٨) في ع: إلى آخره.

اعلمْ أَنَّ كانَ قَدْ تُحذَفُ[١] وَهيَ مرادةٌ[٢] عاملةً[٣] كقولِهِ[٤]: إنْ خَنْجَراً فَخَنْجَرٌ، وإنْ سيفاً فسيفٌ. وَمنهُ قَولُهم[٥]: النَّاسُ مجزيونَ باعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌّ[٦].

وَيَجوزُ فِي مثلِ هذهِ المسألةِ أربعةُ أوجهٍ مِنَ الاعرابِ:

أَحدُهَا: نصبُ الاولِ وَرَفْعُ الثانِي، وَهُوَ أجودُهَا.

والثاني: عكسُ الاولِ، وهو أضعفُها.

والثالثُ: نَصْبُهما جميعاً.

والرابعُ: رَفعُهما جميعاً.

وَهُما متوسطانِ بينَ الجودَةِ والضَّعفِ.

وَإِنَّما قُلنا: إنَّ الاولَ أَفْصَحُ وأجودُ لِانَّ النَّصْبَ فِي الاولِ إنّما[٧] يكونُ عَلَى تقديرِ: إنْ كان عمله خيراً والرفعُ عَلَى تقديرِ إن كانَ في عملِهِ خَيْرٌ، فَكانَ النصبُ أَولَى لقلّةِ[٨] الحذفِ فيهِ.

---

(١) زاد في ف: كثيرا.

(٢) زاد في ت، ف: بقوله.

(٣) (عاملة) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ف: كقولهم، ع: كقولهم عم، ل: بقوله ﷺ.

(٥) في ل: قوله.

(٦) هذا قول: ينظر: الكتاب ١: ١٣٠ و ٤٥٨ و ٤٧٤، وشرح الكافية لابن الحاجب: ٤٨، والايضاح في شرح المفصل ١: ٣٨٠، والهمع ٢: ١٠٣.

(٧) في الأصل: أما أن.

(٨) في ل: بقلة.

والرفعُ فِي الثاني على تقديرِ: إنْ كانَ[١] خيراً[٢] فجزاؤُهُ خيرٌ.

والنَّصْبُ عَلَى تقديرِ: إنْ خيراً فكانَ جزاؤُهُ خيراً، فَكانَ الرَّفْعُ أَولَى مِنَ النّصبِ، لِأَنَّ فِي الرَّفْعِ اضمار المبتدإ بعدَ فاءِ الجزاءِ، وهو كثيرُ الوقوعِ، وَفِي النّصبِ اضمارُ كانَ واسمِها، وهو ليس بكثير كثرة الاول.

وَفيهِ أَيضاً تقديرُ الفعلِ الماضِي معَ وجودِ الفاءِ وهما لا يجتمعانِ.

وإِذَا ثبتَ أَنَّ نصبَ الاولِ، ورفعَ الثاني أَولى يثبتُ[٣] أَنَّ عكْسَهُ أَضْعَفُ.

والوجهانِ الآخرانِ [مُتوسطانِ بيْنَهَا][٤].

وجوبُ حذفِ العاملِ

قولُهُ: (*ويجبُ الحذفُ في مثلِ: أَمّا أَنتَ منطلقاً انطلقتُ، أَي: لانْ كنتَ*).

منطلقاً انطلقتُ فَحُذِفَ حرفُ الجرِّ من (أن) كما يحذف من سائر الموصولات / ٦١ ظ / ثمّ حُذِفَ كانَ للاختصارِ فوجب ردُّ الضميرِ المتّصل إلى المنفصلِ لتعذُّرِه، ثمّ زيدت ما، لتكون كالعوض من الفعل ثمّ قلبت النون ميماً وأدغمت في الاخرى، فصار: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ.

---

(١) زيادة من ت.

(٢) في ل: خير.

(٣) في ز: ثبت.

(٤) في ل: المتوسطان منهما

ومن هذا القبيل قولُ عباس[١] بن مرداس:

أبـا خـراشـةَ أمّـا أنتَ ذا نـفرٍ[٢] فـإنَّ قـومـيَ لمْ تأكـلُهُم الضّـبعُ[٣]

أي: لانْ كنتَ ذانفرٍ[٤]، ويدلُّ عَلَيه نَصبُ ذا نفرٍ[٥] واختُلِفَ فِي الاسمِ بمـاذا يرتفعُ هاهنا[٦]، والخبر بماذا ينتصبُ.

فعند المحقّقينَ بالفعلِ المحذوفِ[٧]، وعندَ أبي الفـتحِ بمـا هـذه[٨]، وَأَبـو عـلي متردّد[٩].

---

(١) في ل: ابن عباس. والعباس بن مرداس السّلمي شاعر مخضرم، قيل ان امه الخنساء، وقيل: ان امه سوداء زنجية. أسلم قبل فتح مكة، وتوفي سنة ١٨ هـ. شرح شواهد المغني ١: ١١٧، والاصابة ٢: ٢٧٢، والخزانة: ١٥٢، والاعلام ٤: ٢٩.

(٢) في ل: نفن.

(٣) في الديوان: (كنت) مكان (أنت).

وأبو خراشة كنية خفاف بن ندبة، والنفر رهط الرجل، والضبع: الحيوان المعروف استعارة للسنة المجدبة. الديوان: ١٢٨، والكتاب ١: ١٤٨، والخصائص ٢: ٣٨١، والخزانة ٤: ١٣.

(٤) في ل: نفن.

(٥) في ل: نفن.

(٦) في ل: هنا.

(٧) قال السيرافي (قوله: أما أنت منطلقاً انطلقت معك .... البصريون يقولون: انه على معنى التعليل. أي: لان كنت منطلقاً انطلقت معك). الكتاب ١: ١٤٨.

(٨) الخصائص ٢: ٣٨١.

(٩) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لابي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي ـ كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية ـ آلة كاتبة ـ: ١٨٧.

واظهارُ الفعلِ ممتنع عندَ سيبويهِ[١]. لكونهِ اصلاً مرفوضاً[٢]، وجائز عند المبرد على أصل الباب[٣].

واعلمْ أَنَّ المُصنِّفَ لَمْ يذكُر اسمَ كَانَ في بابِ المرفوعاتِ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ كالفاعِلِ، فَكَانَ داخلاً في الفاعِلِ، وَذَكَر خَبَرَهُ هَاهُنَا، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مُشَبَّهاً بالمفعولِ، وهذا دليلٌ منهُ عَلَى أَنَّهُ يجعلُ معموليهِ[٤] تَارةً مُشَبَّهَيْنِ بالفاعلِ والمفعولِ، وَيَجْعَلُهما تَارةً نفسَ[٥] الفاعلِ والمفعولِ، وَيتبعُ فِي ذَلِكَ [جارَ اللهِ][٦]

اسم إنَّ وأخواتها

قولُهُ: *(اسمُ إِنَّ وأخواتِها هُوَ المسندُ إِليهِ بعدَ دُخولِها)*.

فقولُهُ: *(هُوَ المسندُ إِليهِ)* شاملٌ لغيرِهِ، فلما قالَ: *(بعدَ دخولِها)* خرجَ عنهُ غيرُهُ.

---

(١) قال سيبويه: (وأمّا لا يذكر بعدها الفعل المضمر لأنّه من المضمر المتروك اظهاره حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء، وفي من أنت زيداً فان اظهرت الفعل قلت: امّا كنت منطلقاً انطلقت). الكتاب ١: ١٤٨.

(٢) في ت: مرفوعاً. وفي ل: منه فرضاً.

(٣) البغداديات: ١٨٥. والانتصار لابن ولّاد مخطوطة المتحف العراقي برقم: ١٣٥٢: ٤١.

(٤) في ل: معموله.

(٥) في ل: نص.

(٦) في ت، ف، ل: الزمخشري.

احكامه

وحكمهُ حكمُ المبتدإِ في جميعِ الاحكامِ، إلّا أَنَّ اسمَها لا يجوزُ أَنْ يَكونَ فِيهِ مَعْنَى الشرطِ، وَلا مَعنَى الاستفهامِ لاقتضائِهما صدرَ الكلامِ، ولامتناعِ تَقَدُّم اسمِ إِنَّ عَلَيها، وَأَنَّ لامَ الابتداءِ لا تدخُلُ عَلَى اسمِ هذِهِ الحروفِ إِلّا إِذا فُصِلَ بينَ إِنَّ، وبينَ اسمِهِ، وسيجيءُ الكلامُ عَلَى إِنَّ وَأَخواتِها في بَابِ الحُروفِ.

المنصوب بلا النافية للجنس

قَولُهُ: (*المنصوبُ بِلا*[1] *التي لِنفيِ الجِنْسِ هُوَ المسندُ إِليهِ بَعْدَ دخولِها يَلِيها نكرةً مُضَافاً أَو مُشَبَّهاً بِهِ*) أَي: اسمُ لا التي لِنفي الجِنْسِ، هُوَ المُسندُ إِليهِ بَعْدَ دخولِ لَا التي لِنفي الجِنْسِ يَلِيها الجِنْسُ المنصوبُ حَالَ كَونِهِ نَكِرَةً، إِمّا مضافاً نَحو لا غلامَ رجلٍ.

وَإِمّا مشابِهاً[2] لَهُ، نَحو: لا عشرينَ رَجُلاً.

---

(١) على حاشية الاصل تعليق مأخوذ من الوافية ينتهي بكلمة (مختصر).

(٢) في ل: مشبهاً.

قَولُهُ[١]: (**يليها نكرةً**) أَي: يلي المنصوبَ بـ(لا) حالَ كونِهِ نكرةً مضافاً أَو مُشَبَّهاً بِهِ.

وَإِنَّما ذَكَرَ هذِهِ القيودَ، لِأَنَّهُ لَمَّا تَرجَم اسم لا بالمنصوبِ، وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَ مَا هُوَ شَرْطُ نصبِهِ، فَذَكَرَهُ.

وَإِنَّمَا اشترطَ هذِهِ الشرائطَ، لِأَنَّهُ لو انتفى أَحدُها لَمْ ينتصبِ الاسمُ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ عِلَّةَ[٢] اشتراطِ القيودِ في نصبِهِ، والمرادُ مِنَ [المشابه للمضاف][٣] هُوَ الاسمُ المُتعلِّقُ بالاسمِ الآخَرِ لا عَلَى جهةِ الاضافةِ، وَمُشَابَهَتُهُ لَهُ مِنْ حيثُ أَنَّهُ عَامِلٌ فِيما بعدَهُ كالمضافِ، وَمِنْ حيثُ أَنَّ مَا بَعدَهُ مُتمِّمٌ أَوْ مُخَصَّصٌ لَهُ.

وَاعلمْ أَنَّ أَصْلَ (لا) أَنْ لا تَعْمَلَ لِكونِهَا داخلةً عَلَى الاسمِ والفعلِ وَوجُوبِ عدمِ العَمَلِ لِكُلِّ مَا يَدْخُلُ عَلَى القَبِيلَينِ، إِلَّا أَنَّ[٤] (لا)[٥] هذِهِ تَعمَلُ لمشابَهتِهَا (إِنَّ) كَمَا ذَكَرْنَا خبر لا هذه[٦].

وهي تَدْخُلُ عَلَى النَّكرةِ، لكونِهَا لِنَفي الاستغراقِ ثُمَّ أَنَّ النكرةَ التي[٧] تدخلُ

---

(١) في ع: وقوله.

(٢) في ل: عليه.

(٣) في ع: المشابه بالمضاف، وفي ل: المشابهة بالمضاف.

(٤) في ع، ف، ل: أنها.

(٥) ساقطة من ع، ف، ل.

(٦) انظر ١: ٣٦٦ ـ ٣٧٣ من هذا البحث.

(٧) في ل: التي هي.

عَلَيها (لَا)، إِمَّا أَنْ تكونَ مُضافةً أو[١] مُشَابِهةً لَهَا، وَإِمَّا أَنْ[٢] لا تكونَ واحدةً مِنْهُما[٣].

فَإِنْ كانتِ[٤] الأولينِ كانتْ منصوبةً بـ(لا)، لِعَمَلِهَا عَمَلَ (إِنَّ)، نَحو: لا غلامَ رجُلٍ عِنْدَنَا، وَلا خيراً مِنْ زيدٍ عِندَنَا.

وإِنْ كانتِ الثالثةَ، كانتْ مَعَ لا مبنيةً على الفتحِ عِندَ الأخفشِ[٥] والمازني وَمَنْ تَابَعَهُمَا، وَأَشَارَ إِليهِ بِقَولِهِ: (*فَإِنْ كَانَ مُفرداً فَهُوَ مَبْنِي عَلَى مَا يُنصَبُ بِهِ*) وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى الفَتْحِ، لِيَتَناولَ التثنيةَ والجمعَ، نَحو: لا مُسْلمين مثنى ومجموعاً، لأنَّهما ليسا بمبنيينِ عَلَى الفَتْحِ بَلْ عَلَى الياءِ الذي ينصبانِ بِهِ.

وَأَمَّا أَبُو العباسِ فَقَدْ ذَهَبَ إِلى أَنَّهُما معربٌ منصوبٌ[٦] مستدلاً بِأَنَّ النونَ فِيهِمَا بِمَثابةِ التنوينِ فِي المُفْرَدِ، وَكَما أَنَّ لا بناءَ مَعَ التنوينِ، لا بناءَ مَعَ النُوْنِ[٧]، وَنَقَضَ الأولونَ حجتَهُ هَذِهِ بقولِهم[٨] فِي النِّداءِ: يَا رَجُلُ وَيَا رَجُلانِ وَيَا مُسلمونَ وَاسْتَدلُوا / ٦٢ و / عَلَى بِنَائِهِمَا بِأَنَّ العِلَّةَ المُوجَبَةَ للبِنَاءِ فِي المُفرَدِ موجودَةٌ فِيها، فَوَجَبَ

---

(١) في ع، ل: وامّا.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) في ل: منها.

(٤) في ع: كان.

(٥) معاني القرآن للاخفش ١: ٢٣.

(٦) في ل: ومنصوب.

(٧) المقتضب ٤: ٣٦٦.

(٨) في ع: بقوله.

بِنَاؤُهما عَمَلاً بالعِلَّة[١].

وَعِلَّةُ بِنَاءِ المفردِ أَنَّهُ تضمَّنَ الحرفَ وَهُوَ (مِنْ) لِأَنَّهُ جوابٌ لِسُؤالٍ منطوقٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ النطقُ بِهِ، وَهُوَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدارِ؟ وَكَانَ مِنَ الواجبِ[٢] أَنْ يُقَالَ: لا مِنْ رَجُلٍ فِي الدارِ، ليكونَ الجوابُ مطابِقاً للسؤالِ، لكنْ حُذِفَ تَخفيفاً واستغناءً عنهُ لِكونِهِ مذكوراً في السُؤالِ فَتَضَمَّنَ الكَلامُ مَعْنَاهَا، فبني[٣] لا معهَا على الفتحِ، وَيبنى[٤] على الحركةِ، فرقاً بينَ مَا كَانَ عريقاً فِي البناءِ، وبينَ مَا كَانَ عارضاً فِيهِ، وَعَلَى الفتحِ لِكَونِهِ أَخفَّ، وكونِ المُركَّبِ أَثْقَلَ.

وَذَهَبَ أَبو إسحاقَ[٥] وَأَبو سعيدٍ[٦] والرَمانِي[٧] إِلى أَنَّهُ ليسَ بمبني، وَأَنَّ الفتحةَ فيهِ فتحةُ اعرابٍ[٨]. و (لا) هذِهِ تَعْمَلُ عَمَلَ (إِنَّ) فَتَنصِبُ بِغَيرِ تنوينٍ لانحطاطِ الفرعِ عَنْ دَرَجةِ الاصلِ، أَو للفرقِ بَيْنَ جوابِ الاستفهامِ [المستغرِقِ أَعنِي: هَلْ مِنْ[٩] رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟ وَبَينَ جوابِ الاستفهامِ][١٠] غَيرِ المستغرِقِ، أَعنِي:

---

(١) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٥٦.

(٢) في الاصل، وفي ز: الجواب.

(٣) في ت، ل: فيبنى.

(٤) في ل: وهي.

(٥) هو إبراهيم الزّجّاج، ترجمته ١: ٢١٩.

(٦) هو أبو سعيد السيرافي، وقد تقدّمت ترجمته ١: ١٢٣.

(٧) في ع: الزماني، هو تصحيف. والرماني، هو علي بن عيسى، ترجمته ١: ٣٥٥.

(٨) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٢٥٥: (والفتحة في: الارجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية ...).

(٩) ساقطة من ل.

(١٠) مابين المعقفتين ساقط من ت.

هَلْ رَجُلٌ؟ ولأنَّهُ جازَ العطفُ عَلَى اللفظِ فَيُقَالُ: لا رَجُلَ وَلا[1] غلاماً بالتنوينِ، فَلو كانتْ[2] حركةَ بناءٍ لَمْ يَجُزْ، فَإِنَّهُ لا يُقَالُ: مَضَى أمسِ الدابرِ، بكسرِ الدابرِ.

وَأُجيبَ عَنِ الأَولِ: بِأنَّ التنوينَ لا يَرجَعُ ثبوتُهُ وَعَدَمُهُ إِلى العامِلِ، بَلْ يرجعُ إِلى المعمولِ المستحقِّ لَهُ، وإِذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يكنْ لِحَذْفِهِ معنىً مَعَ (لا) عَلَى تقديرِ كونِهِ معرباً مُنصَرِفاً[3].

وَعَنِ الثانِي: بأنَّا لا نُسَلِّم جوازَ حذفِ النونِ مِنَ الاسمِ المُعْرَبِ، لِأجلِ الفرقِ بَينَ الاستفهامِ، وليسَ لَهُ نظيرٌ في كلامِهِم.

وَعَنِ الثالثِ: أَنَّهُ انما جازَ العطفُ عَلَى اللفظِ لكونِ حَرَكَتِهَا مشابهةً للحركةِ الاعرابيةِ، وذلكَ لاطرادِهَا فِي كُلِّ نكرةٍ مبنيةٍ مَعَ (لا) وَلعروضِهَا كحركاتِ الاعرابِ.

والذي يدِلُّ عَلَيهِ جوازُ العطفِ عَلَى الضمِّ فِي بابِ النداءِ وَكَلامُ سيبويهِ مُحْتَمَلُ[4] الأَمرينِ.

فَإِنَّهُ قَالَ بهذِهِ العبارَةِ: («لا» تَعْمَلُ فِيمَا بَعدَهَا فتنصبهُ بغيرِ تنوينٍ، ونصبُها لِمَا بَعْدَهَا كنَصبِ (إِنَّ) لِمَا بَعْدَهَا، وتركُ التنوينِ لِمَا تَعْمَلُ فِيهِ لازمٌ لأَنَّهَا جُعِلَتْ[5] وَمَا

---

(١) ساقطة من ف.

(٢) في ف: كان.

(٣) في الاصل، وفي ز، ف: منصوبا، وفي ع، ل: ومنصرفا.

(٤) في ت: محتملا.

(٥) في ل: جعلت لا.

عَمِلَتْ فِيهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، نَحو: خَمْسَةَ عَشَرَ.)[١] فَقَوْلُهُ أَوْلا وَهُوَ (لا) تَعْمَلُ فِيما بَعْدَهَا فَتَنْصِبُهُ بِغَيرِ تَنوينٍ إلى قولِهِ: لازمٌ، يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ حَرَكتُهُ حركةَ إعرابٍ.

وقولُهُ: لِأَنَّها جُعِلَتْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ إلى قولِهِ[٢]: خَمْسَةَ عَشَرَ يقتضِي أَنْ تكونَ حركةَ بِنَاءٍ.

وَقَالَ بعضُهُم: يجبُ أَنْ يُحمَلَ كلامُ سيبويهِ عَلَى ما لا تَنَاقُضَ فِيهِ، وَهُوَ أَنْ تَكونَ للاحَالتانِ:

الحالةُ[٣] الأُولَى: حَالَةُ العَمَلِ فِي النَّكِرَةِ عَمَلَ إِنَّ تشبيهاً بِهَا، وَذَلِكَ يقتضِي نَصْبُها مُنَوَّنَةً.

والحالةُ الثانيةُ: أَنَّهُ عَرَضَ لَهُمْ[٤] فِيها[٥] مَزْجُ لا[٦] بالاسمِ[٧] المنفي تركيباً، فَبُنِي وَحُذِفَ التنوينُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ التناقضُ، لانَّ الاعرابَ، إِنَّما هُوَ بِحَسَبِ أَصْلِ الاستحقاقِ، وَالبِناءَ بِحَسَبِ العَارِضِ، وَهُوَ التركيبُ، وَالذى يدلُّ عَلَيهِ أَنَّ سيبويهِ

---

(١) انظر: الكتاب ١: ٣٤٥.

(٢) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) الحالة: الحال، والحال: ما عليه الانسان من خير أو شرّ يذكرّ ويؤنث والجمع احوال وجمع حالة: حالات. ديوان الادب للفارابي، تحقيق: دكتور احمد مختار عمر ـ القاهرة ٣: ٣٤١، ولسان العرب ـ حول ـ ١٣: ٢٠١.

(٤) في ف: لها.

(٥) في ل: فيها لهم، وفي ع: لهم مزج فيها.

(٦) في ل: إلا.

(٧) في ت: باسم.

يذكرُ بعدَ هذا الكلامِ صريحاً بأنَّ: لَا غُلامَيْنِ ولا مُسْلِمِينَ مَبنِيٌّ[1] مِثلَ المُفْرَدِ، لِأنَّ عِلَّةَ البِناءِ التي كانَتْ مَوجُودَةً في المُفْرَدِ، كَانَتْ موجودَةً هَاهُنَا.

فإنْ قِيلَ: إذَا كَانَتِ النكرةُ مُضافَةً أَوْ مُشَابِهَةً لَهَا فَهِيَ أَيضاً مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى مِنْ، فَلِمَ لَمْ يُبنيا؟

قُلْنا: لِكَراهَتِهم أَنْ يَجْعَلوا ثَلاثَةَ أشياءَ شَيْئاً واحِداً.

فان قيل: فَلِمَ جَوَّزتُم: لا غلامَ ظريفَ فِي الدّارِ عَلَى جَعل الصفةِ والموصوفِ وَلا شيئاً واحداً؟

قُلنا: لِكون الصّفةِ هي الموصوفَ، فَكَانَا بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فَإذاً لا يلزمُ جَعْلُ ثلاثةِ أَشياءَ شيئاً واحداً، بَلْ يلزمُ جَعْلُ الاثنينِ شيئاً واحداً، بِخِلافِ ما نحنُ فِيهِ، لِأنَّ المضافَ والمضافَ إليهِ متغايرانِ فِي المعنَى.

قولُهُ: (***فَإنْ كانَ معرفةً أَو مفصولاً بَيْنَهُ وَبينَ لا وجبَ الرفعُ والتكريرُ***).

[أَي: وَانْ كَانَ اسمُ (لا) معرفةً أو مفصولاً بينَهُ وبينَ (لا) وَجَبَ الرفعُ والتكريرُ][2].

أَمَّا وجوبُ[3] الرفعِ فِي المعرفةِ فلانَّها لا تَعْمَلُ فِي المَعارِفِ، وَإذَا لَمْ تَعملْ فِيها

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٣٤٨: (وَاعلمْ أَنَّ المَنْفِيَّ الوَاحِدَ إذَا لَمْ يَلِ لَكَ فَإنَّما يَذْهَبُ مِنهُ التنوينُ كَمَا أَذهب مِنْ آخر خَمْسَةَ عَشَرَ لا كما أذهبَ من المضافِ، والدليلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ العربَ تقول: لا غُلامين عندكَ ولا غلامين فيها ولا أب فيها ...).

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ف. ل.

(٣) في ع. ل: وانما وجب.

وَجَبَ رَفعُها بالابتداءِ.

وَأَمَّا لزومُ التكرارِ فلكونِهِ مبنياً / ٦٢ ظ / عَلَى سؤالِ سائلٍ، قَالَ[1]: أَزَيْدٌ فِي الدّارِ أَمْ عمرٌو؟

وَلَمّا كَانَ مُكرَّراً فِي السؤال كَانَ مُكَرَّراً فِي الجوابِ، لكونِ الجوابِ مُطابقاً للسؤالِ، والذي يدلُّ عَلَى صحةِ ما ذَكَرنَا أَنَّهُ لو لَمْ يَكنْ مُكرراً في السؤالِ لكَانَ جوابُهُ لا أَوْ نعمْ مِنْ غيرِ ذِكرِ الاسمِ لعدمِ الاحتياجِ إليهِ.

وَقَالَ أَبو عليٍ الفارسيّ ناقلاً عَنْ أَبي بَكرٍ[2]: إِنَّمَا وَجَبَ التكرارُ لجري استعمالِ المفردِ بِمَا فاستُغنِيَ فِي المفردِ بِمَا عَنْ لا، كَمَا استُغْنِي بِتَرَكَ عَنْ وَذَرَ.

وَأَمَّا وجوبُ الرفعِ في الفصلِ، نَحو: لا في الدارِ رجلٌ، فَلِضَعْفِهَا فِي العَمَلِ.

وَأَمَّا وجوبُ التكرارِ فَلِما ذَكَرنَاهُ الآنَ.

وَقَال أبو العباسِ[3] لا يجبُ التكرارُ فِي الاختيارِ[4] وأنشد قولَ الشاعرِ:

بَكَتْ جَـــزَعاً[5] واســـتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ

رَكـــائِبَهَا أَنْ لا إِلَيْـــنا رُجُـــوعُهَا[6]

---

(١) في ت، ف: وقال، وفي ع، ل: سأل وقال.

(٢) يريد ابن السراج، ترجمته في ١: ٣٦٤.

(٣) يريد المبرد.

(٤) ينظر: المقتضب ٤: ٣٦٠.

(٥) في ع: رجوعاً.

(٦) يروى (قضت وطراً) مكان (بكت جزعاً) والبيت لا يعرف قائله. انظر: الكتاب ١: ٣٥٥، والمقتضب ٤: ٣٦١، والامالي الشجرية ٢: ٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١١٢، والخزانة ٤: ٣٤.

وَأَجابَ أصحابُ المذهبِ الاولِ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا سَوَّغَهُ الشِّعرُ والضرورةُ، والاختيارُ: ما إلينا رجوعُها لِمَا ذَكَرْنَا[1] مِنْ استغنائِهم بِمَا عنْ لا في المفردِ.

وَضعْفُ هَذَا الجوابِ ظاهِرٌ، والحقُّ أَنَّهُ شاذٌّ لا يُعَوَّلُ عَلَيهِ.

قولُهُ: (*وَمِثْلُ: «قضيةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لَهَا»*[2] *مُتَأَوَّلٌ*) إشارَةٌ إِلَى جوابِ سُؤالٍ، وَهُوَ أَنْ يُقالَ: إِنَّ الاسمَ إِذا كانَ معرفةً وَجَبَ الرفعُ والتكريرُ وَأَبَا حَسَنٍ معرفةٌ مَعَ أَنَّهُ ليسَ بِمرفوعٍ ولا بمكرّرٍ[3].

وَجَوابُهُ أَنْ يُقالَ: [لَمَّا دَلَّ الدَّليلُ عَلَى وجوبِ كونِهِ مرفوعاً ومكرراً إِذا كانَ معرفةً وَجَبَ تأويلُهُ لِئلا يلزمُ الترْكُ بالدليلِ، وَهُوَ أن يقالَ:][4] إِنَّ تَأْويلَهُ: قضيةٌ ولا مِثلَ أَبِي حَسَنٍ، فَحذفَ[5] المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضافُ إِليهِ مُقامَهُ، وظاهِرٌ أَنَّ[6] مرادَ القائِلِ كَانَ هَذا[7].

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ نكرةً فِي المَعنَى، لانَّ المِثْلَ والشِّبْهَ والغَيرَ لا يكتسي

---

(١) في الاصل: ذكر.

(٢) من كلام عمر بن الخطاب في حق أمير المؤمنين الامام علي عليه السلام فصار مثلا يضرب عند الامر العسير، أي: قضية ولا فيصل لها. الكتاب ١: ٣٥٥، والمقتضب ٤: ٣٦٣، والهمع ٢: ١٩٥، وحاشية الصبان ٢: ٤.

(٣) في ت: تكرير.

(٤) مابين المعقفين ساقط من ل.

(٥) في ل: بحذف.

(٦) في ع: أنه.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٢٣٩: «معنى قضية ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها إذ هو كرّم الله وجهه كان فيصلا في المحكومات ...» وتخريج الرضي أوجه لعدم الحذف.

التعريفَ في المُضافِ إليه كَمَا يجيءُ في بابِ الاضافةِ[١].

قولُهُ: (وفي مِثلِ[٢] لا حولَ ولا قوةَ إلّا باللهِ خَمْسَةُ أوجهٍ إلى آخرِهِ).

اعلمْ أَنَّهُ إذا عُطِفَ عَلَى اسمِ (لا) من غيرِ تكريرِ (لا) جازَ في المعطوفِ وجهانِ:

الرفعُ حملاً عَلَى محلِ المَعطوفِ عَلَيهِ، لِكونِهِ مَعَ لا في مَحلِّ الرَّفْعِ بالابتداءِ.

وَالنَّصبُ حملاً على لفظِهِ، وَإِنْ كَانَ لفظُهُ مبنياً لِمَا ذَكَرْنَا.

وَإِنْ عَطَفَ عَلَيهِ مَعَ تكريرِ لا، جازَ فِيهِ خَمْسَةُ أوجهٍ:

أحدُها: الفتحُ في كِليهما[٣]، نَحو[٤]: لا حولَ ولا قوةَ إلّا باللهِ. قَالَ الله تعالَى: ﴿لا رَفَثَ ولا فُسُوقَ﴾[٥] و [قَالَ الله تَعالَى][٦]: ﴿لا بيعٌ فِيهِ ولا خِلالٌ[٧]﴾[٨] فيجعلُ لا[٩] في كُلِّ واحدٍ مِنهما نافيةً، وَيُبنَى حولٌ وقُوَّةٌ مَعَها عَلَى الفتحِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ لا قوةَ معطوفاً على لاحولَ عطفَ مفرد على مفرد وخبرهما محذوفٌ، هُوَ:

---

(١) هنا على نسخة الأصل تعليق ينتهي بكلمة «مختصر» دليل على أنه مأخوذ من الوافية.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) في الأصل، وفي، ز: كلاهما.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) سورة البقرة: ١٩٧.

(٦) مابين المعقفتين غير موجود في ع، ل.

(٧) في ع: خلّة.

(٨) سورة إبراهيم: ٣١.

(٩) ساقطة من الأصل، ومن ز.

موجودانِ، أو يكونُ خَبَرُهُ: باللهِ، عَلَى تقديرِ كائنانِ[١] باللهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ عطفَ جملةٍ على جملةٍ، وتقديرُهُ: لا حولَ إِلّا باللهِ ولا قوّةَ إِلّا باللهِ، وَحينئذٍ يكُون الخَبَرُ المفردُ مقدَّراً[٢].

والثاني: رَفْعُهما، نَحو: لا حولٌ ولا قوّةٌ، بِرفعِهما جميعاً، وَقَدْ قُرِئَ: ﴿لا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ﴾[٣]، وَقَالَ الشاعرُ:

..... لاناقةٌ[٤] لي في[٥] هَذَا ولا جَمَلُ[٦]

وَاعلمْ أَنَّ رَفْعَهُما يَحْتَمِلُ وجوهاً:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكونَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُما مرفوعاً بالابتداءِ وَيُقَدَّرُ لِكُلِّ وَاحدٍ مِنْهُما خَبَرٌ[٧]، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لا حولٌ إِلّا بالله ولا قوّةٌ إِلّا باللهِ، فتكونُ الجملةُ الابتدائيةُ

---

(١) في ل: كائنا.

(٢) في ف، ل: المقدر مفردا.

(٣) سورة البقرة: ١٩٧.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين والرفع، وقرأ باقي السبعة بالفتح من غير تنوين. انظر: الكشف عن علل القراءات السبع ١: ٢٨٥.

(٤) في ل: لاقة.

(٥) كلمة (في) ليست في ز.

(٦) عجز بيت للراعي النميري، وصدره:

وَمَا هَجْرُتكِ حَتَّى قلتِ مُعْلِنَةً

ويروى: (صَرمتك) مكان: (هجرتك).

شعر الراعي النميري: ١١٢، والكتاب ١: ٣٥٤، والمستصف ٢: ٢٦٧.

(٧) في ع، ف، ل: خبرا.

[معطوفةً عَلَى الجملةِ الابتدائيةِ][1].

والثاني: أَنْ يكونَ الاولُ مَرفُوعاً بالابتداءِ والثانِي عَطفاً[2] عَلَى الاولِ عطفَ مفردٍ عَلَى مفردٍ، وَيَكونُ لَهُمَا خَبَرٌ واحِدٌ مُثَنًّى[3].

والثالثُ: أَنْ يكونَ الاولُ مرفوعاً بـ(لا) عَلَى أَنْ تَكونَ (لا) بمعنَى لَيسَ، والثانِي معطوفٌ عَلَى الأولِ عطفَ مفردٍ على مفردٍ، وَخَبَرُهُمَا واحدٌ مُثنّى[4] فَتَكونُ لا الثانيةُ ملغاةً.

الرابعُ: أَنْ يُرفَعُ الاولُ بـ(لا) بمعنَى ليسَ، وخبرُهُ محذوفٌ، وَهُوَ[5] إِمَّا موجودٌ، أَوْ كائِنٌ مقدَّرٌ بَعدَ إِلّا، وَأَن يُرفَعَ الاسمُ الثانِي بِأَنَّهُ مُبتَدَأٌ خَبَرُهُ محذوفٌ، وَلا الثانيةُ زائدةٌ.

والخامسُ: عكسُ هَذَا الوَجهِ[6].

والسادسُ: أَنْ يَكُونَ كُلٌّ منهما مرفوعاً بـ(لا) بمعنَى ليسَ.

وثالِثُها: الفتحُ فِي الأَولِ والرفعُ فِي الثانِي، نَحو: لا حولَ ولا قوّةٌ بعطفِ الثانِي عَلَى موضِعِ الأَولِ، لكونِهِ فِي مَحلِ الرفعِ بالابتداءِ، وَتكونُ لا الثانيةُ مزيدةً، كَأَنَّكَ

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ز.

(٢) في الأصل، وفي ز: عطف.

(٣) في ل: مبني.

(٤) في ل: مبني.

(٥) في ف: وهما.

(٦) كلمة (الوجه) ليست في ع.

قُلْتَ: لا حولٌ ولا قوّةٌ، وَنَحوه[١] قولُهُ:

لا أُمَّ لِي[٢] إِنْ كَانَ ذَاكَ ولا أَبُ[٣]

والخَبَرُ فِي هَذَا الوجهِ / ٦٣ و / وَاحِدٌ مثنى[٤] لِكَونِهِ خبراً عَنْ اسمَينِ عُطِفَ احَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ، وَيُحْتَملُ أَنْ تكونَ لا الثانيةُ بِمَعنَى ليسَ.

وَهَاهُنا لابدَّ مِنْ خَبَرَينِ:

أَحدُهمَا: لـ (لا) الاولى[٥] وموضعُهُ رفعٌ بـ (لا) أم بالابتداءِ[٦] عَلَى خِلافٍ فِيهِ.

وَالثاني: لـ (لا) الثانيةِ وموضعُهُ نصبٌ بِـ (لا) التي بِمَعْنَى ليسَ بلا خلافٍ.

الرابعُ: الفتحُ فِي الأولِ وَالنَّصبُ فِي الثانِي، نَحو: لا حولَ ولا قوةً وَكقولِهِ:

---

(١) في ف: نحو، ل: ونحو.

(٢) (لي) ساقطة من ع.

(٣) عجز بيت وصدره:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

يروى (ذالكم) مكان (هذا) و (وجدكم) مكان (لعمركم) والبيت نسب إلى رجل من مذحج وإلى هَني بن أحمر الكناني، وإلى ضَمْرة بن جابر، وإلى غيره. الكتاب ١: ٣٥٢، ومعاني القرآن للاخفش ١: ٢٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ١٢١، والمقتضب ٤: ٣٧١، والاصول ١: ٤٧٠، والحجة لابي علي الفارسي ١: ١٤١، واللامات: ١٠٧، وشرح ابن عقيل ١: ٤٠١، والخزانة ٢: ٣٨.

(٤) في ل: مبني.

(٥) في ت، ع، ف: للاولى.

(٦) في ل: بلام الابتداء، (بلا أم) ساقطة من ع.

ولا أَبَ وابـناً مِـثلُ مـروانَ وابـنِهِ

إذا هُـوَ بِـالمَـجدِ ارتـدَى وَتَأَزَّرا[١]

بجعلِ لا الأُولَى لِنفي الجِنس، والثانيةُ زائدةٌ مولِّدةٌ لِلنَّفي فَيعطفُ (قوّةٌ) عَـلَى لفظِ لا حولَ، وينوّنُهُ لانَّهُ معربٌ وإنْ كَانَ المعطوفُ عَلَيهِ مـبنياً لِمُشَـابَهَةِ حـركتِهِ حركةَ الاعرابِ.

وَعندَ بَعْضهم المعطوفُ عليهِ معربٌ فيكونُ عطفَ معربٍ عَلَى معربٍ، وَهَذَا العطفُ جائِزٌ فِي سَعَةِ الكلامِ عندَ سيبويهِ[٢]، وَعِندَ الاضطرارِ عِندَ الاخفشِ.

إعلمْ أَنَّ لا الثانيةَ، وان كانتْ زائدةً، مُلغاةٌ[٣] فِي هذا الوجْهِ، [لَكِنَّها تُؤَثر][٤] فِي المعنَى، هُوَ أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: لا رجلَ وامرأةٌ في الدّارِ [كَانَ معناهُ نَفي اجتماعِ هـذينِ الصِّنفينِ مِنْ نَوعِ الانسانِ[٥] في الدّارِ][٦].

[فَإذا قُلتَ: لا رجلَ ولا امرأةٌ فِي الدارِ كـانَ مـعناهُ نـفي الصـنفينِ مـتفرقين

---

(١) ينسب إلى الفرزدق وإلى رجل من عبدمناة.

ويروى عجزه هكذا: إذَا ما ارتدَى بالمجدِ ثُمَّ تَأَزَّرا

الكتاب ١: ٣٤٩، والمقتضب ٤: ٣٧٢، والهمع ٥: ٢٨٧، وشرح الاشموني ٢: ١٣، والخزانة ٤: ٦٧.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٩.

(٣) في ل: ملغى.

(٤) في ت، ع، ف، ل: لكن لها تأثيرا.

(٥) في ت: لان من.

(٦) مابين المعقفين ساقط من ف، ل.

ومجتمعينِ][1] في الدّارِ.

والخامسُ: رفع الاولِ وفتحُ الثّانِي، نَحو: لاحولٌ ولا قـوةَ، بِجَـعْلِ لا الأُولَى بِمَعْنَى ليسَ فيرفعُ ما[2] بعدَهُ، كما في البيتِ:

فَأَنَا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ[3]

أَي: ليسَ لِي بَرَاحٌ، وَبجعلِ لا الثانيةِ نافيةً مبنيةً معهَا عَلَى الفتحِ، ومنه قولُ الشّاعرِ:

فَلا لَغوٌ وَلا تأثيمَ فِيهَا .....[4]

وَلَمّا كَانَ عَمَلُ لا بِمَعْنَى ليسَ شاذاً، قَالَ: على ضَعْفٍ.

دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس

قولُهُ: *(وَإِذا دَخَلَتِ الهمزةُ لم تغيِّر العملَ ومعناها الاستفهامُ والعرضُ والتّمني)*.

اعلمْ أنَّ همزةَ الاستفهامِ إِذا دخلتْ عَلَى لا النافيةِ، فربما بقيتْ عَلَى معناها

---

(١) في ل: كان معناه نوع الصنفين مفترقين ومجتمعين.

(٢) في الأصل، وفي ز: بما.

(٣) صدره:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا

والشاهد تقدم ١: ٢٧٣.

(٤) تقدم الشاهد ١: ٢٦٨.

الاصليّ، وهو الاستفهامُ، وربما يشوبُهُ معنى العَرْضِ والتمني، وكيفَ مَا كَانَ لا يَبْطُلُ عَملُ لا، وحكمُها مَعَ الهمزةِ كحكمِهَا مُجرَّدةً مِنْهَا. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلا طِعانَ ولا فُرسانَ عاديةٍ[1] .....[2]

وَقَالتِ المرأةُ المتمنيةُ:

أَلا سبيلَ إِلى خمْرٍ فأشرَبَهـا .....[3]

وإِنَّما[4] لم يتغيّرْ عَمَلها فِي الاعرابِ والبناءِ لِأَنَّ العامِلَ لا يتغيَّرُ عملُهُ بدخولِ حرفِ الاستفهامِ [عَلَيهِ سواءٌ كَانَ لحقيقةِ الاستفهامِ أَوْ لَمْ يَكنْ.

وَقَالَ بعضُ أَئِمَّةِ العَرَبيةِ: همزةُ الاستفهامِ][5] لَا تَلْحَقُ حَرفَ النَّفي إِلّا وَانْ

---

(١) في ف: غادية، وفي ل: غاربة.

(٢) لحسان بن ثابت الانصارى، وينسب إلى خداش بن زُهير، وتمامُهُ:

إِلّا تَجَشَّؤُكُم حولَ التنانِر

ويروى (ألا) مكانَ (ولا)، و (وسط) مكان (حول)، و (غاذية) مكان (عادية). ديوان حسان بن ثابت ـ تحقيق البرقوقي: ٢٧١، والكتاب ١: ٣٥٨، ومغني اللبيب ١: ٧٢، والكافية شرح الرضي ١: ٢٦١، والهمع ٢: ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ١: ٢١٠، وشرح الاشموني ٢: ١٤، والخزانة ٤: ٦٩.

(٣) وعجزه: أَمْ لا سبيلَ إِلى نَصرِ بنِ حَجّاجِ

ويروى البيت:

هَـلْ مِنْ سبيلٍ إِلى خمر فأشرَبَهـا أَمْ هَـلْ سبيلٌ إِلى نصر بن حَجّاجِ

والبيت للذلفاءِ قُريعةَ بنتِ همّامٍ، أم الحجاجِ بن يوسف الثقفي. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢٧، والخزانة ٤: ٨٠. وسبب هذا البيت نفي عمر مضراً إلى البصرة بعد أن أمر بشعره فجزّا! راجع: شرح نهج البلاغة /ابن أبي الحديد المعتزلي ١٢: ٢٧٠، (نكت من كلام عمر وسيرته وأخلاقه).

(٤) في ع: وإلّا.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ع.

يشوبها معنى تَمَنٍ أَوْ انكارٍ أَوْ تحضيضٍ أَوْ توبيخٍ.

واعلمْ أَنَّ كلامَ المُصَنِّفِ دليلٌ عَلَى أَنَّ العرضَ يكونُ في الاسماءِ، نَحو: ألا نزولَ[1] في دارنا، فَيبنَى نزولٌ[2] كما يبنَى فِي النَّفي المحضِ، وَهُوَ خلافُ المشهورِ، لانَّ المشهورَ أَنَّ العَرْضَ لا يقعُ إلّا فِي الافعالِ، وَأَنَّ (ألا) إذا كانَتْ عَرْضاً[3] كَانَتْ مِنَ الادواتِ المختصّةِ بالافعالِ فَإِنْ وَقَعَ بعدَها اسمٌ كانَ منصوباً منوناً نصباً صريحاً، وَنَاصِبُهُ[4] فعلٌ مضمرٌ.

واعلمْ أيضاً أَنَّ ألا إذا كانَتْ مُجَرَّدَةً للاستفهامِ كانَ حُكمُها حُكمَ (لا) من بناءِ ما[5] كَانَ مبنياً[6] وَنَصبِ مَا كَانَ منصوباً، وَجَوازِ الالغاءِ عندَ التكريرِ ووجوبِ الالغاءِ والتكريرِ عندَ الفصلِ والعطفِ عَلَى لفظِ اسمِهَا بالنَّصْبِ منوناً، [وَعَلَى مَوضِعِهَا[7] مَعَ اسمِها بالرفعِ منوناً، وَكذا[8] في خَبَرِها، ووصفِ اسمِهَا عَلَى اللفظِ منوّناً][9] وَغيرَ منوّنٍ، وَعَلَى الموضعِ ـ منوناً كما يجيءُ.

---

(١) في ل: تنزل.

(٢) في ل: تنزل.

(٣) في ع: عوض.

(٤) في ل: صاحبه.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ع: منفيا.

(٧) في ل: موضوعها.

(٨) في ل: وكذلك.

(٩) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

وَأَمَّا إِذا لَمْ تَكُنْ مجرَّدةً للاستفهامِ بَلْ يشوبُها معنَى التَّمني، فتبقى[١] جملةُ الاحكامِ إلّا الوصفَ عَلَى الموضِعِ، والعطفَ عَلَيهِ بالرفعِ، عندَ الخليلِ وسيبويهِ[٢]، إذ التّمني بدخولهِ عَلَى الكلامِ زالَ معنى الابتداءِ فلَمْ يَبقَ هناكَ موضعٌ مخالفٌ للفظِ حَتَّى يُحمَلَ عليهِ، وَقَدْ أَجَازَها[٣] أبو[٤] عثمانَ المازني والمبرِّدُ[٥]، نَحو: / ٦٣ ظ / ألا مال كثيرٌ أُنْفِقُهُ؟ وألا ماءٌ[٦] وخمرٌ أشرَبُها.

وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حكمُ[٧] (ألا) مثلَ[٨] حكمِ (لا) عَلَى مذهبِ أبي العباسِ والمازني، وليسَ كَذَلِكَ عَلَى مذهبِ الخليلِ وسيبويهِ.

فَإِذاً لَوْ كَانَ مرادُ المُصنِّفِ بقولِهِ: (لَمْ يتغيرِ العَمَلُ)، أَنَّهُ لَمْ يتغيرْ مِنْ كُلِّ الوجوهِ[٩]، لكانَ عَلَى[١٠] مذهبِ المازِني والمبرِّدِ، وَإِنْ كانَ مرادُهُ أَنَّهُ لمْ يتغيرْ من بعضِ الوجوهِ كانَ عَلَى مذهبِ سيبويهِ والخليلِ.

---

(١) في ع، ل: فبقي.

(٢) الكتاب ١: ٣٥٩.

(٣) في ف: أجازهما.

(٤) كلمة (أبو) ليست في ز.

(٥) المقتضب ٤: ٣٨٣.

(٦) في الأصل، وفي ز، ع: مال.

(٧) الكلمة ساقطة من ل.

(٨) الكلمة ساقطة من ل.

(٩) في ع: وجه، وفي ف: الوجه.

(١٠) الكلمة ساقطة من ل.

فَإِنْ قِيلَ: فَكيفَ لَمْ يتغيرْ عَمَلُها، وَقَدْ تَغَيرَ فِي مِثلِ[1]، قولِهِ:

الا رَجُــلاً جــزاهُ اللهُ خَــيْراً .....[2]

قُلنا: هذا عندَ سيبويهِ والخليلِ وأَبِي سعيدٍ، ليسَ لا الداخـلةَ عَـلَيها همـزة الاستفهام، بل حرفٌ موضوعٌ للتحضيضِ بِرأسِهِ، و (رجلاً) منصوبٌ بفعل مضمرٍ محذوفٍ وتقديرهُ[3]: أَلا ترُونَنِي رجلاً، يعني هَلا ترُونَنِي[4]، وَهيَ[5] الداخلةُ عَلَيها همزةُ الاستفهامِ لكنْ يشوبُها مـعنَى التمـنِي فـيخرجَ الاسمُ بـعدَها عـن الابـتداءِ وينصبَ[6] بمعنى التمني فلا يَحتاجُ إِلى الخَبرِ.

وَأَمّا عِندَ يُونُسَ فَهِيَ لا الداخلَةُ عَلَيها همزةُ الاستفهامِ فَكَانَ مِـنَ الواجبِ تَركُ التنوينِ، لكنْ نَوَّنَهُ الشّاعِرُ لضرورةِ الشعرِ، والأولُ هُوَ الوجهُ، لانَّ المـبني لا يعربُ لضرورةِ الشّعرِ.

قولُهُ: *(وَنَعْتُ المبنيِّ الأَوّلِ مفرداً يليهِ مبنيٌّ ومعربٌ رفعاً ونصباً).*

---

(١) في الأصل، وفي ت، ز: مثلها، وفي ل: مثله.

(٢) صدر بيت لعمر بن قعاس المرادي، وعجزه:

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ

واصل التحصيل استخراج الذهب من حجرِ المعدنَ، ويروى: محصَّلَة بفتح الصاد. الكتاب ١: ٣٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠١، والخزانة ٣: ٥١.

(٣) (تقديره) ليست في ل.

(٤) زاد في ع، ل: رجلا.

(٥) في ت، ز، ل: هو، وفي ع، ف: أو هو.

(٦) في ل: ينتصب.

اعلمْ أَنَّ نعتَ المبنيِّ مَعَ لا عَلَى الفتحِ إِذَا كَانَ مفرداً يليها يكونُ[١] مبنياً ومعرباً بالرفعِ والنَّصبِ.

إِنَّما قَالَ: *نعتُ المَبنيِّ*، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نعتَ المُعربِ لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الاعرابُ لوجوبِ كونِ نعتِ المعربِ معرباً، نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفاً.

وَإِنَّما قَيَّدَ النَّعتَ بالأولِ لوجوبِ كونِ النّعتِ الثانِي معرباً، نَحو قولِكَ[٢]: لا رجلَ ظريفٍ عاقلاً أو عاقلٌ.

وَإِنَّما وَجَبَ اعرابُ النّعتِ الثانِي وَمَا بعدَهُ لِكَراهَتِهِم أَنْ يَجْعَلوا ثَلاثَةَ أشياءَ فصاعداً شيئاً واحداً.

وَإِنَّما قَيَّدَ النعّتَ **بالمُفردِ**، لانَّ النعّتَ المضافَ لا يكونُ فِيهِ إِلَّا الاعرابُ نحو: لا رجلَ حَسنَ الوجه.

وَإِنَّما وَجَبَ فِي النعّتِ المضافِ الاعرابُ لِانَّ المنفيَّ إِذا كانَ مُضافاً كَانَ مُعرباً، فيكونُ نعتهُ معرباً، بطريقِ الأَوْلَى.

وَإِنَّما قيَّدَ النعتَ بقولِهِ *يَليهِ*، لِأَنَّهُ إِن فَصَلَ فَاصِلٌ، بينَهُ وبَينَ النعّتِ يلزمُهُ الاعرابُ، نَحو: لا رجلَ فِي الدارِ ظريفٌ.

ومثالُهُ قولُكَ: لا غلامَ ظريفٌ فيها، وظريفاً وظريفٌ[٣].

---

(١) (يكون) ساقطة من ز.

(٢) (قولك) ساقطة من ع، ل.

(٣) زاد في ف: فيها.

أَما البناءُ فلجعلِ الصفةِ والموصوفِ شيئاً واحداً، لتنزِلهما[١] منزلةَ شيءٍ واحدٍ.

وَأَمَّا النّصبُ فَعَلى اللفظِ، وَانْ كَانَ لفظهُ مبنياً لكونِ حركتِهِ مشابِهةً للحركةِ الاعرابيةِ، أَوْ عَلَى المَحَلِّ، لانَّ ذَلِكَ الاسمَ فِي محلِ النّصبِ بِأَنَّهُ اسمُ [لا.

وَأَمَّا الرفع][٢] فَعَلى المحلِّ، لكونِ (لا) مَعَ الاسمِ فِي محلِّ الرفعِ بالابتداءِ.

قولُهُ: *(وَإِلّا فَالاعرابُ)*[٣].

أَيْ: وإِنْ لَمْ يكنِ النّصبُ مَعَ ما ذكَرْنَا من الشرائطِ والقيودِ فالاعرابُ لازمٌ لَهُ لعدمِ عَلّةِ[٤] البِنَاءِ.

قولُهُ: *(والعطفُ عَلَى اللفظِ وَعَلَى المحلِّ جائِزٌ)*.

أَيْ: العطفُ مَنْ غيرِ تكريرٍ لا عَلَى لفظِ الاسمِ المبنِي مَعَ لا عَلَى الفتحِ وَعَلَى محلِهِ جائزٌ نَحو:

... لا أَبَ[٥] وابناً ....[٦]

لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَعَ تكريرِ (لا) جازَ فِيهِ خمسةُ أَوجهٍ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي مثلِ: لا حولَ ولا قوّةَ.

---

(١) في ف: لانه.

(٢) في ف: وأما الرفع هما.

(٣) في ل: فاعراب.

(٤) (علة) ساقطة من ع.

(٥) في ع: أبا.

(٦) تقدّم الشاهد في ١: ٦٢٨.

واعلمْ أَنَّ البناءَ لا يجوزُ فِي المعطوفِ فَلا يُقالُ: لا غلامَ وجاريةَ بفتحِ الثانِي، لانفصالِ المعطوفِ مِنَ المعطوفِ عَلَيهِ لفظاً و[1] معنًى.

أَمّا الأوّلُ: فظاهرٌ لوجودِ الواوِ.

وَأَمّا الثاني: فَلانَّ الغلامَ ليسَ بجاريةٍ، والجاريةُ ليستْ بغلامٍ.

قولُهُ: *(ومثل لا أبالَهُ، و[2]لا غلامي لَهُ جائزٌ تشبيهاً لَهُ بالمضافِ)*.

اعلمْ[3] أَنَّهُ إِذَا كانَ بعدَ الاسمِ المَنْفيِّ لامُ الاضافَةِ، نَحو: لا غلامَ ولا غلامَينِ لَكَ، فَلَكَ فِي الاسمِ المَنفِي وجهانِ:

أَحدُهُما: أَن يُبنى مَعَ لا، ويحذفُ التنوينُ كَمَا يحذفُ فِي سَائِرِ / ٦٤ و / المبنياتِ والجارُ والمجرورُ فِي موضعِ الخَبَرِ، وَفِي موضعِ الصِفَةِ للاسمِ والخبرُ محذوفٌ.

والوجهُ الثاني: أَنْ تكونَ فِيهِ أحكامُ الاضافةِ مِنْ اثباتِ الالفِ فِي الأبِ، وحذفِ النونِ مِنْ غُلامينِ، وَهُوَ يحتَمِلُ وجهينِ:

أَحدُهُما: أَنْ يكونَ مُضافاً إِلى ما بعدَ اللامِ، وَتكونَ اللامُ مُقحَمَةً لتأكيدِ الاضافةِ، ويكونَ حذفُ التنوينِ[4] منهُ للاضافةِ[5] كَحَذْفِهِ (لِتأكيدِ الاضافةِ)[6] مِنْ

---

(١) في ف: أو.

(٢) في ف: أو.

(٣) في ع: واعلم.

(٤) في ف: النون.

(٥) في ف: الاضافة.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ت. ل. (التأكيد) ساقطة من ف.

قولِكَ: لا غلامَ رجلٍ ويكونُ المنفي معرباً، وَلِذَلِكَ أُجرِي فيه أحكامُ المضافِ فَيقالُ: لا أبا لكَ، ولا غلامَي[1] لكَ.

والثاني: أن لا يكون مضافاً، لكنْ أُجرِي فِيهِ أحكامُ الاضافةِ لِمُشَابَهَتِهِ فِي أصلِ معناهُ، لانَّ معنَى قَولِكَ: أَبوكَ أبٌ لكَ، وان كانا مختلفينِ في أنَّ حذفَ اللامِ يوجبُ الخصوصيةَ، وثبوتُهُ لا يوجبُ، فلما اشتركا[2] في أصلِ المعنى أُجرِي مجرى المضافِ فِي أحكامِهِ[3] مِنْ الاعرابِ بالحروفِ ومن حذفِ النونِ.

والحقُّ هذا الاخيرُ، والذي يدلُّ عليهِ أمرانِ:

احدُهُمَا: أَنَّ مَعْنَى قولِكَ: لا أبا لكَ: بمعنى قولِكَ: لا أبَ لكَ، والثاني غيرُ مضافٍ بالاتفاقِ فالاولُ كَذَلِكَ.

والثاني: أَنَّ (لا) هذهِ لا تَدْخُلُ إلّا عَلَى النكراتِ، فَلو كَانَ مضافاً لكانَ معرفةً، لكونِهِ مضافاً إلى المعرفةِ، إضَافَةً حقيقيةً حينئذٍ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ دخولُ (لا) هذِهِ عَلَيهِ، وإليهِ أشارَ بقولِهِ: (*لِفَسَادِ المَعنَى*).

وَمِنَ الوجهِ الاولِ قولُ الشَّاعرِ:

---

(١) في ل: غلام.

(٢) في ف: اشترك.

(٣) في ل: أحكام.

أَبِي الاســـــلامُ لَا أَبَ لِي[١] سِـــواهُ

إِذَا افـــــتخروا بـــقيسٍ أَوْ تَمِـــيمِ[٢]

وَمِنَ الوجهِ الثانِي قولُ الشَّاعِرِ:

يـا تَـيمُ تـيمَ عَـدىٍّ لا أبـا لَكُـمُ

لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَـوأةٍ[٣] عُـمَرُ[٤]

هذا عَلَى تقديرِ عدمِ الفَصلِ، أَمَّا إِذَا فُصِلَ، فَقِيلَ: لا يدينِ[٥] بِهَا لكَ، امـتنعَ حذفُ النونِ عِندَ سيبويهِ[٦] وَعندَ مَنْ يـقولُ: إِنَّ حـذفَ النـونِ، واثـبات الالفِ. [للاضافةِ، وجازَ عِندَ يُونُسَ[٧]، وَعِندَ مَـنْ يـقولُ: إِنَّ حـذفَ النـونِ[٨] وإِثـبَاتَ الالفِ][٩] ليسَ للاضافةِ، بَلْ للمُشَابهةِ بالإِضَافَةِ.

ووجهُ قولِ الأولينَ إِنَّهُ لا يمكنُ الفصلُ بينَ المـضافِ والمـضافِ إِلَـيْهِ بهـذهِ الأشياءِ.

---

(١) (لي) ساقطة من ف.

(٢) لنهار بن توسعة. الكتاب ١: ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠٤، والهمع ٢: ١٩٧.

(٣) في ف: سوء.

(٤) تقدّم الشاهد في ١: ٤٣٤.

(٥) في ع: دين.

(٦) الكتاب ١: ٣٤٨.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٤٧: «وتَرْكُ النونِ في لا يدينِ بِهَا لكَ قولُ يُونُسَ».

(٨) في ز: المضاف.

(٩) مابين المعقفين ساقط من الأصل، ومن ز

ووجهُ قولِ الآخرينَ إنَّهُ مُشَبَّهٌ بالاضافةِ[١] لِمُشَارَكتِهِ لَهُ فِي أصلِ معناهُ وَهَذَا التشبيهُ[٢] حاصِلٌ مَعَ وجودِ الفَصلِ وَعَدَمِهِ.

وَ[٣]أَمَّا إِذَا فُصِلَ بالصِفَةِ، نَحو: لا غلامَينِ ظريفينِ لَكَ، فَلابُدَّ مِنْ اثباتِ النونِ فِي الصفةِ والموصوفِ بالاتفاقِ.

أَمَّا عَلَى الرأي الاولِ: فظاهرٌ لِأَنَّ الاسمَ الاولَ لا يمكنُ إضافَتُهُ لوجودِ الفصلِ.

وَأَمَّا[٤] عَلَى الرأي الثانِي لِأَنَّ تشبيهَ الاولِ بالمُضافِ مُتَعَذِّرٌ، لِبُعدِهِ عَنْهُ.

قولُهُ: *(وَقَدْ يُحذَفُ [فِي مثلِ لا عليكَ، أَيْ: لابأْسَ) عليكَ*[٥]]*[٦]*.

أَي[٧]: وَقَدْ يُحْذَفُ اسمُ لا[٨] هذهِ كَمَا يُحْذَفُ خبرُهُ إِذَا دَلَّ عَلَيهِ دليلٌ، نَحو: لا عليكَ، أَي: لابأسَ عليكَ، ولا شيءَ عَلَيكَ، وقالوا: لا كالعَشيّةِ عشيّةٌ، والمُرادُ: لا عشيّةَ كعشيّةِ[٩] الليلةِ عشيّةٌ[١٠]، وَكَذَلِكَ قَولُهُ[١١]: لا كزيدٍ رَجلٌ، أَيْ: لا أحدَ كزيدٍ

---

(١) في ف: بالمضاف.

(٢) في ل: الشبه.

(٣) (الواو) ليست في ف.

(٤) في ع، ف، ل: ولا.

(٥) (عليك) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ع.

(٧) (أي) ليست في ف.

(٨) (لا) ليست في ف.

(٩) في ف: كالعشية.

(١٠) (عشية) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(١١) في ع، ف: قالوا.

رَجُلٌ. وإنَّما يجوزُ حَذفُهُ تخفيفاً.

خبر ما و لا المشبّهتين بليس

قولُهُ: (*خَبَرُ مَا وَلَا المُشَبَّهَتَينِ بِلَيسَ هُوَ المسندُ بعدَ دخولِهما إلى آخره*).

فقولُهُ: (*هو المُسْنَدُ*) شاملٌ لِغيرِهِ، وبقولِهِ: بعدَ دُخولِهِمَا[1] خرجَ غَيْرُهُ.

واعمالُهُمَا بِمعنىً ليسَ هُوَ لغةُ أهلِ الحِجَازِ، وَأَمَّا بنو تميمٍ فَلا يُعمِلُونَهُمَا[2]، وَنَحنُ ذَكرنَا سببَ إعمالِهما فِي المرفوعاتِ وَذَكرنَا أَنَّ عملَ لا بِمَعْنَى ليس شاذٌّ قليلٌ[3].

قولُهُ[4]: (*وَإِذَا زِيدَتْ إِن[5] مَعَ ما إلى أخره*).

اعلمْ أَنَّ عمَل ما[6] يَبطَلُ إِذَا زِيدَتْ إِنْ مَعَهَا][7] [كقولِهِ:

وَمـا إِنْ طِـبُّنَا جُـبْنٌ وَلكِـنْ مـنايانَا ودولةُ آخـرينَا[8]][9]

---

(١) في ل: دخولها.

(٢) الكتاب ١: ٢٨، ومعاني القرآن للاخفش ١: ١٢٩، ولهجة تميم: ٢٤٣.

(٣) في ز: قليل شاذ.

(٤) (قوله) ساقطة من ف.

(٥) من قوله: (ان مع ما) إلى قوله: (إذا زيدت ان) ساقط من ف.

(٦) (ما) ساقطة من ع.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٨) لفروة بن مُسيك المُرادِي، وَقَدْ نُسِبَ إلى الكُميت. والطِب: العادة ويروى: (طعمة) مكان (دولة). الكتاب ١: ٤٧٥، ومعاني القرآن للاخفش ١: ١١٢، والمقتضب ١: ١٩٠، والكامل ١: ٣٤١، والخصائص ٣: ١٠٨، والمحتسب ١: ٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٥ و ١١٣ و ١٢٩، والخزانة ٤: ١١٢.

(٩) مابين المعقفتين ساقط من ل.

وَكَذَلِكَ إِذَا[1] فَصَلَ بينَهُ وَبينَ مَعمُولِهِ شيءٌ آخرُ وَإِنَّما يبطُل عملُهُ هَاهُنا لِضعفِ عملِهِ، لِانَّ (إن)[2] لَمَّا لَمْ تَفصِلْ بينَ ليسَ واسمِهَا، فَلا يُقالُ: لَيسَ إِنْ زيدٌ قائماً فَلانْ لا يفصلُ بينَها وبينَ / ٦٤ ظ / اسمِهَا أَولَى وأجدرُ، لِكونِهَا فرعاً عَلَى ليسَ، وَعدمِ[3] جوازِ أَنْ يكونَ[4] للفرعِ تَصَرُّفُ لا يكونُ لِلأصلِ.

ولا يجوزُ أن تكونَ إنْ هذِهِ نافيةً كما فِي قولِهِ تعالَى: ﴿إِنِ الكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[5] بَلْ هيَ لِتأكيدِ النفيِ، لِانَّها لَوْ كَانَتْ لِلنفيِ لَزِمَ مِن دخولِ (ما) عَلَيها أَنْ يصيرَ ايجاباً، لانَّ النَّفيَ إِذَا دَخَل عَلَى النَّفيِ يصيرُ ايجاباً، وليسَ الامرُ كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ يبطُلُ عَمَلُه إِذَا انتقضَ نفيهُ بِالَّا، نَحو: ما زيدٌ إِلَّا قائمٌ، وَإِنَّما يبطُل عملُه حينئذٍ لِبُطْلانِ السَّببِ الذى هُوَ لاجلِهِ يعملُ، وليسَ [يردُ عَلَيهِ قولُ أَبِي الطيّبِ:][6]

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنجَنُوناً[7] بِاهلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبا[8]

---

(١) (إذا) ساقطة من الأصل.

(٢) (إن) ساقطة من ع.

(٣) في ع، ل: لعدم.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) سورة الملك: ٢٠.

(٦) في ز: قول لا على الطيب.

(٧) في ع، ل: صنوناً.

(٨) ينسب هذا البيت إلى أحد بني سعد، يروى: (أرى) مكان (وما) و (طالب) مكان (صاحب)، و (معللا) مكان (معذبا) والمنجنون: الدولاب الذى يستقى عليه. مؤنث.

←

لِأَنَّهُ منصوبٌ عَلَى المَصدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَا الدهْرُ إلّا يدورُ دوراناً باهلِهِ، وَأنكَرَهُ بعضُ النحويينَ، لِانَّ المنجنونَ[1] ليسَ بمصدرٍ، وَقَالَ: هذِهِ لغةُ العربِ، فَانَّهم يُعمِلونَ (ما) مَعَ انتقاضِ نفيهِ بإلاّ[2].

وليسَ أَيضاً قولُهُ تعالَى: ﴿وَمَا أمرُنا إلّا واحدةٌ﴾[3] بالنّصبِ عَلَى قِراءةِ مَنْ قرأ[4] لِأَنَّها نصبٌ عَلَى الظرفِ، أي: مرةً واحدةً.

وَكَذَلِكَ يبطُلُ عَمَلُهُ إذا تَقَدَّمَ الخبرُ عَلَى اسمِهِ نَحو: مَا قَائمٌ زيدٌ، لِضَعْفِ عَمَلِهِ، فقائمٌ مرفوعٌ بالابتداءِ وزيدٌ فاعِلٌ لَهُ سادٌّ مَسَدَّ الخَبَرِ.

إعلَمْ أَنَّ دخولَ الباءِ [فِي خَبَرِها مُقَدَماً عَلَى اسمِهَا لا يجوزُ عندَ الاكثرينَ، فلا يُقالُ: ما بقائمٍ زيدٌ، لانَّ الباءَ][5] إنَّما تَدْخُلُ عَلَى الخَبَرِ فِي لُغَةِ مَنْ يَنْصِبُهُ دونَ مَنْ يَرفَعُهُ بِخِلافِ مَا إذَا أُبطِلَ عَملُها بإنْ فَإِنَّهُ يجوزُ دُخُولُ الباءِ عَلَى خبرِهَا[6]، نَحو قولِهِ:

← المحتسب ١: ٣٢٨، والجنى الداني: ٣٢٦، ومغني اللبيب ١: ٧٦، وشرح شواهد المغني ١: ٢١٩، وشرح التصريح ١: ١٩٧، وشرح الاشموني ١: ٢٤٨، والخزانة ٤: ١٣٠، واثر المحتسب: ١٨٢.

(١) في ع، ل: مجنونا.

(٢) هذا مذهب يونس بن حبيب. انظر: الكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٦٧، والخزانة ٤: ١٣٠، ويونس البصري: ٢١٩.

(٣) سورة القمر: ٥٠. وما في المصحف وقراءة الجماعة (واحدةٌ) بالرفع.

(٤) لم أجد في مابين يدي من كتب القراءات قراءة بالنصب.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ف: خبره.

لَعَمرُكَ مَا إنْ أَبو مـالِكٍ بواوٍ ولا بضعيفٍ قُواهُ[١]

وَقَدْ أجازَ[٢] قومٌ أيضاً دخولَ الباءِ عَلَى خَبَرِهَا مُقَدَّماً وأنْشَدوا:

لَـوْ أَنَّكَ يَـا عَـلِيّ خُـلِقتَ حُـرّاً

وَمَـا بـالحرِّ أَنتَ ولا الخَـلِيقِ[٣]

وَقولَ[٤] الآخرِ:

الحِـلمُ[٥] رُشْـدٌ ورأْيُ الجِـهلِ مَـرْجِعُهُ

غَـيٌّ وَمَـا بِـالسَّواءِ الغَـيُّ والرَّشَـد[٦]

قَولُهُ: (*وَإِذَا عُطِفَ عَلَيهِ بِمُوجَبٍ فالرَّفْعُ*).

اعلمْ أَنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو مِنْ[٧] أَنْ يكون مُوجباً لما بعدَهُ، أَوْ لَمْ يكـنْ،

---

(١) عجز البيت في الاصل وفي ز: بواوٍ قواه ولا بضعيف. وسقطت كلمة (قـواه) مـن ع، والبـيت للـمتنخل الهذلي، ويروى: (بوانٍ) مكان (بواوٍ). أمالي المرتضى ١: ٣٠٦، والهمع ٢: ١٢٧، وشرح الاشموني ١: ٢٥٢، والخزانة ٤: ١٤٦.

(٢) في ع: أجا.

(٣) البيت لا يعرف قائله ويروى: (حسين) مكان (علي) و (العتيق) مكان (الخـليق)، كـما يـروى: الصـدر هكذا: أمَا وَاللهِ أنْ لَوْ كُنتَ

حُرّاً وَيُروى قَبلَ هذا البيت:

أمَـا واللهِ عَـالِمُ كـلِّ غـيبٍ وربِّ الحِـجرِ والبيتِ العَـتيقِ

معاني القرآن للفراء ٣: ١٩٢، ومغني اللبيب ١: ٣١، وشواهد المغني ١: ١١١، والخزانة ٤: ١٤٠.

(٤) زيادة من ت.

(٥) في ف، ل: الحكم.

(٦) البيت لا يعرف قائله.

(٧) في ع، ل: إمّا.

فَإِنَ كَانَ موجِباً لِما بعدَهُ وَهُوَ بَلْ، وَلكنْ، فالرَّفْعُ، نَحو: ما زَيدٌ قائماً بَلْ قاعدٌ، وَرَفْعُهُ إِمَّا بالعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الخَبرِ، لِأَنَّ[1] محلَهُ الرفعُ[2] فِي الاصلِ[3] لانّهُ[4] خبرُ مبتداٍ.

وَإِمّا بالابتداءِ على تقديرِ أَنْ يكونَ خبرَ مبتداٍ محذوفٍ.

وَإِنْ كَانَ غيرَ مُوجبٍ، وَهُوَ ما عدا بَلْ وَلكن فلا يخلو مِن[5] أنْ يكونَ الخبرُ اسماً جامداً، أو صفةً.

فإِنْ كانَ الاولَ، كانَ حكمُهُ حكمَ المعطوفِ عَلَيهِ، نَحو: ما هذا زيدٌ ولا عمرٌو[6]، ولكنْ يَجوزُ فِيهِ النصبُ حملاً عَلَى لفظِ الخَبرِ، والجرُّ[7] عَلَى تَوهِمِ الباءِ، وتقديرها في الخَبَرِ.

وَإِنْ كَانَ وصفاً فَلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ مُسْنداً إِلى موصوفٍ أجنبي من اسمِ (مَا)، أَو لَمْ يكنْ[8].

فَان كانَ الاولَ، فَلا يَخلُو مِنْ أَنْ يكونَ الوصفُ مقدماً[9] عَلَى الموصوفِ أَوْ لَمْ يكنْ.

---

(١) في الاصل، وفي ز: لانه.

(٢) في ل: رفع.

(٣) في ل: بالأصل.

(٤) في ع، ف، ل: لكونه.

(٥) في ل: أما.

(٦) في ل: زيدا ولا عمرا.

(٧) في ل: الحق.

(٨) زاد في ع: كذلك.

(٩) في ع، ف، ل: متقدما.

فَإِنْ كَانَ لَمْ يَجُزْ فِي الصِفَةِ إِلّا الرَّفْعُ، وَكَذلِكَ فِي الموصوفِ، نَحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرٌو، فعمرٌو مبتدأٌ وقاعدٌ خبرُهُ، والجملةُ معطوفةٌ عَلَى الجملةِ، ويمتنعُ النّصبُ والجرُّ، أَمَّا النّصبُ فلِأنَّهُ لو جازَ، لكانَ إِمّا معطوفاً عَلَى الخبرِ عطفَ مفردٍ عَلَى مفردٍ، ويكونُ ما بعدَهُ مرفوعاً بالفاعليةِ، وَهُوَ مُحالٌ للاشتراطِ فِي المعطوفِ ما اشتُرِطَ فِي المعطوفِ عَلَيهِ مِنْ وجوبِ الضميرِ وَعَدَمِهِ.

وَإِمَّا أَنْ يكونَ معطوفاً عَلَى الخبرِ، وَالمَوصُوفُ / ٦٥ و / معطوفاً عَلَى الاسمِ، وَهُوَ مُحالٌ أيضاً لامتناعِ تَقَدُّمِ الخبرِ عَلَى الاسمِ فِي المعطوفِ عَلَيهِ الذي هُوَ الاصلُ، فالأَولَى أَن يمتنعَ فِي المعطوفِ.

وَأَمَّا الجَرُّ فلانَّهُ لَوْ جَازَ لكانَ إِمَّا معطوفاً عَلَى الخَبَرِ بِتَوَهُمِ حَرفِ الجَرِّ فِي الخَبَرِ عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ مَا بعدَهُ مرفوعاً بِهِ، أَو عَلَى تقديرِ أَنْ يَكونَ معطوفاً عَلَى الاسمِ، وَكُلُّ واحدٍ مِنْهُما مُتَعَذِرٌ كَمَا ذَكرنَا فِي النَّصبِ، وَليسَ قولُنا: ليسَ زيدٌ قائماً، ولا قاعداً عمرٌو كَذَلِكَ لِجوازِ تقديمِ الخَبَرِ عَلَى الاسمِ فِي المَعطُوفِ والمعطوفِ عَلَيهِ فِي ليسَ، لكونهِ فِعلاً كثيرَ التَّصَرُّفِ بالنسبةِ إِلى (ما)، وَإِنْ كَانَ الوصفُ متأخراً عنهُ جازَ النَّصبُ، نَحو: مَا زيدٌ قائماً، ولا عمرٌو قاعداً عَلَى تقديرِ أَنْ يكونَ عمرٌو مبتدأً وقاعدٌ خبرُهُ والجملةُ معطوفةٌ عَلَى الجملةِ، وَلَا يجوزُ الجَرُّ، وَلَمْ يَجُزْ فِي الموصوفِ إِلّا الرفعُ.

وَإِنْ لَمْ يَكنْ مسنداً إِلى موصوفٍ أَجنبي، فَلا يَخلُو مِنْ أَنْ يكونَ مسنداً إِلى ضميرٍ يرجِعُ إِلى اسمِ (ما) أَو إِلى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ بِأَنْ يكونَ فِيهِ ضميرٌ يَرجِعُ إِلى

اسمِ (ما).

فَإِنْ كَانَ الاولَ جازَ فِي الوصفِ النَّصبُ والجَرُّ، نَحو: ما زيدٌ قائماً وَلا قاعداً بالنّصب والجرّ.

أَمَّا النّصبُ فظاهرٌ.

وَأَمّا الجرّ فَعَلى تَوَهُم الباءِ في الخَبر، كَقَولِهِ:

بَـدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُـدْرِكَ مَـا مَـضَى

وَلا سَـابِقٍ شَـيئاً إِذا كَـانَ جَـائيا[1]

وَإِنْ كَانَ الوصفُ مسنداً إِلى ما هوَ مِنَ سَبَبِ اسمِ (ما) جَازَ[2] فِي الوصـفِ الرفعُ والنَّصبُ والجَرُّ، نَحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً أبوهُ.

أَمَّا النَّصبُ فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الجرُّ فَعلَى تَوَهُّمِ الباءِ فِي الخَبَرِ، كَقَولِهِ:

مَشَـائِيمُ لَـيسُوا مُـصْلِحِينَ عَشَـيرَةً

وَلا نَـاعِبٍ إِلّا بِـبينٍ غُـرابُهَـا[3]

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى المازني، وفي الديوان: (ولا سابقِ شيء) مكان (ولا سابق شيئاً)، ويروى: (سابقاً) مكان (سابقٍ) وينسب البيت أيضاً إلى صرفة بن أنس الانصاري وغيره.

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة ثعلب ـ طبعة دار الكتب: ٢٨٧، والكتاب ١: ٨٣ و ١٥٤، والخصائص ٢: ٣٥٣.

(٢) في ز: اسم جاز.

(٣) ينسب البيت إلى الاحوص الرياحي اليربوعي واسمه زيد بن عمرو، كما ينسب إلى أبي ذؤيب وإلى ←

وَأَمَّا الرفعُ فَعَلَى تقديرِ أن يكونَ أبُوه مبتدأً وقاعدٌ خبرُهُ، والجملةُ معطوفةٌ عَلَى جملةٍ مُتَقَدِّمَةٍ.

واعلمْ أنّ هذِهِ الاحكامَ التي ذكرناها لا تتفاوتُ إذا كانتِ الباءُ داخلةً عَلَى خبرِها، ويجُوز العطفُ على لفظِهِ ومحلِّهِ، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ، كقولِهِ:

مُـعاوي إنَّـنَا بَـشَرٌ فَأسْـجِحْ

فَلَسنَا بـالجبالِ وَلا الحَـدِيدا[1]

غَيرَ أَنَّ العطفَ عَلَى اللفظِ أَجودُ عِندَ سيبويهِ[2] لكونهِ مُطابقاً للـفظِ الاولِ وَمَعْنَاهُ وتطابقُ اللفظين مَعَ تطابقِ[3] المَعنَيينِ أَوْلَى.

← الفرزدق. ويروى: (ناعباً) مكـان (نـاعبٍ). ديـوان الفـرزدق: ٢٣، والكـتاب ١: ٨٣ و ١٥٤ و ٤١٨، والخصائص ٢: ٣٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٢ و ٥: ٦٨، ومغني اللبيب ١: ٣١ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٧١.

(١) البيت ينسب لِعُقَيبَةَ بنِ هُبيرة الاسدي ولعبدِالله بن الزّبير الاسـدي. الكـتاب ١: ٣٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨، والمقتضب ٢: ٣٣٧ و ٤: ١١٢، وشرح أبيات سيبويه: ٦٦، والخزانة ٢: ٢٦٠.

(٢) الكتاب ١: ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) في ل: تساوي، وفي ف: تطابق تساوي.

المجرورات

لماذا سمِّي الجرُّ جرّاً؟ العامل في المضاف إليه.

قَولُهُ[١]: (*هُوَ*[٢] *ما اشتَمَلَ عَلَى عَلَم المُضافِ إليه*).

[أَيْ: مَا اشتَمَلَ عَلَى الجرّ، وَإنَّما سُمِّي الجرُّ جَرّاً][٣] لِتَسَفُّلِ[٤] علامتِهِ فِي الفَمِ[٥]، وَهِيَ الكسرةُ.

واعلمْ أَنَّ العامِلَ فِي المضافِ إليه شيءٌ، والمُقتَضِي للاعرابِ شيءٌ، كما كانَ فِي الفاعلِ والمفعولِ.

فَالمُقتَضِي هُوَ الاضافةُ، كالفَاعليةِ والمفعوليةِ، والعامِلُ إمّا الحرفُ[٦]، نَحو مَرَرْتُ بزيدٍ، وَإمّا الاسمُ الأولُ المضاف[٧] مِنْ[٨] حَيثُ أَنَّهُ مضافٌ إلى الثانِي، وإلّا لكانَ العامِلُ: إمّا الاسمَ الأولَ [مِنْ حيثُ هُوَ هُوَ][٩]، وَهُوَ باطلٌ، [لكونِهِ مثلَ الاسمِ

---

(١) ساقطة من ع، ف.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ل: لتستقل.

(٥) في ل: الضمّ.

(٦) في ع، ل: الحروف.

(٧) (المضاف) ساقطة من الأصل، ومن ز، ل.

(٨) في ل: فمن.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

الثاني مِنْ حَيثُ أَنَّهُ اسمٌ، وَإِمَّا الحرفَ المحذوفَ وَهُوَ أَيضاً باطلٌ][1]، لِأَنَّهُ أضعفُ مِنْ أَنْ يعمَلَ مُقَدَّراً، وإِمّا الاضافةَ المعنويةَ أَيْ: كونُ الاولِ مضافاً إِلى الثانِي، وَهُوَ أَيضاً[2] ضعيفٌ، لِأَنَّ العامِلُ المعنويُّ ليسَ إِلّا فِي المبتدإِ والخبرِ، والفعلِ المضارعِ، وفِي التوابعِ بالاجماعِ.

فتعيَّنَ أَنْ يكونَ[3] العامِلُ هُوَ الاسمُ الاولُ، لا مَنْ حيثُ هُوَ هُوَ بَلْ مِنْ حيثُ أَنَّهُ مضافٌ إِلى ما بعدَهُ.

المضاف إليه

تعريفه:

قولُهُ: (*والمضافُ إِليه [كُلُّ اسمٍ نُسبَ إِليه شَيءٌ بواسطةِ حرفِ الجرِّ لفظاً أَو تقديراً مراداً*][4]).

اعلمْ أَنَّهُ لَمَّا أَخَذَ فِي تعريفِ المجروراتِ وَالمضافِ إِليهِ / ٦٥ ظ / وَلَمْ يكنِ المضافُ إِليهِ هُنا بِنَفْسِهِ احتاج إِلى تَعرِيفِهِ فَعَرَّفَهُ هَاهُنا[5]، فَقَولُهُ: (*كُلُّ اسمٍ نُسِبَ إِليهِ شيءٌ*) شامِلٌ لغيرِهِ كالفاعلِ فِي قامَ زيدٌ، وقولُهُ: (*بواسطةِ حرفِ جرٍّ*)، خَرَجَ

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) (ايضاً) ليست في ز.

(٣) (يكون) ساقطة من ز.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (هاهنا) ليست في ل.

عَنْهُ غيرُهُ، وقولُهُ: (لفظاً)، لِيدْخُلَ فِيهِ المجرورُ[١] بحرفِ الجرِّ الملفوظِ، نَحو: مَرَرْتُ بزيدٍ.

وقولُهُ: (أو تقديراً) [ليدخُلَ فِيهِ المجرورُ][٢] باضافةِ اسمٍ إلى مِثْلِهِ، نَحو: غُلامُ زيدٍ.

وَقَولُهُ: (مراداً) احترازٌ مِنَ الظروفِ، كقولِكَ: قُمْتُ يومَ الجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ نُسِبَ إليهِ بِواسطَةِ حرفِ الجَرِّ، وَهُوَ (فِي) تقديراً[٣]، لَكِنَّهُ لَيسَ بمرادٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مراداً لَكَانَ مجروراً.

وَيَظهَرُ مِنْ هَذَا الكلامِ، أَنَّ انجرارَ[٤] المُضافِ إليهِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ المُقَدَّرِ المرادِ، وَهُوَ خِلافُ مَا ذَكَرنَا مِنْ قَبْلُ.

وَذَكَرَ عبدُالقاهرِ مَا هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ[٥]: النحويونَ يقولون[٦]: إِنَّ معنَى غلامِ زيدٍ غلامٌ لزيدٍ[٧] إيضاحاً لمعنَى الجرِّ، لانَّ اللامَ مُقَدَّرَةٌ، كَيفَ والمضافُ إليهِ مِنَ المضافِ بِمنزلةِ التنوينِ مِنَ المنوَّنِ، وَكَمَا لا يجوزُ أَن يُفْصَلَ بينَ

---

(١) في ت: المجرورات.

(٢) المحصور بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في ل: في تقدير (في).

(٤) في ل: الجر و.

(٥) المقتصد ٢: ٨٧١. والمؤلف نقل كلام الجرجاني هنا نصّا.

(٦) (يقولون) ساقطة من ل.

(٧) قال المبرد في المقتضب ٤: ١٤٣: (قولك المال لزيد كقولك مال زيد. وكما تقول: هذا أخو لزيد. وجار له. وصاحب له. فهذا بمنزلة قوله: جاره وصاحبه).

المنوَّنِ والتنوينِ[١] بِشيءٍ مَلْفُوظٍ، وَمُقَدَّرٍ، فَكَذَلِكَ لا يجوزُ، هَاهُنَا أَنْ يُفصلَ بَينَهُمَا باللامِ، وَلانَّ اللامَ لَوْ كَانَتْ مُقَدَّرَةً هَاهُنَا، حَتَّى يكونَ الجَرُّ بِهَا لَوَجَبَ أَنْ لا يُحْذَفَ التنوينُ، فَيُقَالُ: غُلامُ زيدٍ [كَمَا إِذَا ظَهَرَ، وَذَلِكَ لا يقولُهُ أحدٌ]، وَوَجَبَ أَنْ يكونَ المُضافُ نَكِرةً [كَمَا إِذَا ظَهَرَ][٢]، وَفِيهِ نظرٌ، ثُمَّ قَالَ: وَ[٣]إِنَّما قُلنَا إِنَّ الجرَّ بِمعنَى اللامِ قَصْداً إِلى أَنَّ الاسماءَ إِنَّما عَمِلَتِ الجرَّ حيثُ كانَ فِي الكَلامِ مَعنَى حرفِ الجرِّ لِأَنَّ الاسماءَ المحضةَ لَا أَصْلَ لَها فِي العَمَلِ، وَإِنَّما العملُ للافعالِ والحُروفِ.

وَإِنَّما قَالَ: (*نُسِبَ إِليهِ شَيءٌ*) [وَلَمْ يَقُلْ: (نُسِبَ إِليهِ اسمٌ[٤])][٥] لِيشمَلَ مِثلَ قَولِنَا: مَرَرْتُ بزيدٍ فإِنَّ زيداً لَمْ يُنْسَبْ إِليهِ اسمٌ، بَل نُسِبَ إِليهِ[٦] شَيءٌ وَهُوَ [الفِعْلُ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: إِنَّهُ يَردُ عَلَيهِ[٧] النَّقْضُ بِمثلِ: ما جاءَنِي مِنْ أَحَدٍ فَإِنَّ أحدٍ نُسِبَ إِليهِ شَيءٌ، وَهُوَ][٨] جَاءنِي لا بِواسِطَةِ حرفِ جرٍّ، لانَّ حرفَ الجرِّ هٰاهُنا لَيسَ لأجلِ النِّسبةِ، بَلْ لأجلِ التأكيدِ وبالافعالِ التي هيَ مضافٌ إِليهِ، فَإِنَّ الظروفَ يُنسبُ إِليها لا بواسطةِ حرفِ الجرِّ لا لفظاً ولا تقديراً معَ أَنَّها لَيْسَتْ باسماءٍ[٩]،

---

(١) في ل: النون.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) (الواو) ليس في ع.

(٤) في ت: اسم نسب اليه.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) (اليه) ساقطة من ف.

(٧) كلمة (عليه) ساقطة من ت، ع، وفي ف: النقض عليه.

(٨) مابين المعقفتين ساقط من ز.

(٩) في ف: اسم.

كَقولِهِ تَعالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[١].

قولُهُ: (فَالتَقدِيرُ شرطُهُ أَنْ يكونَ المضافُ اسماً مجرداً تنوينه لِأجلِها)[٢].

أَيْ: شَرْطُ المضافِ إليهِ المجرورِ بتقديرِ حرفِ الجرِّ معنوياً كَانَ أَوْ لفظياً أَنْ يُجَرَّدَ المضافُ مِنَ التّنوينِ وَمَا يقومُ مَقامَها مِنَ النونِ [لِاجل الاضافةِ][٣] لِأَنَّهُمَا مِما لا يجتمعانِ، لِأَنَّ وجُودَ التنوينِ يُؤْذِنُ بِتَمامِ الاسمِ، وانقطاعِهِ، والاضافةُ تُؤذِنُ باتصالِهِ بِمَا بَعْدَهُ وَعدمِ انقطاعِهِ، فَلَوْ اجتمعَ التنوينُ مَعَ الاضافةِ لَزِمَ كونُ المضافِ متصلاً بالمضافِ إليهِ، وغيرُ متصلٍ بِهِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ، وَكَذَلِكَ حُكمُ ما يقومُ مَقامَ التنوينِ.

إِنَّما شَرَطَ[٤] تجريدَ التنوينِ لاجلِ الاضافةِ احترازاً[٥] مِنْ حَذْفِ التنوينِ، لاجلِ غَيرِها، كحذفِهِ مثلاً[٦] لالتقاءِ الساكنينِ كَقولِهِ:

تُذْهِلُ الشَّيخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبدِي

عَنْ خِدامِ العَقِيلةُ العذراءُ[٧]

---

(١) سورة المائدة: ١١٩.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ع، ف، ل: قال.

(٥) في ف: احتراز.

(٦) زيادة من ع، ل.

(٧) الخِدام جَمْعُ خَدَمَة وَهُوَ الخَلخال ويطلق على الساق لأنه موضعه. والبيت لِمُهلهل بن قيس الرُّقَيّات. الديوان: ١٠، ولسان العرب ـ خدم ـ ١٥: ٥٧، و ـ شعا ـ ١٩: ٦٤.

[فَالعَقِيلةُ فاعلةُ تبدِي][1] وَحُذِفَ التنوينُ مِنْ خَدَامِ لالتقاءِ الساكنينِ، وَهُمَا التنوينُ ولامُ التعريفِ.

وَ[2]لا يُقَالُ: إنَّ[3] قَولَهُ: (مجرداً[4] تنوينُهُ) لاجلِ الاضافةِ لَيسَ بِشَرْطٍ لِمَا ذَكَرَهُ لِتَخَلُّفِهِ عنهُ، وامتناعِ تَخَلُّفِ الشرطِ عَنِ المشروطِ، كَالاسماءِ المُضَافَةِ التي لا تنوينَ فِيها أصلاً، كإذْ، وإذا، وحيثُ، وجميعَ ما لا ينصرفُ، لأنَّا نَقُولُ: إنَّ مَعنَى قَولِهِ: مجرَّداً تنوينُهُ لِأجلِها / ٦٦ و / أَنَّهُ[5] يُقَدَّرُ[6] فِيهِ أَنْ لَوْ كَانَ فِيهِ تَنوينٌ لَحُذِفَ لِأجلَها.

الاضافة المعنوية واللفظية

قولُهُ: *(وَهِيَ معنويةٌ ولفظيةٌ، فالمعنويةُ أَنْ يكونَ المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى مَعمُولِها)*.

وَإِنَّما لَمْ يقتصر عَلَى قولِهِ: غيرَ صفةٍ، وقيّد الصّفة بقوله مضافةً إلى معمُولِها، لِأَنَّهُ لَوْ اقتصرَ عَلَيهِ لَخَرَجَ عنهُ الصِّفَةُ المُضَافَةُ إلى غيرِ مَعمُولِهَا، وَهُوَ منهُ، نَحو:

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) (الواو) ليست في ع.

(٣) في ل: أنه.

(٤) في ل: تجرد

(٥) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) في ف: ليقدر.

مصارعُ مراغةَ[١]، فَإنَّ هَذِهِ الاضافةَ إضَافَةٌ معنويةٌ.

أقسام الاضافة

قولُهُ[٢]: (*وهيَ إمّا*[٣] *بمعنَى اللام*) إلى قولِهِ: (*وضَرِبَ اليومَ*).

اعلمْ أَنَّ الإضافةَ عَلَى ثلاثةِ أَضْرُبٍ: إضَافَةٌ بِمَعْنَى اللامِ، وإضَافَةٌ بِمَعْنَى مِنْ، وإضَافَةٌ بِمَعْنَى فِي: لِأَنَّ المُضَافَ إليهِ إنْ كَانَ مِنْ جِنسِ المُضَافِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحمَلَ المُضافُ إليهِ عَلَى المضافِ خبراً أَوْ صِفَةً، كَانَتِ الإضَافَةُ بِمَعْنَى مِنْ، نَحو: خَاتَمُ فضةٍ، وَبَابُ سَاجٍ.

وَإنْ كَانَ ظَرفَ المضافِ كَانَتْ[٤] بِمَعْنَى فِي، نَحو: ضُرِبَ اليومَ وَثَبَتُ الغَدَرِ، وَهُوَ قَليلٌ.

وَإنْ لَمْ يَكُنِ المضافُ إليهِ مِنْ[٥] جِنسِ المُضافِ وَلا ظَرْفِهِ، كَانَتْ بِمَعْنَى اللامِ، نَحو: غلامُ رجلٍ ودارُ عمرٍو.

وَقَالَ ابنُ[٦] جعفرٍ[٧]: ان عبدالقَاهِرِ هُوَ الذي زَعَمَ أَنَّ لَهُم إضَافَةً بِمَعْنَى فِي،

---

(١) لم أجد هذا القول في ما رجعت اليه من المصادر.

(٢) الكلمة ساقطة من ف.

(٣) الكلمة ساقطة من ل.

(٤) في ف: كان.

(٥) (من) ساقطة من ع، ف، ل.

(٦) في ل: عبدالجعفر، ف: أبو جعفر.

(٧) تقدمت ترجمته في ١: ٢٦٣.

وَمَثَّلَها بقولِهِمْ: فُلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ[١]. أَي: ثَبْتٌ فِي الغَدَرِ: أَي ثَابِتٌ فِي كَلامٍ وَمَقالٍ[٢] وَشَدائِدَ[٣] والذي حَدَاهُ إِلى[٤] جَعْلِهَا بِمَعْنَى فِي تقديرُهُم إِياهَا بِفِي[٥] وَهَذَا جَرْيٌ عَلَى الاتساعِ، إِذ ثَبَتَ هُنا[٦] بِمَعْنَى ثَابِت، وَثَابِتٌ[٧] صِفَةٌ، فَإِذاً هذِهِ الإِضَافَةُ لَفظِيةٌ.

عمل الاضافة المعنوية

قولُهُ: *(وَتُفيدُ تَعريفاً مَعَ المعرفةِ، وَتخصيصاً مَعَ النكرةِ)*.

أَيْ: تُفيدُ الإِضَافَةُ المعنويةُ تعريفَ المُضافِ، نَحو: غُلامُ زيدٍ إِنْ كَانَتِ الإِضَافَةُ إِلى المَعرِفَةِ، لِأَنَّها عَيَّنَتْهُ وَأَوْضَحَتهُ غايةَ الإِيضاحِ، وَجَعَلَتْهُ بحيثُ تُوضَعُ اليدُ عَلَيهِ، ثُمَّ تعريفُ هذِهِ الإِضافةِ للمضافِ تَختَلِفُ بِحَسَبِ المُضَافِ إِليهِ فِي التعريفِ.

وتفيدُ تَخصيصَهُ، إِنْ كانتِ[٨] الاضافةُ إِلى النَكِرَةِ، نَحو: غلامُ رَجُلٍ، لِأَنَّهُ تَمَيَّزَ

---

(١) يقال: مَا أَثْبَتَ غَدَرَهُ، أَيْ ما اثْبَتَهُ عِنْدَ الغَدَرِ، والغَدَرُ: الجِحْرَةُ واللخاقيقُ مِن الارضِ المُتَعادِيةِ، يُقَالُ ذَلِكَ للفَرسِ وللرجُلِ إِذاكانَ لِسَانُهُ يَثبتُ فِي موضعِ الزللِ والخصومةِ. اصلاح المنطق لابن السكيت ـ دار المعارف: ٣٨٠.

(٢) في ع: مثال.

(٣) في الاصل، ز، ل: شديد.

(٤) في ل: أي.

(٥) في ل: فلي.

(٦) في ع، ف: هاهنا.

(٧) (وثابت) ليس في ع.

(٨) في ف: كان.

عَنْ[١] غُلامِ امرأةٍ، وَعَنْ غُلامِ صَبيٍّ[٢]، وَلكنَّهُ لَمْ تَنْتَهِ فِي التعريفِ[٣] والايضاحِ إلى مَرْتَبَةِ الاولِ، إلّا اسماءٌ تَوَغَّلَتْ فِي الابهامِ، فَإنَّها، وَإنْ أضيفتْ إلى المَعارِفِ إضافةً معنويةً، نكراتٌ لا تكتسي مِنَ الإضَافةِ التَّعْريفَ، نَحو: غيرٍ، ومثلٍ، وَشِبْهٍ[٤]، وَلذَلِكَ وُصِفَتْ[٥] بِهَا النكراتُ، مِثلُ[٦]: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غيرِكَ، ومثلكَ وشِبْهِكَ، ودخلَ[٧] عَلَيها ربَّ كقولِهِ:

يَارُبَّ مِثلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرةٍ

بَيضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلَاقِ[٨]

اللهمَّ إلّا إذا اشتُهِرَ المُضَافُ بِمُغَايَرَةِ المضافِ إليهِ فِي غَيرِ[٩] وَبِما تِلَتِهِ[١٠] فِي غَيْرِهِ كَقَولِكَ: عليكَ بالحَرَكَةِ غَيرِ السكونِ، وَكَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾[١١].

---

(١) (عن) ساقطة من ل.

(٢) في ف: الصبي.

(٣) في ع، ف، ل: التعيين.

(٤) في ع، ل: مثل وغير وشبه، وفي ز: غير وشبه ومثل.

(٥) في الأصل، وفي ز، ل: وصف.

(٦) في ع، ف: فقيل.

(٧) في ف، ل: ادخل.

(٨) البيت لابي محجن الثقفي. الكتاب ١: ٢١٢ و ٣٥٠، والمقتضب ٤: ٢٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٦.

(٩) في الأصل، وفي ز: غيره.

(١٠) في ل: ما يليه.

(١١) سورة الفاتحة: ٧.

وَقَالَ بعضُهُم: إنَّ هَذِهِ الاسماءَ إنَّما لَمْ يَتَعَرَّفْنَ بِالإِضَافَةِ لِكَونِ إِضَافَتِهِنَّ إِضَافَةً لفظيةً، لِكونِ الغَيرِ بِمَعْنَى المُغَايَرةِ، والمِثلِ بِمَعْنَى المماثلةِ[1]، والشِبْهِ بِمَعْنَى المُشَابَهَةِ[2]، لا لِتوغُّلِهَا فِي الابهامِ، وإلّا لَكَانَ المُغايِرُ والمُماثِلُ والمُشَابِهُ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالُ: مَرَرْتُ[3] بالرجلِ المغايرِ أبوهُ أباكَ، لكنَّهُ يُقالُ[4]: لا يُقالُ لَوْ كَانَتِ الإِضَافَةُ فِيهِ[5] لَفظِيةً لَجَازَ اجتماعُ اللامِ فِيها مضافاتٍ. لانّا نَقُولُ: لا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِأَنَّها، وَانْ كَانَتْ فِي الاصلِ صفاتٍ اغتَصَبَتْ طَرفاً[6] مِن الاسميةِ، وَلِذَلِكَ لا تَعمَلُ عَمَلَ سائِرِ الصِفَاتِ، فَلا يُقَالُ: مَرَرْتُ بالرَجُلِ المِثلِ غلامِهِ البدرُ، فَمِنْ حَيْثُ هِيَ صفاتٌ فِي الأَصْلِ فالاضافَةُ فِيها لفظيةٌ، وَمِنْ حيثُ أَنَّها أسماءٌ لَمْ يَجُزِ اجتماعُ / ٦٦ ظ / الالفِ واللامِ فِيها مَعَ الإِضَافةِ تَوفِيراً لِحظِّها، وَهُوَ ضعيفٌ، وَالأَولُ أَقوى، أَمَّا ضَعْفُهُ، فلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لجازَ اجتماعُ الالفِ واللامِ مَعَ الإِضَافةِ فِيهَا.

وَجَوابُهُ بِأَنَّهُ[7] لَمْ تَجْتَمِعْ لِأَنَّها اغتصبتْ[8] طرفاً[9] مِنَ الاسميةِ، وَلِهَذَا لَمْ يَعمَلْ دليلٌ قويٌّ عَلَى أَنَّ تِلكَ الإِضَافَةَ غَيرُ لفظيةٍ، وَأَمَّا ايرادُهُ عَلَى الأَولِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَما

---

(١) في ع: المماثل.

(٢) في ع: المشابه.

(٣) (مررت) ساقطة من ع.

(٤) (يقال) ساقطة من ع.

(٥) (فيه) ساقطة من: ع، ل.

(٦) في ع: ظرفا.

(٧) في ل: أنه.

(٨) في ل: اخصب.

(٩) في ع: ظرفا.

ذَكَرَهُ لَكَانَ المغايرُ والمماثِلُ كَذَلِكَ إلى آخِرِ ما ذَكَرَهُ فَهُوَ ممنوعٌ لِجوازِ أَنْ يَكونَ المغايرُ والمماثلُ مِنْ حيثُ المَفهومِ كَذَلِكَ، وَتَعْرِيفُهُ بلامِ العهدِ[1].

شروط الاضافة المعنوية

قولُهُ: (*وشرطُها تجريدُ المضافِ من التعريف*).

أَي: وشرطُ الإِضَافَةِ المعنويةِ تجريدُ[2] المضافِ مِنَ التعريفِ إِنْ كَانَ فِيهِ[3] تعريفٌ لِيُمكنَ إِضَافَتُهُ.

أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَمَاً فَكَمَا إِذَا وَقَعَ فِيهِ اشتِرَاكٌ اتفاقِيٌّ كَقَولِ الشَّاعِرِ:

عَــلَا زَيْـدُنَا يـومَ النَّـقَا رأسَ زَيْـدِكُم

بــابيضَ مــاضِي الشَّــفْرَتَينِ يَمَـانِ[4]

وَأَمَّا المُضْمَراتُ والمُبْهَمَاتُ فَلَمْ يُمكنْ اضَافَتُهُمَا إلى شيءٍ، لأنَّهُمَا وُضِعَتَا عَلَى العرفانِ فَلَمْ يُمكنْ سَلبُ التعريفِ [المُنافِي[5] للإِضَافَةِ][6] [لِتُمكِّنِ الإِضَافَةِ][7].

---

(١) في ل: التعريف.

(٢) في ع: أن يجرد.

(٣) في ع: فيها.

(٤) في ع: تمام. والبيت لرجل من طي. ويروى: (الحمى) مكان (النقا) و (مشحوذ الغرار) و (مصقول الغرار) مكان (ماضي الشفرتين). الكامل ٣: ١٥٧، ومغني اللبيب ١: ٥٣، والخزانة ٢: ٢٢٤.

(٥) في ت: منافي.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ز.

(٧) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

وَأَمَّا مَا فِيهِ لامُ التعريفِ، فَلِكراهَتِهِم أَنْ يَجمَعوا بينَ التعريفينِ.

وَالحاصِلُ أَنَّ شَرْطَ الإِضَافَةِ المعنويةِ كونُ المُضافِ نكرةً، لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعرِفَةً، امتنعَ تعريفهُ وتخصيصُهُ، لانَّ المُعَرَّفَ لا يُعَرَّفُ، وَلا يُخَصَّصُ لامتناعِ تحصيلِ الحَاصِلِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْرِفَةً[1] فَالمُضَافُ إِليهِ [معرفةٌ أَوْ نكرةٌ][2] فَإِنْ كَانَ الأولَ لَزِمَ اجتماعُ التعريفينِ فِي المضافِ، لِكَونِهِ معرفةً، واكتسابِهِ التعريفَ مِنْ المُضَافِ إِليهِ، وَإِنْ كَانَ الثانِي لَمْ تَكُنْ[3] فِي الاضَافَةِ فَائِدَةٌ، فَإِذاً لَمْ يُضَفْ.

اضافة العدد المعرّف إلى المعدود

قَولُهُ: (*وَمَا أَجازَهُ الكوفيونَ [مِنَ الثلاثةِ الاثوابِ وَشِبْهِهِ مِنَ العَدَدِ ضعيفٌ*][4]).

إِعْلَمْ أَنَّ المُضَافَ والمُضَافَ[5] إِليهِ لا يَخْلُو مِنْ[6] أَنْ يدخُلَ عَلَى كُلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا لامُ التعريفِ أَوْ لا يدخُلَ عَلَى شيءٍ مِنْهُمَا، أَوْ يَدخُلَ عَلَى المُضَافِ دُونَ المضافِ إِليهِ أَوْ بِالعكسِ، فَهذِهِ اقسامٌ أربعةٌ.

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ل: نكرة أو معرفة.

(٣) في ل: تلزم.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (والمضاف) ليس في ف.

(٦) في ل: إنما.

أَمَّا القسم الرابعُ: فَمُتَّفَقٌ عَلَى جوازِهِ، نَحو: غلامُ الرَّجلِ.

وَأَمَّا القِسْم الثالثُ: فَهُوَ عَلَى ضربينِ:

مُتَّفَقٌ عَلَيه، نَحو: الضَّارِبا زيدٍ، وَالضاربُو زيدٍ، والضَّارِبُكَ.

وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، نَحو[1]: الضاربُ زيدٍ، فَاجَازَهُ الفَرّاءُ[2] وَمَنَعهُ الباقُونَ، وَحَكى الاخفشُ النِّصفُ دِرْهَمٍ والثلثُ دِرْهَمٍ.

وَأَمَّا القِسْم الثاني: فَمُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ، نَحو: غُلامُ زيدٍ، وَدَارُ بكرٍ، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا القِسمُ الأولُ: فَعَلى ضَربينِ:

ضربٌ: مجمعٌ عَلَى جوازِهِ: نَحو: الحَسَنُ الوجهِ، والضاربُ الرَّجلِ.

وضربٌ: مُخْتَلَفٌ فِيهِ: نَحو: الثَّلاثةُ الأثوابِ، فالكُوفِيونَ أَجَازُوا إِضَافَةَ الاعدادِ المُعَرَّفَةِ إِلى المعدوداتِ، نَحو: الثلاثةُ الاثوابِ والخمسةُ الدَّراهمِ[3].

وَاستَدَلُوا عَلَيهِ[4] بالنَّقلِ والاستعمالِ، وَبِأَنَّ الاعدادَ نفسُ المَعْدُودَاتِ فِي المعنَى بِخِلافِ بَابِ غُلامِ زيدٍ.

وَلِمَّا كانَتْ هِيَ المعدوداتِ فِي المَعْنَى، وَ [كانَتِ الجُزْءَ الأولَ، فَيَكونُ أشبهَ بالتعريفِ.

---

(١) كلمة (نحو) ليست في ف.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٢.

(٣) المصدر السابق ٢: ١٢١.

(٤) (عليه) ساقطة من ف.

أَوْ نقولُ[١]: وَلَمَّا كانَتْ هِيَ المعدوداتِ فِي المعنَى[٢]، وَ[٣] جازَ دُخُولُ لامِ التعريفِ عَلَى المعدوداتِ، جَازَ دخولُها عَلَى الأعدادِ.

أَوْ بالشَّبَهَ بالحَسَنِ الوَجْهِ، وَهُوَ ضَعيفٌ.

أَمَّا النَّقلُ فلكونِهِ عن قومٍ غيرِ فصحاءٍ[٤].

وَأَمَّا كونُها نفسَ المعدوداتِ فِي المَعنَى، وكانَتْ أَشبهَ بالتعريفِ، فَلا نُسَلِّمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، وإِلّا لامتنعَ[٥] إِضَافةُ أَحدِهما / ٦٧ و / إِلى الآخرِ، [وَلَئِنْ سَلَّمنا ذَلِكَ، لكنَّ تعريفَها عَنِ المضافِ إِليهِ كافٍ[٦] فَلَمْ نحتجْ إِلى تعريفٍ آخرَ[٧]،][٨] فَلِمَ[٩] قُلتُمْ إِنَّهُ لَيسَ بِكافٍ[١٠] [لابدَّ لَهُ مِنْ دَليلٍ][١١]؟

أَمَّا قولُهُ: *إِنَّها هِيَ المعدوداتُ، [فَجَازَ دخولُ لامِ التعريفِ عَلَيها كَمَا جَازَ عَلَى المعدوداتِ.*

---

(١) في ع: يقولون.

(٢) (في المعنى) ساقطة من ل.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٢.

(٥) في ف: إمتنع.

(٦) في ت: كان.

(٧) في ف: آخر له.

(٨) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٩) في الأصل وفي ف: لم.

(١٠) في ف، ل: كذلك.

(١١) زيادة من ل.

قُلْنَا لانُسَلِّمُ أَنَّها نفسُ[1] المعدودابِ [2] وَلئِنْ سَلَّمْنَا ذلِكَ لكنْ لا نسلّم أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجازَ دخولُ حرفِ التعريفِ عَلَيهِ، [و ظاهرُ أَنَّهُ لَيسَ كَذَلِكَ] [3] فَإِنَّ الخاتَمَ فِي قَولِنا: خَاتَمٌ فِضةٍ هُوَ الفِضةُ[4] مَعَ امتناعِ دخُولِ حرفِ التَّعرِيفِ عَلَيهِ.

وَأَمَّا تَشبيهُهُ **بالحَسَنِ الوَجْهِ**، فالفرقُ ظاهرٌ بَيْنَهُما وَهُوَ أَنَّ الوَجْـهَ فَـاعِلٌ فِي المَعْنَى، والمعدودُ ليسَ كَذَلِكَ. ثُمَّ الذي يدلُّ عَلَى ضَعْفِ قولِهِم وَجْهانِ:

أَحدُهُما: أَنَّهُ مُخَالِفٌ للقياسِ، والدليلُ الذى ذكرنَاهُ.

وَالثاني، أَنَّهُ مُخـالِفٌ لاستعمالِ الفُصَحاءِ، لِأَنَّ استعمالَ الفُصَحاءِ[5] هُوَ ثَـلاثَةُ الاثوابِ بغيرِ لامِ التعريفِ، قالَ الفرزدقُ:

مَـازالَ مُـذْ عَـقَدَتْ يـداهُ إِزارَهُ

فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ[6] الأَشْـبَارِ[7]

وَقَالَ ذو الرُّمةِ:

---

(١) في ف: ليس.

(٢) مابين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ف: الجنة.

(٥) في ف: صماء.

(٦) في ف: نادر مقارب.

(٧) الديوان ١: ٣٧٨، وفيه (فدنا) مكان (فسما).

وَهَـلْ يُـرجِـعُ التَّسْـلِيمَ أَوْ يَـدْفَعُ البُكَـا

ثَـلاثُ الأَثَـافِي والرُّسُـومُ البَـلاقِعُ[1]

الإضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ

قَولُهُ: (*واللفظيةُ أَنْ تكـونَ صِـفةً {مُـضَافَةً إِلى مَـعْمُولِها [مِـثْلُ: ضَـارِبِ زيدٍ]*[2]}[3]).

{[أَيْ: الإِضَافَةُ اللفظيةُ أَنْ يكونَ المضافُ][4] صِفَةً مُضَافَةً إِلى مَعْمُولِها،}[5]

فقولُهُ: (*يكونُ صِفَةً*) لِيَخرُجَ [عَنهُ ما ليسَ بِصفةٍ، فَإِنَّ تلكَ الإِضافةَ معنويةٌ، نَحو: غُلامُ زيدٍ، وَقَولُهُ: (*مضافةً إِلى مَعْمُولِهَا*)، لِتَخْرُجَ][6] عَنْهُ[7] الصـفةُ المـضافةُ إِلَى غيرِ[8] مَعْمُولِهَا [فَإِنَّها معنويةٌ أَيضاً، نَحو: مَصَارِعِ مراغةَ.

فَإِذَا كَانَ المعنويةُ إِضافَةَ الاسمِ إِلَى غَيرِ مَعْمُولِهَا، واللفظيةُ اضافةُ الاسمِ إِلى

---

(١) الديوان ٣٣٢، وفيه: (أو يكشف العمى) مكان (أو يدفع البكا).

(٢) مابين المعقفتين ساقط من ت.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ع.

(٤) في ل: المضاف أن تكون اللفظية أي الإضافة.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من ل.

(٧) زاد في ل: غير.

(٨) ساقطة من ل.

مَعْمُولِهَا][1] كَانَتْ[2] الإِضَافَةُ اللفظيةُ فِي تقديرِ الانفصالِ، أَي: مَا هُوَ مجرورٌ باللفظِ منصوبٌ فِي المَعْنَى أَوْ مرفوعٌ، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ ضَاربِ عمرٍو، وَلَمْ تكنِ المعنويةُ فِي تَقدِيرِ الانفصالِ، أَيْ: لا يكونُ المجرورُ فِي اللفظِ مرفوعاً أَوْ منصوباً فِي المَعْنَى، نَحو: غُلامِ زيدٍ.

وَاعلمْ أَنَّا لَوْ فَسَّرْنَا المعنويةَ واللفظيةَ بِما ذَكَرْنَاهُ لَزِمَ أَنْ تكونَ[3] إِضَافَةُ المصدرِ إِلى فاعلِهِ أَوْ إِلَى مفعولِهِ إِضَافةً لفظيةً، وَهُوَ خِلافُ ما قَالُوهُ، لكنَّهُ[4] لَمْ يَرِدْ عَلَى المصنِّفِ، لِأَنَّهُ قَالَ: (واللفظيةُ أَنْ تكونَ صِفَةً) [وَلَيسَ المَصدَرُ صفةً][5]، وأَنْ تكونَ إِضَافَةُ أفعلِ التفضيلِ إِلى ما هُوَ بعضٌ مِنْهُ إِضَافَةً معنويةً، وَفِيهِ أَيضاً نظرٌ.

عمل الإضافة اللفظية

قَولُهُ: (*ولا تفيدُ إِلّا تخفيفاً [فِي اللفظِ]*[6]).

أَي: ولا تفيدُ الإِضافَةُ اللفظيةُ إِلّا تخفيفاً فِي اللفظِ لِأَنَّهُ لَمْ يُقصَدْ بهذِهِ الإِضافةِ إِلّا مجرّدَ التخفيفِ وَمَعْنَى المضافِ كَمَا كَانَ قبلَ الاضافَةِ، لِكونِهَا فِي تقديرِ الانفصالِ.

---

(١) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٢) في الأصل، وفي ت: كان.

(٣) (أن تكون) ساقط من ف.

(٤) في ع: لكن.

(٥) في ل: والصفة ليست بمصدر.

(٦) مابين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

وَلِقَائلٍ أَنْ يوردَ النقضَ بإضافَةِ أفعلِ التفضيلِ، نَحو: أَفضلِ النـاسِ، فَـإِنَّها لفظيةٌ مَعَ أَنَّها لا تفيدُ تخفيفاً فِي اللفظِ، لِأَنَّهُ غيرُ منصرفٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ تنوينٌ، وَلا نونٌ ليحذفَ فِي الإضافَةِ، فيحصلَ التخفيفُ بحذفِهِ.

وجوابُهُ أَنْ نقولَ: لا نُسلِّمُ أَنَّ إِضافَتَهُ لفظيةٌ، لانَّ فِيهَا خلافاً، والاكثرُ عَلَى أَنَّها معنويةٌ.

وَلِئِنْ سَلَّمنا ذَلِكَ، لكنْ لا نُسَلِّمُ أَنَّها لا[1] تفيدُ تخفيفاً، لِأَنَّـهُ إِذَا لَمْ يُسْـتَعْمَلْ مُضَافاً استُعمِلَ[2] بِمِنْ أَوْ الالفِ واللامِ، فإذا أضيف حذف كُلُّ واحدٍ مِنهما.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَفَادَتِ[3] الإِضَافَةُ التخفيفَ.

وَانَّما اشترِطَ فِيهَا أَنْ تكونَ مفيدةً تخفيفاً، لِأَنَّها لَوْ لَمْ تُفِدْ تَخْفِيفاً، وَهِيَ لا تفيدُ تعريفاً ولا تخصيصاً، لَمْ تكنْ فِي الإِضَافةِ فائدةٌ.

قَولُهُ: (*وَمِنْ ثَمَّ جَازَ مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، وامتنعَ بزيدٍ حَسَنِ الوجهِ*)، أَيْ: ومنْ أجلِ أَنَّ / ٦٧ ظ /الاضافةَ اللفظيةَ لا تفيدُ تخفيفاً وَلَمْ تفدْ تعريفاً جَازَ[4] جَعْلُ الاسمِ المضافِ هذِهِ الاضافةِ صفةً[5] لنكرةٍ، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، وامتنعَ جعلُهُ صفةً للمعرفةِ، فلا يُقالُ: مَرَرْتُ بزيدٍ حَسَنِ الوجهِ، فَلَوْ كَانَتْ

---

(١) ساقط من ل.

(٢) في ف: يستعمل.

(٣) في ف: أفاده.

(٤) زاد في ف: وصف.

(٥) في ت: وصفا.

هذِهِ الإضافَةُ مفيدةٌ للتعريفِ لامتنعَ الأولُ وَجَازَ الثاني.

قولُهُ: (*وَجَازَ الضاربا زيدٍ [وامتنعَ الضاربُ زيدٍ خِلافاً للفرّاءِ، أوضَعُفَ: الواهبُ المئةِ الهِجَانِ وعبدِهَا*[1] .....][2]

أَي}[3]: ولاجلِ أنَّ هذِهِ الاضافةَ تفيدُ تخفيفاً جَازَ هَذِهِ الإضافةُ حيثُ أفادتْ[4] تخفيفاً، نَحو: الضاربا زيدٍ، [لإفادةِ التخفيفِ بحذفِ النون.

ولم يجزْ حيثُ لَمْ يُفدْ تخفيفاً، نَحو: الضاربُ زيدٍ،][5] فإنَّه لَمْ يفدْ تخفيفاً، لعدمِ حذفِ شيءٍ مِنْهُ خِلافاً للفراءِ[6] فَإِنَّهُ أَجَازَ الضاربُ زيدٍ.

والذى يمكن للفراءِ أن يَتَمَسَّكَ بِهِ أمورٌ[7]:

أحدُهَا: أَنْ لا يُعْتَبرَ حصول[8] الخفةِ فِي هذِهِ الإضافةِ، نَحو: الضاربُكَ

---

(١) صدر بيت للاعشى ميمون وعجزه: عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَها أَطفَالَهَا.

وقد استعمل هذا المعنى في شعره كثيراً كقوله:

الواهب المئة الهجان وعبدها قطنا تشبهها النخيل المكرعا

والهجان: البيض الكريمة، وعوذاً: جمع عائذ، وهي الناقة التي وضعت حديثاً، وتزجي: تسوق. ويروى (بينها) مكان (خلفها). ديوان الاعشى الكبير: ٣٩، والكتاب ١: ٩٤، والمقتضب ٤: ١٦٣، والهمع ٤: ٢٧٥، والخزانة ٤: ٢٥٦.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٤) في ف: إفادة.

(٥) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٦) الأصول، لابن السرّاج ٢: ١٢.

(٧) في ل: لامور.

(٨) في ع: نفس.

والضارِبُ الرجلِ.

وثانيها: أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الإِضافةَ[١] سابقةٌ عَلَى لامِ[٢] التعريفِ فَكَانَ التنوينُ محذوفاً للإِضافةِ وَكَانَتِ الإِضَافَةُ تفيدُ التخفيفَ[٣]، فَلَمَّا احتِيجَ إِلَى التعريفِ أُدْخِلِ اللامُ عَلَيهِ للتعريفِ.

وَثَالِثُها: أَنْ نُؤَوِّلَهُ بالذي هُوَ ضَاربُ زيدٍ[٤].

وَالجوابُ عَنْ الأولِ: أَنَّها لَوْ لَمْ تُفِدْ خفةً[٥]، وَنَحْنُ بيَّنا أَنَّها لا تفيدُ تعريفاً ولا تخصيصاً لَمْ يكنْ فِي هذِهِ الإِضافةِ فائدةٌ وَكَانَتْ[٦] كالعَبَثِ.

وعنِ الثاني: أَنَّ اللامَ سابِقَةٌ عَلَى الإِضافَةِ لأنَّ الاسمَ مَا لَمْ يتحقَّقْ معناهُ وأحوالُهُ لَمْ يُطلَبْ مِنْهُ التخفيفُ، وإِذَا كَانَتْ سابقةً لَمْ يَكُنْ فِيهَا تخفيفٌ[٧].

أَوْ نقولُ: إِنَّ الكَلامَ نفرضُهُ بَعدَ دخولِ الالفِ واللامِ على ضارب، فنقولُ: الضاربُ[٨]، أَتُجيزُ إِضافَتَهُ أَمْ لا؟

فإِن لَمْ يُجِزْ كَانَ رجوعاً عَنْ مذهبِهِ، وَهُوَ جوازُ اجتماعِ الالفِ واللامِ مَعَ

---

(١) في ف: الأصل ضافة.

(٢) في ت: أمر.

(٣) في ف: تخفيفا.

(٤) قال ابن السّراج في الأصول ٢: ١٢: (وَزَعَمَ الفراءُ أَنَّهُ جائز في القياس على أن يكونَ بتأويل: الذي هو ضاربُ زيدٍ...).

(٥) في ف: تخفيفاً.

(٦) في ف: كان.

(٧) في ف: تخفيفاً.

(٨) ساقطة من ف، وزاد في ت: زيد.

الإضَافةِ فِي مثلِ الضَّارِبَ زيدٍ.

وانْ أَجَازَ لَزِمَ أَنْ لا يكونَ لِهَذِهِ الإِضَافَةِ فَائِدَةٌ أَصْلاً.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لانّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُجِزْ كَانَ رُجوعاً عَنْ مذهبِهِ، لانَّ مذهَبهُ جوازُ: الضاربُ زيدٍ عَلَى تقديرِ أَنْ تكونَ الإِضَافةُ سابقةً عَلَى الالفِ وَاللامِ.

وعن الثالث: وَهُوَ القياسُ عَلَى الضارِبِكَ، والضاربِ الرجلِ: سيأتي الجوابُ عَنْهُ.

قَولُهُ: (*وَضَعُفَ:*

الواهبُ المـــئةِ الهـجانِ وَعَـبْدِهَا .....)[1]

إِعْلَمْ أَنَّ سيبويهِ أَجَازَ الضَّارِبُ الرجلِ {و [زيدٍ][2]، ومنه] [الوَاهِب[3]] المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا .....[4] وَأَجَازَ أَيضاً: الضارِبُ الرجلِ}[5] زيدٍ، عَطْفَ بيانٍ[6]، لانَّ الضارِبَ غيرُ مباشرٍ لزَيدٍ، وَكَذَا الواهبُ غيرُ مباشرٍ لِعَبْدِهَا وهما تابعانِ، وَيحْتَمِلُ التابعُ مَا لا يَحْتَمِلُهُ المتبوعُ، نَحو: يازيدُ والحارثُ، وربَّ شاةٍ وَسَخْلَتِهَا، فلا يقالُ: ياالحارثُ، وربَّ سخلَتِهَا وَإِنَّمَا كَانَ الجوازُ عَلَى ضَعْفٍ كَمَا قَالَ: وَضَعُفَ، لِانَّ المُضَافَ، وإِنْ لَمْ يباشرُ زيداً ولا عبدَها، لكنَّهُ فِي حُكمِ أَنْ يُبَاشِرهُما، مِنْ حَيثُ أَنَّهُما

---

(١) تقدّم في ١: ٦٦٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٤: (ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قَالَ: هوَ الضاربُ الرجلِ وعبدِاللهِ.)

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٤: (ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قَالَ: هوَ الضاربُ الرجلِ وعبدِاللهِ.)

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ت. ع. ف. ل: البيان. وينظر: الكتاب ١: ٩٣.

تابعانِ.

قَولُهُ: *(وإِنَّمَا جَازَ الضَّارِبُ الرجلِ حَمْلاً عَلَى المُختارِ فِي الحَسَنِ الوجهِ)*.

هذا جوابٌ عَنْ سؤالٍ يُذكَرُ هَاهُنا، وَهُوَ أَنْ يُقالَ: الضاربُ الرجلِ مثلُ: الضَّارِبِ زيدٍ، فِي عدمِ افادةِ التخفيفِ، فَكَمَا امتنعَ الضاربُ زيدٍ وَجَبَ أَنْ يمتنعَ الضاربُ الرجلِ.

وجوابُهُ أَنْ نقولَ: إِنَّما جَازَ الضَّارِبُ / ٦٨ و / الرجلِ وَلَمْ يَجُزْ: الضَّارِبُ زيدٍ، وانِ اشتركا فِي أَنَّهما لا يفيدانِ التخفيفَ[1]، لكونِ: الضاربِ الرجلِ مشابهاً للحَسَنِ الوجهِ فِي دخولِ اللامِ فِي المضافِ إِليهِ فِي كُلٍّ واحدٍ مِنهُمَا، وكونِ كُلٍّ واحدٍ مِنْهُما صفةً لِغيرِهِ، وكونِ الاضافَةِ فِيهِمَا غيرَ حقيقيةٍ، فَإِنَّ الوجهَ الأَولَ غَيرُ مُتَحَقِّقٍ فِي: الضَارِبِ زيدٍ، [فَلَمَّا شَابَهَهُ][2] فِيما ذَكَرْنَاهُ جَازَ: [الحَسَنُ الوجهِ][3] وَلَمْ يَجُزْ الضارِبُ زيدٍ.

فإِنْ قِيلَ: فَمَا التَّخْفِيفُ فِي قَولِكَ: الحَسَنُ الوجهِ؟ لِتجوزَ فِيهِ هذِهِ الاضافَةُ، وَيُحْمَلُ عَلَيهِ غَيرُهُ.

قلنا: التخفيفُ بحذفِ[4] المضافِ إِليهِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ: الحَسَنُ وَجْهُهُ، فَلَمَّا أُضيفَ حُذِفَ المُضَافُ إِليهِ.

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: فلا مشابهة.

(٣) في ل: الضارب الرجل.

(٤) في ف: حذف.

وَلقائلٍ أَنْ يعودَ وَيَقُولَ: لا نُسَلِّمُ أنّ[١] التَّخْفِيفُ حَاصِلٌ[٢] لانّهُ[٣] لَمَّا حُذِفَ المُضَافُ إليهِ أُتِي بالالفِ واللامِ، فَلا[٤] يَحْصَلُ التَّخْفِيفُ.

وَإِنَّما قَالَ: ***عَلَى المُخْتَارِ فِي الحَسَنِ الوَجْهِ***، لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ فيما بَعْدُ أَنَّ المُخْتَارَ مِنْ مَسَائِلِ: الحَسَنِ الوجهِ، مَا فيهِ ضميرٌ واحدٌ دونَ مَا فِيهِ ضميرانِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضميرٌ، وَالحَسَنُ الوَجْهِ، مِمَّا فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ، فيكونُ المختارَ فِي تِلْكَ المسائلِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ بَطَلَ قياسُ الفَرَّاءِ: الضاربُ زيدٍ عَلَى الضاربِ الرجلِ[٥].

قولُهُ: (***والضَّارِبُكَ وشِبْهُهُ فِيمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُضَافٌ حملاً عَلَى ضَارِبِكَ***).

اعلمْ أَنَّ هَذَا [يردُ اعتراضاً][٦] عَلَى مسألةِ الضاربِ زيدٍ وَهُوَ أَنَّ عِلَّةَ منعها موجودةٌ هَاهُنا فَوَجَبَ أَنْ يمتنعَ مثلُ: الضَّارِبِكَ عَمَلاً بالعِلَّةِ.

وجوابُهُ: أَنْ نقولَ: إنَّ مِنَ النحويينَ مَنْ يقولُ: إَنَّ الكافَ فِي موضعِ نصبٍ بأَنَّهُ مفعولٌ[٧] فلا يَرِدُ عَلَى هؤلاءِ الاعتراضُ.

وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ فِي موضعِ جَرٍّ هُوَ سيبويهِ[٨] وأتباعه[٩]، فأجازَهُ بقياسهِ

---

(١) كلمة (أن) ساقطة من ع، ف.

(٢) كلمة (حاصل) ساقطة من ع، ف.

(٣) في ف: أنه.

(٤) في ف: فلم.

(٥) الأصول لابن السّراج ٢: ١٢.

(٦) في ل: اعتراض.

(٧) وهو مذهب الرماني والمبرد والزمخشري. المقتضب ١: ٣٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٤، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٨٤، والهمع ٤: ٢٧٥.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٦: (وإذا قلتَ: هم الضاربوكَ، وهما الضارباكَ، فالوجهُ فيه الجرُّ). وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٤.

(٩) (واتباعه) ليس في ف.

عَلَى الضَّارِبَاكَ والضَّاربوكَ، وضاربُك[١]، والجامعُ بينهما عدمُ اعتبارِ تحقُّقِ التخفيفِ فيهما.

وبيانُ ذَلِكَ أَنَّهم لَوْ اعتبروا التَّخفيفَ في الضارباكَ، والضاربوكَ، وضاربُك[٢]، لَأدَّى إِلَى الجمعِ بينَ النقيضين، وذلك [أَنَّ الضميرَ][٣] المُتَّصِلَ المُتَعَلِّقَ باسمِ الفاعلِ لا يجوزُ أَن يكونَ منصوباً، لأنَّهُ لَوْ كانَ منصوباً، لثبتَ التنوينُ أَوْ النونُ، فوجودُ التنوينِ أَوْ النونِ يقتضي انفصالَ الاسمِ عَمّا بعدَهُ، [وكونُ الضميرِ المتصلِ يقتضي عدَم انفصالِ الاسمِ عَمّا بعدَهُ،][٤] فَلَوْ ثَبَتَ النصبُ في ذلِكَ الضميرِ لَزِمَ اجتماعُ النقيضينِ، وأَنَّهُ مُحالٌ.

ولَا يَرِدُ عليهِ[٥] النَّقضُ بقولِه[٦]:

هم[٧] الآمرونَ الخيرَ والفاعِلونَهُ ..... [٨]

---

(١) في ل: الضاربك.

(٢) في ل: الضاربك.

(٣) في ع: لأن الضمير، وفي ل: لأنّ المضمر.

(٤) مابين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) ساقط من ل.

(٦) في الأصل، وفي ز، ل: بقولهم.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) عجزه: إِنَّا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأمرِ مُظْلَما

ويروى: هُمُ الفَاعِلونَ الخيرَ والآمرونَهُ. كما يروى: (القائلون) مكان (الفاعلون) و(حادث) مكان (محدث) و(الدهر) مكان (الأمر).

والبيت مجهول القائل، وقال سيبويه انه مصنوع. الكتاب ١: ٩٦، ومجالس ثعلب: ١٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٥، والخزانة ٤: ٢٦٩.

لأنَّهُ شَاذٌّ لا يُعْمَلُ بِهِ.

وإذا جازَ: الضارباكَ والضاربوكَ، وضاربُكَ من غيرِ اعتبارِ التَّخفيفِ جـازَ الضاربُك من غيرِ اعتبارِ التخفيف، قياساً عليهِ.

وإذا كانَ كَذَلِكَ لا يلزمُ[1] مِنْ جوازِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى المضمرِ مِنْ غيرِ تخفيفٍ، لِمَا ذَكَرْنَا جوازَ إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى المُظْهَرِ معَ انتفاءِ مَا ذَكَرْنَا، فَـحَصَلَ الفرقُ بينَ مَسْأَلَةِ: الضّاربُ زيدٍ، والضّاربُكَ.

واعلمْ أَنَّ الإضافَةَ التي ليستْ بِمَحضَةٍ أَربعةٌ:

إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِهِ[2].

وإضافةُ اسمِ المفعولِ إذا كانا[3] بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

واضافةُ الصّفةِ[4] المُشَبَّهَةِ.

وإضافةُ أفعلِ[5] التفضيلِ إلى مَا هُوَ بعضٌ مِنْهُ، وَيُرادُ تفضيلُهُ عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا قُلنَا: إلى مَا هُو بعضٌ مِنهُ، ويراد تـفضيلُهُ عَـلَيهِ، لأنَّ أَفْـعَلَ التـفضيلِ يُضافُ / ٦٨ ظ /إلى مَا هُوَ بعضٌ مِنْهُ مُفَضَّلٌ عَلَيهِ، وَيُضَافُ إلى مَا لا يُفَضَّلُ عَلَيْهِ.

وَالأَوَّلُ يكونُ بِمَعْنَى مِنْ، فيكونُ قَبْلَ الإضافَةِ أَفعلَ مِنْ، نَحو: زيدٌ أفضلُ مِنْ

---

(١) في ف: فلا.

(٢) في ل: المفعول.

(٣) في ز، ع: كان.

(٤) في ز: صفة.

(٥) (أفعل) ساقطة من ع، ف، ل.

الرجالِ، ثُمَّ يَحْذِفُ (مِنْ)، وَيُضِيفُ، ويقولُ: زيدُ أفضلُ الرجالِ.

والثاني: يكونُ[1] مَعنَاهُ واحداً مِنْ ذَلِكَ الجنسِ.

فالأوَّلُ: إضافةٌ غيرُ محضةٍ لأنَّها في تقديرِ مِنْ، لأنَّ معناهُ لا يَتِمُّ إلَّا بِهَا فَحَالتْ[2] بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه فَفَكَّتِ الإضافةَ وصَيَّرتَها[3] غيرَ محضةٍ وَكَانَ أَفعلُ معها نكرةً، وإنْ كانَ مضافاً إلى معرفةٍ بدليلِ جَرْيِهِ صفةً عَلَى النكرةِ، نَحو: هَذَا رَجُلٌ أفضلُ الرجالِ.

والثاني: تَكونُ[4] إضافتُهُ محضةً ويكونُ معرفةً، وَقِيلَ إنَّ إِضَافَةَ الموصوفِ إلى الصِفَةِ إضافةٌ لفظيةٌ، نَحو: صلاةُ الأُولَىٰ، ومسجدُ الجامعِ. والحَقُّ أَنَّ هذِهِ الإضافةَ إِضافَةٌ معنويةٌ، وَلَيْسَتْ بِإضافَةِ الموصوفِ إلى الصِفَةِ.

إضافة الموصوف إلى الصفة

قَولُهُ: (***ولا يُضافُ موصوفٌ إلى صفتِهِ، ولا صفةٌ إلى موصوفِها***).

أَمَّا الأوَّلُ: فَلِكونِ الصفةِ تابعةً للموصوفِ، ووجوبِ كونِ إعرابِ التابعِ موافقاً لاعرابِ المتبوعِ، وَعَدَمِ وجوبِ كونِ إعرابِ المضافِ إليهِ تابعاً لاعرابِ

---

(١) في ف: أن يكون.

(٢) في ل: خالف.

(٣) ساقطة من الأصل، وفي ل: غيَّرتها.

(٤) في ف: أن يكون.

المضافِ فَإذاً لو أضيفَ الموصوفُ إلى الصِّفَةِ لَزِمَ الجمعُ بينَ النقيضينِ.

وَأمّا الثاني: فَلِوُجُوبِ تأخّرِ الصّفةِ عَنِ الموصوفِ وَوجوبِ تقدّمِ المضافِ على المضافِ إليهِ، وحينئذٍ، لو أُضيفَ الصفة إلى الموصوف لزم تقدّمُ الصّفةِ على الموصوفِ وتأخرُها عنهُ، وَهُوَ جمعٌ بينَ النقيضينِ.

والعِلَّةُ الشّامِلَةُ لَهُما أَنْ يُقَالَ: إنّ[1] الصّفةَ والموصوفَ كالشّيءِ الواحدِ، فَكَما لا يضافُ الشيءُ إلى نفسهِ، نَحو: زيدُ زيدٍ لا يضاف أحدُهما إلى الآخرِ.

قولُهُ: (*وَمِثْلُ مَسجِدُ الجامعِ [وَصَلاةُ الأولَى، وجانِبُ الغربي*[2]، *وبقلةُ الحمقاءِ مُتَأَوَّلٌ*][3]).

هذا جوابٌ عن سؤالٍ[4] يَرِدُ نقضاً، وهوَ أَنْ يقالَ: الجامعُ صفةُ المَسجِدِ بدليلِ قَولِهم: المَسْجِدُ الجامعُ وأضيفَ المسجد إليهِ، وهو يناقضُ قولَكُم: الموصوفُ لا يضافُ إلى الصفةِ.

وجوابهُ[5] أَن نقولَ[6]: لَمّا دَلَّ دليلٌ على امتناعِ إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفَةِ، وَجَبَ تَأْويلُهُ لِئلا يلزمَ الترْكُ بالدليلِ[7].

---

(١) كلمة (إنّ) ليست في ف.

(٢) في ت: وجانب الغربي وصلاة الأولى.

(٣) في ع: وجانب الغربي إلى آخره.

(٤) في ع: عن سؤال مقدر. وفي ف: لسؤال

(٥) في ل: وهوام

(٦) في ف: يقال

(٧) (بالدليل) ساقط من ل

وتأويلُهُ أَنْ نقولَ: إنّه مضافٌ إلى موصوفٍ محذوفٍ وتقديرُهُ: مسجدُ الوقتِ الجامعِ، فَإنَّ الجامِعَ يَقَعُ صِفَةً للوقتِ، [كما يقعُ صِفَةً للمسجدِ،][1] وتقديرُ جانبُ[2] الغربي: جانب المكانِ الغَربي، وتقديرُ صلاةُ الأُولىٰ: صلاةُ الساعةِ الأولىٰ، وتقديرُ بقلةُ الحَمقاءِ: بقلةُ الحبّةِ الحمقاءِ.

وَإِنَّما جَازَ هذهِ التقديراتُ، لوقوعِ هذهِ الأشياءِ صفةً للموصوفاتِ المُقدَّراتِ.

وَإِذا كانَ كَذَلِكَ لَمْ تَكنْ هذهِ الإضافةُ إضافةَ الموصوفِ إلى الصفةِ[3]، فَلَمْ تكنْ نقضاً على ما ذكرنا.

قولُهُ: (*وَمِثْلُ*[4]: *جُرْدُ قطيفةٍ، وأخلاقُ ثيابٍ مُتأوَّلٌ*).

جوابٌ عَنْ نقضٍ يردُ عَلَى قولهِ[5]: وَلا تُضَافُ صِفةٌ إلى موصوفِها، لأنَّ جرداً صفةٌ للقطيفةِ، بدليلِ قولهم: قَطيفةٌ جُرْدٌ.

وجوابُهُ أَن نقولَ لَمّا دلَّ دليلٌ على امتناعِ إضافةِ الصفةِ إلى موصوفِها وَجَبَ تأويلُهُ عملاً بالدليلِ وَتَأْويلُهُ أَنْ نَقولَ: إنَّهم لمَّا حَذَفُوا الموصوفَ، واستعملوا الصِفَةَ مَقامَهُ حتىٰ صارَ كَأَنَّه اسمٌ غيرُ صفةٍ كالأطلسِ والاغبرِ، وَغَيرِ ذلكَ ثُمَّ حَصَلَ الالتباسُ في بعضِ استعمالاتِهِ[6]، لكونِهِ مُحْتَمِلاً أَنْ يكونَ صفةً لغيرِ ذَلِكَ الموصوفِ،

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ع، ل: الجانب.

(٣) في ف: صفته.

(٤) كلمة (مثل) ساقطة من الأصل.

(٥) في ع، ف، ل: قولنا.

(٦) في ف: استعمالاتها.

أضافوهَا إليهِ لتَخصُّصَ تلكَ الصفةُ بِذَلِكَ الموصوفِ، فقالوا: جردُ قطيفةٍ كما قالوا: خَاتَمُ فضةٍ، وهكذا القولُ في البواقي، وقد شَبَّهَ النحويونَ هـذا البـابَ في حـذفِهم الموصوفَ، واستعمالِهم الصفةَ مَقامَهُ، ثُمَّ أعادتُهم إيّاهُ عندَ الالتباسِ بقولِ النابغةِ:

والمُـؤْمنِ العائذاتِ الطيرِ تَرقبُهُ .....[1]

أي الذي / ٦٩ و / آمن الطيرَ العائذاتِ، فحذفَ الطَّيرَ الذي هو الموصوفُ، وأقامَ[2] الصّفةَ التي هي العائذاتُ مقامه، ثمّ أَتى بهِ عِندَ الاحتياجِ إليهِ بياناً وتلخيصاً لا تقديماً للصفةِ عَلَى الموصوفِ، وَلَكن لا إضافةَ[3] فيهِ.

إضافة الشيء إلى نفسه

قوله: *(ولا يضافُ اسمٌ مماثلٌ للمضافِ إليهِ في العمومِ والخصوصِ)*.

اعلمْ أَنَّ الاسمينِ إِذَا كانَ مَعنَاهُما واحداً، كالمنعِ والحبسِ[4] في المَعانِي والليثِ والأسدِ في الأعيانِ لم يجزْ إضافةُ أحدِهِما إلى الآخرِ إضافةً حقيقيّةً، فلا يُقالُ:

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه: رُكبانُ مكّةَ بينَ الغَيلِ والسَّعَدِ

ويروى: (يمسحها) مكان (ترقبه) و(السّند) مكان (السّعد). والغَيلُ والسّعد أجمتان بين مكة ومنى.

الديوان: ٢٥، والقصائد العشر: ٤٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١، والخزانة ٥: ٧١.

(٢) في ت، ف، ل: أقيم.

(٣) في الأصل: لإضافة، وفي ت، ف: الإضافة.

(٤) في ف: كالحبس والمنع.

حَبسُ منعٍ[١]، ولا ليثُ أسدٍ، لأنَّ الإضافةَ الحقيقيّةَ إمّا أنْ تكونَ للتخصيصِ أو للتعريفِ، فَلو أُضيفَ أحدُهما إلى الآخرِ هذهِ الإضافَة لَزِمَ تَخصيصُ الشيءِ بنفسِهِ أو تعريفُهُ بنفسهِ، وأنَّهُ مُحالٌ.

ولا يُمكنُ أنْ يُقالَ: لِمَ لا يجوزُ إضافةُ أحدِهما إلى الآخرِ إضافةً لفظيةً؟

لأنّا نقولُ: الإضافةُ اللفظيّةُ إنّما تَتَحقَّقُ فيما ذكرنا من المواضعِ الأربعةِ وأمّا فيما عداها لم[٢] يتحقّقْ مع أنَّ بعضَهم قد أجازَها.

والكوفيونَ يُجيزونَ إضافةَ الشيءِ إلى نفسِهِ إذا اختلفَ اللفظانِ، وَحُجَّتُهُم السماعُ بقولهِ[٣]: ﴿دَارُ الآخِرَةِ﴾[٤] و﴿حَبْلُ الوَرِيدِ﴾[٥]، فالثاني هو الأوّلُ[٦]، وليس كلُّ الدراهمِ، وعينُ الشيءِ مثلَهُ، لأنَّ فيهِ فائدةً، لأنّ كلّاً وعيناً عامٌّ أضيفَ إلى الخاصِّ، وهوَ الدراهمُ والشيءُ.

قولُهُ: (*وقولهُم*[٧]: *سعيدُ كُرزٍ ونحوهُ مُتَأَوَّلٌ*).

هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدّرٍ، وهو أنْ يُقالَ: أنّ قولَكم لا يُضافُ اسمٌ مماثلٌ للمضافِ إليهِ في العمومِ والخصوصِ منقوضٌ بقولِهم: سعيدُ كُرزٍ، وزيدُ بطّةَ وقيسُ

---

(١) في ف: منع حبس.

(٢) في ف: فلم.

(٣) في ت، ع، ف، ل: بقولهم.

(٤) سورة يوسف: ١٠٩، وسورة النحل: ٣٠.

(٥) سورة ق: ١٦.

(٦) الانصاف ـ المسألة ٦١ ـ ١: ٢٢٨.

(٧) (وقولهم) ليس في ف.

قفةَ.

وجوابُهُ أَنْ يقالَ: إنَّهُ قد تقدَّمَ ما يمنعُ ذَلِكَ فَوَجَبَ تأويلُهُ لئلّا يلزمَ التّركَ بالدليلِ، وتأويلُهُ أنَّ الإسمَ قد يطلقُ ويراد بهِ اللفظُ، وقدْ يُطلَقُ ويرادُ بِهِ المدلولُ، فَوَجَبَ حملُ المضافِ منهُما عَلَى المدلولِ والمضافِ إليهِ على اللفظِ.

فَكأنَّكَ إذا[1] قلتَ: جاءني سعيدُ كُرزٍ قُلتَ: جاءني مدلولُ هَذا اللفظِ، فهوَ في الحقيقةِ إضافَةُ الشَّيءِ إلى غَيرِهِ، لِكونِ مدلولِ اللفظِ مغايراً للفظِ وَلا يمكنُ أنْ يرادَ بالمضافِ اللفظُ، وبالمضافِ إليه المدلولُ لأنَّهُ قَدْ يُسْنَدُ إلى المضاف شيءٌ لِمْ[2] يمكنْ إسنَادُهُ إلى اللفظِ، نَحو: المجيءِ والذهابِ و[3]غيرِ ذلكَ مِن الأفعالِ المُتَخَصِّصَةِ بالحيواناتِ.

وإنّما يُضافُ الاسمُ إلى اللقبِ، وَلمْ يُضَفْ اللقبُ إلى الاسمِ، لأنَّ اللقبَ أوضحُ من الاسمِ، والاضافةُ إلى الأوضحِ أَولىٰ ومن هذهِ الإضافةِ، إضافةُ المُسَمَّى إلى الاسمِ، نَحو: ذاتَ مرّةٍ، وذا صباحٍ، ومعناهُ[4] أَنَّكَ تَأْخُذُ اللفظَ المُرادَ بهِ الذّاتُ وَتُضِيفُهُ إلى اللفظِ وَلمْ تُرِدْ بالمضافِ إليه إلّا اللفظ، نحو: لقيتُهُ ذاتَ مرّةٍ: أَي لقيتُهُ صاحبةَ[5] هذا الاسم.

---

(١) في ف: حتى إذا.

(٢) في ع: ثمّ.

(٣) في ل: إلى.

(٤) في ف: معناها.

(٥) هكذا في جميع النسخ، ويبدو لي أنّ الصواب: لقيت صاحب.

ومنْ عكْسِ هذه الإضافةِ، إضافةُ الاسمِ إلى اللامِ[١].

واعلمْ أنَّ الشيءَ قدْ يُضافُ إلى شيءٍ آخرَ لأدنَى ملابسةٍ بَينَهُما كقولِ أحدِ حاملي الخشبة لآخر: خُذْ طرَفكَ. وكقولِهِ:

إذا كَوْكَبُ[٢] الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيلٌ[٣] إذاعَتْ غَزْلَهَا فِي القَرائِبِ[٤]

[أي فرَّقتْ][٥]، وتضاف أسماءُ الزمانِ إلى الفعلِ كقولِهِ تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ[٦]﴾[٧]، وتقولُ: جِئتُكَ إذا خرجَ زيدٌ.

وقَدْ يُضافُ إلى[٨] المكانِ أيضاً نحو: اجلِسْ حيثُ جَلَسَ زَيْدٌ.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ويجوزُ الفصلُ بينَ[٩] المضافِ والمضافِ إليهِ بالظرفِ في ضرورةِ الشِّعْرِ، نحو

---

(١) في ف، ل: السلام.

(٢) في ت: الكوكب.

(٣) (سهيل) ساقطة من ف، ل.

(٤) البيت لا يعرف قائله، ويروى: (الغرائب) مكان (القرائب). المحتسب ٢: ٢٢٨، والمفصل: ٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٨، والخزانة ٣: ١١٢.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) كلمة (صدقهم) ليست في ت، ف، ل، وفي ع: بصدقهم.

(٧) سورة المائدة: ١١٩.

(٨) ساقطة من ع، ف، ل.

(٩) في ف: من.

قَوْلِهِ:

لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا[1]

وكقولِهِ:

هُمَا أَخَوَا فِي الحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ..... / ٦٩ ظ / [2]

وَأَمَّا الفَصْلُ بغيرِ الظرفِ فَقَدْ رُوي:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أَبي مَزَادَة[3]

وَسِيبويهِ بَرِيءٌ[4] مِنْهُ[5].

---

(١) تقدّم الشاهد في ١: ٣٦٤.

(٢) صدر بيت وعجزهُ: إذَا خَافَ يوماً نَبْوَةً فَدَعَاهُما.

والبيت لدُرَيْدِ ـ بوزن بُشْرَى ـ بنتِ عبعبة من بني قيس بن ثعلبة، ويقال هو لعَمْرَةَ الخثعميةِ. الكتاب ١: ٩٢، وديوان الحماسة: ٣١١، والخصائص ١: ٢٩٦ و ٢: ٤٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢١، والهمع ٤: ٢٩٥.

(٣) يروى (متمكنا) مكان (بمزجّة) كما يروى: زَجَّ الصعاب أبو مزادة، وزجّ القلوصِ أبو مزادة. والقلوص: الناقة الفتية، وأبو مزادة: كنية شخص. معاني القرآن للفرّاء ١: ٣٥٨، ومجالس ثعلب: ١٢٥، والخصائص ٢: ٤٠٦، وتحصيل عين الذهب للشنتمري بهامش الكتاب ١: ٨٨، والبيان في غريب اعراب القرآن ١: ٣٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٩، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٦، والخزانة ٤: ٤١٥.

(٤) في ت: يروى.

(٥) يذكر الزمخشري في المفصل أنّ هذا البيت يوجد في بعض نسخ الكتاب وأنّ سيبويه بريءٌ من عهدتِهِ. ولم يرد هذا البيت في المطبوع من الكتاب، ولكن أورده الشنتمري في تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١ت: ٨٨، وقال هو ما أنشده الأخفش في الباب. ينظر: المفصل: ١٠١ ـ ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٩، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٦، والخزانة ٤: ٤١٥.

حذف المضاف إليه

ويجوزُ حذفُ المضافِ إليه إذا دلَّ عليه دليلٌ[١]، نحو قولِهِ:

..... بينَ ذِرَاعي وَجَبْهَةِ الأسَدِ[٢]

وقولِ الأعشى[٣]:

ألا عُـــــلالَةَ أَوْ بُـــدَا هَةَ سَابِحٍ.....[٤]

وقد يحذفُ أيضاً معَ تَعويضِ التنوينِ عَنْهُ، نَحو: حينئذٍ ويومئذٍ، وكقولِهِ تعالَى: ﴿وَرَفَعْنا بَعْضَهُم فَوقَ بَعْضٍ درجاتٍ﴾[٥].

حذف المضاف

ويجوزُ حذفُ المضافِ إمّا مَعَ إقامةِ المضافِ إليه مُقامَهُ واعرابِهِ اعرابَهُ[٦]، نحو

---

(١) ساقطة من ل، وفي ع: دلّ دليل عليه.

(٢) تقدّم الشاهد ١: ٤٣٢.

(٣) هو أبو بصير الأعشى ميمون بن قيس بن جندل، يرجع نسبه إلى بكر بن وائل، يقال له أعشى قيس وأعشى بكر والأعشى الكبير. كان شعره يُغنى في الجاهلية فسمي (صناجة العرب) عاش عُمُراً طويلاً. أدرك الإسلام ولم يسلم توفي سنة ٧هـ. ديوان الأعشى ـ المقدّمة ـ وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، بيروت: ٦٧، وطبقات الشعراء: ٢٥، والخزانة ١: ١٧٥، والأعلام ٨: ٣٠٠.

(٤) تقدّم الشاهد ١: ٤٣٣.

(٥) سورة الزخرف: ٣٢.

(٦) (اعرابه) الثانية ساقطة من ف.

قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[١] وإمّا معَ تركِ المضافِ إليه على اعرابِهِ، نحو قولِهِم[٢]: ما كُلُّ سَوداءَ تمرةٌ، ولا بيضاءَ[٣] شحمةٌ، وكقولِهِ:

أَكُلَّ امرءٍ تَحْسَبينَ امرأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارا[٤]

ما يأخذه المضاف من المضاف إليه

اعلمْ[٥] أَنَّ المضافَ يَكتسي مِنَ المضافِ إليهِ عَشَرَةَ أحكامٍ:

الأوّل: التخصيصُ، نحو: غلامُ رجلٍ.

الثاني: التعريفُ نَحوُ: غلامُ زيدٍ.

والثالث: الجنس، نَحوَ: نِعمَ[٦] غلامُ الرجلِ.

---

(١) سورة يوسف: ٨٢.

(٢) في ز: قوله.

(٣) في ز: ولا كلّ بيضاء. مع شطب كلمة (بيضاء)، ويبدو أنّ الناسخ أراد شطب كلمة (كل) فشطب (بيضاء)، وفي كتب الأمثال، ولسان العرب ـ كلل ـ ١٤: ١١١ (ما كلّ بيضاء شحمة ولا كلّ سوداء تمرة) وللمثل قصّة مذكورة في كتب الأمثال انظر: مجمع الأمثال ٢: ٢٨١، والمستقصى ٢: ٣٢٨، والمثل في الكتاب ١: ٣٣ كما هنا.

(٤) لأبي دؤاد الأيادي، وينسب إلى عَدِي بن زيد العِبادي. ديوان أبي دؤاد الأيادي ـ تحقيق: غوستاف فون، دار الحياة بيروت: ٣٥٣، والكتاب ١: ٣٣، والكامل ١: ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٦، ومغني اللبيب ١: ٣٢١، والهمع ٤: ٢٩١، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٣.

(٥) في ع: واعلم.

(٦) كلمة (نعم) ساقطة من الأصل.

والرابعُ: التأنيثُ، نَحو قولِهِ تَعَالىٰ: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[1] وَهَـٰذَا إِنَّمَا يكونُ إذا كانَ المضافُ جُزءاً مِنَ المضاف إليه، فلا يُقال: جَاءَتني[2] غلامُ هندٍ.

والخامِسُ: الاشتقاقُ، نَحو: مررتُ برجلٍ أَيَّ رجلٍ.

والسادسُ: العمومُ، نَحو: كلُّ[3] عبدٍ[4] في الدارِ فَهُوَ لِي.

و[5]**السابعُ:** المَصْدَرُ، نَحو: ضربتُهُ كُلَّ الضَّربِ وأَيَّ الضَّربِ.

والثامنُ: الظرفيةُ، نَحو: سِرْتَ أيَّ[6] وقتٍ؟

والتاسعُ: الاستفهامُ، نَحو: غُلامُ مَنْ عِنْدَكَ؟

والعاشِرُ: الشرطيةُ[7]، نَحو: غُلامُ مَنْ تَضْرِب أضرِبْ.

هذا هو المشهور عندهم، وفي أكثره نظرٌ.

إضافة أي:

واعلمْ أَنَّ أيّاً إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ تَكونُ إضافتُهُ إلى إثنينِ فَصَاعِداً لِيُفيدَ، نَحو: أَيُّ الرجلينِ، وَأَيُّ الرجالِ، [وَأَمَّا أَيِّي، وأيُّكَ فَهوَ بمنزلةِ مِنِّي، وَمِـنكَ، وبـيني

---

(١) سورة يوسف: ١٠.

(٢) في ع: جاءني.

(٣) كلمة (كلّ) ساقطة من ل.

(٤) في ل: عبيد.

(٥) الواو ساقط من ع.

(٦) في ل: إلى.

(٧) في ف: الشرط.

وبينَكَ.

وإذا أضيفَ إلى النكرةِ أُضيف إلى الواحدِ والإثنينِ والجمعِ، نَحو: أيُّ رَجُلٍ، وَأيُّ رَجُلَينِ، وَأيُّ رِجَالٍ][1].

وَحُكمُ أفعلِ التفضيلِ في الإضافةِ حكمُ أيٍّ بلا فرقٍ وَحَقُّ ما يُضافُ إليهِ (كِلا) أنْ يكونَ معرفةً مُثنًّى أو ما هُوَ في مَعْنى المُثنّى، كقولِهِ:

إنَّ للخيرِ وللشرِّ مـدىً وَكلا ذَلِكَ وَجْهٌ وقِبَل[2]

ويجوز التفريقُ[3] نَحو: كِلا زيدٍ وعمرٍو.

معمول المضاف إليه لا يتقدّم عليه.

[وَلَا يَتَقَدَّمُ معمولُ المُضَافِ إليهِ عَلَى المُضَافِ، فَلا يُقَالُ: إنَّ زيداً لَعندي غيرُ فاضِلٍ، وأمّا قوله:

إنّ أمرأ خَـصَّني عَـمداً[4] مَـوَدَّتَهُ

على التنائي لعندي غير مكـفور[5]

---

(١) العبارة مكرّرة في ف.

(٢) البيت لعبدالله بن الزبعري من قصيدة قالها في وقعة أُحُد. انظر: الأغاني ١٤: ١١، والعجز فيه:

لِكِلا ذَيْنَكَ وقتٌ وأجل

والمفصل: ٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ـ دار المتنبي ١٤: ٣٩٠، والعجز فيه: (وسَواء قبر مثرٍ وَمقِل)، ومغني اللبيب ١: ٢٢٣، والهمع ٤: ٢٨٣.

(٣) في ت، ل: التعريف.

(٤) في ف: عهداً.

(٥) لأبي زيد الطائي. شعر أبي زيد الطائي: ٧٨، والكتاب ١: ٢٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٥، والهمع ٢: ١٧٣، وشرح الأشموني ٢: ٢٨٠.

وَعندي متعلّقٌ بمكفورٍ مع أنَّ مفكوراً مضافٌ إليهِ فَمُؤَوَّلٌ[١]. وَذَلِكَ أنَّ غَيرَ المكفورِ بمعنى المشكورِ][٢].

و[٣]اعلمْ أَنَّ هذهِ المسائلَ لمَّا كانتْ تَتَعلَّقُ ببابِ الإضافةِ، وَلَمْ يذكرْهَا المصنِّفُ أَشرنا إليها إشارةً خفيفة[٤]، لكونِهَا مُهِمَّةً.

المضاف إلى ياء المتكلّم

قولُهُ: (*وإذا أُضيفَ الإسمُ الصحيحُ {وَالمُلْحَقُ بهِ إلى قولِهِ: [وَفُتِحَتِ الياء]*[٥]*للساكنين*}[٦]).

و[٧]اعلمْ أَنَّ الاسمَ المضافَ إلى ياء المُتَكَلِّم إمّا صحيحٌ، وَإمّا مُلْحَقٌ بِهِ، وَإمّا غيرُهُمَا[٨].

المرادُ منَ المُلْحَقِ بالصَّحيحِ ما في آخرِهِ واوٌ أو ياءٌ قَبْلَها ساكنٌ، نَحو: ظَبيٌ، وَدَلْوٌ.

---

(١) في ت: فما دلّ.

(٢) ما بين المعقفتين زيادة من ت، ف.

(٣) (الواو) ساقطة من ع.

(٤) في ل: حقيقية.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من: الأصل، ومن: ز.

(٦) في ع: إلى آخره.

(٧) (الواو) ساقط من ع، ل.

(٨) في ل: غيرها.

فَإنْ كَانَ الأوّلينِ كُسِرَ آخرهُ لأجلِ الياء، وَفُتحَ الباءُ أَوْ أُسْكِنَ، نَحو: ثَوبِي، وَدَارِي، وظبيي، ودلوي.

أَمَّا فتحُ الياءِ فَلِكَونِهِ ضميراً مِثلَ الكافِ في غلامِكَ ودارِكَ، فَكَمَا أَنَّ الكافَ مفتوحٌ فَكَذلكَ الياءُ.

وَأَمَّا سكُون الياءِ فلأجلِ الخفّةِ.

وَإِنْ كَانَ غيرَهما: فلا يخلو من أَنْ يكونَ في آخِرِهِ أَلِفٌ أو ياءٌ أَو واوٌ.

فَإنْ كانَ ألفاً: فالأكثرُ عَلَى أَنَّها تَثْبُتُ سواءٌ كانت أَلفَ التثنيةِ[1] أَو غيرِهَا. نَحو: [رَحايَ وَعَصَاي][2]، وَهُذيلٌ تُثْبِتُها في التثنيةِ [فتقول: ضارباي][3] وتقلُبها في غَيرَها، فتقولُ: رَحَيَّ وَعَصَيَّ.

وَ[4]أَمّا قلبُها[5] في غَيرِ التثنيةِ فلأنَّ أَصْلَهُ عَصَوِي، وَرَحَيي، استُثقِلَتِ الحركَةُ على الواوِ والياءِ فحُذِفَتْ وَسُكِّنَتِ / ٧٠ و / الواوُ والياءُ قَبلَ ياءِ المُتَكَلِّمِ، وَأُدْغِمَ فَقِيلَ: عَصَيَّ ورحيَّ.

وَأَمَّا إثباتُها في التثنيةِ فَلِكَوْنِهَا غيرَ مُنْقلبةٍ عَنْ واوٍ لِيُمكنَ رَدُّهَا إليهِ لأنَّه يَحْصُلُ الالتباسُ[6] للمرفوع[7] فِيها بغيرِهِ لَوْ قُلِبَتْ.

---

(١) في ل: الثلثة.

(٢) في ت: عصاي ورحاي.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٤) (الواو) ليست في ع، ل.

(٥) في ل: قبلها.

(٦) في ل: التباس.

(٧) في ف، ل: المرفوع.

لا يقالُ: فَلِمَ قَلَبُوا في عصيٍّ معَ وجودِ الالتباسِ؟ لأنَّا نقولُ: الالتباسُ فيه ليسَ لأجلِ القَلْبِ، بَلْ الالتباسُ فيهِ حاصِلٌ سواءٌ قلبتْ أو لَمْ تُقْلَبْ[1].

ولقائلٍ أنْ يقولَ على الأولِ: إنَّ ألِفَ حُبلَى لا أَصْلَ لَها لأنَّها زِيدَتْ للتأنيثِ، كما زيدتْ أَلِفُ التثنيةِ، لأجلِ التثنيةِ، وَمَعَ ذَلِكَ تُقْلَبُ.

وَعَلَى الثاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرُوهُ لَمْ[2] يقلبوا واوَ الجمعِ ياءً معَ ياءِ المُتكلِّمِ، لكنَّهم قلبوها.

وَإِنْ كان في آخرِ الاسمِ ياءٌ أُدغِمَتْ في ياءِ المُتَكَلِّمِ مثلُ: قاضيَّ، وغازيَّ، وضاربيَّ في: قاضٍ، وغازٍ، وَضَاربينَ لأنَّهُ ثَبَتَ في مَذْهَبِهِم أَنَّهُ مَتى اجتمعَ حرفانِ متماثلانِ وأُولاهُما ساكنةٌ أُدغمتِ الأولىٰ في الثانيةِ.

وَإِنْ كانَ في آخرِ الاسمِ واوٌ وَجَبَ قَلْبُ الواوِ ياءً، وَإدغامُها فِيها. لأنَّ قياسَ لغتِهم اقتضى أَنَّهُ متى اجتمعَ الواوُ والياءُ وسُبِقَتْ إحداهُما بالسُّكونِ قُلِبَتْ الواوُ ياءً وَأُدْغِمَتْ في الثانيةِ، وَهُوَ لا يكونُ إلَّا[3] في جَمْعِ [السَّلامَةِ المُذَكَّرِ][4].

ثُمَّ اعلمْ[5] أَنَّ مَا قَبْلَ الواوِ لا يخلو من أَنْ يكونَ ضَمَّةً أو فتحةً إذ لا وجهَ للكسرةِ.

---

(١) في ع: قلب أو لم يقلب

(٢) في ف: فلم

(٣) ساقطة من الأصل ومن ت، ز

(٤) في ل: المذكر السالم

(٥) زيادة من ل

فَإنْ كَانَ ضمّةٌ كُسِرَتْ [لالتقاءِ الساكنينِ][1]، تقولُ[2] في مسلمونَ: مُسْلِمِيُّ.

وَإنْ كانتْ[3] فتحةٌ بَقِيَ مَا قَبْلَهَا مفتوحاً لِعَدمِ مُوجِبِ التغييرِ، لِسُهولَةِ النُّطقِ بِهَا أَوْ لِتَدُلَّ عَلَى الأَلِفِ المَحْذُوفَةِ. تقولُ فِي مُصْطَفَونَ وَمعلّونَ: مُصْطَفِيُّ وَمُعَلِّيُّ[4].

واعلمْ أَنَّ ياءَ الإضافةِ تكُون مفتوحةً إذا كانتْ قَبْلَهَا أَحَدُ حروفِ العِلَّةِ منَ الواوِ والياءِ والأَلِفِ، لأنّها لَوْ لَمْ تَكُنْ مفتوحةً لَزِمَ أَحدُ الأمورِ، وَهُوَ إمَّا إسكانُها، أَوْ ضَمُّها، أَو كَسرُهَا، والأخيرانِ مستقلانِ، والأوّلُ غير جائزٍ لامتناعِ التقاءِ الساكِنَينِ عَلَى غيرِ حَدِّهِ، وَقَدْ جَاءَ الاسكانُ عَلَيها مَعَ الأَلِفِ في قراءَةِ نافعٍ[5] في قولِهِ تَعَالى: ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾[6]، وَهُوَ عِندَ النحويينَ ضَعيفٌ لأَنَّهُ[7] التقاءُ السَّاكنينَ عَلَى غيرِ حَدِّهِ.

[وَوَجْهُ الاسكانِ][8] أَحَدُ الأمرينِ، وَهُوَ:

إمّا قيامُ الأَلِفِ مَقامَ الحركةِ عَلَى ياءِ المُتَكَلِّمِ لكونِهَا مَدَّةً.

---

(١) في ف: لأجل الياء الساكنة.

(٢) في ف: يقولون.

(٣) في ع، ل: كان.

(٤) في ع: معلميّ.

(٥) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدني أحد القرّاء السبعة أصله من اصبهان وكان أسودَ اللونِ حالكاً صبيح الوجه توفي سنة ١٦٩ هـ. غاية النهاية ٢: ٣٣٠.

(٦) سورة الأنعام: ١٦٢.

و (محياي) سكنها نافع وأبو جعفر يزيد بن القعقاع. التيسير: ١٠٨، والنشر ٢: ٢٦٧.

(٧) في ت، ف، ل: لكونه.

(٨) في ف: وواجهه.

وأمّا نِيّةُ الوقوفِ، والتقاءُ السّاكنينِ جَائزٌ في الوَقْفِ[١].

الأسماء الستّة

قولُهُ: (*وَأَمّا الاسماءُ السّتّةُ [فَأخي وَأبي وَأجازَ المُبَرِّدُ أخيّ وأبيّ*)[٢].

و[٣]اعلمْ أنَّ هذهِ الأسماءَ إذا أضيفتْ إلى ظاهرٍ أو مُضْمَرٍ مَا خلا الياءِ فحكمُها ما ذَكَرْنَا من اعرابِهَا بالحروفِ وإذا أُضيفتْ إلى ياءِ المتكلّمِ ففيها خلافٌ.

أَمّا الأبُ والأخُ فالأكثرونَ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: أَبي وَأَخي[٤] لأنَّ الياءَ حُذِفَ مِنْ آخِرِهِمَا كَمَا حُذِفَ من يَدٍ وَدَمٍ، وَصَارَ نَسْياً مَنْسِيّاً، والذي يدلُّ عليهِ اعرابُهُم حالَ الإفرادِ[٥] بالحركاتِ عَلَى العينِ، فَلَو كَانَ اللامُ[٦] مقدّرةً لَمْ يَجُزِ الاعرابُ عَلَى العينِ، وَإذَا ثَبَتَ أَنَّ اللامَ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ فيه، وَصَارَ نَسْياً مَنْسياً، كما فِي يدٍ وَدَمٍ، كان حكمه حكم الصحيح في لحوق ياء المتكلّم من غير تغيير.

---

(١) قال مكي بن أبي طالب في مشكل اعراب القرآن ١: ٢٧٩: (حقّ الياء أن تكون مفتوحة كما كانت الكاف في رأيتكَ والتاء في قمتَ لكنَّ الحركةَ في الياءِ ثقيلةٌ فَمَنْ أسكنها فعلى الاستحقاق لكنّهُ جمع بين ساكنين، والجمع بين ساكنين جائز إذا كان الأوّل حرفَ مدّ ولين لأنّ المدّ الذي فيه يقوم مَقام حركةٍ يستراح عليها فيفصل بين الساكنين).

(٢) ساقط من ل.

(٣) (الواو) ساقطة من ع، ل.

(٤) في ع، ل: أخي وأبي.

(٥) في ف: الاعراب.

(٦) كلمة (اللام) ساقطة من ف.

فَكَما يُقالُ: دَارِي، وَغُلامِي، وَيَدِي، وَدَمِي، فَكَذا[١]: [أَبِي، وَأَخِي][٢] وَالمُبَرِّدُ يُجيزُ رد[٣] المَحْذُوفِ وَيَقولُ: أَبيَّ وأخيّ[٤] مُتَمَسِّكاً بقولِ الشَّاعرِ:

..... وَأَبِيَّ مَالكَ ذُو المَجَازِ بِـدَارِ[٥]

وَلِقَائلٍ أَنْ يَمْنَعَ دَلالةَ هذا البيت على جواز أبي في أبٍ:

أمّا أوّلاً: فلأنّ احتمالَ[٦] أَنْ يكونَ أبي جمعاً[٧] لأبٍ وأصلُهُ أَبينَ[٨]، فَلَمَّا أُضيفَ إلى ياء المتكلِّم حُذِفَتِ النُّونُ، وأُدْغِمَت الياءُ فِي الياءِ.

والذي يَدُلُّ عَلَى هَذا الاحتمال قولُ الشاعِرِ:

---

(١) في ل: يقال.

(٢) في ل: أخي وأبي.

(٣) في ف، ل: ذكر.

(٤) في ف: أخي وأبي. وينظر: المفصل: ١٠٩، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٢٩٦، ولم أجده في مؤلّفات المبرّد.

(٥) هذا عجز بيت لمُزَرِّج السَّلمي، وصدره: (قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أُرِيَ) ويُروى: (ذُو النجيل) مكان (ذو المجاز) والواو في (وأبيَّ) واو القَسَم وذو المجاز سوق كانت في الجاهلية للعرب، و(ذو النجيل) و (ذو النخيل) موضعان قرب المدينة. الأمالي الشجرية ٢: ٣٧، والمفصل: ١٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٣٦، ومغني اللبيب ٢: ٥٢٠، والخزانة ٤: ٤٦٧.

(٦) في ف: فلاحتمال.

(٧) في ل: جميعاً.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ٢: ١٠١: (وسألته ـ يعني الخليل ـ عن أبٍ فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخ تقول: أخون لا تغيّر البناء إلّا أن تحدث العرب شيئاً كما تقول: دمون..).

وعلى هذا حمل ابن جني قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء: ﴿إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾ البقرة: ١٣٣. ينظر: المحتسب ١: ١١٢، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية: ٧٢.

فَـلَمّا[1] تَـبيَّنْ أصـواتَـنا بَكـينَ وَفـدَّيْنَنا بِـالأبيْنَا[2]

وإذا احتُمِلَ ذلك لمْ يجُزْ إثباتُ الأصلِ المتنازَعِ فيهِ[3] بِـهِ[4] / ٧٠ ظ / إذْ لا يَثْبُتُ الأصلُ بالأمورِ المُحْتملةِ لغيرِه.

وأمّا ثالثاً، فلكونِه مردوداً، لكونه على خلافِ القياسِ، كَمَا ذَكَرنَا، واستعمالِ الفُصَحَاءِ.

وَأَمّا حَمٌ وَهَنٌ، فَالكلامُ فيهما كالكلامِ في أَبٍي وَأَخٍي[5] في أَنَّ المَحْـذُوفَ لا يُرَدُّ.

أَمَّا[6] فوكَ، ففيهِ وَجهَانِ:

أحدُهُما، أَنْ يُقالَ: فِيٌّ في الأحوالِ الثلاثِ، وهو[7] اللغة الفصيحة.

والثاني، أَنْ يُقالَ: فَمٍي وهو ليسَ بِفَصِيحٍ.

وَوَجْهُهُ أَنْ يُقالَ: إنَّه[8] إذا أُفرِدَ قِيلَ: فَمٌ بالاتّفاقِ وحينئذٍ وَجَبَ أَنْ تُـلْحَقَ

---

(١) في ع: فلا.

(٢) لزياد بن واصل السّلمي وهو شاعر جاهلي. ويروى (أشياخنا) مكان (أصواتنا) و(رثمن) مكان (بكين). الكتاب ٢: ١٠١، والمقتضب ٢: ١٧٢، والخصائص ١: ٣٤٦، والمحتسب ١: ١١٢، لسان العرب ـ أبي ـ ١٨: ٦، والخزانة ٤: ٤٧٤.

(٣) (فيه) ساقطة من ع، ل.

(٤) ساقطة من ت، ز.

(٥) في ف، ل: أخي وأبي.

(٦) في ع، ف: وأما.

(٧) في ل: وهي.

(٨) (إنه) ساقطة من ف، ل.

بآخِرِهِ ياءً كَما كانَ عَلَيهِ حَالَةَ الإفرادِ، مِنْ غيرِ تغييرٍ قياساً على أخواتِهِ، فيُقالُ: فَمِي.

وَأَمَّا وجهُ كونِ فيَّ أفصحَ وَأَولَى مِنْ فَمِي، فَلأَنَّ فَماً إنَّما يُقَالُ للضَّرورةِ، وَهِيَ أَنَّ أَصْلَهُ كانَ فُوهاً، فَحُذِفَ الهاءُ، لخفائِهِ، فصارَ فو، فَلَوْ لَمْ تُقْلَبِ الواوُ ميماً لَزِمَ أَنْ تُقْلَبَ أَلِفاً، لَتَحَرُّكِهَا مُتطرِّفةً[1] وانفتاحِ ما قَبْلَهَا، فَيَلْزَمُ حَذْفُ الألفِ لالتقاءِ الساكنينِ، وحينئذٍ، لَزِمَ بقاءُ الإسمِ المعربِ عَلَى حرفٍ واحدٍ، وَهُوَ لَيسَ بموجودٍ فِي كلامِهم.

و[2]أَمَّا [قَولِ الشاعِرِ[3]]:

خَالَطَ[4] [مِنْ][5] سَلمَى خياشيمٌ وَفَا[6]

ففيهِ وجهانِ:

أحدُهما: أَنْ يكونَ مرادُهُ فَاهَا، فَحُذِفَ المُضافُ إليهِ ضَرورةً وَهُوَ مُقَدَّرٌ مَنْوِيٌّ.

وَالثاني: أَنْ يكونَ مِنْ لُغَةِ هَذَا الشَّاعِرِ أَنْ لا يُنَوِّنَ القوافِي فَلَمْ يلزمْ حَذفُ

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) (الواو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) في ت، ع، ف: قوله، في ل: قولهم.

(٤) في ت، ف: خالطت، وفي ل: سالم.

(٥) ساقطة من جميع النسخ، وما أثبتناه من ديوان العجّاج: ٨٣.

(٦) الرجز للعجّاج. ديوان العجاج: ٨٣. والمقتضب ١: ٣٧٥، والبغداديّات: ٦٦، والمسائل الشيرازيّات ١: ٢٦ و ١٩٨، والإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٩.

الألف[1] فَلَمْ يلزمْ كَونُهُ على حرفٍ واحدٍ، وإذا[2] امتنعَ قَلْبُهَا أَلِفاً، وبقاؤها كما كَانَ وَجَبَ قَلْبُها مِيماً للضَّرُورَةِ.

وأمّا عندَ الإضافة فليسَ تلكَ الضرورةُ المُوجِبَةُ بموجودةٍ لأنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ قَلْبِهَا مِيماً قَلبُها أَلِفاً، لِكونِهَا ساكنةً.

وَإذا تقرّر ثبوتُ الواو عِندَ الإضافةِ، وجب قَـلْبُها يـاءً وادغـامُها في اليـاءِ لاقتضائِها القياسَ هَذَا، ثُمَّ وَجَبَ كَسْرُ الفاءِ لِيُمْكِنَ النُّطْقُ بالياءِ بَعْدَهَا فَصَارَ: فِيٌّ فِي الأحوالِ الثلاثِ.

قَولُهُ: (*وَإِذَا قُطِعَت قِيلَ*[3]: *أَخٌ وأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ*[4] وفتح *الفَاءِ أفصحُ*).

إعلمْ أَنَّ هذهِ الأسماءَ إذا قُطِعَتْ عنِ الإضافةِ مطلقاً التزموا حَذْفَ لامـاتِهَا، وَجَرَى الاعرابُ عَلَى عَيناتِهَا، كَدَمٍ وَيَدٍ، وَلأجلِ كَونِ الاعرابِ جَارياً على العـينِ وَجَبَ قَلْبُ الواو ميماً في فَمٍ، وفيهِ لُغَاتٌ:

فَمٌ بفتحِ الفاءِ، وَهُوَ أَفْصَحُ حَملاً عَلَى أَخَواتِها.

وَفِمٌ، فكأنَّهُم لَمَّا عَوَّضوا الميمَ من الواوِ، فَكَأَنَّهم عَوَّضُوا الياءَ[5] عَنْهُ، فَأُجرَى أَحكامَ الميمِ مَجرَى أحكامِ الياءِ.

---

(١) هذان الوجهان سبق أن ذكرهما أبو علي الفارسي في البغداديات: ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) في ل: وإذ

(٣) في الأصل: قلت. وما أثبتناه عن سائر النسخ وعن مجموع مهمات المتون: ٣٩٩.

(٤) (وهم) ليست في ع.

(٥) في ع، ل: وعوّضوا الواو

وَفُمٌ، بِضَمِّ الفاءِ لكونِ الميمِ عِوَضاً مِنَ الواوِ، وَمنْهم من يُشَدِّدُ الميمَ عَوضاً من العينِ واللامِ.

وَإِنَّما قُلْنَا: إذَا قُطِعْتَ عن الإضافةِ مطلقاً احترازٌ عن مثلِ لا أَباً لَهَا، ولأَنَّهُ وَإِنْ كانَ[1] مقطوعاً عَنِ الإضافةِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَكِنَّهُ في حُكمِ الإضافَةِ باعتبارِ شَبَهِهِ بِهَا.

قَولُهُ: (وَقَدْ[2] جَاءَ حَمٌ، مِثْلُ: يدٍ وَخِبءٍ وَدَلْوٍ وَعَصَا مُطلَقاً).

إعلَمْ أَنَّ فِي حَمٍ لُغاتٍ غيرَ اللغةِ الأولَى المشهورةِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يكونَ اعرابُها مِثلَ اعرابِ يَدٍ حَالَتي الافرادِ والإضافةِ، فَتقولُ: هذا حمٌ، ورأيتُ حماً، ومررتُ بِحَمٍ، وهذا حَمُكَ، ورأيت حَمَكَ ومررتُ بِحَمِكَ.

حُكْمُهُ حالَةَ الإفرادِ في هذهِ اللغةِ مثلُ حُكْمِهِ في اللغة المشهورَةِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يكونَ اعرابُهُ مثلَ اعرابِ خِبءٍ، وَلَمْ يَكُنْ شيءٌ منهُ مَحْذُوفاً بَلْ يكونُ مهموزاً، فَتَقُولُ: هَذَا حَمُؤٌ وَحَمُؤكَ[3]، ورأيتَ حَمَأً وحَمَأَكَ، ومررتُ بِحَمَاءٍ وحَمِئِكَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ في هذهِ اللغةِ حَالَتِي الإفرادِ والإضَافَةِ للغةِ الأُولى.

وَمِنْهَا: أَنْ يكونَ مُلْحَقاً[4] بالصحيحِ، نَحو: دَلْوٌ فتقول: هذا حَمُوٌ وَحَمُوكَ، ورأيت حَمَواً وحموكَ، وَمَرَرْتُ بحموٍ وحموكَ، فهو مخالفٌ للغة الأُولى في الحالتين.

---

(١) في ل: كانت.

(٢) في متن الكافية: (وجاء) من غير (قد). مجموع مهمات المتون: ٣٩٩.

(٣) في ع: حملك.

(٤) في ل: ملحقاً.

وَمِنْهَا: أَنْ يكونَ حُكمها حُكمَ المقصورِ كعصاً، فتقول: هذا حماً وحماكَ[1] ورأيتُ حماً وحماكَ، ومررتُ بحماً وحماك وهذهِ لغاتٌ[2] غيرُ مشهورةٍ، والحقُّ المشهورُ أَنْ يكونَ اعرابُهُ بالحركاتِ حالَةَ الإفرادِ، وبالحروفِ حالَةَ الإضافةِ.

فقولُهُ / ٧١ و /(*مطلقاً*) إشارةٌ إلى أَنَّ حُكْمَهُ حالَ الافرادِ والإضافةِ كَحُكمِ هذهِ الأسماءِ.

قولُهُ:(*وَجَاءَ هَنٌ، مِثْلَ يدٍ مُطْلَقاً*).

اعلمْ أَنَّ في هَنٍ لغةٌ أُخرى غيرَ مشهورةٍ[3] وهيَ أَنْ يكونَ مثل يدٍ، حال الإضافةِ والإفرادِ، فتقولُ: هذا هَنٌ وَهنُكَ، ورأيتَ هَنَاً وَهنَكَ، وَمَرَرْتُ بِهَنٍ وَهَنِكَ، وَهذهِ اللغةُ موافقةٌ للغة الأولَى [حالَ الإفرادِ][4] ومخالفةٌ لَهَا حالَ الإضافَةِ.

قولُهُ:(*وَذُو لا يضافُ إلى مُضْمَرٍ*[5] *ولا يُقْطَعُ*).

إعلمْ أَنَّ (ذو) لا يضافُ إلى مُضْمَرٍ لأنَّ وَضْعَهُ إنَّما هوَ لأجلِ أَنْ يُتَوصَّلَ به إلى أَنْ يَجْعَلَ أَسْماءَ الأجناسِ وَصْفاً للنكراتِ، وَذَلِكَ لا يُمكنُ أَنْ يُقالَ[6]: مَرَرْتُ بامرأةٍ سِوارٍ ورجلٍ ثوبٍ، [فَتُوصِلَ[7] بِذي وَذَاتٍ، وَقِيلَ[8] مَرَرْتُ بامرأةٍ ذاتِ سِوارٍ،

---

(١) في ل: هذا حماك.

(٢) في ل: لغة.

(٣) في ت، ف، ل: المشهورة، وفي ع: المهموزة.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٥) (إلى مضمر) ساقطة من ع.

(٦) في ت، ع: يقول.

(٧) في ت: تتوصل.

(٨) في ت: فقلت.

وَرَجُلٍ ذِي ثوبٍ][1]، وَلِهَذا أيضاً لا يُقْطَعُ عَنِ الإضافةِ وَلا يُمكنُ إضَافَتُهُ إلى مُضْمَرٍ لكونِهِ غَيرَ جنسٍ، وَلِهَذا أيضاً لَمْ يُضَفْ إلى عَلَمٍ، وَأَمَّا قولُهُ:

إنَّما يـعرفُ ذا الفَـضْلِ مِـنَ النَّـاسِ ذَوُوهُ[2]

فَشَاذٌّ لا يقاسُ عَلَيه.

وَقِيلَ: إنَّما[3] امتنع أفرادُ (ذُو) مِنَ الإضافةِ، لأَنَّهُ لو أُفـرِدَ، لَـزِمَ بـقاؤهُ عَـلى حرفٍ واحدٍ لكونِه اسماً متصرّفاً معتلاً[4] لَمْ يَحْتَمِلِ الحركةَ فَكَانَ يُعَلُّ بـالإسكانِ، كقاضٍ[5] فالتقى[6] ساكنانِ فَوَجَبَ[7] حَذْفُ حرفِ العلّةِ فَيبقَى الاسمُ المُتَمَكِّنُ عَلَى حرفٍ واحدٍ، وَهُوَ الذَّالُ، وَأَنَّهُ غيرُ جائزٍ.

لا يُقَالُ: لو كانَ هَذَا مُوجباً لامتناعِ الافرادِ من الإضافةِ لَزِمَ امـتناعُ أفـرادِ الفمِ من الإضافةِ للعلَّةِ المُشْتَرِكَةِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) البيت لا يعرف قائله ويذكرون قبله:

أَنْتَ مـا استغنيتَ عـنْ صـا حِـبِكَ الدَّهْـرَ أَخُـوهُ
فَـإذا احْـتَجْتَ إليـهِ سَـاعةً جَحَّكَ فـوه
أفـضلُ المـعروفِ مَـا لَمْ تُـبْتَذَلْ فـيهِ الوُجُـوهُ

شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٣٨، والهمع ٤: ٢٨٤.

(٣) (انما) ساقطة من ع.

(٤) في ل: مقلاً.

(٥) في ل: كقال.

(٦) في ل: فيلتقي.

(٧) في ل: فيوجب.

لأنَّا نَقُولُ: إنَّمَا أُفْرِدَ الفَمُ، لِتعويضِهِم الميمَ عَنْ حرفِ العِلَّةِ.

[وَلا يُمكنُ أَنْ يَقُولُوا: هَلَّا فَعلوا هذا في ذُو لأنَّا نقولُ إنَّ تَعويضَ المـيمِ عَـنْ حرفِ العِلَّةِ][1] ليسَ بقياسٍ حَتى[2] يُطَّرَدَ ذَلِكَ[3].

التوابع

تعريفه:

قولُهُ: *(التوابعُ كُلُّ ثانٍ باعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ)*.

لَمَّا فَرَغَ مِنَ المعرباتِ التي اعرابُها أصـلي، شَرَعَ في المـعرباتِ التي اعـرابُهـا بالاتِّباعِ، وَتُسَمَّى توابعَ، والتوابعُ جَمْعُ تابعةٍ، والتابعُ هَوَ كلُّ ثانٍ باعرابِ سابقِهِ مِنْ جهةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَولُهُ: *(كُلُّ ثانٍ)* شَامِلٌ لِما عَدَاهُ مِنْ خبرِ المبتدإِ، وَخَبَرِ كَانَ وَخَبرِ إنَّ والمفعولِ الثَّانِي مِنْ بابِ عَلمتُ، أو الثالثِ من باب أَعلمتُ إلى غَيرِ ذَلِكَ، لِكونِهَا ثوانيَ.

و[4]قولُهُ: *(بِاعرابِ سَابِقِهِ)* يُخـرِجُ خَبَرَ كَانَ وَخَبَرَ إنَّ لأنَّ اعرابَهُ لَيسَ مثلَ اعرابِ سابِقِهِ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) كلمة (حتى) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) كلمة (ذلك) ساقطة من ع، ف.

(٤) (الواو) ساقط من ل.

وَقَوْلُهُ: (*مِن جهةٍ وَاحِدَةٍ*) يُخرِجُ عَنهُ[١] خَبَرَ المبتدإ والمفعولَ الثاني والثالثَ من بابِ عَلِمْتُ وَأَعْلَمْتُ، لأنَّها وَإنْ كانَتْ ثَوَانِيَ، لَكنَّ إعرابَهَا لَيْسَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ منْ حيثُ أَنَّ العَامِلَ فِيها اقتضى شَيئينِ عَمِلَ فِيهِما، بخلافِ التابعِ، فَإنَّ العامِلَ مثلاً في قولِنا: قامَ زيدٌ الظريفُ اقتضى الفاعلَ، فَهوَ بعينِ هذا الاقتضاءِ عَمِلَ فِيهما.

وَلِقائلٍ أن يقولَ: إنَّهُ منقوضٌ بالمَعطُوفِ بالحرفِ فَإنَّهُ تابعٌ مَعَ أنَّ العامِلَ عَمِلَ في المعطوفِ عليه مِنْ جهةٍ وَفي المعطوفِ مِنْ جهةٍ أُخرَى، وَهيَ بواسطةِ الواو، ألا تَرَى أَنَّ قامَ في قَولِنَا: قَامَ زيدٌ وعمرٌو عَمِلَ في التابعِ بواسطة الواو وفي المتبوعِ بلا واسطةِ الواوِ؟

ويمكنُ أَنْ يُجابَ عَنهُ بِأَنَّهُ عَمِلَ فيهمَا مِنْ جهةٍ واحدةٍ وهيَ اقتضاءُ الفِعلِ الفاعلَ، وَهو بهذهِ الجملةِ عَمِلَ فِيهمَا، لكنْ فِي أحَدِهِما بِلا واسطةِ الواوِ، وَفِي الآخرِ بواسطةِ الواوِ.

وَلا يَرِدُ النَّقضُ عليهِ بالتوابعِ المحمولةِ عَلَى مواضعِ المتبوعاتِ، نَحو قَولِهِ:

فَمَا كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجوادا[٢]

---

(١) ساقطة من ل.

(٢) البيت لجرير في مدح عمر بن عبدالعزيز، أمّا ابن سُعدى فهو أياس ابن حارثة الأيادي يعتبر هو وكعب ←

لِكَونِهَا لَيْسَتْ باعرابِ سَابِقِهِ[١]، لأنَّ المُرَادَ مِنَ الاعرابِ السابقِ أَعمُّ منْ أنْ يكونَ بِحَسَبِ اللفظِ أو[٢] بِحَسَبِ المَحلِّ.

وَلقائلٍ أَنْ يُورِدَ النقضَ بِمِثلِ: يَا أَيُّها الرجل! فَإنَّ الرَّجُلَ تابعٌ لأيٍّ من غير اعرابِ سابِقِهِ لفظاً أَو تَقْديراً.

أَمّا لفظاً فلأنّهُ مبنيٌّ، وَأَمّا تقديراً فلكونِهِ في تقديرِ النَّصْبِ دُونَ الرَّفْعِ.

وَيُمكنُ أَنْ يُجابَ عَنْهُ، بِأنَّ المرادَ مِنَ الإعرابِ مَا هُوَ اعرابٌ حقيقيٌّ أو شبيهٌ باعرابٍ حقيقيٍّ، / ٧١ ظ / فَإنَّ حركةَ المُنَادَىٰ، وَإنْ لَمْ تَكُنْ اعراباً[٣]، لكنّها شبيهةٌ بحركةِ الاعرابِ.

وَلاَ يَرِدُ النقضُ عَليهِ بمثلِ[٤] قَولِهِمْ[٥]: يُثْبِتُ حِسَابَهُ باباً باباً، فإنَّ البابَ الثاني ثانٍ باعرابِ سابقِهِ من جهةٍ واحدةٍ مَعَ أَنَّهُ ليسَ بِتَابعٍ، لكونِ كُلٍّ واحدةٍ مِنْهُما حالاً.

لأنّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّ البابَ الثانِي حالٌ بَلْ نَقُولُ: إنَّهُ تأكيدٌ للأولِ، والأوّلُ

← بن مامة الأيادي من أجواد العرب. وروى السيوطي: يا عمرَ بفتح الراءَ وكذلك هي في الديوان. الديوان: ١٣٥، والعقد الفريد ١: ٢٩٣ و٢: ٢٨٦، والهمع ٣: ٥٤.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في الأصل: و.

(٣) في ل: اعرابها.

(٤) في ل: مثل.

(٥) (قولهم) ساقطة من ل.

هَوَ الحالُ، ويجوزُ تأكيدُهُ مَعَ كونِهِ نَكِرَةً لِكَونِهِ تأكيداً لفظيّاً، والتأكيدُ اللفظيُّ[1] لا يُشْتَرَطُ فيهِ كونُهُ معرفةً.

قال أبو علي: البابُ الثانِي منصوبٌ بالبابِ الأوّلِ، لأنَّهُ أشبَهَ الفِعْلَ بِتَصَرُّفِهِ، لِكونِهِ يُثنَّى وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ فِي قَولِكَ: بابٌ بابانِ، بابةٌ بابتانِ، تَشَابُهَ الصِفَةِ فَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَها.

واعلمْ أَنَّهُ لو زَادَ عَلَى هذا التعريفِ: لفظاً أو محلاً، لكانَ أَولَى وأصوبَ، واندفَع أكثرُ هذهِ الاعتراضاتِ.

أقسام الاعتراضات

وَإِذَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ فَنَقُولُ: التوابعُ خَمْسَةٌ، لأنَّ التابعَ إمّا أَنْ يكونَ مقصوداً بالنسبةِ أَوْ لَمْ يكنْ.

[فَإِنْ كانَ الأوّلَ، فَلا يَخلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ المتبوعُ أيضاً مقصوداً بِالنِّسْبَةِ أَو لَمْ يَكنْ][2].

فَإِنْ كَانَ فَهُوَ المعطوف بالحُروفِ.

وَإِنْ لَمْ يكنْ فَهُوَ البَدَلُ.

---

(١) في ف: واللفظي التأكيد.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

وَإِنْ كانَ الثانِي، وَهُوَ أَنْ لا يكونَ مقصوداً بالنسبةِ فلا يَخلُو مِنْ أَنْ يكـونَ دَالاً على معنىً فِي متبوعهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

الأوّلُ هُوَ الصِّفَةُ.

والثاني، إمّا أَنْ يكونَ مقرِّراً أمرَ المتبوعِ فِي النسبةِ أَوِ الشمولِ أو لَمْ يَكُنْ.

والأوّلُ: هُوَ التَّأْكِيدُ.

وَالثَّاني: عَطْفُ بيانٍ.

النعت

تعريفه:

قَولُهُ: (*النَّعْتُ*[1] *تابعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِي متبوعِهِ مُطلقاً*).

قوله: (*تابعٌ*) شاملٌ لجميعِ التَّوابع.

وَقَولُهُ: (*يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِي مَتبوعِهِ*) يَخرُجُ عَنْهُ مَا عَدَاهُ، مَا عَـدَا النَّـعْتِ، لِكَونِ سَائِرِهَا دالاً عَلَى مَعْنىً فِي نَفْسِهِ. وَقَولُهُ: (*مُطْلَقاً*) غَيْرُ مُحتاجٍ إليهِ، لانـطباقِ الحَدِّ عَلَى المَحْدودِ بِدُونِهِ، إلّا أَنَّهُ أَوردَهُ لِدَفْعِ وَهْمِ مَنْ يَتوهَّمُ أنَّ راكباً فِي قولِكَ[2]: رَأَيتُ زيداً راكباً تابعٌ يدلّ على معنىً وَهُوَ ذُو الحالِ، وحينئذٍ يَدْخُلُ فِي الحَـدِّ مـا ليسَ مِنَ المَحدودِ فَإِنَّهُ عَلَى تقديرِ تَسليمِ كونه غَيرَ خارجٍ عَـنْهُ بـالقيودِ المُـتَقَدِّمةِ،

---

(١) في ع، ل: والنعتُ.

(٢) في ل: قولنا.

يخرُجُ بقولِهِ: مُطْلَقاً، لعدمِ دَلالتِهِ عليهِ مطلقاً بَلْ في حالِ الرؤيةِ.

وَلقائِلٍ أَنْ يَقولَ: إِنَّهُ منقوضٌ بِمِثْلِ: الرَّجُلِ، فِي قَولِنَا: مَرَرْتُ بِهذا الرجلِ، فَإِنَّهُ صفةٌ معَ أَنَّهُ ليسَ بدالٍّ[1] عَلَى معنىً في متبوعِهِ. وَيَرِدُ النقضُ أيضاً عليه ببدلِ الاشتمالِ، وبدلِ البعضِ من الكلِّ[2]، نَحو: أَعْجَبَنِي زيدٌ حُسْنُهُ، وَضَرَبْتُ القومَ ثَلاثَتَهُم، لأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْنَى النَّعتِ في متبوعِهِ، ومتبوعُهُ غَيرُهُ، لَكانَ مَعْنَاهُ في غيرِهِ، وَلو كانَ كَذَلِكَ، لكانَ النَّعتُ حرفاً لكونِهِ لفظاً دالّاً على معنىً فِي غيرِهِ حينئذٍ، وَهُوَ باطِلٌ بالاتّفاقِ، وأيضاً لو أرادَ بِهِ أَنَّهُ[3] يدلُّ عَلى معنىً، هُوَ[4] [يوضِّحُ المتبوعَ لأَشكَلَ بابِ عَطْفِ البيانِ، وَلَو أَرادَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلى معنىً هُوَ][5] هَيئةٌ حَاصِلَةٌ في المتبوعِ لأشكَلَ بِالجَوامِدِ، وبالجملةِ في هَذَا التعريفِ نظرٌ.

فائدة النعت

قولُهُ: (*وَفَائِدَتُهُ تَخصِيصٌ أَو تَوضِيحٌ*).

إعلم أَنَّ الغَرَضَ مِنَ الصِّفَةِ، إِمّا التَّخْصِيصُ، نَحو: رَجلٌ عالمٌ وهو في النكراتِ.

---

(١) في ل: دال.

(٢) انظر ١: ١١٩

(٣) في ف: منه

(٤) في ف: جهته

(٥) ما بين المعقفين ساقط من ع

وإمَّا التوضيحُ، نَحو: جاءَني زَيْدٌ الظَّريفُ، وَهُوَ فِي المَعَارِفِ، وَهَذانِ القِسْمَانِ هُما الغَالِبانِ.

وَأَمَّا مُجَرَّدَ الثناءِ والمدحِ، نَحو قَولِهِ تَعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[١].

وَإِمَّا مُجَرَّدَ الذَّمِّ، نَحو: فِعْلُ زيدٍ الخبيثِ [الفَاسِقِ اللئيمِ[٢]][٣] إلى غَيرِ ذَلِكَ فِي موضعٍ يكونُ زيدٌ معلوماً قبلَ ذِكرِ هذهِ الأوصافِ.

وَإِمَّا مجرَّدُ التوكيدِ، نَحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً واحِدَةً، [فَإِنَّ واحدة][٤] لَمْ تَـدُلَّ إلَّا عَلى مَا دَلَّتْ عليهِ (ضربة)، لِكونِ التاءِ للوَحْدَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعالى[٥]: ﴿فَإِذا[٦] نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ﴾[٧].

أَقْسَامُ الصِّفَةِ

وَاعْلَمْ أَيضاً[٨] أَنَّ الصِّفَةَ عَلى سِتَّةِ أَضْرُبٍ:

---

(١) سورة الفاتحة: ١.

(٢) في ت، ف: اللعين.

(٣) في ع، ف: الفاسق اللعين، وفي ل: اللعين الفاسق.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) كلمة (تعالى) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٦) في الأصل، وفي ت، ع، ف، ل: (ونفخ) مكان (فإذا نفخ).

(٧) سورة الحاقّة: ١٣.

(٨) ساقطة من ل.

الأوَّلُ: لِلْحِلْيَةِ، نَحو: الطويلِ والقصيرِ والأسودِ والأبيضِ و[1]غيرِ ذلكَ مِمَّا كانَ للعينِ فيهِ نَصيبٌ[2].

والثاني: مَا كَانَ فِعلاً / ٧٢ و / للموصوفِ أَوْ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ، نَحو: الذاهبُ القائمُ أبوهُ.

والثَّالِثُ: مَا لَيسَ بِحِلْيَةٍ ولا فعلٍ لَهُ مِمَّا عُرِفَ بالتَّجربةِ والنَّظَرِ المتعلِّقِ بالقلبِ كالعلمِ والجهلِ والظرافةِ، والكرمِ إلى غيرِ ذلك.

والرابعُ: النَّسَبُ، نَحو: هاشميٌّ، وبصريٌّ، وعلويٌّ.

والخَامِسُ: ذُو بمعنى صاحبٍ.

والسَّادِسُ: الذي.

النعت المشتق

قَولُهُ: *(وَلا فَصْلَ بينَ أَنْ يكونَ مشتقّاً أو[3] غيرهُ)*.

أَي: لَا فَرْقَ بينَ كونِ النعتِ مشتقّاً أَو غيرَ مشتقٍّ، لأنَّ المرادَ منَ النعتِ كونُهُ دالّاً عَلى معنىً في متبوعهِ، [وَهَذَا المَعْنى موجودٌ في المُشتقِّ وغيرِهِ، وغيرُ المشتقِّ: إمَّا

---

(١) في ل: إلى.

(٢) في ف، ل: نصب.

(٣) في ع: و.

أَنْ يَكونَ دالاً على معنىً فِي متبوعِهِ][1] دائماً، [أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ فِي بعضِ الأوقاتِ.

والأوّلُ، صِفَةٌ دَائماً،][2] وَإلى هَذَا القِسْمِ أَشَارَ بقولِهِ:

(إذا كَانَ وَضْعُهُ لِغَرَضِ المَعْنَى عُموماً نَحو تميميٌّ وذي مالٍ) فإنّ المَنْسُوبَ لا يكونُ إلّا نَعْتاً، وَكَذلِكَ ذو مالٍ، فَإنَّهُ وُضِعَ للتوصُّلِ إلى جَعلِ الأجناسِ صفاتٍ.

[واعلمْ أَنَّهُ أَهْمَلَ الذي.][3]

والثاني: يقعُ صِفَةً فِي وَقتٍ دُونَ وقتٍ، نَحو: أَيٍّ فِي قَولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ أَيَّ رَجُلٍ: أَيْ كاملٍ فِي الرجوليّةِ، وَمِثلُ: كُلٍّ فِي قولِكَ: أَنْتَ الرجلُ كلُّ الرَّجُلِ، وَكَذَا قَولُكَ: هَذا العَالِمُ جَدُّ العالِمِ، وَحَقُّ العالِمِ، أي البليغُ الكاملُ، وَبِهَذا الرجلِ، فَإنَّ الرجلَ صفةٌ لِهَذا، وَمِنْهُم مَنْ يَجْعلُهُ عَطْفَ بيانٍ لعدمِ الاشتقاقِ فيهِ، وَمَرَرْتُ بزيدٍ هَذَا، فإنَّ هَذَا وَقَعَ صفةً لزيدٍ هَاهُنَا، أي: بزيدٍ الحاضرِ أو المُشارِ إليه. وسيبويهِ استضعفَ أَنْ يُقالَ: مَرَرْتُ برجلٍ أسدٍ[4] على تأويلِ جَريءٍ[5].

وَيُوصَفُ أَيضاً بالمصادِرِ فيُقالُ: رَجُلٌ صومٌ وَعَدْلٌ وَضَرْبٌ للمبالغةِ، أي صائمٌ.

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) كلمة (أسد) ساقطة من ل.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١: ٢١٦: (تقول مررت برجل أسد شدّة وجرأة، انّما تريد مثل الأسد. وهذا ضعيف قبيح).

الوصف بالجملة

قَولُهُ: *(وَقَدْ[1] تُوصَفُ النكرةُ بالجملةِ الخبريةِ)*.

اعلمْ أَنَّ النكرة كما تُوصَفُ بالمفردِ تُوصَفُ أَيضاً بـالجملةِ لكـونِ الوصـفِ بالحقيقةِ حُكماً عَلَى الموصوفِ، فَكَما أَنَّ الحُكْمَ[2] يكـونُ بـالمفردِ، يكـونُ أيـضاً بالجملةِ، وَتِلْكَ الجُمْلَةُ جملةٌ خبريّةٌ، لِكَونِها خبراً عَنِ الموصوفِ، فَوَجَبَ أَنْ تكونَ خبريّةً، إلّا أَنَّ الجملةَ الظرفيّةَ من أقسامِ الجملةِ الخبريّةِ، لَا تَقعُ صِفَةً لِلْجُملَةِ، إذا كانَتْ ظرفَ زمانٍ لِمَا ذَكَرنا فِي خبرِ المُبتدإِ، وَجوّزهُ أبو الفتحِ في مُشْكِـلْ اعـرابِ الحَماسةِ[3].

وأمّا قولُهُ:

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[4]؟

---

(١) في متن الكافية لا يوجد (قد). انظر: مجموع مهمّات المتون: ٤٠٠.

(٢) زاد في ل: بالمفرد.

(٣) هو كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح بن جني، وقد حقّقه عـبدالمحسـن خـلوصي الناصري لنيل درجة الماجستير من كلّية الآداب ـ جامعة بغداد سنة ١٩٧٤م.

(٤) لأحد الرجاز، وقيل للعجّاج، وقبله: حَتّىٰ إذا جَنَّ الظلامُ واختلَطْ.

ويروى (ضيح) مكان (مذق) والمذق والضيح: اللبن الممزوج بالماء. ديوان العجّاج ـ الملحق ـ ٨١ والمحتسب ٢: ١٦٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنّي ـ تحقيق: عـبدالمحسـن خـلوصي الناصري ـ رسالة ماجستير ـ كلّية الآداب ـ جامعة بغداد ـ ١٩٧٤م ـ آلة كاتبة، وأسرار البلاغة: ٣١١، والخزانة ٢: ١٠٩.

فَبِمَعْنى: مَقُولٍ[١].

وإذا كانَ كَذَلِكَ، كانَ الاستفهامُ مقولاً للصفة المحذوفةِ، وَلَا يكونُ صِفَةً، واشترَطَ[٢] أَنْ يكونَ فِي هذِهِ الجملةِ ضميرٌ يعودُ إلى الموصوفِ، ليربطَها بِهِ، وَإِلَّا لَمْ تُفِدْ[٣].

ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ عمرٌو لم[٤] يَجُزْ لِعَدَمِ الفَائدَةِ.

وَإِنَّما قَال: (*وَتُوصَفُ النَّكرةُ بالجملةِ*[٥] *الخبريةِ*) لأنَّ المَعَارِفَ لا يوصفُ بِها، لأنَّ الجملةَ تكونُ نكرةً[٦] لِخلُوّها عن المُعَرِّفِ، والمُطَابَقَةُ واجبةٌ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ، في التعريفِ والتنكيرِ.

واعلمْ أَنَّ الجملةَ قَدْ تقعُ أيضاً صفةً للمعارفِ، لكنْ بواسطةِ الذي، أو ذو الطائيةِ، نحو: جاءَني زيدٌ الذي أَبوه عالِمٌ.

والوصفُ بالمفردِ هُوَ الأصلُ، فَإذا اجتمَعَ مفردٌ وجملةٌ صفتانِ لموصوفٍ واحدٍ فالأولَىٰ تقديمُ المفردِ عَلى الجملةِ، لأنَّهُ الأصلُ، نَحو قولِهِ تَعالىٰ: ﴿**وَهَٰذَا**

---

(١) (فبمعنى مقول) ساقطة من ع.

(٢) في ت: يشترط.

(٣) كلمة (تفد) ساقطة من ل.

(٤) في ف: ولم.

(٥) في الأصل، وفي ت، ع، ل: الجمل، وما أثبتناه عن: ز، ف وعن مجموع مهمات المتون: ٤٠٠.

(٦) قال الرضيّ في شرح الكافية ١: ٣٠٧: (اعلم أنّ الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لأنّ التعريف والتنكير من عوارض الذات... وقال بعضهم: الجملة نكرة)

ذِكْرُ[١] مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾[٢]، وَقَدْ[٣] جاءَ تأخُرُ[٤] المفردِ في الآيةِ الأخرَىٰ كقولِهِ تَعَالىٰ: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ[٥] فَاتَّبِعُوهُ﴾[٦]. وَعَلَيهِ بيتُ[٧] النَّابِغَةِ:

..... وَلَيْلٍ أقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ[٨]

والوصفُ بالجملةِ الفعليةِ أقوىٰ مِنَ الوَصْفِ بالجملةِ الإسميّةِ وبالفِعْلِ الماضي أكثرُ وَأولَى مِن الفِعلِ المستقبلِ، لِكَونِهِ مُحقّقاً، وكونِ المستقبلِ[٩] مشكوكاً فِيهِ، وَفِي وقوعِهِ صفةٌ خلافٌ، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ يَصِيدُ غداً.

قولُهُ: (*وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ*).

أي: يلزمُ الضَّميرُ للجملةِ الوَاقِعَةِ صِفةً للنَّكِرَةِ لِيَرْبِطَها[١٠] بِهَا لاستقلالها فِي الإفادَةِ[١١].

---

(١) في الأصل، وفي ز: الكتاب، وفي ت، ع، ف، ل: كتاب، وكلاهما سهو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) سورة الأنبياء: ٥٠.

(٣) في ع: قل.

(٤) في ف، ل: تأخير.

(٥) في ف: ﴿مبارك أنزلناه﴾ وهو سهو.

(٦) سورة الأنعام: ١٥٥.

(٧) كلمة (بيت) ليست في ع.

(٨) للنابغة الذبياني، وصدره:

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ. الديوان: ٤٠.

(٩) في ف: الاستقبال.

(١٠) في ع: لربطها.

(١١) في ف، ل: بالإفادة.

قَولُهُ[١]: (ويوصفُ بحالِ الموصوفِ وَحالِ[٢] مُتَعَلَّقِهِ).

اعلمْ أنَّ الشَّيءَ قَدْ يُوصَفُ بصفةٍ قائِمَةٍ بِهِ: أَيْ يَكونُ صفةً لَهُ عَلَى الحقيقةِ، نَحو: رَجُلٌ ظريفٌ، وَأَشَارَ إليهِ بقولِهِ: (وَيُوصَفُ بحالِ المَوصُوفِ).

وَقَدْ يُوصَفُ / ٧٢ ظ / بصفةٍ[٣] قائمةٍ بمتعلَّقِهِ وَسَبَبِهِ بِأَنْ تكونَ بينَهُما عُلْقَةٌ مِن نَسَبٍ، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ قَائمٍ أَبوهُ، أو مُلْكٍ، نَحو: حَسَنٌ غلامُهُ أو مُخَالَطَةٍ، نحو: رجلٌ طويلٌ ثوبُهُ، وَتِلْكَ العُلْقَةُ قَدْ تكونُ قرينةً كَمَا ذَكَرْنا وَقَدْ تكونُ بعيدةً، نَحو: مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ غلامُ[٤] أبيهِ[٥]، وأبو غلامِ أبيهِ.

وَإِنَّما جَازَ الوَصْفُ بِحَالِ متعلَّقِ المَوصوفِ لِيُنْزِلَهُ مَنْزِلَةَ حالِهِ كَما في الخَبَرِ لِحصولِ الفَائِدةِ بِذَلِكَ.

قَولُهُ: (فالأوَّلُ يتبعُهُ في الاعرابِ).

أي: الوصفُ بِحالِ الموصوفِ يتبعُ الموصوفَ في ثمانيةِ أشياءَ، وهيَ: الاعرابُ، والتعريفُ، والتنكيرُ، والتذكيرُ، والتأنيثُ، والإفرادُ، والتثنيةُ والجمعُ، أي: يجبُ مُطابَقَتُهُ الموصوفَ في هذهِ الثمانية، لكونِ هَذِهِ الصِفَةِ هيَ الموصوفَ في المَعْنَىٰ، فَوَجبَ موافقتُها لَهُ، لِئلا يلزَمُ مخالفةُ الشيءِ لنفسِهِ، إلّا إذا كانَ المُذَكَّرُ

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٢) في مجموع مهمات المتون: ٤٠٠: بحال.

(٣) في ع: لصفة.

(٤) في ت، ل: غلامه.

(٥) في ل: ابنه.

والمُؤَنَّثُ مستويينِ، نَحو: فَعولٍ[١]، [بمعنى فاعِلٍ،][٢] وفَعيلٍ[٣] بمعنىٰ مفعولٍ، أو كانَ مؤنَّثُهُ يُطْلَقُ عَلَى المُذَكَّرِ نحو: عَلّامةٍ وَنَسّابةٍ[٤].

وإذا كان كذلك كان من الواجب على المصنّف أن يذكر هـذا الاستثناء[٥]، وأنّه[٦] لم يذكره[٧].

قَولُهُ: *(والثاني يتبعُهُ في الخَمسةِ الأوّلِ[٨]، وفي الباقي كالفِعْلِ)*.

أيْ: الوصفُ بحالٍ مُتعلَّق الموصوفِ في الخمسةِ الأوّلِ، وَهِيَ: الرفعُ والنصبُ والجرُّ، والتعريفِ والتنكيرُ، وَإِنْ كانَ ظاهرُ كلامِهِ يقتضي أَنَّهُ يتبَعُهُ في: الإعـرابِ، والتعريفُ والتنكيرِ، والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، لأنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ إلّا ثمانيةً، لكنَّهُ لَمّا قالَ: (فالأوّلُ[٩] يتبعُهُ في الإعرابِ إلى آخرِهِ) فَكَأَنَّهُ قَالَ: يتبعُهُ في عشرةِ أشياءَ، وَهِيَ: الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ إلى آخرِهِ، فَأقامَ[١٠] الإعرابَ مُقَام التثنيةِ.

وَإِنَّما يتبعهُ فيما ذكَرَهُ، لكونِهِ تابعاً، فَوَجَبَ مطابقتُهُ إيّاهُ في الإعرابِ، وَكَذَلِكَ

---

(١) في ل: فعل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ف، ل.

(٣) في ف: فعل، وفي ل: فعول.

(٤) في ت: سبابه.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز، ف: هذه الأشياء.

(٦) (أنّه) ليست في ل.

(٧) في ت: يذكر.

(٨) في ف: الأولى.

(٩) في ل: في الأوّل.

(١٠) في ف: ما قام.

التنكيرُ والتعريفُ، لأنَّ التعريفَ والتنكيرَ لَهُ بـاعتبارِ الإسـمِيةِ [بِخِـلافِ الخـمسةِ الأُخرَى فإنَّها لَمْ تَكُنْ باعتبار الإسمِيةِ][1] بل باعتبارِ فاعلِهِ وَعَمَلِهِ.

وبيانُ ذَلِكَ أنَّ[2] التَذْكِيرَ والتأنيثَ في الإسمِ المتشقِّ إنَّما يكونُ بـاعتبارِ أن يكونَ فاعِلُهُ مذكّراً[3] أو مؤنّثاً، وَفَاعِلُهُ هو المتأخّرُ عَـنْهُ، لا مـوصوفُهُ، وَكَـذَلِكَ الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ، في الأسماءِ المُشْتَقَّةِ، باعتبار الفَاعِلِ.

فإن كانَ الفَاعِلُ ظاهراً كانَ الإسمُ المُشتَقُّ مفرداً[4]، سواءٌ كـانَ الظـاهرُ[5] مفرداً أو مثنىً أو مَجْموعاً.

وَإِنْ كَانَ الفَاعِلُ مُضْمَراً، يُجمَعُ[6] الاسمُ المُشْتَقُّ إنْ كَانَ الفَاعِلُ جَمْعاً، وَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ مفرداً، وَيُثنَّىٰ إِنْ كَانَ مُثَنَّى، وَلِهذَا قَالَ: وَفِي البَاقِي كالفِعْلِ.

قَولُهُ: (*وَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ: قَامَ رَجُلٌ قاعِدٌ غِلْمانُهُ [وَضَعُفَ قَاعِدُونَ، وَيَجُوزُ قعودٌ غِلْمانُه]*)[7] أَيْ: وَمِنْ أَجْلِ أنَّ حكْـمَ الثـاني فِي الأفـراد والتـثنيةِ والجـمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ كَحُكْمِ الفِعلِ، حَسُنَ أَنْ يُقَالَ: قَامَ رَجُلٌ قَـاعِدٌ غِـلْمَانُهُ لِكـونِهِ مُسنداً إلى الظَّاهِرِ، وَوُجوبِ إفرادِ الفعلِ إذا كانَ كَذَلِكَ لِعَدَمِ احتياجِ تغييرِهِ من[8]

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في ل: لأنَّ.

(٣) في ف: مذكوراً.

(٤) زاد في ع: نحو.

(٥) في ع: في الظاهر.

(٦) في ف: مضمر الجمع.

(٧) في ع: إلى آخره.

(٨) في ل: عن.

صِيغَةِ المُفْرَدِ حِينَئِذٍ، وَضَعُفَ: قَامَ رجلٌ قاعِدُونَ غِلمانُهُ[١]، لِكَونِ (قاعدونَ) عَلَى صيغةِ يقعدونَ، وَكَما يَضْعُفُ[٢] [أَنْ يُقَالَ][٣]: يَقْعُدُونَ غِلمانُهُ كَذَلِكَ يَضْعُفُ[٤] قَاعِدُونَ غِلمانُهُ.

وَإِنَّما قَالَ: ضَعُفَ، وَلَمْ يَقُلْ امتنعَ، لِكونِهِ وَاجِباً عِندَ الكوفيينَ، فَلَا يَقولُونَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أعورَ أبواهُ بَلْ أعوَرَينِ، عَلَى أَنْ يَكونَ أبواهُ مرفوعاً[٥] بِأَنَّه فاعلُ أعورينِ.

وَجَائِزٌ عِندَ غيرِهم عَلَى ضَعْفٍ، إِمَّا لكونِهِ غَيرَ فِعْلٍ فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ مَا وَجَبَ فِي الفِعْلِ، وَإِمَّا عَلَى لُغةِ مَنْ قَالَ: أكلوني البراغيثُ.

وَجَازَ أَنْ يُقَالَ: مَرَرْتُ برجلٍ قُعودٍ غلمانُهُ، وَلَمْ يَكُنْ حَسَناً، وَذَلِكَ أَنَّ صِيغَتَهُ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مِثْلَ صِيغَةِ الفعلِ لَمْ يَمْتَنِعْ فِيهِ ما امتنعَ فِي الفِعْلِ.

الضمير لا يوصف ولا يوصف به

قولُهُ: (*وَالمُضْمَرُ*[٦] *لا يُوصَفُ*).

أَي: لا يُوصَفُ الشَّيءُ بالمُضْمَرِ ولا يُوصَفُ المُضْمَرُ بِشيءٍ[٧].

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ت، ع: ضعف.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ع، ل.

(٤) زاد في ل: أن يقال.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في متن الكافية: الضمير لا يوصف ولا يوصف به. انظر: مجموع مهمات المتون: ٤٠٠.

(٧) في ف: بالشيء.

أَمَّا الأَوَّلُ، فلانتفاءِ مَعنى الوصفيةِ فِيهِ.

وَأَمَّا الثاني، فَلأَنَّ المُضْمَرَ للمتكلّمِ في غايةِ الوضوحِ فَلَمْ يُحْتَجْ إليهِ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيهِ بَقيَّةُ أخواتِهِ[١]، وَإِنْ كَانَ فيها التباسٌ فَلا يُقالُ مَرَرْتُ[٢] / ٧٣ و / بِهِ المسكينِ، وَمِنْهُمَ مَنْ[٣] يُجوّزُهُ[٤]. وَكَذَلِكَ العَلَمُ لا يَقَعُ صِفَةً لِفِقدَانِ مَعنَى الوصفِ فيهِ، لكنْ يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ لِحصولِ الالتباسِ فِيهِ في بعضِ المواضِعِ وقبولِهِ الإيضاحَ، وَلَمْ يَتَعَرَّضَ لَهُ المُصَنِّفُ.

فَالأسماءُ باعتبارِ الوَصْفِ وَعَدَمِهِ [أقسامٌ أربعة][٥]:

[قِسمٌ لَا يُوصَفُ وَلا يُوصَفُ بِهِ وَهُوَ المُضْمَرُ[٦].

وَقِسمٌ يُوصَفُ ولا يُوصَفُ بِهِ وَهُوَ العَلَمُ.

و][٧] [قِسمٌ لا يُوصَفُ ويُوصَفُ بِهِ وَهُوَ الصفاتُ[٨] المُشْتَقَّةُ.

وَقِسْمٌ يُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهِ، وَهُوَ ثَلاثَةٌ:

المُعَرَّفُ باللامِ، واسمُ الإشارَةِ، والمضافُ][٩].

---

(١) في ل: اجزائه.

(٢) كلمة (مررت) ساقطة من ت.

(٣) كلمة (من) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ع، ف، ل: جوزه.

(٥) في ل: أربعة أقسام.

(٦) في الأصل، وفي ز: المضمرات، وما أثبتناهُ من سائر النسخ.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ف.

(٨) في ل: كالصفات.

(٩) ما بين المعقفتين و(الواو) السابقة ساقطة من ز.

قَولُهُ: (وَالمَوصوفُ أَخصُّ أَو مُساوٍ).

إِعْلَمْ أَنْ ليسَ المرادُ مِنَ الأخصِّ، مَا هُوَ المُصطَلَحُ عَلَيهِ[١]، وإلّا لَوَرَدَ عَلَيهِ النقضُ بِمِثلِ الحيوانِ الناطقِ، بَلِ المرادُ منهُ الأعرفُ، والمرادُ مِنَ المُساوي، هُوَ المُساوي في التعريفِ، والتنكيرِ.

وَإذا[٢] عَرَفتَ ذَلِكَ، فنقولُ: المَوصوفُ يَجبُ أَنْ يكونَ أعرفُ مِنَ الصِّفةِ أو مساوياً لها في التعريفِ والتنكيرِ، وإلّا لَكَانَ المقصودُ بالنسبةِ يعني الموصوفَ دونَ ما هُوَ غيرُ مقصودٍ بالنّسبةِ في الدلالةِ على الذاتِ المرادةِ.

وفيهِ نظرٌ، لأنَّ عطفَ البيانِ قَدْ يكونُ أخصَّ من المتبوعِ مَع كونِ المتبوعِ هو المقصودَ بالذاتِ والبدلُ يكونُ نكرةً من معرفةٍ مَع كونِه مقصوداً.

وَيُمكنُ أَنْ يُحملَ[٣] الأخصُّ عَلَى ما هو المُصْطَلَحُ، لكنَّ تفسيرَ[٤] الخصوصِ والمساواةِ بما هو أعمَّ من الخصوصِ والمساواةِ الخارجيين لِيدخلَ فيهِ الخصوصُ والعمُومُ والمساواةُ، مِنْ حَيْثُ المفهومُ، وحينئذٍ لمْ يردْ عليهِ مَثَلُ قولِنَا: الحيوانُ الناطِقُ، لكونِ الناطقِ أعمَّ مِنَ [الحيوانِ من حيثُ المفهومُ، لأنَّ معناهُ شيءٌ لَهُ نُطقٌ، وَهُوَ أَعمُّ مِنْ][٥] أَنْ يكونَ حيواناً وغيرَهُ.

---

(١) (عليه) ساقطة من ع، ف.

(٢) في ت، ز، ل: وإذ قد.

(٣) (أن يحمل) ليس في ف.

(٤) في ع: يفسر، وفي ل: نفس.

(٥) ما بين المعقفين ساقط من ع.

الموصوف أخصّ من الصّفة

قَولُهُ: *(وَمِنْ ثَمَّ لم يوصف ذو اللام إلّا بمثلِه، أو بالمضافِ إلى مثلِهِ)*.

أَي: وَمِنْ أَجلِ أَنَّ الموصوفَ يَجبُ أَنْ يكونَ أَخصَّ مِنَ الصِّفَةِ أَوْ مساوياً لها لا يُوصَفُ الإسمُ المُعَرَّفُ بلامِ التعريفِ إلّا بِمثلِهِ، أَي: بالإسمِ المعرّفِ بلامِ التعريفِ، نَحو: مررتُ بالرجلِ الكريمِ، وإلّا بالإسمِ المضافِ إلى الإسمِ المُعَرَّفِ بلام التعريفِ، نَحو: مررتُ بالرَّجلِ صاحبِ القومِ وَلا يُوصَفُ بما عَدَاهُما، وَإِنَّما جَازَ وصفُهُ بأحدِهِما لِكونِهِ مساوياً لَهما[1] في المَعْرِفَةِ والنكرةِ[2].

وَإِنَّما لَمْ يوصفْ بما عداهُمَا مِنَ المَعَارِفِ:

أَمَّا بالمُضْمَرَ والعلمِ فلانتفاءِ معنَى الوصفيةِ فِيهما.

وأمّا بالمبهم وبالمضافِ[3] إلى واحدٍ من المعارِفِ غيرِ المُعَرَّفِ بلامِ التعريفِ، فلكونِها أَعرفَ[4] مِنَ الإسمِ المُعَرَّفِ بلامِ التعريفِ وَوجوبِ كونِ الموصوفِ أخصَّ أو مساوياً للصفةِ، وَلِهذا قَالَ: (وبالمضافِ إلى مثلِهِ).

وَاعْلَمْ أَنَّ العَلَمَ إِنَّما يُوصَفُ بِثلاثَةِ أشياءَ:

---

(١) في ل: لها.

(٢) (والنكرة) ليست في ع، ف.

(٣) كلمة (أعرف) ساقطة من: ع.

(٤) في ع: المبهم والمضاف.

بالمضافِ، نَحو مَرَرْتُ بزيدٍ إصاحبِ عمرٍو.

وَبِالمُعَرَّفِ باللامِ، نَحو: مررتُ بزيدٍ[1] العاقلِ.

وبالأسماءِ المُبهَمَةِ، نَحو: مَرَرْتُ بزيدٍ هذا.

وَإِنَّما جازَ الوصفُ بالمُبهم وَإِنْ لَمْ يكنْ فيه معنَى الوصفيةِ لكونِ المرادِ منهُ الحاضرَ فكأنَّهُ قِيلَ: مررتُ بزيدٍ الحاضرِ وَلَمْ يوصفْ بالمُضْمَرِ لانتفاءِ معنَى الوصفيةِ مِنَ المُضمَر، وَلَمْ يوصفْ بمثلِهِ لهذهِ العلّةِ.

قولُهُ: (*وَإِنَّما التَزِمَ وصفُ بابِ هذا بذي اللامِ للإبهامِ*[2]).

اعلمْ أَنَّ هذا القولَ إشارةٌ إلى سؤالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لِمَ التُزِمَ وصفُ المُبهَماتِ بِمَا فيهِ لامُ التَّعريفِ، نَحو: مررتُ بهذا الرَّجلِ، وَيَا أَيُّها الرجلُ، وَلَمْ يجز[3] وصفهُ بمثلِهِ وبالمضافِ إلى مثلِهِ، وبالمضافِ إلى ما فيهِ لامُ التعريفِ، معَ كونِهِ أعرفَ أو مساوياً لَهَا؟

فأجابَ عَنْ هذا السؤالِ فَقَالَ: إِنَّما التُزِمَ وصفُ بابِ هذا أعني[4] بابَ المُبهَماتِ لكونِه مبهماً يحتاجُ إلى ما يُعَيِّنُ ذَاتَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: خُذْ هَذَا، وكانَ بحضرتِكَ أجناسٌ مختلفةٌ حَصَلَ الإبهامُ والالتباسُ، والذي يُعَيِّنُ الذاتَ / ٧٣ ظ / ليسَ إلّا

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٢) (للإبهام) ساقطة من ع، ف.

(٣) في ف: لم لَمْ يجز.

(٤) في ل: يعني.

الجنسُ، ولا يُمكنُ تعريفهُ باعتبارِ مَعْنَاهُ، إلّا [بالألف واللّام][1].

وإذا كانَ كَذَلِكَ وَجَبَ[2] وَصْفُهُ بِمَا فيهِ اللامُ.

قولُهُ: (*وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ: مَرَرْتُ بِهذا الأبيضِ، [وَحَسُنَ بهذا العالِمِ*[3]).

أَيْ: وَمِنْ أَجلِ أَنَّ المُبهمَ يحتاجُ إلى وصفٍ يعيِّنُ ذاتَهُ ضَعُفَ أَنْ يقالَ مررتُ بهذا الأبيض،][4] وَإِنْ كَانَ مُعَرَّفاً[5] بلامِ التعريفِ لبقاءِ الإبهامِ بحالهِ وعدمَ تَعيُّنِ الذاتِ.

وَحَسُنَ أَنْ يُقَالَ مررْتُ بهذا العالمِ لأَنَّهُ تَتَعيَّنُ مِنهُ الذاتُ لأَنَّهُ يعلم منه[6] أَنَّهُ إنسانٌ.

واعلمْ أَنَّهُ[7] يتفرّعُ على الوصفِ مسائلُ نَذْكُرُ بعضها:

منها: أَنَّهُ[8] يجوزُ أَنْ يُجمَعَ الموصوفُ في اسمٍ وَتفرقُ الصّفةُ، نحو: مررتُ بالزَّيدِينَ القائِمِ والقاعدِ والعالِمِ، وبالعكسِ، نَحو: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ

---

(١) في الأصل، وفي ز: باللام، وزاد في ف: فوجب تعريفه باللام.

(٢) في ز: فوجب.

(٣) في ع: مررت بهذا العالم.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ف، بسبب انتقال النظر.

(٥) الكلمة ساقطة من ز.

(٦) (منه) ساقطة من ل.

(٧) (أنّه) ساقطة من ع.

(٨) (أنّه) ساقطة من ل، وفي الأصل، وفي ز: أنّها.

العلماءِ، اللهمَّ إلّا إذا كانَ الموصوفُ مبهماً[١]، وحينئذٍ لا يجوزُ[٢] التفريقُ في الصّفةِ فلا يُقَالُ: مررتُ بهذينِ العالِمِ والفاضِلِ، لأنَّ المُبْهَمَ مَعَ وَصْفِهِ[٣] كالشيءِ الواحدِ، وكذلكَ إذا كانتِ الصّفةُ مبهمةٌ فَلَا يُقَالُ، مررتُ بالزيدَينِ هذا وهذا.

وَمِنْهَا: أنَّهم يصفونَ المضافَ إليه وَيُريدونَ وَصْفَ المضافِ للمجاورةِ، نَحو قَولِهِم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ.

ومنه قولُهُ تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ﴾[٤].

ومنها: أَنَّ الموصوفَ إذا [كَانَ مذكوراً جازَ تقدُّمُ معمولِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ، نَحو: قولِهِ تعالَى: ﴿حَشْرٌ عَلَينا يَسِيرٌ﴾[٥]، وإذا][٦] لَمْ يَكُنْ مذكوراً لم يجزْ تقديمُهُ عَلَيْها، لا يُقَالُ: نَعِمَ طَعامَكَ آكلاً زيدٌ.

ومنها: أنّه[٧] لا يجوزُ الفصلُ بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ بأجنبي.

ومنها: أَنَّهُ يجوزُ حذفُ الموصوفِ، وإقامةُ الصِّفَةِ مُقَامَهُ إذا دَلَّ عليهِ قرينةٌ كقولِهِ:

---

(١) في ل: فهما.

(٢) في ع، ف: لم يجز.

(٣) في ل: وضعه.

(٤) سورة الشعراء: ٤.

(٥) سورة ق: ٤٤.

(٦) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٧) ساقط من ل.

وَعَلَيْهَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا[1]

دَاودُ أَو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ[2]

وَمِنْهَا: أَنَّهُ يجُوز: عِندي عشرونَ رَجُلاً فضلاءُ بالرفعِ عَلَى أَنهُ صفَةَ (عشرون)، وبالنصبِ عَلَى أَنَّهُ صفةُ (رجلاً) حَمْلاً عَلَى كونِ معناهُ جمعاً.

وَمِنْهَا: أَنَّ المَوصُوفَ إذا تَكَرَّرَ لا يخلو مِنْ أَنْ يَتَّحِدَ عَامِلُ الاسمينِ أَعني الموصوفين[3] أو يَخْتَلِفَ.

وَعَلَى التَقْدِيرَينِ فَإعرابُ الاسمينِ إِمَّا أَنْ يتَّحِدَ أَو يختلِفَ فَهذِهِ أَقْسامٌ أربعةٌ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ أَنْ يتَّحِدَ العامِلُ، واعرابُ الاسمينِ[4] لا يخلو مِنْ أَنْ يَتَكَرَّرَ العامِلُ فيهِ أَو لَمْ يَتَكَرَّرْ.

فَإنْ لَمْ يَتَكَرَّرَ، نَحو: قَامَ زيدٌ وَعَمْرٌو الفَاضِلانِ جَازَ الجَمْعُ بينَ نَعتَيهِمَا بالإجماعِ.

وَإنْ تَكَرَّرْ[5]، نَحو: قَامَ زيدٌ وَقَامَ عمرٌو الفَاضِلانِ جَازَ أيضاً عِند

---

(١) في ت: كلاهما.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. والشاهد فيه قوله مسرودتان، أي: درعان مسرودتان، وكذلك السوابغ أي: الدروع السوابغ. والصنْعُ الذي يجيد الصنعة بيدهِ ويروىٰ: (وتعاورا مسرودتين) مكان (وعليها مسرودتان). ديوان الهذليين ١: ١٩، والمفضليّات: ٥٩، والمفصل: ١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٥٨.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ل: الموصوف، وفي ت: الموصوف والصفة.

(٤) في ل: الاسم.

(٥) في ع، ف، ل: كرر.

الأكثرينَ[١].

وثانيها: وَهُوَ أَنْ يختلفَ العاملُ واعرابُ الإسمينِ، لا يجوزُ بالإجماعِ.

وثالثُها: وَهُوَ أَنْ يتَّحِدَ العامِلُ، وَيَخْتَلِفَ اعرابُ الإسمينِ، لا يخلو الاسمانِ مِنْ أَنْ يتَّفقَا فيهِ معنىً[٢] أَوْ لَمْ يَتَّفقا.

فإنْ اتَّفقا مَعْنىً، نَحو: ضَارَبَ زيدٌ عمراً.

لم يَجُزْ عِندَ البصريينَ[٣] وَجَازَ عند الكوفيينَ.

وَإنْ لم يتَّفقا معنىً، نَحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً لَمْ يَجُزْ بالاتّفاقِ.

ورابِعُها[٤]: وَهُوَ أَنْ يختلِفَ العامِلُ وَيَتَّحدَ اعرابُ الاسمينِ، لا يخلو من أَنْ يَخْتَلِفَ العامِلانِ فيهِ لفظاً وَمَعنىً أو معنىً لا لفظاً، [أو لفظاً لا معنىً][٥] فهذهِ أقسامٌ ثلاثةٌ:

فإنْ كانَ الأوّلَ: فلا يخلو من أنْ يَتَّحِدَا نوعاً أَو لَمْ يتّحدا نوعاً.

فَإنْ لَمْ يَتَّحِدَا نوعاً، نَحو: قَامَ زيدٌ وعمرٌو ذاهبٌ، لَمْ يَجُزِ الجمعُ بينَ نعتيهما بالإجماعِ.

وإن اتّحدا نوعاً، نحو: أقبلَ زيدٌ وأدبَرَ عمرٌو، جَازَ الجمعُ بينَ النعتين عندَ

---

(١) في ف: الكوفيين.

(٢) كلمة (معنى) ساقطة من ف

(٣) في ر: الكوفيين. وهو سهو

(٤) ساقطة من ل

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ل

سيبويهِ[١]، وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ غَيرِهِ.

وَإنْ كانَ الثاني: نَحو: وَجَدَ زيدٌ وَوَجَدَ عمرٌو الفَاضِلانِ أحدُهُما بمعنى الغِنَى، والآخرُ بمعنى الغَضبِ / ٧٤ و / جَازَ الجمعُ بينَ النعتينِ عِنْدَ سيبويهِ، [دون غيره.

وإنْ كانَ الثالثَ: نَحو: جَلَسَ زيدٌ وقعدَ عمرٌ الفَاضِلانِ جَازَ عِندَ سيبويه[٢][٣] وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ غَيْرِهِ.

العطف

تعريفه:

قولُهُ: *(العَطْفُ تابعٌ مقصودٌ بالنسبةِ مَعَ متبوعِهِ يَتَوَسَّطُ بينَه وبينَ متبوعهِ أحدُ الحروفِ[٤] العَشَرَةِ)*.

وَلِقَائلٍ أَنْ يقُولَ: العَطْفُ تابعٌ مُشْتَرَكٌ بينَ هذهِ الثلاثةِ، فَلِمَ ذَكَرَهُ في قِسْمِ الأسماءِ دونَ الأفعالِ والحروفِ؟

وَيُمكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الاعرابَ في الأصلِ، إنَّما هُوَ للأسماءِ وَتَوابِعِهَا، وإذا كانَ كَذَلِكَ كانَ ذِكْرُهُ في هذا القسم راجحاً عَلَى ذِكْرِهِ في القِسْمَينِ البَاقيينِ، وَكَذَلِكَ

---

(١) قال في الكتاب ١: ٢٤٧: (وتقول..... انطلق عبدُاللهِ ومضى أخوكَ الصَّالِحَانِ، لأنَّهما ارتفعا بفعلينِ).

(٢) الكتاب ١: ٢٤٧.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في الأصل: حروف.

القَولُ في البدلِ والتَّأْكِيدِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ العَطْفَ قَدْ يُرادُ بِهِ المَصْدَرُ[١]، وَقَدْ يُرَاد بِهِ المعطوفُ، والظَّاهِرُ أَنَّ مرادَ المُصَنِّفِ هُوَ هَذَا الأخيرُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى خِلافِ الأصلِ.

فَقَولُهُ: (*تابعٌ*) شَامِلٌ لجميعِ التوابعِ، وَقَولُهُ: (*مقصودٌ بالنسبةِ*) [يُخرِجُ الصِّفَةَ والتأكيدَ وعطفَ البيانِ لكونِها غيرَ مَقصودَةٍ بالنسبةِ][٢]، لأنَّها إنَّما جِيءَ بِهَا[٣] لِتَوضِيحِ الغيرِ وتأكيدِهِ وبيانِهِ.

وَقَولُهُ: (*مَعَ متبوعِهِ*) يُخرِجُ[٤] البَدَلَ فَإِنَّهُ، وإنْ كانَ مَقْصُوداً بالنِّسبةِ ليسَ متبوعُهُ كَذَلِكَ. ألا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ أعجَبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ فإنَّ إسنادَ الإعجابِ إلى العِلْمِ لا إلى زيدٍ؟

قولُهُ: (*يتوسَّطُ بينَهُ وبينَ متبوعه*[٥] *أَحَدُ الحروفِ العَشَرَةِ*).

[خاصَّةً لَهُ أُخرى[٦] بَعْدَ تَمامِ الحَدِّ فَإِنَّ ذِكْرَ كثرةٍ[٧] الخواصِّ، وَإِنْ كَانَ يَتَمَيَّزُ بِبَعْضِهَا، يُوجِبُ زيادةً في الوُضوحِ والتَّعْرِيفِ.

---

(١) في ع: المصدر المعطوف.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٣) (بها) ساقطة من: ل.

(٤) في ل: خرج.

(٥) زاد في ف: (وبيانه وقوله مع متبوعه). وهي عبارة مقحمة.

(٦) في ز، ع: أخر.

(٧) زيادة من ت، ع، ف.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا قَالَ: العطفُ تابعٌ يتوسَّطُ بينَهُ وبينَ متبوعه أحدُ الحروف العَشَرةِ[1] ليستغنيَ عَنْ قولِهِ مقصودٌ بِالنِّسبَةِ مَعَ متبوعِهِ؟

قُلْنَا: لأَنَّهُ لَوْ اقتَصَرَ عَلَيهِ لدخَلَ فِيهِ النَّعتُ لأَنَّهُ قَدْ يتوسَّطُ بين النعت والمنعوتِ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿الر[2] تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ [مِنْ رَبِّكَ][3] الْحَقُّ﴾[4]، وَسيأْتِي الكَلامُ عَلَى حُروفِ العطفِ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: إِنَّ التعريفَ الذي ذَكَرَهُ منقوضٌ بِمِثلِ[5] قَولِكَ: جاءَنِي زيدٌ لا عمرٌو، فَإِنَّ عمراً ليسَ مقصوداً بالنسبةِ مَعَ[6] متبوعِهِ.

وَيُمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مقصودٌ بِالنِّسبَةِ، لأَنَّ عَدَمَ المجيءِ مُسْنَدٌ إِليهِ فَيكونُ مقصوداً بِهِ والنسبةِ أعمُّ مِنْ أَنْ تَكونَ إِيجابيةً أو سلبيةً.

وَلا يَرِدُ النقضُ عليهِ[7] بِبَلْ فِي قَولِنَا: جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمرٌو، فَإِنَّ عمراً لَيسَ مقصوداً بالنسبةِ مَعَ متبوعِهِ، فَلَمْ يكنْ عَطْفاً.

لأَنَّا[8] نقولُ: إِنَّهُ مقصُودٌ مَعَ متبوعِهِ، لَكِنْ في وقتينِ مختلفينِ[9]، وَلَيسَ بِلازمٍ

---

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٢) في الأصل، وفي ز، ع، ف: الر، وفي ت: الم، وما أثبتناه من ل، وهو الصواب.

(٣) ما بين المعقفتين ليس في ت.

(٤) سورة الرعد: ١.

(٥) في ل: نحو.

(٦) في الأصل وفي ز، ل: إلى.

(٧) في ت، ف، ل: عليه النقض.

(٨) في ل: لأنه.

(٩) (مختلفين) ساقطة من ت، ف، ل.

أنْ يكونا مقصودَين بالنِّسبة في وقتٍ واحدٍ.

وَلِقائلٍ أنْ يورد عليه[١] عطف الجملةِ عَلَى الجملةِ، مِثلَ: زيدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرٌو ذَاهِبٌ.

وَيُمكنُ أنْ يُجَابَ عنْهُ بأنَّ المُراد من النِّسْبَةِ أعمُّ من النِّسبةِ التي يكونُ[٢] المتبوعُ منتسباً بتلكَ النِّسبةِ إلى شيءٍ.

العطف على الضمير المتّصل

قولُهُ: *(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى المرفوعِ المُتَّصِلِ أُكِّدَ بمنفصلٍ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وزيدٌ إِلَّا أَنْ يَقَعَ فصلٌ فيجوزُ تَرْكُهُ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ اليومَ[٣] وزيدٌ)*[٤].

إعلمْ أنَّ العَطْفَ كما يكونُ عَلَى المُظْهَرِ، يَكُونُ عَلَى المُضْمَرِ، وَالمُضْمَرُ عَلَى ضَرْبَينِ[٥]، مُتَّصلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

فَالمُتَّصِلُ يَكونُ مرفوعاً وَمَجْرُوراً، فَإنْ كَانَ مُنْفَصِلاً فَهُوَ يكونُ بِمَنْزِلَةِ الأسماءِ الظاهرةِ، فَلا فَرْقَ بينَ قولِكَ: أَنْتَ وَإِيَّاكَ، وبينَ قَولِكَ: زيدٌ وعمرٌو في العطفِ.

---

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) زاد في الأصل: مع.

(٣) في ف: القوم.

(٤) في ع إلى آخره.

(٥) في ز: نوعين.

وَإِنْ كَانَ متّصلاً فَلَا يَخلُو مِنْ أَنْ يكونَ مرفوعاً / ٧٤ ظ / أَو منصوباً أو مجروراً، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً كان حُكْمُهُ حُكْمَ الظَّاهِرِ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً فَلا يَخلو مِنْ أَنْ يَكونَ مُسْتَكِناً أَو بَارِزاً، وَعَلَى التَّقْدِيرَينِ لا يُعْطَفُ المُظْهَرُ عَلَيهِ عِندَ البصريينَ[1]، عِندَ السَّعَةِ والاختيارِ إلّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ كَقولِهِ تَعالَى: ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ**﴾[2] أَو بَعدَ الفَصْلِ، نَحو قولِهِ تَعالَى: ﴿**مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا**﴾[3] لِكَونِ (لا) فَاصِلَةً.

فَلَو قُلْتَ: اذهبْ وزيدٌ أَوْ[4] ذهبتُ وَزَيدٌ كَانَ قبيحاً أو[5] لَمْ يَجُزْ، خِلافاً للكوفيينَ[6].

وَاسْتَدلُوا عَلَى جوازِهِ بِقَولِهِ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزَهْرٌ تَهَادَى

كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[7]

وَجَوابُهُ: أَنَّهُ لِضَرورَةِ الشِّعرِ وَكلامُنَا في السَّعَةِ والاختيارِ، وَلأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ

---

(١) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٢) سورة البقرة: ٣٥. وكلمة (الجنة) ليست في ف.

(٣) سورة الأنعام: ١٤٨.

(٤) في ز: و.

(٥) في ف: و.

(٦) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٧) زهر: جمع زهراء أي بيضاء. تهادى: تتهادى. النعاج: بقر الوحش وتعسفن: أي أخذن غير الطريق، ويروى (الفلا) مكان (الملا) وهما بمعنى الصحراء. والبيت ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة. ملحقات الديوان: ٤٩٠، والكتاب ١: ٣٩٠، وشرح الأشموني ٣: ١١٤.

تكونَ الواوُ فِيهِ وَاوَ الحالِ[١].

وَإِنَّمَا قَبُحَ العَطْفُ عَلَيهِ مِنْ غَيْرِ أَحَدِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الأَمرَينِ وَهُوَ الفَصْلُ أَو التَّأكيدُ بِالمنفصلِ، لأنَّهُ إنْ[٢] كانَ مُسْتَكِناً كَانَ [بِمَنْزِلَةِ عَطْفِ الإسمِ عَلَى الفِعْلِ وَهُوَ غَيرُ جَائِزٍ وَإِنْ كَانَ][٣] بَارِزاً، نَحو: قَامَا وَقَامُوا وَضَرَبْتُ كَانَ محمولاً عَلَى المُسْتَكِنِ فِي امتناعِ العَطفِ عَلَيهِ أو[٤] كانَ بِمَنزِلَةِ عَطْفِ الإسمِ عَلَى [الفِعْلِ لِشِدَّةِ اتِّصالِهِ بِالفِعْلِ أَيضاً، وإذا كانَ كَذَلِكَ جَوَّزوا عَطفَهُ عليهِ عِندَ أَحدِ الأمرينِ ليكونَ عطفَ اسمٍ على][٥] اسمٍ.

العطف على الضمير المتّصل المجرور

فَإِنْ كَانَ المُضْمَرُ المتّصلُ مجروراً لَمْ يَجُزِ العطفُ عليهِ إلّا بِإعادَةِ الخَافِضِ، وَأَشَارَ إليهِ بقولِهِ:

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى المُضْمَرِ المَجْرورِ أُعِيدَ الخَافِضُ)، مِثلُ: مررتُ بِكَ وبِزَيدٍ، فَلا يُقَالُ: مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ. خِلافاً للكوفيينَ[٦] والجَرْمِي[٧].

---

(١) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٢) في الأصل، وفي ز: لو.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٤) في الأصل: وإن.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ز.

(٦) الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٧) سيصرّح المؤلف في ١: ٧٢٧: أنّ الجرمي جوّز ذلك بعد تأكيد المضمر بالظاهر نحو: مررت بك نفسك

←

وَإِنَّما لَمْ يَجُزِ العطفُ إلّا بإعادةِ الجَارِّ، لكونِ المُضْمَرِ المجرورِ مُشَابِهاً للتنوينِ لفظاً ومعنىً مِنْ حيثُ أَنَّهُ لا يُمكِنُ فَصلُ كُلِّ وَاحدٍ مِنْهُما مِمّا قَبْلَهُ، وَمِنْ حَيثُ أَنّه لا يُلْفَظُ كُلُّ وَاحدٍ إلّا متّصلاً بِمَا قَبْلَهُ. وَإذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الضميرُ المَجرُورُ كالتنوينِ، فَكَما لا يجوزُ العطفُ على التنوينِ لا يجوزُ العَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ المَجْرورِ، أَو نَقُولُ:

إنَّ الضَّميرَ المَجرورَ كالجزءِ مِمّا قبلَهُ فَكَما لا يجوزُ العَطفُ عَلَى بعضِ الإسمِ كَذَلِكَ لا يجوزُ العطفُ عَلَى الضميرِ المجرورِ، أَو نَقُولُ: كَما لا يُعطَفُ المُضْمَرُ عَلَى المُظْهَرِ إلّا بإعادةِ الجارِّ[1] [للضرورةِ، فَكَذَلِكَ لا يُعطَفُ المُظْهَرُ عَلَى المُضْمَرِ إلّا بإعَادَةِ الجارِّ][2] حملاً عليهِ[3].

وَأَمّا الجَرْمِي[4] فإنّه جَوّزَ العَطْفَ عَلَيهِ من غيرِ إعادَةِ الجَارِّ وَلكنْ بشرطٍ، وَهُوَ إذا أُكِّدَ بِالظَّاهِرِ، نَحو: مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ وَزَيْدٍ، كَما جَازَ العَطْفُ عَلَى الضّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ إذا أُكِّدَ بالمُنْفَصِلِ.

← وزيد. أمّا على هذه الصورة فإنّ الجرمي مع سائر البصريين في المنع. اللهمّ إلّا أن يكون المؤلّف قد وجد رأي الجرمي في مصدر نادر. تنظر: الكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٢٠.

(١) كرّر في ع: العبارة السابقة: لكون المضمر المجرور مشابهاً للتنوينِ لفظاً ومعنى من حيث أنّه لا يمكن فصل كلّ واحدٍ منهما ممّا قبله ومن حيث أنّه لا يلفظ كلّ واحدٍ إلّا متّصلاً بما قبله. وإذا كانَ كذلِكَ كانَ الضمير المجرور كالتنوينِ، فكما لا يجوز العطف على التنوينِ لا يجوزُ العطف على الضمير المجرور أو نقول: إنّ الضمير المجرور كالجزء ممّا قبله فكما لا يجوز العطف على بعض الإسم كذلك لا يجوزُ العطف على الضمير المجرور، أو نقول: (كما لا يعطف المضمر على المظهر إلّا بإعادة الجارّ) بسبب انتقال النظر.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) هذا مذهب البصريين. الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٤) الكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٢٠.

وَأَمّا الكوفيونَ فَيُجوِّزونَهُ مطلقاً[١] متمسّكينَ بما أَنْشَدَه صاحبُ الكِتَابِ[٢]:

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ[٣]

وبقراءةِ حمزة[٤] في قولِهِ تَعالَى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾[٥] وبغيرِهِمَا.

والجوابُ عن الأوّلِ: أَنَّهُ[٦] لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ[٧] مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي فَصيحِ الكلامِ[٨]، ولاحتِمَالِ أَنْ يكونَ الواوُ فِيهِ وَاوَ القَسَمِ كَمَا فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[٩].

وَقِيلَ لِلقَسَمِ عَلَى تَقْدِيرِ وَرَبِّ الأيّامِ[١٠].

---

(١) هذا مذهب البصريين. الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٢.

(٣) صدره: فَاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنا

وهو بيت لا يعرف قائله، ويروى: (انشأتَ) مكان (قَرَّبْتَ). الكتاب ١: ٣٩٢، و الكامل ٣: ٣٩، والإنصاف ٢: ٢٤٧ المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، والخزانة ٥: ١٢٣.

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات قارئ الكوفة وأحد القرّاء السبعة توفي سنة ١٥٦ هـ. غاية النهاية ١: ٢٦١.

(٥) سورة النساء: ١. وأنّ حمزة الزيّات لم ينفرد بجرّ الأرحامِ في هذه القراءة بل هي قراءة قرأ بها إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وغيرهم. ينظر: التيسير: ٩٣، والنشر ٢: ٢٤٧، والبحر المحيط ٣: ١٥٧، واتحاف فضلاء البشر: ١١١، وكذلك ينظر: الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٥٥، والخزانة ٥: ١٢٧، والدفاع عن القرآن: ١.

(٦) (أنّه) ساقطة من الأصل.

(٧) الكامل ٣: ٣٩.

(٨) في ت: الكلام الفصيح، وفي ف: كلام فصيح.

(٩) سورة الشمس: ١، وفي سائر النسخ: ﴿والضحى والليل إذا سجى﴾.

(١٠) الإنصاف ٢: ٢٤٨، المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، والمقرب ١: ٢٣٤.

وَعَنِ الآيةِ: أَنَّ القِرَاءَةَ مردودةٌ، وَأَجْمَعُوا[١] عَلَى أَنَّها[٢] غَيرَ صحيحةٍ والصحيحُ النَّصبُ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ، أَي واتّقوا اللهَ الذي تساءَلُونَ بِهِ وَقَطْعَ الأَرْحَامِ.

المعطوف في حكم المعطوف عليه

قَولُهُ: (*والمعطوفُ في حُكْمِ المعطوفِ عَلَيهِ، [وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ في: مَا زيدٌ بقائمٍ أَو قائماً ولا ذاهبٌ عمرٌو إلّا الرفعُ]*[٣]).

أي: وَحُكْمُ المعطوفِ عَلَيهِ فِيمَا يَجبُ لَهُ أو[٤] يَمْتَنِعُ، وَيَجُوزُ مثلاً إِذَا وَقَعَ المَعْطُوف / ٧٥ و / عليهِ صِلَةً وَعُطِفَ عَلَيهِ جملةٌ أُخرَى وَجَبَ أَنْ يَكونَ فِي الجُمْلَةِ الثانيةِ ضَميرٌ يَعُودُ إلى الموصولِ لِوجوبِ وُجودِ الضميرِ في الجُمْلَةِ الأولى التي هيَ المَعطوفُ عَلَيهِ وَوُجوبِ أَنْ يَتَحَقَّقَ للمعطوفِ [ما يَتَحَقَّقُ للمعطوفِ][٥] عليهِ.

وَكَذَلِكَ إذا وَقَعَ خبراً عَنِ المبتدإِ، أَو حالاً عن ذي الحالِ[٦].

---

(١) كيف انعقد الإجماع بعد أن خالفه الكوفيون ويونس بن حبيب والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك؟ شواهد التوضيح والتصحيح: ٥٣ ـ ٥٧، والهمع ٥: ٢٦٨، وضياء السالك ٢: ٢١٢، الخزانة ٥: ١٢٤، والدفاع عن القرآن: ٣.

(٢) في ل: أنه.

(٣) في ع: إلى آخره.

(٤) في ع، ف: و.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٦) في ت: حال.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يمنعَ الحُكمَ المذكورَ بِمِثلِ قَولِنَا: زيدٌ قَامَ وعمرٌو[1] أكرمتُهُ. فإنَّ عمراً[2] أكرمته معطوفٌ على خبرِ المبتدإِ مع أَنَّهُ لَيسَ فيهِ ضميرٌ يعودُ إلى المبتدإِ والجوابُ عَنهُ ما ذكرناهُ مِن قَبلُ.

وَمِنْ أَجلِ أَنَّهُ يَجِبُ للمعطوفِ مَا يَجِبُ للمعطوفِ عَلَيهِ وَيَمْتَنِعُ مَا يمتنعُ لَهُ[3]، امتنعَ أَنْ يُقَالَ: مَا زيدٌ بقائمٍ وَلَا ذَاهبٌ عمرٌو إلَّا الرفعُ في ذاهبٌ لأَنَّهُ لَوْ نُصِبَ أَو خُفِضَ لَكَانَ معطوفاً عَلَى قائمٍ فيكونُ خبراً عَنْ زيدٍ. لِكونِ قائمٍ خبراً عَنْهُ. ويكونُ تقديرُهُ حِينَئِذٍ، ما زيدٌ ذاهباً عمرٌو. وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَأَمَّا مَعَ لَيسَ فَجَائِزٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَا هذا البحثَ مِنْ قَبلُ.

قولُهُ: *(وَإِنَّما جَازَ: الذي يطيرُ فَيغْضَبَ زَيدٌ الذبابُ، لأَنها فاءُ السببية)*.

هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الحكمُ المذكورُ يقتضي عدمَ جوازِ قولِنا: الذي يطيرُ فيغضَبَ زيدٌ الذبابُ، لأَنَّ (يطيرُ)[4] جملةٌ فعليةٌ صِلةُ الذي، وَفِيها ضميرٌ يعودُ إلى الذي، وقولُنا: فيغضَبَ زيدٌ جملةٌ أُخرى معطوفةٌ عَلَى (يطيرُ)، وليسَ فِيها ضميرٌ يعودُ إلى الذي.

وجوابُهُ أَنْ يُقَالَ: إنَّ[5] قولَنا: فيغضبَ ليسَ بمعطوفٍ على يطيرُ[6]، وَلَيسَ

---

(١) في ع: عمرا.

(٢) في ت: عمرو.

(٣) في ل: عنه.

(٤) في ل: نظير.

(٥) (إنَّ) ساقطة من الأصل.

(٦) في ف: نظير.

الفاءُ للعطفِ، بَلْ لِلسَّبَبِيةِ، فَإذاً يسقُطُ الشَّكُّ الذي يَدُلُّ على أَنَّ الفاءَ ليسَ للعطفِ بَلْ للسببيةِ.

إنَّك لو أقتَ[1] مقامها حرفاً أخرى[2] مِنْ حروفِ العَطفِ لَمْ يَجُزْ.

العطف على عاملين

قولُهُ: (*وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عاملينِ مختلفينِ إلى آخِرِه*).

إعلمْ أَنَّ في هذهِ العبارةِ تَسَاهُلاً، ومرادُهُ أَنَّهُ إذا عُطِفَ على [معمولَي عاملينِ][3] {مُختَلِفَين}[4].

وفيه خِلافٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ممتنعٌ عندَ البَصريينَ المتقدّمينَ[5] أصلاً، وجائزٌ عند الفراءِ[6] وأكثرِ الكوفيينَ[7] مطلقاً، وجائزٌ فيما كانَ المجرورُ متقدّماً عَلَى المَرفُوعِ، أوِ المنصوبِ في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ.

وممتنعٌ فيما لَيسَ كَذَلِكَ عندَ أكثرِ المُتأخّرينَ.

---

(١) في ل: قلت.

(٢) حمل الحرف على الأداة، والأداة مؤنّثة.

(٣) في ل: معمولين بعاملين.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ع.

(٥) الكتاب ١: ٣٢ ـ ٣٣، والمقتضب ٤: ١٩٥، والهمع ٥: ٢٧٠.

(٦) معاني القرآن للفرّاء ٣: ٤٥، والكافية ـ شرح الرضي ١: ٣٢٥.

(٧) وهو مذهب أبي الحسن الأخفش أخذ به الكوفيون. المقتضب ٤: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢٧.

حُجَّةُ المانِعينَ هِيَ أنَّ حرفَ العطفِ نابَ[١] منابَ العامِلِ فَلَمْ يَقم[٢] مقامَ عاملينِ، فلو قُلتَ: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو أقمتَهُ مُقامَ عاملينِ مُختلفينِ، وَهُمَا: الابتداءُ وحرفُ الجرِّ لكونِ عمرٍو معطوفاً على زيدٍ، والعاملُ فيهِ الابتداءُ والحجرةُ معطوفةٌ على الدارِ، والعاملُ فيه حرفُ الجرِّ.

وَحُجَّةُ المجوّزينَ ما ثَبَتَ من ظواهرِ الأمثالِ، والأشعارِ، نَحو قولِهم: ما كُلُّ سَوداءَ تمرةٌ، ولا بيضاءَ شحمةٌ[٣]، فَإنَّ بيضاءَ معطوفٌ على [سوداءَ والعامِلُ فيهِ كُلٌّ، وشحمةٌ معطوفٌ على][٤] تمرةٍ، والعَامِلُ فيهِ ما[٥]، ونحو قولِهِ:

أَكُلَّ امرئٍ تحسبينَ امرأً

وَنَاراً تَوَقَّدُ فِي اللَّيلِ[٦] نارا[٧]

فالنارُ الأولى[٨] معطوفٌ على امرئٍ[٩] الأوّلِ، والعاملُ فيهِ كُلٌّ، والنارُ الثانيةُ[١٠] معطوفةٌ على امرئٍ الثانِي، والعامِلُ فيهِ تحسبينَ.

والمانعونَ أوّلوهُ على تقديرِ حذفِ المُضافِ، وَتَرْكِ المضافِ إليهِ على اعرابِهِ،

---

(١) في ت، ف، ل: نائب.

(٢) في ت، ف، ل: يقو أن يقوم.

(٣) تقدّم الشاهد في ١: ٦٨٢ مع تقديم وتأخير في العبارة.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٥) شرح المفصل ٣: ٢٧.

(٦) في ت: بالليل.

(٧) تقدّم الشاهد في ١: ٦٨٢.

(٨) في ت، ز، ف: الأوّل.

(٩) في ت: الامرئ، وفي ل: الأمر.

(١٠) في الأصل، وفي ف: الثاني.

أَيْ: وَمَا كلُّ سوداءَ تمرةٌ، ولا كلُّ بيضاء شحمةٌ[١]، وَكَذلِكَ قولُهُ: أَكلُّ امرئٍ تحسبينَ أمرأً، وَكُلَّ نارٍ تحسبينَ ناراً.

والذينَ يجوّزونَ العَطْفَ على عاملينِ مختلفينِ إذا كان المجرورُ مقدّماً على المرفوعِ والمنصوبِ في المعطوفِ، والمعطُوفِ عليهِ، ويمنعونَهُ إذا لمْ يكن كَذَلِكَ، مُتَمَسِّكينَ[٢] بِمَا ذَكَرَهُ / ٧٥ ظ / المجوّزونَ مِنَ الأمثالِ والأبياتِ، فَإنَّ مَا ذَكَرَهُ المجوّزونَ[٣]، [كَانَ المجرورُ][٤] مقدّماً[٥] فيهِ على المرفوعِ أو[٦] المنصوبِ [ومَا ذَكَروهُ[٧] يُوجِبُ تقييدَ الجوازِ بِمَا كَانَ المجرورُ متقدّماً فِيهِ على[٨] المرفوعِ أو[٩] المنصوبِ][١٠]، والذي ذَكَرَهُ المانعونَ يُوجِبُ بَقَاءَ مَا ليسَ كَذَلِكَ عَلَى امتناعِ العطفِ عَلَى عاملينِ.

وَإذا كانَ كذلكَ كانَ الحقُّ ما[١١] ذَكَرَهُ المُتَأَخِّرونَ.

وينبغي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ العطفَ عَلَى معمولين مختَلِفينِ بعاملٍ واحدٍ جائزٌ بالاتّفاقِ، نَحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً ذَاهِبٌ، والخِلافُ فيما إذَا كَانَ العامِلُ مُتَعَدِّداً.

---

(١) الكتاب ١: ٣٣، وشرح المفصل ٣: ٢٧.

(٢) في ت، ف: يتمسّكون.

(٣) كلمة (المجوّزون) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) المحصور بين المعقفتين ساقط من ف.

(٥) في ت، ع، ف، ل: متقدّماً.

(٦) في ف: و.

(٧) في الأصل، وفي ز: وما ذكره المجوّزون.

(٨) في ع: على فيه على.

(٩) في ع: و.

(١٠) المحصور بين المعقفتين ساقط من ف.

(١١) في ع: فيما.

فهرست المحتويات

المقدّمة ٧

ترجمته وسيرته : ١٧

ثقافتـه : ٢٤

مذهبه النحوي : ٢٥

شيوخـه : ٢٧

نصير الدين الطوسي : ٢٩

تلاميذه : ٣١

١ ـ تاج الدين التبريزي : ٣٢

٢ ـ ولد النصير : ٣٢

آثاره : ٣٣

أهمّ شروحها ٣٧

ابن الحاجب ٣٩

الكافية ٤١

شروحها : ٤٣

اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلّف ٥١

هل الكتاب مطبوع؟ ٥٣

قيمة الكتاب : ٥٣
مصادره : ٥٤
شواهده : ٦٠
الشواهد القرآنية : ٦١
موقف المؤلّف من القراءات : ٦١
موقفه من الحديث : ٦٤
الأمثال : ٦٥
الشعر : ٦٥
موقفه من مسائل الخلاف : ٧١
اسلوبه في المناقشة : ٧٢
شخصية المؤلف في الكتاب : ٧٤
أثر الكتاب : ٧٧
المآخذ : ٨٠
١ ـ العلل الواهية : ٨٠
٢ ـ العطف غير المقبول : ٨٠
٣ ـ النقلُ عن بعضِ المصادرِ مِنْ غيرِ الرجوعِ إِلَيها : ٨١
٤ ـ خلطه بين الأخبار الموضوعة والحديث الشريف : ٨١
٥ ـ الأخذ من الآخرين من غير إشارة : ٨٢
٦ ـ تكرار في العبارة : ٨٢
٦ ـ التركيب اللغوي : ٨٢
نسخ الكتاب ٨٧

١ ـ نسخة الأصل : ٨٩
٢ ـ نسخة (ت) : ٩٠
٣ ـ نسخة (ز) : ٩١
٤ ـ نسخه (ع) : ٩٢
٥ ـ نسخة (ف) : ٩٢
٦ ـ نسخة (ل) : ٩٣
منهج التحقيق : ٩٥
المقدِّمة ١٠٩
الكلمـــة ١١٣
أقسام الكلمة ١٢٢
الاسم ـ تعريفه ١٣٦
خواص الاسم ١٤١
المعرب والمبني ١٤٥
المعرب ١٤٦
حكم الأسماء المعربة : ١٤٨
معنى الاعراب : ١٥٠
سبب إعراب الإسم : ١٥٣
أنواع الإعراب ١٥٥
العامل ١٥٧
الأسماء المعربة ١٥٨
محلّها من الاعراب : ١٥٨

علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة : ١٥٩
اعرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ : ١٦١
اعرابُ الأسمَاءِ الستّةِ : ١٦٢
الألف والياء والواو في المثنّىٰ وجمع المذكر السالم وكلا والعقود ١٦٥
الممنوع من الصرف ١٨٤
صرف ما لا ينصرف وعدم صرف ما ينصرف ١٩٢
العدل ٢٠٠
رأي ابن الحاجب في العدل ٢٠٤
الوصف ٢١٣
التأنيث ٢١٦
العجمة ٢٢٤
صيغة منتهى الجموع ٢٢٧
التّركيب ٢٣٩
الألف والنون ٢٤١
وزن الفعل ٢٤٧
الفاعل ٢٦٥
الفاعل يلي الفعل ٢٦٨
تقدّم الفاعل على المفعول لفظاً أو رتبة ٢٦٩
وجوب تقديم الفاعل ٢٧٠
وجوب تأخير الفاعل ٢٧٤
حذف الفعل ٢٧٦

حَذْفُ الفعلِ والفاعلِ ٢٨٤
باب التنازع ٢٨٤
نائب الفاعل ٣٠٠
المبتدأ والخبر ٣١٠
العامل فيهما : ٣١٣
تقديمُ المبتدأ ٣١٧
الابتداء بالنكرة ٣٢١
أقسام الخبر ٣٢٥
الخبر الجملة ٣٢٥
وجوب تقديم المبتدأ على الخبر ٣٤١
تقديم الخبر وجوباً ٣٤٢
تَعَدُّدُ الخبرِ ٣٤٥
الحروف المشبّهةُ بالفعلِ مانعةٌ للفاءِ ٣٥٠
حذف المبتدإ ٣٥٣
حذف الخبر ٣٥٣
خبر إنَّ وأخواتها ٣٦٠
سبب عمل إنَّ وأخواتها ٣٦١
سبب تقديم منصوبها على مرفوعها ٣٦٢
حكم خبرها ٣٦٢
رفع خبر إنّ ٣٦٥
رأي البصريين ورأي الكوفيين : ٣٦٥
خبر لا النافية للجنس ٣٦٦

اسم ما ولا المشبّهتين بليس ٣٧٢
المنصوبات ٣٧٧
المفعولِ المطلق ٣٧٧
أقسام المفعول المطلق ٣٨٥
العامل في المفعول المطلق ٣٨٩
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ٣٩١
المفعول به ٤٠٥
المنادى ٤٠٩
أحكام المنادى ٤١٠
المنادى العلم ٤٢٥
نداء المعرف باللام ٤٢٨
الترخيم ٤٣٩
المندوب ٤٥٣
أحكام المندوب ٤٥٥
حذف حرف النداء ٤٥٧
ما أضمر عامله على شريطةِ التفسيرِ ٤٦٢
أحكام المشتغل عنه ـ اختيار الرفع ٤٦٥
اختيار النصب ٤٦٨
تساوي الرفع والنصب ٤٧١
وجوب النصب ٤٧٣
مسائل ليست من الباب ٤٧٤
التحذير ٤٧٩
المفعول فيه ٤٨٤

شرط نصب المفعول فيه ٤٨٧
المفعول له ٤٩٨
شرط نصب المفعول له ٥٠٠
المفعول معه ٥٠٤
الحال ٥١٤
عامل الحال ٥١٩
شروط الحال ٥٢٠
مجيء الحال جملة ٥٣٧
يكون الماضي المثبت حالا مع قد ٥٤٣
حذف عامل الحال ٥٤٥
التمييز ٥٤٩
(تعريفه) : ٥٤٩
هل يتقدّم التمييز على عامله؟ ٥٦٢
المستثنى ٥٦٥
عامل المستثنى ٥٧١
أحكام الاستثناء ٥٧٢
جواز النّصب مع اختيار البدل ٥٨١
الاستثناء المجرور ٥٩١
اعراب غير ٥٩٤
اعراب سِوى وسَواء ٥٩٩
لا سيّما ٦٠١
خبر كان وأخواتها ٦٠٧
حكمه ٦٠٧

استدراك المصنف على ابن الحاجب ٦٠٨
حذف عامله ٦١٠
وجوبُ حذفِ العاملِ ٦١٢
اسم إنَّ وأخواتها ٦١٤
احكامه ٦١٥
المنصوب بلا النافية للجنس ٦١٥
دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ٦٢٩
خبر ما و لا المشبّهتين بليس ٦٤٠
المجرورات ٦٤٨
المضاف إليه ٦٤٩
تعريفه : ٦٤٩
الاضافة المعنوية واللفظية ٦٥٣
أقسام الاضافة ٦٥٤
عمل الاضافة المعنوية ٦٥٥
شروط الاضافة المعنوية ٦٥٨
اضافة العدد المعرّف إلى المعدود ٦٥٩
الإضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ ٦٦٣
عمل الإضافة اللفظية ٦٦٤
إضافة الموصوف إلى الصفة ٦٧٣
إضافة الشيء إلى نفسه ٦٧٦
الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٦٧٩
حذف المضاف إليه ٦٨١
حذف المضاف ٦٨١

ما يأخذه المضاف من المضاف إليه ٦٨٢
إضافة أي: ٦٨٣
معمول المضاف إليه لا يتقدّم عليه. ٦٨٤
المضاف إلى ياء المتكلّم ٦٨٥
الأسماء الستّة ٦٨٩
التوابع ٦٩٧
تعريفه: ٦٩٧
أقسام الاعتراضات ٧٠٠
النعت ٧٠١
تعريفه: ٧٠١
فائدة النعت ٧٠٢
أَقْسَامُ الصِّفَةِ ٧٠٣
النعت المشتق ٧٠٤
الوصف بالجملة ٧٠٦
الضمير لا يوصف ولا يوصف به ٧١٢
الموصوف أخصّ من الصّفة ٧١٥
العطف ٧٢١
تعريفه: ٧٢١
العطف على الضمير المتّصل ٧٢٤
العطف على الضمير المتّصل المجرور ٧٢٦
المعطوف في حكم المعطوف عليه ٧٢٩
العطف على عاملين ٧٣١
فهرست المحتويات ٧٣٤

Rukn ad-Din al-Istarabadhi & His Book

"AL - Basit fi Sharh AL - Kafiya"

Study & Notifcatications

This thesis is made up of two main parts. The firt one is dealing with the life of the author and the sour-ces of his knowledge and academc education, while the decond part is devoted to study the book "AL- Basit" together ewith its notification and manscripts.

The first part of this thesis is made up of three chapters, Chapters, Chapter One is devoted to throw a light on the life of Rukn ad-din al -Istaradiri, his birthdak, upbringing, sources of his education, his teachers, his students, his academic works, and the date of his death, together with the famus commentaries of "AL-kaiya".

Chapter Two is dealing with the attitudes and opinions of Ibn al-hajib as ikllustrated in "al-kafiya" asfar as the grammtical and syntactical views are con-cered.

chabter Three is devoted to study and analyse "al-Basit" throughout a thorough investigation. Therefore, I have

tried to mention and study the references of "al-Basit", the style and the mthod of the author as illustrated in the book itself. I have tried to define and clarify al- Istarabadhi's attitudes towards the problems and grammatical questions of differentiation between the grammans of al-basra and al-kufa. I also metioned his attitudes towards the Quraanic various readings together with the texts quoted as a proof in his book including the Qur'an, al-hadith (the tradition), poetry, rajaz-poem, and proverbs. This chapter ia, also, dealing with the grammatical impact and influence of the book "al-Basit" upon other books which were written after its time. I have ened this chapter with the critical views and attitudes concerning the text itself and the grammatical ques-tions.

Part Two of this thesis is devoted entirly to the method and the academic approach of the book-edition and its notification together with a thorough descrip-tion of its trustworthy mamuscripts which were used in editing this book.

Mr. Hazim Sulaiman al-Hilli

Arabic Dept.,

College of Arts,

University of Baghdad.

10.10.1983

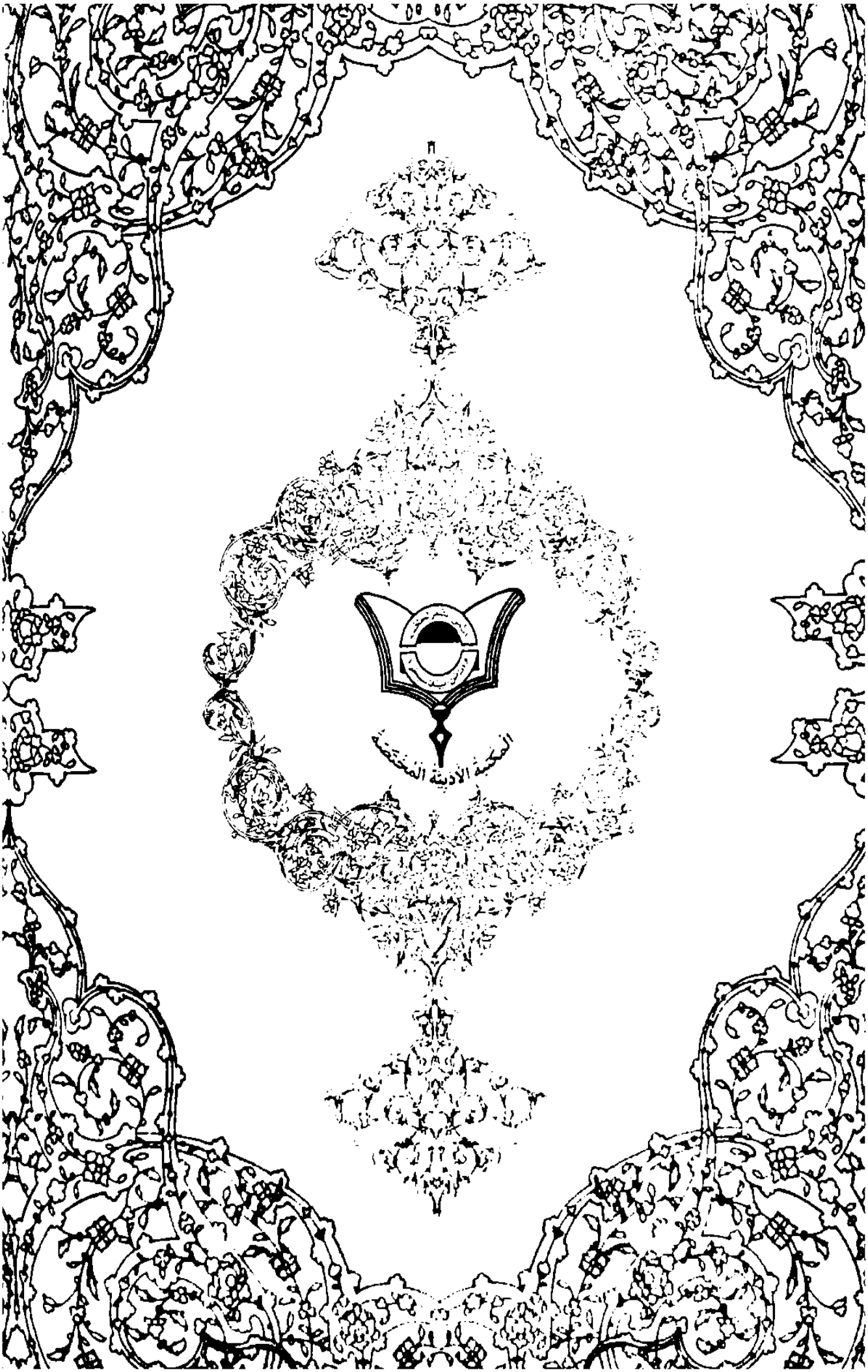
الجمعية الادبية المصرية